



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة وال نحو والصرف

مسائل الترجيح في إعراب القرآن

عند أبي حيان

(دراسة و تقويمًا)

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

أحمد بن محمد بن يحيى الفقيه الزهراني

الرقم الجامعي (٤٢٦٧٠٠٨)

إشراف الدكتور

علي بن محمد النوري

٢٠١١ هـ / ١٤٣٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَتَقُوا اللَّهَ وَيُعْلَمُ كُمْ أَلَّا
الله^{صَلَّى} قَدْ

[البقرة: ٢٨٢]

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده ، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده .

أما بعد :

فعنوان هذا البحث : (مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان ، دراسة وتقديماً) ، وهو بحث يُعني بجمع مسائل الترجيح عند أبي حيان في بحره المحيط ، ثم دراستها دراسة تعتمد على المعاونة والمقارنة ، ثم مناقشتها لمعرفة صوابها من خطئها ، وواجهتها من عدمها للوصول إلى الأسس التي انطلق منها أبو حيان في أعاريبه لكتاب الله .. هذا وقد استوى البحث على فصلين مسبوقين بمقدمة وتمهيد ، ومققِّفين بخاتمة وفهارس .. تحدثت في المقدمة عن قيمة الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ، ومنهج الدراسة المتبعة ...

وفي التمهيد : ترجمت لأبي حيان وتناولت أهمية البحر المحيط في إعراب القرآن ، ثم تحدثت عن الإعراب في التراث النحوي ، وأهمية إعراب القرآن الكريم .

أما الفصل الأول : فكان عنوان (مسائل الترجيح) ، وقد اشتمل على إحدى وثمانين مسألةً موزَّعةً على أبواب الألفية ...

وأما الفصل الثاني : فكان عنوان (أسس الترجيح وتقويمها) ، وفيه ذكر أسس الترجيح التي اعتمدتها أبو حيان في أعاريبه ...

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس الفنية : وتشمل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وأنصاف الأبيات الشعرية، والمصادر والمراجع، وال الموضوعات.

Thesis Summary

Praise be to Allah alone and peace and prayers be upon His Prophet Muhammed (Sala Allahu alihu wasalam).

To Proceed,

The title of this thesis is : Issues of preference of Qur'anic parsing by Abu Hayaan studying and evaluation. This research considers collection of the preference issues by Abu Hayaan in his book : AlBahr AlMoheet, studying them depending on balance and comparison and discussion to know their correctness from incorrectness. In addition, to know their validity to reach to the bases that Abu Hayaan started his parsing of the book of Allah (Al Qur'an)

This research consists of an introduction, preface, two chapters, conclusion and indexes. In the introduction, I talked about the value of the research and the reasons behind choosing the topic. I talked about the previous studies of the topic as well as the research method which I have followed throughout my work. In the preface, I talked about the autobiography of Abu Hayaan and about the importance of his book Al Bahr Al Moheet in parsing the Holy Qur'an. I talked generally about parsing in syntactical heritage and the importance of the Qur'anic parsing .

The first chapter entitled: preference issues including eighty one issues distributed according to the chapters of the book of Al Alfiah .

The second chapter entitled : The basis of the preference and their evaluation including the preferences basis that Abu Hayaan depended on in his book .

The conclusion includes the most important outcomes of the research.

Technical index includes Qur'anic verses, prophetic sayings, poetic verses, references and subjects .

student

Ahmad ibn Mohmmad ibn Yahia Al-Faqeeh Al-Zahrani

Professor

Ali ibn Mohmmad Al-Noori

الإله داء

- إلى روح أمي الحبيبة التي كانت لنا الأنس والسرور والبهجة والنور ، فكم شنفت أسماءنا
بصالح دعائهما ، وآنستنا بحنانها وعطافها وحبها ، تمنت أن ترى ثمار هذا العمل في حياتها ، ولكن
أجل الله إذا جاء لا يستأخر ولا يستقدم ، أسأّل الله لها العفو والمغفرة ، وأن ينزل على قبرها شآبيب
رحماته ...

- إلى أبي الغالي الذي بذل لنا الغالي والرخيص في حسن تربيتنا وتشجيعنا على العلم والمثابرة
فيه ... فجزاه الله خير ما جزى والدا عن ولده ، وأمد في عمره على طاعته ، وأسبغ عليه لباس
الصحة والعافية ...

- إلى منْ تحمَّلتْ كثرة الأشغال والأعباء ، ورعاية الأولاد ، الصابرية المعينة ، والمرأة الصالحة الوفية ، زوجي الفاضلة أم جمانة
- إلى فلذات كبدي : جمانة وجني .

- إلى أخواتي وإخوانى الأعزاء .. وأقربائي الفضلاء .. وأصهارى البلاء.... وأساتذتي
الأجلاء .. وطلابي الأوقياء .. وزملائي الشرفاء ..

إِلَيْهِمْ جَمِيعًا أَهْدِي عَمَلِي

شكر وتقدير

وبعد.. فأحمد الله تعالى وأشكراه على ما أسبغ عليّ من آلاء العظام ، من إتمام هذا البحث وإكماله ، فله الحمد أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً ...

وأحقُّ من تُرجى إليه قواقل الشكر بعد شكر ذي الطول والإنعام ، والدي الكريم ، متعه الله بالصحة والعافية ، ورزقني بِرَّه ورعايته ، فله عليّ من فضل دعائه وتربيته ما لا يُحصى ، كما أشكرا زوجتي وإخواتي على ما بذلوه من صادق الدعاء ، وجميل الثناء ، وتهيئة الأجواء .

وأزمه الشكر والثناء تتوّجه تلقاء من طوّقني بحلمه وعطفه ورعايته ، من لا يمل ولا يُملي ، فلا ألقاه إلا متھلاً سمحاً ؛ سعادة الدكتور / علي بن محمد النوري ، حفظه الله ورعاه ، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، ورعى البحث والباحث حق الرعاية، فقرّبني منه ووجهني وأرشدني إلى المنهج السليم في البحث وسدني وأفادني أيّما إفادة، فأسأل الله تعالى أنْ يجازيه خيراً ما جازى معلّماً ومربياً عن طلابه، ويتمتعه بالصحة والعافية و يجعله ذخراً لخدمة لغة القرآن.

وأشكر سعادة الأستاذ الدكتور / محمد أحمد خاطر - رحمه الله - الذي دلّني على هذا الموضوع، وشجعني في البحث فيه ، فأسأله تعالى أنْ يجزيه خيراً ، وأن يغفر له ويرحمه ... وأسوق الشكر كذلك إلى كل من شرفت بالدراسة عليه في هذه الجامعة المباركة .

كما أتوجّه بالشكر الجزييل إلى جامعة أم القرى ممثلة في كلية اللغة العربية وآدابها ، وعلى رأسها عميدتها الحالي سعادة الأستاذ الدكتور / صالح بن سعيد الزهراني ، وعميدتها السابق سعادة الدكتور / عبد الله بن ناصر القرني ، وسعادة رئيس قسم دراساتها العليا الحالي الدكتور / محمد بن علي الدغريري ، وسعادة رئيس قسمها السابق الدكتور / عبد الله بن إبراهيم الزهراني .

وأشكر شيخنا الأستاذ الدكتور / سليمان العايد على مناقشته فكرة البحث في مادة مطاراتات بحثية في السنة المنهجية ذات السنوات الثلاث ، أشكراه هو وزملائي الذين درسْت معهم في مرحلة الدكتوراه ، فقد كانوا لي نعم العون والنصير .

والشكر موصول كذلك لك من مدلي يد العون من داخل الجامعة وخارجها ..

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى المناقشين الفاضلين :

سعادة الأستاذ الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي ، وسعادة الدكتور / علي بن الحسن بن هاشم السّرحاني ؟ لنفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وقراءتها ، وتسديدها ...

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، فقد حرست على إخراجه في أكمل صورة ، وأبهى حلته ، فإن كان كذلك ففضل من الله وحده ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان ، غير أنني حاولت الإحسان قدر الإمكان ... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ..

وصلى الله على نبينا محمد وآلـه وصحبه أجمعين .

وكتبه الباحث

أحمد بن محمد الفقيه الزهراني

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، نبينا محمد وعليه أجمعين.

وَبَعْدَ:

فإن أشرف ما صرفت إليه الهمم، وأعظم ما جال فيه الفكر وكتب به القلم؛ وأفضل ما اغتنم
به الوقت والزمن كتابُ الله تعالى ، إذ هو منبع كل علم وحكمة، ومربع كل هدى ورحمة،
لا تنقضي عجائبه ، ولا يخلق عن كثرة الرد ، يجد فيه كُل باحث طلبيه ومأموله ، فهو حجَّةُ الحجَّاج
ومصدرُ المصادر ، من استمسك به فقد علقت يده بحبيل متين ، ومن سلك سبيله فقد سار على
طريق قويم ، وهُدِي إلى صراط مستقيم ، ولما كان كتابُ الله تعالى بهذه المنزلة ، آثرت أن أتجه
نحوه ، لأرد منه وأصدر .

ولقد كنت أمني النفس أنّ يتّصل بحثي بكتاب الله تعالى فأستمطر من فرائده وأسراره، وأستروح من درر كواهنه وأغواره ، فكنت أجيل الفكر والنظر فيها يصلح أن تقضي به اللبانة من دراسة تتعلق بكتاب الله حتى انعقد الرجاء لتحقيق تلك المنية بدراسة (مسائل الترجيح في إعراب القرآن الكريم عند أبي حيان، دراسة وتقويمًا) في بحره المحيط بعد مشورة وتوجيه ونصح وتأييد من شيخي العلامة الأستاذ الدكتور محمد أحمد خاطر - رحمه الله - ، فعقدت العزم على هذا البحث ودراسته دراسة تبين عن خصائصه ، وتميط النقانع عن مشكله ، وتكشف عن جهود أبي حيان فيه ...

ومجمل دواعي هذا الاختيار، ما يأتي:

١- استخلاص الأسس والمقاييس التي انطلق منها أبو حيأن في إعرابه للقرآن الكريم بعد دراسة جملة من مسائل الترجيح عنده ، إذ إنه يرى أن لإعراب القرآن خصوصية تميزه عن غيره من الكلام ، يقول : (عَادْتُنَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، لَا نَسْلُكُ فِيهِ إِلَّا الْحَمْلَ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ،

وَأَبْعَدِهَا مِنَ التَّكْلُفِ، وَأَسْوَغَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ. وَلَسْنَا كَمَنْ جَعَلَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى كَشْعَرَ امْرَئَ لْقَيْسِ، وَشِعْرِ الْأَعْشَى، يُحْمِلُهُ جَمِيعَ مَا يَحْتَمِلُهُ الْلَّفْظُ مِنْ وُجُوهِ الإِحْتِمَالاتِ. فَكَمَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامٍ، فَكَذَلِكَ يَنْبُغِي إِعْرَابُهُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَفْصَحِ الْوُجُوهِ^(١)، وَ(لَا يَنْبُغِي أَنْ يُحْمَلَ إِلَّا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ فِي التَّرْكِيبِ وَفِي الْمَعْنَى، إِذْ هُوَ أَفْصَحُ الْكَلَامِ)^(٢)، (وَالْقُرْآنُ لَا يَنْبُغِي، بَلْ لَا يُجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ إِلَّا عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ)^(٣)، (وَالْأَحْسَنُ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَوَّلِ)^(٤)، (وَالْأَوَّلُ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْصَحِ الْمُتَفَقِّ عَلَيْهِ) (وَلَا يَنْبُغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى الشُّذُوذِ)، (وَالضَّرُورَةُ وَالْقَلِيلُ لَا يُحْمَلُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا)، (فَوَجَبَ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الرَّاجِحِ لَا عَلَى الْمُرْجُوحِ)^(٥)، (وَلَا يَنْبُغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى مَا اقْتَصَاهُ ظَاهِرُ التَّرْكِيبِ)^(٦)، (وَإِنَّمَا جَرَى أَبُو الْبَقَاءِ فِي إِعْرَابِهِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى حَدٍّ مَا يَجْبِرِي فِي شَعْرِ الشَّنْفَرِي وَالشَّمَاخِ، مِنْ تَجْوِيزِ الْأَشْيَاءِ الْبَعِيدَةِ وَالْتَّقَادِيرِ الْمُسْتَغْنِي عَنْهَا، وَنَحْنُ نُنْزَهُ الْقُرْآنَ عَنْ ذَلِكِ)^(٧)، وَ(الْتَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ مِمَّا يُحْتَصُ بِالضَّرُورَةِ، فَلَا يُحْمَلُ كَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ)^(٨)، وَ(الْتَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ الْمُخْتَصُ بِضَرُورَةِ الْأَشْعَارِ، وَيُنَظِّمُ ذَوِي الْإِنْحَصَارِ، مُنْزَهٌ عَنْهَا كَلَامُ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)^(٩)، مَا جَعَلَهُ يِسِيرٌ وَفَقِيْهُ مَعِينٌ يَرْاعِي تِلْكَ الْخَصْوَصِيَّةَ ، وَهَذَا يَتَطَلَّبُ الْكَشْفَ عَنْ هَذَا الْمَنْهَجِ ، وَبِيَانِ عَنَاصِرِهِ ، وَحَدُودِهِ ، وَأَسْسِهِ ، وَوَضْعِ الْيَدِ عَلَى مَعَالِمِ تِلْكَ الْخَصْوَصِيَّةِ.

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ / ١٥٩ .

(٢) السَّابِقُ / ٣٩١ .

(٣) السَّابِقُ / ٨ / ٣٥٤ .

(٤) السَّابِقُ / ١ / ٣١٧ .

(٥) السَّابِقُ / ٤ / ٩٥ .

(٦) السَّابِقُ / ٨ / ٥١٨ .

(٧) السَّابِقُ / ١ / ٥٥٦ .

(٨) السَّابِقُ / ١ / ٢٩١ .

(٩) السَّابِقُ / ٢ / ١٣٨ .

٢-بيان مدى التزام أبي حيان رحمة الله بأسسه ومقاييسه التي انطلق منها في إعرابه للقرآن ، ومدى اطرادها عنده ، وما قد يكون من مخالفة لها وتعارض بينها .

وفي هذا إجابة عما قاله الشيخ عصيمة رحمة الله عن أبي حيان ، إذ يقول : (وما أظن أبو حيان التزم بهذا المنهج في أعماليه) ^(١) .

٣-تقويم تلك الأسس والمقاييس ، ومدى الإفادة منها في إعراب القرآن وتوجيهه ، وهل تصلح قواعد عامة لإعراب القرآن الكريم يحتذى بها كل معرب له كما احتذى كل مفسر قواعد المفسرين في تفسيره .

٤-بيان مدى استيعاب القواعد التي وضعها النحاة للعربية في الاستعمال خاصة في أعلى وأرقى نظام لغوي في العربية وغيرها القرآن الكريم

٥-إنصاف أبي حيان أو الانتصار منه فيما ذهب إليه من ترجيحات في إعراب القرآن.

٦-أني لم أقف على دراسة -فيما أعلم - تشاكل فكرة هذا البحث . وما وقفت عليه من الدراسات السابقة جلها يتناول جوانب أخرى غير مقاربة لفكرة هذا البحث على أن بعضها يتقاطع في موضع يسيرة مع بعض ما يتناوله هذا البحث .

وهذه الدراسات موزعة بين رسالة علمية وبين مقال منشور في مجلة محكمة متخصصة ، فأماماً الرسائل العلمية فهي على النحو الآتي:

١- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة ، رسالة ماجستير ، للباحث بدر بن ناصر البدر ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، سنة ١٤١٤هـ. (وقد طبعت في مكتبة الرشد عام ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).

(١) أبو حيان وبحره المحيط [مقال في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام] ٣٤

وهي مكونة من مقدمة ، وقسمان : قسم : تحدث فيه عن اختياراته النحوية ، وقسم : خصه بالدراسة ، وقسمه إلى خمسة فصول: الفصل الأول : مصطلحات أبي حيان في اختياراته ، والفصل الثاني : الأسس التي قامت عليها اختياراته ، وهي مقسمة على النحو الآتي : الاعتداد بالقراءات وعدم تخطئة القراء في (٩) صفحات ، وبعد عن التكليف والاعتداد بالسماع في (٣) صفحات ، وحمل القرآن على أفعص الوجوه في (٤) صفحات ، ومراعاة القواعد التي ثبتت بالاستقراء واحترام ما أجمع عليه النحويون في (٥) صفحات ، التقديم والتأخير لا يجوز إلا عند الضرورة في (٣) صفحات .

والفصل الثالث : منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية ، والفصل الرابع : منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية ، والفصل الخامس : موقفه من المذاهب النحوية ، والفصل السادس : أثر اختياراته فيما بعده .

وهذه الدراسة هي أقرب الدراسات إلى بحثي إلا أنها تعد جمعاً للاختيارات لا دراسة لأسبابها ، وإن تحدث الباحث في الفصل الرابع عنها إلا أن حديثه ذلك يعد عرضاً مجملًا دون أن يمسها شيء من التفصيل . ومع ذلك فنمرة هذه الدراسة كما تسفر عنها خاتمتها لا تتصل بالدراسة النحوية وإنما هي إلى الترجمة أقرب ، وما يتصل بالدراسة هما الفقرتان (١٢) و(١٣) ، إذ يقول فيها : (١٢) - ابتعد أبو حيان عن التأويلات الخارجية عن سنن العربية ، وحرص على الالتزام بظواهر النصوص والاعتداد بالسماع ، ولعل من أسباب ذلك ظاهريته التي كان معروفاً بها .

١٣- أبو حيان من المعربين الذين جمعوا بين الإعراب والمعنى ، فوظيفة الإعراب الإبانة ، ومن غايات إعراب القرآن الكريم إظهار معانيه ، والكشف عنها . وقد راعى أبو حيان ذلك في أعاريبه ، ورفض كل إعراب لا يتناسب مع المعنى) على أن ما يتصل بهما في الدراسة لم يأخذ حظه من الدراسة والتحليل بل كان الغالب عليه النقل .

ولعل الباحث قد أدرك أنه لم يوف الموضوع حقه فقال في آخر خاتمه : (هذه بعض التائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة ، وقد بقي الكثير من نفائس هذا البحر ، أسأل الله تبارك وتعالى أن يهیئ له من يقوم بدراسته دراسة متكاملة تبرز جواهره ودرره ، وتنظر يواليته وحلله) أهـ

٢- منهج أبي حيان في تفسير البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، للباحث عبد المجيد المحتسب ،
في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ١٩٦٨ م

تحدث فيها المؤلف عن التعريف بالكتاب وعن مصادر أبي حيان في تفسيره ، وعن عنايته باللغة والنحو والصرف القراءات واللهجات والبلاغة .

وخصص الفصل السادس من أطروحته بالحديث عن المادة النحوية في البحر المحيط ، وعن ثقافة أبي حيان ، و موقفه من البصريين والكوفيين .

وقد خلاص المؤلف إلى نتائج لا تتصل بفكرة البحث سوى ما جاء في الفقرتين (٧،٣) ، إذ يقول في خاتمة رسالته : (ثالثاً) : عادته في إعراب القرآن هي الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف ، وهو يتبع عن الوجوه التي تنزع القرآن ، إذ هو أفعى كلام ، وأن حمله على النادر في التركيب تعسف لا يجوز .

سابعاً : كان يعتمد على السماح في الأخذ برأي موافقاً في ذلك البصريين ، ويأخذ بالقياس ولا يلغيه كما ألغاه ابن مضاء القرطبي رائد المدرسة الظاهرية في النحو ، ولكنه لم يعتد به إلا عند الضرورة أو الاستئناس به ...) على أن ما جاء فيما يعد عرضاً عاماً يحتاج إلى مزيد دراسة وبحث وتقدير ، ولعل المؤلف قد أحس بهذا فقال في آخر خاتمه : (وبعد ، فأرجو أن أكون قد حققت لهذا البحث ما كنت أصبو إليه من تمثل منهج أبي حيان في تفسيره الكبير ، وأن تكون هذه الدراسة مرحلة موطة لدراسات بعدها أكثر نفعاً ، والله ولي التوفيق) .

٣- البحر المحيط لأبي حيان النحوي دراسة نحوية صرفية صوتية ، رسالة دكتوراه ، للباحث عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ١٩٨١ م

تحدث فيها المؤلف عن حياة أبي حيان ومؤلفاته ولا سيما البحر المحيط منها ، فعرف به وبمصادره وموضوعاته ، ثم عرج بالحديث عن آراء أبي حيان النحوية في البحر المحيط وعن اهتمامه بالصرف والقراءات و موقفه من القراء ، ثم ذكر أصول النحو : وتحدث فيه عن السماع واهتمام السابقين به و موقف أبي حيان منه مكتفيًا ببعض الأمثلة دليلاً على ذلك ، وتحدث عن القياس وأركانه عند الأصوليين مقارنًا ذلك بما عند النحوين و ساق بعض الأمثلة عليه ، وأخيراً تحدث عن الإجماع في خمس صفحات وعن استصحاب الحال في صفحتين وعن العمل على الظاهر في صفحة واحدة ...

ثم ذكر الأصوات اللغوية التي جاءت في البحر المحيط ، و موقف بعض العلماء المتأخرين من آراء أبي حيان النحوية والصرفية في البحر مكتفيًا ببعض النماذج منها .

٤- الأحكام النحوية من تفسير البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، من جامعة الأزهر ، سنة ١٣٩٩ هـ.

و هذه الأحكام مقصورة على الجزء السادس ، وقد قسم بحثه على ثلاثة أبواب، الباب الأول: توثيق نص الجزء السادس من تفسير البحر المحيط واستخلاص الأحكام النحوية منه ...، والباب الثاني: مقابلة هذه الأحكام النحوية بما ورد من أمهات الكتب النحوية ، والباب الثالث: ذكر الأعلام النحوية التي وردت في الجزء المذكور مع ذكر المسائل النحوية التي اشتهروا بها مع الترجمة لكل علم ترجمة مناسبة وترتيبها أبجدياً . والمناظرة بين بعض هؤلاء الأعلام . ثم الخاتمة .

٥- المسائل النحوية والصرفية في البحر المحيط لأبي حيان من بداية سورة الزخرف إلى نهاية سورة الحديد ، رسالة ماجستير ، للباحثة أسماء بنت محمود تلاب ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٣ هـ.

- ٦- المسائل النحوية والصرفية في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي من بداية سورة المجادلة إلى نهاية سورة المرسلات، رسالة ماجستير ، للباحثة فوزية بنت آدم الهوساوي ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٢ هـ.
- ٨- تعقيبات أبي حيان النحوية لحار الله الزمخشري في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، للباحث محمد بن حماد القرشي ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤١٤ هـ.
- ٩- تعقيبات أبي حيان في البحر المحيط لأبي البقاء العكيري دراسة نحوية وصرفية ، رسالة ماجستير ، للباحث معاوضة بن محمد الحكمي ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤١٧ هـ.
- ١٠- مسائل الخلاف النحوية بين أبي حيان وابن عطيه ، رسالة ماجستير ، للباحث عيسى بن علي عسيري ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤٠٧ هـ.
- ١١- مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسة ، رسالة دكتوراه ، للباحث علي بن محمد الزهراني ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢١ هـ.
- ١٢- أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، رسالة دكتوراه ، للباحث حسن بن محمد القرني ، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٥ هـ.
- ١٣- أبو حيان النحوي ، رسالة دكتوراه ، للباحثة خديجة الحديبي ، في كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، سنة ١٣٨٣ هـ.
- ١٤- التأويل النحوي للقراءات الشاذة عند أبي حيان في البحر المحيط ، رسالة دكتوراه ، للباحث محمد بن سعد الشواي ، في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٤١٩ هـ.

١٥ - أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ، رسالة ماجستير ، للباحثة شعاع بنت إبراهيم المنصور رحمها الله ، في كلية الآداب بجامعة الملك سعود ، سنة ١٤١٠ هـ

وأمام المقالات المنشورة في المجالات العلمية فهي على النحو الآتي:

١ - أبو حيان وبحره المحيط ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، نشر في مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد السابع ، المجلد السابع ، سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

٢ - التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي ، نُشر في مجلة الدراسات اللغوية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، العد الثاني ، المجلد السابع ، سنة ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

وعلى كلِّ فإنَّ هذا البحث لا يعني باعتراضات أبي حيان على من سبقة أو عاصره ، و موقفه منهم ، وتأثيره بمن سبقة وتأثيره ، وإنما يعني بجمع مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان و دراستها دراسة تعتمد على الموازنة والمقارنة للوصول إلى الأسس والقواعد العامة التي انطلق منها أبو حيان في إعرابه لكتاب الله ، ومعرفة مدى صلاحيتها لتكون أنموذجاً لإعراب كلام الله بصفة عامة.

منهج الدراسة :

جمعت مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان من كتابه البحر المحيط ...

ثم قمت بها يلي :

-وضعت عنواناً للمسألة المراد دراستها بناء على ترجيح أبي حيان فيها .

-ذكرت أقوال العلماء من المعربين والمفسرين في المسألة ، ثم أعقبه بقول أبي حيان وترجحه .

-بعد ذكر الأقوال أتبعتها بالمناقشة والترجح .

-نبهت على تطور بعض آراء أبي حيان في بعض المسائل ، واصطرابه في بعضها الآخر .

-وثقت القراءات القرآنية والشاذة من مصادرها الأصلية .

-نبهت على الأخطاء والسقط في البحر المحيط المطبوع ، وذلك بالرجوع إلى المخطوط منه .

-رتبت المسائل على ترتيب ألفية ابن مالك برغبة من مشرفي الفاضل جزاه الله خيرا ، وما

خرج من المسائل عن الألفية نبهت عليه ...

-تنوعت مصادر البحث ومراجعه في الغالب بين قديمها ومتأخرها ومحديثها.

وبعد فهذا جهدى فإنْ كان صواباً فبتوفيق الله ثمَّ بإرشاد وتوجيه أستاذى المشرف الدكتور علي بن محمد النوري ، وإنْ كان غير ذلك فمن نفسي والشيطان ، وحسبى أنِّي اجتهدتُ.

خطة البحث:

بعد جمع مادّة البحث ومسائله عملتُ على بناء خطته على النحو الآتي:

قسمتُ الخطة على فصلين مسبوقين بمقدمة وتمهيد ، ومتلوين بخاتمة وفهارس فنية .

أما المقدمة :

فاشتملت على قيمة الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ومنهج الدراسة .

وأما التمهيد :

فتضمن ترجمة لأبي حيان ، وأهميّة بحره المحيط في إعراب القرآن ، ثم الحديث عن الإعراب في التراث النحوي ، وأهميّة إعراب القرآن الكريم .

وأما الفصلان ، فقد تضمنا ما يلي :

الفصل الأول :

(مسائل الترجيح) ، وقد اشتمل على إحدى وثمانين مسألة مفرقة على أبواب الألفية ، وهي

على النحو الآتي :

باب المبتدأ والخبر ، وفيه مسائل :

١-إعراب (الكتاب) ٢-إعراب (أراغب) ٣-إعراب (القائم) ٤-إعراب (مقام إبراهيم)
٥-إعراب (خوف) ٦-إعراب (من)

باب كان وأخواتها ، وفيه مسائلتان :

١-إعراب (أو جاء) ٢-إعراب (شهداء)

باب إن وأخواتها ، وفيه مسائل :

١-إعراب (هذان) ٢-إعراب (هو) ٣-إعراب (عبادا)

باب (لا) النافية للجنس و فيه مسألة : خبر لا النافية للجنس

باب ظن وأخواتها ، وفيه مسائلتان :

١- علم بمعنى عرف ٢- إعراب (إله)

باب الفاعل ، وفيه مسألة : فاعل (يهد)

باب النائب عن الفاعل ، وفيه مسألة : إعراب (الشح)

باب الاستغلال ، وفيه مسألة : إعراب (أولئك)

باب التعدى واللزموم ، وفيه مسائل :

١- إعراب (نفسه) ٢- إعراب (حنيفا) ٣- إعراب (الجن) ٤- إعراب (يعقوب)

٥- إعراب (من) ٦- إعراب (ألا تأكلوا)

باب المفعول المطلق ، وفيه مسائلتان :

١- إعراب (وحيا) ٢- إعراب (كتاب الله)

باب المفعول له ، وفيه مسألة : إعراب (ألا يجدوا)

باب المفعول فيه ، وفيه مسائلتان :

١- إعراب (أحقابا) ٢- إعراب (حيث)

باب الاستثناء ، وفيه مسألة : إعراب (غير)

باب الحال، وفيه مسائل :

١- إعراب (مكروها) ٢- إعراب (قربانا) ٣- إعراب (أشد) ٤- إعراب (كافه)

٥- إعراب (جميعا) ٦- إعراب (حصرت) ٧- إعراب (لا يسمعون)

٨- إعراب (تقتلون) ٩- إعراب (سواء محياهم ومماتهم) ١٠- إعراب (كأن لم يلبشو)

باب التمييز ، وفيه مسألة : إعراب (أمدا)

باب حروف الجر ، وفيه مسائل :

- ١ - متعلق الجار والجرور (إلى أجله) ٢ - متعلق الجار والجرور (في السموات وفي الأرض)
- ٣ - متعلق الجار والجرور (من الله) ٤ - متعلق الجار والجرور (بنعمة ربك)
- ٥ - إعراب (من ترضون) ٦ - إعراب (كمثل)

باب الإضافة ، وفيه مسائلتان :

- ١ - إعراب (شركائهم) ٢ - إعراب (لا تجزي)

باب إعمال اسم الفاعل ، وفيه مسألة : إعراب (قلبه)

باب نعم وبئس ، وفيه مسألة : إعراب المخصوص المتأخر

باب النعت ، وفيه مسائل :

- ١ - إعراب (الحي) ٢ - إعراب (غير) ٣ - إعراب (ملك الناس)
- ٤ - إعراب (رب) (الرحمن)

باب عطف النسق ، وفيه مسائل :

- ١ - إعراب (والملائكة) ٢ - إعراب (وبشر) ٣ - إعراب (والمسجد) ٤ - إعراب (ومن)
- ٥ - إعراب (وتدلوا) ٦ - إعراب (ومن الذين)

باب البدل ، وفيه مسائل :

- ١ - إعراب (سبع سموات) ٢ - إعراب (لكل) ٣ - إعراب (بعوضة) ٤ - إعراب (من)
- ٥ - إعراب (قتال)

باب النداء ، وفيه مسألة : إعراب (إبراهيم)

باب الاختصاص ، وفيه مسألة : إعراب (علام)

باب إعراب الفعل ، وفيه مسائلتان :

١-إعراب (لتستووا) ٢-إعراب (فلا تنسى)

عوامل الجزم ، وفيه مسائل :

١-إعراب (يتقي) ٢-جواب لولا ٣-إعراب (وودوا) ٤-إعراب (قيل لهم)

ما لا يدخل في الألفية ، وفيه مسائل :

١-إعراب (أروني) ٢-إعراب (لا يألونكم خبالا) ٣-إعراب (هم العدو)

٤-إعراب (وإن يأتهم عرض) ٥-إعراب (يضل) ٦-إعراب (يخادعون)

٧-إعراب (لا برهان له) ٨-إعراب (تلقون)

الفصل الثاني :

(اسس الترجيح وتقويمها) ، وهي النحو الآتي :

١-الترجح بالإجماع ٢-الترجح بالسماع ٣-الترجح بالمعنى ٤-الترجح بأصول الصناعة

٥-الترجح بأصول التأويل ٦-الترجح بالصناعة والمعنى .

ثم الخاتمة التي عرضت فيها ما خلص إليه البحث من نتائج ..

وتلَّت الخاتمة الفهارسُ وصنفتُها بحسب مقتضيات البحث ستة أقسام: أولها؛ فهرس الآيات القرآنية، وثانيها؛ فهرس الأحاديث النبوية، وثالثها؛ فهرس الأبيات الشعرية، ورابعها؛ فهرس أنصاف الأبيات الشعرية، وخامسها؛ فهرس المصادر والمراجع ، وسادسها؛ فهرس الموضوعات.

التمهيد

أولاً : التعريف بأبي حيان^(١) :

وهو محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الغرناطي، أثير الدين الأندلسي الجياني^(٢) النَّفْزِي.

وقد اتفق معظم المترجمين له على الاسم والكنية واللقب، إلا أن أبو الفداء^(٢) وابن الوردي^(٣) والسيوطى^(٤) يسمونه: أبو حيان المغربي^(٥).

وهو جيانيُّ النشأة فهو يرجع إلى مدينة جيآن إحدى مدن الأندلس^(٦)، فكان يُنسب إليها باعتبارها أصله وموطن أهله. كما أنه لقب بالغرناطي، وهو يرجع إلى مدينة غرناطة التي نشأ وترعرع فيها، أما لقب النَّفْزِي فهو من انتسابه إلى نَفْرَة إحدى قبائل البربر. وكثيراً ما يُلقب أبو حيَّان بالأندلسي نسبة إلى موطنه الكبير الأندلس، وقد يُلقب باعتبار المذهب الفقهي فيقال: المالكي أو الشافعى.

(١) انظر : ترجمته في : غایة النهاية ٢/٢٨٧ ، والدرر الكامنة ٤/١٨٥ ، وبغية الوعة ١/٢٨٠ ، ومعرفة القراء الكبار ٣/١٤٧١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٧٦ ، ونفح الطيب ٢/٥٣٥ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢/٢٨٦ .

(٢) إسماعيل بن علي بن محمود بن أيوب، الملك، مؤرخ جغرافي، له كتاب تاريخ يُعرف بتاريخ أبي الفداء، توفي سنة ١٩٣٢ هـ. انظر : طبقات الشافعية الكبرى ٩/٤٠٣ ، الأعلام للزركلي ١/٣١٩ .

(٣) عمر بن مظفر بن عمر بن أبي الفوارس، أبو حفص زين الدين ابن الوردي، شاعر وأديب ومؤرخ، له كتاب تاريخ يُعرف بتاريخ ابن الوردي، وهو ذيل لتاريخ أبي الفداء، توفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر : بغية الوعة ٢/٢٢٦ ، الأعلام ٥/٦٧ .

(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطى، إمام حافظ، له الدر المشور والإتقان، توفي سنة ٩١١ هـ. انظر : الضوء اللامع ٤/٦٥ ، والأعلام ٣/٣٠١ .

(٥) انظر : تاريخ أبي الفداء ١/٥٠٥ ، وتاريخ ابن الوردي ٢/٣١٧ .

(٦) انظر : معجم البلدان ٢/١٠٠ . وهي مدينة تقع حالياً في جنوب إسبانيا بجوار غرناطة وقرطبة.

أما كنيته فهي أبو حيان وهي ترجع إلى ولده حيّان ولذا غابت هذه الكنية، وبها اشتهر وُعرف، وقد قال أبو حيان: (إذا كانت الكنية غريبة، لا يكاد يشترك فيها أحدٌ مع منْ تكونَ بها في عصره، فإنه يطير بها ذكره في الآفاق، وتتهادى أخباره الرفاق، كما جرى في كنيتي بأبي حيان، وأسمي محمد. فلو كانت كنيتي أبا عبدالله أو أبا بكر، مما يقع فيه الاشتراك، لم أشتهر تلك الشهرة).^(١)

وقد ولد أبو حيان في عام أربعة وخمسين وستمائة^(٢)، في مطحشارش وهي من ضواحي مدينة غرناطة، والتي كانت آنذاك عاصمة لمدن صغيرة حولها تابعة لها، ومن هنا يُفهم قولَ من حَدَّد مكان ولادة أبي حيان بغرناطة أو مطحشارش، وقد نص أبو حيان في مقدمة تفسيره^(٣) أنه أخذ القراءات على الخطيب أبي محمد عبدالحق الأندلسي^(٤) بمطحشارش من حُضيّرة غرناطة، وبقي في الأندلس إلى عام ٦٧٩ - تقريباً - حتى استقر في القاهرة. ولم يرد في المصادر ما يشير إلى أبيه أو أفراد أسرته على وجه البساط، وإنما هي إمالة سريعة ومقتضبة عن والده فقط.

وفي مدينة غرناطة نشأ أبو حيان نشأة علمية جادة وفيها نَهَلَ من علوم شيوخها، وارتحل في طلب العلم.

وببدأ أول قراءاته للقراءات على شيوخه في عام ٦٧٠ هـ، فتلا القراءات إفراداً وجمعًا على مشايخ الأندلس وسمع الكثير منها. كما أنه قرأ في نشأته بغرناطة النحو واللغة وسمع الحديث. وقد كان في هذه الفترة ينتقل بين مدن الأندلس لطلب العلم فقد أخذ العلم في مطحشارش -

(١) البحر المحيط (١١٢/٨).

(٢) انظر : طبقات المفسرين للداودي (٢٨٦/٢) وغيره.

(٣) انظر : البحر المحيط (١٠٩/١).

(٤) وهو عبدالحق بن علي الانصاري الغرناطي، كان شيخ القراءات السبع بمطحشارش وخطيب جامعها. انظر : غایة النهاية (٣٥٩/١).

مسقط رأسه - وفي غرناطة ومالقة والجزيرة الخضراء وغيرها من المواضع. فتنقل بين بلدان الأندلس طالباً للعلم فيها فأخذ عن شيوخها القراءات والتفسير والحديث والفقه والنحو والصرف واللغة وحفظ الكثير من أشعار العرب، إلى أن ارتحل من بلاد الأندلس وفي تحديد تلك السنة خلاف فقيل سنة ٦٧٧ هـ وقيل سنة ٦٧٨ هـ وقيل ٦٧٩ هـ والخطب في هذا حين، وعلى هذا نجزم أنه بقي في الأندلس سنة ٢٣، هي ما بين تاريخ ولادته عام ٦٥٤ هـ إلى أقل تاريخ قيل فيه بخروجه من الأندلس عام ٦٧٧ هـ فقد كانت هذه الثلاث والعشرون سنة حافلة بطلب العلم واتساعه في عدة فنون حتى مال أبو حيان إلى الارتحال من بلده الأندلس.

• وأما في سبب ارتحاله فتعددت فيه الأقوال:

أوها وأشهرها / الخلاف الذي حصل بينه وبين شيخيه ابن الطباع وابن الزبير، فقد رد عليهما وألّف فيهما، فنشأ بينهم شرُّ، ورفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ولحق بالشرق^(١).

الثاني/ أنه خاف أن يُكره على دراسة الفلسفة والمنطق بسبب أن بعض علماء الفلسفة والمنطق خشي الموت فطلب من السلطان أن يحضر من يعلمه هذه العلوم وأشار إليه بأبي حيان فتمنع ورحل مخافة أن يُكره على ذلك. وقد نصَّ على هذا السبب أبو حيان في كتابه "النضار" ونقله عنه السيوطي^(٢).

وقيل رحل طالباً لسعة الرزق، وقيل غير ذلك^(٣).

وأياً كان سبب ارتحاله، فقد خرج طالباً للعلم متقدلاً في أرض الله فسمع بسببة وبجایة وتونس وغيرها، ويقول المقرizi واصفاً سعة رحلات أبي حيان: (حدث عن شيوخه بغرناطة،

(١) انظر: غاية النهاية (١/٣٥٩).

(٢) انظر: بغية الوعاة (١/٢٨٠).

(٣) انظر: أبو حيان النحوي (٣٤-٣٥).

ومالقة، والمرية، وبجایة، وتونس، والإسكندرية، والمحلة، ومصر، والقاهرة، ودمياط، وقوص، وعيذاب، وجده، ومكة، وينبع، وغير ذلك)^(١). أهـ

وهذا النص يشير إشارة واضحة إلى أن أبو حيان كان رحالة، كما يدل على اتساع علومه وتنوع علوم شيوخه. وما زال كذلك حتى ألقى أبو حيان عصى التسيير بمصر^(٢)، وكان هذا عام ٦٨٠ هـ، واستقر أمر أبي حيان في القاهرة فاستوطن فيها وبدأ بطلب العلم على أئمته الكبار فلازم ابن النحاس، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وحضر مجلس شمس الدين الأصفهاني، وتلقى القراءات، ودرس علم الحديث والأدب والتاريخ، وتمذهب للشافعی وقرأ في المنطق والأصول^(٣).

يقول أبو حيان : (وجملة من سمعت منهم نحو أربعينائة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوني فعالٌ كثير جدًا)^(٤). وهم على النحو الآتي^(٥):

❖ شيوخه في التفسير:

١ - ابن الزبير: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن عاصم، أبو جعفر الأندلسي الحافظ النحوي، كان علامة في الحديث والقراءة، وبه تخرج أبو حيان وقرأ عليه، وقال عنه: كان محر اللغة، وكان أفعى عالم رأيته، وله عدة تصانيف، مات سنة ٧٠٨ هـ^(٦).

٢ - ابن أبي الأحوص: الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الجياني

(١) المقفى الكبير (٧/٥٠٤).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/٤).

(٣) انظر: نفح الطيب (٢/٥٤١)، وغاية النهاية (٢/٢٨٥).

(٤) انظر: نفح الطيب (١/٤٧)، وأعيان العصر (٥/٣٤٥).

(٥) قام الدكتور أحمد شكري في كتابه أبو حيان الأندلسي ص (٤٨-٧١) بمحاولة جمع أكبر عدد من شيوخه فلينظر فيه. وانظر أيضًا: أبو حيان ومنهجه في تفسير القرآن للدكتور بوشعيب محمدادي (١/٦٧-٨٦)، وقد أفادت منها.

(٦) انظر: الدر الكامنة (١/٨٩)، وغاية النهاية (١/٣٢).

الأندلسي، أبو علي القاضي، كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ومعرفة الأسانيد، حافظاً للتفسير والحديث، ذاكراً للآداب واللغات والتاريخ، شديد العناية بالعلم. توفي سنة ^(١) ٦٨٠هـ.

٣- علي بن أحمد بن عبد الواحد، أبو الحسن المقطبي، عرف بابن البخاري، توفي سنة ^(٢) ٦٩٠هـ.

٤- محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين، جمال الدين أبو عبدالله البلاخي المقطبي المعروف بابن النقيب، له تفسير كبير حافل ذكر فيه أسباب النزول القراءات والإعراب وغيرها توفي سنة ^(٣) ٦٩٨هـ.

٥- محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع، أبو الحسين الأشعري يعرف بابن بكر، كان علماً عارفاً بالأحكام القراءات والحديث، قائماً على العربية، ولي الخطابة والقضاء بغرناطة فصُدَع بالحق، توفي سنة ٧٤١هـ ^(٤).

❖ شيوخه في القراءات:

١- أحمد بن سعد بن علي بن محمد الأنباري، أبو جعفر الجزييري، من سكان غرناطة، كان كثير الإتقان في تحويذ القرآن، وهو مقرئ مجيد قرأ على ابن الطباع وابن الزبير، مات سنة ٧١٢هـ ^(٥) بغرناطة.

٢- ابن الطباع: أحمد بن علي بن محمد بن عيسى، أبو جعفر بن الطباع الرعيوني

(١) انظر: غاية النهاية (٢٤٢/١)، وطبقات المفسرين للداودي (١٥٣).

(٢) انظر: غاية النهاية (٥٢٠/١).

(٣) انظر: طبقات المفسرين للداودي (١٤٩/٢).

(٤) انظر: بغية الوعاة (٢٦٥/١).

(٥) انظر: غاية النهاية (٥٦/١).

الأندلسي، شيخ القراء بغرناطة، إمام حاذق نبيل صالح، ولـي القضاء مكرهاً فحكم حـكـوـمة وـعـزـلـ نـفـسـهـ، مـاتـ سـنـةـ ٦٨٠ـ هـ^(١).

٣- المليجي: إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله، فخر الدين أبو الطاهر المليجي المصري المقرئ، مـسـنـدـ القرـاءـ فيـ زـمـانـهـ، اـرـدـحـمـ عـلـيـهـ الـطـلـبـةـ آـخـرـ عمرـهـ لـعـلـوـهـ وـلـإـقـانـهـ، مـاتـ سـنـةـ ٦٨١ـ هـ^(٢).

٤- خليل بن عثمان المراغي: قرأ عليه "الإرشاد" لأبي العز.

٥- عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري، أبو محمد، لازمه أبو حيان وانتفع به وقرأ عليه القراءات السبع نحو عشرين ختمـةـ إـفـرـادـاـ وـجـمـعاـ، وـلـازـمـهـ نـحـوـ سـبـعـةـ أـعـوـامـ. وـذـلـكـ فـيـ مـدـةـ آـخـرـهـ سـنـةـ ٦٦٩ـ هـ^(٣).

٦- عبد الله بن محمد بن هارون بن عبد العزيز الطائي الأندلسي القرطبي، أبو محمد، عـالـمـ بالـقـرـاءـاتـ وـالـحـدـيـثـ وـالـأـدـبـ، مـاتـ سـنـةـ ٧٠٢ـ هـ^(٤).

٧- عبد النصير بن علي بن يحيى بن إسماعيل بن مخلوف، أبو محمد المريوطـيـ الـهـمـدـانـيـ، أحـدـ شـيـوخـ الـإـقـرـاءـ بـالـإـسـكـنـدـرـيـةـ.

٨- علي بن ظهير بن شهاب، نور الدين أبو الحسن المصري المعروف بـابـنـ الـكـفـتـيـ، إـمـامـ مـقـرـئـ، تـوـفـيـ سـنـةـ ٦٨٩ـ هـ^(٥).

٩- محمد بن صالح بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الكتاني الشاطبي، يعرف بـابـنـ رـحـيمـةـ، من

(١) انظر: غـايـةـ النـهـاـيـةـ (١/٨٧).

(٢) انظر: غـايـةـ النـهـاـيـةـ (١/١٦٩).

(٣) انظر: الـبـحـرـ (١/٧)، والـدـرـ الـكـامـنـةـ (٥/٧٠)، وـغـايـةـ النـهـاـيـةـ (١/٣٥٩)، وـنـفـحـ الـطـيـبـ (٢/٥٤٠).

(٤) انظر: الدـرـ الـكـامـنـةـ (٢/٤٠٩) وـ (٥/٧٠).

(٥) انظر: غـايـةـ النـهـاـيـةـ (١/٥٤٧).

أعلى الناس إسناداً بالشاطبية في زمانه^(١).

١٠ - محمد بن علي بن يوسف، أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي اللغوي: إمام مقرئ، روى القراءة عنه أبو حيان وكان عالي الإسناد، توفي سنة ٦٨٤ هـ^(٢)

١١ - يعقوب بن بدران بن منصور بن بدران التقى، أبو يوسف الدمشقي ثم المصري المعروف بالجرائدي: إمام مقرئ كان شيخ وقته بالديار المصرية، توفي سنة ٦٨٨ هـ بالقاهرة^(٣).

١٢ - يوسف بن إبراهيم بن عتاب، أبو يعقوب الجذامي الشاطبي، استوطن تونس وأخذ عنه بها جماعة منهم أبو حيان توفي سنة ٦٩٢ هـ^(٤).

❖ شيوخه في علوم اللغة:

١ - المالقي: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبو جعفر النحوي، كان عالماً بالنحو من مصنفاته "رصف المبني في حروف المعاني"، توفي سنة ٧٠٢ هـ^(٥).

٢ - اللبلي: أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو جعفر الفهري اللبلي، روى عنه أبو حيان كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٩١ هـ^(٦).

٣ - رضي الدين القسطنطيني: أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام النحوي الشافعي، من كبار أئمة العربية بالقاهرة مع العلم بالفقه والحديث، توفي سنة ٦٩٥ هـ^(٧).

٤ - القرطاجني: حازم بن محمد بن حازم، أبو الحسن الأندلسي الأنصاري، وهو أديب وله شعر،

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/٢٧٨)، وغاية النهاية (٢/١٥٤).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (٢/٦٧٨)، وغاية النهاية (٢/٢١٣)، وبغية الوعاة (١/١٩٤).

(٣) انظر: غاية النهاية (٢/٣٨٩).

(٤) انظر: السابق (٢/٣٩٢).

(٥) انظر: بغية الوعاة (١/٣٣١).

(٦) انظر: بغية الوعاة (١/٢٠٤)، وفتح الطيب (٢/٥٦١).

(٧) انظر: بغية الوعاة (١/٤٧٠).

ذكره أبو حيان في مقدمة البحر المحيط^(١) وأثنى على كتابه منهاج البلغاء وسراج الأدباء وذكر أنه منْ أجمع ما أُلْفَ في علم البيان والبديع، توفي بتونس سنة ٦٨٤ هـ^(٢).

٥ - عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن تولوا القرشي أبو عمرو المالكي المقرئ النحوي اللغوي الشاعر، توفي بمصر سنة ٦٨٥ هـ^(٣).

٦ - ابن الصائع: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الصائع، بلغ الغاية في فن النحو، توفي سنة ٦٨٠ هـ^(٤).

٧ - علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشبي الأبّذري، أبو الحسن، كان من أحفظ الناس بعلم العربية، كان في غاية الفقر على إمامته في العلم، توفي سنة ٦٨٠ هـ^(٥).

٨ - ابن النحاس: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي، أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس، شيخ العربية بمصر في وقته، توفي بها سنة ٦٩٨ هـ^(٦).

❖ شيوخه في الحديث:

١ - عبد الرحمن الربعي، المعروف بتونسي، قرأ عليه سنن أبي داود بغرناطة^(٧).

٢ - عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى بن يوسف، أبو الفضل، قرأ عليه سنن أبي داود بالقاهرة^(٨).

٣ - ابن عساكر: عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن عبد الله بن عساكر، أبو اليمين،

(١) انظر : البحر المحيط (٧/١).

(٢) انظر : بغية الوعاة (٤٩١/١).

(٣) انظر : السابق (١٣٣/٢).

(٤) انظر : السابق (٢٠٤/٢).

(٥) انظر : السابق (١٩٩/٢).

(٦) انظر : السابق (١٣/١).

(٧) انظر : نفح الطيب (٥٦٠/٢).

(٨) انظر : السابق (٥٦١، ٥٣٦/٢).

حافظ للحديث، ومات بالمدينة سنة ٦٨٦هـ، وله تصانيف في الحديث، وقد لقيه أبو حيان بمكة^(١).

٤- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شريف، أبو محمد الدمياطي، الإمام البارع الحافظ النسابة عَلَمُ المحدثين. كتب عنه طائفة منهم أبو حيان وأخذ عنه الحديث، وأجازه، توفي سنة ٧٠٥هـ^(٢).

٥- عبد الوهاب بن حسن بن الفرات،قرأ عليه أبو حيان الأجزاء الحديبية، وذلك في الإسكندرية^(٣).

٦- أبو العز عبد العزيز بن عبد المنعم بن علي بن نصر بن الصيقل الحراني.

٧- محمد بن إبراهيم بن ترجم بن حازم المازني، أبو عبد الله المصري، راوي الترمذى، توفي سنة ٦٩٢هـ^(٤).

٨- محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن، قطب الدين القسطلاني أبو بكر القيسي الشاطبى، كان شيخاً عالماً زاهداً كريماً لنفسه، وكان عالماً بالحديث ورجاله، مات سنة ٦٨٦هـ، وقد درس عليه أبو حيان في القاهرة^(٥).

٩- محمد بن أحمد بن محمد بن المؤيد، نجيب الدين الهمداني روى عنه أبو حيان الحديث، وذكره في إجازته للصفدي^(٦).

(١) انظر : السابق (٢/٥٦٠).

(٢) انظر : بغية الوعاة (١/٢٨٠)، والبدر الطالع (١/٤٠٣).

(٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٩/٢٧٨)، ونفح الطيب (٢/٥٦١).

(٤) انظر : نفح الطيب (٢/٥٥٠).

(٥) انظر : شذرات الذهب (٥/٣٩٧).

(٦) انظر : نفح الطيب (٥٥٠ و ٥٦٢).

١٠ - محمد بن إسماعيل بن عبد الله، زين الدين أبو بكر الأنطاكي^(١).

١١ - محمد بن علي بن وهب بن مطیع، تقی الدین أبو الفتح ابن دقیق العید القشیری، كان إماماً محدثاً فقيهاً أصولياً أديباً نحوياً، ذکیاً مجتهداً، توفي سنة ٧٠٢ هـ^(٢).

ولأبی حیان عدد من الشیوخ فی الحدیث من النساء، هن:

١٢ - زینب بنت عبد اللطیف بن یوسف بن محمد البغدادی، محدثة ماتت سنة ٦٨٦ هـ^(٣).

١٣ - شامیة بنت الحسن بن محمد التیمیة، محدثة، توفیت سنة ٦٨٥ هـ^(٤).

١٤ - مؤنسة بنت السلطان المللک العادل أبي بکر بن أیوب بن شادی^(٥).

❖ شیوخه فی الفقه وأصوله:

١ - أحمد بن إبراهیم بن عبد الغنی السروجی الحنفی، قرأ عليه أبو حیان جزءاً أله فی حکم لحوم الخیل^(٦).

٢ - عبد الکریم بن علی بن عمر الأنصاری، علم الدین العراقي المعروف بابن بنت العراقي، مهر فی الفقه والأصول والعربیة والكتابة والحساب، وكان له اقتدار على التعليم وصبر على الطلبة، كثير التودد والانبساط، توفیت سنة ٧٠٤ هـ^(٧).

(١) انظر : السابق (٢/٥٦).

(٢) انظر : الدر الكامنة (٤/٢١٠).

(٣) انظر : أعلام النساء (٢/٧٨).

(٤) انظر : السابق (٢/٢٨٣).

(٥) انظر : نفح الطیب (٢/٥٦٢)، وأعلام النساء (٢/١٢٧).

(٦) انظر : البحر المحيط (٤/٢٤٢).

(٧) انظر : الدر الكامنة (٣/١٤).

٣- علي بن محمد بن خطاب الباقي علاء الدين الشافعى، كان عالماً بالأصول وبالمنطق والحساب وكان قوي المناظرة، من مؤلفاته: "غاية السول" توفي سنة ٧١٤ هـ^(١).

٤- فضل بن محمد بن علي بن إبراهيم، أبو الحسن بن فضيلة المعافري، درس عليه أبو حيان كتاب الإشارة لأبي الوليد الباقي^(٢).

٥- محمد بن سلطان، بدر الدين البغدادي، قرأ عليه أبو حيان المنطق^(٣).

٦- محمد بن محمود بن عباد السلماني، أبو عبد الله الأصبهانى: انتهت إليه الرياسة في أصول الفقه، وله معرفة جيدة بالنحو والأدب والشعر، توفي سنة ٦٨٨ هـ^(٤).

❖ شيوخه في الأدب والشعر:

١- أحمد بن عبد الملك بن عبد المنعم بن جامع العزازى، أبو العباس، شاعر مشهور، اشتغل في الأدب ومهر وفاق أقرانه، مات بالقاهرة سنة ٧١٠ هـ^(٥).

٢- أحمد بن نصر الله بن باتكين القاهري، محبي الدين أبو العباس كان أدبياً فاضلاً، مات سنة ٧١٠ هـ^(٦).

٣- مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج، أبو الحكم بن المرحل المالقى النحوى الأديب، أديب زمانه بالمغرب وإمام وقته، توفي سنة ٦٩٩ هـ^(٧).

(١) انظر : السابق (٣/١٧٦).

(٢) انظر : البحر (١/٦)، وفتح الطيب (٢/٥٤٢)، والباقي هو سليمان بن خلف الأندلسي (ت ٤٧٤ هـ).

(٣) انظر : الدر الكامنة (٥/٧٤ و ٧٥)، وفتح الطيب (٢/٥٤٢).

(٤) انظر : الدرر الكامنة (٥/٧٠)، وبغية الوعاة (١/٢٤٠).

(٥) انظر السابق (١/٢٠٥).

(٦) انظر السابق (١/٣٤٨-٣٤٥).

(٧) انظر : غاية النهاية (٢/٣٦)، وبغية الوعاة (٢/٢٧١).

٤- محمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الله، أبو عبد الله الهمذلي التطيلي ذكره أبو حيان في إجازته للصفدي ضمن الأدباء^(١).

٥- محمد بن سعيد بن محمد بن حماد الصنهاجي، شرف الدين أبو عبدالله البوصيري، شاعر حسن وهو صاحب البردة الشهيرة، توفي سنة ٦٩٦ هـ.

٦- محمد بن عبد المنعم بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الأنصارى ابن الخيمى يمانى الأصل، كان مقدماً على شعراء عصره مع مشاركته في كثير من العلوم، توفي سنة ٦٨٥ هـ^(٢).

٧- محمد بن عمر بن جبير الجياني المالقى: ذكره أبو حيان في إجازته للصفدي ضمن الأدباء.

٨- محمد بن محمد بن عيسى بن ذي النون الأنصارى، جمال الدين أبو عبد الله المالقى المعروف بابن ذي النون، توفي سنة ٦٨٠ هـ.

٩- يحيى بن عبد العظيم بن يحيى، جمال الدين أبو الحسين الأنصارى الجزار المصرى، شاعر ظريف، توفي سنة ٦٧٩ هـ^(٣).

هولاء بعض شيوخه وإن عددهم كثير وحسبى مما سبق ذكره معرفة كثرة شيوخه وتنوعهم في العلوم والأقاليم مما أكسب أبو حيان ثروة ثقافية عالية جعلت طلاب العلم ينكبون عليه قراءة ودراسة في حلقة، حتى كثر تلاميذه وصار منهم أئمة كبار كالسبكي والسمين الحلبي وابن هشام وغيرهم ، فمن هؤلاء ما يلي^(٤):

(١) انظر : نفح الطيب (٢/٥٥١).

(٢) انظر : شذرات الذهب (٥/٣٩٣).

(٣) انظر : السابق (٥/٣٦٤).

(٤) انظر : المراجع السابقة عند ذكر شيخ أبي حيان. كتاب د. أحمد شكري ود. بوشعيب ود. خديجة الحديشي.

❖ تلاميذه في القرآن وعلومه:

- ١- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخي الدمشقي، توفي سنة ٨٠٠ هـ^(١).
- ٢- إبراهيم بن أحمد بن عيسى، بدر الدين بن الخشاب القاضي المصري الشافعى، ولي قضاء حلب ثم قضاء المدينة الشريفة، مات سنة ٧٧٤ هـ^(٢).
- ٣- إبراهيم بن عبدالله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي برهان الدين الحكري، شيخ الإقراء بالديار المصرية، اعنى بالعربية والقراءات ولازم درس أبي حيان، توفي سنة ٧٤٩ هـ^(٣).
- ٤- أحمد الحنفى شيخ آمد والجزيرة الفراتية، قال ابن الجزرى: " ولم يزل يبلغنا خبره إلى بعد السبعين وسبعيناً"^(٤).
- ٥- أحمد بن عبد العزيز بن يوسف الحراني، توفي بحلب سنة ٧٨٨ هـ^(٥).
- ٦- ابن مكتوم: أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد، أبو محمد الحنفى النحوى، صاحب كتاب الدر اللقىط من البحر المحيط توفي سنة ٧٤٩ هـ^(٦).
- ٧- أحمد بن علي بن أحمد، أبو جعفر الحميري الغرناطي، مات سنة ٧٥٦ هـ^(٧).

(١) انظر : غایة النهاية (١/٧ و ٨ و ٢/٢٨٥).

(٢) انظر غایة النهاية (١/١٨ و ٢/٢٨٥).

(٣) انظر غایة النهاية (١/٧)، وشذرات الذهب (٦/١٥٨).

(٤) انظر غایة النهاية (١/١٥٣)، و (٢/٢٨٦).

(٥) انظر غایة النهاية (١/٦٩)، وشذرات الذهب (٦/٣٠٠).

(٦) انظر غایة النهاية (١/٢٨٥ و ٢/٧٠)، والدر الكامنة (١/١٨٦).

(٧) انظر غایة النهاية (١/٢٨٦ و ٢/٨٢)، ونفح الطيب (٢/٥٨٠).

- ٨- أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبهي الأندلسي، أبو العباس العنابي النحوي، توفي سنة ٧٧٦هـ^(١).
- ٩- أحمد بن محمد بن يحيى بن نحلة، المعروف: بسبط السلعوس أبو العباس النابلي ثم الدمشقي، توفي سنة ٧٣٢هـ^(٢).
- ١٠- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد، له كتاب الدر المصور في علوم الكتاب المكنون، توفي سنة ٧٥٦هـ^(٣).
- ١١- حيان بن محمد بن يوسف بن علي، ابن أبي حيان، قرأ عليه القرآن وأجازه.
- ١٢- الصفدي: خليل بن أبيك بن عبد الله، صلاح الدين، اشتهر بالأدب والتاريخ والفقه، من مصنفاته "الوافي بالوفيات"، و "أعيان العصر وأعوان النصر" وغيرها، مات بدمشق سنة ٧٦٤هـ^(٤).
- ١٣- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل العسقلاني ثم المكي، توفي سنة ٧٧٧هـ^(٥).
- ١٤- محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع الدمشقي، ابن اللبناني المقرئ، توفي سنة ٧٧٦هـ^(٦).
- ١٥- ابن مزوق: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مزوق، أبو عبد الله التلمساني، مهَرَ في العربية والأصول والأدب، توفي سنة ٧٨١هـ^(٧).
-
- (١) انظر غایة النهاية (١٢٨/١٢٨ و ٢٨٥/٢) والدر الكامنة (٢١٨/١).
- (٢) انظر غایة النهاية (١١/١٣٣ و ٢٨٥/٢).
- (٣) انظر طبقات النحاة واللغويين (٢٩٢)، وغایة النهاية (١٥٢/١).
- (٤) انظر الدرر الكامنة (٢/١٧٦).
- (٥) انظر غایة النهاية (٢٨٥/٢)، وطبقات النحاة واللغويين (٢٩٠).
- (٦) انظر غایة النهاية (٢٨٥، ٧٢/٢)، وشذرات الذهب (٢٤٣/٦).
- (٧) انظر بغية الوعاة (١/٤٦)، وفتح الطيب (٢/٥٣٦ و ٥٧٤، ٥٨٠).

❖ تلاميذه في علوم اللغة:

- ١- الصفاقي: إبراهيم بن محمد بن أبي القاسم برهان الدين أبو إسحاق القيسي المالكي، توفي سنة ٧٤٢هـ^(١).
- ٢- بهاء الدين السبكي: أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن قاتم، أبو حامد، ابن تقى الدين، ولي التدريس وبعض وظائف أبيه بعده، توفي سنة ٧٧٣هـ بمكة^(٢).
- ٣- أحمد بن لؤلؤ الرومي، شهاب الدين ابن النقib، كان عالماً بالفقه والقراءات والتفسير والأصول والنحو، توفي سنة ٧٦٩هـ^(٣).
- ٤- أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن مكي، الأنصاري المكي المالكي النحوي، كان ماهراً في العربية وكان بارعاً ثقة ثبتاً، توفي سنة ٧٨٨هـ^(٤).
- ٥- أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي صاحب "المصباح المنير"، توفي سنة ٧٧٠هـ^(٥).
- ٦- أحمد بن يحيى بن فضيل الله بن مجلي بن دعجان بن خلف بن نصر القرشي العمدي الشافعي، توفي سنة ٧٤٩هـ^(٦).
- ٧- المرادي: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي اللغوي الفقيه، كان إماماً في العربية والقراءات، من مؤلفاته: "الجني الداني في حروف المعاني"، توفي سنة ٧٤٩هـ^(٧).

(١) انظر الدرر الكامنة (١/٥٧)، وبغية الوعاة (٤٢٥/١).

(٢) انظر الدرر الكامنة (١/٢٢٤)، وبغية الوعاة (٣٤٢).

(٣) انظر الدرر الكامنة (١/٢٥٣).

(٤) انظر الدرر الكامنة (١/٢٩٥)، وبغية الوعاة (٣٧٢/١)، وشذرات الذهب (٦/٣٠٠).

(٥) انظر الدرر الكامنة (١/٣٣٤)، وبغية الوعاة (٣٨٩/١).

(٦) انظر الدرر الكامنة (٢/٣٥٢)، وشذرات الذهب (٦/١٦٠).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٢/١٦٦)، وبغية الوعاة (١/٥١٧).

٨- الإسنوي: عبد الرحيم بن الحسن بن علي، جمال الدين أبو محمد، برع في العربية وانتهت إليه رياضة الشافعية، وازدحم عليه الطلبة وكثُر تلاميذه وانتفعوا به، من مؤلفاته: "شرح المنهاج في الفقه"، مات سنة ٧٧٢ هـ^(١).

٩- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن صخر الكناني الشافعي، توفي سنة ٧٦٧ هـ^(٢).

١٠- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي، بهاء الدين بن عقيل الشافعي، له شرح على ألقية ابن مالك مشهور ومتداول، توفي سنة ٧٦٩ هـ^(٣).

١١- ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري، حفلت كُتبه بالاستدراك على أبي حيان: كـ "معنى اللبيب"، توفي ابن هشام سنة ٧٦١ هـ^(٤).

١٢- تاج الدين السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر، توفي سنة ٧٧١ هـ^(٥).

١٣- علي بن بلبان الفارسي، الأمي علاء الدين الحنفي، توفي سنة ٧٣٩ هـ^(٦).

١٤- تقي الدين السبكي: علي بن عبد الكافي بن علي بن قاسم أبو الحسن الفقيه الشافعي المفسر الحافظ الأصولي النحوي اللغوي، توفي سنة ٧٥٦ هـ^(٧).

١٥- عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، أبو حفص البليقيني الكناني، مجتهد عصره وعالم الملة

(١) انظر الدرر الكامنة (٢/٤٦٣)، وبغية الوعاة (٢/٩٢).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٢/٤٨٩-٤٩١).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٢/٣٧٢)، وبغية الوعاة (٢/٤٧).

(٤) انظر الدرر الكامنة (٢/٤١٥)، وبغية الوعاة (٢/٦٨-٧٠).

(٥) انظر الدرر الكامنة (٣/٣٩-٤١).

(٦) انظر بغية الوعاة (٢/١٥٢)، والدرر الكامنة (٣/١٠٠).

(٧) انظر طبقات الشافعية الكبرى (١/١٣٩-٣٣٨)، وبغية الوعاة (١/٢٨٠).

الثامنة، توفي سنة ٨٠٥ هـ^(١).

١٦- محمد بن أحمد بن عبد الهاادي بن عبد الحميد بن عبد الهاادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنفي، شمس الدين، توفي سنة ٧٤٤ هـ^(٢).

١٧- محمد بن أرغون، ناصر الدين، توفي سنة ٧٢٧ هـ.

١٨- محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي، ابن الصائغ الحنفي النحوي، توفي سنة ٧٧٦ هـ^(٣).

١٩- محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم الدكالي المصري، توفي سنة ٧٦٣ هـ^(٤).

٢٠- ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي، توفي سنة ٧٧٨ هـ^(٥).

❖ تلاميذه الذين تلقوا عنه علوماً غير ما سبق ذكره:

١- أحمد بن سعد بن محمد، أبو العباس العسكري الأندرشى، توفي سنة ٧٥٠ هـ^(٦).

٢- أحمد بن عبد الرحمن البعلبكي الدمشقي، توفي سنة ٧٦٤ هـ^(٧).

٣- أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، أبو جعفر الأندلسى، توفي سنة ٧٧٩ هـ^(٨).

٤- الأمير أرغون بن عبد الله الناصري نائب السلطنة، توفي سنة ٧٣١ هـ^(٩).

(١) انظر شذرات الذهب (٥١/٧).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٣٩٢/٣)، وبغية الوعاة (٢٩/١).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (١١٩/٤)، وشذرات الذهب (٣٤٨/٦)، وبغية الوعاة (١٥٥/١).

(٤) انظر الدرر الكامنة (١٩٠/٤)، وشذرات الذهب (١٩٨/٦)، وبغية الوعاة (١٨٣/١).

(٥) انظر حسن المناظرة (٢٥٧/١)، وبغية الوعاة (٢٧٥/١).

(٦) انظر شذرات الذهب (١٦٦/٦)، والدرر الكامنة (١٤٥/١)، وبغية الوعاة (٣٠٩/١).

(٧) انظر الدرر الكامنة (١٨٠/١)، وشذرات الذهب (٢٠٠/٦).

(٨) انظر الدرر الكامنة (٣٦١/١)، وشذرات الذهب (٢٦٠/٦).

(٩) انظر الدرر الكامنة (٩٥/١).

- ٥- إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللخمي الغرناطي المالكي، توفي سنة ٧٧١هـ^(١).
- ٦- الإدفوي: جعفر بن تغلب بن علي بن المطهر بن نوفل، كمال الدين أبو الفضل الإدفوي الشافعي، توفي سنة ٧٤٨هـ^(٢).
- ٧- السبكي: الحسين بن علي بن عبد الكافي، توفي سنة ٧٥٥هـ^(٣).
- ٨- خالد بن عيسى بن إبراهيم بن أبي خالد البلوي، توفي قبل ٧٨٠هـ^(٤).
- ٩- سعيد بن محمد بن سعيد الملياني المغربي المالكي النحوي، توفي سنة ٧٧١هـ^(٥).
- ١٠- سليمان بن عبد القوي، نجم الدين الطوفي الصرصري توفي ٧١٦هـ^(٦).
- ١١- عبد الرحمن بن عمر بن حامد بن عبد الله بن ثابت الربعي الخلال البغدادي الحريري، توفي سنة ٧٣٩هـ^(٧).
- ١٢- عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوسي، توفي سنة ٧٢٤هـ^(٨).
- ١٣- محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن سالم القرشي الحنفي، توفي سنة ٧٧٥هـ^(٩).
-
- (١) انظر الدرر الكامنة (١/٤٠٦)، وشذرات الذهب (٦/٢٢٠)، وبغية الوعاة (١/٤٥٦).
- (٢) انظر الدرر الكامنة (٢/٧٢)، وشذرات الذهب (٦/١٥٣).
- (٣) انظر شذرات الذهب (٦/١٧٧)، والدرر الكامنة (٢/١٤٧).
- (٤) انظر نفح الطيب (٢/٥٨٠).
- (٥) انظر الدرر الكامنة (٢/٢٣٠)، وبغية الوعاة (١/٥٨٨).
- (٦) انظر الدرر الكامنة (٢/١٥٥).
- (٧) انظر الدرر الكامنة (٢/٤٤٦).
- (٨) انظر الدرر الكامنة (٢/٤٥٥).
- (٩) انظر الجوائز المضيّة في طبقات الحنفية (١/٣١).

١٤ - عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن عبد الله الحضرمي، توفي سنة ٧٤٩ هـ بتونس^(١).

١٥ - علي بن عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي، توفي سنة ٧٦٩ هـ^(٢).

١٦ - علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتوح بن إبراهيم بن أبي بكر التغلبي الشافعى الموصلى المعروف بابن الدرىهم وهو لقب أحد أجداده، توفي سنة ٧٦٢ هـ^(٣).

١٧ - محمد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد، تاج الدين المراكشى الفقيه الشافعى، توفي سنة ٧٥٢ هـ^(٤).

١٨ - محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوادى المالكى أبو عبد الله الأعمى النحوى، توفي سنة ٧٨٠ هـ^(٥).

١٩ - محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسان القيسي، أبو عبدالله ويعرف بابن جابر، توفي سنة ٧٧٤ هـ.

٢٠ - محمد بن رافع بن هجرس بن محمد السلاطى العميدى، أبو المعالى، مؤرخ فقيه، توفي سنة ٧٧٤ هـ^(٦).

٢١ - السبكي: محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام بن يوسف بهاء الدين أبو البقاء السبكي، توفي سنة ٧٧٧ هـ^(٧).

(١) انظر بغية الوعاة (٢/١١٦).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٣/١١٦).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٣/١٨١).

(٤) انظر شذرات الذهب (٦/١٦٩)، والدرر الكامنة (٣/٣٨٦).

(٥) انظر شذرات الذهب (٦/٢٦٨)، وبغية الوعاة (١/٣٤).

(٦) انظر شذرات الذهب (٦/٢٣٤)، والدرر الكامنة (٤/٥٩).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٤/١٠٩)، وبغية الوعاة (١/١٥٢).

٢٢- محمد بن عبد الرحيم بن علي بن عبد الملك بن المنجا بن علي بن جعفر السلمي المسلطي جمال الدين، توفي سنة ٧٧١هـ بالقاهرة^(١).

٢٣- محمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمود، أبو اليمن، مات سنة ٧٩٠هـ^(٢).

٢٤- محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي ثم الطرابلسي الحنفي، توفي سنة ٧٦٩هـ^(٣).

٢٥- محمد بن عبد الله بن محمد بن لب، أبو عبد الله محب الدين ابن الصائغ الأموي، توفي سنة ٧٤٩هـ^(٤).

٢٦- محمد بن عبد الوهاب بن علي الأسناوي، جمال الدين، توفي سنة ٧٣٩هـ^(٥).

٢٧- ابن رشيد: محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن سعيد بن مسعود، ابن رشيد الفهري السبتي، أبو عبدالله، توفي سنة ٧٢١هـ^(٦).

٢٨- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري الربعي أبو الفتح، مؤرخ أديب، من مؤلفاته: "عيون الأثر في المغازي والسير"، توفي سنة ٧٣٤هـ^(٧).

وبهذا أصبح لأبي حيان مكانة علمية مرموقة بين علماء مصر وأدبائها وحكامها ، مما جعله يتولى مناصب علمية عديدة ، كتعيينه مدرساً للنحو في جامع الحاكم سنة ٧٠٤هـ^(٨) ، ومدرساً

(١) انظر الدرر الكامنة (٤/١٢٩).

(٢) انظر الدرر الكامنة (٤/١٤٣).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٤/١٠٧).

(٤) انظر شذرات الذهب (٦/١٦٥)، وبغية الوعاة (١/١٤٣).

(٥) انظر الدرر الكامنة (٤/١٥٥).

(٦) انظر بغية الوعاة (١/١٩٩ و ٢٠٠)، وفتح الطيب (٢/٥٨٢ و ٥٨٣).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٤/٣٣٠)، والبدر الطالع (٢/٢٤٩).

(٨) انظر بغية الوعاة (١/٢٨٢).

للتفسير في قبة السلطان الملك المنصور في عهد السلطان القاهر الملك الناصر^(١) ، وتوليته منصب الإقراء بجامع الأقمر، وتدريسه التفسير بالجامع الطولوني، وإضافة مشيخة الحديث بالقبة المنصورية إليه ، وبقي في هذه الوظائف حتى توفي^(٢) .

فكان أبو حيان نحوياً عصره ولغويه ومفسر له ومحليه ومقرئه ومؤرخه وأديبه^(٣).

يقول فيه السبكي: (شيخ النحاة، العلم الفرد، والبحر الذي لا يُعرف الجزر بل المد، سيبويه
الزمان، والمرد إذا هي الوطيس بتشاجر القرآن، وإمام النحو الذي لقادسه منه ما يشاء، ولسان
العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء، كَعْبَةٌ عِلْمٌ تُحجَّجُ ولا تُحْجَجُ، ويُقصَدُ من كل فج) ^(٤)، ويقول
فيه الأدفوي: (شيخ الدهر وعالمه، ومحي الفن الأدبي بعدما درست معالمه ومجرى اللسان العربي
فلا يقاربه أحد فيه ولا يقاومه) ^(٥)، ويقول العلائي فيه: (كان علامة كثير النقل والاطلاع جداً
إلى ما لا يوصف) ^(٦)، وقد مدحه الصفدي بقوله:

سلطان علم النحو أستاذنا العـ
ـشيخ أثـير الدـين حـبر الأنـام
ـفي النـحو معـه لـسوـاه كـلام
ـفـلا تـقل زـيد وعـمـرو، فـما
^(٧)

وقال أيضاً فيه : (هو إمام الدنيا في النحو والتصريف، لم يُذْكَر معه في أقطار الأرض غيره في العربية، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وترجم الناس وتواريختهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة، ويقيّد أسماءهم على ما يتلفظون به من إمالة وترخييم وترقيق

(١) انظر شذرات الذهب (٦/١٤٦).

(٢) انظر آیو حیان لامحمد شکری ص(٢٨-٢٩).

(٣) انظر أيو حيان خديجة الحديشي (٦٢-١).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى، (٢٧٦/٩).

(٥) انظر الدور الكامنة (٥/٧٣).

٦) انظِ ذيَا تذكرة الحفاظ (٥/٢٥).

وتفخيم؛ لأنهم مجاورو بلاد الفرنج ، وأسماؤهم قرية منهم وألقاهم كذلك، كل ذلك قد جوّده وحرّره وقَيَّدَه^(١) ، وقال عن مؤلفاته: (وله التصانيف التي سارت وطارت، وانتشرت وما انتشرت، وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت، أحملت كتب الأقدمين، وأهلت المقيمين بمصر والقادمين)^(٢) ، وقال الذهبي عنه: (ومع براعته الكاملة في العربية له يد طولى في الأثر والفقه والقراءات...، وله مصنفات في القراءات والنحو وله تفسير باهر...، وهو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم، تخرج به أئمة وعلماء مَدَّ اللهُ في عمره وختم له بالحسنى وكفاه شر نفسه، وودي لو أنه نظر في هذا الكتاب، وأصلح فيه وزاد فيه تراجم جماعة من الكبار فإنه إمام في هذا المعنى أيضاً)^(٣) .

فهذه شهادة من تلاميذه على علمه وكثرة تصانيفه ، وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديشي أن عدد مؤلفات أبي حيان ستة وستون كتاباً، وسأذكر عدداً منها سرداً حسب الفنون ومرتبة على حروف المعجم^(٤) :

❖ التفسير وعلون القرآن والقراءات:

١ - الأثير في قراءة ابن كثیر. (مفہود)

(١) الوافي بالوفيات (٥/٢٦٧).

(٢) السابق ، وهذه من العبارات التي فيها مبالغة ظاهرة غير مستنكرة في مجال الترجمة والثناء من محب، وإنما هي حقيقة الكلام قطعاً غير مراده على وجه الدقة والتحرير، وهي كثيرة لدى الصفدي.

(٣) معرفة القراء الكبار (٣/١٤٧٢).

(٤) تعمدت ذكر الأسماء سرداً دون إطالة لئلا يطول بنا المقام وليس التوسع في ذلك مقصداً لي في هذا المقام، وللاستزادة في معلومات الكتب ينظر كتاب أبو حيان النحوي لـ د. خديجة الحديشي ص(١٠١) وما بعدها، وأبو حيان لـ د. أحمد شكري ص(٩١) وما بعدها، ومقدمات كتبه كارتشاف الضرب وتحفة الأريب. وبالإحالة عليها اكتفي عن التفصيل. وينظر ما سرده الصفدي في إجازة أبي حيان له في أعيان العصر (٥/٣٤٦).

هذا وقد تتبع ما تمت طباعته مما كان مخطوطاً، أو غيره عليه مما كان مفقوداً، لتكون إضافة على ما قام به الباحثون الفضلاء قبل فترة من الزمن.

٢ - البحر المحيط في علم التفسير. (مطبوع)

٣ - تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب. (مطبوع)

٤ - تقريب النائي في قراءة الكسائي. (مفقود)

٥ - الحلل الحالية في أسانيد القراءة العالية. (مفقود)

٦ - الرمزة في قراءة حمزة. (مفقود)

٧ - الروض الباسم في قراءة عاصم. (مفقود)

٨ - عقد الآلي في القراءات السبع العوالي. (مخطوط)

٩ - غاية المطلوب في قراءة يعقوب. (مفقود)

١٠ - المزن الهاامر في قراءة ابن عامر. (مفقود)

١١ - المورد الغمر في قراءة أبي عمرو. (مفقود)

١٢ - النافع في قراءة نافع. (مفقود)

١٣ - النهر الماد من البحر المحيط. (مطبوع)

١٤ - النير الجلي في قراءة زيد بن علي. (مفقود)

الحادي:

١ - جزء في الحديث. (مفقود)

٢ - فهرس مروياته. (مفقود)

٣ - فهرس مسموعاته. (مفقود)

الفقه وأصوله:

١ - الأنوار الأجل في اختصار محل. (مفقود)

٢- الوهّاج في اختصار المنهاج. (مفقود)

٣- مسلك الرشد في تحرير مسائل نهاية ابن رشد. (مفقود)

❖ اللفة :

١- الأبيات الوافية في علم القافية. (مفقود)

٢- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء. (مطبوع)

٣- ديوان أبي حيان. (مطبوع)

٤- معاني الحروف. (مخطوط)

❖ النحو والصرف والبلاغة :

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب. (مطبوع)

٢- التحرير لأحكام سيبويه. (مفقود)

٣- التدريب في شرح التقريب. (مخطوط)

٤- التذليل والتكميل في شرح التسهيل. (مطبوع)

٥- تقريب المقرب. (مطبوع)

٦- تلويع التوضيح في النحو. (مخطوط)

٧- الشذا في مسألة كذا. (مفقود)

٨- الشَّدْرَةُ الْذَّهْبِيَّةُ في علوم العربية. (مطبوع)

٩- اللّمحةُ الْبَدْرِيَّةُ في عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ (مخطوط) تم طبع شرح اللّمحة لابن هشام.

١٠- المبدع الملخص من الممتع. (مطبوع)

١١ - منهج السالك على ألفية ابن مالك (مطبوع) لم يتمه المؤلف.

١٢ - الموفور من شرح ابن عصفور. (مخطوط)

١٣ - النكت الحسان شرح غاية الإحسان. (مطبوع)

١٤ - الهدایة في النحو. (مخطوط)

❖ التاریخ والتراجم:

١ - تحفة الندس في نحاة الأندلس. (مفقود)

٢ - مجازي المحصر في آداب وتواريخ لأهل العصر. (مفقود) لم يكمل تأليفه

٣ - النُّضار في المسلاة عن نضار. (مفقود). ونضار هي ابنته

٤ - نفحة المسك في سيرة الترك. (مفقود)

❖ اللغات:

١ - الإدراك للسان الأتراك. (مطبوع)

٢ - الأفعال في لسان الترك. (مفقود)

٣ - زهو الملك في نحو الترك. (مفقود)

٤ - المخور في لسان البشمور. (مفقود)

٥ - منطق الخرس في لسان الفرس. (مخطوط)

٦ - نور الغبش في لسان الحبش. (مفقود)

❖ موضوعات أخرى:

١ - الإعلام بأركان الإسلام. (مفقود).

٢- الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع. (مفقود)

٣- بغية الظمآن من فؤاد أبي حيان. (مفقود)

٤- نثر الزهر ونظم الزهر. (مفقود)

وقد كان أبو حيان في مذهب الفقهى ظاهرياً حين كان في الأندلس ، فلماً قدم إلى مصر ورأى انتشار المذهب الشافعى تمنى تذهب به، قال الصفدي: (كان أولاً يرى رأى الظاهرية، ثم إنه تمنى تذهب للشافعى)^(١) ، ومع ذلك لم يزل متاثراً بمذهبه الأول الذي نشأ عليه ، وكان يقول عن نفسه (محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه)^(٢) ، ولكنه كان في معتقده يسير على نهج الأشاعرة^(٣).

هذا وبعد حياة طويلة قضتها في العلم متعلماً وتعليناً وتائلاً، وكابد مشاق الحياة وصعابها، وعاش عصامياً باذلاً نفسه للعلم، أدركته المنية بعد أن فقد بصره، وتوفي في يوم السبت الثامن والعشرين من شهر صفر لعام خمسة وأربعين وسبعيناً من الهجرة^(٤) في القاهرة، وقد كان يناهز إحدى وتسعين سنة، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلّى عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب.

وقد ذكر بعضهم أنه توفي عام ثلث وأربعين وسبعيناً^(٥)، وما ذكرته أولاً هو الذي عليه أكثر من ترجم لأبي حيان.

وقد كان لموته أثر بالغ في نفوس تلاميذه ومحبيه، وقد نظموا في رثائه القصائد من أشهرها

(١) الوافي بالوفيات (٢٦٨ / ٥).

(٢) انظر بغية الوعاة (٢٨١ / ١).

(٣) انظر : "المخالفات العقدية لمنهج أهل السنة عند أبي حيان الأندلسي" ص ٣٥

(٤) انظر : نفح الطيب (٢ / ٥٣٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٦ / ٢٧٩)، وبغية الوعاة (١ / ٢٨٣).

(٥) انظر : نفح الطيب (٢ / ٥٥٩).

قصيدة تلميذه الصفدي قال في مطلعها^(١):

مات أثيُرُ الدِّينِ شيخُ الورَى
فاسْتَعَرَ الْبَارِقُ واسْتَعَرَا
وَرَقَ مِنْ حُزْنِ نَسِيمُ الصَّبَا^٢
واعْتَلَّ فِي الأَسْحَارِ لَمَّا سَرَى

ثانيًا: أهمية البحر المحيط في إعراب القرآن :

يعد كتاب البحر المحيط من الكتب المتعددة في الإعراب والتفسير وال نحو والصرف

والبلاغة القراءات ، وذلك لأمرتين :

الأول : إمامه مؤلفه في الصرف والنحو وبلغه فيها مبلغاً منقطع النظير ، إلى جانب إمامته في القراءات ، ومكانته الكبرى في علوم العربية الأخرى ، والتفسير والحديث والأحكام الفقهية والأحكام العقدية....

والثاني : أنه من أوسع كتب أبي حيان إن لم يكن أوسعها وأكبرها على الإطلاق^(٢)، إذ ألفه بعد ما تشعب من العلوم المختلفة والفنون، وبعد أن تقدم سنه وكمل عقله ورسخ علمه، فقد أله أبو حيان بعد أن ألقى عصا التسيير في مصر، وبعد أن عين مدرساً لعلم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور، فابتداً في تأليفه في أواخر عام ٧١٠هـ - بعد أن بلغ عمره ٥٧ عاماً^(٣).

وقد كان هذا التأخير في التأليف مقصوداً عنده ؛ إذ كان يهدف إلى امتلاك ناصية الأدوات المعينة على تفسير كتاب الله، كما أن من بلغ هذا السن يكون قد دنا من أجله مما يجعله يتفرغ في النظر لكتاب الله ويقصر همه عليه، وهذا كان لأبي حيان. وقد مكث في تأليف هذا السفر العظيم

(١) نكت الهميان ص(٢٨٤).

(٢) انظر : النحو وكتب التفسير / ٩٤٧-٩٤٩.

(٣) يقول أبو حيان : (وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعيناً ، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمري) . انظر : البحر / ١٠٠ ، وانظر أيضاً : أبو حيان النحوي خديجة الحديشي . ١٩٠.

ما يقرب من سنت عشرة سنة^(١).

وإن مما يُبرز أهمية هذا الكتاب وقيمه العلمية ومتانته ما يلي:

- ١) أنه يُعدُّ من أكبر وأوسع كتب التفسير
- ٢) أنه من أوسع الكتب ذكراللمسائل النحوية والصرفية، ودراسة لها مع ذكر الأقوال فيها والخلافات إن وجدت والترجيح بينها . حتى لو قيل إنه كتاب نحو لحق فيه ... وهو مع ذلك مرجع مهم لآراء كثير من أعلام النحاة في المغرب كالشلوبين وابن الصائع وابن عصفور وابن العلج وغيرهم.
- ٣) غزارة مادته العلمية وتنوعها ، مما جعله مصدراً أساساً في بعض الفنون، كالقراءات الشاذة مما لا يوجد في غيره مما هو مطبوع.
- ٤) أنه من أواخر ما ألفه أبو حيان .
- ٥) أنه حفظ الكثير من النقولات والنصوص من كتب مفقودة، كاللوامح للرازي في القراءات، وكتاب المتخب لابن أبي الفضل المرسي، وتفسير ابن النقib وهم كتابان كبيران في التفسير.
- ٦) أنه توسع في علم القراءات، وأسهب في إيراد القراءات المتواترة والشاذة ونسبتها إلى أصحابها غالباً، وذكر حججها وتوجيهها، ودافع عنها وعن القراء المشهورين الذين تنسب لهم هذه القراءات ، كما أنه قد توسع في القراءات الشاذة وتوجيهها مما جعله مصدراً أساساً فيها .
- ٧) اهتمامه بعلوم العربية الأخرى من حيث عنایته بالمفردات واشتقاقاتها ومعانيها، وبالجوانب البلاغية في الآيات القرآنية، وبيان أوجه الإعجاز وعرض الصور البينية، والمحسنات البدوية فيها.

(١) يقول أبو حيان في تفسير سورة الجن : (فلي من العمر نحو من ثلاثة وسبعين سنة أصحب العلماء) انظر : البحر

٨) الإكثار من الشواهد : فقد جمع البحر بين دفتيه كثيراً من الشواهد النثرية والشعرية، وقد بلغت الشواهد الشعرية فيه للمسائل النحوية سبعاءة وثلاثة وعشرون شاهداً شعرياً، حتى لا تكاد تمر بشاهد نحوبي أو لغوي وارد في كتب العربية إلا وتجده في البحر^(١).

٩) الاهتمام بالنقد: فلم يكن البحر المحيط يعتمد على أسلوب الجمع فقط، بل كان هناك التركيز على الجوانب النقدية للأقوال في التفسير أو غيره، وهذا يتضح في كثرة استدراكاته على الزمخشري والخوفي وابن عطية والعكري وغيرهم.

١٠) الاعتماد على الأحاديث النبوية الصحيحة دون غيرها كما قال: (ولو صح في تفسير الويل شيء عن رسول الله لوجب المصير إليه)^(٢).

كما أن أبو حيان قد ردَّ كثيراً من الأحاديث الضعيفة بعض أحاديث الفضائل وانتقد غيره من المفسرين الذين ذكروا ما لا يصح من أسباب النزول وأحاديث الفضائل^(٣).

١١) رده على أهل الابداع والأهواء، كرده على المعتزلة وتفنيده الكثير من شبههم وتتبعه لدسائس الزمخشري الاعتزالية في كشافه، كما رد على الخوارج وال فلاسفة والصوفية وغيرهم.

١٢) تعظيمه وتسليمه للقراءات المتواترة، وتشينعه على من كان يردها لأجل مخالفتها للقواعد النحوية، كما رد في ذلك على الزمخشري.

١٣) نقه للإسرائييليات: اهتم أبو حيان بنقد الإسرائييليات - مع إقلاله من إيرادها^(٤) -

(١) انظر: أبيات النحو في تفسير البحر المحيط لشاعر المنصور ٣٣، ٥٢٣.

(٢) البحر ١/٤٣٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/١٠٤.

(٤) قد عاب أبو حيان في مقدمة تفسيره ١/١٠٤ على إكثار المفسرين من ذكر الإسرائييليات والتقل عنهم بما لا يصح ومنهج التفسير القوي.

وبرز في نقه لها من ناحية المعقول، والاعتماد على القواعد العقدية المقررة، فهو مثلاً يرى عصمة الأنبياء من الكبائر والصغار مطلقاً ولا يقبل أن يمس نبئ بخدش ويعتبر ذلك خدشاً في العقيدة^(١).

كل ما سبق - وغيره كثير - يبرز لهذا الكتاب القيمة العلمية الكبيرة، مما جعله مؤثراً بدرجة واضحة فيما جاء بعده.

ثالثاً : الإعراب في التراث النحوي :

وردت مادة (عَرَبَ) في اللغة لمعانٍ منها الإبانة ، والإفصاح عن الشيء قال الأزهري : (قلت : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، يقال : أعرَبَ عنه لسانه ، وعَرَبَ أي : أبانَ ، وأفصح ، ويقال : أُعْرِبْ عَمَّا في ضميرك : أي أَبِنْ ومن هذا يقال للرجل إذا أفصحَ في الكلام : قد أَعْرَبَ^(٢) .

أما في التراث النحوي فيرد على ثلاثة معانٍ اصطلاحية ، وهي على النحو الآتي :

أولها : أن يراد به نظير البناء ، وهذا مختلف في تعريفه على قولين :

١- أنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب^(٣) .

٢- أنه تغير أو آخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً^(٤) .

(١) انظر : البحر المحيط ١/٣١٤، ٢٩٣/٥، ٣٠٨/٢، ٣٧٨/٧، ٢٩٣/٧.

(٢) تهذيب اللغة ٢/٣٦٢، وانظر : القاموس المحيط ١/١٠٢، ولسان العرب ١/٥٥٨ مادة (عَرَبَ) .

(٣) هذا إذا كان الإعراب لفظياً ، وهو قول الجمهور. انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٣، وشرح التسهيل ١/٣٤ ، التبيين عن مذاهب النحوين ١٦٧ ، ومسائل خلافية في النحو ١١٠ ، والمعني في النحو ١/٢١٨ ، وارتشاف الضرب ١/٤١٣ ، وحاشية الصبان ١/٤٩ ، والأشباه والنظائر ١/١٧٢ ، ٢١٩

(٤) هذا إذا كان الإعراب معنوياً ، إذ الحركات دلائل عليه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ووافقه الأعلم عبد القاهر الجرجاني انظر : الكتاب ١/١٣-١٤ ، والمقتضى في شرح الإيضاح ١/٩٨ ، والتذليل والتكميل ١/١١٦ ، وارتشاف الضرب ١/٤١٣ ، والأشباه والنظائر ١/١٧٣ .

وثانيها : أن يراد به علم النحو، فيكون هذا المعنى من المترادفات اللغوية للنحو ، والمراد بعلم النحو هو العلم بقواعد كلية منطبقه على جزئياتها ، منها كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع ، وكل ما اشتمل على علم المفعولية فهو منصوب^(١)

وثالثها : أن يراد به إجراء الألفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية، كما يقال: أعراب هذه القصيدة، إذا تتبع ألفاظها، وبين كيفية جريها على قواعد النحو، ومنه قولهم: هذا كتاب إعراب القرآن^(٢).

ونسبة الإعراب بهذا المعنى إلى علم النحو، كنسبة العلاج إلى علم الطب، ونسبة الإفتاء إلى علم الفقه^(٣)، ومطلق النحو بالنسبة إليه، كالوسيلة، والتوطئة^(٤).

يقول السيوطي: (وهذا الكتاب - يعني مغني الليب - موضوع في علم الإعراب، بالمعنى المذكور، لا في علم النحو)^(٥).

فالإعراب على هذا المعنى إذن هو تقرير الأحكام (النتائج) ، ثم التتحقق من صحتها بناء على وجود المقدمات والشروط ، أي : يطلق على تطبيق المركبات على القواعد ، وعلى هذا يعرف إعراب القرآن بالعلم الذي يبحث في تحریح تراكيب القرآن على القواعد النحوية المقررة^(٦).

رابعاً : أهمية إعراب القرآن الكريم :

اعتنى العلماء بإعراب القرآن الكريم عنابة فائقة ، وذلك لكونه معيناً على فهمه وتفسيره ،

(١) انظر : تحفة الغريب قسم الأدوات ١ / ٢١٤ ، وشرح الحدود النحوية ٢٣٢ .

(٢) انظر : تحفة الغريب قسم الأدوات ١ / ٢١٤ ، وحاشية الأمير ١ / ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢١٤ .

(٣) انظر : الفتح القريب ١ / ٩٩ ، وحاشية الأمير ١ / ٥ .

(٤) انظر : الفتح القريب ١ / ٩٧ .

(٥) الفتح القريب ١ / ٩٧ .

(٦) انظر : علم إعراب القرآن ٢٢ ، ٢٧ .

يقول ابن عطية : (إعراب القرآن أصل في الشريعة ، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع)^(١) ، ويقول أبو البقاء العكبيّ : (فَإِنْ أُولَى مَا عُنِيَ باغي الْعِلْمَ بِمَرَاوِعَتِهِ وَأَحَقَ مَا صَرَفَ الْعِنَاءَ إِلَى مَعَانِتِهِ مَا كَانَ مِنَ الْعُلُومِ أَصْلًا لغِيرِهِ مِنْهَا وَحَاكِمًا عَلَيْهَا وَلَهَا فِيهَا يَنْشأُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ عَنْهَا وَذَلِكَ هُوَ الْقَرآنُ الْمَجِيدُ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ وَهُوَ الْمَعْجزُ الْبَاقِي عَلَى الْأَبَدِ وَالْمُوَدَعُ أَسْرَارُ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَنْفَدُ وَحِبْلُ اللَّهِ الْمُتِينُ وَحِجْتُهُ عَلَى الْخُلُقِ أَجْمَعِينَ)^(٢) .

ولأهمية إعراب القرآن أقبل عليه العلماء بحماس شديد ، فكثر معربوه ، وتنوعت طرائقهم نحوه ، فمنهم من أوجز في التأليف ، ومنهم من توسيط ، ومنهم من بسط^(٣) ، ظهرت في عباراتهم عبارات تخص إعراب القرآن بشيء من الخصوصية ، يقول الطبرى : (وذلك أن كتاب الله جل ثناؤه نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهوم ووجه معروف)^(٤) ، ويقول النحاس : (ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ)^(٥)

(١) المحرر الوجيز ١ / ٤٠

(٢) التبيان في اعراب القرآن ١ / ١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ١٦٢ ، فقد ذكر فيه مؤلفه ثبتا لأسماء من استطاع أن يخصيصهم من م عربي القرآن .

(٤) جامع البيان ١٢ / ٣٢٢

(٥) إعراب القرآن ٢ / ٣٦٩

الفصل الأول

مسائل الترجيح

(باب المبتدأ والخبر)

وفيه مسائل :

- إعراب (الكتاب) .

- إعراب (أراغب) .

- إعراب (القائم) .

- إعراب (مقام إبراهيم) .

- إعراب (خوف) .

- إعراب (من) .

١- إعراب (الكتاب) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿الَّمِنْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لَهُ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]

حيث اختلف في إعراب (الكتاب) على أقوال :

١- أن يكون خبر الـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول (الم) .

ذكر هذا القول الفراء ^(١)، والنحاس ^(٢)، ومكي ^(٣)، والمخشري ^(٤)، والرازي ^(٥)، وابن عطية ^(٦)، وأبو البقاء ^(٧)

٢- أن يكون بدلاً أو عطف بيان لـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، وجملة (لا ريب فيه) خبر عن المبتدأ الثاني ، وجملة (ذلك .. لا ريب) خبر عن المبتدأ الأول (الم) .

ذكر هذا القول الزجاج ^(٨)، والنحاس ^(٩)، والمخشري ^(١٠)، والرازي ^(١١)، وابن عطية ^(١٢)، وأبو البقاء ^(١٣).

(١) انظر : معاني القرآن / ١ / ١٠

(٢) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٣

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٧٣

(٤) انظر : الكشاف / ١ / ٣٣

(٥) انظر : مفاتيح الغيب / ٢ / ٢٦٥

(٦) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٧٤

(٧) انظر : التبيان / ١ / ١٥

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٦٨

(٩) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٣

(١٠) انظر : الكشاف / ١ / ٣٣

(١١) انظر : مفاتيح الغيب / ٢ / ٢٦٥

(١٢) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٧٤

(١٣) انظر : التبيان / ١ / ١٥

٣- أن يكون خبراً و (ذلك) مبتدأ ، و (لا ريب فيه) جملة مستأنفة .

ذكر هذا القول النحاس^(١)، والزمخنيري^(٢)، والرازي^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥) .

٤- أن يكون بدلاً أو عطف بيان أو صفة و (ذلك) خبر مبتدأ محذوف ، و (لا ريب فيه) في محل نصب حال .

ذكر هذا القول النحاس^(٦)، والزمخنيري^(٧)، والرازي^(٨)، وابن عطية^(٩)، وأبو البقاء^(١٠) .

٥- أن يكون خبراً أولاً لـ (ذلك) ، و (لا ريب فيه) خبراً ثانياً .

ذكر هذا القول أبو حيان^(١١)، والسمين^(١٢) .

٦- أن يكون عطف بيان أو بدلاً أو صفة من (ذلك) ، وجملة (لا ريب فيه) خبراً .

(١) انظر : إعراب القرآن ٢٣ / ١

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٣٣

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٢ / ٢٦٥

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١ / ٧٤

(٥) انظر : التبيان ١ / ١٥

(٦) انظر : إعراب القرآن ١ / ٢٣

(٧) انظر : الكشاف ١ / ٣٣

(٨) انظر : مفاتيح الغيب ٢ / ٢٦٥

(٩) انظر : المحرر الوجيز ١ / ٧٤

(١٠) انظر : التبيان ١ / ١٥

(١١) انظر : البحر المحيط ١ / ١٥٩

(١٢) انظر : الدر المصنون ١ / ٨١

ذكر هذا القول النحاس^(١)، والزمخري^(٢)، والرازي^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥).

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث^(٦).

المناقشة :

اختلاف في إعراب هذه الآية على أقوال :

القول الأول : أن يكون خبراً (ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول

(الم) .

والقول الثاني : أن يكون بدلاً أو عطف بيان لـ(ذلك) ، و(ذلك) مبتدأ ثان ، وجملة (لا ريب فيه) خبر عن المبتدأ الثاني ، وجملة (ذلك .. لا ريب) خبر عن المبتدأ الأول (الم) .

وهذان القول هما من جهة الصناعة مستقيمان ، إلا أن إعراب الحروف المقطعة على القول
الراجح بأنها مما استأثر الله بعلمه لا يجوز .

يقول ابن هشام : (لا يجوز إعراب فواحة السور على القول بأنها من المشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه)^(٧) ، وقال أبو حيان : (والذي أذهب إليه : أن هذه الحروف التي في فواحة السور هو المشابه الذي استأثر الله بعلمه ، وسائر كلامه تعالى محكم . وإلى هذا ذهب أبو محمد علي بن أحمد البزيدي ، وهو قول الشعبي والثوري وجماعة من المحدثين ، قالوا : هي سر الله في القرآن ،

(١) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٣

(٢) انظر : الكشاف / ١ / ٣٣

(٣) انظر : مفاتيح الغيب / ٢ / ٢٦٥

(٤) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٧٤

(٥) انظر : التبيان / ١ / ١٥

(٦) انظر : البحر المحيط / ١ / ١٥٩

(٧) معنى الليبي ٦٨٤

وهي من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه ، ولا يجب أن نتكلم فيها ، ولكن نؤمن بها وتمر كما جاءت^(١) .

والقول الثالث : أن يكون خبراً و (ذلك) مبتدأ ، و (لا ريب فيه) جملة مستقلة .

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح ، وقد رجحه الزمخشري على غيره من الأقوال من جهة البلاغة قائلاً : (والذي هو أرسخ عرقاً في البلاغة أن يضرب عن هذه الحال صفاً ، وأن يقال إن قوله : (آلم) جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها ، (وذلك الكتاب) جملة ثانية ، و (لا ريب فيه) ثالثة ، و (هدى للمتقين) رابعة)^(٢) على حين رجحه أبو حيان من جهة الصناعة في أن الأصل عدم التقدير والمحذف ، قائلاً : (والذي اختاره منها أن قوله : (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر ، لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أن يسلك به الإضمار والافتقار)^(٣) ، ويقول في موضع آخر : (ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ، مع صحة المعنى ، كان أولى من حمله على الإضمار)^(٤)

وما ذهب إليه أبو حيان يعد من القواعد المقررة عند النحاة ، يقول ابن الأنباري : (وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير)^(٥) ، (وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر إلى إضمار)^(٦) ، (ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر على تقدير)^(٧) .

(١) البحر المحيط ١٥٨/١

(٢) الكشاف ٣٦/١

(٣) البحر المحيط ١٥٩/١

(٤) السابق ٥٧٥/١

(٥) أسرار العربية ١١٥ .

(٦) السابق ١٢٤ .

(٧) السابق ١٦٥ ، والإنصاف ٢٤٩/١ ، وانظر في ذلك : المقتضب ٣٤٢/٣ ، والمسائل المشكلة ٥٥٨ ، والتبصرة ٣٢٦ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٥٦٨/١ ، ٨٣٥/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطى ١٠١ ، والبرهان في علوم القرآن ١٠٤/٣ ، وقواعد الترجيح عند المفسرين ٧٣/٢ .

والقول الرابع : أن يكون بدلاً أو عطف بيان أو صفة و (ذلك) خبر مبتدأ مذوف ، و(لا ريب فيه) في محل نصب حال .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة حذف وتقدير ، والأصل عدم الحذف والتقدير إلا أنه يشهد له السماع بقراءة ابن مسعود : (الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه)^(١) فـ(تنزيل) خبر لمبتدأ مذوف .

والقول الخامس : أن يكون خبراً أولاًـ(ذلك) ، و(لا ريب فيه) خبراً ثانياً .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيأن ، يقول : (وقلت [بعد]^(٢) [] الأَخْبَارُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْخَبْرِ وَاحِدٌ ، وَهَذَا أَوْلَى بِالْبَعْدِ لِتَبَيَّنِ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ ، لِأَنَّ الْأَوْلَى مُفَرِّدٌ وَالثَّانِي جَمْلَة^(٣)) ، ولكن السمين أجاز هذا القول قائلاً : (الظاهر جوازه كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ إذا قيل إنَّ «تَسْعَى» خبر^(٤) .

والظاهر جواز ذلك مطلقاً قياساً على (النعت) ، لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التعدد كما استحق النعت ذلك .

والقول السادس : أن يكون عطف بيان أو بدلاً أو صفة من (ذلك) ، وجملة (لا ريب فيه) خبر .

وهذا القول من جهة الصناعة مقبول .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القولان : القول الثالث من جهة الصناعة والمعنى والقول الرابع لقراءة ابن مسعود إلا أن القول الثالث يقدم على غيره ، لأن الأصل في الكلام الاستقلال لا الافتقار إلى ما بعده^(٥) .

(١) انظر : الكشاف / ١ / ٣٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام ، ليست في المخطوط .

(٣) انظر : البحر المحيط / ١٥٩ - ١٦٠ / ١

(٤) الدر المصون / ١ / ٨١

(٥) انظر : قواعد الترجح عند المفسرين / ٢ / ٧٨

٢- إعراب (أراغب) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغْبُ أَنْتَ عَنِ الْهَتِيَّاتِ بِرَاهِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦]

حيث اختلف في إعراب (أراغب) على قولين :

- ١- أن يكون مبتدأ لاعتقاده على همزة الاستفهام ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر . ذكره النحاس ^(١) ، ومكي ^(٢) ، وابن عطية ^(٣) ، وأبو البقاء ^(٤) ، والسمين ^(٥) ، وابن عادل ^(٦) ، وابن عقيل ^(٧) ، والألوسي ^(٨) ، والشنيطي ^(٩) ، وابن عاشور ^(١٠) .

٢- أن يكون خبراً مقدماً ، و (أنت) مبتدأ مؤخراً .

- ذكره مكي ^(١١) ، والزنخشيри ^(١٢) ، وابن عطية ^(١٣) ، والسمين ^(١٤) ، وابن عقيل ^(١٥) ،

(١) انظر : إعراب القرآن ١٩/٣

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٥٦/٢

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/٢٣

(٤) انظر : التبيان ٢/١١٤

(٥) انظر : الدر المصون ٧/٦٠٦

(٦) انظر : اللباب ١٣/٧٧

(٧) انظر : شرح ابن عقيل ١/١٩٨

(٨) انظر : روح المعاني ١٦/٩٨

(٩) انظر : أضواء البيان ٢٠/١٤٧

(١٠) انظر : التحرير والتنوير ١٦/١١٩

(١١) انظر : الهدایة إلى بلوغ النهاية ٧/٤٥٤٩

(١٢) انظر : الكشاف ٣/٢٠

(١٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/٢٣

(١٤) انظر : أضواء البيان ٢٠/١٤٧

(١٥) انظر : اللباب ١٣/١٨٣ .

وابن عادل^(١)، والنيسابوري^(٢)، والنسيفي^(٣)، والألوسي^(٤)، وابن عاشر^(٥)، والشنقيطي^(٦).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٧)

المناقشة :

اختلف في إعراب (أراغب) على قولين :

القول الأول : أن يكون مبتدأ لاعته على همزة الاستفهام، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وقد رجح ابن عطية هذا القول؛ لأنَّه مذهب سيبويه^(٨)، هو الراجح عند أبي حيان ، يقول: (المختار في إعراب (أراغب أنت) أن يكون (راغب) مبتدأ لأنَّه قد اعتمد على أداة الاستفهام، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر)^(٩)، وتبعه السمين^(١٠)، وابن عادل^(١١)، والشنقيطي^(١٢)، وابن عقيل^(١٣).

والقول الثاني : أن يكون خبراً مقدماً، و (أنت) مبتدأ مؤخراً.

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١٩٨/١

(٢) انظر : غرائب القرآن ٨/٤٩٢

(٣) انظر : روح المعاني ١٦/٩٨

(٤) انظر : الدر المصنون ٧/٦٠٦

(٥) انظر : التحرير والتنوير ١٦/١١٩

(٦) انظر : مدارك التنزيل ٣/٣٨

(٧) انظر : البحر المحيط ٦/١٨٣

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٤/٢٣

(٩) البحر المحيط ٦/١٨٣

(١٠) انظر : الدر المصنون ٧/٦٠٦

(١١) انظر : اللباب ١٣/١٨٣

(١٢) انظر : أصوات البيان ٢٠/١٤٧

(١٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/١٩٨

وقدم لأهميته عنده ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبة عن آهته وأن آهته ، ما ينبغي أن يرحب عنها أحد وفي هذا سلوان وثلاج مصدر رسول الله ﷺ عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه ^(١) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، لأن فيه تقاديم وتأخيرا ، وفصلا بين العامل ومعموله بأجنبي .

يقول أبو حيان : (والمختار في إعراب (أراغب أنت) أن يكون (راغب) مبتدأ لأنه قد اعتمد على أدلة الاستفهام ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر . ويرجح هذا الاعراب على ... كون (أراغب) خبراً و (أنت) مبتدأ بوجهين :

أحدهما : أنه لا يكون فيه تقاديم ولا تأخير إذ رتبه الخبر أن يتأخر عن المبتدأ .

والثاني : أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آهتي) بما ليس بمعمول للعامل ، لأن الخير ليس هو عاملًا في المبتدأ بخلاف كون (أنت) فاعلاً فإنّه معمول (أراغب) فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آهتي) بأحيني إنما فصل بمعمول له ^(٢) .

وهذه المسألة من المسائل التي يتطابق فيها المبتدأ الوصف مع فاعله في الإفراد ، وهي مما يجوز فيه القولان السابقان في الإعراب .

والزمخري ومن تبعه خالف الأصل في التقديم والتأخير عند البصريين اعتقاداً على المعنى البلاغي في حين حافظ أبو حيان على على هذا الأصل ، ولكن المعنى هو المقدم في هذا الأمر عند الزمخري ، وعليه فلا اعتراض على الزمخري في مسألة التقديم والتأخير .

وأما القول بأن التقديم في هذه الآية يلزم عليه الفصل بين العامل (أراغب) ومعموله (عن آهتي) بأجنبي (أنت) وهذا لا يجوز ، فهذا يحاب عنه بما يلي :

١- لعل الزمخري مال إلى رأي الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر قد ترافعا ^(٣) ، وعلى هذا لا يكون

(١) انظر : الكشاف ٣ / ٢٠

(٢) البحر المحيط ٦ / ١٨٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٢٧

(أنت) أجنبيا ، وقد مال أبو حيان إلى رأيهم في تذليله فكان أولى أن لا يعترض به^(١) !

٢- أن يكون (عن آهتي) ليس أجنبيا ، لأنه جار ومحرر وهو متعلق بـ"أراغب" ، إذ يقال
رغب عنه بمعنى كرهه ورغب فيه بمعنى أحبه .

وقد تقرر عند النحاة أن الجار والمحرر والظرف يتسع فيما لا يتسع في غيرهما^(٢) .

وقد جمع ابن عاشور بين القولين قائلا :

(مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر على اصطلاح النحاة طرداً لقواعد التركيب اللغطي ، ولكنهم لما اعتبروا
الاسم الواقع ثانياً بعد الوصف فاعلاً ساداً مسد الخبر فقد أثبتوا لذلك الاسم حكم المنسد إليه وصار
للوصف المبتدأ حكم المنسد . فمن أجل ذلك كان المصير إلى مثل هذا النظم في نظر البلغاء هو مقتضى كون
المقام يتطلب جملة اسمية للدلالة على ثبات المنسد إليه ، ويتطابق الاهتمام بالوصف دون الاسم لغرض
يوجب الاهتمام به ، فيلتتجع البليغ إلى الإitan بالوصف أولاً والإitan بالاسم ثانياً . ولما كان الوصف له
عمل فعله تعين على النحاة اعتبار الوصف مبتدأ لأن للمبتدأ عراقة في الأسماء ، واعتباره مع ذلك متطلباً
فاعلاً ساداً مسد الخبر ، فصار للتركيب شبهان .

والتحقيق أنه في قوة خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ولهذا نظر الزمخشري في الكشاف إلى هذا
المقصد فقال قدّم الخبر على المبتدأ في قوله (أراغب) أنت عن (آهتي) لأنه كان أهم عنده وهو به
أعني . أهـ. والله دره ، وإن ضاع بين أكثر الناظرين دره)^(٣) .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ، وذلك لما يلي :

١- لأنه لا خلاف فيه ، والأصل حمل الكلام على ما لا خلاف عليه ٢- لسلامته من
الاعتراضات المتوجهة إلى غيره .

(١) انظر : التذليل والتمكيل ٢٦٦ / ٣

(٢) انظر : المغني ٩٠٩

(٣) انظر : التحرير والتنوير ١٦ / ١١٩ .

٣- إعراب (القائم) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَلْوَانُ الْعِلْمِ الْقَائِمُ بِالْقَسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] على قراءة ابن مسعود^(١).

اختلاف في إعرابه على ثلاثة أقوال :

١- أن يكون بدلاً من (هو).

ذكر هذا القول الزمخشري^(٢)، وأبو البقاء^(٣)

٢- أن يكون نعتاً للفظ الجملة " الله ".

ذكر هذا القول الفراء^(٤)، والنحاس^(٥).

٣- أن يكون خبراً لمبتدأ مذوف.

ذكر هذا القول الزمخشري^(٦)، وأبو البقاء^(٧).

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث^(٨).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (القائم) على ما يلي :

١- أن يكون بدلاً من " هو".

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٦٢

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٣٤٤

(٣) انظر : التبيان ١ / ١٢٨

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٠

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٦٢

(٦) انظر : الكشاف ١ / ٣٤٤

(٧) انظر : التبيان ١ / ١٢٨

(٨) انظر : البحر المحيط ٢ / ٤٢٢ .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، (لأن فيه فصلاً بين البدل والبدل منه بأجنبي . وهو المعطوفان ، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه ، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضاً ، لأنه إذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل على العطف ، لو قلت جاء زيد وعائشة أخوك ، لم يجز . إنما الكلام : جاء زيد أخوك وعائشة)^(١) .

فالبدل والمبدل منه يعدان متلازمين^(٢) ، كاللحمة الواحدة لذلك يمنع الفصل بينهما بأجنبي .
فاما الأجنبي فهو المبادر^(٣) الذي يكون : معمولاً لعامل غير المبدل منه أو لعامل البدل :

١ - كحال لعامل غير المبدل منه .

٢ - وكالمفعول لغير العامل في البدل .

يقول المبرد : (لو قلت : رأيت الذي ضرب أخاك يخاطب زيداً عمراً ، فجعلت (عمراً) بدلاً من الأخ ، و (يخاطب) حالاً لـ (الذي) أو مفعولاً ثانياً لـ (رأيت) وهي في معنى (علمت) لم يجز ، فإن جعلت (يخاطب زيداً) حالاً لـ (أخاك) دخل في الصلة فأبدلت (عمراً) فهو جيد حينئذ لأنه داخل في الصلة)^(٤) .

٣ - وكالمعطوف لغير العامل في البدل^(٥) .

في حين لو كان الفصل بينهما بغير الأجنبي لجاز ذلك على اختلاف فيه بين تقييده وإطلاقه :
فابن مالك - رحمه الله - يطلقه إلا في ستة أشياء - ذكر منها أربعة في التسهيل واثنين في

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٢٢ ، وانظر : البحر أيضاً ٢ / ٣٧٧ ، ٤٢٥ / ٢ ، ٣٧٣ / ٧ ، ٣٩٣ / ٥ ، ١٢٦ / ٦٦،٨ / ٧.

(٢) انظر : ظاهرة التلازم بين الأسماء ١٦٧

(٣) انظر : المجمع ١٤٣ / ٣

(٤) المقتضب ١٩٤ / ٣

(٥) انظر : البحر المحيط ٢ / ٤٢٢

الكافية : وهي توکید التوكید ، والصفة المشبهة ، وصفة الاسم المبهم ، وصفة ما أشبہ الاسم المبهم في عدم الاستفباء عن الصفة والمعطوف المتم ما لا يستغنى عنه من الصفات ، وماتابعيته لازمة^(١) .

وغيره يقيده بالأأتي :

- ١ - معمول عامل المبدل منه : كالحال ، كما في نص المبرد السابق .
- ٢ - الخبر ، يقول سیويه - رحمه الله - : (وكان الخلیل يقول : هي عربیة (إنك إیاک خیر منه) ، فإذا قلت : (إنك فیها إیاک) فهو مثل : أظنه خیراً منه ، يجوز أن تقول : إیاک)^(٢) .
- ٣ - الاستثناء ، كقوله تعالى : ﴿فِي أَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿نَصَفَهُ﴾^(٣) .
- ٤ - الصفة ، نحو : رأیت زیداً الظریف رأسه^(٤) .
- ٥ - الظرف نحو : أكلت الرغیف الیوم ثلثه^(٥) .
- ٦ - المصدر ، كقوله تعالى : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحْدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَمِ ثَمَنِيَةً أَرْوَاحَ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلْمَتِ ثَلَاثٍ﴾^(٦) .
- ٧ - معمول الصلة أو ما يتعلّق بها إذا كان المبدل منه موصولاً ، كقوله تعالى : ﴿بَارَكَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلنَّاسِ نَذِيرًا﴾ ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ...﴾^(٧) .
- ٨ - الجملة المترضة ، كقوله تعالى : ﴿فَأَوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ ﴿جَنَّتٍ عَدَنٍ ...﴾^(٨) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٨٧ ، والكافية الشافية ٢/١١٤٨ ، وتمهید القواعد ٧/٣٢٨١-٣٢٨٢ .

(٢) الكتاب ٢/٣٨٨ .

(٣) انظر : معانی القرآن للزجاج ٥/٢٣٩ ، والتذیل ٨/٢٦٠ ، والارتشاف ٤/١٩٧٤ ، وتمهید القواعد ٧/٣٤٢٦ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤/١٩٧٤ ، وتمهید القواعد ٧/٣٤٢٦ .

(٥) انظر : السابق .

(٦) انظر : الدر المصنون ٣/٤٦٢ .

(٧) انظر : الكشاف ٣/٢٦٣ ، والبحر المحیط ٦/٤٤٠ ، والدر المصنون ٨/٤٥٤ .

(٨) انظر : التبیان في إعراب القرآن ٢/٨٧٧ .

فأبُو حيَان كَمَا مَرَ لَا يَرِى الفَصْل بَيْن الْبَدْل وَالْمَبْدُل مِنْهُ بِأَجْنبِي عَلَى حِين لَوْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ أَجْنبِي جَازَ^(١)، سَوَاء أَكَانَ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَمَلٌ فِي الْمَعْطُوفِ بِوَاسْطَةِ حِرْفِ الْعَطْفِ ، أَوْ أَنَّهُ مَقْدُرٌ بَعْدَ الْحِرْفِ ، أَوْ أَنَّهُ الْحِرْفُ نَفْسُهُ^(٢).

فإِذَا قِيلَ : إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ هُوَ الْعَاطِفُ ، أَوْ عَامِلٌ مَقْدُرٌ بَعْدَهُ ، لَمْ يَسْتَقِمْ إِعْرَابُ (الْقَائِمِ) بَدْلًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ أَجْنبِيًّا ، وَلَا يَصْحُ الْفَصْل بَيْنَ التَّابِعِ وَمَتَبَعِهِ بِأَجْنبِيٍّ .

وَلَوْ قِيلَ : إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَجُزْ إِعْرَابُ (الْقَائِمِ) بَدْلًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْبَدْلُ وَالْعَطْفُ ، قَدِمَ الْبَدْلُ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَانَ .

فَالْفَصْلُ بِالْأَجْنبِي بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْمَبْدُلِ مِنْهُ لَا يَجُوزُ .

٢- أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلْفَظِ الْجَلَالَةِ "الله"

وَهَذَا القَوْلُ لَا يَصْحُ ؛ لِأَنَّ رَتْبَةَ النَّعْتِ مَقْدِمَةٌ عَلَى عَطْفِ النَّسْقِ ، بَلْ إِنَّ النَّعْتَ لَا يَتَقْدِمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ التَّوَابِعِ عَلَى الرَّأْيِ الرَّاجِحِ^(٣) ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا حَمْلُ الْقِرَاءَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُبْتَدَأِ .

٣- أَنْ يَكُونَ خَبْرًا الْمُبْتَدَأِ مَحْذُوفًا .

وَهَذَا القَوْلُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَصِدُّهُ لَا مِنْ جَهَةِ الصِّنَاعَةِ وَلَا وَمِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى .

التَّرجِيحُ :

وَالَّذِي يَظْهُرُ لِي رَجْحَانُ القَوْلِ الثَّالِثِ ، وَذَلِكَ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْاعْتِراضَاتِ الْمُتَجَهَّةِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ جَهَةِ الصِّنَاعَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا خَلَافٌ فِيهِ .

(١) انظر: الارتشاف ٤ / ١٩٧٤ ، والتذليل ٨ / ٢٦٠ .

(٢) انظر: المجمع ٣ / ١٤٣ .

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧١ .

٤- إعراب (مقام إبراهيم) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِكَثَةَ مُبَارَّكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ١٦ فِيهِ أَيْكَتْ بَيْنَتُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۚ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا ۖ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِ الْعَالَمِينَ ۚ ۷﴾ [آل عمران ٩٦ - ٩٧].

اختلاف في إعرابه على خمسة أقوال :

١- أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : منها أو منهن مقام إبراهيم .

ذكر هذا القول ، الزجاج ^(١) ، والنحاس ^(٢) ، ومكي ^(٣) ، وابن عطية ^(٤) ، وأبو البقاء ^(٥) ، واقتصر عليه الأخفش ^(٦) ، والطبرى ^(٧) .

٢- أن يكون خبراً مبتدئاً محذوف ، تقديره : أحدهما أو هي مقام إبراهيم .

ذكر هذا القول النحاس ^(٨) ، ومكي ^(٩) ، والرازي ^(١٠) ، وابن عطية ^(١١) ، وأبو البقاء ^(١٢) ،

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٣٤٦.

(٢) انظر : إعراب القرآن ١/٣٩٥.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٦٩.

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/٤٩٥.

(٥) انظر : التبيان ١/٢٨١.

(٦) انظر : معاني القرآن ١/٢١١.

(٧) انظر : جامع البيان ٦/٢٨.

(٨) انظر : إعراب القرآن ١/٣٩٥.

(٩) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٦٩.

(١٠) انظر : مفاتيح الغيب ٨/٣٠١.

(١١) انظر : المحرر الوجيز ١/٤٩٥.

(١٢) انظر : التبيان ١/٢٨١.

ورجحه الزجاج^(١).

٣-أن يكون عطف بيان .

ذكر هذا القول الزمخشري^(٢).

٤-أن يكون بدل كل من (آيات) .

ذكر هذا القول المبرد^(٣)، ومكي^(٤)، وابن عطية^(٥)، وأبو البقاء^(٦)، ورجحه النحاس^(٧).

٥-أن يكون بدل بعض من كل .

ذكر هذا القول البيضاوي^(٨).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول والثاني^(٩).

المناقشة :

اختلف في إعراب (مقام إبراهيم) تبعا لاختلاف المفسرين في معناه ، إذ اختلفوا فيه على

ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن المقام هو الحجر الذي قام عليه إبراهيم عند بنائه الكعبة ، ويشهد لهذا

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٤٦ / ١.

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٣٨٧ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ١ / ٣٩٥ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٦٩ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ١ / ٤٩٥ .

(٦) انظر : التبيان ١ / ٢٨١ .

(٧) انظر : إعراب القرآن ١ / ٣٩٥ .

(٨) انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢ / ٢٩ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٣ / ١٠ .

القول أمران :

١- صحة الحديث الوارد على هذا القول ، فالحديث إذا ثبت وكان في معنى أحد الأقوال فهو مرجح له على ما خالقه ^(١).

فقد جاء في الصحيحين عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: وافتت الله في ثلاثة، أو وافقني ربِّي في ثلاثة، قلت يا رسول الله: لو اتخذت مقام إبراهيم مصلٍ، وقلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب ... ^(٢) ، وأخرج مسلم عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في الحديث الطويل والشاهد فيه أن رسول الله - ﷺ - استلم الركن فرمل ثلاثة، ومشى أربعاً، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ (وأتخذوا من مقام إبراهيم مصلٍ) فجعل المقام بينه وبين البيت ^(٣).

٢- أن الحقيقة العرفية مقدمة على الحقيقة اللغوية ^(٤)، وذلك أن (مقام إبراهيم) في عرف الناس وقت نزول القرآن هو الحجر المعروف في المسجد الحرام ^(٥).

وعلى هذا القول يجوز في إعراب (إبراهيم) أربعة أوجه :

١- أن يكون مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : منها أو منهان مقام إبراهيم .

٢-أن يكون خبراً مبتدئاً محذوف ، تقديره : أحدهما مقام إبراهيم .

ويكون الوقف على هذين الوجهين على (آيات) ^(٦).

(١) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ١/٢٠٦.

(٢) انظر : فتح الباري ١/٥٥٥ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٥/١٦٦.

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٨/١٧٥ .

(٤) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ٢/٤١٢ .

(٥) انظر : جامع البيان ٢/٣٧ .

(٦) انظر : المكتفي في الوقف ٤٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠ .

٣-أن يكون بدل بعض من (آيات) ، تقديره : مقام إبراهيم منها .

ويكون الوقف على (آمنا)^(١).

وهذه الأوجه ليس فيها ما يردها لا من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى .

٤-أن يكون بدل كل من (آيات) ، والوقف على (إبراهيم) أو على (آمنا)^(٢).

وهذا الوجه مع الوجه الثالث إذا قدر المبتدأ بـ "هي" فيهما من جهة الصناعة ما يردهما وهو المخالفة بين البدل والبدل منه في العدد ، وقد نص النحاة على أن المبدل منه إذا كان متعددا فإنه يشترط في البدل أن يكون وافيا بالعدة^(٣) ، و(آيات) جمع وأقل ما يدل عليه الجمع هو ثلاثة لا واحد كـ(مقام) .

وأجيب عن هذا بوجوه :

أحدها: أن أَقْلَى الجمع اثنان ، فيكون المراد فيه آيات : مقام إبراهيم وأمن من دخله ، لأنَّا أحدهما: أنَّ أَقْلَى الجمع كالثلاثة والأربعة .

ثانيها : أن (مقام إبراهيم) وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يشتمل على آياتٍ كثيرة، لأنَّ القدمين في الصخرة الصماء آيةٌ، وغَوْصُهُما فيها إلى الكعبين آية، وإلأنَّ بعض الصخرة دونَ بعض آية، وإبقاءه على مَرِّ الزمان، وحفظه من الأعداء آية، واستمراره دون آيات سائر الأنبياء خلا نبينا صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آية.

ثالثها: أن يكون هذا من باب الطيّ، وهو أن يُذَكَّر جمعٌ ثم يُؤْتَى ببعضه ويُسْكَنَ على ذِكر باقيه لغرضِ للمتكلم ويسمى طيّاً، يقول جرير:

(١) انظر : المكتفى في الوقف ٤٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٠ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٤٦ / ٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٤١ / ٣

كَانَتْ حُنِيْقَةً أَثْلَاثًا فُثْلَثُهُمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلُثٌ مِنْ مَوَالِيهَا
 ويقول عليه الصلاة والسلام: (حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَقُرْئَةُ عِينِي فِي الصَّلَاةِ) ذَكَرَ اثْنَيْنِ وَهُمَا الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَطَوَى ذَكْرَ الثَّالِثَةِ، لَا يُقَالُ: إِنَّ الثَّالِثَةَ قَوْلُهُ: (وَقُرْئَةُ عِينِي فِي الصَّلَاةِ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ دُنْيَاكُمْ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأَمْوَارِ الْأُخْرَوِيَّةِ، وَفَائِدَةُ الطَّيِّبِ عِنْدَهُمْ تَكْثِيرٌ ذَلِكَ الشَّيْءُ، كَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ مِنْ جَمْلَةِ الْآيَاتِ هَاتِينِ الْآيَتَيْنِ قَالَ: وَكَثِيرٌ سُواهُمَا.

رابعها: أنه يدل على ذلك قراءة ابن عباس بالإفراد: (فيه آية بينة مقام إبراهيم)^(١).

ويرد على هذه الأوجه بما يلي:

أ- أن المقام مفرد، وهو الحجر ، والقول بأنه يشتمل على آيات كثيرة فيه تكلف واضح .

ب- أن الاستدلال بقول جرير يشهد بمعنى البدلية ، إذ لو كان يعرب بدلاً لنصب ، وكذلك الاستدلال بقوله ﴿إِنَّمَا يَشْهُدُ بِالْمُبَدَّلِ مَا يَشْهُدُ بِالْمُبَدَّلِ﴾ فإنما يشهد باشتراط كون البدل وافياً بعده المبدل منه ، والقول بأن الصلاة ليست من دنياهم وإنما هي من الأمور الأخرى مردود بأنها من الأمور التي تفعل في الدنيا وإن كان ثوابها في الآخرة

ج- القول بأن أقل الجمع اثنان فيه مخالفة للمشهور من كلام العرب ، ومخالفة لقول الجمهور^(٢).

د- أن الاستدلال بقراءة ابن عباس لا يصلح دليلاً هنا ، لاختلاف المعنى بين الجمع والمفرد ، فعلى قراءة ابن عباس لا خلاف في بدلية (مقام) من (آية) .

٥- أن يكون عطف بيان من (آيات) ، ويكون الوقف على (إبراهيم) .

وهو قول الزمخشري ، واستدل له بما سبق في الوجه الرابع ، وهو كونه بدل كل من كل .

(١) انظر : الكشاف / ١ - ٣٨٧ - ٣٨٨

(٢) انظر : جامع البيان / ٧ ، ٤٣ ، ومذكرة في أصول الفقه للشنقيطي . ٢٠٢

إلا أن القول بعطف البيان فيه من جهة الصناعة مخالف للإجماع من اشتراط المطابقة بين عطف البيان ومتبوعة ، في أربعة أشياء : أوجه الإعراب ، والعدد ، والتنكير والتعريف ، والتذكير والتأنيث. يقول أبو حيان : (وردد عليه ذلك ، لأن آيات نكرة ، ومقام إبراهيم معرفة ، ولا يجوز التخالف في عطف البيان . قوله مخالف للإجماع الكوفيين والبصريين ، فلا يلتفت إليه) ^(١). "مقام إبراهيم" معرفة ومذكر ومفرد، و"آيات بيئات" نكرة ومؤنث .

وقد نص على الإجماع في اشتراط المطابقة بين عطف البيان ومتبوعه ابن مالك رحمه الله ^(٢) ، وابن هشام ، وناصر الجيش ، وابن عقيل ، والمرادي ، والأزهري ، والسيوطى ^(٣) ، ولم أجد فيها أعلم من وافق الزمخشري على جواز المخالفه بينهما إلا الرضي ^(٤) . والسبب في مخالفتهما للإجماع يرجع في نظري إلى ما يلي :

١. أن اشتراط التوافق بينهما لا يقولان به ، وقد نص الرضي على ذلك ، إذ يقول : (تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضا ، هذا الذي ذكرت ، هو الذي يقوى عندي) ^(٥) .

٢. أن اشتراط التوافق بينهما قد يقول به الزمخشري ، ولكنه أعرب "مقام إبراهيم" عطف بيان لأن (آيات البيئات) نكرة مخصوصة بالوصف فقربت من المعرفة فحصل التوافق بينهما إلا أن ذلك مردود لأن النكرة المخصوصة وإن نص على أنها تقترب من المعرفة لا يجعلها ذلك معرفة !

٣. لعل الزمخشري من المؤثرين بمذهب بعض الكوفيين الذين يرون جواز التخالف بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا ففاس عطف البيان على النعت في هذا القول .

وهذا القول مردود بأنه هدم لما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة والعكس .

(١) البحر المحيط ٣/١٠ ، وانظر : الارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والتذليل والتنكيل ٤/١٣٥ مخطوط

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٣/٣٤٨ ، وتهيد القواعد ٧/٣٣٧٨ ، والمساعد ٢/٤٢٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/٩٨٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٥٤١ ، والهمم ٣/١٠٦

(٤) انظر : شرح الكافية ٢/٣٨٤ .

(٥) شرح الكافية ٢/٣٨٤ .

٤. أنه خلاف في المصطلح فقط ، فالرضا لا يرى فرقاً بين عطف البيان والبدل ، لأن عطف البيان هو البدل ، يقول : (والذي أرى أن عطف البيان هو البدل كما يجيء في التوابع ، فيطرد فيه حكم البدل)^(١) ، ويقول أيضاً : (لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان)^(٢) .

والزمخري يعبر عن البدل بعطف البيان ، يقول ابن هشام : (وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيهما ويفيد قوله في ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُم﴾ إن من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم﴾ وتفسير له قال ومن تبعية حذف بعضها أي : أسكنوهن مكاناً من مساكنكم مما تطيقون اهـ)^(٣) .

وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا معه وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر)^(٤) .

وهذا إن صدق على سيبويه فإنه لا يصدق على الزمخري ، وذلك لعدم استقرار المصطلح زمن سيبويه بخلاف استقراره في زمن الزمخري ، ولا سيما أنه قد فرق بينهما في مفصله^(٥) .

والذي يظهر لي بعد ذلك أن القول بالإجماع في المطابقة بين عطف البيان ومتبوعة أولى من قول الزمخري والرضا من عدم اشتراط المطابقة ، إذ الأصل التوافق بين التابع والمتبوع .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول والثاني ، إذ يقول : (والأولى والأصوب في إعراب "مقام إبراهيم" أن يكون خبر مبتدأ محنوف تقديره : أحدها : أي أحد تلك الآيات البينات مقام

(١) شرح الكافية / ١٣٦١

(٢) السابق / ٢٣٧٩

(٣) انظر : الكشاف / ٤٥٥٨

(٤) معنى الليبب ٧٤٨

(٥) انظر : المفصل ١٦٠

إبراهيم ، أو مبتدأ مذوف الخبر تقديره منها : أي من الآيات البينات مقام إبراهيم . ويكون ذكر المقام لعظمته ولشهرته عندهم ، ولكونه مشاهداً لهم لم يتغير ، ولإذكاره إياهم دين أبيهم إبراهيم ..^(١)

ولكنني أرى ترجيح الوجه الثالث على أن يكون مقام إبراهيم بدل بعض من "آيات" ، وذلك لأن الوجه الأول والثاني فيهما حذف أحد جزأي الإسناد ، وهذا ليس فيه إلا حذف ضمير ، وقلة الحذف أولى من كثرته .

القول الثاني: أن المقام هو الحج كله أي : الحرم وعرفات.

وهو مروي عن ابن عباس ، إذ يقول : الحج كله مقام إبراهيم^(٢).

القول الثالث: أن المقام هو عرفة والمذلفة والجمار . وهو مروي عن عطاء^(٣)

القول الرابع: أن المقام هو الحرم . وهو مروي عن مجاهد^(٤).

وعلى هذه الأقوال يجوز في إعراب (مقام إبراهيم) وجهان :

١-أن يكون مبتدأ خبره مذوف ، تقديره : هي مقامات إبراهيم ، ولم يجمع "مقام" لأنه مصدر والمصدر لا يجمع^(٥) ، ويكون الوقف على (آيات) .

٢-أن يكون بدلاً من آيات ، تقديره : فيه آيات بینات مقامات إبراهيم ، ويكون الوقف على (إبراهيم) .

(١) البحر المحيط / ٣

(٢) انظر : جامع البيان / ٢ / ٣٣

(٣) انظر : السابق

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٣٩٦

وهذان الوجهان صحيحان من جهة المعنى والصناعة ، وليس فيهما ما يخداشهما .

هذا وقد رجح أبو حيان بأخرة أن يكون معنى المقام الحرم ، فيكون إعراب "المقام" بدلأ أو عطف بيان ، يقول في نهره : (والذي اختاره الآن أنه ليس متعلقا بقوله "آيات بينات" ولا تفسيراً لها لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى ، بل هو عندي بدل أو عطف بيان من الموصول الذي هو خبر "إن" فكأنه قيل : إن أول بيت وضع للناس لمقام إبراهيم)^(١) ، وفيه من جهة الصناعة الفصل بين البدل والبدل منه بجمل كثيرة ، وقد قرر هو ألا يفصل بينهما بجمل^(٢) ، ولعل ذلك لتلازمهما^(٣) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الأول والثاني والثالث على القول الأول ، وذلك لأنها من جهة المعنى أرجح الأقوال الواردة في تفسير المقام كما مر ، ومن جهة الصناعة سالمة من الاعتراضات المتجهة على غيرها ، إذ ليس فيها خلاف ... ، ولكنه يتراجع عندي من جهة الصناعة الوجه الثالث وهو أن يكون بدل بعض من (آيات) على أخيه لقلة الحذف فيه ، وقلة الحذف أولى من كثرته .

(١) النهر الماد ٥٢٧ /

(٢) انظر : البحر المحيط ١ / ٥٤٨ ، ٦ / ٢٠٦

(٣) انظر : ظاهرة التلازم بين الأسماء ١٦٧

٥- إعراب (خوف) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

حيث اختلف في إعراب (خوف) على قولين:

١- أن يكون اسم (لا) العاملة عمل ليس.

ذكر هذا القول النحاس^(١)، والقرطبي^(٢)، واقتصر عليه ابن عطيه^(٣).

٢- أن يكون مبدأ، و(لا) ملغاً.

ذكر هذا القول أبو البقاء^(٤)، ورجحه النحاس^(٥)، والقرطبي^(٦).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٧).

المناقشة:

اختلف في إعراب (خوف) بناء على مسألة إعمال "لا" عمل ليس أو لا.

فمن رأى أن "لا" تعمل عمل ليس أجاز في "خوف" أن تكون اسمها.

ومسألة إعمال "لا" عمل ليس مختلف فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن (لا) تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا توفرت فيها

(١) انظر: إعراب القرآن / ١ ٢٣٣

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن / ١ ٣٢٩

(٣) انظر: المحرر الوجيز / ١ ١١٥

(٤) انظر: التبيان / ١ ٥٥

(٥) انظر: إعراب القرآن / ١ ٢٣٣

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن / ١ ٣٢٩

(٧) انظر: البحر المحيط / ١ ٣٢٢

الشروط الآتية^(١) :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرين.

٢- أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

٣- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

٤- أن لا ينتقض نفيها بإلا.

٥- أن لا يفصل بين (لا) وما عملت فيه بفاصل.

وهو قول جمهور النحاة : سيبويه^(٢)، والمرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، والنحاس^(٥)، والفارسي^(٦)، والرمانی^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن عطية^(٩)، والسهيلي^(١٠)، والشلوبين^(١١)، وابن

(١) انظر : الكتاب ١ / ٥٨ ، ٣٠٣ / ٢ ، ٣٠٤-٣٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٣٨٢ ، والأصول ١ / ٩٦ ، والإنصاف ١ / ٣٦٧ ، وشرح المفصل ١ / ١٩٠ ، والارتفاع ٣ / ١٢٠٩ ، والتذليل والتكميل ٤ / ٢٨٥ ، ومنهج السالك ٦٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٣-٣١٦ ، والتصريح ١ / ١٩٩ ، والهمع ١ / ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٣-٣١٦ ، والتصريح ١ / ١٩٩ ، والهمع ١ / ٤٥٦

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٥٨ ، ٣٠٣ / ٢ ، ٣٠٤-٣٠٣

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٨٢

(٤) انظر : الأصول ١ / ٩٦

(٥) انظر : إعراب القرآن ١ / ١٧٩

(٦) انظر : المسائل البصرية ١ / ٦٤٧ ، والمسائل المنشورة ٨٥

(٧) انظر : معاني الحروف ٨٢

(٨) انظر : المفصل ٣٠

(٩) انظر : المحرر الوجيز ١ / ١١٥

(١٠) انظر : نتائج الفكر ٧٦

(١١) انظر : التوطئة ٢٧١

الحاجب^(١)، وابن عصفور^(٢)، وابن مالك^(٣)، وابن الناظم^(٤)، والمالقي^(٥)، وغيرهم^(٦).

ولكنهم اختلفوا في إعماها بين الكثرة والقلة على النحو التالي :

فذهب سيبويه، والفارسي، والمخشري ، إلى أن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل^(٧).

مستدلين بالسماع وبالقياس:

فالسماع الوارد في إعماها قليل وهو قوله :

من صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا
فَإِنَّا بَنْ قَيْسَ لَا بِرَاحُ
وقوله :

وَاللَّهُ لَوْلَا أَنْ يُجْسِشَ الطُّبَّجَ
بِالْجَحِيمِ حَيْنَ لَا مُسْتَصْرَخُ

وأما القياس فلنقتصر مشابهتها لـ (ليس)؛ لأنـ (ليس) لنفي الحال، و(لا) ليس كذلك، فإنه
للنفي مطلقاً^(٨).

وذهب ابن مالك إلى أن إعماها عمل (ليس)، يعد كثيراً^(٩)، واستدل على ذلك بالسماع على
النحو الآتي:

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٨/١

(٢) انظر : المقرب ١١٥

(٣) انظر : الكافية الشافية ٤٤٠/١

(٤) انظر : شرح الألفية ١٥٠

(٥) انظر : رصف المباني ٣٣٣

(٦) انظر: شرح المفصل ٢٤٩/١، ١٠٩، والجني الداني ٢٩٣، والمغني ٣١٥، وشرح ابن عقيل ١/١

(٧) انظر: الكتاب ٢/٢، ٣٠٤، والمسائل البصرىات ٦٤٨، والمفصل ٣٠

(٨) انظر: الفوائد الضيائية ٣٠٦/١

(٩) شرح التسهيل ١/٣٧٥

١ - قوله :

تعزّ فلاشيء على الأرض باقيا
ولا وزرٌ ما قضى الله واقتى

٢ - قوله :

نصرتك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ
فبؤت حِصْنًا بالكماءِ حصيناً

٣ - قوله :

وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ
فمنٌ فتيلًا عن سواد بن قاربٍ

٤ - قوله :

من صدعن نيرانها
فأنا ابن قيس لا براحٍ

٥ - قوله :

والله لـولا أن يُحشِّ الطَّبْخُ
بي الجحيم حين لا مستصرخٌ^(١)

ثم يقول ابن مالك: (فهذا وأمثاله مشهور؛ أعني إعمال (لا) عمل (ليس)^(٢).

ولو استدل بالقياس على مشابهة (لا) لـ(ليس) في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، فكما ترفع (ليس) الاسم وتنصب الخبر فكذلك ما يشبهها وهو (لا) لكان وجهاً قوياً^(٣).

القول الثاني : أن (لا) تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر، لأنه لم يسمع لها خبر منصوب في اللفظ، وهو قول الزجاج^(٤).

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧٦-٣٧٧ / ١

(٢) شرح التسهيل ٣٧٧ / ١

(٣) انظر: المقتضب ٤ / ٣٨٢، وشرح المفصل ١ / ١٠٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٦٢، وشرح ألفية ابن معط

٨٤٩ / ٢

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٧١، ٢٨٢ / ٤، ١٢٠٨ / ٣، والارتشاف ٦٣، والتذليل والتكميل ٤ / ٢٨٢، ومغني

اللبيب ٣١٥، والهمم ٤٥٦ / ١

وقد رد عليه بأنه يؤدي إلى بقاء خبر (لا) منصوبًا دون عامل وقد سمع نصبه في كلام العرب كما مر في بعض الأبيات السابقة^(١).

القول الثالث : أن (لا) لا تعمل عمل (ليس) أصلًا، وما بعدها مرفوع بالابتداء وهو قول الأخفش^(٢)، والفراء^(٣)، والرضي^(٤)، وابن الحاجب^(٥).
مستدلين بعدم السماع، وبالقياس.

فأما السماع فلم يسمع خبر (لا) منصوبًا في كلام العرب.

يقول الرضي: (والظاهر أنه لا تعمل "لا" عمل "ليس" لا شادًّا ولا قياسًا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر "لا" منصوبًا كـ"ما وليس")^(٦)، ويقول: (وقد ذكرنا في المرفوعات ، أنه لم يثبت إعمال "لا" عمل "ليس" ، والأولى حمل ذلك كله على الضرورة والشذوذ)^(٧).

وهذا مردود بما سبق ذكره من السماع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

وأما القياس فاحتاج المانعون بأمرین :

أحدهما: إن (لا) حرف وليس فعلًا، لذا لا تعمل.

يقول ابن يعيش: (وقال أبو الحسن الأخفش (لا ولات) لا يعملان شيئاً؛ لأنهما حرفان وليسَا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع بالابتداء والخبر محذوف)^(٨).

(١) انظر: التذليل والتكميل ٢٨٢/٤

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠٩/١، والارشاف ١٢٠٨/٣، والتذليل والتكميل ٢٨١/٤، والهمم ٤٥٦/١

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٦٦/١، وحاشية الصبان عليه ٣٧٤/١

(٤) انظر: شرح الكافية ١٦٢/٢، ٢٩٣/١

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٨/١

(٦) شرح الكافية ٢٩٣/١

(٧) السابق ١٦٢/٢

(٨) شرح المفصل ١٠٩/١

وهذا مردود بعمل الأحرف الناسخة، وهي حروف !!

والآخر : إن (لا) حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك يهمل ولا يعمل^(١).

وهذا مردود بأن القائلين بعمل (لا) يرون اختصاصها بالدخول على الأسماء، إذ مستندهم في ذلك السباع كما مر.

وأما أبو حيyan فيرى جواز إعمال (لا) عمل (ليس) على قلة وضعف يقول: ((ولا) إعماها قليل جداً، حتى إن أبا الحسن زعم أنها يرفع ما بعدها بالابتداء" ..)^(٢)، ويقول: (سمع إعماها عمل (ليس) ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلة)^(٣)، ويقول : (ولا حجة في هذه الأبيات... إذ يحتمل أن تكون : ذو شفاعة، وبراح، ومستصرخ مبتدآت إذ ليس فيها خبر يظهر نصبه؛ إذ قوله: (بمعنى) مشغول لحرف الجر، فيحتمل أن يكون المحنوف مرفوعاً، فلم يبق ما يدل على أنها تعمل عمل (ليس) إلا البيتان السابقتان^(٤)، وهما من القلة بحيث لا تبني عليه القواعد .

ولا يقال: الذي يدل على أن (لا) في الأبيات السابقة عملت عمل (ليس) كونها لم تتكرر ... لأن تكرارها على مذهب أبي العباس لا يلزم...^(٥) .

(١) انظر: شرح المفصل ١٠٩ / ١، والمغني ٣١٩ - ٣٢٢

(٢) التذليل والتكميل ٤ / ٢٨١

(٣) السابق ٤ / ٢٨٢

(٤) يقصد قول الشاعر :

فلا شيء على الأرض باقيا

وقول الآخر :

ولا صاحب غير خاذل

(٥) التذليل والتكميل ٤ / ٢٨٢

ويقول: (ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنه لا يجوز أن تعمل "لا" هذا العمل لذهب مذهبنا حسناً؛ إذ لا يحفظ ذلك في نشر أصala، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرتين، ولا ينبغي أن تُبني القواعد على ذلك ، وليس في كتاب س ما يدل على أن إعمالها عمل "ليس" مسموع من العرب لا قليلا ولا كثيرا، فيكون مقيساً مطرداً، بل قال سيبويه : (وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص)، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

من صد عن نير أنها فأنابن قيس لا براح

فجعلها بمنزلة ليس) انتهى كلام سيبويه^(١).

فظاهر كلام سيبويه أن جعلها بمنزلة "ليس" في هذا البيت تأويل من ذلك البعض الذي قال عنه سيبويه (كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك) ، ولو كان التأويل لـ (سيبويه) لم يكن مثل هذا البيت تُبني عليه قاعدة؛ ألا ترى أن سيبويه شبه رفع حين بعد "لات" برفع براح بعد "لا" ، ولا ترفع "لات" غير الحين، فكذلك لا ترفع "لا" غير براح..)^(٢)، ويقول : (إعمال "لا" إعمال "ليس" قليل جداً، لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لا بال له، والذي يحفظ من ذلك قوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقتى

أنشده ابن مالك ، ولا أعرف البيت إلا من جهته .

وقال النابغة الذبياني:

سوها ولا في حبها متراخيها وحلت سواد القلب لا أنا باغيها

وقال آخر:

لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا أنكرتها بعد أعوام مضين لها

(١) انظر : الكتاب ١ / ٥٨

(٢) التذليل والتكميل ٤ / ٢٨٣.

وخرّج على ذلك سيبويه قول الشاعر:

من صدّ عن نير أنها فأنابن قيس لا براح

وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا يتهمي من الكثرة بحيث تبني عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكبير الفصيح^(١).

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَا مُسْتَقْرٌ لَهَا ﴾ [يس: ٣٨] في قراءة ابن عبلة.

يقول: (وتتوينه على إعماها عمل (ليس) نحو قول الشاعر:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا^(٢)

فأبوا حيان يرى أن السماع في الإعمال قليل جدا بل تجاوز به الأمر إلى أن سيبويه لم يذكر سماعاً فيها وما ورد من قوله لا براح فهو تأويل بعضهم وليس تأويل سيبويه ، لأن سيبويه خرج البيت لما أوله بعضهم بأن (لات) لا ترفع إلا (الحين) فكذلك (لا) لا ترفع إلا (براح) !!

وما ذهب إليه أبو حيان من تفسير لكلام سيبويه جانب الصواب فيه لأمور منها:

١- أن سيبويه إذا قال: (كما قال بعضهم) يقصد به في الأعم الأغلب ما روی وسمع عن العرب، وهم أهل الحجاز هنا، يدل على ذلك ما عنونه في الباب بقوله : (هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواقع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله)^(٣) .

(١) البحر المحيط ٩٧/٢ ، وانظر أيضاً البحر ١/١٦٠

(٢) البحر المحيط ٣٢١/٧

(٣) الكتاب ١/٥٧

وهذه عادة سيبويه رحمة الله يعبر عن سماعه عن العرب بـ (قال بعضهم)^(١) وحسبك به ثقة ثبتنا.

٢- أن سيبويه لو لم يرتضى هذا التأويل لاعتراض عليه.

٣- أن سياق كلام سيبويه يدل على سماعه الإعمال في (لا) والحكم عليها بالقلة يقول: (وزعموا أن بعضهم قرأ (ولات حين مناص) وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك القيسى... لا براح^(٢)).

٤- وأنه ليس في كلام سيبويه ما يدل على قصر (لا) على (برا)، كما قصرت (لات) على (حين) في العمل.

يقول سيبويه: (جعلها بمنزلة "ليس" فهي بمنزلة "لات" في هذا الموضع في الرفع)^(٣) فـ (لا) ترفع ما بعدها مطلقا لأنها بمنزلة (لات) إذا رفعت (لات) (الحين).

يدل على ذلك قول سيبويه في مواضع من كتابه: (وقد جعلت وليس ذلك بالأكثر بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة، فمن ذلك قول سعد بن مالك:

من صد عن نير أنها فأنابن قيس لا براح^(٤)

ويقول: (والرفع عربي على قوله : حين لا مسترخ ، ولا براح .

والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت لا غلام، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة

(١) انظر: الكتاب / ١ / ٣٥، ٣٤٧ / ٢، ٢٠٩، ٣٥ / ٣، ٣٠٠ الخ.

(٢) الكتاب / ١ / ٥٨

(٣) السابق

(٤) الكتاب / ٢ / ٢٩٦

"ليس" ^(١)، ويقول: (وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت (لا براح) فجائز، ومثله قول الشاعر مزاحم العقيلي:

فرَطْنَ فَلارَدُ لِابْتَ وانقضى ولكنْ بَغُوضُّ أَنْ يقالَ عَدِيمٌ ^(٢)

ويقول: (وإن شئت قلت لا أحد أفضـل منك في قول من جعلها كـ(ليس) ويجريها مجرـها ناصـبة في المـواضع، وفيـما يجوز أن يـحملـ عليهاـ، ولم تـجعلـ (لاـ) التيـ كـ(ليسـ) معـ ماـ بـعـدهـاـ كـاسمـ واحدـ لـثـلـاـ يكونـ الـرافـعـ كـالـناـصـبـ. ولـيـسـ -أـيـضاـ- كلـ شـيءـ يـخـالـفـ بـلـفـظـهـ يـجـريـ مجرـىـ ماـ كانـ فيـ معـناـهـ) ^(٣).

فمن خلال مasicـقـ يتـضـحـ أنـ إـعـمالـ (لاـ) عملـ (ليسـ) مـسـمـوـعـ فيـ أـكـثـرـ منـ بـيـتـ سـيـبـوـيـهـ وليسـ مـقـصـورـاـ عـلـىـ بـيـتـ وـاـحـدـ ، وـكـذـلـكـ لـيـسـ مـقـصـورـاـ عـمـلـهـاـ عـلـىـ (ـبـراـحـ) !!.

ولـكـنـ إـعـمالـهـ يـعـدـ قـلـيلـاـ ، لـقـلـةـ مـاـ سـمـعـ مـنـهـ كـمـرـ ، وـلـأـنـ (ـلاـ) تـعـدـ فـرـعـالـ (ـليـسـ) فـيـ الـعـمـلـ ، وـالـفـرـouـ لـاـ تـرـقـىـ إـلـىـ دـرـجـةـ الـأـصـوـلـ وـلـذـلـكـ اـشـتـرـطـ فـيـهـاـ شـرـوـطـ خـاصـةـ لـعـمـلـهـاـ ، وـقـدـ سـبـقـ بـيـانـهـاـ..

وـمـعـ ذـلـكـ فـلـاـ أـرـىـ إـعـمالـهـ فـيـ كـتـابـ اللهـ لـاـ طـعـنـاـ فـيـ الـمـسـمـوـعـ وـلـاـ رـدـاـ لـهـ ، وـلـكـنـ بـنـاءـ عـلـىـ أـنـ الـأـوـلـىـ فـيـ الـكـلـامـ حـمـلـهـ عـلـىـ الـكـثـيرـ الـغالـبـ لـاـ عـلـىـ الـقـلـيلـ أـوـ الشـاذـ.

٢- أن يكون مبتدأ، و (لا) ملغاـةـ.

وهـذاـ القـوـلـ صـحـيـحـ مـنـ جـهـةـ الصـنـاعـةـ وـالـعـنـىـ ، يـقـولـ أـبـوـ حـيـانـ : (ـالـأـوـلـىـ أـنـ يـكـونـ مـرـفـوـعـاـ بالـأـبـتـدـاءـ لـوـجـهـيـنـ):

أـحـدـهـماـ: أـنـ إـعـمالـ (ـلاـ) عملـ قـلـيلـ جـداـ، وـيـمـكـنـ التـزـاعـ فـيـ صـحـتـهـ، وـإـنـ صـحـ فـيـمـكـنـ التـزـاعـ فـيـ اـقـتـيـاسـهـ.

(١) الكتاب / ٢٠٤

(٢) الكتاب / ٢٩٧-٢٩٨

(٣) الكتاب / ٣٠٠ ، وهنا يشير إلى رأيه في توجيه "لا" النافية للجنس مع منصوبها المفرد أنها ركبا تركيب "خمسة عشر" في موضع رفع مبتدأ .

والثاني: حصول التعادل بينهما، إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيها^(١)، وهو كما قال .

الترجح:

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو إعراب (خوف) مبتدأ على القول الأول ، وذلك لأنه لا خلاف فيه ، ولسلامته من الاعتراضات المتوجهة إلى غيره .

٦- إعراب (من) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٨].

حيث اختلف في إعراب (من) على قولين :

١- أن تكون نكرة موصوفة في محل رفع مبتدأ مؤخر ، و(يقول) في محل رفع نعت للمبتدأ .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(١) ، وأبو البقاء ^(٢) .

٢- أن تكون اسمًا موصولاً في محل رفع مبتدأ مؤخر ، و(يقول) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(٣) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني ^(٤) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب هذه الآية بناء على الخلاف في معناها .

فمن رأى أن الآية لم تتحدث عن قوم معينين رجح كون "من" نكرة موصوفة ، وجعل "يقول" في محل رفع صفة ، ومن رأى أن الآية تتحدث عن قوم معينين رجح كون "من" اسمًا موصولاً ، وجعل "يقول" صلة الموصول .

وقد رجح أبو البقاء جانب الموصوفة على الموصولة قائلاً : (وَمَنْ) هُنَّا نَكِرَهُ مَوْصُوفَةً ، (وَيَقُولُ) صِفَةٌ لَهَا وَيَضْعُفُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَنَاهُ قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ وَالْمَعْنَى هَاهُنَا

(١) انظر : الكشاف ١ / ٥٤

(٢) انظر : التبيان ١ / ٢٤

(٣) انظر : الكشاف ١ / ٥٤

(٤) انظر : البحر المحيط ١٨٢ / ١

عَلَى الْإِبَاهَمِ وَالْتَّقْدِيرِ، وَمِنَ النَّاسِ فَرِيقٌ يَقُولُ)^(١).

وهذا القول مردود عند أبي حيان لفساد معناه ، يقول : (وأما استضعفاف أبي البقاء كون من موصولة وزعمه أن المعنى على الإبهام فغير مسلم ، بل المعنى أنها نزلت في ناس بأعيانهم معروفين ، وهم : عبد الله بن أبي بن سلول ، وأصحابه ، ومن وافقه من غير أصحابه من أظهر الإسلام وأبطن الكفر ، وقد وصفهم الله تعالى في ثلاث عشرة آية ، وذكر عنهم أقاويل معينة قالوها ، فلا يكن ذلك صادراً إلا من معين فأخبر عن ذلك المعين)^(٢).

وما ذكره أبو حيان هو مما أجمع عليه أهل التفسير ، إذ يقول الطبرى : (وأجمع جميع أهل التأویل على أن هذه الآية نزلت في قوم من أهل النفاق، وأن هذه الصفة صفتُهم)^(٣) ، ويقول الواحدي : (أربع آيات من أول السورة نزلت في المؤمنين وآياتان بعدها نزلتا في الكافرين ، وثلاث عشرة بعدها في المنافقين ، قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ، قال الكلبي عن أبي صالح عن أبي عباس : نزلت هذه الآية في عبد الله بن أبي سلول وأصحابه ..)^(٤).

على حين رجح أبو حيان جانب الموصولة في "من" على الموصوفة إذ يقول : (والذي نختار أن تكون "من" موصولة ، وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح)^(٥).

فأما من جهة المعنى فقد سبق أن الآيات نزلت في أنس معين بالإجماع ، وأما من جهة التركيب فيقول : (ألا ترى جعل "من" نكرة موصوفة إنها يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص

(١) التبيان ٢٤ / ١

(٢) البحر المحيط ١٨٢ / ١

(٣) جامع البيان ١ / ٢٦٨ .

(٤) أسباب التزول للواحدى ٢٢

(٥) البحر المحيط ١٨٢ / ١

بالنكرة في أكثر كلام العرب ، وهذا الكلام ليس من الموضع التي تختص بالنكرة ، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل جداً ، حتى إن الكسائي أنكر ذلك وهو إمام نحو وسامع لغة ، فلا نحمل كتاب الله ما أثبته بعض النحويين في قليل وأنكر وقوعه أصلاً الكسائي ، فلذلك اخترنا أن تكون موصولة^(١) .

ولا خلاف في مجيء (من) نكرة موصوفة ، وإنما الخلاف في شرط مجئها على قولين :

القول الأول : أنها لا تكون نكرة موصوفة إلا إذا وقعت في موضع يختص بالنكرة ، وما ورد غير ذلك فهي موصولة أو زائدة .

وهو قول الكسائي ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

رب من أَنْضَجَتْ غِيَظَا قَلْبَهُ قَدْ تَمَّنَّى لِي مَوْتًا مُّطْعَمًّا^(٢)
القول الثاني : أنها تكون نكرة موصوفة مطلقا دون تقيد ، وهذا قول سيبويه والجمهور^(٣) ، وإنما استدلوا على مجئها نكرة موصوفة في العربية بدخول رب عليها .

يقول سيبويه : (وتقول: هذا من أعرف منطلق، فتجعل أعرف صفة. وتقول: هذا من أعرف منطلاقا، تجعل أعرف صلة.

... ويقوى أيضاً أن من نكرة، قول عمرو بن قميئه:

يَا رَبَّ مَنْ يُبَغْضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدَيْنَ

(١) السابق

(٢) انظر: البحر المحيط ١ / ١٨٠ ، والتذليل والتمكيل ٣ / ١١٧ ، والارشاف ٢ / ١٠٣١

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٥٤ ، ومغني اللبيب ٤٣٢ .

وربّ لا يكون ما بعدها إلا نكرة^(١) ، وتبعد أبو حيان فقال : (ووَقْوَعُ (مِنْ) نَكْرَة موصوفة سائغ فيها سواءً أكانت في موضع توسيع فيه النكرة والمعرفة أم في موضع لا توسيع فيه إلا النكرة^(٢) .

القول الثالث : أنها تكون نكرة موصوفة كثيراً إذا وقعت في الموضع الذي يختص بالنكرة ، وتقل فيها عداه .

وهذا قول أبي حيان^(٣) ، والمرادي^(٤) .

يقول أبو حيان : (وأكثر لسان العرب أنها لا تكون نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة ، كقول سعيد بن أبي كاهل :

رب من أَنْضِجَتْ غِيَظَأً صَدْرَه لَوْتَنْسَى لِي مُوتَأَلْمَ يَطْع
ويقل استعمالها في موضع لا يختص بالنكرة ، نحو قول الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرَنَا حَبَ النَّبِيِّ مُحَمَّدَ إِيَّانَا^(٥)

وهذا من تعدد آراء أبي حيان ، ومع هذا لم يلتزم بها قاله ، وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنَّ كُلُّ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَتَيْتُ الْجِنَّةِ عَبْدًا﴾ .

حيث ذكر الزمخشري أن من موصوفه لأنها وقعت بعد "كل" ، و"كل" نكرة ، كما أن "رب" نكرة ، ورد أبو حيان هذا بقوله : (والأولى جعلها موصولة ، لأن كونها موصوفة بالنسبة إلى الموصولة قليل)^(٦) .

(١) الكتاب / ٢ - ١٠٧ / ١٠٨ .

(٢) التذليل / ٣ / ١١٧ ، وانظر : ارتشاف الضرب / ٢ / ١٠٣١ .

(٣) انظر : البحر المحيط / ١٨٠

(٤) انظر : توضيح المقاصد / ١ / ٤٠٣

(٥) البحر المحيط / ١٨٠

(٦) السابق / ٦ / ٢٠٧ .

والذي يظهر لي جواز مجيء "من" نكرة من غير تقييد كما ذهب إليه الجمهور ، لأن مجئها بعد رب إنما كان لإثبات هذا المعنى في اللغة لا لقصره عليه ، ومع ذلك أرى ألا تخرج الآية على "من" الموصوفة ، لأن في هذه المسألة خلافاً ، والأولى عدم الحمل على الخلاف .

الترجيح :

والذي يترجح لدى في إعراب جملة "يقول" هي أن تكون صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وذلك لما يلي :

١- لإجماع المفسرين على نزول الآيات على المنافقين

٢- لما دل عليه سبب النزول .

٣- لسياق الآيات التي يفهم منها أنها في المنافقين .

باب كان وأخواتها

وفيه مسائلتان :

- إعراب (أو جاء) .

- إعراب (شهداء) .

٧- إعراب (أو جاء) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ شُكَرٌ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا نَفَولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرٍ سَيِّلٍ حَتَّى تَعْنَسُلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْهُنٌ أَوْ عَلَى سَقَرٍ أَوْ جَاهَةَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَابِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ الِّسَّاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءَ فَتَيَّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا ﴾ [النساء: ٤٣].

اختلاف في إعراب (أو جاء) على قولين :

١- أن يكون معطوفاً على "كُتُمْ". وهذا قول أبي البقاء ^(١).

٢- أن يكون معطوفاً على "مرضى". وهذا قول أبي حيان ^(٢).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (جاء) على قولين :

القول الأول : أن يكون معطوفاً على مرضى .

يقول أبو حيان : (وفي قوله : (أو جاء) ، (أو لامستم) دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لكان من غير قد وادعاء إضمارها تكلف خلافاً للkovيين لعطفها على خبر كان ، والمعطوف على الخبر خبر) ^(٣).

وما ذهب إليه أبو حيان مسألة خلافية ، إذ اختلف في وقوع الفعل الماضي خبراً لكان من غير قد على قولين:

(١) انظر: التبيان ١ / ٣٦١

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٦٩/٣

(٣) البحر المحيط ٢٦٩/٣

القول الأول: يشترط اقتران الماضي بقد ظاهرة أو مقدرة، وهو قول الكوفيين^(١).

وحجتهم في ذلك أن (كان) تدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتاج إليها، وكان ذكرها فضلاً، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قام) كان المفهوم منه ومن (كان زيد قام واحداً)، فإن جاء شيء من ذلك فهو عندهم على إضمار (قد) لأنه يقرب الماضي من الحال^(٢).

القول الثاني: لا يشترط اقتران الماضي بقد، وهو قول البصريين^(٣),

وحجتهم في ذلك أمران:

١ - كثرة ما ورد منه في كلام العرب نظماً ونثراً فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قَدَّ مِنْ قُبْلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قَدَّ مِنْ دُبْرٍ﴾ [يوسف: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ، فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْحِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوكُمْ أُولَئِآءِ تُلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيمَانَكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جَهَنَّمَ فِي سَيِّلٍ وَابْنَغَاءَ مَرْضَاتِي تُسْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا آعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ صَلَّ سَوَاءَ السَّيْلِ﴾ [المتحنة: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقُولُ إِنْ كُنْتُ ءَامَنْتُ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكِّلُوا إِنْ كُنْتُ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلٍ﴾ [الأحزاب: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمُّمُّ﴾ [إبراهيم: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الْصَّلَوةَ وَأَنْتُمْ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١، وشرح التسهيل ٣٤٤/١، والارتفاع ١١٦٧/٣، والتذليل والتمكيل ٨٣٣/٤، ومغني الليب ١٥١/٤

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١، والتذليل والتمكيل ٤/٤.

(٣) انظر: الإرتفاع ١١٦٧/٣، والتذليل والتمكيل ٤/١٥١، والبحر المحيط ٢٦٩/٣، ١٧٦/٨، ومغني الليب ٨٣٣.

سُكَّرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْحَنَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاغِطِي أَوْ لَمْسِنُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طِيبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًا غَفُورًا ﴿ النساء: ٤٣﴾ ، قوله تعالى: ﴿ تَبَرِّىءُنَا جَرَاءَ لَمَنْ كَانَ كُفَّارًا ﴾ [القمر: ١٤] ، قوله الشاعر:

فلا هو أبداها ولم يتجهمجم
وكان طوى كشحا على مستكنته

وقول الآخر:

حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا
وكنا حسبناهم فوارس كهمس

وقول الآخر:

طويلا سواريه شديدا دعائمه
وكنا ورثناه على عهد تبع

٢-أنّ (كان) تفيد التوكيد، والتأكيد أولى من إضمار حروف المعاني لكثره ذاك وقلة هذا^(٢).

يقول ابن مالك عن قول الكوفيين: (وهذا الرأي باطل إذ ليس لصاحبها حجة مع الاستعمال بخلافه)^(٣) ، وأيده الرضي^(٤) .

وأما أبو حيان فمع البصريين ، إذ يقول: (فقد كثر ذلك في كلامهم نظماً ونشرًا كثرة توجب القياس)^(٥) ، ويقول أيضاً: (وقد كثر السجع بغير (قد) نظماً ونشرًا في القرآن وغيره)^(٦) ، ويقول :

(١) انظر: الإرشاد ١١٦٧/٣ ، والتذليل والتكميل ٤/١٥١ ، والبحر المحيط ٣/٢٦٩ ، ٨/١٧٦ ، ومغني الليب ٨٣٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨١-٣٨٢

(٣) شرح التسهيل ١/٣٤٤

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٤٣

(٥) التذليل والتكميل ٤/١٥١ .

(٦) الإرشاد ٣/١١٦٧

(...) وادعاء إضمارها تكلف خلافاً للكوفيين^(١).

غير أن تلميذه السمين نازعه في استدلاله بالأية التي بنيت على هذه المسألة ، (لاحتمال أن يكون (أوجاء) عطفاً على (كتم) تقديره: أو إن جاء أحد، وإليه ذهب أبو البقاء وهو أظهر)^(٢) مع موافقته لشيخه وللبصريين في أصل هذه المسألة ، إذ يقول : (... إذا قيل إنه خبر "كان" فهل يحتاج إلى إضمار "قد" أم لا؟

والظاهر أنه لا يحتاج؛ لأنَّه كثُر وقوع الماضي خبراً لها من غير "قد" نظماً ونشرًا)^(٣).

القول الثاني : أن يكون مَعْطُوفاً عَلَى "كُنْتُمْ" ، والمعنى : أو إن جاء أحد .

وهو الراوح في نظري ، إذ الآية لا تصلح دليلاً للمسألة هنا كما قال السمين ، لأنَّ المعنى لا يستقيم على القول بعطفها على (مرضى) على حين يستقيم بعطفه على (كتم) .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني على الأول لصحة معناه بخلاف القول الأول الذي لا يستقيم معه المعنى ، وإن كان القول في مسألة مجيء الماضي خبراً لكان من غير "قد" هو الراوح لدى ، ولكن المعنى في الآية يأباه .

(١) البحر المحيط ٢٦٩/٣

(٢) الدر المصنون ٦٩١/٣

(٣) الدر المصنون ٦٠٨/٤

٨- إعراب (شهداء) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنَ وَالآخْرَيْنَ إِن يَكُنْ عَنِيَّاً أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَسْعَوْا أَهْمَوْيَةَ أَن تَعْدِلُواٰ وَإِن تَلُواٰ أَوْ تُعِرِضُواٰ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ يَمَأْعَلُونَ خَيْرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

حيث اختلف في إعراب (شهداء) على ثلاثة أقوال :

١- أن يكون خبرا ثانيا لكان .

ذكر هذا القول النحاس^(١)، ومكي^(٢)، والكرmani^(٣)، والرازي^(٤)، وأبو البقاء^(٥)، ورجحه ابن عطية^(٦).

٢- أن يكون صفة لقوامين .

ذكر هذا القول النحاس^(٧)، ومكي^(٨)، والكرmani^(٩)، والرازي^(١٠).

(١) انظر : إعراب القرآن ٤٩٤ / ١

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٠٩ / ١

(٣) انظر : غرائب التفسير ٣٠٩ / ١

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ٢٤١ / ١١

(٥) انظر : التبيان ٣٩٧ / ١

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١٤٤ / ٢

(٧) انظر : إعراب القرآن ٤٩٤ / ١

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٠٩ / ١

(٩) انظر : غرائب التفسير ٣٠٩ / ١

(١٠) انظر : مفاتيح الغيب ٢٤١ / ١١

٣-أن يكون حالاً من الضمير المستكן في (قوامين) :

ذكر هذا مكي^(١) ، والكرماني^(٢) ، والرازي^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) ، واقتصر عليه الطبرى^(٥) ، ورجحه النحاس^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٧) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب (شهداء) على ثلاثة أقوال :

١ - أن يكون خبراً ثانياً لـ "كان"

وفي جواز ذلك خلاف ، وفي المسألة قولان :

القول الأول : يرى جواز تعدد خبر كان .

وهو قول الفارسي^(٨) ، وابن جني^(٩) ، والنحاس^(١٠) ، ومكي^(١١) ، والزمخشري^(١٢) ، وابن مالك^(١٣) .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٠٩

(٢) انظر : غرائب التفسير / ١ / ٣٠٩

(٣) انظر : مفاتيح الغيب / ١١ / ٢٤١

(٤) انظر : التبيان / ١ / ٣٩٧

(٥) انظر : جامع البيان / ٩ / ٣٠٢

(٦) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٤٩٤

(٧) انظر : البحر المحيط / ٣٨٤

(٨) انظر : مغني اللبيب / ٧٨١

(٩) انظر : الخصائص / ٢ / ١٥٨

(١٠) انظر : إعراب القرآن / ٢ / ٤٢٥

(١١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٩٧

(١٢) انظر : الكشاف / ١ / ١٤٧

(١٣) انظر : شرح التسهيل / ١ / ٣٣٧

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس . فأما السماع فاستدلوا بقوله تعالى : ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِين﴾ ، إذ أوجب الفارسي كون "خاسئين" خبرا ثانيا ، لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل ^(١) ، وقال ابن جني : (ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرا آخر لـ (كونوا) والأول (قِرَدة) فهو كقولك : هذا حُلُو حامض وإن جعلته وصفا لـ (قِرَدة) صُغْرٌ معناه ؛ ألا ترى أن القِرَد لِذُلّه وصغاره خاسئ أبدا ، فيكون إذاً صفة غير مفيدة . وإذا جعلت "خاسئين" خبرا ثانيا حُسْن وأفاد ، حتى كأنه قال : كونوا قردة وكونوا خاسئين ، ألا ترى أن ليس لأحد الأسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبها ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة من بعد تابعة له ويؤنس بذلك أنه لو كانت "خاسئين" صفة لـ " قِرَدة " لكان الأخلق أن يكون "قردة خائفة" ، وفي أن لم يُقْرَأ بذلك البِتَّة دلالة على أنه ليس بوصف ^(٢) .

وقد يحاب عن ذلك بأن (خاسئين) صفة (لقردة) على المعنى ؛ إذ كان المعنى أنها هي هم في المعنى وهذا جائز ، ولكنه كما يقول ابن جني : (ليس بالوجه ؛ بل الوجه أن يكون وصفا لو كان على اللفظ . فكيف وقد سبق ضعف الصفة ه هنا) ^(٣) ، وقد يحاب أيضا على ذلك بـ (أنه يمكن أن يقال إنهم مُشَبَّهون بالعقلاء ، كقوله : ﴿لِي سَجِدِين﴾ ، ﴿أَنَّيْنَا طَائِعِين﴾) ^(٤) ، ولكن هذا خلاف الأصل .

وأما القياس فخبر "كان" في الأصل خبر للمبتدأ ، وإذا جاز تعدد الخبر مع العامل المعنوي الضعيف وهو الابتداء فمن باب أولى أن يتعدد الخبر مع العامل اللغظي "كان" وأخواتها ، لأن

(١) انظر : مغني الليبيب ٧٨١ .

(٢) الخصائص ١٥٨ / ٢ - ١٥٩ .

(٣) السابق .

(٤) انظر : الدر المصنون ٤١٤ / ١ .

العامل اللفظي أقوى في العمل من الابتداء ، لاتتساخ عمله بعملها^(١) .

القول الثاني : يرى منع تعدد خبر كان.

وهو قول ابن درستويه^(٢) ، وابن أبي الربيع^(٣) ، والسيوطى^(٤) .

واستدلوا على ذلك بقياس خبر "كان" وأخواتها على المفعول به ، لأنها شبيهة بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد ، فكما لا يتعدى الفعل المتعدد إلى واحد إلى أكثر من واحد لا ينصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد ، فلا يجوز أن تقول : ضرب زيد عمرًا خالدًا إلا على جهة التبعية كالبدل المباين أو على تقدير العطف فكذلك لا يجوز في خبر كان أن يتعدد إلا على جهة التبعية^(٥) ...

وخرج ابن أبي الربيع على هذا قوله تعالى : ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَسِئِينَ﴾ فقال : (ويمكن أن يكون عليه - يعني البدل - قوله تعالى : ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَسِئِينَ﴾)^(٦)

وأما أبو حيان فقد رجح القول الأول القائل بجواز تعدد خبر كان^(٧) ، وهو الراجح لدى لما سبق ذكره ، ولكثره ما جاء منه في كتاب الله ، يقول الشيخ عضيمة : (آيات تعدد خبر "كان" كثيرة جدا في القرآن ، ولو ذكرتها لطال الحديث)^(٨) .

وأما حمل ابن الربيع "خاسئين" على البدل فهو بعيد ، إذ فائدة البدل غير فائدة الخبر ، ولذا لم

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٣٣٧ ، والمساعد ١/٢٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١/٣٣٧ ، والهمم ١/٤١٩ .

(٣) انظر : البسيط في شرح الجمل ٢/٦٩٠ .

(٤) انظر : الهمم ١/٤١٩ .

(٥) انظر : السابق ، وشرح التسهيل ١/٣٣٧ .

(٦) البسيط في شرح الجمل ٢/٦٩٠ .

(٧) انظر : التذليل والتكميل ٤/١٣١ ، والبحر المحيط ١/٤٠٩ ، ٦/٣٥ ، ٤٧١ .

(٨) دراسات لأسلوب القرآن ١/٤١٥ (القسم الثالث) .

يعرب أحد من المعربين هذا الإعراب فيما أعلمه ، ثم إن قياس خبر كان على المفعول به قال عنه ابن مالك : (هذا منعٌ لا يلتفت إليه ولا يُعرج عليه) ^(١).

٢- أن يكون صفة لقوامين .

وهذا فيه من جهة المعنى ما يشعر بضعفه ، إذ النعت يقيد المぬوت ، فيكون المعنى : كونوا قوامين بالقسط إذا كنتم شهداء ، وهم مطلوبون بالقسط في كل حال إلا إن قيل إنها صفة لازمة فيصح المعنى على هذا ، وإن كان الأصل في الصفة أن لا تكون لازمة .

٣- أن يكون حالاً من الضمير المستكن في (قوامين) .

يقول النحاس : (وأجود من هذين أن يكون نصباً على الحال بما في قوامين من ذكر الذين آمنوا لأنّه يصير المعنى : كونوا قوامين بالعدل عند شهادتكم وحين شهادتكم) ^(٢).

وهذا قول ضعفه ابن عطية من جهة المعنى ، يقول : (والحال فيه ضعيفة في المعنى لأنّها تخصيص القيام بالقسط في معنى الشهادة فقط) ^(٣) ، وتبعه أبو حيان فقال : (ومن ذهب إلى جعله حالاً من الضمير في قوّامين كأبي البقاء ، فقوله ضعيف . لأنّ فيها تقيد القيام بالقسط ، سواء كان مثل هذا أم لا . وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشهد لهذا القول الضعيف ، قال ابن عباس : معناه كونوا قوّامين بالعدل في الشهادة على من كان) ^(٤) ، واعتراضه السمين فقال : (وقد ردّ الشيخ هذا الوجه بأنه يلزم منه تقيد كونهم قوامين بحال الشهادة ، وهم مأمورون بذلك مطلقاً ، وهذا الرد ليس بشيء ، فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال - رضي الله عنه - : «كونوا قوّامين بالعدل في الشهادة على مَنْ كَانَتْ» وهذا هو معنى الوجه الصائر إلى جعلِ

(١) شرح التسهيل ١/٣٣٨.

(٢) إعراب القرآن ١/٤٩٤ ، وانظر : جامع البيان ٩/٣٠٢

(٣) المحرر الوجيز ٢/١٤٤

(٤) البحر المحيط ٣/٣٨٤

«شهداء» حالاً^(١) ، وعلى قول ابن عباس تكون حالاً لازمة لا منتقلة ، وهذا خلاف الأصل في الحال .

الترجح :

الذي يظهر لي جواز الأوجه السابقة كما مر ، وإن كان القول الأول وهو إعراب (شهداء) خبر ثان لكان أسلمها من جهة الصناعة والمعنى ، ولكن يرجح عندي القول بالحالية وهو القول الثالث لما يشهد له من التفسير بالتأثير عن ابن عباس رضي الله عنهم ، ثم إن سياق الآيات تشهد له أيضا ، إذ هي تتحدث عن العدل في الشهادة على وجه الخصوص .

باب إن وأخواتها

وفيه مسائل :

- إعراب (هذان) .

- إعراب (هو) .

- إعراب (عبدالـ) .

٩- إعراب (هذان)

وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ﴾^(١) [طه: ٦٣].

اختلف في إعراب (هذان) على قولين :

القول الأول : أن تكون اسم "إن" وفيها ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون منصوبة بالفتحة المقدرة على الألف ، وذلك على لغة من يلزمون الألف المثنى في جميع أحواله .

ذكره الزجاج^(٢) ، وابن فارس^(٣) ، ومكي^(٤) ، والزمخري^(٥) ، وابن الأنباري^(٦) ، وأبو البقاء^(٧) ، واقتصر عليه ابن كثير^(٨) .

ورجحه الطبرى^(٩) ، والنحاس^(١٠) ، وابن جنى^(١١) ، وابن عطية^(١٢) ، والرازى^(١٣) ،

(١) وهي قراءة الباقين سوى أبي عمرو وابن كثير وحفص .

انظر : السبعة في القراءات ٤١٩ ، والمحجة في القراءات السبع ٢٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ٢/١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢ .

(٣) انظر : الصاحبي ٢٦ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٦ ، والمداية ٧/٤٦٦١ .

(٥) انظر : الكشاف ٣/٧٢ .

(٦) انظر : البيان ٢/١١٨ .

(٧) انظر : التبيان ٢/٨٩٤ .

(٨) انظر : تفسير ابن كثير ٥/٣٠١ .

(٩) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨/٣٣١ .

(١٠) انظر : إعراب القرآن ٣/٤٦ .

(١١) انظر : سر الصناعة ٢/٧٠٦ .

(١٢) انظر : المحرر الوجيز ٤/٦٣ .

(١٣) انظر : مفاتيح الغيب ٢٢/٦٦ .

وابن يعيش^(١)، وابن عصفور^(٢)، والمالقي^(٣)، وابن القيم^(٤).

وهو قول أبي الخطاب الأخفش الكبير^(٥)، وأبي زيد الأنصاري^(٦)، والأخفش الأوسط^(٧)، والكسائي^(٨)، وأحد قولي الفراء^(٩).

الوجه الثاني: أن تكون منصوبة بالياء، وإنما كتبت بالألف "هذان" غلطاً من الكاتب.

وهذا منسوب إلى عائشة بنت الصديق رضي الله عنها^(١٠)، وعثمان ذي التورين رضي الله عنه^(١١)، وأبي عمرو بن العلاء^(١٢)، وعيسيى بن عمر^(١٣)، ويونس بن حبيب^(١٤).

(١) انظر : شرح المفصل /٣ ١٣٠ .

(٢) انظر : شرح الجمل /١ ٤٤٦ .

(٣) انظر : رصف المباني ١١٧ .

(٤) انظر : بدائع الغوائد /١ ١١٩ .

(٥) عزاه إليه ابن أبو عبيدة انظر : مجاز القرآن /٢ ٢١ ، وانظر كذلك : معاني القرآن وإعرابه /٣ ٣٦٢ ، ومعاني القراءات للأزهري /٢ ١٥٠ ، وحجة القراءات ٤٤٤ ، وأبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه . ٨٠ .

(٦) عزاه إليه النحاس ، وأبو علي الفارسي انظر : إعراب القرآن /٣ ٤٥ ، والمسائل المنشورة ٦٩ .

(٧) انظر : معاني القرآن /٢ ٤٠٨ ، وإعراب القرآن /٣ ٤٥ .

(٨) انظر : إعراب القرآن /٣ ٤٥ ، ومعاني القراءات /٢ ١٥٠ ، وقد عزاه إلى أهل الكوفة الزجاج في معانيه ٣٦٢ .

(٩) انظر : معاني القرآن /٢ ١٨٤ ، وإعراب القرآن /٣ ٤٥ .

(١٠) انظر : معاني القرآن للقراء /٢ ١٨٣ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن /٩ ٣٩٥ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية ٤٦٦٣ /٧ .

(١١) انظر : شرح الهدایة /٢ ٤١٩ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية ٤٦٦٣ /٧ .

(١٢) انظر : مجاز القرآن /٢ ٢١ ، والمسائل المنشورة ٧١ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية ٤٦٦٣ /٧ .

(١٣) انظر : السابق باستثناء المسائل المنشورة .

(١٤) انظر : السابق

الوجه الثالث : أن تكون لفظة ملزمة لهذه الصيغة ، وهو قول ابن كيسان ^(١) ، وأحد قوله الفراء ^(٢)، وابن الحاجب ^(٣) ، وابن تيمية ^(٤)

القول الثاني : أن تكون مبتدأ مرفوعاً بالألف ، وله ثلاثة أوجه :

١- أن تكون "إن" فيها حرف جواب بمعنى نعم وأجل ، فلا تقتضي اسمها ولا خبرا .

ذكره النحاس ^(٥) ، ومكي ^(٦) ، والزمخشري ^(٧) ، وابن الأباري ^(٨) ، وأبو البقاء ^(٩) .

ورجحه المبرد ^(١٠) ، وإسماعيل بن إسحاق ^(١١) ، وبشر بن هلال ^(١٢) ،

(١) انظر : إعراب القرآن ٤٦/٣

(٢) انظر : معاني القرآن ١٨٢/٢ .

(٣) انظر : أمالی ابن الحاجب ١/١٥٧ .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٧

(٥) انظر : إعراب القرآن ٣/٤٥ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢ ، والهدایة ٤٦٥٩/٧

(٧) انظر : الكشاف ٣/٧٢

(٨) انظر : البيان ٢/١١٨ .

(٩) انظر : التبيان ٢/٨٩٤

(١٠) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ ، وإعراب القرآن ٣/٤٤ ، وحججة القراءات لابن زنجلة ١/٤٥٥ ، والحججة في القراءات السبع ٢٤٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/٧٣ .

(١١) انظر : السابق ، وإسماعيل بن إسحاق ، هو إسماعيل القاضي الإمام العلامة ، الحافظ ، شيخ الإسلام أبو إسحاق ، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محمد البصرة حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، مولاهم البصري ، المالكي ، قاضي بغداد ، وصاحب التصانيف .

ولد سنة تسع وتسعين ومئة ، وقد ولد ببغداد ثنتين وعشرين سنة ، وولى قبلها قضاء الجانب الشرقي ، في سنة ست وأربعين ومئتين ، وكان وافر الحرمة ، ظاهر الحشمة ، كبير الشأن . قال ابن مجاهد : سمعت المبرد يقول : إسماعيل القاضي أعلم مني بالتصريف . توفي فجأة في شهر ذي الحجة ، سنة اثنتين وثمانين ومئتين . انظر : سير أعلام النبلاء ١٣٤ / ٣٣٩ - ٣٤١

(١٢) انظر : بحاجز القرآن لأبي عبيدة ٢١/٢ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨/٣٢٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/٧٣ ، وبشر بن هلال هو أبو محمد الصواف البصري ، من رواة الحديث الشريف ، يروي عن حماد بن زيد

والزجاج^(١) ، والأخفش الصغير^(٢) ، والسمعاني^(٣) ، وابن عطية^(٤) ، وابن عاشر^(٥) ، وهو قول قطرب^(٦) .

٢- أن يكون اسم "إن" ضمير الشأن المحذوف ، والجملة بعده مبتدأ وخبر عنه .

وهو قول المتقدمين من النحاة^(٧) ، ورجحه ابن عطية^(٨) .

٣- أن تكون الماء ضمير القصة اسم إن ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر عنها .

وهو قول أبي زكريا يحيى بن علي النحوي اليفري^(٩) .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول^(١٠) .

والبصريين ، وثقة أبو حاتم الرازي فقال : محله الصدق ، وكان أيقظ من بشر بن معاذ ، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال : يُغَرِّب ، وقال ابن أبي عاصم : مات سنة ٢٤٧ هـ . انظر : الجرح والتعديل ٣٦٩ / ٢ ، والثقات لابن حبان ١٤٤ / ٨ .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣ / ٣ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ٤٤ / ٣ .

(٣) انظر : تفسير السمعاني ٣٣٨ / ٣ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٦٣ / ٤ .

(٥) انظر : التحرير والتنوير ٢٥٢ / ١٦ .

(٦) عزاه إليه ابن زنجلة . انظر : الحجۃ في القراءات ٤٥٥

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢ / ٣ .

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٤ / ٦٣ .

(٩) انظر : نفح الطيب ٤ / ١٤٦ ، وأبو زكريا هو الفقيه النحوي الأديب يحيى بن علي بن سلطان اليفري ، و(يَفْرُنْ) قبيلة من البربر ببلاد المغرب . وقد برع في العربية ، حتى إنه كان يلقب في المشرق بجبل النحو ، وكان عند نفسه مجتهداً ، وتوفي سنة ٧٠٠ هـ . انظر : الأنساب ٥ / ٧٠٢ .

(١٠) انظر : البحر المحيط ٦ / ٢٣٨ .

المناقشة :

تعد هذه الآية من الآيات المشكلة في كتاب الله ، وذلك لأن المشهور من لغات العرب أن المثنى ينصب ويجر بالياء ، وجاءت هذه الآية على خلاف القاعدة المطردة في نصب المثنى ، لذا اختلف النحاة في إعرابها على قولين ، ولكل قول له أوجه عديدة كما سيأتي ، وهي على النحو الآتي :

١- فاما الوجه الأول من القول الأول : وهو إعراب (هذان) اسم إن منصوب بالفتحة المقدرة على الألف فعلى لغة من يلزمون الألف المثنى مطلقا ، فيجرونه مجرى الاسم المقصور ، وهي لغة بنى الحارث بن كعب وخشعم وهдан وكناة ومراد وغيرهم^(١).

وجاء على لغتهم قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبِي أَبَاهَا قَدْ بَلَغَ فِي الْمَجْدِ غَایَاتِهَا

وقول هوبرة الحارثي :

ثَرَوَدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاءِ ضَرَبَةً دَعْثُهُ إِلَى هَلَبِ التُّرَابِ عَقِيمُ

وقول الآخر :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْيَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّا

وقولهم : " ضربته بين أذناه " ، " ومن يشتري مني الخفاف " ، و " هذا خط يدا أخي بعينه " ، " وضربت يداه ، ووضعته علاه " ^(٢).

وجعلها الفراء أقيس من اللغة المشهورة ، إذ يقول : (وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛

(١) انظر : مجاز القرآن ٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٩ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤ / ٢ ، وشرح الجمل ٤٤٦ / ١ ، وشرح التسهيل ٦٢ / ١ ، والتذليل والتمكيل ٢٤٧ / ١.

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢ / ٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤ / ٢ ، وشرح التسهيل ٦٢ / ١ ، والتذليل ٢٤٦ / ١ والتمكيل ٢٤٦ / ١.

لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه فقالوا: رَجُلَانِ في كل حال) ^(١).

ولى هذا ذهب أبو زيد ، يقول : (سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً) ^(٢) ، فكأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لافتتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة كقوفهم في بیأس : ياءس ^(٣).

وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة ^(٤) ، وعدم إجازة مثلها في كلام ولا شعر ، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب ^(٥) .

وقد رجح النحاس هذا القول ، ووسمه بالحسن قائلا : (أحسن ما حملت عليه الآية ؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته ، منهم أبو زيد الأنباري ، وهو الذي يقول : إذا قال سيبويه حدثني من أثق به فإنها يعنيوني ، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة روى عنه سيبويه وغيره) ^(٦) .

ووكذلك رجمه أبو حيان : (والذي نختاره في تحرير هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائمًا وهي لغة لكتانة حكى ذلك أبو الخطاب ، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكِي ذلك عن الكسائي ، ولبني العنبر وبنى الهجيم

(١) معاني القرآن / ٢ / ١٨٤ .

(٢) التوادر ٢٥٩

(٣) انظر : شرح المفصل / ٣ / ١٣٠ .

(٤) أظنه المبرد ، ولكنه في المقتضب لم يذكر هذه اللغة .

(٥) انظر : التذليل والتمكيل / ١ / ٢٤٨

(٦) إعراب القرآن / ٣ / ٤٦

ومراد وعدرة . وقال أبو زيد ^(١): سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً ^(٢) ، وتبعه السمين ^(٣) ، وابن عادل ^(٤) .

واعتراض على هذا القول ابن تيمة والماوردي بما يلي :

١ - أن القرآن إنما نزل بلغة قريش ، ولم ينزل بلغة بنى الحارث بن كعب من نجران ، ولا بلغة كانانة وهم جيران قريش .

٢ - لا ريب أن القرآن لم ينزل بهذه اللغة ، بل المثنى من الأسماء المعرفة في جميع القرآن هو بالياء في النصب والجر .

٣ - أنه ثبت في الصحيح عن عثمان أنه قال : إن القرآن نزل بلغة قريش وقال للرهط القرشيين الذين كتبوا المصحف هم وزيد : إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش ؛ فإن القرآن نزل بلغتهم ولم يختلفوا إلا في حرف وهو (التأبُوت) ، فرفعوه إلى عثمان فأمر أن يكتب بلغة قريش ، ومثل ذلك قول عمر رضي الله عنه لابن مسعود رضي الله عنه : أقرئ الناس بلغة قريش ، ولا تقرئهم بلغة هذيل ، فإن القرآن لم ينزل بلغتهم .

٤ - أن الناقل عن بالحارث وغيرهم ثقة ، ولكن الذي ينقل ، ينقل ما سمع ، وقد يكون سمع ذلك في الأسماء المعرفة ، كما نطقت بذلك الشواهد مثل (بين أذناه) و (لناباه) ، فهي صريحة في الأسماء المعرفة ، فظن الناقل أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء ^(٥) .

(١) التوادر ٢٥٩

(٢) البحر المحيط ٦/٢٣٨ ، وانظر : التذليل والتكميل ١/٢٤٨ .

(٣) انظر : الدر المصنون ٨/٦٧

(٤) انظر : اللباب ١٣/٢٩٩ .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٤ ، والدراسات اللغوية وال نحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية . ٤٣٠

٥ - أنه لا يجوز أن يحمل القرآن على ما اعتل من اللغات ويعدل به عن أفحصها وأفحصها^(١).

ويحتجب عن ذلك بما يلي :

١ - أن قولهم أن القرآن نزل بلغة قريش ليس معناه خلو القرآن من لغة غير قريش ، وإنما معناه أن معظم القرآن نزل على لغتهم كما يرى أبو عمرو الداني^(٢) ، والباقلاوي^(٣) ، وابن عبد البر^(٤).

ويدل على ذلك على ما يلي :

١ - ما نقله العلماء من لغات في القرآن الكريم وهي من غير لغة قريش ، ككتاب اللغات في القرآن لإسماعيل بن عمرو المعروف بابن حسنو^(٥) ، وكتاب لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم لأبي عبيد القاسم بن سلام^(٦).

٢ - ما ورد عن بعض الصحابة أنه لم يكن يعرف معاني بعض الكلمات القرآنية ، وهو قرشي كأبي بكر ، وعمر بن الخطاب ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وهذا يدل على أن هذه الكلمات ليست من لغة قريش ، فقد أخرج أبو عبيد في الفضائل عن إبراهيم التميمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله (وفاكهة وأبا) فقال : أي سماء تظنني ، وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم . وأخرج عن أنس أن عمر بن الخطابقرأ على المنبر (وفاكهة وأبا) فقال: هذه

(١) انظر : النكوت والعيون ٤١١ / ٣

(٢) انظر : الأحرف السبعة ٦١

(٣) انظر : الانتصار للقرآن ١ / ١

(٤) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٨ / ٢٨٠ .

(٥) بتحقيق صلاح الدين المنجد ، وطبع في مطبعة الرسالة في القاهرة سنة النشر : ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .

(٦) من مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤ م .

الفاكهة قد عرفناها ، فما الأبُ ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا هو الكلف يا عمر ، وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : كنت لا أدرى ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال : أحدهما : أنا فطرتها ، يقول : أنا ابتدأتها . وأخرج ابن جريج عن سعيد بن جبير أنه سُئل عن قوله (وحنانا من لدنا) فقال : سألت عنها ابن عباس فلم يجب فيها شيئاً . وأخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : لا والله ما أدرى ما (حنانا) ^(١) .

٣- أن الهمز ليس في لغة قريش ، لأن قريشاً كانت لا تهمز ^(٢) .

٢- أن ما ورد عن عمر بن الخطاب ، وعثمان رضي الله عنهم لا يخلو من احتمالين : إما أن يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لأن ماقرأ به ابن مسعود لا يجوز ، وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أنزل فجائز الاختيار .

وإما أن يحتمل أن يكون ذلك أول نزول القرآن ثم أن الله تعالى سهله على الناس ، فجائز لهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين .

فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأ بلسان قريش لأنه الأولى . وجميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير فإذاً لابد من واحدة فلتكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما العربي المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأ بلغته ويشير إلى هذا ما جاء في حديث أبي (هُوَنْ عَلَى أُمِّي) وقوله : (إن أمتي لا تطبق ذلك) ^(٣) .

٣- أن القول بأن السماع الثابت عنبني الحارث وغيرهم جاء في الأسماء المعرفة دون المبنية

(١) انظر : الإتقان / ١ / ٣٠٤ .

(٢) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / ٨ / ٢٨٠ .

(٣) انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / ٨ / ٢٧٩ ، والانتصار للقرآن / ٢ / ٥٥٣ ، وفتح الباري / ٩ / ٢٧ ، وأثر الإسلام في التوحيد اللغوي / ١٨٣ ، ٢٩٠ .

مردود بنقل الثقات من أهل اللغة عنهم دون تفريقهم في النقل بين المبني والعرب ، مما يدل على أنها ظاهرة عامة عندهم ، إذ يقول أبو زيد : (سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً)^(١).

٤ - أن القول بأن القرآن لا يجوز أن يحمل على ما اعتل من اللغات ويعدل به عن أفسحها وأصحها ، ليس على إطلاقه وإنما يكون ذلك إذا كان في الحمل على الأفصح مندوحة ، أما إذا لم يكن عنه مندوحة فإنه يحمل على غير الأفصح ، كما ستبيّن في الأوجه الأخرى .

٢- وأما الوجه الثاني من القول الأول : وهو إعراب (هذان) اسم " إن " منصوباً بالياء ، ولكن كتب بالألف " هذان " غلطاً من الكاتب .

فهو قول منسوب إلى عائشة بنت الصديق رضي الله عنها^(٢) ، وعثمان ذي النورين رضي الله عنه^(٣) .

فأما ما ورد عن عائشة رضي الله عنها فقد رواه اثنان من الرواية عن هشام بن عروة ، وهما :

١ - أبو معاوية الضرير ، إذ روى عن هشام بن عروة عن أبيه قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن حن القرآن : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الْمَصْلُوَةَ وَالْمُؤْتَوْنَ الْكَوَافِرَ ﴾ ، و﴿ إِنْ هَذَنِ لَسَاحِرَنِ ﴾ ، فقالت : (يا ابن أخي ! هذا عمل الكتاب ، أخطئوا في الكتاب) ذكر ذلك سعيد بن منصور^(٤) ، وأبو عبيد^(٥) ، وأبو عمرو الداني^(٦) ،

(١) النوادر ٢٥٩

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٣ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ٩ / ٣٩٥ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية ٧ / ٤٦٦٣

(٣) انظر : شرح الهدایة ٢ / ٤١٩ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية ٧ / ٤٦٦٣ .

(٤) انظر : سنن سعيد بن منصور ٤ / ١٥٠٧ رقم ٧٦٩

(٥) انظر : فضائل القرآن ٢٨٤ .

(٦) انظر : المقنع ١٢٢-١٢١

وأخرجه الغراء^(١) ، والطبرى^(٢) ، وابن أبي داود^(٣) .

٢- علي بن مسهر الكوفي ، إذ روى عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن حن القرآن : إن هذان لساحران ، وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالنَّصْرَى ﴾ ، ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الرَّكْوَةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] ، وأشباه ذلك فقالت : (أي بني إن الكتاب يخطئون) ، ذكر ذلك عمر بن شبة^(٤)

وهذا الأثر سنده ظاهره الصحة ، ومتنه منكر ، فيحتمل أن يكون الخطأ من معاوية الضرير ، لأنه كان مرجئاً ومدلساً ، قال فيه الإمام أحمد : أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها جيداً ، وقال النسائي هو في الأعمش ثقة ، وفي غيره اضطراب^(٥) .

إلا أنه قد توبع من علي بن مسهر ، وهو ثقة وحافظ وفقيه ومحاذ^(٦) .

ويحتمل أن يكون الخطأ من هشام بن عروة ؛ فإن الذي حدث بهذا الحديث عنه من أهل العراق ، وهما : أبو معاوية الضرير ، وعلي بن مسهر كما سبق ، وكلاهما كوفي ، ورواية العراقيين عن هشام بن عروة أعلىها أهل الحديث^(٧) ، وإن كان إماماً ثقة ، والأصل في حديثه الصحة والقبول ، إلا أنه وقعت له بعض الأخطاء اليسيرة التي نبه عليها العلماء من خلال التأمل في المتن ، والبحث عن المتابعات والشوahد ، ولما كان في متن هذا الأثر نكارة ظاهرة ، ولم يرد من طريق أخرى متابعة له : أمكن القول بوقوع الخطأ فيه .

(١) انظر : معاني القرآن / ٢ / ١٨٣ .

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن / ٩ / ٣٩٥ .

(٣) انظر : المصاحف ١٢٩ .

(٤) انظر : تاريخ المدينة / ٣ / ١٠١٣ - ١٠١٤ .

(٥) انظر : تهذيب التهذيب / ٩ / ١٢٠ - ١٢١ ، وتهذيب الكمال / ٢٥ / ١٣٢ .

(٦) انظر : تقرير التهذيب / ٧ / ٣٣٦ - ٣٣٦ ، وتهذيب التهذيب / ٤٠٥ .

(٧) انظر : تهذيب التهذيب / ١١ / ٤٤ .

يقول الإمام الذهبي رحمه الله :

(ولما قدم – يعني هشام بن عروة – العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يوجد لها ، ومثل هذا يقع لمالك وشعبه ولوكيع ولكتاب الثقات)^(١).

فإن قيل : فكيف يروي البخاري رحمه الله ، وكذلك مسلم في صحيحهما أحاديث هشام بن عروة من روایة العراقيين ، بل من روایة أبي معاوية أيضا ، وقد ردت هنا ؟ وقد صحح السيوطي هذه الرواية وقال : على شرط الشیخین^(٢) ؟

فالجواب عن ذلك أن هذه الرواية لما في متنها من نكارة ظاهرة ، إذ من المستبعد ألا تكون عائشة رضي الله عنها قد سمعت هذه الآيات بهذا الإعراب من في رسول الله ﷺ ، وتظن أن الخطأ وقع فيها من نسخ القرآن الكريم .

وأهل الحديث إذا وجدوا نكارة مقطوعا بها في المتن بحثوا في السند عن العلة الخفية التي وقع بسببها هذا الضعف ، وهي هنا في حديث هشام بن عروة في العراق^(٣) .

وأما ما ورد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد رواه عنه جماعة من الرواة ، وهم :

١- عكرمة مولى ابن عباس ، إذ روى أنه : (لما كتبت المصاحف عُرضت على عثمان ، فوجد فيها حروفًا من اللحن ، فقال : لا تغيروها ؛ فإن العرب ستغیرها - أو قال ستعرّبها بأسنتها - لو كان الكاتب من ثقيف والمملئ من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف) ، ذكر ذلك أبو عبيد^(٤) ، وابن أبي داود^(٥) ، وابن الأنباري وابن أشته^(٦) .

(١) انظر : فضائل القرآن ٢٨٧ .

(٢) انظر : الإتقان ١ / ٥٣٦ .

(٣) انظر : ما ذكره محقق التفسير من سنن سعيد بن منصور ٤ / ١٥١٠ ، وموقع الإسلام سؤال وجواب : روایات مكذوبة تنسب إلى القرآن الكريم بعض الأخطاء اللغوية

(٤) انظر : تقريب التهذيب ٤٠٥ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٣٣٦-٣٣٦ .

(٥) انظر : المصاحف ١٢٧

(٦) ذكر ذلك عنهما السيوطي ، انظر : الإتقان ١ / ٥٣٨ .

وهي رواية ضعيفة ؛ لأن رواية عكرمة عن عثمان بن عفان مرسلة ، كما هي عن أبي بكر وعلي بن أبي طالب وأزواج النبي ﷺ^(١) ، وقد صرخ بالانقطاع بين عكرمة وعثمان أبو عمرو الداني^(٢) . هذا وقد سُمي عكرمة عند ابن أبي داود بالطائي ، وليس مولى ابن عباس^(٣) ، وليس للطائي ترجمة .

٢- يحيى بن يعمر ، إذ روى قال عثمان رضي الله عنه : (إِنَّ فِي الْقُرْآنِ لَحْنًا سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِالْأَسْتِتَهَا) ، ذكر ذلك ابن أبي داود^(٤) ، وسعيد بن منصور ، وابن أشحة^(٥) .

وهي رواية مرسلة أيضا ، إذ حكم البخاري عليه بالانقطاع بينه وبين عبد الله بن فطيمة^(٦) ، ثم إن في السند اضطرابا ، فمرة يروى عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن فطيمة أو ابن أبي فطيمة ، وتارة بالعكس ، فيروى عن ابن فطيمة عن يحيى بن يعمر ، كما في " تاريخ المدينة "^(٧) ، وقتادة يروي مرة عن نصر بن عاصم عن يحيى ، وتارة يروي عن يحيى مباشرة ولا يذكر نصرا ، وقد يكون بينه وبين يحيى راويان كما في الموضع السابق من تاريخ المدينة ، وقد نبه على هذا الاختلاف الباقلاني^(٨) .

٣- عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي ، إذ روى أنه لَمَّا فُرِغَ مِنَ الْمُصْحَفِ أُتِيَ بِهِ عُثْمَانَ فَنَظَرَ فِيهِ فَقَالَ: (قَدْ أَحْسَنْتُمْ، وَأَجْمَلْتُمْ، أَرَى فِيهِ شَيْئًا مِنْ لَحْنٍ سَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِالْأَسْتِتَهَا) ذكر ذلك

(١) انظر : انظر : جامع التحصيل ٢٣٩

(٢) انظر : المقنع ١١٩ .

(٣) انظر : المصاحف ١٢٧ .

(٤) انظر : المصاحف ١٢٢ .

(٥) ذكر ذلك السيوطي ، انظر : الإتقان ١/٥٣٧

(٦) انظر : التاريخ الكبير ٥/١٧٠

(٧) انظر : تاريخ المدينة ٣/١٠١٣

(٨) انظر : الانتصار ٢/٥٣٥-٥٣٧

ابن أبي داود^(١)، والأنباري^(٢).

وعبد الأعلى مقبول الحديث كما نص على ذلك ابن حجر^(٣) ، والمقبول عند ابن حجر يقبل حديثه إذا توبع ، وإلا فهو لين الحديث^(٤) . وهنا لم يتبع عبد الأعلى .

٤- قتادة ، وقد رواه عنه ابن أبي داود^(٥) مسندًا قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ [يَعْنِي ابْنَ بَكَارِ] قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا، عَنْ أَبِي عَمْرِو، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا رُفِعَ إِلَيْهِ الْمُصْحَفُ قَالَ: (إِنَّ فِيهِ لَهْنًا، وَسَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِالسِّتَّةِ) . وفي سنته مجہول وهو قوله : حدثنا أصحابنا .

فتحصل مما سبق أن أساساً يد هذه الآثار غير صحيح ، وأن متونها منكرة.

هذا وقد أجاب أهل العلم عن هذه الآثار بأجوبة أخرى تبطلها ، وهي على النحو الآتي :

١- إن اتفاق مصاحف الصحابة جميعهم على هذه الآيات ، واتفاق المسلمين على القراءة بها خلافاً عن سلف ، دليل على عدم وقوع اللحن من الكاتب ، بل هكذا سمعت من النبي ﷺ .

٢- إن حرص الصحابة والتابعين على نقل القرآن الكريم ، بل ونقل تفاصيل السنة النبوية ، وخدمة هذا الدين بالهج والأرواح والأموال ، يقضي بامتناع وقوع أخطاء من كتاب القرآن الكريم ، ثم لا يصلحها أحد بعدهم إلى يومنا هذا .

٣- ليس من المعقول أن يتولى عثمان رضي الله عنه نسخ القرآن ونشره في الآفاق ليرفع الخلاف بين القراء ، ثم يترك في هذه المصاحف خطأ سببه الكتاب ، ولا يأمر بإصلاحه .

(١) انظر : المصاحف ١٢٠ .

(٢) ذكر ذلك السيوطي ، انظر : ٥٣٧ / ١ .

(٣) انظر : تقرير التهذيب ٣٣١ .

(٤) انظر : السابق ٧٤ .

(٥) انظر : المصاحف ١٢٢ .

٤ - إن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يأمرن بكل معروف وينهون عن كل منكر ،
فكيف يقررون اللحن في القرآن ، وتغييره من أسهل الأشياء ؟

٥ - إن سورة " طه " من أوائل ما نزل من القرآن ، وهي سورة مكية ، يقول عنها ابن مسعود
رضي الله عنه : هي من تلادي ، أي : من أول ما أخذته وتعلمته .

والصحابة لا بد أنهم قد قرأوا هذا الحرف ، وغالبهم كانوا يقرأونها بالآلف كما قرأها جمهور
القراء ، لأنهم إنما أخذوا قراءتهم عن الصحابة ^(١) .

٦ - أن ما ورد عن عثمان يمكن حمله على تقدير صحة الرواية أنه أراد باللحن ، ما يلي :

١ - أنه مؤول علىأشياء خالفة لفظها رسماها ، كما كتبوا (ولا أوضعوا) ، و (لا أذبحه)
بألف بعد لا ، و (جزاوا الظالمين) بواو وألف ، و (بأيد) بيائين ، فلو قرئ بظاهر الخط لكان
لحسنا .

فالاعتماد في قراءة القرآن على الرسم لا يفي بالغرض ، ويوقع قارئه في الخطأ ، وإنما يجب
تلقيه بالرواية المصاحبة للقراءة .

٢ - أنه مؤول على أن ذلك محمول على الرمز ، والإشارة ، ومواضع الحذف ، نحو : الكتب ،
والصبرين ، وما أشبه ذلك ^(٢) .

٣ - أنه مؤول على اللغة المخالفة للحن قريش ، فكأنه لما عرض عليه المصحف عقب الفراغ
من كتابته فرأى فيه شيئاً كتب على غير لسان قريش كما وقع لهم في " التابوة " ، و " التابوت "
فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وفي بذلك عند العرض والتقويم ولم يترك فيه شيئاً .

(١) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/٣٩٧ ، والمقنع ١١٩ ، والكتشاف ١/٥٩٠ ، ومجموع الفتاوى ١/٥٣٧ ، والبحر المحيط ٣/٤١١ ، والدر المصنون ٤/١٥٥ ، والإتقان ١/٥٢ .

(٢) انظر : المقنع ١١٩ ، والإتقان ١/٥٣٧ ، وأثر الإسلام في التوحيد اللغوي ١٨٢ .

٧- أن ما ورد عن عائشة يمكن حمله على تقدير صحته على الخطأ في اختيار الأولى من الأحرف السبعة ، والأفши في اللغة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتب من ذلك خطأ لا يجوز^(١) .

٣- وأما الوجه الثالث من القول الأول : وهو أن تكون (هذان) لفظة ملزمة لهذه الصيغة .

وفي ذلك يقول الفراء في أحد قوله : (والوجه الآخر أن تقول : وجدت ألف من "هذا" دعامة وليس بلام فعل ، فلما ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت ألف ثابتة على حالي لا تزول على كل حال كما قالت العرب "الذى" ثم زادوا نوناً تدل على الجماع ، فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا "هذان" في رفعه ونصبه وخفضه)^(٢) ، ورجحه ابن كيسان في جوابه عن النحاس ، إذ يقول : (قال أبو جعفر : وسألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية ، فقال : إن شئت أجبتك بجواب النحويين ، وإن شئت أجبتك بقولي ، فقلت : بقولك ، فقال : سألني إسماعيل بن إسحاق عنها ، فقلت : القول عندي أنه لما كان يقال "هذا" في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة ، وكانت التثنية يجب أن لا يغير لها الواحد أجريت التثنية مجرى الواحد ، فقال ما أحسن هذا لو تقدمك بالقول به حتى يؤنس به ؟ فقلت : فيقول القاضي به حتى يؤنس به ، فتبسم)^(٣) .

وعلق ابن تيمية على هذه القصة قائلاً: (قلت: بل تقدمه الفراء ، وغيره^(٤) ، والفراء في

(١) انظر : المقنع ١٢٢ ، والإتقان ٥٣٩ / ١ ، وأثر الإسلام في التوحيد اللغوي ١٨٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ١٨٢ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٣ / ٤٦ .

(٤) يقصد الجرجاني كما نقله عن المهدوي ، فقال : (وَقَالَ الْجَرْجَانِيُّ: لَمَّا كَانَ اسْمًا عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفٌ مَدْوَلٌ إِنَّ وَهُوَ كَالْحُرْكَةِ وَوَجَبَ حَذْفُ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ فِي التَّشْتِينَةِ لَمْ يَخْسُنْ حَذْفُ الْأُولَى؛ لِئَلَّا يَبْقَى الْإِسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَحَذَفَ عَلَمَ التَّشْتِينَةِ وَكَانَ النُّونُ يَدْلُلُ عَلَى التَّشْتِينَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِتَغْيِيرِ النُّونِ الْأَصْلِيَّةِ الْأَلْفِ وَجْهٌ فَثَبَتَ فِي كُلِّ حَالٍ كَمَا يَشْتُتُ فِي الْوَاحِدِ) ، انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٥٧ .

الковيين مثل سيبويه في البصريين ، لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين ، والمرد كان خصيصاً به)^(١).

ولا أدرى كيف خلط ابن تيمية رحمه الله بين نص الفراء وابن كيسان ، فالفراء من أهل الكوفة، وأهل الكوفة يرون أن أصل اسم الإشارة "الذال" وحدها ، وما زيد عليها تكثير لها في حين يرى ابن كيسان أن "هذان" محمولة على "هذا" في إعرابها ، لأنها فرع عليه^(٢).

وقد رجح ابن تيمية هذا القول من جهة السماع ، والقياس :

١ - فأما من جهة السماع فلأن الوارد في مجيء المثنى مرفوعاً بالألف ، ومنصوباً ومحروراً بالياء إنما هو في الأسماء المعرفة في حين لم تأت الأسماء المبنية كاسم الإشارة واسم الموصول في المثنى حال رفعه وجره ونصبه إلا بالألف ، لأن النصب بالياء فيها لم يثبت أنه من لغة قريش؛ بل ولا لغة سائر العرب ، وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً على سائر الأسماء المعرفة وإنما فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه ، إضافة إلى أن هذه القراءة (إن هذان) المتشرة ، ولم يشتهر ما يعارضها من اللغة التي نزل بها القرآن .

٢ - وأما من جهة القياس فإن الأصل أن يلحق المثنى بمفرده وبمجموعه لا أن يلحق بمنتهى غيره الذي هو أيضاً معتبر بمفرده وبمجموعه . فالأسماء المعرفة الحق مثناتها بمفردها وبمجموعتها ، فلذلك ظهر الإعراب في مثناتها كما ظهر في مفردها وبمجموعتها^(٣) .

واعتراض ابن تيمية على نفسه بأمرتين :

١ - أنه قد جاء اسم الإشارة مثنى بالياء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى أَبْنَتِي هَتَّيْنِ ﴾ وهو مبني ؟

(١) انظر : مجموع الفتاوى / ١٥ / ٢٥٨ .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف / ٢ / ٦٦٩ .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى / ١٥ / ٢٢٥٧ - ٢٦١ .

وأجاب عن ذلك بجوابين :

- ١ - إما مناسبة ما بعده ، فالإعراب في (هاتين) راعى مناسبة الياء في ابنتي ، كما أن البناء في (إن هذان) راعى مناسبة الألف في "ساحران".
- ٢ - وإنما بأن الألف في "هذان" هو المعروف في اللغة ، والفرق بين "هذان" و "هاتين" أن "هاتين" تثنية مؤنث ، و "هذان" تثنية مذكر ، والمذكر المفرد منه "ذا" بـالألف فريدة فوق نون التثنية ، وأما المؤنث بمفرد ذي "أو" ذه "أو" ته .
و "هاتين" تثنية قي "بالياء فكان جعلها بالياء في النصب واجر أشباه المفرد وأنسب ، بخلاف تثنية المذكر "ذا" فإنه بـالألف فـقراوه بـالألف أشبه بمفرده وأنسب .

٢- أنه قد جاء الاسم الموصول مثنى بالياء في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّنَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِلَّا سِ﴾ وهو مبني ؟

وأجاب عن ذلك بجوابين :

- ١ - وإنما بأن فيه لغتين الإعراب والبناء ، وبهما جاء القرآن .
- ٢ - وإنما بأن هناك فرقا بين اسم الإشارة والاسم الموصول ، وذلك لأن "اللذان" حروفه أكثر من "هذان" ، فكان أشبه بالأسماء المعرفة في حين لم تشبه "هذان" الأسماء المعرفة لأنها تثنية اسم على حرفين ، فهو عريق في البناء ^(١) .

ويرد على ابن تيمية من جهة السماح والعقل بما يلي :

١ - أما من جهة السماح فيرد عليه بقراءة أبي عمرو : (إن هذين لساحران) ^(٢) ، وقد ذكرها

(١) انظر : مجموع الفتاوى / ١٥ / ٢٦٤-٢٦١

(٢) انظر : السعة في القراءات ٤١٩ ، والحججة في القراءات السبع ٢٤٢ ، والنشر في القراءات العشر ١٥٩-١٦٠ .

ابن تيمية إلا أنه لم يعلق عليها بشيء^(١) !

٢- وأما من جهة العقل فيرد عليه بما يلي :

١- أنه يلزم عن قوله عن النحاة أنهم جعلوا باب التثنية في الأسماء المبهمة قياسا على الأسماء المعرفة ، (وَكَيْسِ فِي الْفُرْقَانِ مَا يَشَهُدُ لَهُ وَلَكِنْ عُمَدَتُهُ الْقِيَاسُ) ، يلزم عنه الطعن في سباع النحاة ، وكأنهم لم يأخذوا اللغة عن العرب الفصحاء ، فلو لم يأخذوا عنهم اللغة لما لفتت انتباهم هذه القراءة ، ولما حاولوا جاهدين تحريرها على أوجه عدّة هم والقراء أنفسهم ، مما يدل على أنهم سمعوا استعمال هذه الأسماء المبهمة في حال تثنيتها استعمال الأسماء المعرفة المثناة ، ولا سيما أن أسماء الإشارة تتردد على ألسنة العرب كثيراً ، فهي ليست نادرة الاستعمال حتى تقاس على غيرها^(٢).

٢- أنه أوقع نفسه في تكلف واضح ، وذلك في الإجابة عما خرج عليه مما قرره من الآيات السابقة ، فقد أرجع ذلك إلى اختلاف اللغات تارة ، وتارة إلى مراعاة المناسبة لما بعدهما ، وتارة إلى كثرة الأحرف !

وليت شيخ الإسلام رحمه الله اكتفى بالتبسم كما تبسم القاضي لكان خيرا له .

هذا ، وقد عد الدكتور البنا هذا القول بأنه من أقرب الأقوال المتقدمة خلوه من التقدير ، وفيه حمل " إن " على باهها ، و " اللام " على دلالتها^(٣) ، ولكن فيه مخالفة للمطرد من كلام العرب !

٤- وأما الوجه الأول من القول الثاني : وهو أن تكون " هذان " مبتدأ مرفوع باللف على أن

(١) انظر : مجموع الفتاوى ٢٤٩ / ١٥

(٢) انظر : قراءة " إن هذان لساحران " وتحريجات العلماء لها ١٦ .

(٣) انظر : ابن كيسان النحوي حياته آثاره آراؤه للدكتور محمد إبراهيم البنا ١٥٢ ، وابن كيسان النحوي للداعاجاني . ٨٣

تكون "إن" فيها حرف جواب بمعنى نعم وأجل ، فلا تقتضي اسمًا ولا خبرا^(١).

وجاء على هذه اللغة قول حسان :

أكون ، وإنّي من فتى لبصير

يقولون : أعمى ، قلت : إنّ ، وربما

وقول الشاعر :

نَالَ الْمُنْىٰ وَشَفَى الْغَلِيلَ الْعَادِرُ

قَالُوا غَدَرْتَ ، فَقُلْتُ : إنّ ، وَرُبَّمَا

وقوله :

ح يَلْمَنْزِي وَأَلْوَمْهَنَّهَ
كَوَقْدَكَبْرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ

بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبَّ وَ
وَيَقُلْنَ شَيْبُ قَذْعَلَّا

وما أنسده ثعلب :

مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ؟ إِنَّ ، اللِّقاءُ

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ

وقول ابن الزبير الأستدي لعبد الله بن الزبير : لعن الله ناقة حملتنى إليك. فقال عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما : إنّ وراكبها.

وقول بعضهم : إنّ الحمد والنعمة لك^(٢).

وقد أجاز مجيء "إن" بمعنى "نعم" جمع من العلماء كسيبويه^(٣) ،

(١) انظر : الكتاب / ١٥١ ، ومجاز القرآن / ٢٢ ، والأصول / ٣٨٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه / ٣٦٣ ، وإعراب القرآن / ٣٤٦ ، ومعاني الحروف / ١١٠ ، والحجّة / ٥ ، ٢٣٠ ، ٤٢ ، وأمالي ابن الشجري / ٢٤٢ ، وشرح المفصل / ٣٢٠ ، وشرح التسهيل / ٢ ، ٣٦٤ ، ومغني الليب / ٥٧ ، والمعنى / ٥١٠ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) يقول سيبويه : (واما قول العرب في الجواب إن فهو بمترلة أجل ، وإذا وصلت قلت : إنّ يافني وهي التي بمترلة أجل .

قال الشاعر :

ح يَلْمَنْزِي وَأَلْوَمْهَنَّهَ
كَوَقْدَكَبْرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ

بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبَّ وَ
وَيَقُلْنَ شَيْبُ قَذْعَلَّا

والكِسائي^(١)، والأخفش^(٢)، والمبرد^(٣)، وابن السَّرَاج^(٤)، والزَّجَاجي^(٥)، والنحاس^(٦)، والرُّمَاني^(٧)، وأبو علي الفارسي^(٨)، وابن حِنْي^(٩)، والهَرَوِي^(١٠)، وابن بَرهان^(١١)، وابن بابشاذ^(١٢)، والواسطي^(١٣) الضرير^(١٤)، والزمخري^(١٥)، وابن الشجري^(١٦)، وحيدرة اليمني^(١٧)،

ويقول أيضاً : (ومثل ما ذكرت لك قول العرب : "إِنَّهُ" ، وهم يريدون (إنَّ) ، ومعناها "أجل" .

وقال :

وَيَقُولُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
كَوْقَدَكَ بَرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ
انظر : الكتاب / ٣ ، ١٥١ / ٤ ، ١٦٢ .

(١) انظر : إعراب القرآن / ٣ / ٤٤ ، والمساعد / ١ / ٣٢٦ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس / ٣ / ٤٤ ، والارتفاع / ٣ / ١٢٧١ ، والمساعد / ١ / ٣٢٦ ، والجني الداني / ٣٩٩ ، والهمجع / ١ / ٥١٠ ، والخزانة / ١١ / ٢١٣ .

(٣) انظر : حجة القراءات / ٤٥٥ ، والحججة في القراءات السبع / ٢٤٣ .

(٤) انظر : الأصول / ٢ / ٣٨٣ .

(٥) انظر : حروف المعاني والصفات / ٣٠ ، ٥٦ .

(٦) انظر : إعراب القرآن / ٣ / ٤٦ .

(٧) انظر : معاني الحروف للرماني / ١١٠ .

(٨) انظر : الحجة / ٥ / ٢٣٠ .

(٩) انظر : اللمع / ٤٢ .

(١٠) انظر : الأزهية / ٢٥٧ .

(١١) انظر : شرح اللمع لابن برهان / ١ / ٧٢ .

(١٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة / ١ / ٢٦٥ .

(١٣) انظر : شرح اللمع / ٥٠ .

(١٤) انظر : المفصل / ٣٩٧ .

(١٥) انظر : أمالى ابن الشجري / ٢ / ٤٢ ، ٦٥ .

(١٦) انظر : كشف المشكل لحيدرة اليمني / ١ / ٢٢٠ .

وابن الأثير^(١)، وابن يعيش^(٢)، والإسفرايني^(٣)، والسهيلي^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وابن مالك^(٦)، والسلسيلي^(٧)، والرَّاضِي^(٨)، والمَالِقِي^(٩)، والمرادي^(١٠)، وابن هشام^(١١)، وناظر الجيش^(١٢)، وابن عقيل^(١٣)، والسيوطي^(١٤) .

وقد رجح المبرد هذا القول ، قائلاً : (أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إنَّ) بمعنى (نعم) ، المعنى : نعم هذان لساحران ، فيكون ابتداءً وخبرًا)^(١٥) .

وكذلك رجحه الزجاج ، إذ يقول : (والذي عندي - والله أعلم - و كنت عرضته على عاليَّنا محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو أنَّ [إنَّ]^(١٦) قد وقعت موقع "نعم" ، وأن اللام وقعت مُوقعاًها ، وأن

(١) انظر : البديع لابن الأثير : المجلد الأول الجزء الثاني . ٢٢٨ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٨/٨ .

(٣) انظر : لباب الإعراب ٤٦٢ .

(٤) انظر : أمالى السهيلي ٤٤-٤٦ .

(٥) انظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٣/٩٨٩ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢،٣٣ .

(٧) انظر : شفاء العليل ١/٣٦٦ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٤/٣٦٤ .

(٩) انظر : رصف المباني ١٢٤ .

(١٠) انظر : الجنى الداني ٣٩٨،٣٩٩ .

(١١) انظر : المغني ص ٥٦،٥٧ ، والجامع الصغير ص ٢١٧ .

(١٢) انظر : تمهيد القواعد ٣/١٣٦١ .

(١٣) انظر : المساعد ١/٣٢٦ .

(١٤) انظر : الهمع ١/٥١٠ .

(١٥) انظر : الحجة لابن زنجلة ٤٥٥ .

(١٦) هذه الزيادة لم ترد في النص ، وقد أثبتها ابن جني في سر الصناعة ١/٣٨٠ ، والسياق يتضمنها .

المعنى : [نعم]^(١) هذان لَهَا سَاحِرَانِ)^(٢).

واعتُرض على هذا القول من جهة السماع ، ومن جهة الصناعة ، ومن جهة المعنى .

فأما من جهة السماع فقد أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام مجيء (إنّ) بمعنى نعم^(٣) ، واختاره ابن عصفور^(٤) ، وأبو حيان^(٥) ، وتأولوا ما ورد مما ظاهره أنه بمعنى "نعم" على أن تكون "إنّ" هي العاملة ، لأنّ هذا هو المقرر فيها .

وما ورد من كلام العرب على مجئها بمعنى "نعم" إنّها هو مؤول ، وذلك على النحو الآتي :

فأما قوله : (فقلت إنه) فهو من حذف خبر "إنّ" وهو جائز لفهم المعنى ، والتقدير : إنه كما قلتن أو إنّه قد كان كما يقلن^(٦) .

وأما قوله : (إنّ اللقاء) فهو من حذف الاسم لفهم المعنى وهو جائز ، والتقدير : إنه اللقاء أي : إن الشفاء اللقاء .

كقوله :

ولكنْ زنحِيْ عظيم المشافِر^(٧)

(١) هذه الزيادة لم ترد في النص ، وقد أثبتتها ابن جني في حين أثبتت النحاس "أنّ" بدلاً منها ، والمعنى يقتضي صحة ما أثبته ابن جني . انظر : سر الصناعة / ١ ٣٨٠ ، وإعراب القرآن ٤٦ / ٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦٣

(٣) انظر : الصحاح ٥ / ٢٠٧٤ مادة (إنّ) ، وغريب الحديث ٢ / ٢٧٢ ، والخزانة ١١ / ٢١٤ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٤٤

(٥) انظر : التذليل والتكميل ٥ / ١٣٠ .

(٦) انظر : الصحاح ٥ / ٢٠٧٤ مادة (إنّ) ، وغريب الحديث ٢ / ٢٧٢ ، والخزانة ١١ / ٢١٤ ، والتذليل والتكميل ٥ / ١٣٠ .

(٧) انظر : التذليل والتكميل ٥ / ١٣٠ .

وأما قوله : يقولون أعمى قلت إنّ

..... وقالوا أخفت فقلت إنّ

وقول ابن الزبير (إنّ وصاحبها)

..... وقالوا غدرت فقلت إنّ

فهو مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى ، ولا يجوز حذفهما معاً إلا في "إنّ" ، والتقدير :

قلت إنّ عميَّ واقعُ ، وإنّ خوفي واقعُ ، وإنّها ملعونةٌ زصاحبها ، وإنّ غدرني واقعُ .

ويدل على ذلك أن العرب قد حذفت الجملة إلا حرفاً واحداً منها ، نحو قوله :

**أَفَدَ التَّرْحُلَ غَيْرَ أَنْ رَاكِبَنَا
لَمَّا تَرَزَلَ بِرْ حَالَنَا وَكَانْ قَدِ
يَرِيدُ : وَكَانْ قَدْ زَالَتْ ، فَحُذِفَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : (قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا) أَيِّ
وَلَمَّا أَدْخَلَهَا ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :**

**قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلَمَى
وَإِنْ كَانَ عِيَّا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ**

حذف فعل الشرط وجوابه لفهم المعنى ، وأبقى الأداة وحدتها ، والتقدير : وإن كان عيياً

معدماً تمنيته ^(١).

ويحاجب عن هذا بالأأتي :

١ - بـأن المقرر في (إنّ) وأخواتها جواز حذف أحد معموليها ، لا حذفهما معاً.

يقول البغدادي : (ولا يخفى أنَّ المنصوص في (إنّ) وأخواتها جواز حذف أحد معموليها فقط ، ولم يُجز أحد حذفهما معاً) ^(٢).

(١) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٤٤-٤٤٥ ، والتذليل والتكميل ٥ / ١٣٠-١٣١ .

(٢) خزانة الأدب ١١ / ٢١٦

٢-إن الاستدلال على جواز حذف المعمولين مع "إن" بأن العرب قد تحدّف الجملة إلا حرفاً منها لا يصح ، لأن ذلك قياس مع الفارق ، إذ الغرض من مجيء "إن" في الكلام إنما هو لتأكيد نسبة الكلام والاعتناء به ، فـ**حذف معموليها يبطل الغرض منها ، ولا يجوز نقض الغرض ،** مع ما في الحذف من تكليف وإجحاف للجملة لا دليل عليه.^(١)

وعلى كل حال فإن كثرة الشواهد الدالة على مجيء "إن" بمعنى (نعم) تدفع القول بإنكارها ، ورحم الله ابن مالك إذ يقول : (الشواهد على كون (إن) بمعنى (نعم) مؤيدتها ظاهر ، ودافعاً لها مكابر ، فلزم الانقياد إليها ، والاعتماد عليها).^(٢).

هذا ويؤخذ على أبي حيان أمران :

أولاً : اضطرابه في هذه المسألة ، وإن رد على الزجاج قائلاً : (وقيل : "إن" بمعنى نعم ، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه) ^(٣) إلا أنه قال : (إن : حرف توكيـد ... ، ولهـا ولأخواتـها بـاب مـعـقـودـ فيـ النـحـوـ . وـتـأـقـيـ أـيـضاـ حـرـفـ جـوابـ بـمـعـنـىـ نـعـمـ خـلـافـاـ لـمـنـ مـنـ ذـلـكـ) ^(٤).

ثانياً : مخالفته سيبويه في هذه المسألة ، وكان الظن به ألا يخالفه ، لأن سيبويه استقرى العربية عن العرب مشافهة !

وهو القائل في ابن مالك لما خالف سيبويه في السباع : (انظر إلى جسارة هذا الرجل على سيبويه ، وهو المستقرى العربية عن العرب مشافهة أو عمن شافه العرب :

**وابن اللّبونِ إِذَا مَالَ زَّ فِي قَرَنِ
لَمْ يُسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرْلِ الْقَنَاعِيْسِ**)^(٥)

(١) انظر : خزانة الأدب ٢١٦/١١

(٢) شرح التسهيل ٣٣/٢ .

(٣) البحر المحيط ٢٣٨/٦ .

(٤) النكت الحسان ٢٨٨ .

(٥) التذليل والتكميل ٩٠/١

وكان الأولى بأبي حيان أن يعيد النظر في هذه المسألة .

وأما من جهة الصناعة فإن في قول المبرد^(١) دخول اللام في خبر المبتدأ ، واللام لا تدخل في خبر المبتدأ .

وأجيب عن ذلك بما يلي :

١ - بأن اللام زائدة وليس لابتداء^(٢) .

وهذا مردود بأن زيادة اللام خاصة بالشعر ، فلا يقع إلا ضرورة كقول الشاعر :

أُمُّ الْحَلَّيْسِ لَعْجُونُزْ شَهْرَةَ تَرْضَى مِنَ الْحَمِّ بِعَظِيمِ الرَّقَبَةِ^(٣)

٢ - أو بأنها دخلت بعد (إن) هذه لشبهها بـ (إن) المؤكدة لفظا كما قال :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيَتَهُ عَلَى السَّنْ خَيْرًا لَا يَرَأُلَّ يَزِيدُ

فراد إن بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية^(٤) .

وهذا مردود بأن زيادة "إن" بعد "ما" المصدرية قليلة بخلاف النافية^(٥) .

وكذلك فيه من جهة الصناعة على قول الزجاج^(٦) الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ ، وهذا لا يجوز عند الفارسي ، وابن جني لما يأتي :

(١) انظر : الحجة لابن زنجلة ٤٥٥ .

(٢) انظر : المغني ٥٧

(٣) انظر : شرح الجمل ١ / ٤٤٥ ، وشرح الكافية ٤ / ٣٥٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٦٦ ، والمغني ٥٧ ، ٣٠٤ ، والهمج ٥٠٨ / ١ ، والتبيان ٤٧ - ٤٨ .

(٤) انظر : المغني ٥٧

(٥) انظر : المغني ٣٨ ، ٥٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦٣ .

١ - لأن الأصل في المبتدأ جواز حذفه إذا علم ، وإلا كان حذفه مع الجهل به ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب ، وإذا كان معروفا فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام لأن التأكيد إنما يحتاج إليه حيث لم يكن العلم به حاصلا .

٢ - ولأن الحذف من باب الاختصار ، والتأكيد من باب الإطناب . فالجمع بينهما كالجمع بين المتنافيين وهذا غير جائز ، ولأن ذكر المؤكّد وحذف التأكيد أحسن في العقول من العكس .

٣ - ولأن البصريين منعوا من تأكيد الضمير المحذوف العائد على المبتدأ كقولهم : زيد ضربت ، فلا يحيزنون زيد ضربت نفسه على أن يجعل النفس توكيدا للهاء المؤكدة المقدرة في ضربت أي : ضربته ، لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم به ، وإذا كان كذلك فقد استغنى عن تأكيده ، فكذا ه هنا .

٤ - ولأن جميع النحوين حملوا قول الشاعر :

أم الخليس لعجوز شهربه

على أن الشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة ، ولو كان جائزًا لما عدل عنه النحويون ، ولما حملوا الكلام عليه على الاضطرار إذا وجدوا له وجها ظاهرا^(١) .

وقد أحيب عن ذلك بما يلي :

١ - بِأَنَّ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ إِنَّمَا حَسْنٌ لِأَنَّ فِي الْلَّفْظِ مَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: " هَذَا نِ " أَمَّا لَوْ حُذِفَ التَّأْكِيدُ فَلَيْسَ فِي الْلَّفْظِ مَا يَدْلُلُ عَلَيْهِ فَلَا جَرَمَ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ أَوْلَى مِنْ حَذْفِ التَّأْكِيدِ .

٢ - وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ مِنْ تَأْكِيدِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِمْ : زَيْدُ ضَرَبَتْ نَفْسَهُ ، فَذَاكَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْمُظَهَّرِ أَوْلَى مِنْ إِسْنَادِهِ إِلَى الْمُضْمَرِ فَإِذَا قَالَ زَيْدُ : ضَرَبَتْ نَفْسَهُ ، كَانَ قَوْلُهُ نَفْسَهُ مَفْعُولًا .

(١) انظر : الإغفال ٤٠٩-٤١٥ ، وسر الصناعة ٣٨٠-٤٨٣ .

فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ تَأْكِيدًا لِلضَّمِير ، فَتَأْكِيدُ الْمَحْذُوفِ إِنَّمَا امْتَنَعَ لِهِذِهِ الْعِلَّةِ لَا لِأَنَّ تَأْكِيدَ الْمَحْذُوفِ مُطْلَقًا مُمْتَنِعٌ .

٣- وَأَمَّا القول بِأَنَّ النَّحَاةَ حَمَلُوا قَوْلَ الشَّاعِرِ: أَمَّالْخِلِيس لِعَجُوزِ شَهْرِهِ بِهِ . عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ أَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الْحُبْرِ ضَرُورَةً فَلَوْ كَانَ جَائزًا لَمَّا عَدَلَ عَنْهُ النَّحْوِيُّونَ ، فَهَذَا اعْتِرَافٌ فِي نِهايَةِ السُّقُوطِ لِأَنَّ ذُهُولَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ بَاطِلًا فَمَا أَكْثَرَ مَا ذَهَلَ الْمُتَقَدِّمُ عَنْهُ وَأَدْرَكَهُ الْمُتَأَخِّرُ !^(١)

وَهَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ كَالْأَخْفَشِ^(٢) لَمْ يَذْهَلُوهُ عَنْهُ ، لِذَلِكَ عِظَمَةُ ضَرُورَةِ ، وَرَحْمَ اللهِ ابْنِ مَالِكَ حِينَ قَالَ: مَا كَانَ أَصْحَاحُ عِلْمٍ مِّنْ تَقْدِيمٍ !

٤- وَلِأَنَّ حَذْفَ الْمُؤَكِّدِ وَإِيقَاءِ التَّأْكِيدِ مَسْأَلَةٌ خَلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَجَازَهَا الْخَلِيلُ^(٣) ، وَسَيِّدُ الْوَزَارَاتِ^(٤) ، وَالْمَازَنِيُّ^(٥) ، وَابْنِ طَاهِرٍ^(٦) ، وَابْنِ خَرْوَفٍ^(٧) فِي حِينِ مَنْعِهَا الْأَخْفَشُ^(٨) ، وَثَلْبُ^(٩) ، وَأَبُو عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ^(١٠) ، وَابْنِ جَنْيَ^(١١) ، وَابْنِ مَالِكٍ^(١٢) ، وَأَبُو حِيَانَ^(١٣) .

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٢٢/٦٩.

(٢) انظر: سر الصناعة ١/٣٧٨، وخزانة الأدب ١٠/٣٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٦٠.

(٤) السابق.

(٥) انظر: الارتشاف ٤/١٩٥٣.

(٦) السابق.

(٧) السابق.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٩.

(٩) انظر: الارتشاف ٤/١٩٥٣.

(١٠) انظر: الإغفال ٢/٤٠٩.

(١١) انظر: سر الصناعة ١/٣٨٠، والخصائص ٢/٣٧٨.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٨.

(١٣) انظر: البحر المحيط ٥/١٥٤.

والزجاج من التابعين لسيبويه في هذه المسألة فيها يظهر ، فلا يعترض عليه في مسألة حذف المؤكد إذن .

وأما من جهة المعنى فقد رده الشهاب الخفاجي ، لأنه : (ليس قبلها ما يقتضي جوابا حتى تقع نعم في جوابه . والقول بأنه يفهم من النجوى لأنها تشعر بأن منهم من قال هما ساحران ، فصدق وقيل : نعم ^(١) . تكليف) ^(٢) .

وهو كما قال لأن "نعم" لم يتقدمها شيء كي تكون جوابا له ، ولا تقع في ابتداء الكلام ، وجعلها بمعنى "نعم" لا يدل عليه سياق الآية ، وذلك لأن (التنازع بين السحررة ، والتشاور ، والتناظر ، وإسرار النجوى ، كل هذا يتطلب توكيداً لنتيجة التناظر ، وخلاصة التشاور في أن موسى وهارون عليهما السلام ساحران ، وهذا يقتضي أن تكون (إن) هي المؤكدة ، وليس التي بمعنى (نعم)؛ لأن هذه الأخيرة ، وإن كان المعنى يستقيم معها ، لا تؤدي معنى التوكيد والإصرار اللذين يتطلبهما الموقف وملابساته .

وتؤكد هذا المعنى وقويه قراءة ابن مسعود: "إن ذان إلا ساحران" وقراءة أبي بن كعب: "ما هذان إلا ساحران"

ولعل هاتين القراءتين ، تؤديان هذا المعنى أكثر؛ إذ النفي ، ثم الحصر ، فيهما قوة نفي لنبأة موسى وهارون عليهما السلام ، وإثباتاً لكونهما ساحرين ليس إلا .

(١) يقصد أبا علي الفارسي ، إذ يقول : (فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون ، هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما ، وقد تقدم من قولهما ما نسبوهما فيه إلى السحر ، وهو قوله تعالى : (أجئتنا لتخرجننا من أرضنا بسحرك يا موسى فلنأتينك بسحر مثله) فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله : (قالوا نعم) ... فقد تقدم (أجئتنا لتخرجننا من أرضنا بسحرك يا موسى فلنأتينك بسحر مثله) فيكون نعم من صرفا إلى تصديق أنفسهم فيما أدعوه من السحر وأن "إن" بمنزلة نعم .) ، انظر : الحجة / ٥ / ٢٣٠

(٢) حاشية الشهاب ٦ / ٢١٢

وهذا يتسق اتساقاً تاماً مع الموقف ودلاته ، فالسحرة يحاولون جاهدين وبإصرار عجيب أن ينفوا عن موسى وهارون النبوة، ويثبتوا أنها ساحران لا غير، وهذا ما تؤديه هاتان القراءتان.

ويوافق هذا قراءة من قرأ : "إن هذان لساحران" بتقدير (إن) نافية، واللام بمعنى (إلاّ) ، ويكون المعنى عندئذ : ما هذان إلاّ ساحران)^(١).

٥- وأما الوجه الثاني من القول الثاني : وهو إعراب "هذان" مبتدأ ، و "لساحران" خبر عنه ، واسم "إن" ضمير الشأن المذوق ، والجملة بعده خبر عنه ، والمعنى : إنه هذان لساحران .

قال أبو إسحاق الزجاج : (وقال النحويون القدماء : ههنا هاء مضمرة ، والمعنى : إنه هذان لساحران)^(٢).

وقد رد أبو حيان على هذا القول من جهة الصناعة قائلاً : (وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر ، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ) .

فأما دخول اللام في الخبر فقد سبق الحديث عنه ، وأما حذف هذا الضمير فلا يجيء إلا في الشعر فهو كما قال ، لأن النهاة عدوه في من ضرائر الشعر ، نحو قوله :

إِنَّ مَنْ لَمْ فِي بَنِي إِنْتِ حَسَّا
نَ أَلْهُ وَأَغْصِهِ فِي الْخُطُوبِ
وقوله :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا
يُلْقَ فِيهَا جَادِرًا وَظِيَاءً^(٣)
لذلك يقول ابن الحاجب فيما ورد عنه : (وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق)^(٤) .

(١) قراءة "إن هذان لساحران" وتحريمات العلماء لها ١٦-١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/٣

(٣) انظر : وشرح المفصل ٣/١١٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١/١٥٨ ، وشرح الكافية ٤/١٥٧ ، والهمم ١/٤٩٧ ، وخزانة الأدب ١٠/٤٤٨

(٤) أمالي ابن الحاجب ١/١٥٨

ويضاف إلى ذلك أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام ، وما كان كذلك لا يناسبه الحذف ^(١).

٦- وأما الوجه الثالث من القول الثاني : وهو إعراب " ذان " مبتدأ و " لساحران " خبر ، وتكون الهاء ضمير القصة اسم إن ، والجملة بعدها خبراً عن ضمير القصة .

يقول ابن المّقري في ترجمة اليفري النحوي : (وكان يقول في قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ " الهاء " اسم إن ، و " ذان لساحران " جملة خبر لأن ، ولا تحتاج لرابط لأنها تفسيرية .

والمعنى عنده : وأسرروا النجوى قالوا إنها أي : نجوانا هذان لساحران ، أي : قولنا هذان لساحران ، تبيطا للناس عن اتباعهما)^(٢)

وقد اعرض عليه ابن المّقري بما يفهم منه غير ذلك ، إذ يقول : (وخط المصحف يرده لكن في المصحف أشياء كتبت على غير المصطلح مثل : مال هذا ، ولا أوضعوا ^(٣) .

فقوله (في المصحف أشياء كتبت على غير المصطلح) يفهم منه أن خط المصحف مما لا يقاس عليه ، وهذا يلزم منه أن لا يعتد به في الإعراب والتوجيه .

وقد رد أبو حيان هذا القول من جهة مخالفته لرسم المصحف ، إذ يقول : (وقيل : ها ضمير القصة وليس مخدوفاً ، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها (إن هاذان لساحران) وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف)^(٤) ، وهو كما قال ، لأن رسم المصحف

(١) انظر : روح المعاني ٢٢٢/١٦

(٢) نفح الطيب ٤/٤٦ .

(٣) السابق .

(٤) البحر المحيط ٦/٢٣٨

سنة متبعة لا تخالف^(١)، وقد نص على ذلك العلماء السابقين كالفراء ، والزجاج ، والنحاس ، والطبرى ، ومكى ، وابن خالويه ...^(٢)

لذا ينبغي مراعاته في إعراب القرآن ، وقد نبه على ذلك ابن هشام^(٣) ، والسيوطى^(٤) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان أمران :

أولا : اضطرابه في مسألة الترجيح بخط المصحف ، والاعتداد به .

إذ نجده قد اعتمد به هنا في حين لم يعتد في قوله تعالى ﴿غَيْرَ مُحِلٍّ الصَّيْدِ﴾ ، بحججة أن (رسم المصحف ما لا يقاس عليه^(٥)) ، (لأنهم) كتبوا كثيراً رسم المصحف على ما يخالف النطق نحو [كتبهم] : (لا أذبحنـه) و (لا أوضـعوا) بـألف بـعد لـام الـفـ ، وـكتـبـهم [^(٦)] (بـأـيـدـ) بيـاءـين بـعـد الـأـلـفـ^(٧) ، وـكتـابـتـهـمـ (أـوـلـئـكـ) بـوـاـوـ بـعـد الـأـلـفـ ، وـبـنـقـصـهـمـ مـنـهـ أـلـفـاـ . وـكتـابـتـهـمـ (الـصـلـحـتـ) وـنـحـوـهـ بـإـسـقـاطـ الـأـلـفـينـ ، وـهـذـاـ كـثـيرـ فـيـ الرـسـمـ)^(٨) .

وما ذهب إليه مردود بأن الأصل في خط المصحف أن يوافق النطق ، وما ورد مخالفـا لهـ نـبـهـ عليهـ العـلـمـاءـ ، وـلـيـسـ هـذـاـ مـاـ نـبـهـ عـلـيـهـ^(٩) .

(١) انظر : البحر المحيط ٤٢٤ / ٨

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٩٣ / ٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٠٥ ، ١٢٧ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٢ ، ٣٤٨ ، ٢٣٢ . وجامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨ / ٣٣١ ، والكشف ١ / ٣٩٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٨٥ / ١ .

(٣) انظر : المغني ٧٧٧

(٤) انظر : الإتقان ١ / ٥٣٤

(٥) البحر المحيط ٣ / ٤٣٣

(٦) استدراك من المخطوط لسقوطه في المطبوع انظر : البحر المحيط ٢ / ٣ بـ

(٧) يقصد كتابتها في المصحف الإمام كما نقله أبو عمرو في المقنع ١٢٠ ، والمحكم بـ(لـأـذـبـجـنـهـ) وـ(لـأـوضـعـواـ) وـ(بـأـيـدـ) .

(٨) البحر المحيط ٣ / ٤٣٢

(٩) انظر : مناهل العرفان ١ / ٣٨٤ ، ودليل الحيران ٦٣ ، ورسم المصحف ٦٤٥ - ٦٤٩ .

ثانياً : أنه لم يرد على هذا القول من جهة مخالفته للصناعة ، وذلك بدخول اللام في الخبر ، واللام لا تدخل على الخبر إلا شذواذ كما مر . وقد يعتذر له بأنه لم يذكر ما فيه من مخالفة للصناعة اكتفاء بما ذكره قبل .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الأول من القول الأول وهو إعراب " هذان " اسم إنّ منصوباً بالألف على لغة بالحارث كما ذهب إليه أبو حيان رحمه الله وغيره ، وذلك لما يلي :

١- لأن هذه اللغة أقرها النحاة والمفسرون ، ولا اعتداد بمن خالف ذلك ، لورود السباع الكثير فيها كما مر من قبل .

٢- ولسلامة هذا القول من الاعتراضات الموجهة إليه مقارنة بغيره .

٣- ولأن (الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد ^(١)) ، والقرآن لا يحمل على الشاذ .

ولا يعرض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على القليل ، فهذه اللغة قليلة مقارنة بالكثير المطرد من كلام العرب ، ولكن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فليس عنه مندوحة .

(١) انظر : البحر المحيط ٥١٦/١ .

١٠ إعراب (هو) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [الحديد: ٢٤].

اختلف في إعراب (هو) على قولين:

١ - أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب لا مبتدأ اعتماداً على قراءة نافع وابن عامر بإسقاط (هو)^(١).

وهو قول أبي علي الفارسي^(٢).

٢ - أنه يجوز فيه أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، أو مبتدأ مرفوعا .
وهذه قول أبي حيان^(٣).

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية متعلق بأحكام ضمير الفصل ...، إذ إن من أحكامه المذكورة أنه إذا وقع بعد اسم " إن " وهو ظاهر ، نحو : إن زيدا هو القائم ، فلا يجوز فيه إلا الابداء والفصل^(٤).

ولكن أبي علي الفارسي قصره على الفصل دون الابداء اعتمادا على قراءة أخرى ، والأصل في القراءات التوافق بينها .

(١) قرأ نافع وابن عامر بدون (هو) وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام
وقرأ الباقون بـ (هو) وكذلك هي في مصاحف أهل مكة وال العراق انظر : السبعة ٦٢٧ ، والمحجة في القراءات السبعة ٣٤٢ ، وحججة القراءات ٧٠٢ .

(٢) الحجة ٢٧٦/٦

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/٢٢٥

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٧ ، والتذليل والتكميل ٢/٣٠١ .

يقول أبو علي في ذلك : (ينبغي : أن يكون (هو) في قول من قال: (هو الغني الحميد) فصلا، ولا يكون مبتدأ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخل بالمعنى كقوله: (إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا) ^(١)، فهو يعني أنه في القراءة الأخرى حذف ، ولو كان مبتدأ لم يجز حذفه ، لأنك إذا قلت : إن زيداً هو الفاضل ، فأعربت هو مبتدأ ، لم يجز حذفه ، لأن ما بعده من قولك الفاضل صالح أن يكون خبراً لإن ، فلا يبقى دليل على حذف هو الرابط. ونظيره : ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ ، لا يجوز حذف هم ، لأن ما بعده يصلح أن يكون صلة ، فلا يبقى دليل على المحنوف ^(٢).

وقد خالف أبو حيان أبا علي فيما ذهب إليه قائلًا : (وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء ، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين، وتركيب إحداهما على الأخرى، وليس كذلك ، ألا ترى انه يكون القراءتان في لفظ واحد، ولكل منها توجيه يخالف الآخر كقراءة من قرأ: (والله أعلم بها وضعت) بضم التاء ^(٣) ، والقراءة الأخرى (بها وضعت) ببناء التائית ^(٤) . فضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم، وتاء التائيت تقتضي أنها من كلام الله تعالى ، وهذا كثير في القراءات المتواترة فكذلك هذا يجوز أن يكون (هو) مبتدأ في قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى ، ولكل من التركيبين في الإعراب حكم يخصه) ^(٥) ، ووافقه ابن عاشور ^(٦) .

ويلزم على قول أبي حيان أن القراءات ليست متوافقة في المعنى ، وهذا خلاف المجمع عليه، يقول السمين : (إلا أنَّ توافق القراءتين في معنى واحد أولى، هذا ما لا نزاع فيه) ^(٧) ، ويقول

(١) انظر : الحجة ٦/٢٧٦

(٢) انظر : البحر المحيط ٨/٢٢٥

(٣) وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر. انظر : السبعة في القراءات ٤٠٢

(٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ومحنة والكسائي. انظر : السبعة في القراءات ٤٠٤

(٥) البحر المحيط ٨/٢٢٥

(٦) انظر : التحرير والتنوير ١/٥٥

(٧) الدر المصنون ١٠/٢٥٣

ابن الحاجب : (وإنما اجتمع قراءتان لـإحداهما تأويلاً لأحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حمله على القراءة الموافقة للأخرى أولى ، لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني ، والأصل اتفاقهما . والله أعلم)^(١).

ولعل السبب في رد أبي حيان على أبي علي الفارسي ما يلزم على قول أبي علي من الترجيح بين القراءات المتواترة ، وأبو حيان لا يرى ذلك ، إذ يقول : (وهذا الترجح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة)^(٢) ، ولا شك أن بين المتألتين بونا شاسعا ، فالترجح بين القراءات يكون في تفضيل قراءة على أخرى ، وهذا لا ينبغي لأنها جميعها منزلة من عند الله عز وجل على النبي ﷺ^(٣) ، أما الترجح بالقراءة على صحة وجه إعرابي ليس فيه تفضيل بينها ، بل هذا من باب استواء القراءات في المعنى .

الترجح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وذلك لما يلي :

- ١ - أنّ الأصل في القراءات التوافق فيما بينها .
- ٢ - أنّ القرآن يفسر بعضه بعضا ، لذا لا يعتد بمن خالف هذا الأصل المجمع عليه .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٩.

(٢) البحر المحيط ٢/٢٧٥.

(٣) انظر : إعراب القرآن ٥/٦٢.

١١- إعراب (عبدادا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبْدَادًا أَمْثَالَكُم﴾ [الأعراف: ١٩٤] في قراءة سعيد بن جبير^(١).

حيث اختلف في إعراب (الذين) و(عبدادا) على ثلاثة أقوال:

١- أن يكون (عبدادا) خبراً لـ(إن) النافية ، و(الذين) اسمها .

وهذا قول المفسرين والعربين بالاتفاق^(٢).

٢- أن يكون (عبدادا) خبراً لـ(إن) المخففة من الثقيلة على لغة من ينصب الجزأين ، أو فاعلاً لفعل محذوف ، و(الذين) اسمها .

٣- أن يكون (عبدادا) بدلاً من العائد المحذوف أو حال منه ، و(الذين) مبدأ ، والخبر (فادعوهم) أو ممحض تقديره : محدثون أو موضوعون ، و(إن) خففة من الثقيلة .

وهو قول الهمذاني^(٣).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٤).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (عبدادا) على ثلاثة أقوال :

١- أن يكون خبراً لـ(إن) النافية ، و(الذين) اسمها ، ويكون المعنى على هذا : ما الذين تدعون من دون الله عبداداً أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضللكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.

(١) انظر : المحتسب ٢٧٩ / ١ ، وختصر ابن خالويه ٥٣ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣٤٢ ، والمحتسب ١ / ٢٧٩ ، والكشاف ٢ / ١٨٩ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٥٦١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣٠٧ ، والتبيان ١ / ٢٩١-٢٩١ ، والفرید ٣ / ١٧٦ ، والمغني ٣ / ٣٦ ، والبيان ١ / ٣٨١ .

(٣) انظر : الفرید في إعراب القرآن المجيد ٣ / ١٧٦ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٤ / ٤٤٠ .

ومسألة إعمال "إن" النافية عمل "ليس" مختلف فيها على قولين :

القول الأول : أنها تعمل عمل (ليس) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا توفر فيها الشرطان الآتيان:

١-أن يكون خبرها مؤخراً لا مقدماً.

٢- وأن يكون منفياً لا موجباً.

وهو قول الكوفيين ما عدا الفراء^(١)، وطائفة من البصريين^(٢) منهم المبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، والفارسي فيما نقل عنه^(٥)، وابن جني^(٦)، وابن مالك^(٧)، والمradi^(٨)، وناظر الجيش^(٩)، وابن عقيل^(١٠)، وابن هشام^(١١)، وابن الناظم^(١٢)، والأزهري^(١٣)، والسيوطى^(١٤).

(١) انظر: شرح الكافية /١، ٢٧٠، والملخص /١، ٢٧٤-٢٧٥

(٢) انظر: الإرشاد /٣، ١٢٠٧، والتذليل والتكميل /٤، ٢٧٧، والبحر المحيط /٤، ٤٤٠، ومنهج السالك /٦٥، وتوضيح المقاصد /١، ٥١٢، والهمم /١، ٤٥٣، وشرح ابن عقيل /١، ٣١٧، والمغني /٣٥، والتصریح بمضمون التوضیح /٢٠١

(٣) انظر: المقتضب /٢، ٣٦٢

(٤) انظر: الأصول في النحو /١، ٢٣٦

(٥) انظر: شرح التسهيل /١، ٣٧٥، والارشاد /٣، ١٢٠٧، والتذليل والتكميل /٤، ٢٧٧، وما صرّح به في البصريات /٦٤٧، يخالف هذا

(٦) انظر: المحتسب /١، ٢٦٩

(٧) انظر: شرح التسهيل /١، ٣٧٤، وشرح الكافية الشافية /١، ٤٤٦

(٨) انظر: توضیح المقاصد /١، ٥١٢

(٩) انظر: تمہید القواعد /٣، ١٢١٩

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل /١، ٣١٧

(١١) انظر: أوضح المسالك /١، ٢٩١

(١٢) انظر: شرح ألفية ابن الناظم /١٥٢

(١٣) انظر: التصریح بمضمون التوضیح /١، ٦٦٦

(١٤) انظر: الهمم /١، ٤٥٣

مستدلين بالسماع والقياس:

فأما السَّمَاعُ فقولُ الْعَرَبِ: إِنْ ذَلِكَ نَافِعٌكَ وَلَا ضَارَّكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ،
وقولُ أَعْرَابِيٍّ: إِنَّ قَائِمًا أَيْ: إِنَّ أَنَا قَائِمًا^(١).

وقولُ الشَّاعِرِ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمُجَانِينَ

وقولُ الْآخِرِ:

إِنَّ الْمَرْءُ مِيتًا بِانْقَضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُيْغِي عَلَيْهِ فِي خِذْلَةٍ^(٢)

وأما القياس فلأنها تشبه (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال
ولذلك عملت عملها كما عملت (ما) عمل (ليس) لما أشبهتها^(٣).

ولكنهم اختلفوا في إعماها بين القلة والكثرة على النحو الآتي :

حيث ذهب ابن جني، وابن مالك، والرضي ، وابن الناظم، وابن هشام، والشاطبي إلى قلة
إعماها^(٤)، وذلك لأنها ليست مختصة بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في
العمل^(٥).

(١) انظر: معاني القرآن، ١٤٥ / ٢، والارتفاع، ١٢٠٣ / ٣، والتذليل والتكميل، ٤ / ٢٧٨، وأوضح المسالك، ١ / ٢٩١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٥٠ / ١، ٣٧٥، ٣٧٦، وشرح عمدة الحافظ، ٢١٦-٢١٧، وشرح الكافية الشافية، ١ / ٤٤٧، وشرح الكافية، ١٩٦ / ٢، والتذليل والتكميل، ٤ / ٢٢٥، ٢٧٩-٢٧٨، والارتفاع، ٣ / ١٢٠٧، وأوضح المسالك، ١ / ٢٩١، وشرح ابن عقيل، ١ / ٣١٧، والتصرير، ١ / ٦٦٦، والهمم، ١ / ٤٥٣.

(٣) انظر: التذليل والتكميل، ٤ / ٢٧٩.

(٤) انظر: المحتسب، ١ / ٢٦٩، شرح التسهيل، ١ / ٣٧٦، وشرح الكافية، ٢ / ١٩٦، وشرح ألفية ابن الناظم، ١٥٢، وأوضح المسالك، ١ / ٢٩١، والمقاصد الشافية، ٢ / ٢٥٣.

(٥) انظر: المحتسب، ١ / ٢٦٩.

على حين ذهب ناظر الجيش والمرادي إلى كثرة إعماها^(١)، مستدلين بما سبق.

القول الثاني: أن (إن) لا تعمل عمل (ليس) وهو قول جمهور البصريين^(٢)، والفراء^(٣).

مستدلين على ذلك بالقياس على (ما) ، فـ (ما) الأصل فيها أن لا تعمل شيئاً؛ لأن ليس لها اختصاص بالجملة الاسمية، ولكن خالف القياس بعض العرب فأعملوها عمل (ليس) لاتفاقها في المعنى، فلا يجوز أن يترك القياس في غيرها.

وأما (إن) محمولة على (ما) فمن باب أولى أن تكون أضعف منها، لأنها فرع عن فرع، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول^(٤)، وما ورد من ذلك فهو ضرورة^(٥).

ويرد على هذا القول بما ورد من كلام العرب السابق.

وأما أبو حيان فمع القول الأول في إعماها بكثرة في تذليله يقول: (والصحيح الإعمال، والدليل على ذلك القياس والسماع^(٦)...) ويقول: (وبهذا السمع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا قوله (إن هو مستوليا على أحد)، وتخسيصه إياه بالضرورة ، وأنه إذا دخلت على الاسم فلا بد أن تكون بعدها إلا نحو (إن الكافرون إلا في غرور)... فلا يصح قول المصنف

(١) انظر: تمهيد القواعد ١٢١٩/٣، توضيح المقاصد ١/١٣٥.

(٢) انظر: المسائل البصريات ١/٦٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٦٨، والتبصرة والتذكرة ١/٤٥٩، وشرح الجمل ٢/٤٨١، والمقرب ١/١٠٥، والملخص ٢٧٥، ومنهج السالك ٦٥، والارتفاع ٣/١٢٠٧، والتذليل والتمكيل ٤/٢٧٧، والبحر المحيط ٤/٤٤٠، وتوضيح المقاصد ١/٥١٣، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧، والتصريح ١/٦٦٦، والهمم ١/٤٥٣.

(٣) انظر : معاني القرآن ٢/١٤٥ ، والارتفاع ٣/١٢٠٧ ، والتذليل والتمكيل ٤/٢٧٧ ، والبحر المحيط ٤/٤٤٠ و توضيح المقاصد ١/٥١٣ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧ ، والتصريح ١/٦٦٦ ، والهمم ١/٤٥٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢/١٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٥٩.

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/٤٨١ ، والملخص ٢٧٥

(٦) التذليل والتمكيل ٤/٢٧٧

(إنه تلحق بها قليلاً). والحاصل على هذا كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب^(١)، (وقوله (ولا كثيراً) يعني أن عمل (إنْ) قليل، وعمل (لا) كثير، والعكس هو الصواب لأن (إنْ) قد عملت نثراً ونظمًا..)^(٢).

وأما في تفسيره فقد اضطر رأيه في إعمال (إن) فهو يرى بإعمالها حيناً يقول: (والصحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر، وهو: إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين)^(٣).

ويرى بإعمالها آخر ، فيقول: (والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم ، وقد ذكرنا ذلك مشبعاً في شرح التسهيل)^(٤).

وقد استقر رأيه بأخره على جواز إعمالها كما أشار فيما سبق في تفسيره إلى ما ذكره في شرحه للتسهيل .

ومع ذلك لم يخرج عليها قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُم﴾ اعتماداً منه على أن الأصل في القراءات التوافق بينها لا التخالف ، يقول: (وخرج أبو الفتح على أنها (إن) النافية، وقال: "معناه: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، يعني في الإنسانية ، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم")^(٥).

ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون (إن) هي المخففة من

(١) السابق / ٤٧٩

(٢) التذليل والتكميل / ٤ / ٢٨١

(٣) البحر المحيط / ١ / ٤٤٢-٤٤٣

(٤) البحر المحيط / ٤ / ٤٤٠

(٥) المحاسب / ١ / ٢٧٩

الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في قول

عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدًا

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل ذلك إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثلهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عباداً أمثلهم، وهو محال في كلام الله تعالى^(١)، ويقول: (والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن (إن) للنبي ليس بصحيح لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها، وهذا التخريج يدل على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى، وقد خرجمت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير ما ذكروه، وهو أن (إن) هي المخففة من الثقيلة وأعملها عمل المشددة، وقد ثبت أنْ (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضمون بالقراءة المتواترة (وإنْ كلاكم)، وبنقل سيبويه عن العرب لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب عمر بن أبي ربيعة المخزومي في قوله :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدًا

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إنْ وأخواتها، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم وتأولها المخالفون، فهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل كما قالوا في قوله :

يا ليت أيام الصبا راجعا

إن تقديره: أقبلت رواجا ، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله خلقناهم^(١) عباداً أمثالكم، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما وتحالف لا يجوز في حق الله تعالى)^(٢).

٢-أن يكون (عباد) خبرا لـ(إن) المخففة من الثقيلة على لغة من ينصب الجزأين ، أو فاعلا لفعل مذوف ، و(الذين) اسمها

وهذا قول أبي حيان السابق ، وقد رد تلميذه ناظر الجيش بقوله : (وقد ارتكب الشيخ تعسفاً كبيراً في التخريج الذي ذكره لأن إن الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة ، والحق أن (إن) في هذه القراءة نافية كما قال ابن جنبي ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة ، لأن المعنى على قراءة التشديد أنهم عباد أمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبدا آخر ؟

والمعنى على القراءة الشاذة ما الذي تدعون من دون الله عباداً أمثالكم أي في الإنسانية بل هم عباد دونكم لأنهم حجارة فكيف يعبد الإنسان من هو دونه .

فالمبني كونهم أمثالهم لا كونهم عبادا لأن نفي المقيد بقيد إنما ينصب النفي فيه على القيد ، وهذا أمر ظاهر لا منازعة فيه .

وقرئ هذا الموضع يوماً على الشيخ - رحمة الله تعالى - وأنا حاضر فذكرت له هذا الجواب
فقبله !)^(٣) .

(١) كذا هي في النهر المأد / ٦٦٢ ، وفي البحر المحيط (تدعون) ، وهو غير مستقيم لخلوه من الرابط ، والصواب ما في النهر .

(٢) البحر المحيط / ٤ ٤٤٠ .

(٣) انظر: التمهيد / ٣ ، ١٢١٨ ، وقد نقل الدمامي ردناظر الجيش دون أن يشير إليه في تعليق الفرائد ٢٥٤ / ٣ !!

فالقراءة المشهورة إذن تثبت المثلية للأصنام من بعض الوجوه، والقراءة الأخرى تنفيها من كل الوجوه^(١)، وعلى ذلك لا تعارض بين القراءتين .

ولا ريب أن أبا حيان فر من وجه جائز إلى وجه شاذ محافظة على التوافق بين القراءات، ومع ذلك فقد خرج على هذا الأصل كما مر من قبل وهذا دينه وعادته رحمه الله !! .

٣- أن يكون (عبدًا) بدل من العائد المذدوف، أو حال منه، و(الذين) مبتدأ، والخبر إما أن يكون (فادعوهم)، ودخلت الفاء لما في الموصول من معنى الجزاء، وإما أن يكون مذدوفاً تقديره: محدثون أو مصنوعون ونحوها ، وتكون (أن) مخففة من الثقيلة .

وهذا القول هو أولى الأقوال لما يلي :

١- لقلة المسموع في إعمال (إن) عمل (ليس) على الصحيح.

٢- ولأنها ليست بحاجة إلى تقدير فعل، وعدم التقدير أولى من غيره.

٣- ولكثره إهمال (إن) المخففة من الثقيلة.

٤- ولأن معنى القراءة على (إن) المخففة كمعناها في قراءة الجمثور^(٢).

الترجيح :

والذي تطمئن إليه نفسي رجحان القول الثالث على أخيه لما سبق بيانه ، ولأن الأصل في القراءات التوافق بينها في المعنى ، ولأن الحمل على مالا خلاف فيه أولى من الحمل على ما فيه خلاف .

(١) انظر: روح المعاني ١٤٤ / ٩.

(٢) انظر: الغريب في إعراب القرآن المجيد ١٧٦ / ٣.

باب لا النافية للجنس

: وفيه مسألة :

- خبر لا النافية .

- ١٢ - خبر لا النافية للجنس

وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لَهُ هُدَىٰ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢] .

حيث اختلف في خبر لا النافية للجنس على قولين :

١ - أن يكون خبراها (محذوفاً للعلم به) ، ويكون الوقف على (ريب) .

ذكر هذا الوجه مكي^(١) ، والزمخري^(٢) ، وأبو البقاء^(٣) .

٢ - أن يكون خبر لا (فيه) ، ويكون الوقف عليه .

ذكر هذا الوجه مكي^(٤) ، والزمخري^(٥) ، وأبو البقاء^(٦) ، واقتصر عليه الأخفش^(٧) ، وابن

أبي الربيع^(٨) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٩)

المناقشة :

اختلف في تعيين خبر (لا) النافية للجنس في الآية على قولين :

القول الأول: أن يكون خبر (لا) محذوفاً للعلم به ، ويكون الوقف على اسم لا (ريب) .

(١) انظر: الكشاف ١ / ٣٥

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٧٤

(٣) انظر: التبيان ١ / ١٥

(٤) انظر: الكشاف ١ / ٣٥

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١ / ٧٤

(٦) انظر: التبيان ١ / ١٥

(٧) انظر: معاني القرآن ١ / ٢٣ .

(٨) تفسير الكتاب العزيز لابن أبي الربيع، دراسة وتحقيق، سورة الفاتحة، مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٨٥-١٠٠).

(٩) انظر: البحر المحيط ١ / ١٦٠ .

للعرب في حذف خبر (لا) النافية للجنس إذا علم لغتان هما :

اللغة الأولى : لغة أهل الحجاز ، وهو كثرة حذف الخبر إذا علم بدلالة لفظ سابق أو قرينة حالية سواء أكان الخبر ظرفاً أم مجروراً أم غير ذلك^(١).

واللغة الثانية : لغةبني تميم ، وقد اختلف في حذف خبر لا على لغتهم بين النحاة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وجوب حذفه إذا علم وهو قول ابن الأثير^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، والأندلسي^(٤) .

والقول الثاني : وجوب حذفه مطلقاً ، سواء أعلم أم لم يعلم وهو قول الزمخشري^(٥) ، وابن الحاجب^(٦) ، وابن يعيش^(٧) .

وهذا القول رده الشلوبيين^(٨) ، وابن مالك ، يقول الشلوبيين : (إن قولك : " لا رجل أفضل منك " لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر ، فيقولون : لا رجل ،

(١) انظر: الأصول ٣٧٩ / ١ ، والمقتضى ٨٠٠ / ٢ ، وشرح التسهيل ٥٦ / ٢ ، والارتفاع ١٢٩٩ / ٣ ، والتذليل ٢٤٢ / ٥

(٢) انظر: البديع في علم العربية ٤٣٤ / ١

(٣) انظر: شرح التسهيل ٥٦ / ٢

(٤) انظر: شرح الكافية ٢٩٢ / ١ ، والأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي اللورقي النحوي وسماه بعضهم محمدأبا القاسم ، والأول أصح ، إمام في العربية عالم في القراءات ،قرأ القرآن والنحو ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل . صنف شرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية . توفي سنة ٥٦١ هـ . انظر: بغية الوعاة ٢٥٠ / ٢

(٥) انظر: المفصل ٥٢ .

(٦) انظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣٨٤ / ٢

(٧) انظر: شرح المفصل ١٠٧ / ١

(٨) الكافية الشافية ٥٣٧ / ١

ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيها هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟

ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً ولكنها جواب له تقديراً خاصة لا لفظاً . فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً ؛ لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلاً بل لا ينبغي يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد من إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه .)^(١) ، ويقول ابن مالك : (لأن حذف خبر لا الذي دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مجتمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه)^(٢) .

والقول الثالث : وجوب حذفه إذا كان غير ظرف ولا جار وهو قول الجزولي^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وابن خروف^(٥) ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٦) .

وهذا القول رده الشلوبين ، إذ يقول معتبرضاً على الجزولي : (وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً . استثناء ظريف لا أعلم عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف وبين غيره من الأخبار ، ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه

(١) شرح المقدمة الجزوالية ٣/٥٠٠-٥٠٠/١

(٢) الكافية الشافية ١ / ٣٥٧

(٣) انظر: المقدمة الجزوالية ٢٢٠-٢٢١

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٢٧٣ ، والمقرب ٢٥٩ .

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/٤٥١ ، والتصریح بمضمون التوضیح ٢/١٤٩

(٦) انظر: والمقاصد الشافية ٢/٥١ ، ولكن كلام سيبويه في كتابه يفهم منه أن بنى تميم تتلزم الحذف إذا علم دون

استثناء للجار والجرور والظرف ، يقول سيبويه : (والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل

في موضع اسم مبتدأ في لغة بنى تميم قوله العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك .) انظر: الكتاب

. ٢٧٥-٢٧٦ ، والتذليل والتكميل ٥/٢٤٢ ، والارتشاف ٣/١٣٠٠ .

من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه ، وهذا ليس موضع قياس لأنَّه اتساع والاتساع إنما هو منقول^(١).

فالحاصل أن حذف الخبر المعلوم هو الكثير الشائع في كلام العرب^(٢).

وقد علل النحاة كثرة الحذف في الخبر بعد (لا) بأمررين:

أحد هما: أنها مشبّهة في العمل بـ(أن)، وخبر (إن) النكرة يكثر حذفه.

والآخر: أن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولذلك يكتفون بـ (لا)، وبـ (نعم) في الجواب، ويحذفون الجملة رأساً بعدها^(٣).

وأما أبو حيان فرجح من هذه الأقوال الثلاثة القول الأول ، وعليه رجح كون خبر (لا) مخدوفاً في الآية فقال : (والذي نختاره أن الخبر مخدوف، لأن الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إن)، إذا علم لم تلفظ به بنو تميم، وكثير حذفه عند أهل الحجاز، وهو هنا معلوم فأحمله على أحسن الوجوه في الإعراب)^(٤) ، وقال كذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَأَوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصُمِنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغَرَّقِينَ﴾ : (والظاهر أن خبر لا عاصم مخدوف، لأنَّه إذا علم كهذا الموضع التزم حذفه بنو تميم وكثير حذفه عند أهل الحجاز لأنَّه لما قال: سأوي إلى جبل يعصمني من الماء قال له نوح: لا عاصم، أي لا عاصم موجود، ويكون اليوم منصوباً على إضمار فعل يدل عليه عاصم، أي: لا عاصم يعصم

(١) شرح المقدمة الجزئية ٣/٦٠٠.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢/٤٥١.

(٣) انظر: التذليل والتكميل ٥/٤٠٢-٢٤١.

(٤) البحر المحيط ١/٦٠١.

اليوم من أمر الله...) ^(١) ، وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَعْفُرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرَحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ : (وتشريب اسم لا، وعليكم الخبر، واليوم منصوب بالعامل الخبر... ولو قيل: إن الخبر مذوف، وعليكم متعلق بمحذوف يدل عليه تشريب ، وذلك المذوف هو العامل في اليوم وتقديره: لا تشريب يثرب عليكم اليوم، كما قدروا في لا عاصم اليوم من أمر الله يعصم اليوم" لكان وجهاً قوياً لأن خبر (لا) إذا علم كثر حذفه عند أهل الحجاز ولم يلفظ به بنو تميم) ^(٢) .

والقول الثاني: أن يكون خبر لا (فيه) ، ويكون الوقف على الخبر .

وقد رجح هذا القول ابن هشام اعتماداً على نظائر هذه الآية ، إذ يقول : (قول بعضهم في ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّ الْوَقْفَ هُنَا عَلَى رِبِّ الْأَرْضِ وَبِيَتِ الْمَسْكُنِ فِيهِ الْمَسْكُنُ إِنَّ الْوَقْفَ هُنَا عَلَى رِبِّ الْأَرْضِ وَبِيَتِ الْمَسْكُنِ فِيهِ الْمَسْكُنُ) ^(٣) .
وهو كما قال لأن القرآن في حكم سورة واحدة ، يفسر بعضه ببعض ، ويفيد رجحان هذا القول الصناعة ، والوقف ، والمعنى .

فأما من جهة الصناعة فإن هذا القول ليس فيه حذف ولا تقدير ، والأصل عدم الحذف والتقدير ، وأما من جهة الوقف فإن المشهور في الوقف عند القراء هو الوقف على (فيه) ^(٤) ، وأما من جهة المعنى فإن الوقف على (فيه) يجعل الكتاب نفسه هدئ على حين لا يكون الكتاب نفسه هدئ إذا وقف على (ريب) ، بل يكون المعنى فيه هدئ ، والأول أول لما تكرر في القرآن من

(١) السابق / ٥٢٨

(٢) السابق / ٥٣٩

(٣) معنى الليبيب ٧٧٤

(٤) انظر: الكشاف ١/٣٥ ، ومفاتيح الغيب ٢/٢٦٦

أَنَّ الْقُرْآنَ نُورٌ وَهُدًى ^(١).

وأما قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فلا يخلو الخبر في أن يكون ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أو (اليوم) ، واليوم عندي أحسن معنى ، لأن جعل اليوم خبراً فيه دلالة على تخصيص ذلك اليوم لما فيه من هول وشدة ، ولا يقال بأن فيه إخباراً بالزمان عن الجنة ، لأن (العاصم) يدل على المعنى أكثر من الذات ، وذلك لما فيه من معنى العصمة فكأنه قيل : لا عصمة اليوم .. ، وأما قوله تعالى : ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَعْفُرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرَحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ فإن الخبر لا يخلو من أن يكون (عليكم) أو (اليوم) وذلك بالوقف على أحدهما إلا إن جعل "اليوم" خبراً أولى من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من دلالة تخصيص على بدايات عهد جديد من العفو والصفح يبدأ من هذا اليوم لا غداً ..

وقد حسّن أبو حيان وجه الخبرية في اليوم ، إذ يقول : (وأجاز الحوفي أن يكون عليكم في موضع الصفة لتشريب ، ويكون الخبر اليوم ، وهو وجه حسن) ^(٢).

الترجح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة أنه لا نزاع في جواز حذف خبر (لا) إذا علم لكثرة السماع عن العرب في ذلك ، وإنما النزاع في تحرير هذه المسألة على الآيات السابقة ، إذ إن نظائر القرآن ، والمعنى ، والوقف ، والصناعة تدفع هذا وتصده ، وإنما يصلح تحرير هذه المسألة على قوله تعالى : ﴿لَا ضِيرٌ﴾ ، قوله : ﴿فَلَا فُوتٌ﴾ ...

لذا أرجح جعل خبر لا قوله : (فيه) لما مر ذكره .

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٢/٢٦٦

(٢) البحر المحيط ٥/٣٣٨.

باب ظن وأخواتها

وفيه مسائلتان :

- علم بمعنى عرف .

- إعراب (إلهه) .

١٣ - علم بمعنى عرف

وذلك في قوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُم﴾ [الأنفال: ٦٠] .

حيث اختلف في دلالة "علم" على قولين :

١- أن تكون بمعنى "عرف" فتتعدي لواحد

ذكر هذا القول سيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، والطبرى^(٣)، والمبرد^(٤)، والزجاج^(٥)، وأبو علي الفارسي^(٦)، ورجحه القرطبي^(٧).

٢- أن تكون بمعنى "اليقين" فتتعدي إلى اثنين ، ويكون تقدير المفعول الثاني : محاربين أو فاز عين راهبين.

ذكر هذا القول ابن عطية^(٨)، ورجحه السمين^(٩)

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(١٠).

(١) انظر : الكتاب / ١٢٣٧، ٤٠

(٢) انظر : معاني القرآن / ١٢٠

(٣) انظر : جامع البيان / ٢١٦٧

(٤) انظر : المقتضب / ٣١٨٩

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١٤٨

(٦) انظر : الحجة / ٣٦٠

(٧) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ١٤٣٩

(٨) انظر : المحرر الوجيز / ٢٦٢

(٩) انظر : الدر المصنون / ٥٦٣٠

(١٠) انظر : البحر المحيط / ٤٥٠٨

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية مبني على دلالة "علم".

فمن رأى أنها بمعنى "عرف" نسبت عنده مفعولاً واحداً ، ومن رأى أنها من أخوات ظن نسبت عنده مفعولين^(١) ، واحتاج إلى تقدير مفعول ثان في الآية كما فعل ابن عطية ، إذ قدر "لا تعلموهُمْ" محاربين أو فازعين راهبين^(٢) . وذهب أبو حيان إلى ترجيح كونها بمعنى "عرف" في هذه الآية ، لأن (العلم هنا كالمعرفة تعدى إلى واحد وهو متعلق بالذوات وليس متعلقاً بالنسبة ، ومن جعله متعلقاً بالنسبة فقد مفعولاً ثانياً محفوظاً وقدره : محاربين ، فقد أبعد لأنّ حذف مثل هذا دون تقديم ذكر من نوع عند بعض التحويين^(٣) ، وعزيز جداً عند بعضهم^(٤) . فلا يحمل القرآن عليه مع إمكان حمل اللفظ على غيره وتمكنه من المعنى وقدره بعضهم^(٥) : لا تعلموهُمْ فازعين راهبين الله يعْلَمُهُمْ بتلك الحالة^(٦) ، ويقول القرطبي : (وفي التنزيل : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمْ أَللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ كل هذا بمعنى المعرفة ، فاعلم)^(٧) .

ومسألة حذف أحد المفعولين في باب ظن وأخواتها فيه تفصيل عند النحاة على ما سيأتي :

١- إن كان الحذف من باب الاقتصار^(٨) فهذا لا يجوز بالإجماع^(٩) ، وذلك لأن "ظن

(١) انظر : الكتاب /١، ٤٠، ٢٣٧ ، وشرح التسهيل /٢، ٧٨، وشرح ألفية ابن الناظم ، ١٩٦ ، والمساعد /٢، ٣٥٦.

(٢) انظر : المحرر الوجيز /٢، ٦٢٦

(٣) يقصد ابن ملكون كما سيأتي .

(٤) يقصد أبا علي الفارسي . انظر : التذليل /٦، ١٥

(٥) يقصد ابن عطية كما مر .

(٦) البحر المحيط /٤، ٥٠٨

(٧) الجامع لأحكام القرآن /١، ٤٣٩ ، وانظر أيضاً : ١١ /٢٩٠

(٨) حذف الاقتصار : هو الحذف من غير دلالة على المحفوظ ، ولا إرادة له .

انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور /١، ٣٠٩ ، والبساط /١، ٤٢٠

(٩) حكى الإجماع ابن عصفور ، وأبو حيان ، وأبن هشام ، وناصر الجيش .

"أخواتها" داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اقتصاراً ، فكذلك لا يجوز حذف أحدهما اقتصاراً^(١)

٢- وإن كان الحذف من باب الاختصار^(٢) ، فمختلف فيه على قولين :

أحدهما : جواز ذلك ، وهو قول الجمهور^(٣) ، لأن المفعولين معاً كاسم واحد إذ مضمونها معاً هو المفعول به في الحقيقة ، فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة^(٤).

وقيد هذا الحذف بالقلة أبو علي الفارسي ، وابن عصفور .

يقول أبو علي : (حذفه عزيز جداً ، كما أن حذف خبر كان كذلك ، وإن اختلفت جهتاً القبح)^(٥) ، ويقول ابن عصفور : (حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل ، فلا ينبغي أن يقاس عليه)^(٦).

انظر : شرح الجمل ١/٣١٢ ، والتذليل والتكميل ٦/١٤ ، والارتفاع ٤/٢٠٩٨ ، ومنهج السالك ٩٧ ، وأوضح السالك ٢/٧٠ ، وتمهيد القواعد ٣/١٤٦٢

(١) الكتاب ١/٣٩ - ٣٩ / ٤٠ - ٤٠ / ٢٠ ، والمقتضب ٢/٣٣٩ ، ٣٩٥ ، ١١٣ / ٣ ، والحجۃ لأبی علی ٥/١٥٢ ، والأصول ١/١٨٠ - ١٨١ ، وأسرار العربية ١٦٠ ، واللباب ١/٢٤٨ ، وشرح جمل الزجاجی لابن عصفور ١/٣١٢ ، والبسیط ١/٤٣١ ، وشرح الكافیة الشافیة ٢/٥٥٢ ، وشرح التسهیل ٢/٧٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١٤٥ ، وارتفاع ضرب ٤/٢٠٩٨ ، وأوضح السالك ٢/٧٠ ، والهمم ١/٥٥٠ .

(٢) حذف الاختصار : هو الحذف للدلالة على المحذوف. انظر : شرح جمل الزجاجی لابن عصفور ١/٣٠٩ ، والبسیط ١/٤٢٠

(٣) نسبة إلى الجمهور أبو حیان ، وابن هشام . انظر : التذليل والتکمیل ٦/١٤ ، والارتفاع ٤/٢٠٩٨ ، ومنهج السالك ٩٧ ، وأوضح السالك ٢/٧٠

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجی لابن عصفور ١/٣١٢ ، وشرح الكافیة الشافیة ٢/٥٥٢ ، وشرح التسهیل لابن مالک ٢/٧٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١٤٥ ، وشرح الكافیة للرضی ٤/١٥٣ ، وارتفاع ضرب ٤/٢٠٩٨ ، وأوضح السالك ٢/٧٠ ، والهمم ١/٥٥٠ .

(٥) لم أجدر نص أباعلى في كتبه ، وقد نقله عنه أبو حیان . انظر : البحر المحيط ٣/١١٧ ، والتذليل والتکمیل ٦/١٥ .

(٦) المقرب ١٢٩ ، وانظر : شرح الجمل ١/٣١٢

ثانيهما : منع ذلك ، فلا يجوز حذف أحدهما اختصاراً كما لا يجوز اقتصاراً ، وهو قول ابن الحاجب^(١) ، وابن إسحاق بن ملكون^(٢) .

واستدل ابن ملكون على ذلك بالقياس على باب كان وأخواتها ، إذ ظن وأخواتها أفعال دخلت على المبدأ والخبر ، فهي بمنزلة كان وأخواتها ، فكما لا يقتصر باب كان على اسمها ولا على خبرها ، فكذلك هذه^(٣) .

ورد عليه بأن مرفوع "كان" كالفاعل ، فلا يحذف ، ولأن خبرها كالحدث لها ، فصار عوضا منه ، فامتنع حذفه إذ صار كالجزء من الفعل^(٤) .

وأما أبو حيان فرجح قول الجمهور ، إذ يقول : (والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من جواز الحذف ، وقد ورد به السماع ، قال الشاعر :

ولقد نزلتُ فلاتظني غيره مني بمنزلةِ المحبِّ المكرِّم
أنشده أبو علي ، وقدره : فلا تطني غير هذا حقا ، وقال : حذفه عزيز ، كما أن حذف خبر كان كذلك وإن اختلفت جهتا القبح)^(٥) ، ويقول : (وما كان بهذه المثابة ممنوعا عند بعضهم عزيزا حذفه عند الجمهور ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى)^(٦) ، يقول : (وحذف أحد مفعولي

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٩٠٠ / ٣

(٢) انظر : التذليل والتكميل ٦ / ١٧ ، وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي ، نحوى من أهل أشبىلية مولدا ووفاة ، روى عنه ابن خروف والشلوبيين ، ومن كتبه "إيضاح المنهج" وهو شرح على الحماسة ، و"شرح الجمل" للزجاجي ، "والنكت على التبصرة للصimirي" توفي ٥٨٠ وقيل ٥٨٤ هـ .
انظر : بغية الوعاة ١ / ٤٣١ ، والأعلام ٨ / ٢٣٣ .

(٣) انظر : التذليل والتكميل ٦ / ١٧

(٤) انظر : التذليل والتكميل ٦ / ١٧ ، وتمهيد القواعد ٣ / ١٤٦٣ .

(٥) التذليل والتكميل ٦ / ١٥

(٦) البحر المحيط ٣ / ١١٧ .

ظن وأخواتها عزيز جداً ، ولذلك وقع فيه الخلاف بين النحويين ^(١) ، ويقول : (وقد ذكرنا ... إن مذهب ابن ملكون أنه لا يجوز ذلك ، وأن مذهب الجمهور الجواز ولكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً ، والقرآن ينبغي أن ينزع عنه) ^(٢) ، ويقول : (وهو ضعيف لندر حذف أحد مفعولي باب ظن وأخواتها) ^(٣) ، ويقول : (... حذف مثل هذا دون تقدم ذكر من نوع عند بعض النحويين ، وعزيز جداً عند بعضهم ، فلا يحمل القرآن عليه مع إمكان حمل اللفظ على غيره وتمكنه من المعنى) ^(٤) .

فأبو حيان من خلال ما سبق يتبع الجمهور في الجواز ، ويتبع أبا علي وابن عصفور في تقييده بالقلة ، ويرى أن الفعل إذا احتمل تعديه إلى واحد أو اثنين ولم يصرح في الآية إلا بمفعول واحد فإن الفعل يحمل على ذي الدلالة المتعدية إلى واحد شريطة صحة المعنى في ذلك ، ولذلك يضطر أحياناً لتقدير مفعول ثان لأن المعنى يستلزمـه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَابِقَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِ﴾ .

(قال الزمخشري يعني (مَا جَعَلَ اللَّهُ) ما شرع ذلك ولا أمر بالتبخير والتسييب وغير ذلك ^(٥) ، وقال ابن عطية (وَجَعَلَ) في هذه الآية لا يتوجه أن تكون بمعنى خلق الله لأن الله تعالى خلق هذه الأشياء كلها ولا هي بمعنى "صير" لعدم المفعول الثاني ، وإنما هي بمعنى "ما سن ولا شرع" ^(٦) . ولم يذكر النحويون في معاني جعل شرع ، بل ذكرـوا أنها تأتي بمعنى خلق وبمعنى ألقـى

(١) السابق / ٣ / ٧٤

(٢) السابق / ٣ / ١٢٨

(٣) السابق / ٤ / ١٩١

(٤) السابق / ٤ / ٥٠٨

(٥) انظر : الكشاف / ١ / ٦٨٥

(٦) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ٢٩٠

وبمعنى صير ، وبمعنى الأخذ في الفعل فتكون من أفعال المقاربة . وذكر بعضهم بمعنى سمي وقد جاء حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها إلا أنه قليل والحمل على ما سمع أولى من إثبات معنى لم يثبت في لسان العرب فيحتمل أن يكون المفعول الثاني مخدوفاً ، أي ما صير الله بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حامياً مشروعة بل هي من شرع غير الله^(١) ، وكذلك يضطر إلى التقدير إذا كان المعنى في الآية لا يتم إلا به ، كقوله : ﴿ ثُمَّ أَخْذَتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَلَمُونَ ﴾ ، إذ يقول : (ويحتمل "الأخذ" هنا أن تكون متعددة لواحد ، أي صنعتم عجلًا ، كما قال : (وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلَيْهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوازٌ) ، على أحد التأowيين ، وعلى هذا التقدير : يكون ثم جملة مخدوفة يدل عليها المعنى ، وتقديرها : وعبدتوه إلهاً ، ويحتمل أن تكون مما تعدد إلى اثنين فيكون المفعول الثاني مخدوفاً لدلالة المعنى ، التقدير : ثم اتخذتم العجل إلهاً ، والأرجح القول الأول ، إذ لو كان مما يتعدى في هذه القصة لاثنين لصرح بالثاني ، ولو في موضع واحد ، ألا ترى أنه لم يعد إلى اثنين بل إلى واحد في هذا الموضع ، وفي (اتَّخَذَ قَوْمٌ مُوسَى) ، وفي : (اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ) ، وفي : (إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ) ، وفي قوله في هذه السورة أيضاً : (إِنَّكُمْ ظَلَمَتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتَّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ) ، لكنه يرجع القول الثاني لاستلزم القول الأول حذف جملة من هذه الآيات ، ولا يلزم في الثاني إلا حذف المفعول ، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة^(٢) .

هذا ورجم السمين قول ابن عطية السابق في قوله تعالى : ﴿ لَا نَعْلَمُ نَعْلَمُهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ حيث جعل "علم" متعدية إلى اثنين ، وقدر المفعول الثاني بـ"محاربين" ، وذلك اعتماداً على صحة المعنى عليه ، وفساده على القول بتعديه إلى واحد ، يقول السمين : (يجب أن يقال : إنها المتعدية إلى اثنين ، وإن ثانيهما مخدوف ، لما تقدم لك من الفرق بين العلم والمعرفة^(٣) ، منها: أنَّ المعرفة

(١) البحر المحيط / ٤ ٣٩-٣٨

(٢) السابق / ١ ٣٥٨

(٣) انظر : الدر المصورون / ٤١٣ ، يقول : (والفرق بين العلم والمعرفة أنَّ العلم يستدعي معرفة الذات وما هي عليه =

تستدعي سبق جهل ، ومنها: أن متعلقها الذوات دون النسب ، وقد نصّ العلماء على أنه لا يجوز أن يُطلق ذلك أعني الوصفية بالمعرفة على الله تعالى)^(١) .

والخلاف الدلالي بين العلم والمعرفة هو الذي اتكأ عليه السمين ، والمفسرون والنحاة يرونهما من المترادفات ، يقول الرضي : (ولا يتوهם أن بين (علمت) و (عرفت) فرقاً معنوياً ، كما قال بعضهم ، فإن معنى علمت أن زيداً قائماً ، وعرفت أن زيداً قائماً : واحد ، إلا أن (عرف) لا ينصب جزأياً الجملة الاسمية كما ينصبها (علم) ، لا لفرق معنوي بينهما ، بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنهم قد يخسرون أحد المتساوين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر)^(٢) ، ويشهد لهذا القول ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قيل له : (من يعطى المغازي ؟ قيل : فلان وفلان وآخرون لا يعرفهم أمير المؤمنين ، فقال : إن لا يكن عمر يعرفهم فإن الله يعرفهم ، وقد قال تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾)^(٣) .

وعلى هذا ليس بينهما فرق إلا في الأثر النحوي ، على حين يرى الراغب الأصفهاني ، وابن الحاجب ، والسهيلي ، وابن أبي الريبع ، وأبو حيان ، وابن القيم ، والشاطبي أن بينهما فرقاً في الدلالة وفي الأثر النحوي .

يقول الراغب : (المَعْرِفَةُ وَالْعِرْفَانُ : إِدْرَاكُ الشَّيْءِ بِتَفْكِيرٍ وَتَدْبِيرٍ لِأَثْرِهِ ، وَهُوَ أَخْصُّ مِنَ الْعِلْمِ ، وَيُضَادُّهُ الْإِنْكَارُ ، وَيُقَالُ : فَلَانَ يَعْرِفُ اللَّهَ وَلَا يُقَالُ : يَعْلَمُ اللَّهُ مَتَعْدِيَاً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، لَمَّا كَانَ مَعْرِفَةُ الْبَشِّرِ اللَّهُ هِيَ بِتَدْبِيرٍ آثَارَهُ دُونَ إِدْرَاكِ ذَاتِهِ ، وَيُقَالُ : اللَّهُ يَعْلَمُ كَذَا ، وَلَا يُقَالُ : يَعْرِفُ كَذَا ، لَمَّا

من الأحوال نحو: عَلِمْتُ زِيداً قَائِمًا أو ضاحِكًا ، والمعرفة تستدعي معرفة الذات ، وقيل: لأنّ المعرفة يسبقها جهل ، والعلم قد لا يُسِيقُهُ جهل ، ولذلك لا يجوز إطلاق المعرفة عليه سبحانه .

(١) الدر المصور ٥ / ٦٣٠

(٢) شرح الكافية ٤ / ١٤٩ ، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١ / ٤٣٩ .

(٣) انظر: جامع المسائل لابن تيمية ٢ / ٦٦

كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصّل به بتفكير، وأصله من: عرفت. أي: أصبحت عرفة. أي: رأيتها، أو من أصبحت عرفة. أي: خدّه، يقال: عرفت كذا. قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا ﴾ ، ﴿ فَعَرَفُوهُمْ وَهُمْ لَهُمْ مُنْكِرُونَ ﴾ ^(١) ، ويقول ابن الحاجب: (لفظ المعرفة إنما وضع لأحد مدلولي العلم، وهو المتعلق بالمفرد خاصة. فإذا طلاقه على العلم بالأعتبار الآخر غير محقق، ألا ترى أنك إذا قلت: عرفت زيداً قائمًا فإنما تحكم على القائم بالحال دون الخبر في المعنى، وإذا قلت: علمت زيداً قائمًا احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر) ^(٢) ، ويقول السهيلي: (أما "عرفت" فأصل وضعها لتمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفرداً من معنى زائد عليه، وهذه اللفظة مأخوذة من لفظ "العرف" ، وهو ما ارتفع من الأرض حتى يظهر ويتميز. وأما "علمت" فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة ، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل ، وذلك أنك تعرف "زيداً" على حدته ، وتعرف معنى "القيام" على حدته ، ثم تضيف القيام إلى "زيد" فإذا أضافت الصفة إلى زيد هو التركيب ، وهو متعلق العلم. فإذا قلت: (علمت) فمطلوبها ثلاثة معان: جوهر وهو المحل ، وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل ، فهي ثلاثة معلومات متلازمة في العقل: الجوهر (منها معروف) وما هي الصفة معروفة على حدتها ، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاثة معلومات. إذا ثبتت هذا فلا يضاف إلى الله - سبحانه - إلا العلم. ولا يقال فيه: "عرف" ولا "يعرف" ، لأن علمه متعلق بالأشياء كلها ، مركبها ومفردها ، تعلقاً واحداً ، بخلاف علم المحدثين فإن معرفتهم بشيء آخر. وما زعموه من قولهم: قد يكون "علمت" بمعنى "عرفت" ، واستشهادهم بالأبيات التي استشهدوا بها ، ليس هو حقيقة ، لأن تعدي "علمت" إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى "عرفت" ، ولكن على جهة المجاز والاختصار) ^(٣) ، ويقول

(١) المفردات في غريب القرآن ٥٦٠-٥٦١ ، وانظر: تفسير الراغب ٢١٩/١

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦١/٢

(٣) نتائج الفكر ٢٦٠-٢٦١ ، وقد نقل ابن القيم كلام السهيلي نفسه . انظر: بدائع الفوائد ٦٢/٢

ابن أبي الربيع : (ولم يقل : الله يعرفهم ، لأنه لا يجوز عليه سبحانه إلا ما أطلقه على نفسه أو أطلقه عليه نبيه ﷺ أو أجمعت عليه الأئمة ، وعلى هذا أكثر العلماء . ومن الناس من قال : ما صح معناه صح إطلاقه فأجاز أن يقال : الله يعلم ، والأول هو الذي ينبغي أن يعول عليه فإنه الأحوط في الدين) ^(١) ، ويقول أبو حيان : (المعرفة : العلم المتعلق بالفردات ، ويسقه الجهل ، بخلاف أصل العلم فإنه يتعلق بالنسبة ، وقد لا يسبقه الجهل ، ولذلك لم يوصف الله تعالى بالمعرفة ، ووصف بالعلم) ^(٢) ويقول الشاطبي : (والفرق بين العلم والعرفان ، أن العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله ، والعرفان راجع إلى ذاته خاصة ، فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام ، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاص ، فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصاً مثله) ^(٣) .

ومع ذلك لم يذهب أحد إلى تخصيص "علم" بنصب مفعولين مع الخالق سبحانه إلا السمين .

وقد رجح الباحث السيف أن تكون (علم) في ذات الله متعدية إلى مفعول واحد دون الحاجة إلى حملها على (عرف) في حال ومنعها في غيره ، مما يلزم منه التفريق بين المتماثلين ، وعدم الحاجة إلى تقدير المفعول الثاني ، مما هو ضرب من التكلف ^(٤) .

ويترتب على قوله هذا الخلط بين الدلالتين ، وإخراجها من باب ظن وأخواتها بقصرها على مفعول واحد وهذا مخالف للنحو !!

ولو أنه قال بقصر "علم" في ذات الله على مفعولين مطلقاً كان أولى من قصرها على مفعول واحد .

(١) البسيط / ٤٤٧ - ٤٤٨

(٢) البحر المحيط / ٤٦٦

(٣) المقاصد الشافية / ٤٨٦

(٤) انظر : الأثر العقدي / ١٥٠٧ .

الترجح :

الذي يظهر لي أن المتقدمين من سلف هذه الأمة جعلوا العلم والمعرفة من المترادفات في الدلالة لشيوعها ، ولكنهم لم يبحثوا في مسألة التفريق بينهما وخاصة في ذات الله سبحانه ، وإنما اهتموا بهذا المتأخرن

وعليه فأرى أن "علم" تكون بمعنى "عرف" في جنب الله من باب المساحة في اللفظ ، وذلك تبعاً للمتقدمين من سلف هذه الأمة ، ولكثرة مجئها بمعنى "عرف" في القرآن كثيراً كما ذكر الشيخ عصيمة رحمه الله^(١) .

(١) انظر : دراسات لأسلوب القرآن / ٩٣٩٨

١٤- إعراب (إلهه) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿أَرَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهًا هَوَاهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] .

حيث اختلف في إعراب (إلهه هواه) على قولين :

١- أن يكون (إلهه) مفعولاً ثانياً، و (هواه) مفعولاً أول مؤخراً.

ذكر هذا القول الحسين بن الفضل ^(١)، والكرماني ^(٢)، والزمخشري ^(٣).

٢- أن يكون (إلهه) مفعولاً أول ، و (هواه) مفعولاً ثانياً لـ "اتخذ".

ذكر هذا القول الرازبي ^(٤).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني ^(٥).

المناقشة :

اختلف في إعراب (إلهه هواه) على قولين :

القول الأول : أن يكون (إلهه) مفعولاً ثانياً، و (هواه) مفعولاً أولًا مؤخراً.

وتقديم المفعول الثاني في الآية يفيد العناية والمحصر، يقول الزمخشري : (فإن قلت لم أخر هواه والأصل قوله : اتخاذ الهوى إليها؟ قلت : ما هو إلا تقديم المفعول الثاني على الأول للعناية ،

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ١٦٧ ، والحسين بن الفضل هو أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير بن قاسم بن كيسان البجلي : العلامة ، المفسر ، الإمام ، اللغوي ، المحدث البجلي الكوفي ، ثم النيسابوري ، عالم عصره ، ولد قبل الثمانين ومائة ، توفي سنة اثنين وثمانين ومائتين . انظر : طبقات المفسرين للسيوطى ٣٧ .

(٢) انظر : غرائب التفسير ٢/٨١٧

(٣) انظر : الكشاف ٣/٢٨٢

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ٢٤/٤٦٢

(٥) انظر : البحر المحيط ٦/٤٥٩

كما تقول : علمت منطلقا زيدا : لفضل عنائك بالمنطلق)^(١) ، ويقول ابن المنير : (وفيه نكتة حسنة وهي إفادة الحصر ، فان الكلام قبل دخول أرأيت مبتدأ وخبر : المبتدأ هوه ، والخبر إلهه . وتقديم الخبر كما علمت يفيد الحصر ، فكأنه قال : أرأيت من لم يتخد معهوده إلا هوه ، فهو أبلغ في ذمه وتوبيقه ، والله أعلم)^(٢) .

وهذا القول رده أبو حيان من جهة الصناعة ، قائلا : (وادعاء القلب ليس بجيد إذ يقدره : من اتخذ هوه إلهه ، والبيت من ضرائر الشعر ونادر الكلام ، فينزعه كلام الله عنه)^(٣) ، واعتراض السمين على شيخه بأن (هذا ليس من القلب المذكور في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط)^(٤) ، وهو اعتراض غير مقبول لأن القلب في الإعراب أو القصة يعد من مسائل التقاديم والتأخير ، فالقلب هو : (جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منها للآخر)^(٥) ، أو هو بعبارة أخرى : (تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض معأخذ المقدم والمؤخر الحكم الإعرابي الذي كان لصاحبه وبقاء المعنى النحوي على ما كان عليه قبل القلب اعتماداً على فهم المعنى ووضوحيه)^(٦) ، ولكن مسألة القلب في الإعراب فيها خلاف بين العلماء على ثلاث مذاهب :

أحدها : أنه يجوز ذلك في الكلام والشعر اتساعاً لفهم المعنى .

(١) الكشاف ٢٨٢/٣

(٢) حاشية ابن المنير على الكشاف ٢٨٢/٣

(٣) البحر المحيط ٤٥٩/٦

(٤) الدر المصون ٤٨٦/٨

(٥) انظر : المطول للتفساري ١٣٧ ، وقواعد الترجيح عند المفسرين ٢/١١٠ .

(٦) انظر : القلب في القصة ٨ .

وهذا قول أبو عبيدة^(١)، وابن قتيبة^(٢)، والمبرد^(٣)، وأبي علي الفارسي^(٤)، وابن فارس^(٥)، والسيرافي^(٦)، وابن الشجيري^(٧)، وابن الطراوة^(٨)، والسكاكى^(٩).

واستدل على هذا المذهب بقوله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنْوِيْأً بِالْعُصْبَةِ ﴾ ، ويقول العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها ، فالعصبة والعجiza لا تنقل ، إنما ينتقل بها ، والمعنى : لتنوء العصبة بها ، ولتنوء فلانة بعجيزتها ، أي : تنقل بها .

وحكى أبو زيد : إذا طلعت الجوزاء وانتصب العود في الحرباء^(١٠) ، وحكى الأخفش : عرضت الناقة على الحوض ، وعرضتها على الماء ، وحكى أيضاً : أدخلت القلنوسة في رأسه^(١١) .

يقول أبو عبيدة : (ومجازه : ما إن العصبة ذوى القوة لتنوء بمفاتح نعمه ويقال في الكلام : إنها لتنوء بها عجيزتها ، وإنما هي تنوء بعجيزتها كما ينوء البعير بحمله ، والعرب قد تفعل مثل هذا ، قال الشاعر :

فديت بنفسه نفسي وما لي ولا آلوك إلا ما أطيق

(١) انظر : مجاز القرآن / ٢١٠

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن / ١٢٥

(٣) انظر : الكامل / ١٢٩

(٤) انظر : الحجة / ٤٣٢

(٥) انظر : الصاحبي / ٣٥٣

(٦) انظر : شرح السيرافي / ١٤٠

(٧) انظر : أمالي ابن الشجيري / ٢١٣٥

(٨) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاج / ١٢٦٢ .

(٩) انظر : مفتاح العوم / ٤١٢ ، والإيضاح / ٩٩

(١٠) انظر : كتاب الشعر / ١٥٠

(١١) انظر : السابق ، والتذليل والتكميل / ٥٤٤٢ ، والارشاف / ٥٢٨٠ ، والارشاف / ٦٢٤٨

والمعنى : فديت بنيتي وبهالي نفسه ، وقال :

وَتُرْكِبُ خَيْلٌ لَا هُوَادَةَ بَيْنَهَا
وَتَشَقِّي الرَّمَاحُ بِالضَّيَاطِرَةِ الْحَمِيرِ^(١)
ويقول ابن قتيبة : (ومن المقلوب ما قلب على الغلط .. وهذا ما لا يجوز لأحد أن يحكم به
على كتاب الله عز وجل لوم يجد له مذهبًا ، لأن الشعرا تقلب اللفظ ، وتريل الكلام على الغلط أو على طريق
الضرورة للقاية أو الاستقامة وزن البيت ، والله لا يغلط ولا يضطر ...)^(٢).

ويلزم عن هذا القول جواز وقوعه في كتاب الله عز وجل إذا فهم المعنى وأمن اللبس ولم
يوقع في الغلط . ويقول المبرد : (والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار)^(٣) ، ويقول ابن
فارس : (ومن سنن العرب القلب .. في غير الكلمات فقوتهم: كما عصب العباء بالعود ...
ومثله في كتاب الله جل ثناؤه : ﴿خُلِقَ الْإِنْسَنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنباء: ٣٧] ومنه قوله جل ثناؤه
﴿وَحَرَّمَنَا عَيْهِ الْمَرَاضِعُ مِنْ قَبْلٍ﴾ [القصص: ١٢] ومعلوم أن التحرير لا يقع إلى على من يلزم
الأمر والنهي ، وإذا كان كذا فالمعني : وحرمنا على المراضع أن يرضعن)^(٤) ، ويقول أبو علي :
(فيكون هذا كقوتهم : أدخلت القلنسوة في رأسي ، ونحو ذلك مما يقلب إذا لم يكن فيه إشكال .
وفي التنزيل ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعَدِيهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]^(٥) ، ويقول أبو سعيد
السirافي : (إن التقديم والتأخير فيها ذكرناه - يعني من شواهد القلب في الشعر - ليس من
الضرورة لم يكن عندي بعيداً لأنها أشياء قد فهمت معاناتها ، وليس بأبعد من قوتهم : أدخلت
القلنسوة في رأسي ، والخاتم في أصبعي ، كما قال الشاعر :

(١) مجاز القرآن ١١٠ / ٢

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٢٥

(٣) الكامل ١ / ٢٩٠

(٤) الصحاحي ١٥٣

(٥) الحجة ٤ / ٣٢٢

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائله بادٍ إلى الشمس أجمعٌ وإنما يدخل الرأس في القلنسوة ، والإصبع في الخاتم ، ورأس الثور في الظل)^(١) ، ويقول ابن الشجري : (وقد اتسع القلب في كلامهم حتى استعملوه في غير الشعر ..)^(٢) ، وفاسه ابن الطراوة قياساً مطرباً في الفاعل والمفعول إذا فهم المعنى^(٣) .

ثانيها : أنه لا يجوز إلا في الضرورة .

وهو قول ابن السراج^(٤) ، وابن عصفور^(٥) ، وابن أبي الريبع^(٦) ، وابن هشام^(٧) ، والشاطبي^(٨) ، والأزهري^(٩) ، والسيوطى^(١٠) .

ويقول ابن السراج : (وما جاء كالشاذ ، وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده)^(١١) ، ويقول ابن عصفور : (والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثره مجئه فيه . وقد جاء أيضاً في الكلام : حكى أبو زيد: "إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء". يريد : انتصب الحرباء في العود . وحكى أبو الحسن : "عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء" ، يراد بذلك، عرضت الماء والحوض عليها .

(١) شرح السيرافي / ١ ٢٤٠

(٢) أمالی ابن الشجري / ٢ ١٣٥

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاج / ١ ٢٦٢ .

(٤) انظر : الأصول / ٣ ٤٦٣

(٥) انظر : ضرائر الشعر ٢٧١

(٦) انظر : البسيط / ٢ ٧١٣

(٧) انظر : مغني اللبيب ٩١١

(٨) انظر : المقاصد الشافية / ٣ ٥٢

(٩) انظر : تمرین الطالب في صناعة الإعراب ٢٦ .

(١٠) انظر : الهمع ٧ / ٢

(١١) الأصول / ٣ ٤٦٣

وحكى أيضاً من كلامهم : "أدخلت القلنسوة في رأسي" ، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه.^(١) ، ويقول أيضاً: (والصحيح أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه)^(٢) ، ويقول ابن أبي الربيع : (والعرب ترفع المفعول وتنصب الفاعل في ضرورة الشعر إذا فهم المعنى ... ويكون من باب القياس كما جاء أدخلت القلنسوة في رأسي)^(٣) ، ويقول ابن هشام : (ومن فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر ...)^(٤) ، ويقول الشاطبي : (والقلب قليل التصرف في الكلام)^(٥) ، ويقول الأزهري : (وهو خاص بالشعر ..)^(٦) ، ويقول السيوطي : (ولا يقاس على شيء من ذلك)^(٧) .

ثالثها : أنه لا يجوز للضرورة وتضمين الكلام معنى يصح معه القلب . وهو قول ابن الصائع^(٨) ، والقرزويني^(٩) .

يقول ابن الصائع : (يجوز القلب على التأويل)^(١٠) ، ويقول القرزويني : (والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل وإلا رد)^(١١) .

(١) ضرائر الشعر ٢٧١

(٢) شرح الجمل ٦٠٢/٢

(٣) البسيط ٧١٣/٢ .

(٤) معنى الليبب ٩١١

(٥) المقاصد الشافية ٥٢/٣

(٦) تمرین الطالب ٢٦ .

(٧) الهمع ٧/٢

(٨) انظر : البرهان للزركشي ٢٨٨/٢

(٩) انظر : الإيضاح ٩٩

(١٠) انظر : البرهان للزركشي ٢٨٨/٢

(١١) الإيضاح ٩٩

وأما أبو حيان فمع المذهب الثاني ، إذ يقول : (والذى صححه أصحابنا أنه لا يجوز في الكلام ، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الاضطرار . وال الصحيح أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمين ، وقد يحيى منه في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمين ، بل قلب مجرد الضرورة)^(١) ، ويقول : (الصحيح أن القلب لا يكون إلا في الشعر وإن جاء في الكلام فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه)^(٢) ، ويقول : (وهو لم يقع إلا في قليل من الكلام وال الصحيح أنه لا يقاس)^(٣) ، ويقول : (والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في الضرورة . وأما قول الشاعر : فليس من باب القلب، بل من باب الاتساع في الظرف)^(٤) . وأما الآية فـ "أخلف" يتعدى إلى مفعولين ، ولك أن تضيف إلى أيهما شئت^(٥) ، فليس من باب القلب ، ولو كان فعميت عليكم من باب القلب لكان التعدي بعن دون على . ألا ترى أنك تقول : عميت عن كذا ، ولا تقول عميت على كذا)^(٦) .

فالقلب على هذا قليل في الكلام ، والقليل لا يحمل عليه كتاب الله ، يقول أبو حيان : (ولا ينبغي حمل القرآن على القلب إذ الصحيح في القلب أنه ما يضطر إليه في الشعر ، وإذا كان المعنى صحيناً واضحاً مع عدم القلب فأي ضرورة تدعوه إليه)^(٧) ، ويقول : (والقلب عند أصحابنا مختص بضرورة الشعر فلا نخرج كلام الله عليه)^(٨) ، وقد سبقه إلى ذلك ابن عطية ، إذ يقول : (وادعاء القلب على لفظ

(١) التذليل والتكميل ٢٨١/٦ .

(٢) البحر المحيط ٦٥٧/١ .

(٣) السابق ٣٩٦/٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، والأصول ٤٦٤/٣ .

(٥) يقول ابن قتيبة : (أي خلف رسيله وعده ، لأن الإخلاف قد يقع بالوعد ، كما يقع بالرسيل ، فتفقول : أخلفت الوعد ، وأخلفت الرسيل) . انظر : تأويل مشكل القرآن ١٢٢ .

(٦) البحر المحيط ٢١٦-٢١٧/٥ .

(٧) السابق ٦٣/٨ .

(٨) السابق ١٤٧/٢ .

كتاب الله دون ضرورة تدفع إلى ذلك عجز وسوء نظر ، وذلك أن الكلام يتخرج على وجهه ورصفه ^(١) ، لذا صار من المقرر في قواعد الترجيح عند المفسرين أن لا تحمل الآية على القلب ولها بدونه وجه صحيح ^(٢) .

فعلى ما سبق يعد القلب من لغة الشعر ، والقرآن منه براء لسبعين :

الأول : لقلته في كلام العرب ، والقليل لا يقاس عليه .

والثاني : لصحة تحریجه على غير القلب ، فأي حاجة تدعوه إلى لحاقه بأسلوب غير القرآن الكريم ! ..

واعتراض شيخنا أ.د محسن العميري على الذين ينفون وقوع القلب في كتاب الله ، ويمنعون الحمل عليه بأن (القرآن جاء بكلام العرب ، وخطبهم بما يعرفون ، فما كثر في كلامهم كثرة في القرآن ، وما ندر عندهم أو قل جاء في القرآن كذلك والاحتجاج بأن القرآن لا يحمل على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ ، ومن ذلك قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) ، وورود مثل (استحوذ) ^(٣) .

وما لا شك فيه أن القرآن نزل بلغة العرب وبسننها في الكلام إلا أن مسألة القلب تعد من لغة الشعر لا من لغة الكلام ، إذ إن مجئه في الشعر مما اتفق عليه بخلاف مجئه في الكلام ، والأولى حمل الكلام على المتفق عليه لا المختلف فيه .

والقول بأن حمل القرآن على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ إلى بجاجة إلى تحرير ، لأن الرفض إن كان يقصد به من جهة الصناعة النحوية فهذا لا غبار

(١) المحرر الوجيز / ١ ٢٧٣ .

(٢) انظر : قواعد الترجيح / ١ ١٠٩ .

(٣) القلب في القصة ٤٧-٤٨ .

عليه ، لأن اعتماد النحوي في وضع القواعد النحوية يكون على المطرد من كلام العرب ، وإن كان يقصد بالرفض إنكار القراءة فهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة عن النبي ﷺ .

فأبو حيان رد القول الثاني في الآية من جهة أن القلب لا يحمل عليه القرآن لقلته في الكلام ، وكان الأولى به أن يعتصم هذا الرد بأن الأصل في مفعولي "ظن وأخواتها" أن يتقدم المفعول الأول ويتأخر الثاني ، لأن الأصل فيهما المبتدأ والخبر ، والأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير ، ولا سيما أنه قد عرض في الآية موجب التقديم في المفعولين وهو تساويهما في التعريف ، كالمبتدأ والخبر^(١) .

والقول الثاني : أن يكون "إلهه" مفعولاً أولاً ، و"هواه" مفعولاً ثانياً لـ"الخذ" ، لأن "الخذ" من أخوات "ظن" ، و"وظن" تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .

وهو في الآية لازم التقديم تقديم ما أصله المبتدأ على ما أصله الخبر ، لتساويهما في التعريف .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني ، لوجوب تقديم المفعول الأول على الثاني ، ولسلامته من الاعتراضات الموجهة على القول الآخر .

(١) انظر : التذليل والتكميل ٦/١٨

باب الفاعل

: وفيه مسألة :

- فاعل (يهد).

١٥- فاعل (يهد) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهُدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَكِنِهِمْ ﴾ [طه: ١٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهُدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ يَمْشُونَ فِي مَسَكِنِهِمْ ﴾ [السجدة: ٢٦] :

اختلف في فاعل "يهد" على أقوال :

١ - أن يكون ضمير اسم الله تعالى .

ذكر هذا القول الزجاج^(١) ، والرخشرى^(٢) ، وابن عطية^(٣) ، وأبوالبقاء^(٤) ، ورجحه مكى^(٥) .

٢ - أن يكون ضمير الرسول ﷺ .

ذكر هذا القول الرخشرى^(٦) .

٣ - أن يكون ضميرا يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، تقديره "الهدى" أي : أَوَلَمْ يَهُدِ الْهَدِي لَهُمْ وَهُوَ قَوْلُ الْمَبْرَد^(٧) ، أو تقديره "الأمر" وهو قول الزجاج^(٨) ، أو تقديره "النظر والاعتبار" وهو قول ابن عطية^(٩) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١١

(٢) انظر : الكشاف ٣/٩٦ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/٨٦

(٤) انظر : التبيان ٢/٩٠٧ .

(٥) انظر : الهدایة ٩/٥٧٧٢

(٦) انظر : الكشاف ٣/٩٦ .

(٧) عزاه إلى علي بن سليمان . انظر : إعراب القرآن ٣/٦٠ ، ٢٩٨ .

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١١

(٩) انظر : المحرر الوجيز ٤/٨٦ .

٤ - أن يكون جملة (كم أهلكنا).

ذكر هذا القول الفراء^(١)، والطبرى^(٢)، والزمخري^(٣)، والرازى^(٤).

٥ - أن يكون "كم".

ذكر هذا القول الفراء^(٥)، والطبرى^(٦) والحوفى^(٧)، ونسب إلى الكوفيين^(٨).

٦ - أن يكون مادل عليه (أهلكنا)، والجملة مفسرة له.

ذكر هذا القول الكرماني^(٩)، وأبو البقاء^(١٠).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(١١).

المناقشة :

اختلاف في تعين فاعل يهد في هذه الآية على الأقوال الآتية :

القول الأول : أن يكون ضمير اسم الله تعالى ، ويكون المعنى عليه : أَوْلَمْ يَهِدِ اللَّهُ لِمَّا عَبَرَ ، وفِعْلَهُ بِالْأَمْمِ الْمُكَذِّبَةِ^(١٢).

(١) انظر : معانى القرآن / ٢٩٥، ٣٣٣.

(٢) انظر : جامع البيان / ١٨ / ٣٩٨.

(٣) انظر : الكشاف / ٣ / ٩٦.

(٤) انظر : مفاتيح الغيب / ٢٢ / ١١٢.

(٥) انظر : معانى القرآن / ٢ / ٣٣٣.

(٦) انظر : جامع البيان / ٢٠ / ١٩٥.

(٧) انظر : البحر المحيط / ٦ / ٢٦٧.

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٤٧٤، ٥٧٠ ، ٤٧١٦ / ٧ ، ٤٧٤، ٥٧٠ . ٥٧٧٢ / ٩ .

(٩) انظر : غرائب التفسير / ٢ / ٩٠٨.

(١٠) انظر : التبيان / ٢ / ٩٠٧ .

(١١) انظر : البحر المحيط / ٦ / ٢٦٧.

(١٢) انظر : الدر المصنون / ٨ / ١١٧.

وقد استدل أصحاب هذا القول بقراءة من قرأ : (أولم نهد لهم) ^(١).

يقول الزجاج : (ويجوز أيضا على "يهد" بالياء - أن يكون الفعل لله - عز وجل - يدل عليه قراءة من قرأ (أولم نهد)) ^(٢)، ويقول مكي : (وقيل التقدير : أولم يهد الله لهم . وهذا إن شاء الله أحسنها . ويقوى ذلك، أن أبا عبد الرحمن السلمي وقناة قرأ : أولم نهد بالنون) ^(٣)، ويقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون فيه ضمير الله بدلالة القراءة بالنون) ^(٤).

ويقول ابن عطية : (وقرأت فرقة "نهد" بالنون وهذه القراءة تناسب تأويل من قال في التي قبلها الفاعل الله تعالى) ^(٥) ، وقد رجح أبو حيان هذا القول قائلا : (وأحسن التخاريج الأول وهو أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله كأنه قال (أفلم) بين الله ومفعول وبين مذوف ، أي العبر بإهلاك القرون السابقة ثم قال (كم أهلكنا) أي : كثيراً أهلكنا ، فكم مفعوله بأهلكنا والجملة كأنها مفسرة للمفعول المذوف ليهد).

وهذا القول ليس فيه ما يخده من صناعة أو معنى ، بل يشهد له السماع كما مر في قراءة السابقة ، والقرآن يفسر بعضه ببعض .

والقول الثاني : أن يكون ضمير الرسول ﷺ.

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول ، ويدل عليه القراءة بالنون) ^(٦) ، والقراءة تدل على أن الفاعل ضمير اسم الله تعالى ، ولكن لا تدل على ضمير الرسول ﷺ ،

(١) وهي قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وابن عباس ، وأبي عبد الرحمن السلمي وقتا . انظر : مختصر ابن خالويه ١١٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣ ، ومعجم القراءات ٥١٣/٥

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١١

(٣) المهدية ٩/٥٧٧٢

(٤) الكشاف ٣/٥١٦

(٥) المحرر الوجيز ٤/٨٦

(٦) الكشاف ٣/٩٦

ولولا هذه القراءة لجاز أن يكون الرسول ﷺ الفاعل لأنه هو المبين لهم بما يوحى إليه من أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية^(١).

والقول الثالث : أن يكون ضميرا مقدرا بالهدى أو الأمر أو النظر والاعتبار ، وقد استدل الزجاج على حذف الفاعل بقراءة "نَهْدِي" ، يقول : (ويدل على هذا قراءة من قرأ أو لم تَهْدِ - بالنون - أي ألم نبين لهم)^(٢).

ولا أرى القراءة تدل على الفاعل المحذوف بالتقديرات السابقة ، وإنما تدل على أنه لله تعالى ، ثم إن الفاعل على تقديره بـ"الهدى" لا يدل عليه معنى الآية ، لأن الهدى لم يهد لهم التفكير بخلاف الأمر أو الاعتبار .

والقول الرابع : أن يكون جملة (كم أهللنا) .

ومجيء الفاعل أو نائبه جملة عند النحاة فيه مسألتان :

١- إذا كان الفعل مسندا إليه إسنادا لفظيا فهذا جائز لا خلاف فيه^(٣) .

٢- إذا كان الفعل مسندا إليه إسنادا معنويا فهذا فيه خلاف بين النحاة على قولين :

القول الأول : جواز ذلك عند الكوفيين^(٤) على خلاف بينهم .

فقد أجاز هشام بن معاوية الضرير^(٥) ، وثعلب^(٦) وقوع الفاعل ونائبه جملة مطلقا ، وأجازه

(١) انظر : الدر المصنون ٨/١١٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١١ .

(٣) انظر : الكشاف ١/٦٤ ، ومغني الليبب ٥٢٥ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٦/٢٦٧ ، والمغني ٥٢٤ .

(٥) انظر : المغني ٥٢٤ ، وائللاف النصرة ٩٩ .

(٦) المغني ٥٢٤ .

القراء وجماعة من النحويين بشرط أن يكون الفعل قلبياً، وأن يوجد معلق عن العمل نحو : ظهر لي أقام زيد^(١).

واستدلوا على ذلك بالسماع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أَلَيْدَتِ لَيْسَ جُنْحَنَّةُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ وَضَرَبَنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِهِمْ كَمْ أَهْلَكَنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْسُونَ فِي مَسَكِنِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِهِمْ كَمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْسُونَ فِي مَسَكِنِهِمْ ﴾ .

وقول الشاعر :

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشَرْطٍ
وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَا يَفْشِّبُ كِيرٌ
وَقَوْلُ الْآخِرِ :

فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّىٰ تَرْدَنِي
إِلَى قَطْرِيِّ لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا^(٢)
وَالْقَوْلُ الثَّانِي : مَنْ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ مَطْلَقاً^(٣).

وما ورد من السماع فهو مؤول على إضمار فاعل سواء أكان مدلولا عليه بالفعل أم غير مدلوول عليه^(٤).

وعللوا منع مجيء الفاعل جملة أو تائبه بأن الفاعل يصح إضماره والجملة لا يصح إضمارها ،

(١) انظر : معاني القرآن ٢/١٩٥، ٣٣٣، ١٩٥ ، والبحر المحيط ١/١٧٣ ، والارتفاع ٣/١٣٢٠ ، ١٣٢٨ والتذليل والتمكيل ٦/١٧٤ ، والمغني ٥٢٤ ، واتلاف النصرة ٩٩.

(٢) انظر : التذليل والتمكيل ٦/١٧٤ ، وتمهيد القواعد ٤/١٥٧٦.

(٣) انظر : السابق ، والمسائل البغداديات ٥٢٥ ، والخصائص ٢/٤٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٧.

(٤) انظر : كتاب الشعر ١/٥٠٦ ، والخصائص ٢/٤٣٤ ، وإعراب القرآن ٣/٦٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٨٧ ،

٢/٤٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٧ ، وشرح التسهيل ٢/١٢٢

وأن المضمر لا يكون إلا معرفة والجملة ما لا يصح تعريفها^(١) ، وأن الفاعل محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا مفرداً^(٢) .

وقد ذهب الدمامي إلى أنه لا خلاف بين البصريين والковيين في هذه المسالة ، إذ يقول : (لا أظن أحدا ينزع في أن المسند إليه لا يكون إلا اسم ، فحيئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل ، غايته أنه سبك بدون سابك ، وله نظائر)^(٣) .

فالجملة على هذا مسندة باعتبار المصدر الذي تؤول به ، وهذا ما قاله الزمخشري في قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكَنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ ، إذ يقول : (فاعل يهد الجملة بعده ، ي يريد : ألم يهد لهم هذا ، بمعناه ومضمونه) لو لا أنه أفسده بقوله بعد ذلك (ونظيره قوله تعالى ﴿وَتَرَكَنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ سَلَّمٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ^{٧٨}) أي : تركنا عليه هذا الكلام)^(٤) .

واعتراض عليه أبو حيان قائلًا : (وكون الجملة فاعلاً هو مذهب كوفي ، وأما تشبيهه ونظيره بقوله ﴿وَتَرَكَنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ سَلَّمٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ^{٧٨}) فإن تركنا عليه معناه معنى القول فحikit به الجملة كأنه قيل وقلنا عليه ، وأطلقتنا عليه هذا اللفظ والجملة تحكي بمعنى القول كما تحكي بلفظه)^(٥) .

والزمخشري لم ينص على أن الجملة تكون فاعلا حتى يعترض عليه ، وإنما هذا بحسب فهم أبي حيان ، وهو فهم مجانب للصواب .

(١) انظر : شرح المفصل ٤/٢٦.

(٢) ينظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/٨٨٢.

(٣) انظر : حاشية الدسوقي ٢/٥٧.

(٤) الكشاف ٣/٩٦.

(٥) البحر المحيط ٦/٢٦٧.

وأما أبو حيان فلا يرى بمجيء الفاعل جملة يقول : (والصحيح المنع)^(١) ، ويقول في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أَلَيْتَ لَيْسْ جُنْحَنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ : (الفاعل لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي : بدا لهم هو أي رأى أو بدا . كما قال : بذلك من تلك القلوص بداء .

هكذا قال النحاة والمفسرون ، إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة ، فإنه زعم أن قوله : ليسجنه في موضع الفاعل لبدا أي : سجنه حتى حين ، والرد على هذا المذهب مذكور في علم النحو . والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : ليسجنه ، أو من قوله : السجن على قراءة الجمهور ، أو على السجن على قراءة من فتح السين)^(٢) ، ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ : (وتخرجه على مذهب جمهور البصريين أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو مضمر تقديره هو ، يفسره سياق الكلام كما فسر المضمير في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَرَتِ الْحِجَابِ ﴾ سياق الكلام والمعنى ، وإذا قيل لهم قول شديد فأضمر هذا القول الموصوف وجاءت الجملة بعده مفسرة ، فلا موضع لها من الإعراب لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد ، زعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو الجملة التي هي لا تفسدوا ، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي ونظره بقولك ألف حرف من ثلاثة أحرف ، ومنه زعموا مطية الكذب ، قال : كأنه قيل ، وإذا قيل لهم هذا القول وهذا الكلام ، انتهى . فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، فعدل إلى

(١) التذليل والتكميل ٦ / ١٧٤ ، وقد نسب البدر إلى أبي حيان أنه قال بعد أن استبعد في النظر والعقل كون الجملة فاعلا : (ولكن أقوال الأئمة لا ترد ، وإنما ذكرت هذه المسألة مع استبعادي تصورها واعتقادي عدم صحتها ، لثلا يخلو الكتاب عن ذكرها ، فيظن عدم الاطلاع عليها) . انظر : اختيارات أبي حيان النحوية ٤٩ / ١ . وهذا النص ليس لأبي حيان ، وإنما هو لناصر الجيش كما جاء في التمهيد ٤ / ١٥٧٨ ، وهو إيقحام من قبل بعض النسّاخ في المخطوط ، ولا سيما أن هذا النص ليس في مطبوع التذليل الآن !

(٢) البحر المحيط ٥ - ٥٠٧

الإسناد اللغطي ، وهو الذي لا يختص به الاسم بل يوجد في الإسم والفعل والحرف والجملة ، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى الإسناد اللغطي ، وقد أمكن ذلك بالتخريج الذي ذكرناه^(١).

وقد رجح عباس حسن قول البصريين قاتلا : (الراوح الذي يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً) معللاً ذلك بأنه (أكثر مسايرة للأصول اللغوية، وأبعد من التشتيت والتفريق، وأثارهما السيئة في الإبارة والتعبير، فالاقتصار عليه أولى)^(٢).

والقول البصري هو الراجح ، لأنه يلزم على القول الكوفي إخلال بقواعد الإسناد ، والإسناد لا يكون إلا من اسمين أو من اسم و فعل فقط ، لأن الإفادة لا تحصل إلا به ، وهو لابد له من طرفين مسند ومسند إليه^(٣).

والقول الخامس : أن يكون الفاعل "كم" على قول الكوفيين^(٤).

واعتمد هذا القول على السماع والمعنى .

فأما السماع فقوله تعالى : ﴿أَقْلَمْ يَهْدِهِمْ مِنْ أَهْلَكُنَا﴾ في قراءة ابن مسعود^(٥) ، وما حکاه الأخفش عن العرب : (ملكت كم غلام)^(٦) ، وأما المعنى فلان "كم" في معنى كثير ، و"كثير" لا يلزم الصداره . وهذا القول مردود ، لأن السماع المطرد في "كم" هو صدارتها ، وما ورد من ذلك فهو قليل ، ولغة ردئه^(٧).

(١) السابق ١٩٦/١

(٢) النحو الوافي ٦٦-٦٧/٢

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٢/٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣-٣٤

(٤) انظر : معاني القرآن ٢/٣٣٣ ، وجامع البيان ٢٠/١٩٥ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٤،٥٧٠ ، والمداية ٧/٤٧١٦،٥٧٧٢/٩

(٥) انظر : معاني القرآن ٢/٣٣٣ ، وجامع البيان ١٨/٣٩٨

(٦) انظر : البحر المحيط ٧/٣١٩ ، ومغني اللبيب ٢٤٤ ، والهمم ٩/٢

(٧) انظر : السابق

وكذلك هو مردود من جهة المعنى ، لأن العرب حملت "كم" على "رب" في المعنى ، و"رب" تلزم الصداراة بالإجماع ^(١).

يقول الزجاج : (وزعم بعض النحويين أن (كَمْ) في موضع رفع بـ (يَهِدُ)

والمعنى عنده ألم يُبَيِّنْ لهم القرون التي أهلَكتنا مِنْ قَبْلِهِمْ.

وهذا عندنا - أعني عند البصريين - لا يجوز ، لأنَّه لا يُعْلَم ما قبل (كَمْ) ، لا يجوز في قولك كم رَجُل جاءني.

وأنت مخبر أنَّ تقول جاءني كم رجل ، لأنَّ (كَمْ) لا تُرَأُ عن الابتداء ^(٢) ، ويقول أبو حيَان: (وقال الحوفي : قال بعضهم هي في موضع رفع فاعل (يَهِدِ)، وأنكر هذا على قائله لأنَّ كم استفهام لا يعمل فيها ما قبلها انتهَى . وليست كم هنا استفهاماً بل هي خبرية) ^(٣) ، ويقول أيضاً: (الخبرية فيها لغتان : الفصيحة كما ذكر ، لا يتقدّمها عامل إلا ما ذكرنا من الجار . واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون فيها : ملكت كم غلام . أي : ملكت كثيراً من الغلمان) ^(٤) ، لذلك يقول ابن هشام : (فتخرِيج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة) ^(٥) .

والقول السادس : أن يكون ما دل عليه (أهلَكتنا) ، أي : إهلَكتنا ، والجملة مفسرة له ، والفاعل على هذا مضمر يفسره ما دل عليه من الكلام .

وهذا القول مقبول من جهة المعنى والصناعة .

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١٠

(٣) البحر المحيط ٦/٢٦٧

(٤) البحر المحيط ٧/٣١٩ ، وانظر : منهاج السالك ١٠٦

(٥) معنى الليبب ٧٦٨

الترجح :

الذي يظهر لي جواز تخریج الآية على القول الأول ، والثاني ، والثالث ، والسادس ، ولكن التخریج على القول الأول هو أرجح الأقوال كما ذهب إليه أبو حیان ، وذلك لدلالة القراءة الأخرى على هذا القول ، فالقرآن يفسر بعضه ببعض ، ولسلامته من الاعتراضات المتوجهة على غيره .

باب النائب عن الفاعل

وفيه مسألة :

- إعراب الشح .

١٦- إعراب (الشح) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿وَأَحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَ﴾ [النساء: ١٢٨]

حيث اختلف في القائم مقام الفاعل على قولين :

١- أن يكون الشح ، وهو المفعول الأول ، والأنفس المفعول الثاني لأحضرت .

وهو قول الزمخشري^(١) .

٢- أن يكون الأنفس ، وهو المفعول الأول في الأصل ، والتقدير : أحضر الله الأنفس الشح .

وهو قول أبي البقاء^(٢) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٣) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب (الشح) على قولين :

القول الأول : أن يكون الشح هو المفعول الأول ، والأنفس المفعول الثاني في الأصل لأحضرت ، والتقدير : أحضر الله الشح الأنفس .

يقول الزمخشري : (ومعنى إحضار الأنفس الشح : أن الشح جعل حاضرا لها لا يغيب عنها أبداً ولا تنفك عنه)^(٤) .

(١) انظر : الكشاف ٥٧١ / ١

(٢) انظر : التبيان ٣٤٢ / ١

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٨٠ / ٣

(٤) الكشاف ٥٧١ / ١

وكلام الزمخشري يحتمل عند أبي حيان أمرين :

١- أن يكون من باب القلب فنسب الحضور إلى الشحّ وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس.

وهذا الاحتمال مردود عند أبي حيان ، لأنّه (جعله من باب القلب وليس بجيد ، بل التركيب القرآني يقتضي أنّ الأنفس جعلت حاضرة للشح لا تغيب عنه ، لأنّ الأنفس هو المفعول الذي لم يسم فاعله ، وهي التي كانت فاعلة قبل دخول همزة النقل ، إذ الأصل : حضرت الأنفس الشح) ^(١) ، والقلب بابه الضرورة فينبغي أن ينزعه عنه القرآن .

٢- أو أن يكون "الشح" هو القائم مقام الفاعلٍ فإنه قال: (ومعنى إحضار الأنفس الشحّ أنّ الشح جُعل حاضراً لها لا يغيب عنها أبداً ولا ينفك) فأُسندَ الحضور إلى الشح . وهذا جائز كما يقال: أُعطي درهم زيداً ، وكُسي جبة عمراً . والعكس هو المشهور .

وهذا الاحتمال مردود أيضاً عند أبي حيان لأن فيه خلافاً ، يقول : (يجوز عند الجمهور في هذا الباب إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل على تفصيل في ذلك ؛ وإن كان الأجدود عندهم إقامة الأول ..

وال الأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه) ^(٢) ، وتبعه السمين فقال :

(وعلى هذا يجوز أن يقال: «أُعطي درهم زيداً» و «كُسي جبة عمراً» والعكس هو المشهور) ^(٣) .

ولا خلاف بين النحوين في جواز إقامة المفعول الأول نائماً عن الفاعل في باب أعطى وكسي ونحوها ، لأنّه الفاعل في المعنى بالنسبة للثاني ، فكان أخف بذلك من غيره ^(٤) ، نحو: أعطي زيد

(١) البحر المحيط / ٣٨٠

(٢) السابق

(٣) الدر المصون / ٤١٠

(٤) انظر: التذليل والتكميل ٦/٢٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/٣٣ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٠٦ .

درهما وكسبي زيد جبة . أما نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ففيه خلاف على أربعة أقوال على النحو التالي :

١-ذهب جمهور النحاة إلى جواز إقامة الثاني إذا أمن اللبس ، والمنع إذا لم يؤمن اللبس^(١) .

فيجوز عندهم : أعطى درهم زيداً ، ولا يجوز عندهم في نحو : أعطى زيداً عمراً إلا إقامة الأول ، لوجود اللبس في إقامة الثاني ، فلا يجوز أن تقول : أعطى عمرو زيداً ، لأن عمراً مأخوذه فيوهم ذلك كونه آخذها .

وإنما أجاز إقامة الثاني عند أمن اللبس ، لأن تعلقهما بالفعل تعلق واحد ، فكان حكمها واحداً ، لكنه مع ذلك فإن إقامة الأول أولى ، لأن الفاعل في المعنى ولأن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ وقد حكى ابن مالك الإجماع على ذلك .

٢-وذهب بعض النحويين منهم ابن برهان العكברי إلى جواز إقامة الثاني إذا اعتقدت إقامة القلب في الإعراب بحيث يصير المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً ، ويكون النائب في الحقيقة هو الأول ، عن نيابة الثاني مع أن اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفعه مجاز كما أن نصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب ، وعكسه عند أمن اللبس كقوفهم : خرق الثوب المسار^(٢) .

إلا أن القلب قليل التصرف في الكلام^(٣) .

٣-وذهب الكوفيون وأبو علي الفارسي إلى جوازه نكرة ، فيجوز في نحو : أعطى زيداً الدرهم ، إقامة الأول أو الثاني لكونهما معرفتين ، ولا يجوز في نحو : أعطيت زيداً درهماً إلا إقامة

(١) انظر : توضيح المقاصد ٢/٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٦/١ والتصریح بمضمون التوضیح .

(٢) انظر : شرح اللمع ١/٤٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٥ ، والإيضاح ٧٢-٧٣ ، والمقتضى ١/٣٥١ ، وشرح المفصل ٧/٧٧ ، والمقرب ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٨ .

الأول ، لأن الثاني نكرة ، والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة^(١) .

٤- وذهب بعضهم إلى منع إقامة المفعول الثاني مطلقاً كابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور ، وأبي الحسن الأبدي ، لأنه مفعول به صحيح ، وبذلك ورد السماع قال النابغة الذبياني :

نبَّتْ زرعة والسفاهة كاسمهَا يهْدِي إِلَى غرائب الأشعارِ

وأما أبو حيان فمع القول الأول^(٢) .

والقول الثاني : أن يكون الشح المفعول الثاني ، والأنفس المُفْعُولُ الْأَوَّلُ في الأصل ، والتقدير:

أحضر الله الأنفس الشَّحَ .

وهذا القول لا خلاف فيه بين النحوين^(٣) ، وهو الأولى لأن الأخذ بالقول الذي لا خلاف فيه أولى من الأخذ بالقول المختلف فيه .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني ، وذلك لأنه لا خلاف فيه ، ولسلامته من الاعتراض المتجه على القول الأول .

هذا والزمخري في نظري لم يقل بالقول الأول ، ولكن فهم أبي حيان له هو الذي أوقعه في ذلك ، لأن الزمخري قال : (ومعنى إحضار الأنفس الشح : أن الشح جعل حاضراً لها لا يغيب عنها أبداً ولا تنفك عنه)^(٤) ، فجعله الشح ملازماً للنفس لا يعني أنه النائب عن الفاعل ، وإنما هو ملازم للنفس كملازمة الخبر للمبتدأ .

(١) انظر : شرح اللمع ٤٧ / ١ ، والمقاصد الشافية ٣ / ٥٢

(٢) انظر : التذليل والتمكيل ٦ / ٢٤٩ ، ومنهج السالك ١١٦ ، والنكت الحسان ٥٦

(٣) انظر : التذليل والتمكيل ٦ / ٢٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٦ / ١

(٤) الكشاف ١ / ٥٧١

باب الاشتغال

وفيه مسألة :

- إعراب (أولئك) .

١٧- إعراب (أولئك) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الْزَّكُوةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢] .

حيث أجاز أبو البقاء في إعراب (أولئك) وجهين :

١- أن يكون في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر .

٢- أن يكون في محل نصب بفعل مذوف تقديره : ونؤتي أولئك^(١) .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول^(٢)

المناقشة :

الخلاف في إعراب (أولئك) متعلق بمسألة الاشتغال^(٣) ، وهي أن الاسم المشغول عنه إذا لم يكن معه ما يوجب نصبه ، أو ما يرجحه ، أو ما يوجب رفعه ، أو ما يسوى بين الرفع والنصب فإنه يتراجع رفعه؛ لأن الرفع هو الأصل ، ولا يحتاج إلى تقدير بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى تقدير ناصب من لفظ الفعل المذكور ، أو من معناه^(٤) ، وما لا يحتاج إلى تقدير ، أو إضمار أولى مما يحتاج إلى ذلك ، والنصب في هذه الأمثلة جائز ، وجيد ، إلا أن الرفع أجود منه .

وقد سمع في ذلك الاسم المشغول عنه الرفع والنصب ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ جَنَّتُ عَدَنِ يَدْخُلُونَهَا ﴾ فقد قرئ بفتح (جنت) ، ونصبها^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ سُورَةً أَنْزَلَنَاها ﴾ فقد قرئ بفتح

(١) انظر : التبيان / ٤٠٨

(٢) انظر : البحر المحيط / ٤١٣

(٣) الاشتغال هو : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل أو شبهه قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سبيبه . انظر : شرح التسهيل / ٢ / ١٣٧ ، وارتشاف الضرب / ٤ / ٢١٦١

(٤) انظر : الكتاب / ١ / ٨٤، ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش / ٢ / ٣٢ ، وشرح التسهيل / ٢ / ١٤٣، ١٤٥ ، وشرح الكافية الشافية / ٢ / ٦٢٢ ، وشرح الكافية / ١ / ٤٥٣

(٥) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور ، وقراءة النصب هي قراءة زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن . انظر : مختصر ابن خالويه ٧٦ .

(سورة) ، ونصبها^(١) ، وقول الشاعر :

**فارساماغادروه ملحا
غير زميل ولا نكس وكل^(٢)**

قال سيبويه: (... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل آنَّه في موضع منطلقٍ إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتَقَعَ به، فإنما قلت عبدُ الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.

ومثل ذلك قوله جل شناوه: " وأما ثمود فهديناهم " وإنما حسْنَ أن يُبْنِي الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المضمِّر وشَغَلَتْهُ به، ولو لا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء.

وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلَّا أتَّهم لا يُظْهِرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسمُ هنا مبني على هذا المضمِّر.

... وقد قرأ بعضهم: " وأما ثمود فهديناهم ". وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم:

**فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بْنُ مُرٌّ
فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا**

ومنه قول ذي الرمة:

**إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغَتِهِ
فَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ وَالرَّفْعُ أَجَوْدُ ...**

فإن قلت: زيدٌ مررتُ به فهو من النصب أَبْعَدُ من ذلك، لأنَّ المضمِّر قد خَرَجَ من الفعل وأُضِيفَ الفعل إليه بالباء، ولم يوصل إِلَيْه الفعل في اللفظ، فصار كقولك: زيدٌ لقيتُ أخاه. وإن

(١) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر، ومجاحد، وطلحة بن مصرف وابن حميسن، وغيرهم انظر : مختصر ابن خالويه ١٠١ ، والمحتب ٩٩ / ٢

(٢) انظر : معنى الليبب ٥٤٣

شئت قلت: زيداً مررتُ به تريد أن تفسّر به مضمراً، كأنك قلت إذا مثّلت ذلك: جعلت زيداً على طريقي مررتُ به، ولكنك لا تظهر هذا الأوّل لما ذكرت لك.

وإذا قلت: زيد لقيت أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت...

والرفع في هذا أحسن وأجود، لأنّ أقرب إلى ذلك أن تقول: مررت بزيد ولقيت أخا عمره^(١).

وقد رجح أبو حيان الرفع اعتقاداً على كثرته ، ولأنه لا خلاف فيه ، إذ يقول : (والأجود إعراب أولئك مبتدأ ، ومن نصبه بإضمار فعل تفسيره ما بعده : أنه سيؤتي أولئك سنتيهم ، فيجعله من باب الاستعمال ، فليس قوله براجح ، لأن "زيد ضربته" أفصح وأكثر من "زيداً ضربته" ، ولأن معمول ما بعد حرف الاستقبال مختلف في جواز تقديمها في نحو : "سأضرب زيداً" ، وإذا كان كذلك فلا يجوز الاستعمال . فالاجود الحمل على ما لا خلاف فيه)^(٢).

والرفع أرجح ، لأنه لا يحتاج إلى إضمار كما نص على ذلك سيبويه وليس بسبب كثرته كما قال أبو حيان ، وأما القول بأن معمول حرف الاستقبال مختلف في جواز تقديمها والأجود الحمل على ما لا خلاف فيه ، فهذا إذا كان الخلاف معتبراً وليس شاداً ، أما إذا كان الخلاف شاداً فلا يعتبر أبداً ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الطراوة^(٣) ، والسهيلي^(٤) ، لأن (السين وسوف من حروف المعاني الداخلية على الجمل ، ومعناها في نفس المتكلم ، وإليه تستند لا إلى الأمر المخبر عنه فوجب أن يكون لها صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي التمني)^(٥) ، وبناء على هذا فالسين وسوف

(١) الكتاب ٨١/٨٤

(٢) البحر المحيط ٣/٤١٣

(٣) انظر: ابن الطراوة النحوى ٢٥٢

(٤) انظر: نتائج الفكر ٩٤

(٥) نتائج الفكر ٩٤

لا تقعان في خبر المبتدأ ، ولا ينقدم معمولهما عليهما ، والصحيح ما عليه الجمهور لأن ما ذهب إليه الطراوة وتلميذه مردود عليهما بالسماع وذلك فيما يلي :

١. في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ .

٢. قول النمر بن تولب :

فَلَمَّا رَأَتْهُ آمِنَةُ هَانَ وَجَدَهَا
وَقَالَتْ : أَبُونَا هَكَذَا سُوفَ يَفْعُلُ
فَقَدْ جَاءَ مَعْمُولًا مَا بَعْدَهَا مَتَقدِّمًا عَلَيْهَا^(١) .

وأما أبو حيان فمعجمه ، إذ يقول : (وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي أن السين وسوف لا يتقدمان عليهما معمول ما دخلتا عليه ... فهما عندهما من حروف الصدر فعل مذهبها لا يجوز : إلا زيداً سأضر به ، أو زيداً سوف أضر به ، فيتعين الرفع في زيد ، ويجوز النصب على الاشتغال . والصحيح جوازه)^(٢) ، ويقول : (... حرف التنفيس لا يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيها قبله ، على أن فيه خلافاً شاداً ، وصاحبته محجوج بالسماع ، قال الشاعر :

فَلَمَّا رَأَتْهُ آمِنَةُ هَانَ وَجَدَهَا
وَقَالَتْ أَبُونَا هَكَذَا سُوفَ يَفْعُلُ
فـ "هَكَذَا" منصوب بفعل وهو بحرف الاستقبال)^(٣) .

فأبو حيان يرى جواز تقديم معمول حرف التنفيس عليه ، ويرى أن الخلاف في ذلك خلاف شاذ لا يعتد به ، وكان الأولى بأبي حيان ألا يعتد بهذا الخلاف كما مر ، وكان قد صرخ بأن السهيلي وشيخه ابن الطرادة يخالفان الإجماع ، فقال : (وهذا الرجل^(٤) كان شاذ المنازع في النحو ، وإن كان

(١) انظر : التنذيل والتكميل ٣٠٢ / ٦

(٢) التنذيل والتكميل ٣٠٢ / ٦

(٣) البحر المحيط ١٩٤ / ٩

(٤) أبي السهيلي

غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة فأنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه ، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد صنف كتابا في الرد على سيبويه وأبي علي الفارسي وعلى الزجاجي ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة)^(١).

الترجيح :

والذي يظهر لي أن الاشتغال مسألة معروفة في النحو ، بنيت على أساس من كلام العرب ، ولئن رجح النحويون وجه الرفع ، لأنه لا إضمار فيه ، فليس معناه أن المرجوح متروك .

وليس المسوقة من باب الكثرة والقلة كما قال أبو حيان .

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٨١ / ٣

باب التعدي واللزوم

وفيه مسائل :

- إعراب (نفسه) .

- إعراب (حنيفا) .

- إعراب (الجنة) .

- إعراب (يعقوب) .

- إعراب (من) .

- إعراب (ألا تأكلوا) .

١٨- إعراب (نفسه) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠].

حيث اختلف في إعراب (نفسه) على أقوال :

١- أن يكون مفعولاً به ، و(سفه) متعد بنفسه كـ(سفه) ، وهذه لغة محكية عن أبي الخطاب^(١)، ويونس^(٢)، والبرد^(٣)، وثعلب^(٤).

ذكر هذا القول الكسائي^(٥)، والسيرافي^(٦)، ومكي^(٧)، وابن عطية^(٨)، وأبو البقاء^(٩)، وهو قول البصريين^(١٠)، ورجحه الأخفش^(١١).

٢-أن يكون مفعولاً به على تضمين "سفه" معنى ما يتعدى بنفسه ، كـ"أهلك" ، و"جهل" ، و"امتهن" ، و"ضيع" .

(١) انظر: المحرر الوجيز ١٩٨ / ١.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤٨ / ١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٠٩ / ١

(٣) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١٧٧ / ١٧٧ ، والمحرر الوجيز ١٩٨ / ١

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٩٨ / ١

(٥) انظر: السابق

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢٦ / ٢ - ب مخطوط .

(٧) انظر: المداية ٤٥٣ / ١ .

(٨) انظر: المحرر الوجيز ١٩٨ / ١

(٩) انظر: التبيان ١١٧ / ١

(١٠) نسبة إليهم الجوهري . انظر: الصداح ٦ / ٢٢٣٤

(١١) انظر: معاني القرآن ١٤٩ / ١

ذكر هذا القول أبو عبيدة^(١) ، وأبو علي الفارسي^(٢) ، وابن جني^(٣) ، وابن كيسان^(٤) ، ومكي^(٥) ، وابن عطية^(٦) ، والرازي^(٧) ، وأبو البقاء^(٨) ، وهذا قول البصريين^(٩) . ورجحه الزجاج^(١٠) ، والرخشي^(١١) .

٣- أن يكون منصوبا على نزع الخافض .

ذكر هذا القول الأخفش^(١٢) ، والسيرافي^(١٣) ، والزجاج^(١٤) ، ومكي^(١٥) ، والرخشي^(١٦) ، والرازي^(١٧) ، وأبو البقاء^(١٨) ، وهذا قول البصريين^(١٩) .

(١) انظر: مجاز القرآن /١ ٥٦

(٢) انظر: المسائل المشكلة ٥٧٧

(٣) انظر: البحر المحيط /١ ٥٦٥

(٤) انظر: التفسير الوسيط /١ ٢١٤

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن /١ ١١١ ، والمداية /١ ٤٥٣ .

(٦) انظر: المحرر الوجيز /١ ١٩٨

(٧) انظر: مفاتيح الغيب /٤ ٦٢

(٨) انظر: التبيان /١ ١١٧

(٩) نسبة إليهم الرضي . انظر: شرح الكافية /٢ ٧٢

(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه /١ ٢١١

(١١) انظر: الكشاف /١ ١٩٠

(١٢) انظر: معاني القرآن /١ ١٤٨ ، وقال الكسائي: وهو أحد قولي الأخفش . انظر: إعراب القرآن للنحاس /١ ٢٦٣ .

(١٣) انظر: شرح السيرافي /٢ ٢٦ /١ -أ ب مخطوط .

(١٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه /١ ٢١٠

(١٥) انظر: مشكل إعراب القرآن /١ ١١١ ، والمداية /١ ٤٥٣ .

(١٦) انظر: الكشاف /١ ١٩٠

(١٧) انظر: مفاتيح الغيب /٤ ٦٢

(١٨) انظر: التبيان /١ ١١٧

(١٩) نسبة إليهم الرضي . انظر: شرح الكافية /٢ ٧٢

٤- أن يكون مشبهاً بالمفعول به .

ذكر هذا القول بعض الكوفيين ^(١) .

٥- أن يكون تميزاً .

ذكر هذا القول الفراء ^(٢) ، والطبرى ^(٣) ، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٤) .

٦- أن يكون تميزاً شاداً .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(٥) .

٧- أن يكون توكيداً ملوكداً ممحذوف ، تقديره : إلا من جهل قوله نفسه ، ثم حذف المؤكّد وأقام التوكيد مقامه .

ذكر هذا القول مكي ^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول ^(٧) .

المناقشة :

الخلاف في إعراب "نفسه" صادر عن الفعل "سفه" ؛ إذ إن الفعل "سفه" فعل لازم غير متعدٌ وهذا مما لا خلاف عليه ، ولكنه في الآية قد تعدد إلى "نفسه" فخالف المعهود عنه ، لذا اختلف العلماء في إعراب "نفسه" على أقوال على النحو الآتي :

(١) انظر: البحر المحيط / ١٥٦٥

(٢) انظر: معاني القرآن / ١٧٩

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن / ٣/٩٠

(٤) انظر: مجموع الفتاوى / ١٤/٤٤١-٤٤٢، ٤٤٢/٥٧١، ٥٧١/١٦، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح . ٧٦/٣

(٥) انظر: الكشاف / ١٨٩

(٦) انظر: المداية / ١٤٥

(٧) انظر: البحر المحيط / ١٥٦٥

القول الأول : أن يكون مفعولاً به .

وذلك بأن يكون الفعل متعديا على لغة من لغات العرب ، وإن كان الأصل فيه لزومه إلا أن ثعلباً والمبرد قد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفه بفتح الفاء وشدتها ، وقال يونس النحوي : أراها لغة ، وحكي كذلك عن أبي الخطاب ^(١) ، ويدل على ذلك قراءة من قرأ (إلا من سفه نفسه) بالتشديد ^(٢) .

وقد رجح أبو حيان هذا القول قائلا : (أما نصبه على أن يكون مفعولاً به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه ، فهو الذي نختاره ، لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى ، كسفه بفتح الفاء وشدتها . وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة) ^(٣) .

ويؤخذ على هذا القول مخالفة المشهور في " سفه " لزومه لا تعدد ^(٤) .

القول الثاني : أن يكون مفعولاً به على تضمين " سفه " معنى ما يتعدى بنفسه ، كـ " أهلك " ، وـ " جهل " ، وـ " وامتهن " ، وـ " ضيع " .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، ومن جهة السماع .

فأما من جهة الصناعة فيقول أبو حيان : (وأما التضمين فلا ينقايس) ^(٥) ، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال ، وإنما يصار إليه عند الضرورة ^(٦) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠٩ ، وغرائب التفسير ١/١٧٧ ، والمحرر الوجيز ١/١٩٨ .

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ٤/٦٢

(٣) انظر : البحر المحيط ١/٥٦٥ .

(٤) انظر : تاج العروس ٣٩٨/٣٦ مادة (سفه)

(٥) البحر المحيط ١/٥٦٥

(٦) انظر : مغني الليبب ٥٤٥ ، والمساعد ١/٤٢٨

وأما من جهة السماع فيقول ابن تيمية : (وَلَيْسِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ " سَفَهْتَ كَذَا " أَلْبَتَهُ بِمَعْنَى : جَهْلَتَهُ . بَلْ قَالُوا : سَفَهٌ بِالضَّمِّ سَفَاهَةً أَيْ صَارَ سَفِيهًا وَسَفَهٌ بِالْكَسْرِ أَيْ حَصَلَ مِنْهُ سَفَهٌ كَمَا قَالُوا فِي " فَقَهَ وَفَقَهَ ")^(١) .

ولكن هذا مردود بأن " السفة " في كلام العرب والسفيه جاء بمعنى خفة الحلم ، أو نقائه ، أو الجهل ، وعلى ذلك يكون " سفهت كذا " من كلام العرب بمعنى " جهلت " ^(٢) .

يقول الطبرى : (والسفيه : الجاهل ، الضعيف الرأى ، القليل المعرفة بمواضع المنافع والمضار)^(٣) ، ويقول : (يعني تعالى ذكره بقوله : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ ، إلا من سفهت نفسه . وقد بينا ... أن معنى " السفة " ، الجهل . فمعنى الكلام : وما يرغب عن ملة إبراهيم الحنيفية ، إلا سفيه جاهل بموضع حظ نفسه فيما ينفعها ، ويضرها في معادها ، كما حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال ، قال ابن زيد في قوله : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ قال ، إلا من أخطأ حظه)^(٤) .

القول الثالث : أن يكون منصوبا على نزع الخافض .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، ومن جهة السماع .

فأما من جهة الصناعة فيقول أبو حيان : (وأما إسقاط حرف الجر ، وأصله " من سفه في نفسه " ، فلا ينقاس)^(٥) ، لأن نزع الخافض لا ينقاس إلا مع " أن " و " إن " ^(٦) .

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٧١

(٢) انظر : القاموس المحيط ١٢٤٧ مادة " سفة "

(٣) جامع البيان ١/٢٩٣

(٤) السابق ٣/٩٠

(٥) البحر المحيط ١/٥٦٥

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٨٧

وأما من جهة السَّماع فيقول ابن تيمية : (لَا يُقَالُ : سَفِهْتَ أَمْرَ اللَّهِ وَلَا دِينَ إِسْلَامٍ بِمَعْنَى : جَهَلْتَهُ أَيْ سَفِهْتَ فِيهِ)^(١) .

القول الرابع : أن يكون مشبهاً بالمحظوظ به .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، لأن النصب على التشبيه بالمحظوظ شاذ في الأفعال ، مطرد في الصفات^(٢) ، يقول أبو حيان : (وأما كونه مشبهاً بالمحظوظ ، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ، ولا يجوز في الفعل ، تقول : زيد حسنُ الوجه ، ولا يجوز : حَسْنَ الوجه ، ولا يَحْسَنُ الوجه)^(٣) .

القول الخامس : أن يكون تميزاً .

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، لأن فيه خلافاً ، يقول أبو حيان : (أما التمييز فلا يحيزه البصريون ، لأنَّه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة)^(٤) .

ولا خلاف بين البصريين والковيين في أن الأصل في التمييز أن يكون نكرة^(٥) ، وإنما الخلاف في تعريفه حيث ذهب الكوفيون^(٦) ، وابن الطراوة^(٧) إلى جواز تعريفه بـ(أَنْ) أو بالإضافة ، مستدلين على ذلك بالسماع ، ومنه :

(١) انظر : مجموع الفتاوى / ١٦ / ٥٧١

(٢) انظر : شرح التسهيل / ٢ / ١٥٠

(٣) البحر المحيط / ١ / ٥٦٥

(٤) السابق

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء / ١ / ٧٩ ، ومعاني الزجاج / ١ / ٢١١ ، والكتشاف / ١ / ١٩٠ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي / ٢ / ٧٢ ، والبسيط لابن أبي الريبع / ٢ / ١٠٨٣ ، والإنصاف / ١ / ٣١٢ ، وارتشاف الضرب / ٤ / ١٦٣٣ ، والتذليل والتكميل / ٩ / ٢٠٦ ، وتوضيح المقاصد / ٢ / ٧٢٧ ، والهمم / ٢ / ٣٤٤ .

(٧) انظر : الإفصاح / ٩ ، وشرح الجمل / ٢ / ٢٨٨ ، والارتشاف / ٤ / ١٦٣٣ ، وتوضيح المقاصد / ٢ / ٧٢٧ ، والهمم / ٢ / ٣٤٤ ، وابن الطراوة النحووي / ١٤٠ ، وأبو الحسن بن الطروة وأثره في النحو / ٩٣ .

١ - قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنِ مِلَّتِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠]

وقوله: ﴿ وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨].

٢ - قول العرب: "سفه زيد نفسه ، وغبن رأيه ، وألم رأسه ، وما فعلت العشرون الدرهم.

٣ - قول الشاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا آنَ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو^(١)

على حين ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون معرفة مطلقاً ، وما ورد من تعريفه لا يعد دليلاً عليه لاحتمال تحريره على التضمين أو على حذف حرف الجر أو على التشبيه بالمفعول به أو على تقدير التنکير، فما كان بـ(أـلـ) حـكم بـزـيـادـتهاـ، وـماـكـانـمـضـافـاـ حـكمـبـتقـديـرـالـانـفصـالـ^(٢).

وما ذهب إليه البصريون من التأويلات متكلف جداً ، لأن فيه خروجاً من شذوذ إلى
شذوذ !

فالتضمين ، وحذف حرف الجر ، والتشبيه بالمفعول به لا يقاس عليها . والقول بزيادة (أـلـ)
على تقدير التنکير ليس بـصـحـيـحـ، لأنـ(ـأـلـ) جاءـتـلـمـعـنـالـتـعـرـيفـ، وـقـدـنـابـتـعـنـالـضـمـيرـفيـ
"النفس" أي نفسك ، والحرف إذا جاء لمعنى لا يحـكمـبـزـيـادـتهاـ، وـكـذـلـكـالـقـوـلـبـتـقـديـرـالـانـفصـالـ
ليس بـصـحـيـحـ، لأنـتقـديـرـالـانـفصـالـخـصـوصـبـالـوـصـفـ، وـقـوـلـالـبـصـرـيـنـ: إـنـالـأـصـلـفـيـكـمـ
ناـقةـوـفـصـيـلـهاـ؟ـ، كـمـنـاقـةـوـفـصـيـلـهاـ، هـوـمـنـبـابـالـتوـسـعـفـيـالـثـوـانـيـدونـالـأـوـاـئـلـ^(٣)ـ، وـلـاـيـطـرـدـ
فـيـجـمـعـالـأـمـثـالـ.

(١) انظر: التكملة لأبي علي ٢٧٥ ، ومعاني القرآن ١ / ٣٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٦ ، والبديع لابن الأثير ١ / ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٨ ، والارتفاع ٣ / ١٦٣٣ ، والتذليل والتكميل ٩ / ٢٠٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٨٧-٣٨٨ ، والتذليل والتكميل ٩ / ٢٥٤-٢٥٦

(٣) انظر : التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش السمعاني ٢٢٧

والذي يظهر لي أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وما ورد منه معرفة فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه .

وأما أبو حيان فيوافق البصريين في هذه المسألة ، يقول : (ولا تعریف للتمیز ، خلافاً لبعض الكوفین وأبی الحسن بن الطراوة . وأول أصحابنا ما حکاه أبو زید الأنصاری من قول العرب : ما فعلت العشرون الدرهم ، ومنا جاء نحو هذا مما يدل على التعریف)^(١) .

وقد رجح ابن تیمیة قول الكوفین في هذه الآية بناء على ما يلي :

١- لأنه أصح في اللغة ، لأن "سفة" فعل لازم لا يتعدى .

٢- وأنه سمع عن العرب كما سبق .

٣- وأنه أصح في المعنى ، فإن النفس هي التي سفهت على قول أكثر السلف^(٢) .

فاما مجيء "سفة" فعلا لازماً فهذا لا خلاف فيه ، وأما مجيء التمييز معرفة سماعاً عن العرب فهذه مسألة خلافية سبق الحديث عنها ...

ولكن السماع المطرد عن العرب في التمييز مجئه نكرة ، وهذا قول الكوفین أنفسهم ، يقول الفراء : (والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك : ضقت به ذرعا... وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة)^(٣) .

وال الأولى حمل الكلام على الغالب والكثير والمطرد من كلام العرب ، وإلا لاختلت القواعد واضطربت .

واما كونه أصح في المعنى ، فلا نكارة في ذلك فهذا صحيح ، إذ إسناد الفعل سفة

(١) البحر المحيط / ٣٥٧.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى / ١٦ / ٥٧١.

(٣) معانى القرآن / ١ / ٧٩.

إلى النفس أقوى في المعنى من إسناده إلى المرء ، ولكن صحة المعنى هذه تعارض المشهور من كلام العرب في مجيء التمييز نكرة ، وتقديم المعنى على الصناعة يعد من الجهات التي يدخل فيها الاعتراض على العرب^(١).

القول السادس : أن يكون تمييزا شادا .

يقول الزمخشري : (ويحوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز نحو قوله :

وَلَا يَفْرَزَارَةَ الشُّعُرِ الرِّقَابَا
أَجَبَ الظَّهَرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ)^(٢)

واعترض عليه أبو حيان في تنظيره بالبيتين ، لأنه لا يوجد في معمول الصفة المشبهة المنصوب المعرف إلا وجه واحد هو النصب على التشبيه بالمفعول به ، يقول : (قوله : ويحوز أن يكون في شذوذ تعريف التمييز ، نحو قوله :

وَلَا يَفْرَزَارَةَ الشُّعُرِ الرِّقَابَا
أَجَبَ الظَّهَرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ليس ب صحيح ، لأن الرقاب من باب معمول الصفة المشبهة . والشعر جميع أشعر ، وكذلك أجب الظهر هو أيضاً من باب الصفة المشبهة ، وأجب أ فعل اسم وليس بفعل .

و قبل النصف الأول قوله : فما قولي بشعابة بن سعيد

و قبل الآخر قوله : وناخذ بعده بذناب عيش

فليس نحوه ، لأن نفسه انتصب بعد فعل ، و "الرقاب والظهر" انتصبا بعد اسم ، وهما من باب الصفة المشبهة^(٣) .

(١) انظر: مغني الليبيب . ٦٩٨.

(٢) الكشاف / ١٨٩.

(٣) البحر المحيط / ٥٦٥.

وهو اعتراض غير مقبول ، إذ إن بعض الكوفيين قد أعرب بعمول الصفة المشبهة المعرف تمييزا^(١) ، وعليه يكون الزمخشري قد حمل التمييز المعرف في الآية على التمييز المعرف بعد الصفة المشبهة على قول الكوفيين ، فيكون قد حمل شادا على شاذ !! .

وبحسب هذا القول تصرير الزمخشري بشذوذه .

القول السابع : أن يكون توكيداً المؤكداً ممحظى ، تقديره : إلا من جهل قوله نفسه ، ثم حذف المؤكدة وأقام التوكيد مقامه .

وهذا مردود عند أبي حيان ، (وأما كونه توكيداً ومحظى مؤكدة ففيه خلاف . وقد صرحت بعضهم أن ذلك لا يجوز أعني : أن يحذف المؤكدة ويبيق التوكيد)^(٢) .

ومسألة حذف المؤكدة وإبقاء التأكيد مسألة خلافية بين العلماء أجازها الخليل وسيبوه^(٣) ، والمازنی وابن طاهر وابن خروف^(٤) .

قال سيبوه : (وسائلُ الخليل رحمه الله عن : مررت بزید وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال: الرفع على هما أصحابي أنفسهما، والنصب على أنفسهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به)^(٥) .

مستدلين بقول الشاعر :

إِنَّ مَحَلًا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضَوا مَهَلًا
والتقدير : إن لنا محلا ، وإن لنا مرتاحلا ، فحذفوا الخبر مع إنه مؤكدة (إن)^(٦) .

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٢٣٥ ، والمساعد ٢/٢١٧

(٢) انظر: البحر المحيط ١/٥٦٥

(٣) انظر: الكتاب ٢/٦٠

(٤) انظر: الارتفاع ٤/١٩٥٣ ، والتذليل والتكميل ٤/١٠٩ مخطوط

(٥) الكتاب ٢/٦٠

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٤١ ، والمقتضب ٤/١٣٠ ، والأصول ١/٢٤٧ ، والخصائص ٢/٣٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٧٦ ، والجمع ١/٤٩٤

وبقولهم : إن مالا وإن ولدا^(١) ، فقادوا عليه وإن كان التوكيد لفظيا هنا.

في حين منعها الأخفش^(٢) ، وشلub^(٣) ، وأبو علي الفارسي^(٤) ، وابن جني^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، وأبو حيان^(٧) .

وذلك لأن التوكيد بابه الإطناب والمحذف للاختصار فتدافعا وأنه لا دليل على المذوق^(٨) .

وأما ما استدلوا به فليس فيه دليل ، لأن المؤكد هنا نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر^(٩) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني قائلا : (والأصح أن لا يجوز حذف المؤكد في التأكيد المعنوي ... لأن التأكيد ينافي الحذف)^(١٠) ، ويقول : (والذي نختاره أنه لا يجوز ذلك وإجازة مثل هذه الأشياء تحتاج إلى سماع من العرب)^(١١) .

ويترجح عندي في هذه المسألة أصحاب القول الثاني لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسماع ،

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٩٩/٣

(٣) انظر : الارتشاف ١٩٥٣/٤

(٤) انظر : الإغفال ٤٠٩/٢

(٥) انظر : سر الصناعة ٣٨٠/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٩٨/٣

(٧) انظر : البحر المحيط ١٥٤/٥ .

(٨) انظر : الخصائص ١/٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٣/٢٩٨ ، ومغني الليبب ٧٩٤ ، والمساعد ٢/٣٩٢ ، والهمم ١٧١/٣

(٩) انظر : مغني الليبب ٧٩٤

(١٠) البحر المحيط ٥/١٥٤

(١١) انظر : التذليل والتكميل ٤/١١٠ مخطوط

ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف إلى الأدلة والأمثلة المأثورة التي تكفي لتأييدهم رأيهم^(١) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول القائل باعتراض "نفسه" مفعولاً به ، وذلك لما يلي :

- ١- لأنّه سمع عن العرب تعدى "سفه" .
- ٢- ولسلامة هذا القول من الاعتراضات الموجهة إليه مقارنة بغيره .
- ٣- ولأنّ (الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد^(٢)) ، القرآن لا يحمل على الشاذ .

ولا يعترض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على القليل ، فهذه اللغة قليلة مقارنة بالكثير المطرد من كلام العرب ، ولكن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فليس عنه مندوحة .

(١) انظر : النحو الوافي ٥٢٣/٣

(٢) انظر : البحر المحيط ٥١٦/١ .

١٩- إعراب (حنيفا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى هَتَّدُوا قُلْ بَلْ مِلَةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٥].

حيث اختلف في إعراب (حنيفا) على ثلاثة أقوال :

١- أن يكون حالاً من إبراهيم .

وهو قول ذكره الأخفش^(١) ، والطبرى^(٢) ، والزجاج^(٣) ، والنحاس^(٤) ، والمهدوى^(٥) ، ومكى^(٦) ، والزمخشري^(٧) ، وابن عطية^(٨) ، وأبو البقاء^(٩) .

٢- أن يكون حالاً من الملة .

وهو قول ذكره مكى^(١٠) ، والكرمانى^(١١) ، وابن الشجري^(١٢) ، وأبو البقاء^(١٣) .

(١) انظر : معاني القرآن / ١ / ٢١٠

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن / ٣ / ١٠٤

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٢١٣

(٤) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٦٦

(٥) نقل قوله أبو حيان ، انظر : البحر المحيط / ١ / ٥٧٧

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ١١٢ ، والهدایة / ١ / ٤٦٤

(٧) انظر : الكشاف / ١ / ١٩٤

(٨) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٢٠١

(٩) انظر : التبيان / ١ / ١٢٠

(١٠) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ١١٢ ، والهدایة / ١ / ٤٦٤

(١١) انظر : غرائب التفسير / ١ / ١٨٠

(١٢) انظر : أمالى ابن الشجري / ١ / ٢٥

(١٣) انظر : التبيان / ١ / ١٢١

٣-أن يكون منصوبا بفعل مذوف تقديره تتبع أو أمدح أو أعني .

وهو قول ذكره الأخفش الصغير^(١) ، ومكي^(٢) ، وابن عطية^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) ، وابن عصفور^(٥) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني والثالث^(٦) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب (حنيفا) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن يكون حالا من إبراهيم .

وهذا القول مبني على مسألة مجيء الحال من المضاف إليه ، إذ لا خلاف بين النحاة - فيها أعلم - في جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاما في المضاف إليه .

أما إذا لم يكن المضاف عاما في المضاف إليه فقد اختلف النحاة في جوازه على ثلاثة أقوال :

القول الأول : المنع مطلقا .

وهو قول الأخفش الصغير علي بن سليمان^(٧) ، وابن الحاجب^(٨) ، وابن الريبع^(٩) ، ونسب هذا القول إلى الجمهور^(١٠) .

(١) عزاه إليه النحاس ، انظر : إعراب القرآن ٢٦٦ / ١

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١١٢ / ١ ، والهدایة ٤٦٤ / ١

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٢٠١ / ١

(٤) انظر : التبيان ١٢١ / ١

(٥) نقل قوله ناظر الجيش ، انظر : تمهيد القواعد ٢٢٩٢ / ٥

(٦) انظر : البحر المحيط ٥٧٧ / ١

(٧) انظر : إعراب القرآن ٢٦٦ / ١ ، حيث عزاه إلى النحاس .

(٨) انظر : أمالي ابن الحاجب ١٣٠ / ١

(٩) انظر : البسيط ٥٣١ / ١ ، وقد عزا بعض النحاة إليه القول بالجواز وعدم المنع ، انظر : ارتشف الضرب ٣ / ١٥٨٠ ،

والمساعد ٢ / ٢٥

(١٠) انظر : البحر المحيط ٤٨٢ / ٥

ووجهتهم في ذلك ما يلي :

- ١- أن الحال لا بد من عامل فيها ، والعامل في الحال وصاحبها واحد ، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذه الحال ، فيكون عامل الحال غير عامل في صاحبها ، لو كان صاحبها مضافاً إليه ، لأن العامل في المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصح أن يعمل في الحال^(١).
- ٢- أن المضاف إليه لا يقبل التقييد إلا إذا كان في معنى الفاعل أو المفعول ، والحال إنما يجيء بها مقيدة لها باعتبار فعلهما ، وغير ذلك لا يقبل التقييد ، لأنك لو قلت : حصير زيد راكبا سمار ، لم يستقم لأنها (سمار) سواء كان راكبا أم غير ذلك ، فوقع التقييد مفسداً^(٢).
- ٣- أن المضاف إليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين ، فكما لا يكون المضاف إليه مبتدأ صاحب خبر لا يكون صاحب حال^(٣).

القول الثاني : الجواز مطلقاً .

وهو قول بعض البصريين^(٤) ، وأبي زيد الأنباري^(٥) ، والفارسي^(٦) ، والزجاج^(٧) ، والنحاس^(٨) ، والزمخري^(٩) ، ونُسب هذا القول إلى سيبويه^(١٠).

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦ ، والهمع ٣٠٦/٢

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ١/١٣٠-١٣١.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٤٢ ، والمقاصد الشافية ٣/٤٦٠ ، والكليات ٥٨٥ .

(٤) انظر : البسيط ١/٥٣١ ، والتذليل والتكميل ٩/٨٢ ، والارتفاع ٣/١٥٣٠ ، والمساعد ٢/٢٥ .

(٥) انظر : تذكرة النهاة ٥١٨

(٦) انظر : الحجة ٢/١٢٢ ، والمسائل الشيرازيات ٢٨٣-٢٨٤

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٣١١

(٨) انظر : إعراب القرآن ١/٢٦٦

(٩) انظر : الكشاف ١/١٩٤

(١٠) انظر : حاشية الصبان ٢/١٧٨-١٧٩ ، وحاشية الخضرى ١/٢١٦

وهو على جوازه قليل وعزيز في كلام العرب عند بعضهم^(١).

وحجة هذا القول السماع ، ومن شواهدهم عليه :

١- قوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرُ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦]
ف(مصبحين) حال من (هؤلاء) وهو مضاف إليه .

٢- قول الشاعر :

عُوذُ وَبِهَذَهُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حلق الحديد مضاعفا يتلهب
ف(مضاعفا) حال من (الحديد) وهو مضاف إليه .

٣- قوله :

كَأَنَّ حَوَافِهِ مَدْبِراً خُضْبِنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْضِبْ
ف(مدبرا) حال من الضمير في (حوافه)

٤- قوله :

سَلَبْتُ سَلَاحِي بِأَيْسَا وَشَتَمْتُنِي فِي أَخِيرِ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرِ سَالِبٍ
ف(بائسا) حال من المضاف إليه وهو ياء المتكلم في (سلاحي)^(٢).

القول الثالث : الجواز ، بشرطين :

١- إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه .

٢- إذا كان المضاف كجزء من المضاف إليه .

(١) انظر : المحتسب ١/٢٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٣ ، ٢٦ ، والتبيان ١/١٢٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٥٤ ، والبديع ١/١٨٤ ، والمساعد ٢/٢٥ ، والدر المصنون ٢/١٣٦

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٢٤ - ٢٥ ، ٢٥٦ .

وحجة هذا القول السمع ، والقياس :

فسواده السمع ما يلي :

- ١- قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ إِخْوَنَا ﴾ [الحجر: ٤٧] فـ(إخوانا) حال من المضاف إليه ، وهو (الضمير الماء) في صدورهم ، لأن (الصدور) جزء من المضاف إليه .
- ٢- قوله تعالى : ﴿ أَيَحْبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات: ١٢] فـ(ميتا) حال من المضاف إليه وهو (أخيه) ، لأن (لحم) جزء من المضاف إليه .
- ٣- قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: ١٣٥] ، قوله : ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَنِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [الأنعام: ١٦١] ، قوله : ﴿ أَنِ اتَّبَعَ مِلَةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣] .

فـ(حنيفا) في الآيات السابقة حال من المضاف إليه ، وهو (إبراهيم) ، لأن (ملة) كجزء من المضاف إليه ^(١) .

وأما القياس فـلأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها حـكما بـدلـيل صـحة الاستـغنـاء به عن المضاف ، فـلو قـيل في غير القرآن (ونـزعـنا ماـفيـهمـ منـ غـلـ إـخـوانـا) ، (واتـبعـ إـبرـاهـيمـ حـنـيفـا) لـكانـ ذـلـكـ سـائـغاـ حـسـنـاـ ^(٢) .

وهو قول الأخفش ^(٣) ، والسهيلي ^(٤) ، وابن مالك ^(٥) ، وكثير من شرح كتب ابن مالك ^(٦) .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٠ ، وشرح ألفية ابن الناظم ٣٢٥

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : المجمع ٢ / ٣٠٦

(٤) انظر : نتائج الفكر ٢٤٦

(٥) انظر : شرح عمدة الحافظ ٤٣٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٤٢ ، ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٥٠ - ٧٥١ .

(٦) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٨٥ ، والمساعد ٢ / ٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٠٧ ، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٢٩٣

وأما موقف أبي حيان من هذه المسألة فهو مع أصحاب القول الأول ، يقول : (والذى نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان جزأه أو كجزئه أو لم يكن .

.... وإنما لم تجز الحال من المجرور بالإضافة إذا كان ليس في موضع رفع ولا نصب ، نحو : مررت بغلام هند ضاحكة ، لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، و(هند) الجار لها إما معنى بالإضافة ، وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقيدية ، وإما اللام التي كانت قبل حصول بالإضافة ، وأيما قدرته منها لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال ، لأنه يقيد هذه النسبة التي هي تقيدية بضمحك هند ، والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن ...)^(١).

ويقول : (الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل بالإضافة فنحن لا نجيذه ، سواء كان جزءاً مما أضيف إليه ، أو كالجزء أو غير ذلك .

وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا)^(٢).

لذلك ركب أبو حيان مطية التأويل راداً بها على استدلالات المجيزين ، وهو بهذا يعد متابعاً لابن الشجري^(٣) ، وابن عصفور فيها^(٤) .

إذ يقول : (ولا يتعين ما قاله في الآية ولا في البيت ...

وما استدل به لا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون (إخواننا) منصوباً على المدح ،
.... ولا احتمال أن يكون (حنيفاً) حالاً من (ملة) على معنى : دين إبراهيم ، أو حالاً من الضمير
في (اتبع) .

(١) انظر : التذليل والتكميل ٩/٨٢-٨٣ ، ومنهج السالك ١٩٣

(٢) انظر : البحر المحيط ١/٥٧٧

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٢٤-٢٥

(٤) انظر : تمهيد القواعد ٥/٢٢٩٢ حيث ذكر كلام ابن عصفور .

ومع هذا الاحتمال لا يكون في الاستدلال بذلك حجة على إثبات قاعدة كليلة ، وهي أن المضاف إذا كان جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء جاز أن تأتي الحال من المضاف إليه ، ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين ، وهي تحتمل غير الحال احتمالاً واضحاً ، إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط به)^(١).

وقد اعتمد ذلك أبو حيان في أعاريبه ، وذلك فيما يلي :

١ - في قوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] في قراءة ابن كثير (غير) بالنصب)^(٢).

إذ يقول : (والنصب على الحال ... من الذين قاله المهدوي وغيره ، وهو خطأ لأن الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له لا يجوز)^(٣).

٢ - وفي قوله تعالى : ﴿وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ إِخْوَنًا عَلَى سُرُرٍ مُنَقَّبِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

إذ يقول : (قيل : وانتصب إخواناً على الحال ، وهي حال من الضمير ، والحال من المضاف إليه إذا لم يكن معمولاً لما أضيف على سبيل الرفع أو النصب تندر ، فلذلك قال بعضهم : إنه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه كهذا ، لأن الصدور بعض ما أضيفت إليه ، وكالجزء كقوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ جاءت الحال من المضاف ، وقد قررنا أن ذلك لا يجوز .

وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا ، فتأويله هنا أنه منصوب على المدح ، والتقدير : أمدح

(١) انظر : التنبيه والتكميل ٩/٨٢-٨٣، ومنهج السالك ١٩٣، والبحر المحيط ١/٥٧٧-٥٧٨، و٥/٤٤٥.

(٢) انظر : السبعة ١١٢

(٣) البحر المحيط ١/١٤٩.

إخوانا . لما لم يمكن أن يكون نعتا للضمير قطع من إعرابه نصبا على المدح)^(١) .

٣- وفي قوله تعالى ﴿أَنَّ دَائِرَ هَوْلَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]

إذ يقول : (و (مصbillin) ... حال من الضمير المستكן في مقطوع على المعنى ، ولذلك جمعه)^(٢) .

٤- وفي قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَيُوا ظِلَّتِهِ عَنِ الْأَيْمَنِ وَالشَّمَاءِ لِسُجْدَةٍ لِلَّهِ وَهُمْ دَخَرُونَ﴾ [النحل: ٤٨] .

إذ يقول : (وأما ما أجازه الزمخشري من أن قوله (وهم داخرون) ، حال من الضمير في (ظلاله) فعلى مذهب الجمهور لا يجوز ، وهي مسألة جاءني غلام هند ضاحكة)^(٣) .

٥- وفي قوله : ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ . أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٢١٨] .

إذ يقول : (والذى تلقينا من أشياخنا أنه حال من (أمر) ، لأنه وصف بحكيم ، فحسنت الحال منه ، إلا أن فيه الحال من المضاف إليه ، وهو ليس في موضع رفع ولا نصب ، ولا يجوز)^(٤) .

فأبو حيان لا يرى بمجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وما ورد غير ذلك فهو قليل نادر لا يعتد به ، مع احتماله أوجهها أخرى ، والاحتمال لا تبني عليه قاعدة ...

(١) البحر المحيط ٤٤٥ / ٥

(٢) السابق ٤٤٩ / ٥

(٣) السابق ٤٨٢ / ٥

(٤) السابق ٣٤ / ٨

ولا يخفى ما في الأوجه المحتملة التي خرج عليه الشواهد من التكلف ، والتعسف ،
والتقدير ...

ففي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ أولوا الآية بجعل الملة بمعنى الدين ، والأصل عدم التأويل ، ثم إن الحديث كان عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ما ملته ؟ فبين الله سبحانه أنه كان حنيفا ، أي موحدا لله وما كان من المشركين ، فحنيفا على هذا يكون حال لإبراهيم حالا لازمة له عليه الصلاة والسلام لا تنفك عنه لذلك قال الله عنه : ﴿ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصَارَىً وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . ﴾

أو يؤولونه الآية على تقدير فعل مذوف تقديره : (أمدح) ، أو (نتبع) فيكون معنى الكلام عليه ، أي بل ملة إبراهيم أمدح حنيفا أو نتبع حنيفا ، وهذا معنى بعيد ، لأن الله أراد أن يبين لهم ملة إبراهيم ما هي ؟ لا أن يمدح الخليل عليه السلام أو أن يجاب بـ (نتبع) !! ، وأما تقدير (أعني) فهو من جهة المعنى قريب إلا أن فيه تقديرًا ، والأولى عدم التقدير .

وكذلك التكلف في تأويل قوله تعالى : ﴿ أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ بجعل (حنيفا) حال من الضمير يرجع إلى النبي محمد ﷺ ، وهذا لمعنى ليس بظاهر ، لأن سياق الآية ونظائرها يدل على أن (حنيفا) المراد به إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ . شَاكِرًا لِأَنْعُمَةِ اللَّهِ وَهَدَنَاهُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ . وَإِنَّهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمَنَ الصَّالِحِينَ . ثُمَّ أَوْحَيَنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ويقول تعالى في آية أخرى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا هَدَنَا رَبُّنَا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَلَمْ يَخْذُلْ اللَّهَ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا ﴾ ثم هل يقولون إن حنيفا حال من الضمير (الواو) على قولهم في قوله تعالى : ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبَعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ؟ !!

ومثل ذلك التكليف أيضا تأويل (مصبيحين) في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوْعٌ مُّصَبِّحِيْنَ ﴾ على أن يكون حالا من الضمير المستتر في (مقطوع) يعود إلى دابر ، وجمع حملا على المعنى لأن ذلك في معنى دابري هؤلاء فيتفق الحال وصاحبها جميا !!! ...

هذا ، وإن القول بأن الشواهد الواردة في مجيء الحال من المضاف إليه مقصورة على مثال أو مثالين كما زعم أبو حيان مردود بما سبق من كثرة الشواهد على هذه المسألة ...

ثم إن الاعتراض على أصحاب القول الثالث من أبي حيان لا وجه له لأنهم لم يخالفوا في مسألة العامل في الحال ، فالعامل في الحال هو العامل في صاحبها كما سبق ...

وأما أصحاب القول الأول فلا يرون بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وإنما العامل في الحال عندهم إنما هو تمام الكلام قبله كما سبق ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله كما يفهم من كتابه ، إذ يقول : (هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو يتتصب فيه الخبر لأنه حال المعروف مبني على مبتدأ .

.... وذلك أنك إذا قلت استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلا ، وانتصب بالذى هو فيه كانتصاب الدرهم والعشرين لأنه ليس من صفتة ولا محمولا عليه ، فأشبه عندهم ضارب زيدا .

وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل ، وصار منطلق حالا ، فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب بقولك : مر زيد راكبا)^(١) ، ويقول (هذا باب يتتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء .

لأن المعنى واحد في أنه حال ، وإن ما قبله قد عمل فيه ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولا على إن ، وذلك قولك إن هذا عبدالله منطلق ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أَمْمَةٌ وَّجَدَهُ ﴾)^(٢) .

(١) الكتاب ٨٦/٢

(٢) السابق ١٤٧/٢

فسيويه يرى ان الحال تتضمن بعد تمام الكلام وهذا ما يفهم من تعليمه دائمًا بعشرين درهما .

لذا لا يعتد بقول أبي حيان في هذه المسألة ، لأنه قول منازع فيه ، والقول المنازع فيه لا يصلح للاحتجاج .

والقول الثاني : أن يكون (حنيفا) حالا من الملة .

يقول أبو حيان : (ويمكن أن يكون منصوباً على الحال من المضاف ، وذكر حنيفاً ولم يؤئنث لتأنيث ملة ، لأنه حمل على المعنى ، لأن الملة هي الدين ، فكأنه قيل : نتبع دين إبراهيم حنيفاً . وعلى هذا خرجه هبة الله بن الشجري في المجلس الثالث من أماليه . قال : قيل إن حنيفاً حال من إبراهيم ، وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالاً من الملة ، وإن خالفها بالتنذير ، لأن الملة في معنى الدين . ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله جل وعز : ﴿ دِينَاقِيمَا مَلَةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ؟ فإذا جعلت حنيفاً حالاً من الملة ، فالناصب له هو الناصل للملة ، وتقديره : بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، وإنما ضعف الحال من المضاف إليه ، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال . انتهى كلامه^(١) . وتكون حالاً لازمة ، لأن دين إبراهيم لم ينفك عن الحنفية ، وكذلك يلزم من جعل حنيفاً حالاً من إبراهيم أن يكون حالاً لازمة ، لأن إبراهيم لم ينفك عن الحنفية)^(٢) .

ومجيء الحال من المضاف لا خلاف فيه إلا أن في هذا القول تأويلا ، والأصل عدم التأويل .

والقول الثالث : أن يكون منصوبا بفعل محنوف تقديره نتبع أو أمدح .

يقول أبو حيان : (وأما إضمار الفعل فهو قريب)^(٣) .

وإضمار الفعل يجعل المعنى بعيداً ومتكلفا ، لأنه يصير : بل ملة إبراهيم أمدح حنيفاً أو نتبع

(١) انظر : أمالى ابن الشجري ١/٢٥

(٢) البحر المحيط ١/٥٧٧-٥٧٨

(٣) السابق ١/٥٧٧

حنيفا ، وهذا معنى بعيد ، لأن الله أراد أن يبين لهم ملة إبراهيم ما هي ؟ لا لأن يمدح الخليل عليه السلام أو لأن يهاب بـ(نسب) !

الترجيح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان القول الأول وهو إعراب (حنيفا) حال من (إبراهيم) على غيره ، وذلك لصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولأن الأصل في الكلام حمله على ظاهره من غير تأويل ولا تقدير ، ولأن جمهور المعربين عليه .

٢٠- إعراب (الجن) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ [الأنعام: ١٠٠] .

حيث اختلف في إعراب (الجن) على خمسة أقوال :

١- أن يكون بدلًا من "شركاء" ، و"شركاء" مفعولاً أول ، و"الله" مفعولاً ثانياً .

ذكر هذا القول الأخفش^(١) ، والفراء^(٢) ، والطبرى^(٣) ، والزجاج^(٤) ، والنحاس^(٥) ، ومكى^(٦) ، والكرماني^(٧) ، والزمخشري^(٨) ، وابن عطيه^(٩) ، والحوفي^(١٠) ، وأبو البقاء^(١١) .

٢-أن يكون عطف بيان ، و"شركاء" مفعولاً أول ، و"الله" مفعولاً ثانياً .

ذكر هذا القول الرازي^(١٢) .

٣-أن يكون مفعولاً أول مؤخراً ، وشركاء مفعولاً ثانياً مقدماً .

(١) انظر : معاني القرآن / ٢٨٣ / ٢

(٢) انظر : معاني القرآن / ٣٤٨ / ١

(٣) انظر : جامع البيان / ١١ / ٧

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٢ / ٢٧٧

(٥) انظر : إعراب القرآن / ٢ / ٨٧

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٦٤ ، والمداية / ٣ / ٢١٢٠

(٧) انظر : غرائب التفسير / ١ / ٣٧٧

(٨) انظر : الكشاف / ٢ / ٥٢

(٩) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ٣٨٨

(١٠) انظر : البحر المحيط / ٤ / ١٩٦

(١١) انظر : التبيان / ١ / ٥٢٦

(١٢) انظر : مفاتيح الغيب / ١٣ / ٩٠

ذكر هذا القول الفراء^(١) ، والطبرى^(٢) ، والزجاج^(٣) ، والنحاس^(٤) ، ومكى^(٥) ، والكرمانى^(٦) ، والزمخشري^(٧) ، وابن عطية^(٨) ، وأبو البقاء^(٩) ، ورجحه السمين^(١٠) .

٤- أن يكون مفعولا ثانيا ، وشركاء مفعولا أول .

ذكر هذا القول الحوفي^(١١) .

٥- أن يكون منصوبا بفعل مذوف ، تقديره : وجعلوا الجن .

ذكر هذا القول السكاكي^(١٢) ، وأبو جعفر بن الزبير^(١٣) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأخير^(١٤) .

(١) انظر : معانى القرآن /١ /٣٤٨

(٢) انظر : جامع البيان /١١ /٧

(٣) انظر : معانى القرآن وإعرابه /٢ /٢٧٧

(٤) انظر : إعراب القرآن /٢ /٨٧

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن /١ /٢٦٤ ، ٢٦٤ /٢١٢٠ ، والمداية /٣

(٦) انظر : غرائب التفسير /١ /٣٧٧

(٧) انظر : الكشاف /٢ /٥٢

(٨) انظر : المحرر الوجيز /٢ /٣٨٨

(٩) انظر : التبيان /١ /٥٢٦

(١٠) انظر : الدر المصنون /٥ /٨٣

(١١) انظر : البحر المحيط /٤ /١٩٦

(١٢) انظر : مفتاح العلوم /٢٢٨

(١٣) انظر : البحر المحيط /٤ /١٩٦ . وأبو جعفر هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي الجياني المولد

الغرناطي المنشأ ، العالم المشهور في العلوم المختلفة غير أن شهرته في النحو غلبت عليه . توفي سنة ٧٠٨ هـ انظر :

بغية الوعاة /١ /٢٩١ ، والإحاطة في تاريخ غرناطة /١ /١٩١ ، وغاية النهاية /١ /٢٣١ .

(١٤) انظر : البحر المحيط /٤ /١٩٦

المناقشة :

اختلاف في إعراب (الجَنْ) على النحو الآتي :

١- أن يكون بدلًا .

وهذا القول من جهة الصناعة غير جائز عند بعض المحققين كما يقول الرازي اعتماداً على مسألة العامل في البدل ، يقول : (قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَا يَقُولُ مَقَامَ الْمُبَدَّلِ ، فَلَوْ قِيلَ : وَجَعَلُوا اللَّهَ الْجِنَّ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا مَفْهُومًا)^(١) ، وتبعه أبو حيان فقال : (لا يجوز ، لأنَّه يصح للبدل أن يحل محل المبدل منه فيكون الكلام متظماً ولو قلت وجعلوا الله الجن لم يصح وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو عموماً للعامل في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصح هنا البتة كما ذكرنا)^(٢) .

ومسألة العامل في البدل مسألة خلافية بين العلماء على قولين :

القول الأول : أن العامل في البدل هو العامل منه من غير نية تكرار العامل ، فيكون البدل من جملة مستقلة غير جملة المبدل منه .

وعلى هذا القول لا يشترط إحلال البدل محل المبدل منه .

وهو رأي المبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، والصيمرى^(٥) ، والسيرافي^(٦) ، وابن مالك^(٧) ،

(١) مفاتيح الغيب ٩٠ / ١٣

(٢) البحر المحيط ١٩٦ / ٤

(٣) انظر : المقتصب ٤ / ٤ ، ٢٩٥ ، ٣٩٩ ، وانظر أيضاً : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦١

(٤) انظر : الأصول ٤٦ / ٢

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ١٥٦ / ١

(٦) انظر : شرح الكتاب ١١ / ٢ مخطوط

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٨٦

وابن الحاجب^(١)، والرضي^(٢).

وذلك لأن القول بتكرار العامل يلزم عنه أمران وهم :

١ - إحلال البدل محل المبدل منه فيكون المبدل منه في نية الطرح ، وذلك لا يجوز في نحو قولهم : (زيد ضربته أخاك) ، فـ (أخاك) لا يصح إعرابه بـ (بدلاً) ، لأن التقدير ستصبح : (زيد ضربت أخاك) ، فيبقى المبتدأ بلا عائد يعود عليه !! وهذا لا يستقيم عليه الكلام .

وفي ذلك يقول ابن هشام : (ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر ، فكان يمتنع : ضرب زيداً غلامه ، ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَبْتَأَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] ، والإجماع على جوازه)^(٣) .

٢ - ورود اللغو في كلام الله عز وجل وكلام الرسول وكلام العرب الفصحاء ، وهذا لا يصح^(٤) .

والقول الثاني : أن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه ، فيكون البدل على نية تكرار العامل .

وعلى هذا القول يشترط إحلال البدل محل المبدل منه .

وهو رأي الأخفش^(٥)، وأبي علي الفارسي^(٦)، وابن خروف^(٧)، والشلوبين^(٨)

(١) انظر : شرح الكافية / ٢ / ٣٨٠

(٢) انظر : السابق / ٢ / ٣٨٠

(٣) انظر : المعنى / ٧٢١

(٤) انظر : شرح الكافية / ٢ / ٣٨٠

(٥) انظر : شرح المفصل / ٣ / ٦٧

(٦) انظر : الحجة / ١ / ١٤٥

(٧) انظر : شرح جمل الزجاجي / ١ / ٣٥٣

(٨) انظر : التوطئة / ٢٠٢

وابن عصفور^(١) ، وابن أبي الربيع^(٢) ، وابن برهان^(٣) ، والجرجاني^(٤) ، ونسب هذا الرأي إلى جمهور النحوين^(٥) .

وعلى هذا القول يشترط إحلال البدل محل المبدل منه فيكون المبدل منه في نية الطرح ، وذلك لأن البدل على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : قام زيد أخوك ، فالتقدير : قام أخوك ، فتركك الأول وأخذك في استئناف كلام آخر ، طرح له في المعنى واعتماد على الثاني^(٦)

ودليلهم على ذلك قوله تعالى : ﴿قَالَ الْمَلَائِكَةِ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الأعراف: ٧٥] فـ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بدل من ﴿لِلَّذِينَ أَسْتَضْعَفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ فتكرار اللام في البدل دليل على أن البدل على نية تكرار العامل ، فلو لا أن النية في البدل الطرح لما جاز ذلك^(٧) .

وأختلف النقل عن سيبويه في العامل في البدل تبعاً لاختلاف النحاة في فهم كلامه رحمه الله ، يقول : (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما يعمل في الأول ، وذلك قوله : رأيت قومك أكثرهم ...)^(٨) .

حيث فهم ابن الصفار من هذا النص أن العامل في البدل عند سيبويه إنما هو غير العامل في

(١) انظر : المقرب ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩

(٢) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩٦، ٣١٣، ٣٨٧

(٣) انظر : شرح اللمع ١ / ٢٢٩

(٤) انظر : المقتصد ٢ / ٩٢٩، ٩٣٠

(٥) انظر : أسرار العربية ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٦١ ، والمساعد ٢ / ٤٢٧ ، والهمجع ٣ / ١٤٢

(٦) انظر : المقرب ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩ ، واللمع في العربية ١٧٢ ، ١٧٥ .

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩ و البسيط ١ / ٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٨) الكتاب ١ / ١٥٠ .

المبدل منه ^(١) ، على حين فهم منه السيرافي ^(٢) ، والرماني ^(٣) ، والأعلم ^(٤) ، وابن مالك ^(٥) ، والشاطبي ^(٦) أن العامل في المبدل هو العامل في المبدل منه لتعلقهما به من طريق واحد.

واستدل ابن مالك على أن مراد سيبويه هو ما فهمه السيرافي ومن معه بنصين من الكتاب :

١ - بالنص السابق لسيبوه .

٢ - وبقول سيبويه في باب الحال : (وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأول فال الأول ، جعلته بدلاً ، وحمله على الفعل ، كأنه قال : دخل الأول فال الأول) ^(٧) .

وزاد بعض الباحثين ^(٨) نصين آخرين في الأدلة على ما فهمه السيرافي ، وهما :

٣ - قوله في باب الاستثناء : (وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيداً ، فينصب (زيداً) على غير (رأيت) لأنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول) ^(٩) .

٤ - قوله في باب الاستثناء أيضاً : (فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلي له الفعل ، وتجعله مكان الأول ، فإذا قلت : ما أتاني القوم إلا أبوك ، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك) ^(١٠) .

(١) انظر : شرح الكتاب ١٨٦

(٢) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٣٥

(٣) انظر : شرح كتاب سيبويه ١ / ٤٩ ب

(٤) انظر : النكت ١ / ٢٧١

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٣٠

(٦) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٢٢٣

(٧) الكتاب ١ / ٣٩٨ .

(٨) انظر : اختلاف الشرح في فهم كلام سيبويه ٥٩٠ - ٥٩٢ .

(٩) الكتاب ٢ / ٣١٩

(١٠) السابق ٢ / ٣٣١

يقول الشاطبي : (والعامل عند سيبويه في البدل والبدل منه واحد من غير تقدير عامل آخر ، وحيث ظهر منه غير ذلك فتفسير معنى لا تقدير إعراب)^(١).

والذي يظهر أن البدل عند سيبويه له معنيان : معنى التوكيد ومعنى البيان .

فأما معنى التوكيد فيبانيه أنك تذكر البدل مرتين ، كقولك : رأيت قومك أكثرهم ، وأنت تريده : رأيت أكثر قومك ، فالبدل (أكثرهم) هنا كأنه ذكر مرتين : مرة عندما قلت : رأيت قومك ، لأن هذا يشمل أكثرهم ، ثم صرحت بذكر أكثرهم ، فكأنك ذكرت البدل مرتين توكيدياً ، فالمعنى هنا : رأيت أكثر قومك أكثرهم .

وهذا تفسير سيبويه في : (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قوله : رأيت قومك أكثرهم ...^(٢) على أنه أراد : رأيت أكثر قومك ... ولكنه ثنى الاسم توكيدياً .

وفي هذه الحالة يكون العامل في البدل هو العامل في المبدل منه .

وأما معنى البيان فوضحه سيبويه بقوله في الباب نفسه : (ويكون على الوجه الآخر الذي ذكره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثهم ، أو ناساً منهم^(٣)). بمعنى أن البدل هنا على نية كلام جديد ، فيكون هناك جملتان ، جملة رأيت قومك ، وجملة رأيت أكثرهم .

فيكون العامل في البدل على هذه الحالة فعلاً مكرراً ، وهو غير الفعل الأول ، والغاية هنا البيان لا التوكيد .

(١) المقاصد الشافية ٥ / ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ١ / ١٥٠ .

(٣) السابق ١ / ١٥١ .

وأكَدَ معنى البَدْلِيَّةِ هَذَا فِي مَكَانٍ آخَرَ فَقَالَ : (واعلم أن هذا المضمر [في نحو : رأيت زيداً إِيَاهُ] يجوز أن يكون بدلًا من المظاهر ، وليس بمتزنته في أن يكون وصفاً له ، لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك : رأيت عبد الله أبا زيد ، فأما البَدْلُ فمُنفَرَدٌ ، كأنك قلت : زيداً رأيت ، أو رأيت زيداً ، ثم قلت إِيَاهُ رأيت)^(١).

أَمَا الْبَدْلُ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ : (فَالْمُبَدِّلُ إِنَّمَا يَجِيءُ أَبْدَأً كَأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ قَبْلَهُ شَيْءٌ ، لَأَنَّكَ تَخْلَى لِهِ الْفَعْلُ ، وَتَجْعَلُهُ مَكَانَ الْأُولِيَّ ، فَإِذَا قَلْتَ : مَا أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبُوكَ ، فَكَأَنَّكَ قَلْتَ : مَا أَتَانِي إِلَّا أَبُوكَ)^(٢).

فَهُوَ مِنْ نَوْعِ خَاصٍ ، حِيثُ يَحْلُّ إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا مَحْلُ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ ، فَالْعَامِلُ فِي الْبَدْلِ وَالْمُبَدِّلِ مِنْهُمَا وَاحِدٌ ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ الْبَدْلِ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ عَلَى نِيَّةِ طَرْحِ الْمُبَدِّلِ مِنْهُ .

وَأَمَا أَبُو حِيَانَ فَذَهَبَ فِي ارْتِشافِهِ وَتَذَلِّيلِهِ إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ سَيِّبوِيهِ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُبَدِّلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمُبَدِّلِ مِنْهُ^(٣) فِي حِينَ ذَهَبَ فِي بَحْرِهِ إِلَى أَنَّهُ قَوْلٌ قَدْ نَسِبَ إِلَى سَيِّبوِيهِ ، وَالْمَشْهُورُ خَلَافَهُ^(٤) ، لَذَا رَجَعَ أَبُو حِيَانَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدْلِ هُوَ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُبَدِّلِ مِنْهُ يَقُولُ : (الْأَصْحَاحُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُبَدِّلِ مِنْهُ^(٥)) وَقَالَ أَيْضًا : (وَهُوَ الْمَشْهُورُ^(٦) ، وَهُوَ الْمَذَهَبُ الصَّحِيحُ^(٧)).

(١) الكتاب / ٢ / ٣٨٦.

(٢) السابق / ٢ / ٣٣١.

(٣) انظر : ارشاف الضرب / ، والتذليل والتمكيل ٤ / ١٣٧ مخطوط

(٤) البحر المحيط / ٨ / ٤٦٦.

(٥) السابق / ٢ / ٣٧٣.

(٦) السابق / ١ / ٤ / ٣٩٥ و ٩٠.

(٧) البحر المحيط ٢ / ٤٢٢ ، وانظر : التذليل والتمكيل ٤ / ١٤٦ مخطوط ، والبحر المحيط ٧ / ٢٦ ، ٣١٨ ، ٢٦ ،

وما قاله لا يعتد به مرجحا في الخلاف النحوي ، لأن فيه خلافا معتبرا بين النحاة كما سبق ، والتنازع في الاستدلال لا يعد دليلا، ثم إن قوله في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّنَ ﴾ : (ولو قلت : وجعلوا الله الجن لم يصح ، وشرط البدل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً في المبدل منه على قول ، وهذا لا يصح هنا البة كما ذكرنا^(١) بحاجة إلى تحرير، لأن الإشارة في قوله : (وهذا لا يصح هنا البة) إما أن ترجع إلى أن البدل على نية تكرار العامل وهذا كما قال لا يصح ، لأن البدل على نية الطرح .

وإما أن ترجع إلى أن البدل معمول في المبدل منه وهذا يصح فيه المعنى ، لأن البدل ليس على نية الطرح فيه .

فالمعنى على هذا لا يفسد إلا على القول بالتكرار دون غيره ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في مسألة العامل في البدل ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ مَأْكُلُتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَتِنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ... ﴾ [المائدة: ١١٧] . حيث اعترض على الزمخشري^(٢) في منعه إعراب (أن عبدوا) بدلاً بحجة أن في إحلال البدل محل المبدل منه يذهب بالعائد على الموصول.

يقول أبو حيان : (ولا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه ، ألا ترى إلى تحويل النحوين : زيد مررت به أبي عبد الله ، ولو قلت : زيد مررت بأبي عبد الله لم يجز ذلك عندهم إلا الأخفش)^(٣) .

وقد رد السمين على أبي حيان واتهمه بالتناقض في هذه المسألة ، يقول : (وأما قوله (إن

(١) البحر المحيط ٤/١٩٦

(٢) انظر : الكشاف ١/٦٩٥

(٣) البحر المحيط ٤/٦٥

حلول البدل محل المبدل منه غير لازم) فغير مسلم ، لأن هذا معارض بنصهم على أنه لا يجوز (جاء الذي مرت به أبي عبد الله) فجر عبد الله بدلاً من الهاء ، وعللوه بأنه يلزم بقاء الموصول بلا عائد ، مع أن لنا أيضاً الرابط بالظاهر في الصلة خلافاً ... ويكفيها كثرة قولهم في مسائل : (لا يجوز هذا لأن البدل يحل محل المبدل منه) فيجعلون ذلك علة مانعة ، يعرف ذلك من معانى كلامهم ... ^(١) ، ويقول أيضاً في منع أبي حيان للبدالية في (الجن) في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّنَ ﴾ : (وهو معنى صحيح أعني كون البدل مفسراً ، فلا معنى لرد هذا القول ، وأيضاً فقد ردَّ هو على الزمخشري عند قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا أَمْرَتَنِي بِهِ إِنْ أَعْبُدُهُ ﴾ فإنه لا يلزم في كل بدلٍ أن يحل محلَّ المبدل منه ، قال : (ألا ترى إلى تجويع النحوين زيد مررت به أبي عبد الله) ولو قلت : (زيد مررت بأبي عبد الله) لم يجز إلا على رأي الأخفش . وقد سبق هذا في المائدة ، فقد قرر هو أنه لا يلزم حلول البدل محلَّ المبدل منه فكيف يردُّ به هنا؟ ^(٢) .

هذا ، وما يشهد لهذا القول أعني إعرابه بدلاً قراءة ابن مسعود ، إذ قرأ ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ ^(٣) فيكون الشركاء هم الجن ، وعلى هذا يصح المعنى على كلا القولين في العامل في البدل .

٢-أن يكون عطف بيان ، و"شركاء" مفعولاً أول ، و"الله" مفعولاً ثانياً .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، لأن فيه مخالفة لإجماع البصريين والковفيين في اشتراط المطابقة بين التابع والمتبوع في عطف البيان ^(٤) .

(١) الدر المصنون ٤/٥١٧

(٢) السابق ٥/٨٤

(٣) انظر : مختصر ابن خالويه ٤٧.

(٤) انظر : أوضح المسالك ٣/٣٤٨ ، والمغني ٧٤٨

٣- أن يكون مفعولاً أول مؤخراً، وشركاء مفعولاً ثانياً مقدماً

وهذا القول من جهة الصناعة والمعنى صحيح ، يقول الجرجاني : (ليس بخافَ أن لتقديم "الشركاء" حُسْنَاً ورُوْعَةً وَمَأْخِذًا من القلوبِ، أنتَ لا تجُدُ شَيئًا منه إِنْ أنتَ أَخْرَتَ فقلتَ "وجعلوا الجنَّ شركاء الله" ، وأنك ترى حالَكَ حَالَ مَنْ نُقْلَ عن الصورة المُبَهِّجة والمَنْظَر الرائقِ والحسْنِ الباهرِ، إِلَى الشَّيْءِ الْغُفْلِ الْذِي لَا تَحْلِي مِنْهُ بِكَثِيرٍ طَائِلٍ، وَلَا تَصِيرُ النَّفْسُ بِهِ إِلَى حَاصِلٍ . والسببُ في أنَّ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، هو أنَّ للتقديم فائدة شريفة وَمَعْنَى جَلِيلًا لَا سَبِيلٌ إِلَيْهِ مَعَ التَّأْخِيرِ.

بيانه ، آنَّا وَإِنْ كَانَ نَرِي جَمْلَةَ الْمَعْنَى وَمَحْصُولَهُ أَنَّهُمْ جَعَلُوا الجنَّ شركاء وَعَبْدَوْهُمْ مَعَ اللهِ تَعَالَى ، وَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى يَحْصُلُ مَعَ التَّأْخِيرِ حَصْوَلَهُ مَعَ التَّقْدِيمِ، فَإِنَّ تَقْدِيمَ "الشركاء" يَفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى، وَيَفِيدُ مَعَهُ مَعْنَى آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِللهِ شَرِيكٌ، لَا مِنَ الجنِّ وَلَا غَيْرَ الجنِّ .

وإذا أخر فقيل: "جعلوا الجن شركاء الله" ، لم يُفْدِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ أَكْثُرُ مِنَ الإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ عَبَدُوا الجنَّ مَعَ اللهِ تَعَالَى ، فَأَمَا إِنْكَارُ أَنْ يُعْبَدَ مَعَ اللهِ غَيْرُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ شَرِيكٌ مِنَ الجنِّ وَغَيْرِ الجنِّ ، فَلَا يَكُونُ فِي الْلُّفْظِ مَعَ تَأْخِيرِ "الشركاء" دَلِيلٌ عَلَيْهِ . وَذَلِكَ أَنَّ التَّقْدِيرَ يَكُونُ مَعَ التَّقْدِيمِ: أَنَّ "شركاء" مَفْعُولٌ أَوْلَى بِالْجَعْلِ ، وَ"الله" فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَيَكُونُ "الجنَّ" عَلَى كَلَامِ ثَانٍ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ كَانَ قِيلَ: "فَمَنْ جَعَلُوا شركاء الله تَعَالَى؟" ، فَقَيْلٌ: "الجنَّ" . وَإِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي "شركاء" أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوْلُ ، وَ"الله" فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَقَعَ الإِنْكَارُ عَلَى كَوْنِ شركاء الله تَعَالَى عَلَى الإِطْلَاقِ ، مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ . وَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اتَّخَادَ الشَّرِيكِ مِنْ غَيْرِ الجنِّ قَدْ دَخَلَ فِي الإِنْكَارِ دُخُولَ اتَّخَادِهِ مِنَ الجنِّ ، لَاَنَّ الصَّفَةَ إِذَا ذُكِرَتْ مُجَرَّدَةً غَيْرَ مُجَرَّدةٍ عَلَى شَيْءٍ ، كَانَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهَا مِنَ النَّفْيِ عَامَّاً فِي كُلِّ مَا يَحْوِزُ أَنْ تَكُونَ لَهُ تَلْكَ الصَّفَةُ)^(١) ،

ويقول الزمخشري : (فإن قلت : فما فائدة التقديم ؟ قلت : فائدته استعظام أن يتخد الله شريك من كان ملكاً أو جنِّياً أو إنسياً أو غير ذلك. ولذلك قدّم اسم الله على الشركاء) ^(١).

٤- أن يكون مفعولاً ثانياً ، وشركاء مفعولاً أول .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، إذ المفعول الأول مبتدأ في الأصل والثاني خبره ، وقد تقرر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جَعَلْتَ المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً ^(٢).

٥- أن يكون منصوباً بفعل مذوف ، تقديره : وجعلوا الجن

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان من جهة السماع ، يقول : (وأحسن مما أعربوه ما سمعت من أستاذنا العالمة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي يقول فيه قال : انتصب الجن على إضمار فعل جواب سؤال مقدر كأنه قيل من (جَعَلُوا لِللهِ شَرَكَاء) قيل : الجن أي جعلوا الجن ، ويفيد هذا المعنى قراءة أبي حية ويزيد بن قطيب الجن بالرفع ^(٣) على تقديرهم الجن جواباً من قال : من الذي جعلوه شريكاً فقيل له : هم الجن ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والانتقاد من جعلوه شريكاً لله ^(٤) ، وقد سبقهم إلى ذلك السكاكى فقال : (وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء؟) ^(٥).

والاستدلال بقراءة أبي حية ويزيد لا تصلح مرجحاً لهذا الإعراب ، لاحتمال أن تكون دليلاً على البطلية سواء أكان البدل على نية تكرار العامل ، أم كان على تقدير جملة أخرى ، والتتابع يغترف فيه ما لا يغترف في المتبع ، والثانوي يغترف فيها ما لا يغترف في الأوائل ، ورب شيء يصح تبعاً

(١) الكشاف / ٢ / ٥٢

(٢) انظر : الدر المصنون / ٥ / ٨٤

(٣) انظر : مختصر ابن خالويه ٤٧ ، ومعجم القراءات / ٢ / ٥٠٥

(٤) البحر المحيط / ٤ / ١٩٦

(٥) مفتاح العوم ٢٢٨

ولا يصح استقلالاً ، وكم من شيء يثبت ضمناً وتبعاً ولا يثبت قصداً وأصلة^(١) .

ويؤخذ على هذا القول - أعني إعرابه مفعولاً به وإضمار فعله - من جهة الصناعة حاجته إلى التقدير ، والأصل في الكلام عدم التقدير .

وكذلك يؤخذ عليه من جهة المعنى قصره على الإخبار عنهم دون الإنكار عليهم^(٢) .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب (الجن) بدل من (شركاء) ، والقول الثالث وهو إعرابها مفعول أول على غيره ، إلا أن القول الثالث أرجح من غيره ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه ، ولأنه ليس فيه خلاف بخلاف غيره .

(١) انظر : الكليات ١٦١٤ ، وحاشية يس ٢ / ١٣٢-١٣٣ ، وحاشية الخضرى ٢ / ١٧٢ ، والمغني ٩٠٨ ، والممعن ١٦٢ ، والنحو الوافي ٣ / ٥٤٦ ، والبدل في القرآن ٥٨ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١ / ٢٨٧

٢١- إعراب (يعقوب) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]

اختلف في إعراب (يعقوب) على قولين :

١ - أن يكون منصوبا ، واختلف في وجه النصب على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون منصوبا بفعل مضمر دل عليه الكلام .

ذكر هذا القول الكرماني ^(١) ، والمجاشعي ^(٢) ، وأبو البقاء ^(٣) ، ورجح هذا القول الفراء ^(٤) ، والطبرى ^(٥) ، وأبو علي الفارسي ^(٦) ، وابن جنى ^(٧) ، والزجاج ^(٨) ، والنحاس ^(٩) ، ومكي ^(١٠) ، وابن عطية ^(١١) ، واقتصر عليه الواحدى ^(١٢) ، والرازى ^(١٣) .

والوجه الثاني : أن يكون منصوبا بالعطف على توهם نصب (بإسحاق) لأن " بشرناء " بمعنى " وهبناه " .

(١) انظر : غرائب التفسير ٥١٣ / ١

(٢) انظر : النكت في القرآن ٢٥٣

(٣) انظر : البيان ٧٠٧ / ٢

(٤) انظر : معانى القرآن ١٩٧ / ١

(٥) انظر : جامع البيان ٣٩٦ / ١٥

(٦) انظر : الحجة ٣٦٤ / ٤

(٧) انظر : الخصائص ٣٩٧ / ٢

(٨) انظر : معانى القرآن وإعرابه ٦٢ / ٣

(٩) انظر : إعراب القرآن ٢٩٣ / ٢

(١٠) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٣٥ / ١

(١١) انظر : المحرر الوجيز ٢٠٤ / ٣

(١٢) انظر : التفسير الوسيط ٥٨٢ / ٢

(١٣) انظر : مفاتيح الغيب ٣٧٥ / ١٨

ذكر هذا القول الزمخشرى^(١).

والوجه الثالث : أن يكون منصوبا بالعطف على موضع (بإسحاق) ، لأن موضعه النصب .

ذكر هذا القول مكي^(٢) ، والكرماني^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) .

٢-أن يكون مجرورا بالفتحة عطفا على (بإسحاق) لأنه مننوع من الصرف للعلمية والعجمة.

ذكر هذا القول الأخفش^(٥) ، والكسائي^(٦) ، وأبو حاتم^(٧) ، ومكي^(٨) ، والكرماني^(٩) ، والمجاشعي^(١٠) ، وأبو البقاء^(١١) .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول^(١٢) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب (يعقوب) على النحو الآتي :

(١) انظر : الكشاف ٤١١ / ٢

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧٠ ، والمداية ٥ / ٣٤٣٤

(٣) انظر : غرائب التفسير ١ / ٥١٣

(٤) انظر : التبيان ٢ / ٧٠٧

(٥) انظر : معاني القرآن ٢ / ٣٥٥

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٩٣

(٧) انظر : السابق

(٨) مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٧٠ .

(٩) انظر : غرائب التفسير ١ / ٥١٣

(١٠) انظر : النكث في القرآن ٥ / ٢٥٣

(١١) انظر : التبيان ٢ / ٧٠٧

(١٢) انظر : البحر المحيط ٥ / ٢٤٤

١-أن يكون منصوباً بفعل مخدوف تقديره : فبشرناها بإسحاق ، وهو بنا له يعقوب .

واعتراض على هذا القول مكي بأن يعقوب (لا يكون داخلاً في البشارة)^(١) ، ويجاب عنه بأن البشارة في معنى الهمة ، يقول أبو حيان : (والأظهر أن يتتصبب يعقوب بإضمار فعل تقديره : ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب ، ودل عليه قوله : فبشرناها لأن البشارة في معنى الهمة ، ورجح هذا الوجه أبو علي^(٢))^(٣) .

وعلى هذا فليس في هذا القول ما يخده من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى .

٢-أن يكون منصوباً بالعطف على توهם نصب (بإسحاق) لأن "بشرناه" بمعنى "وهبناه" .

يقول الزمخشري : (كأنه قيل : وهبنا لها إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقة قوله : لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبِ^(٤)) .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، يقول أبو حيان : (يعني أنه عطف على التوهם ، والعطف على التوهם لا ينقاس)^(٥) .

٣-أن يكون منصوباً بالعطف على موضع (بإسحاق) ، لأن موضعه النصب .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة بأن من شرط المعطوف على المحل إمكان ظهوره في الفصيح ، والمحل هنا لا يظهر في الفصيح ، إذ حذف الجار من مثل هذا ونصب المجرور بعد حذفه مقصور على السماع^(٦) .

ولم ينبه أبو حيان وغيره على هذا اتكالاً على فهمه .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ ، ٣٧٠ / ٣٤٣٤ ، والهدایة / ٥

(٢) انظر : الحجة / ٤ ، ٣٦٧ ، إذ يقول أبو علي : (فينبغي أن تحمل قراءة من قرأ (يعقوب) بالنصب على فعل آخر مضمر، يدل عليه بشروا ... ، ولا يحمل على الوجهين الآخرين لاستواهما في القبح)

(٣) البحر المحيط / ٥ / ٢٤٤

(٤) الكشاف / ٢ / ٤١١

(٥) البحر المحيط / ٥ / ٢٤٤

(٦) انظر : تحفة الغريب / ١ / ٣٤٠

٤-أن يكون مجرورا بالفتحة عطفا على (بإسحاق) لأنه منوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وهذا القول من جهة المعنى قوي ، يقول أبو الحسن الأخفش : (وهو أقوى في المعنى؛ لأنها قد بشرت به) .

وأما من جهة الصناعة فقد أجازه الأخفش في معانيه ، إذ يقول : (وقد فتح على: وبيعقوب من وراء إسحاق، ولكن لا ينصرف)^(١) على حين نقل عنه أبو علي الفارسي رده لهذا الوجه قائلاً : (قال : وفي إعماها ضعف ؛ لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف.... قال : لو قلت : مرت بزيد اليوم وأمس عمرو، لم يحسن)^(٢) .

وهذان القولان -أعني القول بـالجر والنصب - عطفا على المجرور (بإسحاق) فيها ضعف من جهة الصناعة ، يقول أبو حيان : (لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور ، لا يجوز مرت بزيد اليوم وأمس عمرو ، فإن جاء ففي شعر . فإنْ كان المعطوف منصوباً أو مرفعاً ، ففي جواز ذلك خلاف نحو : قام زيد واليوم عمرو ، وضربت زيداً واليوم عمراً)^(٣) .

فعلى هذا لا خلاف بين النحوين في عدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور إجماعاً ، لأن الفصل بينهما كالفصل بين الجار والمجرور وهذا لا يجوز^(٤) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الأول من القول الأول وهو نصب (يعقوب) بفعل مضمر دل عليه الكلام ، وذلك لصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولأنه لا خلاف عليه بخلاف غيره ، ولسلامته من الاعتراضات المتوجهة إلى غيره .

(١) معاني القرآن للأخفش / ٢ ٣٥٥ .

(٢) الحجة ٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، ولعل الأخفش له رأيان في المسألة .

(٣) البحر المحيط / ٥ ٢٤٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي / ٢ ٣٤٤ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٥٠٢ ، والحجية ٤ / ٣٦٥ .

٢٢ - إعراب (من) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضْلُّ عَن سَبِيلِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَتَّدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧]

اختلف في إعراب (من) على أقوال :

١- أن تكون في محل جر بحرف جر مقدر .

ذكر هذا القول الأخفش^(١)، وابن جني^(٢)، ومكي^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥).

٢- أن تكون في محل نصب على إسقاط الخافض .

ذكر هذا القول ابن جني^(٦)، ومكي^(٧)، والكرماني^(٨)، ورجحه ابن عاشور^(٩).

٣- أن تكون في موضع نصب بأعلم .

ذكر هذا القول الكوفيون^(١٠).

٤- أن تكون في موضع رفع مبتدأ وهي استفهامية، و(يضل) خبر عنها، والجملة في موضع

(١) انظر : معاني القرآن / ٢٨٢ / ٢

(٢) انظر : المحتسب / ١ / ٢٢٩

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٦٦ ، والهدایة / ٣ / ٢١٦٤

(٤) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ٣٩٨

(٥) انظر : التبيان / ١ / ٥٣٤

(٦) انظر : المحتسب / ١ / ٢٢٩

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٦٦ ، والهدایة / ٣ / ٢١٦٤

(٨) انظر : غرائب التفسير / ١ / ٣٨٢

(٩) انظر : التحرير والتنوير / ٨ / ٢٩

(١٠) انظر : البحر المحيط / ٤ / ٢١٣

نصب بأعلم أي أعلم أي الناس يضل كقوله (لنعلم أي الحزبين).

ذكر هذا القول الكسائي ^(١)، والفراء ^(٢)، والمبرد ^(٣)، وابن جني ^(٤)، والزجاج ^(٥)، والنحاس ^(٦)، ومكي ^(٧)، وابن عطية ^(٨)، والكرماني ^(٩)، وأبو البقاء ^(١٠)، ورجحه الطبرى ^(١١).

٥-أن تكون في موضع جر بإضافة أعلم إليه .

٦-أن تكون في موضع نصب بفعل محنوف دل على حذفه (أعلم) أي يعلم من يضل.

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي ^(١٢)، ومكي ^(١٣)، والباقولي ^(١٤) ، وابن عطية ^(١٥)، والكرماني ^(١٦)، وأبو البقاء ^(١٧) ، والرضي ^(١٨) .

(١) انظر : التفسير الوسيط ٣١٥ / ٢

(٢) انظر: الحجة ١ / ٢٥-٢٦ ، وإيضاح الشعر ١ / ١٧٨

(٣) انظر : التفسير الوسيط ٣١٥ / ٢

(٤) انظر : المحتسب ١ / ٢٢٩

(٥) انظر : معاني القرآن وإنعرابه ٢ / ٢٨٦

(٦) انظر : إنعراب القرآن ٢ / ٩٣

(٧) انظر : مشكل إنعراب القرآن ١ / ٢٦٦ ، والهدایة ٣ / ٢١٦٤

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٢ / ٣٩٨

(٩) انظر : غرائب التفسير ١ / ٣٨٢

(١٠) انظر : التبيان ١ / ٥٣٤

(١١) انظر: جامع البيان ١٢ / ٦٦

(١٢) انظر: الحجة ١ / ٢٦-٢٧ ، ١٥٨-٢٤٤ ، ٢٧ ، ٣ / ٢٤٤ ، وإيضاح الشعر ١ / ١٧٨ ، والمسائل الخلبيات ١٨١ .

(١٣) انظر : مشكل إنعراب القرآن ١ / ٢٦٦ ، والهدایة ٣ / ٢١٦٤

(١٤) انظر : كشف المشكلات ١ / ٤٢٨

(١٥) انظر : المحرر الوجيز ٢ / ٣٩٨

(١٦) انظر : غرائب التفسير ١ / ٣٨٢

(١٧) انظر : التبيان ١ / ٥٣٤

(١٨) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٦٤

وأما أبو حيان فرجح القول السادس^(١).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (من) على النحو الآتي :

١- أن تكون في محل جر بحرف جر مقدر.

وهذا مردود من جهة السباع عند الطبرى ، يقول : (غير معلوم في كلام العرب اسم مخوض
بغير خافض ، فيكون هذا له نظيرًا)^(٢) ، وأما قوله غير معلوم عن العرب فيرده قوله رؤبة : خير ،
لمن قال له كيف أصبحت ؟ ، وقول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع^(٣)
ورد هذا القول أيضًا ابن عطية لضعفه من جهة الصناعة^(٤) ، وتبعه أبو حيان ، فقال : (وهذا ليس بجيد
لأن مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر نحو زيد أضرب السيف أي بالسيف)^(٥).

ومسألة حذف حرف الجر وإبقاء عمله مما اتفق عليه أنه مما اختص به الشعر دون غيره من
الكلام^(٦) ، فإن جاء منه في سعة الكلام فهو من الشاذ الذي لا يقياس عليه إلا في اسم الله تعالى في
القسم فإنه قد يحذف منه حرف الجر ويعنى عمله تخفيفاً ، فيقال : الله لأفعلن بخفض اسم الله
تعالى قياساً عند البصريين وأجاز الكوفيين قياسسائر ألفاظ المقسم به على الله نحو : المصطفى
لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليس لغيرها تبعاً

(١) انظر : البحر المحيط ٢١٣/٤

(٢) جامع البيان ٦٦/١٢

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/٤ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣٩٨/٢

(٥) البحر المحيط ٢١٣/٤

(٦) انظر : التذليل ٧/٢٤ - ٢٥ .

لاختصاص مسماها^(١).

وقاس ابن مالك الحذف في غير القسم اطراداً فيما يلي :

١. في جواب ما تضمن مثله نحو : زيدٍ في جواب من قيل له : بمن مررت ؟

٢. بعد عطف متصل على الوجه المذكور كقوله تعالى : ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْثُثُ مِنْ دَآبَةٍ إِنَّمَا يُقْتَلُ لَقَوْمٍ يُوقَتُونَ ﴾ [الجاثية: ٤ - ٥] فجر اختلاف الليل بفي مقدرة لاتصاله بالواو ولتضمن ما قبلها إياها ، وفي قراءة عبد الله (وفي اختلاف) .

٣. مع الفصل بلا وبلو كقول الراجز :

مَا لِحِبٌ جَلَدُ أَنْ يُهْجَرَا وَلَا حَبِيبٌ رَأْفَةٌ فَيُجْبِرَا

وما حكى أبو الحسن من أنه يقال : جيءَ يزيد أو عمر ولو كليهما على تقدير : ولو بكليهما .

٤. مع المقرون بهمزة الاستفهام وبهلاً على ما حكاه الأخفش من أنه يقال مررت بزيدٍ ،

فنقول : أزيد بن عمرو ؟ ويقال : جئت بدرهم ، فنقول : هلا دينار ؟

٥. بعد إن والفاء الجزائتين ما حكاه يونس من قولهم : مررت برجل صالح ، إلا صالح فطالح على تقدير : إت لا أمر بصالح فقد مررت بطالح . وأجاز امرر بأيهما أفضل إن زيد وإن عمرو .

٦. مميز (كم) إذا جرت بحرف جر نحو بكم درهم أي من درهم ..^(٢)

واعتراض أبو حيان ما قاله ابن مالك قائلاً : (وينبغي أن يتثبت في جوازها ، لأن أصحابنا

(١) انظر : الكتاب ٤٩٨/٣ ، والبسيط ٩٣٢/٢ ، وضرائر الشعر ١٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٢ .

وارتشاف الضرب ٤/١٧٦٨ ، وشرح الكافية ٢٩٩/٢ ، وائللاف النصرة ١٤٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/١٩٠ - ١٩٤ ، والمقاصد الشافية ٣/٧٠٨ - ٧١٣ .

نصوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه ، وذلك في باب القسم وبابكم على ما قرر في بابكم وتقرر في باب القسم وعلى خلاف في ذلك ، وجعلوا قول العرب : خير عافاك الله . جواب كيف أصبحت ؟ من النادر الشاذ الذي لا يقاس عليه)^(١) .

وعلى كل فالآلية ليست مما قيس على حذفه ، لذا لا أرى تخريجها على هذا القول لشذوذه وقصره على الضرورة ، والقرآن ينزعه عن ذلك .

٢-أن تكون في محل نصب على إسقاط الخاض

يقول ابن جني : (يؤكد ذلك ظهور الباء بعده معه في قوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ، قوله بعده: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾)^(٢) إلا أن هذا القول مردود من جهة الصناعة . يقول أبو حيان : (وهذا ليس بجيد ، لأن أفعال التفضيل لا يعمل النصب في المفعول به)^(٣) ، إضافة إلى أن حذف حرف الجر لا يطرد إلا مع أن وأنّ .

فأما مسألة إعمال أفعال التفضيل في المفعول به - فمختلف فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى أن أفعال التفضيل لا يعمل في المفعول به ، وهو قول البصريين^(٤) ، وعده ابن مالك من المسائل المجمع عليها بين النحويين ، يقول : (وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به)^(٥) ، وتبعه ابن هشام^(٦) ، وذلك لأن أفعال التفضيل يعد أضعف من الصفة المشبهة التي هي أضعف من اسم

(١) التذليل والتكميل ٤/٤٦ خطوط ، وانظر : الارشاد ٤/١٧٥٧-١٧٥٨ ، والبحر المحيط ٢/١٥٦ .

(٢) المحتسب ١/٢٢٩

(٣) البحر المحيط ٤/٢١٣

(٤) انظر : المسائل البصرية ١/٥٤٢ ، وشرح المفصل ٦/١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣/٦٨ ، وشرح الكافية ٣/٤٦٤ ، والمغني ٣/٩٤ ، والمجمع ٢/٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/٩٤٤ .

(٥) انظر : الكافية الشافية ٢/١١٤١

(٦) انظر : أوضح المسالك ٢/٢٣٥ ، والمغني ٨٨٠ ، وشرح القطر ٣٢١-٣٢٠ ، وشرح الشذور ٢٢٠ .

الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل.

يقول سيبويه: (ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة، ألا ترى أنك تؤنثها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت بـرجلٍ حسنِ الوجه أبوه، كما تقول: مررت بـرجلٍ حسنِ أبوه، وهو مثل قوله: مررت بـرجلٍ ضاربٍ أبوه، فإن جئت بـ(خير منك) أو (عشرين) رفعت؛ لأنها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل، فلم تقو قوة المشبهة، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل^(١).

القول الثاني : يرى أن أفعال التفضيل يعمل النصب في المفعول به، وهو قول الكوفيين^(٢)، ومحمد بن مسعود الغزني^(٣).

مستدلين على ذلك بالسماع، ومنه :

١ - قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]

فـ(من) مفعول به لاسم التفضيل (أعلم).

٢ - قوله تعالى : ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤]

فـ(سبيلا) مفعول به لا تمييز، لأنه ليس فاعلاً في المعنى، والعامل فيه اسم التفضيل (أهدي).

٣ - قول الشاعر:

(١) انظر: الكتاب / ١-٢٠٣-٢٠٤

(٢) انظر: إرشاد الضرب / ٥، ٢٣٢٦، ٢١٣ / ٤، والبحر المحيط ، ومعاني القرآن / ١ / ٣٥٢.

(٣) انظر: إرشاد الضرب / ٥، ٢٣٢٦، محمد بن مسعود الغزني ، ابن الذكي ، صاحب البديع ، نقل عنه أبو حيان وغيره . توفي سنة ٤٢١ هـ ، قال عنه السيوطي في البغية : ولم أعرف شيئاً من أحواله .. انظر : بغية الوعاة / ١ / ٢٤٥ .

فَلَمْ أَرْ مُثْلَ الْحَيِّ حِيًّا مَصْبَحًا
 أَكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ
 وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا
 (القوانسا) معمول لـ (أضرب)^(١)، وتبعهم صاحب أصوات البيان^(٢).

وقد رد على الكوفيين ومن تبعهم بأن ما ورد من نصب أفعال التفضيل للتعددي للمفعول به إنما هو بفعل مذوق يدل عليه أفعال التفضيل^(٣).

القول الثالث : يرى أن أفعال التفضيل ينصب المفعول به إذا تجرد من التفضيل . وهو قول بعض النحوين^(٤)، وذلك لأنه اسم مأخوذ من فعل، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة^(٥).

ورد على هذا القول بأنه لا يلزم منه في (أفعال) إن أول بما لا تفضيل فيه أن يتعدى كما يتعدى اسم الفاعل، لأن صورته صورة (أفعال) التفضيل، والشبه اللغطي أقوى من الشبه المعنوي، ثم إن لكل تركيب خصوصية، ف(فعل) وأخواتها تعمل كثيرا، و(فعل) لا يعمل بكثرة^(٦).

وأما أبو حيان فمع البصريين ، إذ يقول: (والصحيح أنه لا ينصب المفعول به)^(٧) ، ويقول : (ولو كثر وجود مثل : وأضرب منا بالسيوف القوانسا ، لكن نقيسه ويكون معناها صحيحاً، لأن أفعال التفضيل متضمن معنى المصدر فيعمل بذلك التضمين، ألا ترى أن المعنى يزيد ضربنا

(١) انظر: الإرشاد ٢٣٢٦ / ٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥١٠، ونواذر أبي زيد ٢٦٠.

(٢) انظر: أصوات البيان ١٩ / ٤٠

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٦٨، والمغني ٨٠٥.

(٤) هم أبو عبيدة والمرد، وأبو البقاء . انظر: مجاز القرآن ٢ / ١٢١، والمقتضب ٣ / ٢٥٧، وشرح التسهيل ٣ / ٥٨، والتذليل ٤ / ٧٣٨، والارشاد ٥ / ٢٣٢٦، والبحر المحيط ١ / ٢٩٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٦٩

(٦) انظر: الإرشاد ٥ / ٢٣٢٦، والتذليل ٣ / ٧٧١ خطوط ، والمساعد ٢ / ١٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ٦٦٤ .

(٧) الارشاد ٥ / ٢٣٢٦ ، والتذليل ٣ / ٧٧١ خطوط

بالسيوف القوانا على ضرب غيرنا^(١).

فأما قول أبي حيان (ولو كثر ...) فهو كما قال ، وأما قوله إن (أفعل التفضيل متضمن معنى المصدر) فليس ب الصحيح ، وذلك لأن أفعل التفضيل يعد فرعاً عن فرع في العمل ، فهو يعد فرعاً عن الصفة المشبهة التي هي فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل في العمل ، والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول ، وهذا هو الراجح في ضعف أفعل التفضيل في العمل في المفعول ، وإلا لما كان ضعيفاً في العمل على قوله ، ولا ريب أن المصدر يعد أصل المشتقات بالنظر إلى الجانب الاشتقافي ، وأما بالنظر إلى الجانب العملي فال فعل هو الأصل في العمل للمصدر والمشتقات فلذلك تحمل على الفعل ، وأما اسم التفضيل فهو محمول على الصفة المشبهة التي هي محمولة على اسم الفاعل لذا يعد من أضعف الأسماء المشتقة - كما مر - ، ثم إن المصدر وإن قيل إنه يعمل أصله فهو رأي ضعيف^(٢) ، يرد عليه بأنه لا يعمل إلا بشرط ، ولو كان يعمل أصله لما اشترط فيه تلك الشروط المذكورة في النحو^(٣).

وأما حذف حرف الجر ونصب المجرور بعده مع غير أن وأن فلا يجوز عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر^(٤) ، ويجوز مع أن وأن بشرط أمن اللبس وذلك بتعيين الحرف عند حذفه .

وما ورد في غير ذلك فهو ضرورة كقول الشاعر :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْجُوا
كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنَ حَرَامُ
والأصل : تمرون بالديار .

قول الآخر :

(١) البحر المحيط ٦/١٠٢

(٢) انظر : التخمير ٣/٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١١

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/١٠٦-١٠٩ ، والارتفاع ٥/٢٢٥٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣/٤١١ .

(٤) انظر : ضرائر الشعر ١٤٥-١٤٦

كَأَنِّي إِذْ أَسْعِي لِأَظْفَرَ طَائِرًا
وَالْأَصْلُ : لِأَظْفَرَ بَطَائِرَ .

وقول النابغة :

فِتْ كَانَ الْعَائِدَاتِ فَرْشَتَي
هَرَاسَابِهِ يُعْلَى فِرَاشِي وَيُقْشِبُ
وَالْأَصْلُ : فَرْشَنَ لِي .

وقول الملتمس :

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمْهُ
وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرَيَةِ السَّوْسُ
وَالْأَصْلُ : عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ ^(١) .

وقاس ابن مالك الحذف مع (دخل) لكثرته ، وقاده ابن هشام مع (كي) المصدرية
لدخول اللام عليها تقديرًا ^(٢) .

يقول ابن مالك : (فإن ورد حذفه وكثير قُبِلَ وقياس عليه ، وإن لم يكثُر قُبِلَ ولم يقس عليه ،
فمن الذي كثُر قوله : دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك فيقياس على هذا دخلت البلد والبيت
وغير ذلك من الأماكنة .

ومن المقتصر فيه على السِّماع توجه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب
فلانُ الظَّهَرَ وَالْبَطْنَ ، فلا يقياس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها) ^(٣) .

أما إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر فذكر سيبويه أن

(١) انظر : ضرائر الشعر ١٤٦ ، وشرح التسهيل ١٤٨/٢

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٤٩/٢ ، ومغني اللبيب ٦٨١-٦٨٢

(٣) شرح التسهيل ١٤٩/٢ .

حذف الجر جائز من مفاعيل أفعال معينة وذكر منها : (اختار) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبَعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥] (سمّي) نحو دعوته زيداً ، و (استغفر) نحو قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَبَابًا لَسْتُ مُحْصِيَةُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

و (نبأ) نحو : بُيَّنَتْ زيداً يقول ذاك أي عن زيد ، وعرف وأمر والـ^(١) ، وزاد غيره أفعالاً منها : (زوج ، وصدق ، وعيّر ، وهدى ، وفزع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، و تعرض ، ونأى ، وحلّ ، وخشن ، وركن ، ولبيـ^(٢)) على حين ذهب الأخفش وتبعه ابن الطراوة إلى اطراد حذف حرف الجر إذا تعين الحرف وتعين مكانه فيما يتعدى إلى اثنين وما ذهبا إليه - كما يقول شيخنا الدكتور عياد الشبيتي - فيه تيسير كبير ولكنه يفتح المجال للكثير من التعبيرات التي لا تفيـد جديداً، ثم رجح شيخنا أن يضاف إلى شرطيهما شرط ثالث هو : أن يؤدي حذف الحرف إلى معنى لم يكن الأسلوب قادرـاً على أدائه من قبل^(٣).

وأضاف الباحث حسين الحبشي ثلاثة شروط ، وهي :

١. أن يكون الفعل مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما الجر بحرف الجر .
٢. إتحاد المعنى في التعبيرين .. ولا يمنع ذلك قصد المبالغة في أحدهما فإن ذلك موافقة في المعنى مع زيادة ...
٣. غلبة استعمال تعدـي الفعل إلى الثاني بحرف الجر ..^(٤)

(١) انظر : الكتاب / ١ - ٣٧ - ٣٩ .

(٢) انظر : الارشاف / ٣ ، ٥٢ ، والبحر المحيط / ٤ ، ٣٩٧ / ٥ ، ١٩٥ / ٥ ، والتذليل . ١٩ ، ١٠ ، ٧ / ٧ .

(٣) انظر : ابن الطراوة النحوـي . ١٨٤ ، ١٨٢ .

(٤) انظر : نزع الخافض في الدرس النحوـي . ١٣٧ - ١٣٩ .

وقد ذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أن حذف الجار يكثر في التنزيل مع (أن) و(أنْ) أو غيرهما . وذكر أن هذا الحذف يأتي في ثلاثة عشر موطناً وأورد شواهد كل موطن^(١) .

وأما أبو حيان فمعجمه ، لهذا رد قول الأخفش وابن الطراوة بأن (الصحيح أنه لا ينقايس ذلك وإن وجد الشيطان فلا يقال : أحببت الرجال زيداً ، ولا اصطفيت الرجال زيداً ، والتقدير : من الرجال ، لقلة ما وجد من ذلك إذ لا يحفظ إلا تلك الأفعال التي ذكرناها ، وأما قوله : ترون الديار ولم تعوجوا .

فضرورة شعرية لا يقاس عليها)^(٢) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه فيما ذهب إليه ، وذلك فيما يلي :

١. قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [البقرة: ١٣٥] إذ يقول في إعراب ملة : (وأما على أنه خبر كان ، أي بل تكون ملة إبراهيم ، أي أهل ملة إبراهيم ، كما قال عدي بن حاتم : إني من دين ، أي من أهل دين ، قاله الزجاج . وأما على أنه منصوب على الإغراء ، أي الزموا ملة إبراهيم ، قاله أبو عبيد . وأما على أنه منصوب على إسقاط الخافض ، أي نقتدي ملة ، أي بملة)^(٣) والإغراء هو أقوى الأوجه السابقة ، وأما أن يساوي بينها فخطأ منه ومخالفة لمنهجه في إعراب القرآن .

٢. وفي قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّنَا عَيَّكُمُ الْغَمَامَ ﴾ [البقرة: ٥٧] يقول : (الغمام : مفعول على إسقاط حرف الجرّ ، أي بالغمام ، كما تقول : ظلت على فلان بالرد ، أو مفعول به لا على إسقاط الحرف)^(٤) .

(١) انظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٧٠٣، ٧٢٨ .

(٢) التنزيل والتمكيل ٧/٢٤ ، وانظر : البحر المحيط ١/٢٢٢، ٧، ١٧٧ / ٢٧٦، ٦ / ٤، ٣٢٨، ٧٥ / ٨، ٣٤٤ .

(٣) البحر المحيط ١/٥٧٧ .

(٤) البحر المحيط ١/٣٧٤ .

٣. وفي قوله تعالى : ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمْرَهُمْ﴾ [التحريم: ٦] يقول : (وانتصب (ما أمرهم) على البدل، أي : لا يعصون أمره كقوله تعالى : ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ ، أو على إسقاط حرف الجر . أي فيما أمرهم ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ﴾^(١) .

وعلى كلٍ فتخریج إعراب الآية عليه يعد من ضرورات الشعر ، والقرآن لا يحمل عليها ما وُجد عنه مندوحة .

٣- أن تكون في موضع نصب بأعلم

وهذا القول مردود بما سبق من ضعف عمل اسم التفضيل في المفعول به ، مع ما فيه من اللبسِ القائم بين كون {أعلم} اسم تفضيلٍ، وبين كونه فعلاً مضارعاً !

٤- أن تكون في موضع رفع مبتدأ وهي استفهامية، و(يضل) خبر عنها، والجملة في موضع نصب بأعلم أي الناس يضل كقوله (نعلم أي الحزبين).

وهذا القول من جهة الصناعة ضعيف ، يقول أبو علي : (والاستفهام إنما تعلق عنه الأفعال، ونحو أفعل لا يعلق قبله ، كما لا يلغى)^(٢) ، وتبعه أبو حيان فقال : (وهذا ضعيف لأن التعليق فرع عن جواز العمل ، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فلا يعلق عنه)^(٣) .

٥- أن تكون في موضع جر بإضافة "أعلم" إليها .

وهذا القول مردود من جهة المعنى ، يقول أبو علي الفارسي : (وليس ربنا من المضلين عن سبيله، فيضاف إليهم)^(٤) ، ويقول مكي : (ولا يحسن فيه الإضافة لأنه كفر إذ أفعل لا يضاف إلا

(١) البحر المحيط / ٨، ٢٨٨، وانظر كذلك البحر ١ / ٦٣٢، ٥ / ١٥٥

(٢) كتاب الشعر ١ / ٥٤٥ ، وانظر : المحرر الوجيز ٢ / ٣٩٨

(٣) البحر المحيط / ٤ / ٢١٣

(٤) الحجة ٢ / ٢٧

إلى ما هو بعضه فافهمه)^(١)، ويقول الباقي : (ولا يكون جرا بإضافة "أعلم" لأنه يصير الله عز وجل بعض الضالين تعالى الله عن ذلك وتقديس)^(٢).

٦- أن تكون في موضع نصب بفعل مذوف دل على حذفه (أعلم) أي يعلم من يضل .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى ، يقول أبو حيان ناقلا قول أبي علي : (قال أبو علي)^(٣) : في موضع نصب بفعل مذوف أي يعلم من يضل دل على حذفه أعلم ومثله ما أنسده أبو زيد : وأضرب منا بالسيوف القوانس . أي : تضرب القوانس وهي إذ ذاك موصولة وصلتها (يُضلَّ)^(٤) ، وهو الراجح عنده ، إذ يقول : (فإن جاء بعده ما ظاهره أنه منصوب به نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾^(٥) ، وقول الشاعر : وأضرب منا بالسيوف القوانس . أول بأنه معمول لفعل مذوف يدل عليه أ فعل التفضيل)^(٦) .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول السادس على غيره من الأقوال لسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره من الأقوال ، ولأنه لا خلاف فيه ، وإن كنت لا أرى بأسا مانعاً من جعله منصوباً على نزع الخافض في هذه الآية ، وإن كان على غير القياس ، وذلك لما يلي :

١- أنه أولى من تقدير فعل ، وعدم التقدير أولى من غيره .

٢- أن المنصوب على نزع الخافض لا يعد مفعولاً به ، لأن القول بأنه مفعول به (قد يوحى

(١) مشكل إعراب القرآن / ٢٦٧

(٢) كشف المشكلات / ٤٢٧

(٣) انظر قول أبي علي في الحجة ٣/٢٤٤ ، ١٥٨/١ ، ٢٧

(٤) البحر المحيط / ٤ / ٢١٣

(٥) سورة الأنعام ، الآية: ١١٧ .

(٦) البحر المحيط / ١ / ٢٨٣

- خطأ - أن الفعل قبلها متعد بنفسه؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المذوف؛ فيقع في الوهم إباحة تعددية مباشرة في غيرها، لكن إذا قلنا: "منصوبة على نزع الخافض" ساءً كان هذا إعلانًا صريحةً عن حرف جر مذوف، نصب بعده المجرور؛ فيكون النصب دليلاً على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بمالحظته، وتقدير وجوده^(١).

٣- أن مجيء (أعلم) في كتاب الله جاء متعدياً بحرف جر كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ قوله: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾^(٢)، قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَتَّدِينَ﴾^(٣) والله أعلم.

(١) النحو الوافي ١٦٢/٢

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١٧.

٢٣ - إعراب (ألا تأكلوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَضْطُرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُصْلُونَ بِأَهْوَاهِهِمْ يَغْيِرُ عِلْمٌ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٩]

اختلاف في إعراب (ألا تأكلوا) على ثلاثة أقوال :

١- أن يكون حرف الجر مقدراً فيكون فيه وجهان :

أ- النصب على نزع الخافض

ذكر هذا القول الأخفش^(١)، والزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، ومكي^(٤)، والزمخري^(٥)، وابن عطية^(٦)، وأبو البقاء^(٧).

ب- الجر على إضمار الخافض .

ذكر هذا القول الزجاج^(٨)، والنحاس^(٩)، وابن عطية^(١٠)، وأبو البقاء^(١١).

(١) انظر : معاني القرآن ٢/٢٨٦ ، وليس فيه التصریح بالحالیة ، إذ يقول : (وَأَيْ شَيْءٍ لَكُمْ فِي أَلَا تَأْكُلُوا) ، وقد عزاه إليه الفارسي في الحجۃ ٦/١٣٧

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٦

(٣) انظر : إعراب القرآن ٢/٩٣

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٧

(٥) انظر : الكشاف ٢/٦١

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٢/٣٩٩

(٧) انظر : التبيان ١/٥٣٥

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٦

(٩) انظر : إعراب القرآن ٢/٩٣

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٢/٣٩٩

(١١) انظر : التبيان ١/٥٣٥

٢-أن يكون منصوبا على أنه مفعول ثان .

ذكر هذا الطبرى^(١).

٣-أن يكون منصوبا على الحالية .

ذكر هذا القول الأخفش^(٢) ، وأبو البقاء^(٣) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٤).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (ألا تأكلوا) على ثلاثة أقوال :

١-أن حرف الجر حذف في هذه الآية قياسا مع "أن" وهذا قول النحوين بالإجماع^(٥)
شريطة أمن اللبس^(٦) إلا أنهم اختلفوا في الاسم المذوق منه حرف الجر فهو في محل نصب أم
هو في محل جر؟

حيث ذهب الخليل والأخفش والفراء والمبرد وأكثر النحوين إلى أنه في محل نصب^(٧)، يقول

(١) انظر : جامع البيان ٦٨ / ١٢

(٢) انظر : معاني القرآن ٢٨٦ / ٢

(٣) انظر : التبيان ٥٣٥ / ١

(٤) انظر : البحر المحيط ٢١٣ / ٤

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٦٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٣ / ٢ ، وشرح المكودي ٢٥٢ - ٢٥٤
ومعنى الليب ٨٣٨ ، وحاشية ياسين على الألفية ٢٣٥ / ١ .

(٦) اشترط ذلك ابن مالك انظر : شرح الكافية الشافية ٦٣٢ / ٢ .

(٧) انظر : الكتاب ١٢٦ - ١٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٢ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٨ ، ٥٨ / ١ ،
٣٠٠ ، والمقتضب ٣٤٧ / ٢ ، والمسائل العضديات ٣٣ - ٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٠ / ٢ ، وشرح الكافية
٩ / ٤ ، ورصف المباني ٢٥٥ ، والتذليل والتكميل ٧ / ١٦ ، ومعنى الليب ٦٨٢ ، والهجم ٣ / ٩ .

سيويه : (وسائل الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَانْقُوْنَ ﴾^(١))
 فقال : إنها هو على حذف اللام ، وكأنه قال : ولأن هذه أمتك أمة واحدة وأنا ربكم فاتقنون ...
 هذا قول الخليل)^(٢) ، ووصف هذا القول بأنه الأقيس^(٣) ، والأولى^(٤) ، والأقوى^(٥) ، وأنه لا
 اختلاف فيه^(٦) ، وهو قول رؤساء النحوين^(٧) ...

وذلك لأن النصب بعد نزع حرف الجر في ما ظهر فيه الإعراب أكثر من إبقاء الاسم مجروراً
 والحمل على الأكثر أولى^(٨) .

وذهب الكسائي إلى أنه في محل جر ، يقول الفراء : (قوله : ﴿ وَقُوْبُّهُمْ وَجِلَّهُمْ أَنَّهُمْ ﴾) ، وجلة من
 أنهم ، فإذا أقيمت مِنْ نصبت ، وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً ، فإنَّ الكسائي يقول : هو
 خفض على حاله ، وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض)^(٩) .

وقد قوى سيبويه القول بالجر من غير أن يبطل قول الخليل ، فبعد أن حكى النصب عن
 الخليل قال : (ولو قال إنسان : إن (أَنَّ) في موضع جر ... ولكن حرف كثرة استعماله في كلامهم ،
 فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ في قوله :

وَبِلِّدِ تَحْسِبَهُ مَكْسُوْحًا

(١) المؤمنون : ٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب / ٣ / ١٢٦ - ١٢٨ .

(٣) انظر : شرح الأشموني / ٢ / ٩٢ ، وشرح المكودي ٢٥٤ ، وحاشية الخضري ١ / ٤٠٧ .

(٤) انظر : إعراب القرآن / ٢ / ٢٢١ ، وشرح الكافية : ٤ / ١٣٩ .

(٥) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه / ٢ / ٧٦٩ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٨٦ ، ١ / ٢٩٩ .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٥ / ٢٢٧ ، وتنزيل النحة ٥٨٤ .

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ١٦٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٥٠ ووصف المباني ٢٥٥ ، ومعنى الليب ٦٨٢ ، والمساعد ١ / ٤٢٩ .

(٩) معاني القرآن / ٢ / ٢٣٨ ، وانظر أيضاً ١ / ١٤٨ ، ٥٨ ، ١٧٣ / ٢ ، ١٧٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠١ ، ٢٩٨ / ٢٢٠١ .

لكان القول قوياً، وله نظائر نحو قوله : لا إِبُوك ، والأول قول الخليل)^(١).

وكلام سيبويه يدل على إجازته الوجهين كما فهمه الزجاج والأعلم الشتمري والشاطبي^(٢)، وهو الصحيح ، ويمكن أن يكون كلامه قوله ثالثاً في المسألة .

والذى يظهر لي رجحان محل النصب على محل الجر ، وذلك لما يلى :

١-أن حرف الجر عامل ضعيف ^(٣)، فلا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورة ، إذ هو مع مجروره كالشيء الواحد ، وحذفه حذف لجزء الكلمة وبقاء جزئها الآخر وهذا لا يصح ، فمتي حذف من الكلام زال عمله.

٢- ورود السماع بنصبه أكثر من جره كقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم على إدا حرام

(١) الكتاب /٣ ١٢٨ ، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ /٧٦٩ .

هذا وقد نسب جمع من النحواء القول بالجر إلى الخليل كما جاء في معاني القرآن وإعرابه ١/٣٠٩ ، وإعراب القرآن ١/١٣١٢-٣١١ ، والمحتسب ١/٣٠٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٧٦٤/٢ ، ٧٨٨ ، ٣١٢-٣١١ ، والمتيبان ١/٤١ ، ٤٣ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ولم يأت بالنسبة على وجهها إلا في موضعٍ واحدٍ ٢/٧٩٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤ ، وشرح الكافية ٤/١٣٧ ، وأبو حيان في البحر المحيط : ٢/١٦٠ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٢٦٧ .

(٢) انظر : معانی القرآن وإعرابه / ٢٦٨ ، والنكت في تفسير كلام سيبويه / ٢٧٦٩ ، والمقاصد الشافية / ٣ ، هذا وذهب أبو حيان في تذليله / ٧ - ١٨ - بعد أن صحّ ما نسب إلى الخليل - إلى أن سيبويه لم يصرّح بمذهبٍ في المسألة، إذ يقول : (وسيبوه إنما أورد كونه في موضع جر على سبيل أنه لو قيل به ، ولم يصرّح أنه مذهب له) وانظر أيضاً : الارشاف / ٤ ، وما ذكره فيه نظر ، لأن سيبويه وإن لم يصرّح بمذهبٍ كما قال أبو حيان صراحة فإن مساق الكلام يدل على مذهبٍ ، وسيبوه رحمه الله يستخدم ألفاظاً تدل على مذهبٍ كـ "الأقوى" ومشتقاتها. انظر : الكتاب

۷۴ / ۳، ۱۶، ۲۳۱ / ۴۱۷، ۲ / ۱، ۱۷۰ / ۳

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٩٤ ، والخاص ٢ / ٢٧٣ ، والمغني ٧٩٤

وكقول الآخر :

لَدْنُ هُرْ زَ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتَنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعَلُبُ^(١)

٣- أنه ورد عن العرب نصب الاسم بعد "مالك" كقولهم : مالك قائم^(٢) .

هذا وقد اعترض الطبرى على هذا القول القائل بتقدير حرف الجر من جهة المعنى ، إذ يقول: (فلا وجه لقول متأوّلي ذلك: "وأي شيء لكم في أن لا تأكلوا" ، لأن ذلك إنما يقال كذلك ، لمن كان كفّ عن أكله رجاء ثواب بالكفّ عن أكله ، وذلك يكون من آمن بالكفّ فكف اتباعاً لأمر الله وتسلیماً لحكمه . ولا نعلم أحداً من سلف هذه الأمة كفّ عن أكل ما أحل الله من الذبائح رجاء ثواب الله على تركه ذلك ، واعتقاداً منه أن الله حرّمه عليه)^(٣) ، ويقول في موضع آخر : (ولو كان ذلك جائز ، لجاز أن يقال: "مالك أن قمت ، وما لك أنك قائم" ، وذلك غير جائز . لأن المنع إنما يكون للمستقبل من الأفعال ، كما يقال: "منعتك أن تقوم" ، ولا يقال: "منعتك أن قمت" ، فلذلك قيل في "مالك": "مالك ألا تقوم" ولم يقل: "مالك أن قمت")^(٤) .

وما ذهب إليه الطبرى فيه نظر ، إذ إن المسلمين المخاطبين بذلك كانوا قد كفوا عن أكل ذبائح الكفار جملة وتفصيلاً ، وبين الله لهم أن ما ذكر عليه اسم الله فهو حلال لكم ليس فيه شبهة ، لذلك قال : ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنْتُمْ بِإِيمَانِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ ثم أكد لهم الحل بالتسمية قائلاً : ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ...﴾ ، وأما القول بأن تقدير حرف الجر يلزم منه أن يكون الكلام في الماضي وليس في المستقبل فإن هذا مبني على أن "مالك" بمعنى "ما منعكم" ، والذين قدرروا الجار لم يقولوا بهذا المعنى ، ثم إن جعل "مالك" بمعنى "ما منعكم"

(١) انظر : الكتاب / ١ ، ٣٦٠ ، وشرح المفصل ٨/٨ ، والمغني ١٣١ ، وأوضاع المسالك ١٨٣/١

(٢) انظر : التذليل والتكميل ٩/٤٧ ، والبحر المحيط ٢/٢٦٥ .

(٣) جامع البيان ١٢/٦٩

(٤) السابق ٥/٣٠٢ ، وهو كلام الفراء انظر : المعاني ١/١٦٥

ليس بمطرد ، ففي قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] لا يصح المعنى ، مما جعل الطبرى يتکلف ، ويقدر في الكلام مذوفا ، يقول : (معناه : ما منعك من السجود فأحوجك ألا تسجد) ^(١).

٢-أن يكون منصوبا على أنه مفعول ثان .

وهذا القول هو الراجح عند الطبرى من جهة المعنى ، إذ يقول : (أولى القولين في ذلك بالصواب عندي ، قول من قال: معنى قوله: (وما لكم) ، في هذا الموضع: وأي شيء يمنعكم أن تأكلوا ما ذكر اسم الله عليه؟ وذلك أن الله تعالى ذكره تقدم إلى المؤمنين بتحليل ما ذكر اسم الله عليه ، وإباحة أكل ما ذبح بدینه أو دین من كان يدين ببعض شرائع كتبه المعروفة ، وتحريم ما أهل به لغيره ، من الحيوان ، وزجرهم عن الإصغاء لما يوحى الشياطين بعضهم إلى بعض من زخرف القول في الميته والمنخنقة والمتردية ، وسائر ما حرم الله من المطاعم . ثم قال: وما يمنعكم من أكل ما ذبح بدیني الذي ارتضيته ، وقد فصلت لكم الحلال من الحرام فيما تطعمون ، وببيته لكم بقولي: ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ، إلى قوله : ﴿فَمَنْ أَضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾ ، فلا لبس عليكم في حرام ذلك من حلاله ، فتمنعوا من أكل حلاله حذرًا من مواقعة حرامه) ^(٢)

وبحيئ "مالك" "بمعنى" "ما يمنعكم" ليس بمذكور عند أهل اللغة .

٣-أن يكون في محل نصب حال .

وهذا القول عند أبي حيان مردود من جهة الصناعة (لأن "أن" ومعها "لا يقع حالاً" وهذا منصوص عليه من سيبويه ، ولا نعلم مخالفًا له من يعتبر قوله علة مذكورة في النحو) ^(٣) .

(١) جامع البيان / ١٢ - ٣٢٥ - ٣٢٦

(٢) السابق / ١٢ - ٦٨ - ٦٩

(٣) البحر المحيط / ٤ - ٢١٤

ومسألة مجيء الحال من (أن والفعل) مسألة خلافية على قولين :

القول الأول : يرى منع ذلك ، وهو قول سيبويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، وابن السراج^(٣) ، وابن جني في أحد قوله^(٤) ، وابن الطراوة ، وأبو البقاء في أحد أقواله^(٥) ، والسيوطى^(٦) .

واستدلوا بما يلى :

١. أن المصدر المؤول من (أن والفعل) يعد معرفة ، والحال نكرة .

٢. أن (أن) للاستقبال ، والمستقبل لا يكون حالاً .

٣. أن وقوع المصدر حالاً لا ينقاس ، وإنما يقال منه ما قالته العرب .

القول الثاني : يرى جواز ذلك ، وهو قول الأخفش^(٧) ، والسيرافي^(٨) ، وابن جني في قوله الآخر^(٩) .

واستدلوا بأن (أن والفعل) يقع حالاً كما يقع صريح المصدر بقوله تعالى : ﴿فَأَلْهَمُّ عَنِ التَّذَكُّرِ مُعْرِضِينَ﴾ ، وبقول الشاعر :

(١) انظر : الكتاب / ١ ، ٣٩٠ ، ٣ ، ٥٠ .

(٢) انظر : المقصب / ٢ ، ٣٠٠ .

(٣) انظر : الأصول / ١ ، ١٦٢ .

(٤) انظر : سر الصناعة / ٢ ، ٥٤٩ .

(٥) انظر : التبيان / ١ ، ٥٣٥ .

(٦) انظر : الكتاب / ١ ، ٣٩٠ ، ٣ ، ٥٠ ، والمقصب / ٢ ، ٣٠٠ ، والأصول في النحو / ١ ، ١٦٢ ، وسر صناعة الإعراب .

٣٠٠ / ٢ ، والهمج / ٢ ، ٥٤٩ .

(٧) انظر : الحجة / ٦ ، ١٣٧ .

(٨) انظر : مغني اللبيب ١٧٩ .

(٩) انظر : التذليل والتكميل / ٩ ، ٤٧ .

وَقَالُوا هَا لَا تُنْكِحِيهِ فَإِنَّهُ
لَأُولَئِنَّ نَصْلُ أَنْ يَلَاقِي مَجْمَعًا
وَقُولُ الْعَرَبُ : مَالِكٌ قَائِمٌ ؟ ^(١) .

وَمَا اسْتَدَلَ بِهِ لَا يَصِلُحُ لِلْاسْتِدْلَاء ، لِأَنَّهُ لَيْسُ فِي مَنَاطِ الْخَلَافِ ، إِذَا الْخَلَافُ فِي الْمُصْدَرِ ،
وَلَيْسُ فِي الْمُشْتَقِ .

وَالَّذِي يَظْهُرُ لِي صِحَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَفَسَادُ الثَّانِي لِمَا مَرَّ مِنْ حِجَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ .

وَأَمَّا أَبُو حِيَانَ فَرَجَحَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ مُخَالِفًا لَهِ إِلَّا إِبْنُ جَنِيِّ وَلَمْ يُعْتَدْ بِمُخَالِفَتِهِ ^(٢) ،
فَالْمُسَأَّلَةُ عِنْدَهُ مِنْ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ .

الترجيح :

الَّذِي يَظْهُرُ لِي رِجْحَانُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي إِعْرَابِ الْآيَةِ عَلَى الْآخَرِ ، وَذَلِكَ لِمَا يَلِي :

١- لِسَلَامَتِهِ مِنِ الاعتراضاتِ المُتَجَهَّةِ عَلَيْهِ .

٢- لِأَنَّهُ لَا خَلَافٌ فِيهِ بِخَلَافِ الْآخَرِ .

٣- لِأَنَّهُ قَوْلُ الْجَمِيعِ مِنَ الْمُعْرِّيْنَ وَالْمُفَسِّرِيْنَ .

(١) انظر : الحجة ٦ / ١٣٧ ، التذليل والتكميل ٩ / ٤٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٦٥ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٧٨ ، والتذليل والتكميل ٩ / ٤٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٤٥ ، ٣٦٣ / ٣ ، ٢١٤ / ٤ .

باب المفعول له

وفيه مسائل :

- إعراب (أن لا يجدوا) .

- إعراب (وحيانا) .

- إعراب (كتاب الله) .

٢٤ - إعراب (أن لا يجدوا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿تَوَلُّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾

[التوبة: ٩٢].

حيث اختلف في إعراب "حزناً" و"أن لا يجدوا" على قولين:

١- أن يكون "حزناً" ، و"أن لا يجدوا" مفعولا له ، والناسب لها واحد وهو (تفيض).

ذكر هذا القول أبو البقاء^(١).

٢- أن يكون "حزناً" مفعولاً له ، والناسب له تفيض ، و"أن لا يجدوا" مفعولا له أيضاً ، والناسب له حزناً.

ذكر هذا القول الزمخشري^(٢) ، وأبو البقاء^(٣).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٤).

المناقشة :

لا خلاف في إعراب (أن لا يجدوا) مفعولا لأجله ، وإنما الخلاف في مسألة العامل فيه ،

أيقتضي مفعولا واحدا أم يقتضي مفعولين؟

وهذه المسألة من المسائل التي لم يقيدها المتقدمون^(٥) ، وإنما قيدها المؤخرون ، يقول

(١) انظر: التبيان / ٢ / ٦٥٥

(٢) انظر: الكشاف / ٢ / ٣٠١

(٣) انظر: التبيان / ٢ / ٦٥٥

(٤) انظر: البحر المحيط / ٥ / ٨٩

(٥) انظر في ذلك: إعراب (جزاء)، و(نكايا) في قوله تعالى: (فاقتطعوا أيديهم جزاء بما كسبا نكالا من الله) معاني القرآن

وإعرابه ٢ / ١٧٤، وإعراب النحاس ٢ / ٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٢٥.

ابن عصفور: (ولا يقتضي العامل من المصادر... أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف)^(١) ، ويقول أبو حيان : (العامل لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل)^(٢) ، ويقول أيضا: (ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل، أو العطف سواء جرّا بحرف السبب، أو أحدهما أو نصب)^(٣) ، ويقول في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْدِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِنْ أَصْوَاعِي حَدَّرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] : (و "من" تتعلق بقوله (يجعلون) ، وهي سبيبة، أي من أجل الصواعق، وحدر الموت مفعول من أجله... هكذا أعربوه، وفيه نظر لأن قوله: (من الصواعق) هو في المعنى مفعول من أجله، ولو كان معطوفا لجاز كقوله تعالى: ﴿أُبَيْغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثِيتَأَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ، وقول الراجز:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورٍ
خَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ
وَاهْوَلَ مِنْ تَهْوِلِ الْقُبُورِ^(٤)

ويقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِنَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] : (إن كان [ضرارا]^(٥) مفعولا من أجله فتعلقت اللام به، وكان علة للعلة ، تقول: ضربت ابني تأديبا ليتفع، ولا يجوز أن يتعلق بـ (لا تمسكوهن) ، لأن الفعل لا يقتضي من المفعول من أجله اثنين

(١) المقرب ١٧٢

(٢) انظر: البحر المحيط ٨٩/٥

(٣) ارشاد الضرب ١٣٨٨/٣

(٤) البحر المحيط ٢٢٣/١.

(٥) زيادو من المخطوط

إلا بالعطف أو على البدل..)^(١) ، ويقول في قوله تعالى: ﴿فَاقْطُعُوهُ أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَلًا مِنْ أَلْهُو﴾ : ([جزاء ونكالاً مفعول من أجله]^(٢) ، وهذا ليس بجيد إلا إذا كان الجزاء هو النkal، فيكون ذلك عن طريق البدل، وأما إن كانوا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لهما إلا بواسطة حرف العطف)^(٣) ، وتبعه ناظر الجيش، والمرادي، والسيوطى^(٤).

على حين ذهب ابن هشام، والسميين^(٥) إلى جواز أن يتضمن العامل مفعولين من أجله من غير عطف ولا إيدال.

فالسميين يحيى مطلقاً بلا شرط ، إذ يقول: (ولا يضر تعدد المفعول من أجله، لأن الفعل قد يعلل بعلل)^(٦) ، وتبعه الشهاب الخفاجي، والألوسي، والكتفوبي ، وأبو السعود^(٧) .

وأما ابن هشام فيحيى بشرط أن يكون أحدهما مطلقاً، والآخر مقيداً.

يقول في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِيءَادَاهُمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتَ﴾ : (الأول تعليل للجعل مطلقاً والثاني تعليل له مقيداً بالأول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ)^(٨) .

والذي يظهر في هذه المسألة أنه لا خلاف بينهم في أن يعلل الفعل بعلل شتى، وإنما الخلاف

(١) البحر المحيط ٢١٨/٢

(٢) زيادو من المخطوط

(٣) السابق ٣/٤٩٥

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٤/١٨٨٩، وشرح التسهيل للمرادي ٤٧٥، والهمم ٢/١٣٦

(٥) انظر: المغني ٧٠٥، والدر المصنون ١/١٧٣ .

(٦) الدر المصنون ١/١٧٣

(٧) انظر: حاشية الشهاب ٣/٢٤١، وروح المعاني ٦/١٣٤، والكليات ١٦٤٤ ، وتفسير أبي السعود ١/٥٤ .

(٨) معنى الليبب ٧٠٥

في كيفية التعليل به^(١). فهناك من يرى بأن الفعل لا يعلل بعمل شتى إلا بالعطف إن كانت العلتان متبنيتين، أو بالبدل إن كانت العلتان متقاربتين، وقد بنى ذلك على السماح كقوله تعالى :

﴿أَبْيَقَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثِيتَأَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقوله : ﴿فَاقْطُعُوهَا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَلًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

وهناك من يرى أن الفعل يعلل بعمل شتى دون الحاجة إلى العطف أو البدل مستدلاً بقوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنِعَهُمْ فِي إِذَا هُمْ مِنَ الصَّواعقِ حَدَّرَ الْمَوْتِ﴾ فلا يصح أن يكون (من الصواعق) متعلقاً بالمصدر، لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، لذا يكون (من الصواعق) و(حدر الموت) كلامها متعلق بالجعل على أن يكون الأول تعليلاً مطلقاً، والثاني تعليلاً للجعل مقيداً بالأول.

وقد يرد عليه بأن الجار وال مجرور يتسامح فيما لا يتسامح في غيرهما فلا يضر تقديمها على المصدر، ولكن المعنى يفسده لأن (من الصواعق) تصبح علة العلة، فهم يجعلون أصابعهم في آذانهم حذراً من الموت، وعنة الحذر من الموت هي الخوف من الصواعق. ولو جعل (حدر الموت) علة للخوف من الصواعق، والخوف من الصواعق هي علة الفعل (يجعلون) لصح (حدر الموت) هو علة العلة.

ومع ذلك اتفقوا على مسألة تعليم العلة بشيء آخر كالحال المتداخلة ، كقولهم : ضربته تأدبيا له إحساناً إليه ، فالتأديب هو علة الضرب ، والإحسان هو علة التأديب وهو ما يسمى "علة العلة" . وهذه المسألة ليست داخلة فيما نحن بصدده الحديث عنه ، لأن "إحساناً" العامل فيه هو "تأديباً" ، و "تأديباً" العامل فيه "ضربته"

(١) حاول صاحب كتاب النحو الوفي أن يقف على سبب الخلاف فرأى أن المانعين لتعدد المفعول له لا يرون بان العلة تعدد وإنما العلة لا تكون إلا واحدة ، وقد أخطأ فيها ذهب إليه. انظر : النحو الوفي ٢٤١ / ٢.

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ، وذلك لما يلي :

١- لأنه مبني على المسموع من كلام الله وكلام العرب إلا في مسألة اختلاف المفعولين جرا ونصبا لاختلاف اللفظين ، لأن اختلاف اللفظين أسهل من اتفاقهما ، ويفيد قوله تعالى :

﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِيءَادَاهُمْ مِنَ الضَّوْعِي حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ .

٢- لأنه ليس فيه خلاف ، والأولى الحمل على ما لا خلاف فيه ...

٤٥ - إعراب (وحيا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِشَرِّيْ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِيْ حِجَابٍ أَوْ يُرِسِّلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٌ ﴾ [الشورى: ٥١].

اختلاف في إعراب (وحيا) على قولين :

١ - أن يكون مصدرًا في موضع الحال.

ذكر هذا القول النحاس^(١)، ومكي^(٢)، والكرماني^(٣)، والزمخري^(٤)، وابن عطية^(٥).

٢ - أن يكون مفعولاً مطلقاً.

ذكر هذا القول النحاس^(٦)، والكرماني ، والزمخري^(٧) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٨) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب (وحيا) على قولين :

١ - أن يكون مصدرًا في موضع الحال .

(١) انظر: إعراب القرآن /٤ /٩٢

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن /٢ /٦٤٨

(٣) انظر: غرائب التفسير /٢ /١٠٥٦

(٤) انظر: الكشاف /٤ /٢٣٣

(٥) انظر: المحرر الوجيز /٥ /٤٠

(٦) انظر: إعراب القرآن /٤ /٩٢

(٧) انظر: الكشاف /٤ /٢٣٣

(٨) انظر: البحر المحيط /٧ /٥٠٤

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة السَّماع ، إذ يقول : (أَمَا وَقُوَّةُ الْمُصْدَرِ مَوْقِعُ الْحَالِ ، فَلَا يَنْقَاسُ ، وَإِنَّمَا قَالَهُ الْعَرَبُ . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدَ بَكَاءً ، تَرِيدُ بِأَكِيًّا ، وَقَاسَ مِنْهُ الْمَبْرُدُ مَا كَانَ مِنْهُ نَوْعًا لِلْفَعْلِ ، نَحْوُ : جَاءَ زَيْدَ مُشَيًّا أَوْ سَرِعَةً) ^(١) وَلَكِنَّ أَبَا حَيَانَ يَقِيسُهُ مَعَ أَمَا ، إذ يقول : (وَجَعَلَ الْمُصْدَرَ حَالًا لَا يَطْرُدُ إِلَّا مَعَ أَمَا فِي نَحْوِ : أَمَا عَلِيًّا فَعَالَم) ^(٢) .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ – مَسْأَلَةُ وَقُوَّةِ الْمُصْدَرِ الْمُنْكَرِ حَالًا – مُخْتَلِفٌ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

القول الأول : أَنَّ الْمُصْدَرَ الْمُنْكَرَ يَقُوِّي حَالًا مُؤْوِلاً بِوَصْفِ مَنْاسِبٍ ، وَهُوَ قَوْلُ جَمِيعِ الْبَصَرَيْنِ ^(٣) .

القول الثاني : أَنَّ الْمُصْدَرَ الْمُنْكَرَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ غَيْرُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي عَامِلِهِ :

فَذَهَبَ الْأَنْفُشُ ^(٤) ، وَالْمَبْرُدُ فِي قَوْلِ آخِرٍ لَهُ ^(٥) ، وَالْفَارَسِيُّ ^(٦) إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ ، وَالْجَمْلَةُ فِي مَحْلِ نَصْبٍ حَالٍ ، فَجَاءَ زَيْدَ رَكْضًا ، أَيْ : جَاءَ زَيْدَ يَرْكَضُ رَكْضًا .

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٧/٥٠٤ ، وَانْظُرْ : التَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٩/٤٦ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١/٣٠٩ ، وَ١٨٥.

(٢) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٧/٣٥٠

(٣) انْظُرْ : الْكِتَابُ ١/١٨٦ ، وَالْمَقْتَضَبُ ٣/٤٢٤ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٣٤ ، وَالْتَّبَرِرُ وَالْتَّذَكْرَةُ ١/٢٩٩ ، ٢٩٩ /١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ ٢/٥٩ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٣٢٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَّةِ ٢/٣٩-٣٨ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٣/١٥٧٠ ، وَالتَّذِيلُ ٩/٦٠ ، وَالْمَسَاعِدُ ٩/١٥٧٠ ، وَالْمَهْمَعُ ٤/١٤-١٣ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/١٦-١٥ .

(٤) انْظُرْ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٣٢٨ .

(٥) انْظُرْ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٢٢٨ ، وَالْأَرْتَشَافُ ٣/١٥٧١ ، وَلَمْ يَنْسِبْ هَذِهِ الْمَقْولَة إِلَى الْمَبْرُدِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ ، بَلْ هُمْ مُتَقْدِمُونَ عَلَى أَنْ قَوْلَ الْمَبْرُدِ هُوَ مَا سَيَّأَتِيَ فِي الْمَقْولِ الْآخِرِ ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ عَضِيمَةَ قَدْ ذُكِرَ عَنْهُ الْقَوْلَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْمَقْتَضَبِ ٣/٢٣٤ ، وَذُكِرَ مَا يَسْتَدِلُّ لِلرَّأِيْنِ مِنْ قَوْلِهِ ، وَهُوَ : (وَكَذَلِكَ : جِئْتَهُ مَشِيًّا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : جِئْتَهُ مَاشِيًّا فَالْتَّقْدِيرُ : أَمْشَى مَشِيًّا ، لِأَنَّ الْمَجْمَعَ عَلَى حَالَاتِهِ) وَقَالَ فِي ٤/٣١٢ : هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ حَالًا لِمَوْافِقَتِهِ الْحَالَ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ جَاءَ زَيْدَ مَشِيًّا إِنَّمَا مَعْنَاهُ مَاشِيًّا لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ جَاءَ زَيْدَ يَمْشِي مَشِيًّا وَكَذَلِكَ جَاءَ زَيْدَ عَدُوا وَرَكْضًا وَقَتْلَتْهُ صَبَرًا .

(٦) انْظُرْ : الْمَسَائِلُ الْمُشَوَّرَةُ ١٣-١٤/٢٠٠ .

على حين ذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله ما تقدم من فعل أو وصف، فجاء زيد ركضاً أي: ركض ركضاً^(١).

وما ذهب إليه جمهور البصريين أرجح وذلك لما يلي:

١- قلة التأويل فيه مقارنة بغيره.

٢- أنه لو انتصبت هذه المصادر على أنها مفاعيل مطلقة لجاز تعريفها فقيل: جاء زيد الركض والمشي، فلما امتنع ذلك دل من باب أولى على أنها ليست مفاعيل مطلقة.

٣- أنه لو كان الدليل على الفعل المضمر المصدر المتصوب لا طرد ذلك في كل مصدر له فعل ولم يقتصر فيه على السماع !!

٤- أن المصدر يعقب الوصف المشتق فيقع موقعه كما يقع الوصف المشتق موقع المصدر.

٥- أن قول الكوفيين يلزم منه أن لا يكون قد سمع من هذا المصدر المنكر إلاّ ما كان نوعاً من أنواع العامل وهذا غير صحيح^(٢).

٦- أن الحال جاءت في موضع المصدر السابق ذكره في قوله تعالى: ﴿أَئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كُرْهًا قَاتَلَ آثِينَا طَلَبِعِينَ﴾^(٣).

هذا وقد اختلف النحاة في القياس على ما سمع من المصدر المنكر حالاً على أربعة أقوال:
 القول الأول : أنه لا يجوز القياس عليه وإنما هو مقصور على السماع ، لأن الحال نعت في المعنى ، والنعت بال المصدر لا يطرد فكذا ما كان بمعنىه^(٤)، وقد حكى أبو حيان أن البصريين

(١) انظر: الارشاد ١٥٧١ / ٣، المساعد ١٤ / ٢، والهمم ٤ / ١٥ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٢٨ / ٢، المساعد ١٤ / ٢، وشرح المفصل ٦٠ / ٢ وشرح الكافية ٢ / ٣٩ .

(٣) انظر: المغني ٧٣٠ .

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٠ / ١، وشرح المفصل ٣٢٨ / ٢، وشرح التسهيل ٥٩ / ٢، وشرح الرضي ٣٨ / ٢، والتذليل

والكوفيين أجمعوا على عدم قياسه^(١).

القول الثاني: أنه يجوز القياس عليه ، وهو قول المبرد على خلاف في النقل عنه.

بعضهم نقل عنه جواز ذلك مطلقاً^(٢)، وبعضهم كابن مالك نقل عنه جوازه مقيداً باطراده فيما هو من نوع الفعل ، نحو : أتيته سرعة أي : مسرعاً^(٣) ، وهذه هي الرواية المشهور عنه ، يقول المبرد : (وكذلك جئته مشياً ، لأن المعنى : جئته ماشياً ، فالتقدير: أمشي مشياً ، لأن المجيء على حالات ، والمصدر قد دل على حالات ، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال).

ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعياً فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعياً قال الله عز وجل : (ثُمَّ أَذْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعِيًّا) البقرة: ٢٦٠ فهذا اختصار يدل على ما يرد لما يشاكلاها، ويجري مع كل صنف منها)^(٤).

القول الثالث: أنه يجوز أن يقاس منه ما جاء في مسائلتين هما :

١ - ما وقع بعد خبر مقترب بأي ، نحو قولهم : (أنت الرجل علماً) ، وعليه يجوز أن تقول : أنت الرجل نبلاء وأدباء ونحوهما.

٢ - ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدئه ، نحو قولهم : (أنت زهير شعراً) ، والمعنى : أنت زهير في حال الشعر، فيجوز أن تقول : أنت حاتم جوداً، والأحنف حلاماً...

(١) انظر: التذليل والتكميل ٤٦/٩ ، والارتفاع ٣/١٥٧٠

(٢) انظر: السابق ، المساعد ٢/١٤ ، والهمج ٤/١٥ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٧ ، والتذليل والتكميل ٩/٤٦ ، والارتفاع ٣/١٥٧١ ، المساعد ٢/١٤ ، والهمج ٤/١٥ .

(٤) المقتصب ٣/٢٣٤

وهذا قول ابن مالك^(١).

وقد رد أبو حيان والرضي هاتين المسألتين لاحتمالهما أن يكونا تمييزين لا حالين ، وذلك لأن (علمًا) فاعل في المعنى ، ولأن (شعرًا) على تقدير (مثل) مخدوفة ، و(مثل) يكون عنها التمييز نحو: على التمرة مثلها زبداً ، وأيضاً فقد نصوا في قولهم : زيد القمر حسناً، على أنه تمييز لأنه مثل القمر حسناً^(٢).

القول الرابع : أنه يجوز أن يقاس منه ما وقع بعد أما الشرطية التي يقصد فيها الرد على من وصف شخصاً بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر ، نحو قولهم : (أما علما فعال) ، والمعنى : منها يذكر إنسان في حال علم فالمحذف عالم . ونسب ابن مالك هذا القول إلى سيبويه^(٣) ، يقول سيبويه : (هذا باب ما يتتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور : وذلك قولهك أما سمنا فسمين وأما علما فعال... فانتصب المصدر لأنه حال مصير فيه...)^(٤).

رد ابن مالك قول سيبويه في إعرابه (علمًا) حالا ، ورجح إعرابه مفعولاً به (لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل ، وفيه عدم الاطراد بل جواز تعريفه)^(٥).

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع ، وهو قياسية مجيء المصدر حالا بعد أما ، ورد على ابن مالك بما يلي:

١- لو كان المتصوب (علمًا) على إضمار فعل لم يكن ذلك مختصاً بالمصدر بل يجوز في كل اسم

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٢٨-٣٢٩ / ٢

(٢) انظر: التذليل والتكميل ٤٨ / ٩ ، وشرح الكافية ٣٨ / ٢ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٢٩ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣٨٤

(٤) الكتاب ١ / ٣٨٤

(٥) شرح التسهيل ٣٣٠ / ٢

سواء أكان مصدراً أم غيره ، وقد نص سيبويه على أن قولك : (أما الحارث فلا حارت لك) ونحوه لا يجوز فيه إلا الرفع، وذكر أنه لا سبيل إلى النصب.

٢- أنه لو انتصب على المفعول به ما اختلفت فيه لغات العرب بالنسبة للتعريف والتنكير.

فبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد (أما) إن كان معرفة، ويحيزون رفعه ونصبه إن كان نكرة.

والحجازيون يحيزون نصب المعرف ورفعه، ويلتزمون نصب المنكر^(١) فثبت بهذا أن المصوب بعد (أما) حال لا مفعول به .

ومع ذلك فأرى أنه لا يقاس عليها ، لأنه لا يفهم من كلام سيبويه اطرادها مطلقا وإنما هي حالة خاصة (علمًا) بعد (أما) والله أعلم.

ويؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، إذ قد خرج المصدر على الحالية في غير ما نص عليه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَيِّلٍ وَابْتِغَاءَ مَرْضَانِي﴾ ، يقول : (ونصب جهاداً وابتغا على المصدر في موضع الحال، أي مجاهدين ومبتعين، أو على أنه مفعول من أجله)^(٢) .

هذا والذي يظهر لي أن القول الراجح فيما سبق من الأقوال هو قول المبرد في الرواية المشهورة عنه وذلك لما يلي:

١- أن وقوع المصدر المنكر حالاً كثير في كلام العرب، وأكثر ما سمع عن العرب إذا كان نوعاً من أنواع عامله.

٢- أن قياس الحال على النعت ليس من نوعاً من كل وجه، بل ورد عن العرب النعت بالمصدر

(١) انظر: التذليل والتكميل ٩/٥٤-٥٥.

(٢) البحر المحيط ٨/٢٥١.

كثيراً، ومجيء المصدر حالاً أكثر من مجئه نعمتاً^(١).

وعليه فيعرب ما كان على هذا الضابط مصدرًا في موضع الحال وأما ما خالفه فلا.

هذا ولا حجة لمن أطلق العنان في وقوعه مطلقاً ، ممتنعياً في ذلك التيسير والسعنة ومخلطًا بين المعاني المتشابهة وناكباً عن مقاصد النحوين في ذلك....^(٢)

وعلى هذا فيجوز إعراب (وحيا) حالاً ، لأن الوجه من أنواع الكلام .

٢- أن يكون وحيا مفعولاً مطلقاً .

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون : وحيا ، موضوعاً موضع : كلاماً ، لأن الوجه كلام خفي في سرعة ، كما تقول : لا أكلمه إلا جهراً وإنما خفاتها ، لأن الجهر والخفات ضربان من الكلام)^(٣).

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني على الأول ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إليه ، ولأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

(١) انظر: التنليل ٩/٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/١٤٠ ، والمساعد ٢/١٦

(٢) انظر: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية ٦٣٠ ، والنحو الوافي ٢/٣٧٢ ، ٣٧٣

(٣) الكشاف ٤/٢٣٣

٢٦ - إعراب (كتاب الله) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحَصَّنَتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَأَءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصَنِينَ غَيْرُ مُسْفِحِينَ فَمَا أَسْتَمْتَعْنُ بِهِ مِمْهُنَ فَعَاثُوهُنَ أُجُورَهُنَ فَرِيضَةٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ النساء: ٢٤

حيث اختلف في إعرابه على أقوال :

١- أن يكون منصوبا على الإغراء بـ(عليكم) ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : الزموه .

وهذا قول الكسائي ^(١) ، وهو قول الكوفيين أيضا ^(٢) .

٢- أن يكون مفعولا به لفعل مذوق ، تقديره : الزموا كتاب الله .

ذكر هذا القول الزجاج ^(٣) ، والنحاس ^(٤) ، وأبو القاء ^(٥) .

٣- أن يكون مفعولا مطلقا مؤكدا لعامله المذوق الذي دل عليه ما تقدم من الكلام ، وهو قوله تعالى : ﴿ حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ ، والمعنى : كتب الله عليكم كتابا .

ذكر هذا القول الزجاج ^(٦) ، والنحاس ^(٧) ، وأبو القاء ^(٨) ، ورجحه سيبويه ^(٩) ، والفراء ^(١٠) ،

(١) عزاه إليه مكي. انظر : مشكل إعراب القرآن / ١٨٦ .

(٢) انظر : المداية / ٢٨١ ، والإنصاف / ١٢٨١ ، والتبين / ٣٧٣ ، والتبيان / ٣٤٦ ، والهمم / ٣ / ١٠٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٢ / ٣٦ .

(٤) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٤٤٥ .

(٥) انظر : التبيان / ١ / ٣٤٦ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٢ / ٣٦ .

(٧) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٤٤٥ .

(٨) انظر : التبيان / ١ / ٣٤٦ .

(٩) انظر : الكتاب / ١ / ٣٨١ .

(١٠) انظر : معاني القرآن / ١ / ٢٦٠ .

والطبرى ^(١)، وابن جنى ^(٢)، ومكى ^(٣)، واقتصر عليه الأخفش ^(٤)، وأبو علي الفارسي ^(٥)، والزمخشري ^(٦)، وابن عطية ^(٧)، وهذا هو قول البصريين ^(٨).

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث ^(٩).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (كتاب الله) على النحو الآتي :

١- أن يكون منصوباً على الإغراء بـ(عليكم)، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : الزموه .

وهذا القول كما أسلفت للكوفيين والكسائي ، وهم يحيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه مستدلين بالسماع والقياس ؛ أمّا السماع فقوله تعالى : ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾ ، قوله الراجح :

يا أيها المائجُ دلوِي دونكا

إني رأيت الناس يمدحوننا

وأمّا القياس فقاموا اسم الفعل على الفعل في العمل ، فقالوا : أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ولو قلت : (زيداً الزم) فقدّمت المفعول لكان جائزًا ، فكذلك مع ما قام مقامه ^(١٠) .

(١) انظر : جامع البيان ٨ / ١٧١ .

(٢) انظر : المحتسب ١ / ١٨٤ .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، والهدایة ٢ / ١٢٨١ .

(٤) انظر : معانی القرآن ١ / ٢١٦ .

(٥) انظر : الحجة ٣ / ١٥٠ .

(٦) انظر : الكشاف ١ / ٤٩٧ .

(٧) انظر : المحرر الوجيز ٢ / ٤٢ .

(٨) انظر : الكتاب ١ / ٣٨١ ، والإنصاف ١ / ٢٢٨ ، والتبيين ٣٧٣ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، والهمجع ٣ / ١٠٣ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٣ / ٢٢٢ .

(١٠) انظر : الإنصاف ١ / ٢٢٨ ، والتبيين ٣٧٣ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، والهمجع ٣ / ١٠٣ .

وقد رد البصريون على ما استدل به الكوفيون من جهة السماع والقياس ، فأما من جهة السماع فردوه بأمرین :

١- أن ما ورد منه يعد قليلا ، وقد شهد بذلك شاهد منهم وهو الفراء ، إذ قال : (وقلما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله) ^(١) ، ووافقه الطبرى ^(٢) .

٢- أنه مؤول ، لاحتماله أوجهها أخرى ، والمؤول لا يعد دليلا ، فـ (كتاب الله) تحتمل أن تكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة المتقدمة قبله ، وهي قوله : (حرمت عليكم) ، والمعنى : كتب الله عليكم كتاباً ، يقول أبو حيان : (وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول في باب الإغراء الظروف وال مجرورات مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقدير ذلك عنده : عليكم كتاب الله أي : الزموا كتاب الله . لا يتم دليله لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً) ^(٣) .

وأما قول الراجز : يا أيها المائح دلوي دونكا .

فعل إضمار فعل تقديره : خذ دلوي .

وأما من جهة القياس فاسم الفعل ضعيف التصرف في العمل من جهة كونه فرعاً في العمل ، والفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول ، لذا يعدونها عاماً ضعيفاً ^(٤) .

هذا وإن القول بالإغراء في الآية يوحى بجعلها جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، وهي على الصحيح آخذة بعناق ما قبلها من الآيات السابقة ، إذ إن فيها مراعاة للمشاكلة اللفظية في الآيات (حرمت) ، (وأحل) ^(٥) ، وـ (كتاب الله) بمعنى كتب بخلاف القول بالإغراء .

(١) معاني القرآن / ١ / ٢٦٠ .

(٢) انظر : جامع البيان / ٨ / ١٧١

(٣) البحر المحيط / ٣ / ٢٢٣

(٤) انظر : الإنصاف / ١ / ٢٢٨ ، والتبيين ٣٧٣ ، وشرح الكافية / ١ / ٣٢٠ ، والمهمع ٣ / ١٠٣ .

(٥) انظر : الحجة / ٣ / ١٥٠ .

٢- أن يكون مفعولاً به لفعل مذوف ، تقديره : الزموا كتاب الله.

وهذا القول ليس فيه ما يخده من جهة الصناعة إلا القول بالتقدير ، والأصل في الكلام عدم التقدير ،
ولا من جهة المعنى إلا ما يفهم منه الاستقلال عما قبله كما في القول السابق ...

٣- أن يكون مفعولاً مطلقاً مؤكداً لعامله المذوف الذي دلّ عليه ما تقدم من الكلام ، وهو
قوله تعالى : ﴿ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ ، والمعنى : كتب الله عليكم كتاباً .

وهذا القول يدل عليه ما يلي :

١- سياق الآية ، يقول سيبويه : (ولما قال : ﴿ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ حتى انقضى
الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم ، وقال : كتاب الله توكيداً كما قال
صُنْعَ اللَّهِ وَكَذَلِكَ وَعْدَ اللَّهِ لَانَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَعْدُو صُنْعٌ فَكَانَهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ وَعْدًا وَصُنْعًا
وَخَلْقًا وَكِتَابًا^(١) ، ويقول الطبرى : (وإنما جاز ذلك لأن قوله تعالى : ﴿ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ
أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ كَثَرَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ .

بمعنى : كتب الله تحريم ما حرم من ذلك ، وتحليل ما حل من ذلك عليكم كتاباً. وبما قلنا في
ذلك قال أهل التأويل^(٢).

٢- أسلوب القرآن ، يقول سيبويه : (وقال : كتاب الله توكيداً كما قال صُنْعَ اللَّهِ وَكَذَلِكَ وَعْدَ
الله ..)^(٣) ، ويقول الأخفش : (وكذلك كل شيء في القرآن من قوله ﴿ حَقٌّ ﴾ ما هو "أَحْقُّ ذَلِكَ
حَقًّا". وكذلك ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ و ﴿ رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ ﴾ و ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ و ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إنما هو من

(١) الكتاب / ١ / ٣٨١.

(٢) جامع البيان / ٨ / ١٧١.

(٣) الكتاب / ١ / ٣٨١.

"صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا" فهذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا وهو كثير)^(١)، وقد نقله عنه الطبرى)^(٢).

ـ ما ورد من قراءات أخرى في هذه الآية ، يقول الزمخشري : (ويدل عليه قراءة اليماني : كتب الله عليكم ، وأحل لكم. وروى عن اليماني : كتب الله عليكم ، على الجمع والرفع أي هذه فرائض الله عليكم)^(٣)، ويقول أبو حيان : (انتصب بإضمار فعل وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله : حرمت عليكم . وكأنه قيل : كتب الله عليكم تحرير ذلك كتاباً ... ويفكك هذا التأويل قراءة أبي حيوة ومحمد بن السميق اليماني : كتب الله عليكم)^(٤)، جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده ، أي : كتب الله عليكم تحرير ذلك . وروي عن ابن السميق أيضاً أنهقرأ : كتب الله عليكم جماعاً ورفعاً)^(٥) أي : هذه كتب الله عليكم أي : فرائضه ولازماته)^(٦)، والقرآن يفسر بعضه بعضاً ، والأصل في القراءات التوافق فيها بينها .

الترجيح :

الذي يترجح عندي في هذه المسألة هو رجحان القول الثالث ، وذلك لما يلي :

١- لسلامته من الاعتراضات المتجهة إليه بخلاف الأقوال الأخرى .

٢- لصحته من جهة المعنى والسماع .

٣- لأن جمهور المعربين والمفسرين عليه .

(١) معاني القرآن / ١ / ٢١٦.

(٢) جامع البيان / ٨ / ١٧١.

(٣) الكشاف / ١ / ٤٩٧.

(٤) انظر : مختصر ابن خالويه ٣٢ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ ، ومعجم القراءات ٢ / ٤٩.

(٥) انظر : الكشاف ١ / ٤٩٧ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٢٣ ، ومعجم القراءات ٢ / ٤٩.

(٦) البحر المحيط ٣ / ٢٢٢-٢٢٣.

باب المفعول فيه

وفيه مسائلتان :

- إعراب (أحقابا).

- إعراب (حيث).

٢٧- إعراب (أحقاباً) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَيْثِينَ فِيهَا أَحَقَابًا﴾ [النبا: ٢٣].

حيث اختلف في إعراب (أحقاباً) على قولين:

١- أن يكون منصوباً على الظرف.

ذكر هذا القول معربوا القرآن ومفسروه كالفراء^(١)، الطبرى^(٢)، والزجاج^(٣) ، والنحاس^(٤) ، ومكى^(٥)، والرخشرى^(٦)، وابن عطية^(٧)، والرازي^(٨) ، وأبو البقاء^(٩)، والقرطبي^(١٠) ، والألوسي^(١١)، وابن عاشور^(١٢).

٢- أن يكون منصوباً على الحال .

ذكر هذا القول الرخشرى^(١٣).

(١) انظر: معاني القرآن /٣ /٢٢٨.

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن /٢٤ /١٦١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه /٥ /٢٧٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن /٥ /١٢٩.

(٥) انظر: مشكل اعراب القرآن /٢ /٧٩٥.

(٦) انظر: الكشاف /٤ /٦٨٨.

(٧) انظر: المحرر الوجيز /٥ /٣٩٨.

(٨) انظر: مفاتيح الغيب /٣١ /١٥ - ١٦.

(٩) انظر: التبيان /٢ /١٢٦٧.

(١٠) انظر: الجامع لأحكام القرآن /١٩ /١٧٧.

(١١) انظر: روح المعاني /٣٠ /١٥.

(١٢) انظر: التحرير والتنوير /٣٠ /٣٦.

(١٣) انظر: الكشاف /٤ /٦٨٩.

المناقشة :

اختلف في إعراب (أحقيابا) بناء على معناها على قولين :

القول الأول : أن تكون على معنى "دُهُورًا مُسْتَأْبِعَةً يَتَبعُ بَعْضُهَا بَعْضًا" ، فتكون على هذا ظرفا ، وَيَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَا أَبَرَّ حَقَّ أَبْلَغَ مَجْمَعَ الْبَحَرَيْنَ أَوْ أَمْضَى حُقُبًا﴾ ، والأحقياب ، وَاحِدُهَا حُقْبٌ وَهُوَ ثَمَانُونَ سَنَةً عِنْدَ أَهْلِ الْلُّغَةِ ، وَالْحَقْبُ السُّنُونَ وَاحِدَتُهَا حِقْبَةٌ وَهِيَ زَمَانٌ مِنَ الدَّهْرِ لَا وَقْتَ لَهِ^(١) .

وهذا هو اللغة المشهور في معنى "الحقب" ، إذ يقول في ذلك أبو حيان : (أحقيابا منصوب على الظرف حملًا على المشهور من لغة العرب، لا منصوب على الحال على تلك اللغة التي ليست مشهورة)^(٢) .

٢ - القول الثاني : أن تكون حالا ، وفي ذلك يقول الزمخشري : (وفيه وجه آخر: وهو أن يكون من حقب عامنا : إذا قل مطره وخيره، وحقب فلان : إذا أخطأه الرزق، فهو حقب، وجمعه أحقياب، فيتصب حلا عنهم ، يعني لا بين فيها حقيبين جحدين)^(٣) ، فيكون كناية عن كونهم معاقبين في أسوأ حالٍ فيها^(٤) .

ولكن استعمال هذا المعنى ليس مشهورا في اللغة كما قال أبو حيان ، إضافة إلى أن نظائر هذه الآية لا يدل على معنى الجحد كما جاء في قوله تعالى : ﴿أَوْ أَمْضَى حُقُبًا﴾ ، ثم إن معنى الجحد فيها يعد من المجاز كما نص عليه الزمخشري^(٥) ، والأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا المجاز .

(١) انظر: تاج العروس ٢ / ٣١٠ مادة "حقب" ، ومفاتيح الغيب ١٣ / ١٥

(٢) البحر المحيط ٨ / ٤٠٥.

(٣) الكشاف ٤ / ٦٨٩.

(٤) انظر: روح المعاني ٣٠ / ١٥

(٥) انظر: أساس البلاغة ١ / ٢٠٢

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١- لسلامته من الاعتراضات الواردة عليه .

٢- لأن المعنى المبادر إلى الذهن .

٣- لإجماع المعربين والمفسرين عليه .

٤- لأن الأصل حمل الكلام على حقيقته لا مجازه .

٥- لأن اللغة المشهورة فيه .

٢٨ - إعراب (حيث) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]

حيث اختلف في إعراب (حيث) على ثلاثة أقوال :

١ - أن تكون مفعولاً به لفعل مذوف دل عليه (أعلم)، فتكون متصرفة.

وهو قول أبي علي^(١)، والكرماني^(٢)، والباقولي^(٣)، والمخشري^(٤)، وابن عطية^(٥)، وأبي البقاء^(٦)، وابن مالك^(٧)، والرضي^(٨)، وابن هشام^(٩)، والسمين^(١٠).

٢ - أن تكون منصوبة على نزع الخافض "مفعولاً به على غير السعة".

وهو قول الرجاج^(١١)، والواحدي^(١٢)، والحوفي^(١٣).

٣ - أن تكون طرفاً غير متصرف .

(١) انظر: الحجة / ١٢٥-٢٦، وإيضاح الشعر / ١٧٨ .

(٢) انظر: غرائب التفسير / ٣٨٤ .

(٣) انظر: كشف المشكلات / ٤٢٨ .

(٤) انظر: الكشاف / ٦٣ .

(٥) انظر: والمحرر الوجيز / ٤٠٣ .

(٦) انظر: التبيان / ٥٣٧ .

(٧) انظر: شرح التسهيل / ٢٣٢، و ٣/٦٩ .

(٨) انظر: شرح الكافية / ٣/١٨٣ .

(٩) انظر: المغني / ٦٨٩ .

(١٠) انظر: الدر المصنون / ٥/١٣٨ .

(١١) انظر: معاني إعراب القرآن / ٢/٢٨٩ .

(١٢) انظر: الوجيز / ١/٢١٧ .

(١٣) انظر: البحر المحيط / ٤/٢١٨ .

وهو قول أبي حيان وهو الراجح عنده^(١).

المناقشة :

الخلاف في إعراب (حيث) في الآية مبني على الخلاف في معناها على قولين :

القول الأول : يرى أن معنى الآية على القول بالظرفية فاسد غير صحيح ، إذ المعنى يصير أن علم الله في بعض الأمكانة أعلم منه في غيرها ، مما يلزم عنه تفاوت علم الله سبحانه بحسب اختلاف الأمكانة مع ما فيه من احتواء الظرف لعلمه سبحانه . وهذا معنى لا يليق به تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد أن علمه سبحانه واقع على المكان ، وعليه تعرّب (حيث) مفعولا به لا مفعولا فيه ، فتكون متصرفة ، إذ إن ظرفيتها غالبة لا لازمة ، والدليل على ذلك ما يلي :

١- قول الشاعر :

وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَةِ عَامِرٌ أَخْوَالُ الْخَضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تَكُونُ النَّوَاحِزُ

فالشاعر لم يرد أنه يرمي في ذلك المكان ، وإنما يريد أنه يرميه ، فهو مفعول به ، وإذا كان مفعولا به كان اسمها ، ولم يكن ظرفا .

٢- قول زهير بن أبي سلمى :

فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظَرْ بُيُوتًا كَثِيرَةٍ لَدِي حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمْ قَشْعَمٍ

٣- قول الآخر :

إِنَّ حَيْثَ اسْتَقْلَلَ مِنْ أَنْتَ رَاعِي— — هَمَّيَ فِيهِ عَزَّةُ وَأَمَانُ

٤- قول العرب : هي أحسن الناس حيث نظر ناظر^(٢).

(١) انظر: السابق / ٤٢٩

(٢) انظر: الحجة / ١٢٥-٢٦ ، وايضاح الشعر / ١٧٨ ، وشرح التسهيل / ٢٢٣٢ ، و٣٦٩ وشرح الكافية / ٣١٨٣ ،

والمعنى / ٢٦٨٩ ، والدر المصنون / ٥١٣٨

وهذا ما ذهب إليه أبو علي ، وابن مالك ، والرضي ، وابن هشام ، والسمين^(١) .

إلا أن هذا القول مردود من جهة الصناعة والسماع عند أبي حيان ، لأنه من جهة الصناعة (تأbah قواعد النحو ، لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف وشذ إضافة "لدى" إليها وجرها بالباء [وبفي]^(٢) ، ونصوا على أن الظرف الذي يتسع فيه لا يكون إلا متصرفاً وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها)^(٣) ، ومن جهة السمع لا حجة فيما استدلوا به ، لاحتمال أن تكون "حيث" ظرفاً ، وذلك في قول الشاعر:

إن حيث استقر من أنت راعي — هـ حـى فـيـه عـزـة وـأـمـانـ

فاسم إن هو قوله (حمى) لاحيث ، و"حيث" في موضع خبر إن ، لأنه ظرف نحو: إن حيث زيد قائم عمراً ، التقدير: إن حمى فيه عزة وأمان حيث استقر من أنت راعيه^(٤) .

ولعل الشاعر أراد أن يحكم على مكان من يرعاه المدوح بأنه حمى فيه عزة وأمان ، لا أن يحكم على (حمى) نفسه بأنه كائن حيث استقر من يرعاه المدوح.

القول الثاني : يرى أن معنى الآية على القول بظرفيتها صحيح غير فاسد ، لأن المعنى على الظرف له وجهان :

الوجه الأول : أن يكون المراد أن الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته ، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، فيكون (أعلم) متضمناً معنى (أنفذ) الذي تتعذر إلى الظرف ، والظرف هنا مجازي وهو قول أبي حيان ، إذ يقول : (والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية

(١) انظر: السابق

(٢) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع .

(٣) البحر المحيط ٤/٢١٩ ، وانظر : التذليل والتكميل ٣/٢١٢ مخطوط ، وفيه إحالة على البحر المحيط .

(٤) التذليل والتكميل ٨/٥٥ ، والمغني ١/٢١٧-٢١٨

المجازية على أن يضمن (أعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير: الله أنفذه علينا حيث يجعل رسالته أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز^(١).

والوجه الثاني : أن يكون المراد أن الله يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك، والظرفية هنا حقيقة . وهذا قول الدماميني ، وتبعه الأزهري ^(٢) .

وعلى هذا القول تعرب "حيث" ظرفاً، إذ إن ظرفيتها لازمة لا غالبة وإلى هذا ذهب سيبويه، والمبред، وثعلب، والجرجاني، وابن عصفور، وأبو حيان، والدماميني، والأزهرى^(٣).

واعتراض السفاقسي والسميين على قول أبي حيان في الوجه الأول ، فقال السفاقسي : (ما نص عليه حذاق أهل الصناعة من أن (حيث) لا تتصرف كما ذكر ، وأما اختياره ففيه نظر لأن إشكاله لا يندفع ولو قدر (أنفذ) ، لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره ثم إنه لا حاجة إلى تقدير) ، وقال السمين : (قلت : قد ترك ما قاله الجمهور وتابعوا عليه وتأول شيئاً هو أعظم مما فرّ منه الجمهور ، وذلك أنه يلزمـه على ما قـدـرـ أنـ عـلـمـ اللهـ فيـ نـفـسـهـ يـتـفـاـوـتـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـأـمـكـنـةـ فـيـ كـوـنـ) في مكانٍ أبعد منه في مكان ، ودعواه مجاز الظرفية لا ينفعـهـ فـيـ ذـكـرـهـ مـنـ الإـشـكـالـ ، وكـيـفـ يـقـالـ مثلـ هـذـاـ؟ـ وـقـوـلـهـ «ـنـصـ النـحـاةـ عـلـىـ عـدـمـ تـصـرـفـهـاـ»ـ هـذـاـ مـعـارـضـ أـيـضـاـ بـأـنـهـ نـصـوـاـ عـلـىـ أـنـهـاـ قـدـ تـصـرـفـ بـغـيـرـ مـاـ ذـكـرـ هـوـ مـنـ كـوـنـهـاـ مـجـرـوـرـةـ بـ «ـلـدـىـ»ـ أـوـ إـلـىـ أـوـ فـيـ ، فـمـنـهـ:ـ أـنـهـ جـاءـتـ اـسـبـاـ لـإـنـَّـ قـوـلـ الشـاعـرـ :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِيٌّ
— هِيَ حَيَّىٌ فِيهِ عَزَّةٌ وَأَمَانٌ

(١) البحر المحيط /٢١٩ وفيه سقط، وتم إصلاحه من المخطوط /٢١٣٣.

(٢) انظر: تحفة الغريب في الكلام على معنى الليب ٤٨٣، والتصريح بهضمون التوضيح ٥١١/٢.

(٣) انظر: الكتاب /٣، المقتصب /٤، المقتصب /١، المقتصب /٥٥٨، المجالس ثعلب /٢، المقتصب /١٣٥، والمقرب /١٦٠٧، والتذيل والتمكيل /٨، والتصریح بمضمون التوضیح /٥١١.

فحىث اسم «إن» و «جمى» خبرها أي: إن مكاناً استقرَّ مِنْ أنت راعيه مكانُ يُحْمِي فيه العزُّ والأمان. ومنْ مجئها مجرورةً بِإلى قوله:

فَشَدَّ وَلَمْ يَنْظُرْ بِيَوْتَأً كَثِيرَةٍ إِلَى حَيْثَ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أَمْ قَسْعَمْ

وقد يُحِبَّاب عن الإشكال الذي أَوْرَدْتُه عليه بأنه لم يُرِدْ بقوله «أنفذ علماً» التفضيل وإن كان هو الظاهر، بل يريد مجرد الوصف، ويدل على ذلك قوله : أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، ولكن كان ينبغي أن يصرّح بذلك فيقول: وليس المراد التفضيل)^(١).

واعتراض الشُّمُنِي على قول الدماميني في الوجه الثاني ، فقال : (هو بعيد، لأنَّه يقتضي حذف المفعول ، والموصول الذي هو صفتة، وبعض صلة ذلك الموصول، ولأنَّ المعنى كما صرَّح المصنف وغيره أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئاً فيه))^(٢).

هذا وكلا القولين متفق على تزييه الله سبحانه عن نسبة التفاضل إلى علمه وتخصيصه ببعض المخصصات المكانية أو الزمانية، مما جعلهم يقعون في مخالفة الصناعة حفاظاً على صحة المعنى .

فالقول الأول أجاز تصرف (حيث) ، وتصرفها على القول بوروده يعد نادراً لا يقاس عليه ، والقول الثاني أجاز التضمين في (أعلم) ، والتضمين لا يقاس عليه ...

وقد رجح بعض الباحثين إعراب (حيث) منصوبة بتنزع الخافض [الباء] ، والتقدير: الله أعلم بحيث يضع رسالته، أي: أعلم بمكان رسالته، وأعلم على بابها من التفضيل ، واستدل بنظائر (أعلم) في كتاب الله ، وبها نقل عن العرب في (حيث) ، فـ "أعلم" في كتاب الله جاءت مقوونة بالباء ظاهرة بعدها كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَمَّدِينَ﴾ وقد تأتي بحذفها كقوله: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾ ، والعرب قد أدخلت الباء على (حيث) وإن عده بعضهم شاذًا^(٣).

(١) الدر المصورون / ٥ / ١٣٨.

(٢) حاشية الشمني / ١ / ٢٦٨.

(٣) انظر: الأثر العقدي ٢/٦٤٢، وهو ما راجحه ابن عاشور في التحرير والتنوير ٨/٥٥.

وهذا القول لم يسلم من مخالفة الصناعة بل وقع في أشد مما فرمنه وهو القول بالنسب على الخافض في غير ما قيس عليه، وإدخال الباء على (حيث) وهو شاذ مقارنة بغيرها من الأحرف كمن وفي .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن (حيث) على بابها من الظرفية، وإن (أعلم) على بابها من التفضيل، ولا يلزم منه ما قيل من فساد المعنى وذلك لما يلي:

١-أن المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى إنما هي بالنسبة إلى عادة المخلوقين في التخاطب، وعلى حسب توهّمهم العادي فقولهم: (الله أعلم) أي : منكم، حيث تتوهّمون أن لكم علمًا، والله تعالى علمًا، أو على حد ما تقولون : هذا أعلم من هذا، وهي طريقة العرب في كلامها، وبها نزل القرآن، فخو طبوا بمقتضى كلامهم، وبما يعتادونه بينهم^(١) .

٢-أن علم الله تعالى مطلق دلت عليه النصوص الصریحة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وهذا ما يسمى بدلالة المنطوق على حين أن (حيث) يفهم منها الحصر بحسب ما تضاف إليه، وهذا ما يسمى بدلالة المفهوم، وهو غير معتبر لصادمته لدلالة المنطوق، فالمنطوق يقدم على المفهوم.

وبهذا يتافق المعنى والصناعة فلا يقع في مخالفة لأحدهما كما مر في الأقوال الأخرى ، وقد تنبه إلى شيء من ذلك السفاقسي فقال : (والذي يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية ، إذ لا مانع لعمل "أعلم" في الظرف ، والإشكال إنما يراد من جهة مفهوم الظرف، وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه، ولا سيما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك)^(٢) .

(١) انظر: المقاصد الشافية ٥٨٢ / ٤

(٢) المجيد في اعراب القرآن المجيد ٢ / ٤٣٠ مخطوط بتصرف يسir.

باب الاستثناء

وفيه مسألة :

- إعراب (غير) .

٢٩ - إعراب (غير) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمَّا مُؤْمِنُوا أَوْ فَوْا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَّةُ الْأَنْعَمِ إِلَّا مَا يُنْهَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلٍّ أَصَدِّدُ وَأَنْتُمْ حُرُومٌ﴾ [المائدة : ١] .

حيث اختلف في إعرابها على خمسة أقوال :

١- أن تكون حالاً من الضمير المجرور في (لكم) .

وهو قول ذكره الزجاج^(١)، والنحاس^(٢)، والفراء^(٣)، والطبراني^(٤)، والزمخري^(٥)، وابن عطية^(٦)، ومكي^(٧)، وأبو البقاء^(٨)، ونقل بعضهم الإجماع على هذا القول^(٩) .

٢- أن تكون حالاً من الفاعل في (أوفوا) فيكون في الكلام تقديمها وتأخيراً.

وهو قول ذكره الأخفش^(١٠)، والزجاج^(١١)، والنحاس^(١٢)، ومكي^(١٣) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٤١ / ٢

(٢) انظر : إعراب القرآن ٤ / ٢

(٣) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٨ و ٣٠١

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩ / ٤٦٠

(٥) انظر : الكشاف ١ / ٦٠١

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٢ / ٦٦٩

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، والمهدية ٣ / ١٥٥٢

(٨) انظر : التبيان ١ / ٢٠٥

(٩) انظر : البحر المحيط ٣ / ٤٣٠

(١٠) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٥٠

(١١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٤١

(١٢) انظر : إعراب القرآن ٤ / ٢

(١٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، والمهدية ٣ / ١٥٥٢

٣-أن تكون حالاً من الضمير المجرور في (عليكم) .

وهو قول ذكره مكي^(١) ، وأبو البقاء^(٢) .

٤-أن تكون حالاً من الفاعل المقدر ، الذي حذف وأقيم المفعول مقامه .

وهو قول ذكره القرطبي^(٣) .

٥-أن تكون استثناءً مكرراً :

وهو إما أن تكون استثناءً من الاستثناء ، وهو قول ذكره القرطبي^(٤) .

وإما أن تكون استثناءً آخر من بهيمة الأنعام ، وهو قول ابن عطية^(٥) ، ونسبة بعضهم إلى البصريين^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح أن تكون استثناءً ثانياً على أن يكون المراد بمحلي هو الصيد كما سيأتي^(٧) .

المناقشة :

تعد هذه الآية من الآيات المشكلة في كتاب الله قدسها وحديثها^(٨) ، يقول عنها ابن عطية (وقد خلط الناس في هذا الموضع في نصب غير وقدروا فيها تقديمات وتأخيرات وذلك كله غير مرضي ...) .

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : التبيان / ١ / ٢٠٥

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٦ / ٣٥

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ١٦٩

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٦ / ٣٥

(٧) انظر : البحر المحيط / ٣ / ٤٣٠

(٨) انظر : الدر المصنون / ٤ / ١٨٤

(٩) المحرر الوجيز / ٢ / ١٦٩

وبسبب الإشكال في هذه الآية يرجع إلى رسم المصحف كما يرى أبو حيان ، وذلك في رسم (محلي) بالياء ، وعليه وقع الإشكال في إعراب (غير) ^(١) .

فأما من أعرتها حالاً من الضمير المجرور في (لكم) - والحال كما هو معلوم قيد لعاملها ووصف لصاحبها ^(٢) - لزم من هذا أن يكون المعنى تقييد إحلال بهيمة الأنعام بحال كونهم غير محلي الصيد وهم حرم . وبهيمة الأنعام حلال لهم في هذه الحال وفي غيرها إلا إذا أريد بهيمة الأنعام الظباء وحرم الوحش فيظهر للتقيد بهذه الحال فائدة .

ولكن هذا التركيب المقدر كما يرى أبو حيان والسميين فيه قلق وتعقيد ينزعه القرآن عنه ، إذ لو أريد به هذا المعنى لجاءت الآية به على أحسن تركيب وأفصحه ^(٣) ، وقد بين ابن العربي قلق هذا التركيب وخطأه (منْ وَجَهَيْنِ) :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ فِيهِ تَخْصِيصٌ بَعْضِ الْمُحَلَّاتِ ، وَهُوَ تَخْصِيصٌ لِلْعُمُومِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ لَا سِيَّماً عُمُومٌ
مُتَقَوِّضٌ عَلَيْهِ .

والثاني : أَنَّهُ حَمِلَ لِلْفَظِ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ عَلَى الْوَحْشِيَّةِ دُونَ الْإِنْسِيَّةِ ، وَذَلِكَ تَفْسِيرٌ لِلْفَظِ بِالْمَعْنَى
التَّابِعُ لِعَانِيَهِ الْمُخْتَلَفِ مِنْهَا فِيهِ) ^(٤) ، على حين لم ير السفاقي والشهاب قلقاً في هذا المعنى ، حيث اعتمد السفاقي على أدلة أخرى غير هذه الآية تبين حل الأنعام ، يقول : (والجواب عندي عن
هذا أن المفهوم هنا متوكّل دليل خارجي . وكثير في القرآن وغيره من المفهومات المتروكة
لعارض) ^(٥) .

(١) انظر : البحر المحيط ٤٣٠ / ٣ - ٤٣١

(٢) انظر : أسرار العربية ٢١٤ وشرح الكافية ٤٠ / ٢ ، وشرح التصریح ٦٥٧ / ٢ ، وشرح المفصل ٥٥ / ٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٤٣٠ / ٣ ، والدر المصنون ١٧٩ / ٤

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٣ / ١٦ - ١٧

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٥٠ بـ مخطوط

ولكن يبقى الإشكال بأن الآيات الأخرى التي أحلت بهيمة الأنعام مطلقة ، وهذه مقيدة ، فيرجع الدور ، ولأن القول بأن بهيمة الأنعام هي الظباء والحرم الوحشية مخالف لإجماع أهل اللغة ^(١).

وأما الشهاب فاعتمد على مفهوم المخالفة ^(٢) ، إذ يقول : (لأنه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم يعلم منه غيره بالطريق الأولى لأنها إذا أحلت في عدم الإحلال لغيرها ، وهم محرومون لدفع الحرج عنهم فكيف في غير هذه الحال .

فيكون بياناً لأنعام الله عليهم بما رخص لهم من ذلك ، وبياناً لأنهم في غنية عن الصيد ، وانتهاك حرمة الحرم) ^(٣) .

وهو قول بعيد النجعة لما سبق من قصر بهيمة الأنعام على الحمر الوحشية ...
ولو قيل إن المعنى لا يفسد في تقييد إحلال بهيمة الأنعام بحال كونهم غير محلي الصيد وهم حرم ...

وذلك لأن إحلال بهيمة الأنعام حلالاً مطلقاً يعد مشرطاً بالالتزام بأمر الله بعدم اقتراف الصيد وهم حرم ، فيكون إحلالها مكافأة لهم على التقييد بأمر الله والاستجابة له في حين لو اقترف المحرمون الصيد ولم يستجبوا لأمر الله فإن جزاءهم التضييق عليهم في بهيمة الأنعام انتقاماً منهم وعقوبة لهم لما اقترفوه من الصيد ولمخالفتهم لأمر الله لذا قال الله سبحانه : ﴿لَيَذُوقَ وَبَالْ أَمْرِهِ﴾

(١) انظر : تاج العروس ٥١٠ / ٣٣ مادة (نعم)

(٢) وهو إثبات نقىض حكم المنطوق للمسكوت عنه ؛ لانتفاء قيد من القيود المعتبرة في الحكم . كقوله ﷺ (في سائمة الغنم زكاة) فقيد الرسول ﷺ (وجوب الزكاة) في الغنم (السائمة) . فاستدلّ الجمهور بهذا الحديث على أن الغنم غير السائمة لا زكاة فيها من باب الأولى انظر : إرشاد الفحول (٦١ / ٢٢) ، والمهذب (٤ / ١٧٦٧) . ١٧٦٨

(٣) حاشية الشهاب ٣ / ٢١٠ ، وانظر : روح المعاني ٦ / ٥١

[المائدة: ٩٥] ، ﴿فَيَنْثِقُمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] فالجزء من جنس العمل لكان معنى الحال على هذا القول مقبولاً ، ولا يرد عليه قول من قال إن الأصل في الأشياء الإباحة لأنها مسألة مختلف فيها بين أهل العلم على ثلاثة آقوالٍ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الْأَشْيَاءِ كُلَّهَا عَلَى الْحُظْرِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلُ الْإِبَاحةِ .

الثَّانِي : أَنَّهَا كُلَّهَا عَلَى الْإِبَاحةِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلِيلُ الْحُظْرِ .

الثَّالِثُ : أَنْ لَا حُكْمَ لَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الدَّلِيلُ بِأَيِّ حُكْمٍ أُقْتُضِيَ فِيهَا^(١) .

وأما من أعرّ بها حالاً من الفاعل في (أوفوا) فيكون المعنى : أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم محلّين الصيد وأنتم حرم .

فإنّه يلزم على هذا القول فساد من جهة الصناعة والمعنى :

من جهة الصناعة يلزم منه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي ، ولا يجوز الفصل بينهما إلا بالجملة المعرضة ، وقوله (أحلت لكم بهيمة الأنعام) ليست اعترافية ، لأن الجملة الاعترافية تفيد التأكيد والتنبيه^(٢) وهذه منشأة أحكاماً ومبينة لها !!

ومن جهة المعنى يلزم منه تقييد الأمر بإيفاء العقود بهذه الحالة ، وهم مأمورون بالإيفاء بالعقود على كل حال من إحرام وغيره^(٣) .

على حين رأى الشهاب صحة معناه بما علل به سابقاً لو لا ضعفه من جهة الصناعة يقول : (ولا وجه للتقييد به مع أنهم مأمورون بالوفاء مطلقاً ، والتوجيه السابق لا يجري فيه كما لا يخفى ان قيل إنه أقرب معنى ، وإن كان أبعد لفظاً ... [إلا] أنه على طرف الشام)^(٤) .

(١) انظر : الأحكام لابن العربي ٢٤ / ١

(٢) انظر : المجمع ٣٢٧ / ٢

(٣) انظر : البحر المحيط ٣ / ٤٣٠ ، والدر المصنون ٤ / ١٧٩

(٤) حاشية الشهاب ٣ / ٢١٠

وقد رد ابن العربي على هذا القول ، قائلا : (وَلَوْ اخْتَصَ الْوَفَاءَ بِهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ لَكَانَ مَا عَدَاهَا بِخِلَافٍ عَلَى رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ .

وَذَلِكَ بِأَطْلُلُ أَوْ يَكُونُ مَسْكُوتًا عَنْهُ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْأَقْلَ مِنْ أَحْوَالِ الْوَفَاءِ وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَهَذَا تَهْجِينٌ لِلْكَلَامِ وَتَحْقِيرٌ لِلْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ .)^(١) ، وهو كما قال .

وأما من أعرتها حالا من الضمير المجرور في (عليكم) فيكون المعنى إلا ما يتلي عليكم حال انتفاء كونكم محلين الصيد .

فإنه يلزم عنه ما تقدم من أن المتلو عليهم لا يقيّد بهذه الحال دون غيرها بل هو متلو عليهم في هذه الحال وفي غيرها^(٢) .

وأما من أعرتها حالا من الفاعل المقدر الذي حذف وأقيم المفعول مقامه. فإن المعنى يصير : أحّلَ اللَّهُ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ غَيْرَ مَحْلٍ لَكُمْ الصِّيدُ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ .

فإنه يلزم على هذا القول فساد من جهة الصناعة والمعنى والرسم :

فمن جهة الصناعة يلزم عنه أن يكون المبني للمفعول وبنية فعله ليست مستقلة ومحولة !!
والنحوة قرروا أن المبني للمفعول ينوب مناب الفاعل في أحکامه إذا حذف^(٣) ، فكيف يكون صاحب الحال هو الفاعل وهو منوب عنه بالمبني للمفعول ، ولا يجمع بين النائب والمنوب عنه^(٤) .

ومن جهة المعنى يلزم منه تقييد إحلال الله للأنعم الشمانية في قوله : (ثمانية أزواج ...) بحال

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١٦ / ٣

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٣٠ / ٣ ، والدر المصنون ١٧٩ / ٤

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٥٣ ، الارشاف ١٣٢٥ / ٣ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٦٤ ، التصريح ٢ / ٣٠٩ ، الممع ١ / ٥٨٣ .

(٤) انظر : الدر المصنون ٤ / ١٨٠

انتفاء إحلاله الصيد وهم حرم ، والله تعالى قد أحل لهم هذه الأنعام مطلقاً^(١).

ومن جهة الرسم يلزم عنه أن يكون (محلي) من غير ياء حتى تكون (غير) حالاً من الفاعل المفرد وهو لفظ الجلالة الله .^(٢)

ولا يخفى ما في هذا القول من ضعف لمخالفته خط المصحف .

وأما من أعرابها استثناء مكرراً فلا يخلو من أمرتين :

١- إما أن يكون استثناء من استثناء كقوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ يُجْرِي مِنْ إِلَآءَ الْأُوتُرِيَّةِ إِلَى الْمَنْجُومِ هُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^{٥٨} ﴿ إِلَآءَ الْأُوتُرِيَّةِ إِلَى امْرَأَتِهِ .. ﴾^{٥٩}

وهذا لا يصح من جهة المعنى لما يلزم عليه من وجوب إباحة الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة .

يقول القرطبي : (وهذا وجه ساقط ؛ فإذاً معناه أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد وأنتم حرم إلا ما يتلى عليكم سوى الصيد)^(٣).

وقد نص النحويون على أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنias من بعض كانت كلها مستثنias من الاسم الأول نحو قوله : قام القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكرأً ، وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كل من متلوه^(٤). ولا يمكن في هذه الآية من جهة المعنى استثناء كل من متلوه .

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : البحر المحيط / ٣ ، ٤٣٠ ، والدر المصنون / ٤ ، ١٧٩

(٣) الجامع لأحكام القرآن / ٦ ، ٣٦

(٤) انظر : شرح التسهيل / ٢ ، ٢٩٦ ، والتذليل والتكميل / ٨ ، ٢٧٥ ، والارتفاع / ٣ ، ١٥٢٣ ، والتصريح بمضمون

التوضيح / ٢ ، ٥٧١

٢- وإنما أن يكون استثناء آخر من (بهيمة الأنعام) ، فيكون (إلا ما يتلى) و (غير محلي الصيد) مستثنيان من شيء واحد ، وهو (بهيمة الأنعام) .

والمعنى : أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرومون .

يقول ابن عطية : (لأن الكلام على اطراده متمكن استثناء بعد استثناء) ، ثم استأنس ابن عطية بها حكاها النقاش عن الكندي ^(١) ، يقول : (وحكى النقاش أن أصحاب الكندي قالوا للKennedy أيها الحكيم اعمل لنا مثل هذا القرآن فقال نعم أعمل مثل بعضه فاحتاجب أياماً كثيرة ثم خرج فقال والله ما أقدر عليه ولا يطيق هذا أحد إني فتحت المصحف فخرجت سورة المائدة فنظرت فإذا هو قد أمر بالوفاء ونهى عن النكث وحلل تحليلاً عاماً ثم استثنى استثناء بعد استثناء ثم أخبر عن قدرته وحكمته في سطرين ولا يستطيع أن يأتي أحد بهذا إلا في أجlad ^(٢) !)

وقد أجاز هذا القول السفاقسي ، والسمين .

يقول السفاقسي : (قلت : ويمكن فيه تحريجان :

أحدهما : أن تكون غير استثناء منقطعاً ومحلي جمع على بابه ، والمراد به الناس الداخلين حل الصيد أي إن دخلتم حل الصيد فلا يجوز لكم الاصطياد .

والثاني : أن يكون متصلة من بهيمة الأنعام ، وفي الكلام حذف مضاف إلى محلي ، أي : أحلت لكم بيهمة الأنعام إلا صيد الداخلين حل الاصطياد وأنتم حرم فلا يحل) ^(٣) .

ويقول السمين : (إنه استثناء ثان على ما نقله عن بعضهم ، وعزاه للبصريين ، لكن لا على

(١) يعقوب بن إسحاق ، فيلسوف نشأ في البصرة ، له كتب في شتى العلوم . توفي سنة ٢٦٠ هـ ، انظر : الأعلام . ٢٥٥ / ٩

(٢) المحرر الوجيز ٢ / ١٦٢

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد مخطوط ٢ / ٥٠ ب

هذا المَدْرَكُ الذي ذكره الشِّيخُ)^(١).

وهذا القول لا ريب فيه من جهة المعنى ، ومن جهة الصناعة :

فمن جهة المعنى يكون معنى الآية : أحلت بهيمة الأنعام لكم إلا شيئاً وهم ما تلي عليهم في تحريمها ، وما كان صيداً للحرم ، وذلك إذا كان الاستثناء في (غير) منقطعًا في حين لو كان متصلة فلزم عنه أن تكون حمر الوحش من بهيمة الأنعام ، وهذا غير صحيح .

ومن جهة الصناعة جواز استثناءين من مستثنى منه واحد كما سبق .

وقد وصف أبو حيان قول ابن عطية بالتلخيط^(٢) .

على حين رجح أبو حيان أن يكون غير محل الصيد استثناء آخر على وجه غير الوجه الذي ذكره ابن عطية .

وذلك بأن يكون المعنى غير الصيد المحل لأنها جاءت في الآية من باب إضافة الصفة إلى الموصوف ، وأما كتابة (محل) بالياء فلا يعتد به لأن خط المصحف لا يقاس عليه ، وخط المصحف في هذه الآية في نظره هو سبب الإشكال في هذه الأعاريب السابقة .

يقول : (إنما عرض الإشكال في الآية من جعلهم (غير محل الصيد) حالاً من المأمورين بإيفاء العقود ، أو من المحلل لهم ، أو من المحلل وهو الله تعالى ، أو من المتلو عليهم .

وغرّهم في ذلك كونه كتب محل بالياء ، وقدّروه هم أنه اسم فاعل من أصل ، وأنه مضاد إلى الصيد إضافة اسم الفاعل المتدعي إلى المفعول ، وأنه جمع حذف منه التنون للإضافة . وأصله : غير محلين الصيد وأنتم حرم ، إلا في قول من جعله حالاً من الفاعل المحذوف ، فلا يقدر فيه حذف التنون ، بل حذف التنوين .

(١) الدر المصور ٤ / ١٨٤ بتصرف ، ويقصد بالشيخ أبو حيان وسيأتي كلامه في الآية بعد قليل .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣ / ٤٣٠ - ٤٣١ .

وإنما يزول الإشكال ويتبين المعنى بأن يكون قوله : محل الصيد ، من باب قوله : حسان النساء .

والمعنى : النساء الحسان ، وكذلك هذا أصله غير الصيد المحل . والمحل صفة للصيد لا للناس ، ولا للفاعل المذوف .

ووصف الصيد بأنه محل على وجهين :

أحدهما : أن يكون معناه دخل في الحل كما تقول : أحل الرجل أي : دخل في الحل ، وأحرم دخل في الحرم .

والوجه الثاني : أن يكون معناه صار ذا حل ، أي حلالاً بتحليل الله . وذلك أن الصيد على قسمين : حلال ، وحرام . ولا يختص الصيد في لغة العرب بالحلال . ألا ترى إلى قول بعضهم : إنه ليصيد الأرانب حتى الشعالب لكنه يختص به شرعاً .

..... وإذا تقرر أن الصيد يوصف بكونه محلاً باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه بلغ الحلّ ، أو صار ذا حل ، اتضح كونه استثناء من استثناء ، إذ لا يمكن ذلك ، لتناقض الحكم ؛ لأن المستثنى من المحلل حرام ، والمستثنى من المحروم محلل . بل إن كان المعنى بقوله : بهيمة الأنعام ، الأنعام أنفسها ، فيكون استثناء منقطعاً . وإن كان المراد الظباء وبقر الوحش وحرمه ونحوها ، فيكون استثناء متصلةً على أحد تفاسيري المحل ، استثنى الصيد الذي بلغ الحل في حل كونهم حرميين .

(فإن قلت) : ما فائدة الاستثناء بقيد بلوغ الحل والصيد الذي في الحرم لا يحل أيضاً ؟

(قلت) : الصيد الذي في الحرم لا يحل للمحروم ولا لغير المحروم ، وإنما يحل لغير المحروم الصيد الذي في الحل ، فنبه بأنه إذا كان الصيد الذي في الحل يحرم على المحروم ، وإن كان حلالاً لغيره ، فأحرى أن يحرم عليه الصيد الذي هو بالحرم .

وعلى هذا التفسير يكون قوله : إلا ما يتلى عليكم ، إن كان المراد به ما جاء بعده من قوله : حرمت عليكم الميّة الآية ، استثناءً منقطعاً ، إذ لا يختص الميّة وما ذكر معها بالظباء وحرث الوحوش وبقره ونحوها ، يصير لكنْ ما يتلى عليكم أي : تحريمـه فهو حرام .

وإن كان المراد ببـهمـة الأنعام والـوـحوـشـ ، فيـكونـ الاستـثنـاءـانـ رـاجـعـينـ إـلـىـ المـجـمـوعـ علىـ التـفـصـيلـ ، فـيرـجـعـ إـلـاـ ماـ يـتـلـىـ عـلـىـ كـلـهـ إـلـىـ ثـمـانـيـ الأـزـواـجـ ، وـيرـجـعـ غـيرـ مـحـلـ الصـيدـ إـلـىـ الـوـحوـشـ ، إـذـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ الثـانـيـ اـسـتـثـنـاءـ مـنـ الـاـسـتـثـنـاءـ الـأـوـلـ .

وإـذـ لـمـ يـمـكـنـ ذـلـكـ ، وـأـمـكـنـ رـجـوعـهـ إـلـىـ الـأـوـلـ بـوـجـهـ مـاـ جـازـ .

وقد نص النحويون على أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنias من بعض كانت كلها مستثنias من الاسم الأول نحو قوله : قام القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكرأً .

(فإن قلت) : ما ذكرته من هذا التخريج الغريب وهو أن يكون المحل من صفة الصيد ، لا من صفة الناس ، ولا من صفة الفاعل المحدود ، يعكر عليه كونه كتب في رقم المصحف بالياء ، فدل ذلك على أنه من صفات الناس ، إذ لو كان من صفة الصيد لم يكتب بالياء ، وبكون الفراء وأصحابه وقفوا عليه بالياء يأبى ذلك .

(قلت) : لا يعكر على هذا التخريج لأنهم كتبوا كثيراً رسم المصحف على ما يخالف النطق نحو [كتبـهـمـ] : (لاـ أـذـبـحـنـهـ) وـ (لاـ أـوـضـعـوـاـ) بـأـلـفـ بـعـدـ لـامـ أـلـفـ ، وـ كـتـبـهـمـ] ^(١) (بـأـيـدـ) بـيـاءـينـ بـعـدـ أـلـفـ ^(٢) ، وـ كـتـابـتـهـمـ (أـوـلـئـكـ) بـوـاـوـ بـعـدـ أـلـفـ ، وـ بـنـقـصـهـمـ مـنـهـ أـلـفـ . وـ كـتـابـتـهـمـ (الـصـالـحـتـ) وـ نـحـوـهـ بـإـسـقـاطـ الـأـلـفـينـ ، وـ هـذـاـ كـثـيرـ فـيـ الرـسـمـ .

(١) استدرك من المخطوط لسقوطه في المطبوع انظر : البحر المحيط ٢/٣ ب

(٢) يقصد كتابتها في المصحف الإمام كما نقله أبو عمرو في المقنع ١٢٠ ، والمحكم ١٧٤ ، وليس كتابتها في قراءة حفص

كما فهم محقق الدر المصنون ! انظر : الدر المصنون ٤/١٨٣

وأما وفهم عليه بالياء فلا يجوز ، لأنه لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه ، وإنما قصدوا بذلك الاختبار أو ينقطع النفس ، فوقفوا على الرسم كما وقفوا على (سندُّ الزَّبَانِيَّةَ) من غير واو اتباعاً للرسم . على أنه يمكن توجيه كتابته بالياء والوقف عليه بباء بأنه جاء على لغة الازد ، إذ يقفون على بزيد بزيدي بإبدال التنوين ياء ، فكتب محلّي بالياء على الوقف على هذه اللغة ، وهذا توجيه شذوذ رسمي ، ورسم المصحف مما لا يقاس عليه)^(١) .

وما ذهب إليه أبو حيان مردود عليه من جهة المعنى والصناعة والإجماع والرسم .

فأما من جهة المعنى فإن معنى الآية يكون متکلفا ، وذلك بجعل (محلي) من صفات الصيد ، وهو من صفات الناس كما ذهب إليه المفسرون^(٢) .

وأما من جهة الصناعة فيكون (محلي) صفة للصيد مضافة إليه وإضافة الصفة للموصوف لا تنقاض^(٣) .

وأما من جهة الإجماع فيكون قد خالف المفسرين والعربين ، فمخالفته للمفسرين تكون في معنى الآية كما سبق ، ومخالفته للمعربين تكون في إعرابه (غير) استثناء ، وهم مجمعون على الحالية فيها ، وإن كان أبو حيان لا يعتد بإجماع العربين كما سيذكر فيما بعد .

وأما من جهة الرسم فيكون قد أليس بين المفرد والجمع على القول بزيادة الياء في (محلي) ، ويكون الأصل في رسم المصحف في نظره مخالفته للنطق ، وهذا ليس بصحيح بل الأصل الموافقة بين الرسم والنطق وهو ما يعبر عنه بالرسم القياسي ، وما خرج عن ذلك من الألفاظ ينبه عليه ويعلل له .

(١) البحر المحيط / ٣ - ٤٣٣

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٤٥٩ / ٩ ، وتفسير ابن كثير ٩ / ٢ ، والدر المتشور ، وفتح القدير ٢ / ٥ ، وتفسیر البغوي ٢ / ٧

(٣) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٤٤ ، وتوضیح المقاصد ٢ / ٧٩٧ ، والتصريح ٣ / ١٣٤

ومع ذلك ليست هذه الكلمة (محلي) مما خالف رسمه أداءه حتى لا يقاس عليه فيعمل له
بأن جاء على لغة الأزد مثلاً...

يقول السفاقسي : (هذا التخريج فيه تكلف وتعسف لا يخفى على منصف من جهة زيادة
الباء ، وفيها التباس المفرد بالجمع وهم يفرون من زيادة أو نقصان في الرسم فكيف بزيادة ينشأ
عنها لبس من جهة إضافة الصفة للموصوف وهو غير مقيس .

ولا شك أن ما ذكره الجمهور أولاً من أن (غير) للحال وإن لزم عنه الترك بالمفهوم أولى من

تخريج ينبو عنه المفهوم)^(١)

ويقول السمين : (وهذا الذي ذكره واختاره وغلط الناس فيه ليس بشيء ، وما ذكره من
توجيه ثبوت الباء خطأً ووقدًا خطأً محض؛ لأنَّه على تقدير تسلیم ذلك في تلك اللغة فأين التنوينُ
الذِي في «مُحَلٌ»؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول : إنه قد يُوجَّه بلغة الأزد ، وما
ذكره من كونه يحتمل ما يكونون قد كتبوا كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعوَّل عليه ،
لأنَّ خط المصحف سُنَّة متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول : يحتمل أن يقاس هذا على تلك
الأشياء؟

وأيضاً فإنَّهم لم يُعربوا (غير) إلا حالاً ، حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك ، وإنما اختلفوا
في صاحب الحال ، فقوله : إنه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرق للإجماع ، إلا ما تقدم
نَقْله عن بعضهم من أنه استثناء ثان ، وعزاه للبصريين ، لكن لا على هذا المَدْرَك الذي ذكره
الشيخ)^(٢).

فأبو حيان راعى جانب المعنى في نظره على جانب الرسم وهو من القائلين باتباع رسم

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٥٠ ب

(٢) الدر المصنون ٤ / ١٨٤

المصحف وعدم مخالفته لأنّه سنة متّبعة .

ومع هذا لم يعتد بالرسم في هذه الآية في حين اعتقد به في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَنِ﴾^(١) .

وعلل عدم اعتقاده به هنا بأن رسم المصحف مما لا يقاس عليه ، وأطلق هذه الجملة دون تقييد لها أو حصر !!

ولعل السبب في مخالفة أبي حيّان للرسم يرجع إلى عدم نطق الياء في الوصل ، ومع ذلك فقد نبه القراء على ألفاظ منها ﴿مُحْلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] ، و﴿أَدْخُلِي الصَّرَحَ﴾ [النمل: ٤٤] ، ﴿وَالْمُقِيمِي الْصَّلَوة﴾ [الحج: ٣٥] ، وغيرها بأن الياء فيها سقطت منها لفظا لا خطأ لالتقاء الساكنين ، وهي ثابتة في الخط على الأصل ، والوقف عليها اتباعاً للرسم^(٢) .

ولو أجال أبو حيّان نظره في بعض الآراء السابقة كرتين لكان في وسعه أن يراعي المعنى والرسم معا ولا يتكلف قولًا متعسفا ...

الترجيح :

الذي يظهر لي في هذه المسألة أن الإشكال فيها إنما هو بسبب المعنى لا بسبب رسم المصحف كما أدعى ذلك أبو حيّان .

وعليه فالراجح في نظري في إعراب (غير) من الأقوال السابقة قولان هما :

١- القول الأول وهو إعرابها حالاً من الضمير المجرور في (لكم) ، لأنّه قول جمهور المعربين والمفسرين ، فحسبك بقول متفق عليه ، شريطة أن يسلم هذا القول من الاعتراض كما سبق بيانه .

٢- القول الخامس - على غير الوجه الذي ذكره أبو حيّان - بأن يكون استثناء ثان من بهيمة الأئمّة .

(١) انظر : ١٣٥ من هذا البحث .

(٢) انظر : جمال القراء ٧٥٦ / ١

وهذا القول - أعني الخامس - أقرب إلى نفسي من القول الأول لسلامته من الاعتراض إن كان الاستثناء منقطعا . وإن كان القول الأول عليه الجماعة ، ولا يخفى أن يد الله مع الجماعة

باب الحال

وفيه مسائل :

- إعراب (مكروها).

- إعراب (قربانا).

- إعراب (أشد).

- إعراب (كافة).

- إعراب (جميعا).

- إعراب (حصرت).

- إعراب (لا يسمعون).

- إعراب (تقتلون).

- إعراب (سواء محياهم ونماتهم).

- إعراب (كأن لم يلبثوا).

٣٠ - إعراب (مكروها) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء: ٣٨] في قراءة من قرأ
 (سيئة^(١)). .

حيث اختلف في إعراب (مكروها) على أقوال :

١- أن يكون خبرا ثانيا لـ "كان" .

ذكر هذا القول الكرماني^(٢).

٢- أن يكون بدلا من (سيئة) .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(٣)، وابن عطية^(٤).

٣-أن يكون نعتا لـ(سيئة).

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(٥)، والكرماني^(٦)، وأبو البقاء^(٧).

٤-أن يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف قبله .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(٨)، والكرماني^(٩)، وابن عطية^(١٠).

(١) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم . انظر : السبعة ٣٨٠ ، والحججة في القراءات السبع ٢١٧ ، وحججة القراءات ٤٠٣ .

(٢) انظر : غرائب التفسير ١/٦٢٧

(٣) انظر : الحجة ٥/١٠٣

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣/٤٧١

(٥) انظر : السابق

(٦) انظر : غرائب التفسير ١/٦٢٧

(٧) انظر : التبيان ٢/٨٢٢

(٨) انظر : المحرر الوجيز ٣/٤٧١

(٩) انظر : غرائب التفسير ١/٦٢٧

(١٠) المحرر الوجيز ٣/٤٧١

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع^(١).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (مكروها) على النحو الآتي :

١- أن يكون خبرا ثانيا لكان .

وهذا القول عند أبي حيان جائز (على منذهب من يحيى تعداد الأخبار لكان)^(٢).

ومسألة تعدد خبر كان مختلف فيها عند النحاة كما مر^(٣).

٢- أن يكون بدلا من (سيئة) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، يقول : (والبدل بالمشتق ضعيف)^(٤).

ولا ريب أن الأغلب في البدل عند النحاة أن يكون جاماً غير مشتق بخلاف النعت ، وقد يكون مشتقاً على قلة وضعف^(٥) ، فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً يصلح له كان أولى من إعرابه بدلا^(٦).

ومع ذلك فقد خالف أبو حيان ما قاله هنا ، وذلك في قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُ لَهُ رَبِّيْ أَمَدًا عَلَيْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا ...﴾ ، إذ يقول : (وعالم خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عالم الغيب ، أو بدل من رب ، وقرئ عالم بالنصب على المدح)^(٧).

(١) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣٥

(٢) البحر المحيط ٦ / ٣٥

(٣) انظر : ٩٩ من هذا البحث .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٣٥ ، وانظر : البحر المحيط ١ / ٢٤١ ، ١٣٦ ، ١٤٨ / ٧

(٥) انظر : اللباب في علل ١ / ٤١٠ ، وأسرار العربية ٢٦٢ ، والنحو الوافي ٣ / ٦٦٤ ، ٦٦٤ ، ٧٠٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١١ / ١٠٤ .

(٦) انظر : النحو الوافي ٣ / ٦٦٤

(٧) البحر المحيط ٨ / ٣٤٨ .

٣- أن يكون نعتاً لـ(سيئة).

وهذا القول مردود من جهة المطابقة في التذكير والتأنيث ، يقول أبو علي : (فإن قيل إن التأنيث غير حقيقي ، ولا يمتنع أن يذكر ، قيل : تذكير هذا لا يحسن ، وإن لم يكن حقيقيا لأن المؤنث قد تقدم ذكره ، ألا ترى أن قوله : ولا أرض أبقل إيقالها . مستقيم عندهم ، ولو قال : أبقل أرض لم يستقبح ، فليس ما تقدم ذكره مما رأيت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره ، لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه ، كما يكون وفقه في التشية والجمع ، فإذا لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعي هذا الذي رويعي في المتقدم ذكره)^(١) ، وتبعه أبو حيان فقال : (قيل : ويجوز أن يكون نعتاً لـسيئة لما كان تأنيتها مجازياً جاز أن توصف بمذكر ، وضُعف هذا بأن جواز ذلك إنما هو في الإسناد إلى المؤنث المجازي إذا تقدم ، أما إذا تأخر وأسند إلى ضميرها فهو قبيح ، تقول : أبقل الأرض إيقالها فصيحاً والأرض أبقل قبيح)^(٢) .

٤- أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف قبله ، والظرف في موضع الصفة.

وهذا القول سكت عنه أبو حيان ، وهو من جهة الصناعة والمعنى مستقيم غير بعيد .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الرابع ، وذلك لصحة الصناعة والمعنى عليه ، ولسلامته من الاعتراضات المتجهة على غيره ، وأنه لا خلاف عليه .

(١) الحجة ١٠٢/٥ .

(٢) البحر المحيط ٣٥/٦

٣١- إعراب (قربانا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ أَتَخْذَلُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا لِّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٨]

حيث اختلف في إعرابه على خمسة أقوال :

- ١- أن يكون "قربانا" حالاً ، و"آلة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المذوق الذي يعود على الموصول .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(١) ، وابن عطية ^(٢) ، ورجحه ابن هشام ^(٣) ، والسمين الحلبي ^(٤) .

- ٢- أن يكون "قربانا" مفعولاً ثانياً لـ"اتخذوا" ، و"آلة" بدلاً منه ، والمفعول الأول هو الضمير المذوق الذي يعود على الموصول ذكر هذا القول النحاس ^(٥) ، ومكي ^(٦) ، والكرماني ^(٧) ، وابن عطية ^(٨) ، والحوفي ^(٩) ، وأبوالبقاء ^(١٠) ، وهو قول المحققين ^(١١) ، ورجحه الشنقيطي ^(١٢) .

(١) انظر : الكشاف /٤ ٣١٠ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز /٥ ٩١ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٦٩٦

(٤) انظر : الدر المصنون /٩ ٦٧٧ .

(٥) انظر : إعراب القرآن /٤ ١٧١ .

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن /٢ ٦٦٩ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية /١١ ٦٨٦١

(٧) انظر : غرائب التفسير /٢ ١٠٩٧ .

(٨) انظر : المحرر الوجيز /٥ ٩١ .

(٩) انظر : البحر المحيط /٨ ٦٦ ، والدر المصنون /٩ ٦٧٧ .

(١٠) انظر : التبيان /٢ ١١٥٨ .

(١١) نسبة إلىهم الرازي . انظر : مفاتيح الغيب /٢٨ ٢٧ .

(١٢) انظر : رحلة الحج إلى بيت الله الحرام ٣١٣ - ٣١٤ .

٣-أن يكون "قربانا" مفعولاً لأجله لـ"اتخذوا"، وـ"آلة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المذوق الذي يعود على الموصول .

ذكر هذا القول النحاس^(١) ، ومكي^(٢) ، والكرماني^(٣) ، والحوفي^(٤) ، وأبوالبقاء^(٥) .

٤-أن يكون "قربانا" منصوباً على المصدر لـ"اتخذوا" ، وـ"آلة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المذوق الذي يعود على الموصول .

ذكر هذا القول النحاس^(٦) ، ومكي^(٧) ، والكرماني^(٨) ، وأبوالبقاء^(٩) .

٥-أن يكون "قربانا" مفعولاً ثانياً لـ"اتخذوا" ، وـ"آلة" مفعولاً أول .

ذكر هذا القول الكرماني^(١٠) ، والباقولي^(١١) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(١٢) .

(١) إعراب القرآن /٤ ١٧١ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن /٢ ٦٦٩ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية /١١ ٦٨٦١

(٣) انظر : غرائب التفسير /٢ ١٠٩٧

(٤) انظر : البحر المحيط /٨ ٦٦ ، والدر المصنون /٩ ٦٧٧ .

(٥) انظر : البيان /٢ ١١٥٨ .

(٦) انظر : إعراب القرآن /٤ ١٧١ .

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن /٢ ٦٦٩ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية /١١ ٦٨٦١

(٨) انظر : غرائب التفسير /٢ ١٠٩٧

(٩) انظر : البيان /٢ ١١٥٨ .

(١٠) انظر : غرائب التفسير /٢ ١٠٩٧

(١١) انظر : كشف المشكلات /٢ ١٢٣٩-١٢٤٠

(١٢) انظر : البحر المحيط /٨ ٦٦ .

المناقشة :

اختلف في إعراب "قربانا" على خمسة أقوال :

القول الأول : أن تكون حالا ، و"آلهة" مفعولا ثانيا ، والمفعول الأول هو الضمير المذوق الذي يعود على الموصول .

يقول الزمخشري : (القريان : ما تقرب به إلى الله تعالى ، أي : اتخاذهم شفعاء متربعا بهم إلى الله ، حيث قالوا : هؤلاء شفعاؤنا عند الله. وأحد مفعولي اتخاذ الراجع إلى الذين المذوق ، والثاني : "آلهة" ، وقربانا "حال")^(١) ، ورجحه أبو حيان ، إذ به بدأ . يقول : ("اتخذوا" : أي اتخاذهم ، (من دون الله قربانا) : أي في حال التقرب وجعلتهم شفعاء . (آلهة) : وهو المفعول الثاني لا تخذوا ، والأول الضمير المذوق العائد على الموصول)^(٢) .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة والمعنى ما يلي :

فأما من جهة الصناعة ففيه حذف أحد مفعولي "اتخذ" ، وقد مر أن حذف أحد مفعولي "ظن" وأخواتها قليل في كلام العرب^(٣) .

وقد يجذب عن ذلك بأن هذا الحذف لا يستقيم المعنى إلا به وأما من جهة المعنى فيه ما يفسده ، يقول الدمامي : لأن ("قربانا" حال فيه تقدير النهي عن اتخاذهم آلة بحالة كونهم قربانا . والمقصود النهي عن اتخاذهم آلة من دون الله مطلقا ، ولا يتأتى مع القيد . وقد يقال : هذه الحال مبينة ، إذ من شأن الآلة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال اليمني : يمكن أن يقال : فساد المعنى إنما لزم

(١) الكشاف ٤/٣١٠ .

(٢) البحر المحيط ٨/٦٦ .

(٣) انظر : مسألة علم بمعنى عرف ، وانظر أيضا مفاتيح الغيب ٢٨/٢٧ .

من حيث إن "آلهة" إذا كان بدلاً من "قربانا" ، وكان "قربانا" في حكم المطروح يكون تقدير الكلام : فلولا نصرهم الذين اخذوهم آلهة من دون الله) وهذا فاسد ، لأنهم لم يتذدوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك إليهم ، بل كانوا مقررين بإلهية الله تعالى ، مع قولهم بأن الأصنام آلهة . والمفهوم من قوله ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ أَنْجَدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أنهم قالوا بإلهية الأصنام ، ولم يقولوا بإلهية الله تعالى ، وهذا بخلاف ما إذا كان "قربانا" حالاً ، لأن المعنى : أنهم اخذوهم آلهة حال تقربهم إلى الله ، فإنه لا يفهم من هذا نفي إلهية الله تعالى . قال : وهذا الموضع مظنة تأمل)^(١) .

القول الثاني : أن يكون "قربانا" مفعولاً ثانياً لـ"اخذوا" ، وـ"آلهة" بدلاً منه ، والمفعول الأول هو الضمير المحذوف الذي يعود على الموصول وهذا القول من جهة الصناعة صحيح ، ولكنه من جهة المعنى فاسد عند الزمخشري ، إذ يقول : (ولا يصح أن يكون "قربانا" مفعولاً ثانياً وآلهة بدلاً منه لفساد المعنى)^(٢) .

واعتراضه أبو حيان قائلاً : (ولم يبين الزمخشري كيف يفسد المعنى ، ويظهر أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب)^(٣) ، ولكن ابن المنير ، وابن هشام ، والسمين ، والشهاب يبينوا فساد المعنى على هذا الإعراب .

يقول ابن المنير : (لو كان قربانا مفعولاً ثانياً ومعناه متقرباً بهم : لصار المعنى إلى أنهم وبخوا على ترك اتخاذ الله متربباً به ، لأن السيد إذا وبخ عبده وقال : اخذت فلانا سيداً دوني ، فإنما معناه اللوم على نسبة السيادة إلى غيره ، وليس هذا المقصود ، فإن الله تعالى يتقارب إليه ولا يتقارب به لغيره ، فإنما وقع التوبيخ على نسبة الإلهية إلى غير الله تعالى ، فكان حق الكلام أن يكون آلهة هو

(١) تحفة الغريب قسم التركيب / ٢ / ٤٧٠.

(٢) الكشاف / ٤ / ٣١٠.

(٣) البحر المحيط / ٨ / ٦٦.

المفعول الثاني لا غير)^(١) ، وبمثل قوله قال ابن هشام ، إذ يقول ابن هشام : (ووجهه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتذدوا الله سبحانه قربانا كما أنت إذا قلت أتتخذ فلانا معلمًا دوني كنت آمرا له أن يتذذك معلمًا له دونه والله تعالى يتقرب إليه بغيره ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه)^(٢) ، ويقول السمين : (وجْهُ الْفَسادِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْقُرْبَانَ اسْمُ لِمَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الإِلَهِ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَفْعُولاً ثَانِيًّا، وَآهَةً بَدْلًا مِنْهُ لَزِمَّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُتَقَرَّبُ بِهِ آهَةً، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ غَيْرُ الْآهَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ غَيْرُهَا، فَكِيفَ تَكُونُ الْآهَةُ بَدْلًا مِنْهُ؟ هَذَا مَا لَا يَجُوزُ)^(٣) ، ويقول الشهاب : (و"قربانا" حال وما عداه فاسد معنى ، قال المطري^٤ ، لأنه لا يصح أن يقال تقربوا بها دون الله لأن الله تعالى لا يتقرب به ومعناه ما في الانتصاف أنه يصير الذم متوجها إلى ترك اتخاذ الله متقربا به لأنك لو قلت لعبدك اتخذت فلانا سيدا دوني فقد وبخته على نسبة السيادة لغيرك ، والله تعالى لا يتقرب به ، ولكن يتقرب إليه ، لأنه لا يصح أن يقال تقربوا بها من دون الله لأن الله لا يتقرب به ، وأنها يتقرب إليه وأراد أنه إذا جعل مفعولا ثانيا يكون المعنى فلولا نصرهم الذين اتخذوهم قربانا بدل الله أو متباوزين عن اتخاذ قربانا لآهتهم ، وهو معنى فاسد ، والاعتراض بأن جعل "دون" بمعنى "قادما" ، وأن "قربانا" قد قيل إنه مفعول له أي متقرب له فهو غير مخصوص بالمتقرب به ، وجاز أن يطلق على المتقرب إليه ، وحيئذ يلائم الكلام غير قادر لأنه مع قلة استعماله لا يصلح ظرفا للاتخاذ)^(٤) ، وإذا جعل بدلا فإنه لا يصح أيضا لأن (البدل ، وإن كان هو المقصود لكن لا بد في غير بدل الغلط من صحة المعنى بدونه ، ولا صحة لقولهم اتخاذوهم من دون الله قربانا ، أي ما يتقرب به لأن الله لا يتقرب به بل يتقرب إليه فلا يصح أنهم اتخاذوهم قربانا متباوزين الله في ذلك) ^(٥).

(١) حاشية ابن المير على الكشاف ٤ / ٣١٠

(٢) مغني اللبيب ٦٩٦

(٣) الدر المصور ٩ / ٦٧٧

(٤) حاشية الشهاب ٨ / ٣٥

(٥) حاشية الشهاب ٨ / ٣٦

وقد رجح الشنقيطي هذا القول أعني إعراب "قربانا" مفعولا ثانيا ، وعده من أحسن أوجه الإعراب في الآية ونظره ببيت جرير :

هَلْ تَرَكَنَّ إِلَى الْقَسِينَ هِجْرَتَكُمْ
وَمَسْحَكُمْ صُلْبُهُمْ رُحْمَانَ قُربَانَا

إذ يقول : (القربان) هو ما يتقرب به إلى الله تعالى ، سواء كان معبوداً يعبد من دون الله تعالى ، كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا إِلَهًا﴾ أو كان شيئاً آخر يتقرب به إلى الله كما في قوله تعالى من قول اليهود ﴿إِنَّ اللَّهَ عَاهَدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولِهِ حَقَّ يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ الْنَّارُ﴾ ، وكما في قوله تعالى : ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ بَيْنَ أَبْنَيِءِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَنُفْعِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ الآية . وقوله : (رحمان قرباناً) يحتمل فيما يظهر وجهين من الإعراب :

أحدهما : أن (رحمان) بدل من قوله (صلبهم) لأن الرحمن المذكور هو عين الصليب المتقرب به إلى الله عندهم ، فهوتابع له مقصود بالنسبة بلا وساطة ، كما هي عادة البدل ، و(قرباناً) بدل من (رحمان) بناء على جواز أن يكون من البدل بدل كما قاله بعض المحققين ، وأجرروا عليه قوله تعالى : ﴿مِنَ الظَّاكَنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ﴾ فإنه بدل من قوله : (ثمانية أزواج) مع أن قوله (ثمانية أزواج) بدل من قوله (حمولة وفرشاً) . أو كل من (رحمان) و(قرباناً) بدل من قوله : (صلبهم) ؛ لأن المراد بالرحمن والقربان عنده هو عين الصليب لا شيء آخر .

ونظير هذا الإعراب قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا إِلَهًا﴾ لأن أحسن أوجه الإعراب فيه أن قوله (قرباناً) هو المفعول الثاني لـ(أخذوا) ومفعوله الأول الضمير المذوق الذي هو الرابط بين الصلة والموصول ... والتقدير : فلو لا نصرهم الذين أخذوا قرباناً ، وقوله : (آلهة) بدل من قوله (قرباناً) كما قال غير واحد من المحققين . وذكرنا أنه أحسن أوجه الإعراب في الآية المذكورة ونظيره الإعراب الذي ذكرنا في البيت)^(١) .

(١) رحلة الحج إلى بيت الله الحرام ٣١٤ - ٣١٣

فالخلاف فيها سبق يرجع إلى معنى القربان المتقرب به إلى الله هل يصلح أن يكون بمعنى الآلة أم لا؟

فمن منع البدلية في (آلة) نظر إلى أن القربان غير الآلة ، وأصبح المعنى عنده : أن الله ذمهم على اتخاذهم قرباناً من دون الله فقط دون أن يذمهم على اتخاذهم الآلة ، ومن أجاز البدلية في (آلة) نظر إلى أن القربان هو (الآلة) ، وأصبح المعنى أن الله ذمهم على اتخاذهم آلة من دون الله .

والذي أراه أن الأصل في القربان أن يكون غير الإله، ولكن لا يلزم التمسك بهذا الأصل عند إعراب هذه الآية دون اعتبار لقرينة الحال ، إذ إن المشركين المقصودين في الآية كانوا يعاملون قرابينهم وفق الدلالة الأصلية لكلمة قربان، بل تجاوزوا هذا المفهوم إلى حد التأليه فدعوا تلك القرابين وذبحواها وصرفوا لها من العبادات ما لا يصرف إلا للإله الحق ، فكان موقفهم من هذه القرابين مزدوجا ، فهم من حيث القول يقولون إنها قرابين يأملون أن تقر لهم إلى الله ، ومن حيث الفعل يؤهلون القرابين ويصررون لها من العبادة ما لا يصرف إلا لله ، فعل ذلك هي قرابين حسب قوله ومفهومهم، وهي آلة حسب دلالة الحال.

فالقربان إذن يطلق على الأوثان والأصنام الآلة عند المشركين ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَا نَذِرُنَّ إِلَهَكُمْ وَلَا نَذِرُنَّ وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَسَرًا ﴾ [نوح: ٢٣] ، وقوله: ﴿ أَجْعَلَ الْأَلْهَمَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا شَيْءٌ عَجَابٌ ﴾ [ص: ٥]، وذلك كإطلاق "الشفعاء" و"أولياء" على الآلة ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَتُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨] ، وقوله: ﴿ مَثُلُ الَّذِينَ أَنْخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أُولَئِكَاءِ ﴾ [العنكبوت: ٤١].

وكل هذا الغرض منه تقر لهم إلى الله تعالى كما في قوله جل شأنه : ﴿ وَالَّذِينَ أَنْخَذُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَاءِ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيَقْرِبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [الزمر: ٣] فهذه مسميات لشيء واحد هو الآلة المزعومة ، وهذا يصح أن يكون (قربانا) في الآية مفعولا ثانيا على اعتبار أن المشركين

يزعمون أنها قربان وهي آهتهم ، ثم أبدل منها (آهته) ، وهي المفعول الثاني المقصود من حيث المعنى ، وما ذاك إلا لأن الآلة في عرفهم وزعمهم قربان ، فبدأ بـ(قربانا) لتحضر تلك القرابين في الذهن فلا يُتوهم غيرها ، ثم أبدل منها الكلمة التي تتفق دلالتها الحقيقة مع أفعالهم تجاه قرابينهم (آهتهم) ليعلم أن القربان والآلة شيء واحد ما دام كلاهما يعبد من دون الله .

وأما القول بفساد المعنى على أنهم وبخوا على ترك اتخاذ الله متقربا به ، لأن السيد إذا وبخ عبده وقال : اتخذت فلانا سيدا دوني ، فإنما معناه اللوم على نسبة السيادة إلى غيره فإنه لو سُلم به للزم منه جواز اتخاذ الأصنام أولياء وشفعاء على هذه الآية ، وهذا لا يصح لأن القربان والشفعاء متقاربان في المعنى ...

القول الثالث : أن يكون "قربانا" مفعولا لأجله لـ"اتخذوا" ، وـ"آلة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المحدود الذي يعود على الموصول

وهذا القول سكت عنه أبو حيان ، ولعل ذلك لصحة معناه ، فقد ذكر سبحانه سبب وقوع المشركين في الشرك فقال عنهم : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلَيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ رُلْفَى) إلا أن ابن هشام رد هذا القول من جهة الصناعة ، لأن المفعول لأجله لا يكون (إلا مصدراً أو اسم مصدر). والقربان اسم لما يتقرب به ، وليس اسمه للحدث^(١) .

ويحتج عنه بأن "قربانا" يأتي مصدراً كـ"الغفران"^(٢) .

القول الرابع : أن يكون "قربانا" منصوباً على المصدر لـ"اتخذوا" ، وـ"آلة" مفعولاً ثانياً ، والمفعول الأول هو الضمير المحدود الذي يعود على الموصول .

وهذا القول وصفه السمين بالبعد^(٣) ، وهو مردود عند ابن هشام ، إذ يقول : (والقربان اسم

(١) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ١٨

(٢) انظر : لسان العرب ١/٦٦٤ ، وタاج العروس ٤/١٣ مادة "قرب"

(٣) انظر : الدر المصنون ٦/١٤٣

لما يتقرب به ، وليس اسمها للحدث ، وعلى هذا فيكون قربانا في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَرَبَا قُرْبَانًا﴾ [المائدة: ٢٧] منصوبا نصب المفعول به ، لا نصب المصدر) ^(١) .

والقول بأنه منصوب على المصدر لا يخلو من أن يكون مصدرأ أو نائبا عنه . فإن كان مصدرا فالتكلف ظاهر فيه ، إذ يكون المعنى : فلو لا نصرهم الذين اتخذوهم من دون الله وقربوهم قربانا آلة . وإن كان نائبا عن المصدر فلا يتم إلا أن يكون مرادفا للفعل ، و"اتخذوا" ليس فيه معنى "تقربوا" ، وعلى ذلك لا يصح معناه ، لأنهم لم يقربوا القربان تعبدا ، وإنما عبدوها تقربا .

القول الخامس : أن يكون "قربانا" مفعولا ثانيا لـ"اتخذوا" ، وـ"آلة" مفعولا أول .

يقول الباقيولي : (التقدير : الذين اتخذوا من دون الله قربانا ، فـ"قربانا" مفعول ثان قدم على المفعول الأول ، أي : آلة ذات قربان ، أي : ذات قربة) ^(٢) ، وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند الرazi ، لـ(إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى خُلُوِّ الْكَلَامِ عَنِ الرَّاجِعِ إِلَى الَّذِينَ) ^(٣) .

ومع ذلك فهذا القول أعني إعراب "قربانا وآلة" مفعولين مخالف لما عليه جمهور المفسرين ومخالف لما عليه سياق الآية ، إذ إن أحد مفعولي اتخاذ لا بد أن يكون ضميرا عائدا على الموصول (الذين) والمقصود الأصنام التي عبدوها من دون الله ، لأن الله سبحانه وتعالى لما ذكر قصة عاد الذين دعاهم رسولهم إلى عبادة الله فقالوا أجئتنا لتأفينا عن آهتنا ، وطلبوها منه أن يأتيهم بالعذاب

(١) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ١٨

(٢) كشف المشكلات ٢/ ١٢٣٩ - ١٢٤٠ وقد نبه الدالي على خطأ الباقيولي فقال : (وهو سهو محض وخطأ لا يجوز . والصواب أن التقدير : الذين اتخذوهم من دون الله قربانا آلة ، فحذف المفعول الأول وهو "هم" العائد على الذين ، ووأو الجماعة تعود إلى الذين أهلوا المذكورين في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكَنَا مَا حَوَلَكُمْ مِنَ الْقُرْبَى وَصَرَفَنَا إِلَيْكُمْ لَعَنْهُم بَرَجُونَ ﴾ فَلَوْلَا ...) وهذا هو الوجه الذي ذكره في الجوهر ، وهو قول الجميع) انظر : حاشية الدالي على

كشف المشكلات ٢/ ١٢٤٠

(٣) مفاتيح الغيب ٢٨/ ٢٧

إن كان صادقا، فلما أتاهم العذاب هلكوا ولم تنصرهم تلك الآلة، وفي شأنهم يقول الله عز وجل ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ أَنْخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا إِلَهًا بَلْ ضَلَّوْا عَنْهُمْ وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ ، والمعنى : فلو لا نصرهم (أي نصر أولئك الهاالكين) الذين اتخذوا (أي الأصنام الذين اتخذوهم) من دون الله قرباناً آلة، فالمفعول الأول هو الضمير المحذوف

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان القول الأول وهو إعراب (قربانا) حالاً ، والقول الثاني وهو إعرابه مفعولاً ثانياً ، والقول الثالث وهو إعرابه مفعولاً لأجله ، وإن كان القول الثالث أولاهما عندي ، لما جاء في قوله تعالى : ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرِبُونَا إِلَى اللَّهِ زُفْرَةً﴾ ، والقرآن يفسر بعضه ببعض .

٤٢ - إعراب (أشد) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مَنْسِكَةً فَأَذْكُرُوكُمْ فَإِذَا كُرُبُوا أَلَّهُ كَنِدِّرُكُمْ إَبَاءَةً كُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]

اختلاف في إعراب (أشد) على قولين :

القول الأول : أن يكون مجرورا بالفتحة لمنعه من الصرف ، وفيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مجروراً عطفاً على (ذكركم) المجرور بكاف التشبيه ، تقديره : أو كذِّكِرْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَجَعَلَ لِلذِّكْرِ ذِكْرًا مُجَازًا .

ذكر هذا القول الزجاج^(١)، والنحاس^(٢)، ومكي^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥).

الوجه الثاني : أن يكون مجروراً عطفاً على الضمير المجرور بالمصدر.

ذكر هذا القول الزمخشري^(٦)، والرازي^(٧).

والقول الثاني : أن يكون منصوبا ، وفيه خمسة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون منصوبا معطوفاً على (آباءكم).

ذكر هذا القول الزمخشري^(٨).

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٧٤

(٢) انظر : إعراب القرآن ١ / ٢٩٧

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٤

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١ / ٢٦٢

(٥) انظر : التبيان ١ / ١٦٤

(٦) انظر : الكشاف ١ / ٢٤٧

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ٥ / ٣٣٥

(٨) انظر : الكشاف ١ / ٢٤٧

والوجه الثاني : أن يكون معطوفاً على موضع الكاف في (كذركم) ذكر هذا القول أبو علي^(١) ، وابن جني^(٢) .

والوجه الثالث : أن يكون نعتاً لمصدر مذوق مؤول بالحال .

ذكر هذا القول مكي^(٣) .

والوجه الرابع : أن يكون منصوباً بإضمار فعل الكون .

ذكر هذا القول أبو البقاء^(٤) .

والوجه الخامس : أن يكون حالاً بتقدير فعل مذوق دل عليه ما قبله ، ويكون الكلام من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات .

ذكر هذا القول ابن الحاجب^(٥) .

والوجه السادس : أن يكون حالاً من "ذكراً" و"ذكراً" معطوف على محل الكاف في "كذركم" .

ذكر هذا القول ابن جني^(٦) .

والوجه السابع : أن يكون حالاً من "ذكراً" و"ذكراً" مصدر لـ "اذكروا" .

ذكره أبو حيان^(٧) .

(١) انظر : التهام في تفسير أشعار هذيل ٢١

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٤

(٤) انظر : التبيان ١ / ١٦٤

(٥) انظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٧

(٦) انظر : التهام في تفسير أشعار هذيل ٢١

(٧) انظر : البحر المحيط ٢ / ١١٢

وأما أبو حيان فرجح الوجه السادس والسابع من القول الثاني^(١).

المناقشة :

اختلف في إعراب (أشد) اسم التفضيل تبعاً لإعراب الاسم الذي بعدها ، وهو (ذكراً) ، لأنَّ أفعال التفضيل تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها نحو : زيدُ أحسن الرجال ، وأحسن رجالٍ ، وإنْ لم يكن مِنْ جنس ما قبلها وجب نصبه نحو : زيدُ أحسن وجهًا .

فعلى هذا كان يقتضي جُرُّ (ذكراً) لا نصبه ، لأنَّه نظير : اضربْ زيداً كضرب عمرو خالداً أو أشدّ ضربِ بالجر فقط ، فقوله (ذكراً) هو من جنس ما قبلها .

فلما جاء (ذكراً) منصوب بعد (أشد) اضطر معربو القرآن إلى هذه التأويلات لاعتقادهم أنَّ (ذكراً) تميِّز بعد أفعال التفضيل الذي هو وصف في المعنى ، ولا يمكن إقراره تميِّزاً إلاَّ بهذه التقديرات التي قدروها^(٢) ، وهي على النحو الآتي :

١ - أن يكون مجروراً عطفاً على (ذركم) المجرور بكاف التشبيه ، تقديره : أو ذكرٌ أشدّ ذكراً . فَجَعَلَ للذكر ذكراً مجازاً .

وهذا القول مردود من جهة المعنى عند أبي حيان ، إذ يقول : (فيكون إذ ذاك قد جعل للذكر ذكراً)^(٣) ، إلا إن هذا القول فيه لمسة بلاغية ، إذ إن فيه مجازاً عقلياً ، حيث أُسند الذكر إلى الذكر على حد قوله : جد جده وشعر شعره . إلا أن الأولى حمل كلام الله على الحقيقة لا المجاز .

٢ - أن يكون مجروراً عطفاً على الضمير المجرور بالمصدر.

يقول الزمخشري : (في موضع جرٌّ عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله : (كَذِكْرِكُمْ) كما

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ١٣٦ / ١ ، والبحر المحيط ، والبرهان في علوم القرآن ١٦٩ / ٤ ، والكليات ١٣٣ .

(٣) البحر المحيط ١١٢ / ٢

تقول كذكر قريش آباءهم أو قوم أشدّ منهم ذكرًا^(١).

واعتراض على هذا القول ابن الحاجب وأبو حيان من جهة الصناعة.

فأما ابن الحاجب فاعتراض بأمرتين :

١- أن فيه عطفاً (على المضمير المخوض وذلك لا يجوز عنده). وقد رد قراءة حمزة أقبح رد إلا أن الطبيبي دافع عن الزمخشري ويبيّن أن الزمخشري يفرق بين العطف على الضمير المجرور بالحرف والطف على المخوض (بالإضافة). فالطف على المخوض بالإضافة جائز عنده من غير إعادة الخافض، يقول الطبيبي : (الطف على الضمير المجرور لعلة شدة الاتصال ، وصحح نحو : مررت بزيد وعمرو لضعف الاتصال ، وهنا إضافة المصدر إلى الفاعل وهو في حكم الانفعال ، على أن من الجائز أن يكون الفاصل بين المعطوفين هو المصحح للطف كما في العطف على المرفوع المتصل. وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل^(٢): أن بعض النحوين يجوزون في المجرور بالإضافة دون المجرور بحرف الجر ، لأن اتصال المجرور بال مضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل منها بمعناه ، ثم استشهد بالأية)^(٣).

٢- وأن (فيه حذف موصوف وإقامة الصفة مقامه ، وليس بقياس في غير المصادر) إلا أنه كثيرٌ في القرآن ، وقد ذكره ابن أبي الربيع في الموضع التي يسوغ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقوله : (حذف الموصوف وإقامة الصفة مقام الموصوف ليس بالقوي إلا في خمسة مواضع :

أحدها: أن يكون صفةً لظرف زمان أو مكان ، نحو: فعلته قريباً ، تريده: زماناً قريباً.

(١) أمالى ابن الحاجب ١٣٨/١

(٢) انظر : شرح المفصل ٣٢١/٢

(٣) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

الثاني: أن تكون الصفة هي المقصودة ، نحو قوله سبحانه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] وهذا كثير في القرآن.

الثالث: أن تكون الصفة موصوفة ، نحو مررت بعاقلٍ من الرجال.

الرابع: أن تكون الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ، نحو: رأيت الأبطح ، وكذلك: الأبرق ، والأجرع ، وما جرى مجراهن .

الخامس: أن تكون الصفة مختصة ، نحو: مررت بعاقلٍ ، ومررت بأحمق.

فإن خلت الصفة عن هذا كله قبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو مع ذلك جائز^(١).

وأما أبو حيان فاكتفى بتضييف هذا القول ، وكان الأولى به أن لا يضعفه ، إذ هو حامل لواء جوازه في قراءة حمزة في (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بكسر الميم ، ورفع بذلك عقيرته !!

وعلى كل فهذه المسألة أعني مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار مسألة خلافية بين النحوين سنبسط الحديث فيها في موضع آخر ، والأولى عدم الحمل على ما فيه خلاف .

ومع ذلك فإن هذا القول من جهة المعنى فاسد ، إذ المعنى عند الزمخشري كذكر قريش آباءهم أو قوم أشدّ منهم ذكرًا . والخطاب إنما هو لقريش وليس لقوم آخرين .

٣- أن يكون منصوباً معطوفاً على (آباءكم) .

يقول الزمخشري : (أو في موضع نصب عطف على آباءكم ، بمعنى أو أشدّ ذكرًا من آبائكم ،

على أن ذكرًا من فعل المذكور) ^(١).

وأختلف في تفسير كلام الزمخشري ، فقال أبو حيان فيه : (وهو كلام قلق ، ومعناه : أنك إذا عطفت أشد على آبائكم كان التقدير : أو قوماً أشد ذكرًا "من آبائكم" ، فكان القوم مذكورون ، والذكر الذي هو تمييز بعد أشدّ هو من فعلهم ، أي من فعل القوم المذكورون ، لأنه جاء بعد أفعل الذي هو صفة للقوم ، ومعنى قوله : من آبائكم أي : من ذركم لآبائكم) ^(٢) ، قال ابن عرفة في تفسير أبي حيان : (فجعل القوم المذكورون ذاكرين وهو بعيد) ^(٣).

وقال الطبيبي فيه : (قوله : " على أن ذكر من فعل المذكورون " أي : يكون المصدر من ذكر المجهول لا من ذكر المعروف ... أو أشد ذكرا معناه : أو قوماً أبلغ في كونهم مذكورون . وقدر القاضي : أو كذركم أشد مذكورة من آبائكم) ^(٤) .

فالحاصل أن معناه عند أبي حيان : أو كذركم قوماً ذاكرين الله بذكر ذلك الذكر أشد ذكرا، أي ذلك الذكر كلّه ذكر أشد من الأذكار التي يذكرون بها آباءهم ، وعند الطبيبي : المعنى أو كذركم قوماً ذكرتموهם، فذكر له ذكر أشد من غيره من الأذكار التي تذكرون بها آباءكم.

يقول ابن عرفة : (فقول الزمخشري : على أن « ذكرا » من فعل المذكور هو عند أبي حيان (الفعل) وعند الطبيبي الفعل الاصطلاحي النحوى . وكلام الطبيبي أصوب لأن (التشبيه) بال القوم إنما هو من حيث كونهم مذكورون بأشد الأذكار لا من حيث كونهم ذاكرين بأشد الأذكار) ^(٥) .

واعتراض على هذا القول أعني قول الزمخشري ابن الحاجب وأبو حيان من جهة الصناعة ،

(١) الكشاف / ١٤٨

(٢) البحر المحيط / ٢١١

(٣) تفسير ابن عرفة / ٢٥٨

(٤) فتوح الغيب من الآية من ١٦٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

(٥) تفسير ابن عرفة / ٢٥٨

فأما ابن الحاجب فاعتراضه بما : (يلزم منه أن يكون "أفعل" للمفعول وهو شاذ لا يُرجع إليه إلا بثبات ، و"أفعل" لا يكون إلا للفاعل كقولهم : هو أضرب الناس ، على معنى : أنه فاعل الضرب، سواء أضفته أو نصبت عنه تميزا) ، وأجاب عن ذلك الطبيبي بأنه : (بني مما يصح بناؤه منه للفاعل وهو أشد ، وجعل "ذكرا" الذي يمعنى المذكور تميزا ، كأنه قيل : أشد مذكورة ، وهو إذن مثل سائر ما يمتنع منه بناؤه نحو : أقبح عورا ، وأكثر شغلا) ^(١).

وأما أبو حيان فاكتفى بتضييف هذا القول دون أن يذكر مبررا له ^(٢) ، ولعل قلق المعنى عنده هو السبب كما مر .

٤-أن يكون منصوبا معطوفاً على موضع الكاف في (ذكركم) ، لأنها عندهم نعت لمصدر مخدوف ، أي : ذكراً كذركم آباءكم أو أشد ، وجعلوا الذكر ذكراً على جهة المجاز ، كما قالوا : شاعر شعر .

وهذا القول ضعيف عند أبي حيان ولكنه لم يبين وجه ضعفه ^(٣) ، ولعله لما فيه من الحمل على المجاز ، والأصل الحمل على الحقيقة كما سبق في القول الأول .

٥-أن يكون منصوبا بإضمار فعل الكون .

يقول أبو البقاء : (وَعِنِّي أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُعْنَى وَالْتَّقْدِيرِ: أَوْ كُونُوا أَشَدَّ ذِكْرًا لِلَّهِ مِنْكُمْ لِآبَائِكُمْ وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْمُعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ﴾؛ أَيْ كُونُوا ذَاكِرِيهِ وَهَذَا أَسْهَلُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمُجَازِ) ^(٤).

(١) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

(٢) انظر : البحر المحيط ١١٢/٢

(٣) انظر : السابق

(٤) التبيان ١٦٤/١

وهذا القول ضعيف عند أبي حيان إلا أنه كعادته هنا لم يبين وجه الضعف ، ولعل ذلك لوضوحيه ، إذ في تقدير أبي البقاء حذف لكان واسمها وإبقاء خبرها في غير المعهود من لسان العرب بعد "إن" و"لو" الشرطيتين^(١).

٦- أن يكون منصوبا على أنه نعت مصدر محذوف مؤول بالحال على إضمار فعل .

يقول مكي : (ويجوز أن يكون منصوبا على إضمار فعل تقديره : واذكروا [الله] ذكرا أشد ذكرا من ذكركم لآبائكم ، فيكون نعتا مصدر في موضع الحال أي : اذكروه مبالغين في الذكر له)^(٢)

فأول "ذكرا" بـ "ذكرين" بمعنى "مبالغين" ، وفيه من جهة الصناعة مجيء المصدر حالا ، وهو لا ينقاس .

٧- أن يكون منصوبا على الحال بتقدير فعل محذوف دل عليه ما قبله ، فيكون الكلام من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات .

يقول ابن الحاجب : (فيكون المعنى : فاذكروا الله ذكرا مثل ذكر آبائكم ، أو اذكروا الله في حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آبائكم) ، ويقول : (وهذا أولى لوجهين : أحدهما : أنه جرت فيه الكاف على ظاهرها ، ولا يلزم ... أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في العامل ، لأن ذلك في المفردات ، وهذه جمل ، ولا يلزم في مفردات الجمل المعطوف بعضها على بعض أن تكون من باب واحد . والوجه الثاني : أن قوله تعالى : ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرُكُمْ إِبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾

(١) انظر : الكتاب ١/٢٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٤٦ ، وتوضيح المقاصد ١/٤٤٠ ، والهمج ١/٥٠٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/١٢٤ .

ليس له وجه مستقيم إلا هذا^(١)، واعتراضه الطبيبي بأنه (ما يؤدي إلى تناقض النظم)^(٢). ولا أرى تناقضًا في النظم بل المعنى واضح أشد الوضوح .

٨- أن يكون منصوباً على الحال من "ذكراً" ، و"ذكراً" معطوف على محل الكاف .

يقول أبو حيان : (والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكرًا يمايل آبائهم أو أشدّ ، وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيهه واضح ذهلوها عنه ، وهو أن يكون : أشدّ ، منصوباً على الحال ، وهو نعت لقوله : ذكرًا لو تأخر ، فلما تقدم انتصب على الحال ، كقولهم: لمية موحشًا طلل^(٣)، فلو تأخر لكان : لمية طلل موحش ، وكذلك لو تأخر هذا لكان : أو ذكرًا أشدّ ، يعني : من ذكركم آباءكم ، ويكون إذ ذاك : أو ذكرًا أشدّ ، معطوفاً على محل الكاف من : كذركم)^(٤) ، وهذا القول فيه ما يخده من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة ففيه أمران :

الأول : أن تقديم النعت على موصوفه قليل في الكلام ، يقول ابن جني : (إإن قلت فهلا كان تقديره عندك: (فاذكروا الله كذركم آباءكم أو ذكرًا أشد) ثم قدم وصف النكرة عليها فنصب على الحال منها كقوله :

لمية موحشًا طللُ قديمُ عفاه كلَّ أسمحَ مستديمُ

(١) أمالى ابن الحاجب ١/١٣٧

(٢) فتوح الغيب من الآية من ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ٣٢٤

(٣) انظر : الكتاب ١٢٣ / ٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٩٧ ، والخصائص ٢ / ٤٩٢ ، والمفصل ٩١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٣

وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٦.

(٤) البحر المحيط ٢ / ١١٢

قيل إن هذا باب ذكره سيبويه إنه قلما يجيء غي الكلام واكثر ما يجيء في الشعر، وما كانت هذه حاله لم يحسن حمل التنزيل عليه)^(١).

والثاني : أن فيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وقد تنبه لذلك أبو حيان فقال : (لا يقال... : إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو : أو ، وبين المعطوف الذي هو : ذكراً ، بالحال الذي هو : أشدّ ، وقد نصوا على أنه إذا جاز ذلك فشرطه أن يكون المفصول به قسماً أو ظرفاً أو مجروراً ، وإن يكون حرف العطف على أزيد من حرف ، وقد وجد هذا الشرط الآخر ، وهو كون الحرف على أزيد من حرف ، فقد الشرط الأول ، لأن المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور ، بل هو حال ، لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى ، فهي شبيهة بالحرف ، فيجوز فيها ما جاز في الظرف .

وهذا أولى من جعل : ذكراً ، تميزاً لأفعال التفضيل الذي هو وصف في المعنى ، فيكون : للذكر ذكر بأن ينصبه على محل الكاف ، أو يجره عطفاً على ذكر المجرور بالكاف ، أو الذي هو وصف في المعنى للذكر بأن ينصبه بإضمار فعل أي : كونوا أشدّ ، أو للذكري الذكر ، وبأن ينصبه عطفاً على : أباءكم ، أو للذكر الفاعل بأن يجره عطفاً على المضاف إليه الذكر ، ولا يخفى ما في هذه الأوجه من الضعف ، فينبغي أن ينزع القرآن عنها)^(٢).

ومسألة الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مسألة خلافية بين النحوين على ثلاثة أقوال :

١. أنه لا يجوز الفصل بينهما مطلقاً سواء أكان العاطف على حرف واحد أم أكثر إلا في الضرورة الشعرية ، وذلك قياساً على عدم جوازه في المعطوف المجرور ، لأن حرف العطف شديد

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ٢١

(٢) السابق ١١٢/٢

الاتصال بمعطوفه ، ولأنه نائب مناب العامل ، ولا يفصل بين العامل ومعموله ، فالنائب على هذا أولى بعدم الفصل ، وهو قول أبي علي الفارسي ^(١) ، وابن جني ^(٢) . يقول أبو علي : (ولو قلت هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمرأً لكان قبيحاً نصبت عمرأً أو جرته ، لفصالك بين حرف العطف وما أعطف به بالظرف . وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يُوماً تَرَا هَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلًا ^(٣)

٢. أنه يجوز الفصل بينها بالقسم أو بالظرف أو الجار والجرور ، أو بالقسم أو بالشرط أو بالظن أو بالحال ثراً ونظما شريطة : أن يكون العاطف على أكثر من حرف ك (ثم ، وبل) أما إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء فلا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف إلا في الضرورة .

وهو قول ابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك في الكافية ، والرضي ^(٤) .

يقول ابن عصفور : (ولا يجوز أيضاً الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم خاصة أو بالظرف والجرور ، بشرط : أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله : قام زيد هم والله عمرو ، أو بل والله عمرو ، وقام زيد في السوق ثم في الدار عمر ، ولا يجوز أن تقول : قام زيد فوالله عمرو ، ولا والله عمرو لكون الواو والفاء على حرف واحد فيشتد افتقارهما فكرهوا الفصل لذلك ، وقد يجوز الفصل بين الواو والفاء بالظرف والجرور في ضرورة الشعر نحو قوله :

يُوماً تَرَا هَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلًا ^(٥)

(١) انظر : الإيضاح ١٣٥ ، والمسائل العسكرية ١٦٤ - ١٦٥ ، والمسائل البصرية ٧٧٤ / ٢ ، والمساعد ٢٩٥ / ٢ .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٢٩٥ .

(٣) الإيضاح ١٣٥ .

(٤) انظر : شرح الجمل ١ / ٢٤٧ ، والمقرب ٢٥٧ ، والبسيط ٢ / ١٠١٩ ، والكافية الشافية ٣ / ١٢٤٠ ، وشرح الكافية

ويقول ابن مالك : (الفاء والواو من حروف العطف قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم نحو: "قام زيد ثم والله عمرو" و "مالك ديناراً بل والله درهماً". فلو كان العاطف فاء أو واوأ لم يجز هذا الفصل؛ لأن الفاء والواو أشد افتقاراً إلى ما يتصل بها من غيرها)^(١).

ويقول الرضي : (... ويجوز الفصل بالشرط أيضاً نحو: أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً، وبالظن نحو: خرج محمد أو أظن عمرو بشرط: ألا يكون العاطف الفاء أو الواو لكونها على حرف واحد ، فلا ينفصلان عن معطوفيها ، ولا (أم) لأن أم العاطفة أي : المتصلة إليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب)^(٢).

وأجاز أبو حيان كما سبق الفصل بالحال لأنها مفعول فيها على المعنى .

٣. أنه يجوز الفصل بينهما مطلقاً في التشر والنظم سواء أكان العاطف على حرف واحد أم أكثر بشرط : أن لا يكون المعطوف فعلاً ولا اسمها مجروراً.

وهو قول ابن مالك في تسهيله^(٣).

يقول ابن مالك : (وهو جائز في أفسح الكلام المثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسمها مجروراً ، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾ و قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْتُوا الْأَمْمَنَاتِ إِلَيْهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ و قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَكَدًا وَمِنْ خَفِيفِهِمْ سَدًا﴾ ، و قوله تعالى : ﴿الَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثَاهِنَ﴾ فلو كان المعطوف فعلاً لم يجز الفصل المذكور بوجهه ، فلو كان اسمها مجروراً أعيد معه المجار ، نحو : مر الآن بزيد وغداً بعمرو ، وإن لم يعد

(١) الكافية الشافية / ٣ / ١٢٤٠

(٢) شرح الكافية / ٢ / ٣٤٦

(٣) انظر : التسهيل / ٣ / ٣٨٤

وجب النصب بفعل مضمر ، كقوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمَنْ وَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ في قراءة حمزة وابن عباس وحفص^(١) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني ، إذ يقول : (وحرف العطف إن كان على حرف واحد " كالواو والفاء " فلا يجوز الفصل بين الواو والفاء وما عطف لا بقسم ، ولا ظرف ولا مجرور إلا في ضرورة الشعر نص على ذلك أصحابنا فلا تقول : قام زيد والله عمر ، ولا والله عمر ، ولا ضربت زيداً وفي البيت عمر ، ولا خرج زيد والساعة عمر ، ... وإن كان حرف العطف على أكثر من حرف جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم وبالظروف وبالجار والمجرور .

نحو : قام زيد ثم والله عمر ، وقام زيد بل والله عمر ، وما ضربت زيداً لكن في الدار عمر^(٢) .

وقد رد أبو حيان على أدلة أصحاب القول الأول والثالث بأن ما استدلوا به لا يصلح دليلا لهم ، لأنه يحتمل أن لا يكون من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف أو الجار والمجرور وإنما يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد أو من باب عطف الجمل .

يقول أبو حيان رادا على أبي علي الفارسي : (وقد نوزع أبو علي بهذا البيت ، وجعل من عطف الظرف على الظرف والمفعول والحال على المفعول والحال فهو مما عطف فيه اسمًا ، وليس من الفصل بين حرف العطف والمعطوف كقولك : وقتا ترى زيداً راكعاً وقتا ساجداً^(٣) ... وهذا الذي ذكر آخذًا من القياس لا يظهر ، لأن حروف العطف إنما تقدر بمنزلة العامل الذي كررته ، ولو كررت العامل الأول لم يكن فصل لأن الظرف معمول له فلا يكون فصلا ، وهذا هو الوجه

(١) التسهيل / ٣٨٤ .

(٢) الارشاف / ٤ - ٢٠٢٤ ، ٢٠٢٣ ، وانظر : البحر المحيط / ٥ ، ٢٣٢ / ٣٣١ .

(٣) انظر : الإفحاص / ٦٠ ، والبسيط / ١٠١٩ ، وشرح المقتصد / ٥٢٦ وشرح أبيات الإفحاص لابن بري / ١٢٦ .

عندى والقياس ، ولذلك لم يقبح سيوبه في النصب ، وإنما قبحه في الخفض نحو : أمر اليوم بزيد وغداً بعمرو ، لأن حرف العطف بمنزلة الباء وبين ما هو بمنزلة محفوظه ، لأن الخافض لا يفصل بينه وبين محفوظة بأجنبي ولا غير أجنبي ، لو قلت : هذا ضارب اليوم زيد لم يجوز إلا في ضرورة الشعر^(١) .

ويقول رادا على ابن مالك في اشتراطه أن لا يكون المعطوف فعلا : (وإطلاق أصحابنا يقتضي جواز ذلك إذا كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد نحو : قام زيد ثم في الدار قعد .. وقام زيد ثم والله قعد ، وقام زيد بل والله قعد) ، ويقول في الرد على استدلاله : (ولا حجة في الآية الأولى ولا الثانية لأن ذلك من عطف المجرور على المجرور والمفعول على المفعول ، وقالوا : عطفت (في الآخرة) على (في الدنيا) وعطفت (سداً) على (سداً) فليس من باب الفصل في شيء .

وأما الآية الثالثة فتحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون ثم ظرف ممحونف لدلالة المعنى عليه التقدير : إن الله يأمركم إذا أئتمتم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وتكون الواو عاطفة ظرفًا على ظرف ، ومفعولاً على مفعول .

والثاني : أن بعد الواو فعلا ممحونف لدلالة السابق عليه تقديره : ويأمركم إذا حكتم أن تحكموا بالعدل فيصير ذلك من عطف الجمل .

وأما الآية الرابعة فيضم رفع بعد الواو تقديره : وخلق من الأرض مثلهن فيصير إذ ذاك من عطف الجمل لا من عطف المفردات) ، ويقول : (فأما قراءة من قرأ : (فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) بفتح الياء فالفتحة علامه نصب ، وقدره أبو علي وابن جني : وأتيناهما ومن وراء إسحاق يعقوب ، وعلى هذا يجوز أمر اليوم بزيد وغداً عمراً التقدير : وألقى

(١) التذليل والتكميل ٤/١٨٣ مخطوط .

غداً عمرأً كما أن مررت بزید وعمرأً عند سیوبه على تقدير : ولقيت عمرأً ، وحمل أبو علي من الأرض مثلهن على إرادة الفعل فحذف من اللفظ يريده : وخلق لما تقدم وخلف ، كما حذف في ونار توقد "كلا" لسبق كل ، ونظر ما قال سیوبه في وألقى غداً عمرأً وهو الصحيح ، وقياس كلامهم المستمر الشائع .

وبه قال ابن طاهر وابن ملكون وابن القاسم وابن خروف ومن لقينا من الأشياخ ، ولما تقدم يرى أضمر يرى الثانية بعد الواو ، فهو من إضمار الفعل وليس إضمار الفعل كإضمار الجار لأن الفعل يضم كثيراً إذا دل عليه الدليل وهو قياس مستمر حتى إنهم استغنووا عن إظهاره بإضماره في مواضع كثيرة انتهى . وفيه بعض تلخيص واختصار)^(١) .

والخلاف في هذه المسألة يرجع إلى القياس ، فمن منع الفصل بينها قاسه على منعه في المعطوف المجرور ، ومن أجاز الفصل بينها قاسه على جواز الفصل بين الرافع والناصب ومعهم .

ومع ذلك فالأولى في الآية ألا تحمل على الفصل ، لأن الأصل عدم الفصل ، ومتى أمكن حمل على ظاهره من غير فصل كان أحسن)^(٢) ، ولأن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على الخلاف .

وأما من جهة المعنى فيقول الألوسي : (وفيه أن الظاهر على هذا الوجه أن يقال أو أشد بدون ذكره لأن يكون معطوفاً على ذكركم صفة للذكر المقدر وأن المطلوب الذكر الموصوف بالأشدية لا طلبه حال الأشدية)^(٣) .

(١) التذليل والتكميل ١٨٢ - ١٨٤ خطوط ، وانظر : البحر المحيط ١ / ٥٢٩٠ ، ٣ / ٢١٣ ، ٣ / ٥٢٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٧ / ١٠١ .

(٣) روح المعاني ٢ / ٩٠ ، هذا وقد صنفت الدكتورة خديجة الحديشي هذا الوجه ضمن آراء أبي حيان التي انفرد بها ، ومنها الفصل بين حرف العطف والمعطوف وعلقت على هذا الوجه بقولها : « هذا تكلف شديد من أبي حيان »

انظر : أبو حيان النحوي : ٤٦٧

٩- أن يكون منصوباً على الحال من "ذكراً" و"ذكراً" مصدر لـ"اذكروا" ، ويكون المعنى :
اذكروا الله ذكراً كذركم آباءكم أو أشد ، ولكنه أخر المصدر تجنبًا للتكرار .

يقول أبو حيان : (ويحوز أن يكون "ذكراً" مصدرًا ، قوله : فاذكروا [الله] كذركم ، في
موقع الحال ، لأنَّه في التقدير : نعت نكرة تقدُّم عليهما فانتصب على الحال ، ويكون : أو أشدّ ،
معطوفاً على محل الكاف حالاً معطوفة على حال ، ويصير قوله : أضرب مثل ضرب فلان
ضرباً ، التقدير ضرباً مثل ضرب فلان ، فلما تقدُّم انتصب على الحال ، وحسن تأخره أنه
الفاصلة في جنس المقطع . ولو تقدُّم لكان : فاذكروا ذكراً كذركم ، فكان اللفظ يتكرر ، وهم
ما يجتنبون كثرة التكرار للفظ ، فلهذا المعنى ، وحسن المقطع ، تأخر)^(١) .

وأبو حيان من المتشددين في مسألة التقدير والتأخير في كتاب الله ، وكان الأولى أن لا يحمل
عليه هذه الآية .

هذا وقد ذهب قوم إلى أن أفعال التفضيل يجوز أن تضاف إلى ما بعدها إذا لم يكن من جنس ما قبلها
مستدلين بما جاء في كتاب سيبويه من قوله : هو أشجع الناس رجالاً ، وأشجع رجال .

يقول الرضي : (واعلم أنه لو قيل : إن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى شيء ، فالذي يجري عليه
أفعال التفضيل بعض المضاف إليه ، نحو : هذا الثوب أحسن ثوب ، وإن نصب ما بعده على
التمييز ، فالمتصوب سبب لمن جرى عليه أفعال ، ومتعلقه نحو : زيد أحسن منك ثوباً ، ففي قوله :
زيد أفره عبد : زيد هو العبد ، وفي قوله : زيد أفره منك عبد ، زيد هو مولى العبد .

أقول : ليس هذا بمطرد ، ألا ترى أنك تقول : هو أشجع الناس رجالاً ، وهم خير الناس
اثنين ، على ما أورده سيبويه^(٢) ، أي : هو أشجع رجال في الناس ، وهم خير اثنين في الناس ،

(١) البحر المحيط / ٢١٢

(٢) يقول سيبويه : (وتقول : هو أشجع الناس رجالاً ، وهم خير الناس إثنين . فالمجرورُ هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب
الرجلُ والاثنان ، كما انتصب الوجهُ في قوله : هو أحسنُ منه وجهًا . ولا يكون إلا نكرةً . والرجلُ هو الاسم المبتدأ
والاثنان كذلك . إنَّما معناه هو خيرُ رجُلٍ في الناس ، وهم خيرُ اثنين في الناس . وإن شئت لم تجعله الأول . فتقول : هو
أكثُرُ الناس مالاً) الكتاب / ١٠٦-٢٠٧

والمنصوب على التمييز، هو من جرى عليه أ فعل، لا سببه، والدليل على أنه تميز: قوله هو أشجع الناس من رجل، وهم خير الناس من اثنين، كما تقول: حسبك بزيد رجلاً ومن رجل، قال الله تعالى: ﴿فَاللَّهُ أَكْبَرُ حَفِظًا﴾، انتصب حافظاً على التمييز، أي خير من حافظ، فهو والجر سواء، نحو خير حافظ وخیر حافظاً، فهو حافظ في الوجهين^(١)، ويقول ابن المني: (أن يكون من باب ما ذكره سيبويه قال: ويقولون هو أشجع الناس رجلاً ، وهم خير الناس رجلاً ، وهم خير الناس اثنين ، فالمجرور هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنين ، كما انتصب الوجه في قوله : هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون إلا نكرة ، كما لا تكون الحال إلا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ فإنما أراد بذلك أن هذا ليس بمثابة : هو أشجع الناس غلاماً فان هذا يجوز أن يكون غلاماً هو الاسم المبتدأ كما في المثال الأول ، ويجوز أن يكون غيره فالآلية على هذا الوجه الذي أوضحته منزلة على المثال الأول ، فيكون ذكر المنصوب واقعاً على أشد كما كان الرجل المنصوب واقعاً على أشج فكانه قال : أو أشد الأذكار ذكرأ^(٢) ، ويقول في موضع آخر عند قوله تعالى : ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخْشَيَةَ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ : (قد بينت جواز الجر عطفاً على الذكر من غير احتياج إلى التأويل ، وهو وجه حسن استنبطته من كتاب سيبويه ، فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأ فمنى ، والله الموفق. الذي ذكر سيبويه جواز قول القائل - زيد أشجع الناس رجلاً - ثم قال سيبويه فرجل واقع على المبتدأ ولك أن تجره فتقول - زيد أشجع رجل - وهو الأصل انتهى المقصود من كلام سيبويه. وإذا بنيت عليه جاز أن تقول خشي فلان أشد خشية ، فتنصب الخشية وأنت تريد المصدر ، كأنك قلت خشي فلان خشية أشد خشية ، فتوقع خشية الثانية على الأولى ، وإن نصبتها فهو كما قلت : زيد أشجع رجلاً ، فأوقعت رجلاً على زيد وإن كنت نصبتها فهو على الأصل أن تقول أشد خشية فتجره ، كما كان الأصل أن تقول زيد أشجع رجل فتجره ، وما منع

(١) شرح الكافية / ٢٧٣

(٢) حاشية ابن المني على الكشاف / ١٤٧

الرخشي من النصب مع وقوعه على المصدر إلا أن مقتضى النصب في مثله خروج المنصوب عن الأول ، بخلاف المجرور ، ألا تراك تقول زيد أكرم أبا ، فيكون زيد من الآباء وأنت تفضل أباه ، وتقول زيد أكرم أب ، فيكون من الآباء وأنت تفضله ، فلو ذهبت توقيع أشد على الخشية الأولى وقد نصبت مميزها ، لزم خروج الثاني عن الأول وهو محال ، إذ لا تكون الخشية خشية فتحتاج إلى التأويل المذكور ، وهو جعل الخشية الأولى خاشية حتى تخرجها عن المصدر المميز لها ، وقد بينا في كلام سيبويه جواز النصب مع وقوع الثاني على الأول ، كما لو جرت ، فمثله يجوز في الآية من غير تأويل والله أعلم)^(١) .

وقد سبقهما إلى هذا الفهم ابن مالك ، إذ يقول : (فإن كان أفعل مضافا إلى جمع بعده تميز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاوهما على ما كانا عليه ، وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تميزا ، كقولك : زيد أشجع الناس رجلا ، وأشجع رجل)^(٢) ، ونسب أبو حيان ابن مالك في هذه المسألة إلى سوء الفهم والتخلط الفاحش ، قال : (لأنك إذا قلت زيد أشجع رجل فليس رجل هنا في هذا التركيب هو الذي كان في : زيد أشجع الناس رجلا ، فحذفت الناس ، وأضفت أشجع إلى تميزه ، بل لم يكن تميزا البة ، وإنما هو اسم مفرد قام مقام الجمع ، واكتفي به عن الجمع ، والمعنى : زيد أشجع الرجال ، فليس التمييز لـ "أشجع" ألا ترى أنه يجوز أن تأتي بالتمييز بعده ، فتقول : زيد أشجع رجل قلبا ، وأحسن الناس وجها ، ولو كان هو التمييز لم يجز أن يكون لأشجع ولا لأحسن تميزان اثنان)^(٣) . وليس الجملة بحاجة إلى تميز آخر لتمامها .

وعلى هذا القول أعني من أجاز الإضافة إلى التمييز حل الإشكال في هذه الآية ، وقضى الأمر ، وقيل الحمد لله رب العالمين .

(١) السابق / ٥٣٥

(٢) شرح التسهيل / ٣٨١

(٣) التذليل والتكامل / ٢٢٨

الترجيع :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الخامس من القول الثاني ، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب بأن أعرّبها حالاً بتقدير فعل محدود دل عليه ما قبله ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتجهة عليه ، ولصحته من جهة الصناعة والمعنى ، وأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره ، وأن فيه حملاً للكلام على حقيقته .

٤٣ - إعراب (كافة) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨]

حيث اختلف في إعراب (كافة) على قولين :

١- أن تكون حالاً للكاف في "أرسلناك".

ذكر هذا القول الطبرى^(١) ، والزجاج^(٢) ، والنحاس^(٣) ، ومكي^(٤) ، والرازي^(٥) ، وأبو البقاء^(٦) .

٢- أن تكون حالاً للناس .

ذكر هذا القول ابن برهان^(٧) ، وابن عطيه^(٨) ، وابن مالك^(٩) ، والسيوطى^(١٠) ، والشنقسطى^(١١) .

(١) انظر : جامع البيان / ٢٠٥

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٤ / ٢٥٤

(٣) انظر : إعراب القرآن / ٣ / ٣٤٧

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٥٨٨

(٥) انظر : مفاتيح الغيب / ٢٥ / ٢٠٦

(٦) انظر : التبيان / ٢ / ١٠٦٩

(٧) انظر : شرح اللمع / ١ / ١٣٧

(٨) انظر : المحرر الوجيز / ٤ / ٤٨٥

(٩) انظر : شرح التسهيل / ٢ / ٣٣٧

(١٠) انظر : الهمع / ٢ / ٣٠٧ ، وتفسير الجلالين / ٥٦٧

(١١) انظر : أضواء البيان / ٣٧ / ٢٠

٣-أن تكون نعتاً لمصدر مذوف .

ذكر هذا القول الزمخشري^(١) ، والرازي^(٢) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٣) .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية مبني على مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور .

وتقديم الحال على صاحبها المجرور لا يخلو من حاليْن :

الحالة الأولى: أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة .

وعلى هذا لا تخلو بالإضافة من أن تكون محضة أو غير محضة ، فإذا كانت محضة فلا يجوز تقديم الحال عليها بالإجماع ، لأن نسبة المضاف إلى كنسبة الصلة من الموصول^(٤) ، وإذا كانت غير محضة فيجوز تقديم الحال عليها ، لأن بالإضافة في نية الانفصال^(٥) .

الحالة الثانية: أن يكون صاحبها مجروراً بالحرف .

وعلى هذا لا يخلو الحرف من أن يكون زائداً أو حرفاً أصلياً "غير زائد" .

إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه قياساً على المفعول بالإجماع ، نحو : ما جاء عاقلاً من أحد^(٦) .

(١) انظر : الكشاف /٣ /٥٨٣

(٢) انظر : مفاتيح الغيب /٢٥ /٢٠٦

(٣) انظر : البحر المحيط /٧ /٢٦٧

(٤) انظر : الكافية الشافية /٢ /٧٤٣ ، وشرح التسهيل /٢ /٣٣٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل /٢ /٣٣٥ ، والتذليل والتكميل /٩ /٧٧ ، والهمع /٢ /٣٠٧

(٦) انظر : التنذيل والتكميل /٩ /٧٩ ، والارتضاف /٣ /١٥٧٩ ، وأوضاع المسالك /٢ /٣١٩ ، والمساعد /٢ /٢ ، ونسبة

أبو البقاء إلى أكثر البصريين . انظر : التبيان /١ /٤٠٥

وإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر أصلي "غير زائد" ففيه خلاف بين النحوين على

ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى منع ذلك .

وهو قول البصريين^(١) ، ونسب إلى أكثر النحاة^(٢) ، وإلى الجمهور^(٣) نص على ذلك سيبويه^(٤) ، والمرد^(٥) ، والزجاج^(٦) ، وابن السراج^(٧) ، والنحاس^(٨) ، وابن جني^(٩) ، والصيمرى^(١٠) ، وابن الشجري^(١١) ، والزمخشري^(١٢) ، وابن الأنبارى^(١٣) ، والعكربى^(١٤) ، والشلوبين^(١٥) ، وابن هشام^(١٦) ، والسيوطى^(١٧) .

(١) انظر : البسيط ١ / ٥٢٩ ، والهمع ٢ / ٣٠٧ ، ونسبة ابن الحاجب إلى أكثرهم . انظر : الأمالي ١ / ٣٩٩ .

(٢) انظر : التبيان ٢ / ١٠٦٩

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٦٤ ، والتصریح بمضمون التوضیح ٢ / ٦٣٥

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٤

(٥) انظر : المقتضب ٤ / ١٧١

(٦) انظر : معانى القرآن وإعرابه ٣ / ٢٥٤ .

(٧) انظر : الأصول في النحو ١ / ٢٤١ - ٢٥١ .

(٨) انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٤٧

(٩) انظر : اللمع ٦٣ ، ونسبة ابن هشام والشيخ خالد إليه الجواز مطلقا . انظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٢١ ، والتصریح بمضمون التوضیح ٢ / ٦٣٦ .

(١٠) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ٢٩٧ .

(١١) انظر : أمالي ابن الشجري ٣ / ١٦

(١٢) انظر : الكشاف ٣ / ٥٨٣

(١٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٨٠ .

(١٤) انظر : التبيان ٢ / ١٠٦٩ ، واللباب ١ / ٢٩١

(١٥) انظر : التوطئة ٤ / ٢١٤

(١٦) انظر : أوضح المسالك ٢ / ٣٢١ .

(١٧) انظر : الإتقان ٢ / ٢٢٧ .

واستدلوا بما يلي :

- ١-أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه ب أصحابها ، فحقه إذا تعدى إلى أصحابها بواسطة أن يتعدى إليها بتلك الواسطة ، ولكن منع من ذلك خوفا من التباس الحال بالبدل ، وأن فعلا واحدا لا يتعدي بحرف واحد إلى شيئاً ، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .
- ٢-أن تقديم الحال على أصحابها المجرور بحرف جر كتقديم الحال على أصحابها المجرور بالإضافة ، فكما لا يجوز تقديم الحال على أصحابها المجرور بالإضافة كذلك لا يجوز تقديم الحال على أصحابها المجرور بالحرف .
- ٣-أن الحال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار ، فكما لا يجوز تقديم الحال على أصحابها إذا ضمن معنى الاستقرار كذلك لا يجوز تقديم الحال على أصحابها المجرور بالحرف ^(١) .

ورد ابن مالك على حجاجهم بما يلي :

- ١-أنا لا نسلم ذلك الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً ، بل حق الحال لشبيه الظرف أن يستغني عن واسطة ، والحال أشد استغناء عن الواسطة ، لذلك يعمل فيها ما لا يتعدى بحرف جر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتنمي .
- ٢-أن المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصح الحمل عليه ، لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبعاً ، ثم إن المضاف بمنزلة الموصول ، والمضاف إليه بمنزلة الصلة ، والحال بمنزلة جزء الصلة ، وجاء الصلة لا يتقدم عليها ، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء الصلة .

(١) انظر : الأصول في النحو ١/٢٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/٢٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣/١٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٠٠ ، وشرح المفصل ٢/٥٩ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٦ ، وشرح ألفية ابن الصاطم ٣٢٣ ، والتذليل والتكميل ٩/٦٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٦٣٥ .

٣-أن تشبيه "مررت بهند جالسة" بـ"زيد في الدار متكتئاً" لا يصح لما بينهما من بون شاسع ، وتفاوت شديد ، فال فعل "مررت" متصرف والفعل المتصرف عامل قوي ، لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق بخلاف الجار وال مجرور المضمن معنى الاستقرار فلا يتقدم الحال عليها، لأنها عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه ...^(١).

القول الثاني : يرى جواز ذلك مطلقا .

وهو قول بعض الكوفيين^(٢) ، وابن كيسان^(٣) ، والفارسي^(٤) ، وابن برهان^(٥) وابن عطية^(٦) وابن ملكون^(٧) وابن مالك^(٨) ، والرضي^(٩) ، وابن عقيل^(١٠) ، وناظر الجيش^(١١) ،

(١) انظر : شرح التسهيل /٢ ٣٣٧ .

(٢) انظر : البسيط /١ ٥٢٩ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي /٢ ٢٢٠ خطوط ، وأمالي ابن الشجري /٢ ٢٥٠ ، وشرح التسهيل /٢ ٣٣٧ ، والارتفاع /٣ ١٥٧٩ ، والتذليل والتكميل /٩ ٧٤ .

(٤) عزاه إليه ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٨٠ ، وابن برهان في شرحه على اللمع /١ ١٣٧ ، وابن مالك في شرحه على التسهيل /٣ ٣٣٨ ، والشاطبي في المقاصد /٣ ٤٥٨ . هذا وذكر ابن مالك أن أبا علي أجاز في التذكرة وفي "المبسوط" التقديم في نحو : زيد خير ما تكون خير منك ، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدمها . وهذا المثال مذكور في المسائل الحلبية ١٧٦ ولا أرى فيه دلالة نصية على إجازته تقديم الحال على صاحبها المجرور ، لأن الحال يجب تقديمها على عاملها إذا كان اسم تفضيل ، ثم إن أبا علي يفهم منه في الحجة /٤ ٣٦٥ منع تقديم الحال على صاحبها المجرور .

(٥) انظر : شرح اللمع /١ ١٣٧ .

(٦) انظر : المحرر الوجيز /٤ ٤٨٥ .

(٧) انظر : التصريح بمضمون التوضيح /٢ ٦٣٦ .

(٨) انظر : شرح التسهيل /٢ ٣٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية /٢ ٧٤٤ .

(٩) شرح الكافية /٢ ٣٠ - ٣١ .

(١٠) انظر : المساعد /٢ ٢٢ .

(١١) انظر : تمهيد القواعد /٥ ٢٢٨٧ .

والمرادي^(١) والسيوطى^(٢) ، واختاره من المحدثين إبراهيم السامرائي^(٣) ، و عباس حسن^(٤) ، وعبد القادر هنادي^(٥) ، والبدر^(٦) .

﴿وَاسْتَدْلُوا بِالسَّمَاعِ، وَالْقِيَاسِ . فَأَمَّا السَّمَاعُ فَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَهُ وَعَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ فـ "على قميصه" حال متقدمة على صاحبها "بدم" وهو مجرور ، وقول الشاعر :

تَسَلَّيْتُ طُرَّأً عَنْكُمْ بَعْدَ يَبْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَانَكُمْ عَنْدِي
فـ "طرا" متقدمة على صاحبها "عنكم" وهو مجرور .

وقوله :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَاً إِلَيْ حَبِيبًا إِنْهَا لَحَبِيبُ
فـ "هيمان صاديا" حال متقدمة على صاحبها "إلي" وهو مجرور .

وقوله :

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصِبْنَ وَزَسْوَةُ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلٍ حِبَالٍ
فقدم "فرغا" على صاحبها "بقتل" وهو مجرور .

وقوله :

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغْفْتُ وَإِنَّا
حَتَّمَ الْفَرَاقَ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلٌ

(١) انظر : توضيح المقاصد ٢ / ١٥٠ .

(٢) انظر : الهمع ٢ / ٣٠٧ .

(٣) انظر : في النحو العربي ١١٣ - ١١٤ .

(٤) انظر : النحو الواقي ٢ / ٣٧٩ .

(٥) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٨١ .

(٦) انظر : اختيارات أبي حيان النحوية ١ / ١٣٢ .

فـ "مشغوفةً" حال متقدمة على صاحبها "بك" وهو مجرور .

وقوله :

غافلاً تُعَرِّضُ المَنِيَّةَ لِلْمَرْءِ إِفِيدْعَى وَلَاتْ حَيْنَ إِيَاءُ
فـ "غافلاً" حال متقدمة على صاحبها "للمرء" وهو مجرور^(١) .

وأما القياس فإن المجرور بحرف مفعول به في المعنى ، والمفعول به لا يمتنع تقديم حاله عليه
فمن باب أولى عدم منع تقديم الحال على المجرور بالحرف^(٢) .

والقول الثالث : يرى جواز ذلك إن كان صاحب الحال مضمرا غير متعدد - نحو : مررت
ضاحكة بك - أو متعددا أحدهما مجرور بحرف والآخر غير مجرور به - نحو : مررت مسرعين
بزيده وعمري - أو كان مظهرا والحال فعل - نحو : مررت تضحك بهند - ، وما ورد غير ذلك
فلا يجوز تقديمه .

وهو قول جمهور الكوفيين^(٣) .

وأما أبو حيان فتعدد رأيه في هذه المسألة ، فقد ذهب في تذليله إلى ترجيح مذهب أصحاب القول
الأول القائلين بمنع التقديم ، مما جعله يفنى أدلة الم Gizien أصحاب القول الثاني بما يلي :

١- أن أدتهم التي اعتمدوا عليها تتحمل أوجهها أخرى غير الحالية ، فلا تصلح الاستدلال
بها .

فـ "كافحة" تصلح أن تكون حالا من الكاف أو صفة لـ "إرسالة" محدوفة ، وأما "فرغا" فصفة
لموصوف محدوف ، والتقدير : فلن يذهبوا ذهابا فرعا . وأما "هيئان صاديا" فمفعول للمصدر ،

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ .

(٢) انظر : السابق وشرح التسهيل ٢/٣٣٩ .

(٣) انظر : الارشاف ٣/١٥٧٩ ، والتذليل والتكميل ٩/٧٤ ، والمساعد ٢/٢١ .

والتقدير : لئن كان أنْ برد الماء هيَان صاديا حبيبا إلى ، ويعني هيَان صاديا نفسه ، وأما "كهلا" فحال من فاعل المصدر المحدود لدليل المعنى عليه ، والتقدير : فمطلبها المرء كهلا شديد عليه . وأما "طرا" فحال من "عنكم" محدودة تدل عليها "عنكم" المثبتة ، والتقدير : تسليت عنكم طرا عنكم .

٢-أن أدتهم الشعرية على قول يبعد تأويليها لا حجة فيها ، لأن الشعر يحيى فيه ما لا يجوز في الكلام .

٣-أن الحال لا تقاد على الطرف ، إذ الشبه بينهما معنوي لا لفظي ^(١).

٤-أضاف ابن هشام إلى أنه يلزم المجازين تقديم الحال المحصورة^(٢). وتعدي أرسل باللام ، والأول ممتنع والثاني خلاف الأكثـر.

وأجيب عما سبق بها يلي :

1-أن جعل "كافة" حالاً مفرداً لا يعرف في غير محل النزاع ، ولا ينبغي ذلك أيضاً لتأنيثه ،
ولا يقال إن التاء للمبالغة ، لأنها لا تلحق غالباً إلا ما كان من صفات المبالغة كنسبة وعلامة
ومهذارة ، ولحاقها للمبالغة شاذ ، ولحاقها لـ"رواية" أشد ، فحمل "كافة" على راوية حمل على
شاذ الشاذ . وأما جعلها صفة لموصوف ممحض فييطله نقل ابن برهان أن العرب لم تستعمل قط
كافة إلا حالاً ، ثم إن شرط الصفة المستغنی بها عن الموصوف أن يعتاد ذكر موصوفها معها قبل
المحذف ، وألا تصلح الصفة لغيره ، وـ"كافة" بخلاف ذلك ^(٣).

٢-أن تقديم المحسور يلا ليس متنعا عند الجميع ، كيف ؟ وقد قال ابن هشام في باب

(١) انظر : التذيل والتكميل / ٩-٧٤

(٢) انظر : أوضح المسالك / ٣٢١ ، وهو اعتراض الزمخشري انظر : الكشاف / ٣ / ٥٨٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيلات / ٢٣٧ .

الفاعل ، في المفعول المحصور بـ إلا : وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمها على الفاعل^(١).

وأي فرق بين الحال والمفعول ؟ لأن الاقتران بـ إلا يدل على المقصود^(٢) ، وذهب أبو حيان في بحثه إلى ترجيح مذهب أصحاب القول الثاني ، إذ يقول : (كافة : هو اسم فاعل استعمل بمعنى : جمِيعاً ... وكافة : ما لزم انتسابه على الحال نحو : قاطبة ، فإن خراجها عن النصب حالاً لحن)^(٣) ، ويقول : (وانتصب كافة على الحال ... ، ومعناه جمِيعاً . ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا تدخله أَلْ ، ولا يتصرف فيها بغير الحال)^(٤) ، ويقول : (... فقال الزجاج وغيره : هو حال من الكاف في (رسلناك) ، والمعنى : إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ، والكافة بمعنى الجامع ، والهاء فيه للمبالغة، كهي في عالمة وراوية^(٥) . وقال الزمخشري : إلا إرسالة عامة لهم محطة بهم ، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم ، قال : ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ، لأن تقدم حال المجرور عليه في الأصلية بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، وكم ترى من يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى ، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني ، فلا بد من ارتكاب الخطأين . انتهى . أما كافة بمعنى عامة ، فالمنقول عن النحوين أنها لا تكون إلا حالاً ، ولم يتصرف فيها بغير ذلك ، فجعلها صفة لمصدر مخدوف ، خروج عما نقلوا ، ولا يحفظ أيضاً استعماله صفة لموصوف مخدوف . وأما قول الزجاج : إن كافة بمعنى جاماً ، والهاء فيه للمبالغة ، فإن اللغة لا تساعد على ذلك ، لأن كف ليس

(١) انظر : أوضح المسالك / ٢٢١ ، والتصریح بمضمون التوضیح . ٦٣٨ / ٢

(٢) انظر : التصریح بمضمون التوضیح . ٦٣٨ / ٢

(٣) البحر المحيط ١١٨ / ٢

(٤) السابق ٤١ / ٥

(٥) قال الزجاج : (معنى كافة الإحاطة في اللغة ، والمعنى أرسلناك جاماً للناس في الإنذار والإبلاغ) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٤

بمحفوظ أن معناه جمع . وأما قول الزمخشري : ومن جعله حالاً إلى آخره ، فذلك مختلف فيه . ذهب الأثرون إلى أن ذلك لا يجوز ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز ، وهو الصحيح .

ومن أمثلة أبي علي زيدُ خيرٌ ما يكون خير منك ، التقدير : زيد خير منك خير ما يكون ، فجعل ما يكون حالاً من الكاف في منك ، وقدمها عليه ، قال الشاعر :

فمطلبها كهلاً عليه شدید
إذا المزءُ أعييْه المروءة ناشئاً
[أي مطلبها عليه كهلا شديد].

وقال آخر :

تسلیت طراً عنکم بعد بینکم
بذكر اکم حتى کأنکم عندی
أی : تسلیت عنکم طراً ، أی جمیعاً .

وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به ، ومن ذلك قول الشاعر :

مشغوفة بك قد شغفت وإنما
حتم الفراق فما إليك سبيل
وقال الآخر :

غافلاً تعرض المنية للمرء
ء فيدعى ولات حين إباء
أی : شغفت بك مشغوفة ، وتعرض المنية للمرء غافلاً .

وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز ، وقول الزمخشري : وكم ترى من يرتكب هذا الخطأ ، إلى آخر كلامه ، شنيع ؟ لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأنل اللام بمعنى إلى ، لأن أرسل يتعدى بإلي ويتعدى باللام ، كقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ . ولو تأنل اللام بمعنى إلى ، لم يكن ذلك خطأ ، لأن اللام قد جاءت بمعنى إلى ،

(١) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع .

وإلى قد جاءت بمعنى اللام ، وأرسل مما جاء متعدياً بهما إلى المجرور^(١) ، ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُو عَلَى قِيمِصِهِ بِدَمِ كَذِبٍ ﴾ : (قال الزمخشري : فإن قلت : على قميصه ما محله ؟ قلت : محله النصب على الظرف ، كأنه قيل : وجاؤوا فوق قميصه بدم كما تقول : جاء على جماله بأحمال . فإن قلت : هل يجوز أن يكون حالاً مقدمة ؟ قلت : لا ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه انتهى^(٢) . ولا يساعد المعنى على نصب "على" على الظرف بمعنى "فوق" ، لأن العامل فيه إذ ذاك جاءوا ، وليس الفوق ظرفاً لهم ، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم ... وقال أبو البقاء : على قميصه في موضع نصب حالاً من الدم ، لأن التقدير : جاؤوا بدم كذب على قميصه انتهى^(٣) . وتقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد في جوازه خلاف ، ومن أجاز استدل على ذلك بأنه موجود في لسان العرب ، وأنشد على ذلك شواهد هي مذكورة في علم النحو ، والمعنى يرشد إلى ما قاله أبو البقاء^(٤) .

وما ذكره أبو حيان من أدلة ونقول في المسألة هي في الحقيقة كلام ابن مالك نفسه في شرح التسهيل^(٥) ، إلا أن أبي حيان أضاف على كلام ابن مالك دليلين من جهة السماع ومن جهة القياس .

فأما من جهة السماع فإن اللغة لا تساعد على ذلك ، لأن كف ليس بمحفوظ أن معناه جمع ، وتعدي "أرسل" باللام كثير ، وقد جاء في التتريل قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ إِلَيْنَا سَرُّكَ ﴾ .

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز تقديمها على المجرور والعامل ، فتقديمها عليه دون العامل أجوز .

(١) البحر المحيط ٧/٢٦٧-٢٦٩

(٢) انظر : الكشاف ٢/٤٥١

(٣) انظر : التبيان ٢/٧٢٦

(٤) البحر المحيط ٥/٢٨٩

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٣٧-٣٣٩

ويحاب عما ذكره بما يلي :

١- أنه ثبت في اللغة أن "كف الشيء يكفيه كفا ، أي : جمعه" ^(١) ، ولو أن أبا حيان قال لأن "كافة" ليست بمعنى جامعا لكان له وجه قوي ، وأما تعدي أرسل باللام فإنه خلاف الأكثر في اللغة ^(٢).

٢- أن الخلاف ليس في جواز تقديم الحال على صاحبها دون العامل ، وإنما الخلاف في جواز تقديمها مطلقا على صاحبها سواء تقدمت العامل أم تأخرت عنه .

هذا ويؤخذ على أبي حيان ما يلي :

١- استعماله "كافة" متصرفة في كلامه ، إذ يقول : (على قول كافة العلماء) ^(٣) ، (وقد نقلت كافة العرب ذلك في الجاهلية) ^(٤) .

وقد نقل بعض العلماء أنه ورد عن عمر رضي الله عنه أنه : قد جعلت لآلبني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا يقول الدماميني : (إن صح هذا فقد سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها ، إذ فيه استعمال "كافة" لغير العاقل ، وعدم نصبه على الحال ، وإخراجه عن النصب البة) ^(٥) ، واعتراضه الشمسي بأن (ثبت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ) ^(٦) ، وهو كما قال ، لأن القواعد لم توضع على الفصيح القليل ، وإنما وضعت على الكثير المطرد .

(١) انظر : اللسان ٩/٣٠١ ، مادة "كف" ، وحاشية الشهاب ٧/٢٠٣

(٢) انظر : أوضح المسالك ٢/٣٢١ ، والكشف ٣/٥٨٣ ، والحججة ٣/٢٣٩

(٣) البحر المحيط ١/٦٣٢ .

(٤) السابق ٣/٩ .

(٥) تحفة الغريب ٢/٥٣٢ قسم التركيب

(٦) حاشية الشمسي ٣/٦٣٢

٢- اضطرابه في مسألة تقديم الحال على العامل وصاحبها ، فقد أجاز فيها سبق التقديم ، ولكن في مواطن كثيرة منع ذلك ، إذ يقول في قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَنْعَ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] : (ولا يجوز في الأرض أن يكون خبراً ، ولكم متعلق بمستقر لما ذكرناه ، أو في موضع الحال من مستقر ، لأن العامل إذ ذاك فيها يكون الخبر ، وهو عامل معنوي ، والحال متقدمة على جزأى الإسناد ، فلا يجوز ذلك ، وصار نظير : قائماً زيد في الدار ، أو قائماً في الدار زيد ، وهو لا يجوز بإجماع) ^(١) ، ويقول في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] : (ولا يجوز أن يكون (ولله) حالاً ، لما يلزم في ذلك من تقدّمها على العامل المعنوي) ^(٢) .

والذي يترجح عندي في هذه المسألة أن القول بتقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي لا يجوز في سعة الكلام لأنه ضرورة ، إلا إذا كان جاراً و مجروراً أو ظرفاً ، فيجوز تقديمها ، لأنه يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرهما .

ومع ذلك فإن عراب (كافه) في هذه الآية هي حال من "للناس" - وإن كان الأصل في ذلك ألا يقاس على هذا الموضع لقلة نظائره في غير مواطن الضرورة - وذلك لما يلي :

١- أن استعمال القرآن لهذه الكلمة إنما هو بمعنى عامة وجميع ، يدل على ذلك نظائر هذه الآية ^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَدْخُلُوهُ فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] ، و قوله : ﴿وَقَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبه: ٣٦] ، و قوله : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبه: ١٢٢] .

٢- أن القرآن يفسر بعضه ببعض ، إذ الآية صريحة في عموم رسالة نبينا عليه السلام إلى جميع الخلق ،

(١) البحر المحيط / ٣١٧ .

(٢) السابق ١٢/٣ ، وانظر أيضاً : ٤٦٠ / ٥ ، ٢٠١ / ٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٣٦ ، وجامع البيان ٤/٢٥٧ .

يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ هَذَا الْقُرْءَانُ لَا يُنْذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ يَلْعَنْ ﴾ [الأنعام: ١٩] ، قوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] ، قوله: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

٣- أن القول بأن كافة للناس أي : كافا لهم عن المعاصي والشرك وارتكاب الكبائر ، والهاء فيه للمبالغة كقولهم : راوية وعلامة ونسابة أو جاما للناس في الإنذار^(١)، فيه تكلف واضح في المعنى ، وحاجة إلى التقدير ... ، ثم إنه لو قيل في غير القرآن " وأرسلناك للناس كافة " لما تُكلف له في المعنى !!

هذا وقد تنبه إلى شيء من ذلك ابن مالك ، فقال في تسهيله دون شرحه : (وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا متنع)^(٢) .

الترجيح :

الذي يظهر لي في إعراب " كافة " أنها حال من " للناس " ، وذلك لما سبق ذكره ، ولا يعترض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على الضعف أو الضرورة أو الشاذ ، لأن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فليس فيه مندوحة عنه ، ولا يضر فصاحة القرآن وبلايته حمله على غير القياس ، لأنه من المعلوم أن القرآن في أعلى درجات الفصاحة ، وإنما ذلك من جهة اصطلاح النحاة^(٣) .

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ١٦ ، والمفردات في غريب القرآن ٤٣٣

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٣٤

(٣) انظر : المقاصد الشافية ٣ / ٤٥٧ - ٤٥٨ ، ٤٥٨ / ٤ ، ١٨١ - ١٨٢ .

٤٤ - إعراب (جميماً) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

حيث اختلف في إعرابها على قولين:

١- أن تكون حالاً من الضمير المستكן في الجار وال مجرور الواقع خبراً ، تقديره: (ان القوة مستقرة لله جميماً).

ذكر هذا القول الزجاج^(١) ، والنحاس^(٢) ، وأبو البقاء^(٣).

٢- أن تكون حالاً من "القوة" اسم إنّ.

ذكر هذا أبو حيان^(٤) ، مرجحاً القول الأول^(٥).

المناقشة :

لا خلاف في إعراب (جميماً) حال ، وإنما الخلاف في عمل الحروف الناسخة في الحال ، إذ اختلف في عملها على ثلاثة أقوال:

١- أنها لا تعمل في الحال إلا (ليت) و(لعل) و(كأن) وهو قول جمهور البصريين كالمبرد ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، وابن عصفور ، والزمخري ، وابن الشجري ، وابن الحاجب ،

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه / ٢٣٩ .

(٢) انظر: إعراب القرآن / ٢٧٧ .

(٣) انظر: التبيان / ١٣٦ .

(٤) انظر: البحر المحيط / ٦٤٦ .

(٥) انظر: السابق.

وابن مالك، وأبي البقاء، والشاطبي^(١)، وغيرهم^(٢).

وذلك لقوة شبهاهن بالفعل من جهة اللفظ والمعنى ، فعملت في الحال، كما تعمل الأفعال، ومشابهتها لل فعل من جهة اللفظ بناؤها على الفتح كبناء الأفعال الماضية، وأن عدة حروفها مشابهتها لل فعل الماضي ثلاثة، وأن كل واحدة منها رافعة وناسبة كال فعل القوي المتعدي، كعدة حروف الفعل الماضي ثلاثة، وأن كل واحدة منها رافعة وناسبة كال فعل القوي المتعدي، ومشابهتها من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى (أتمنى)، و(لعل) بمعنى (أترجى)، و(كأنّ) بمعنى (أشبه). بخلاف (إنّ) و(أنّ)، و(لكنّ) فإنها لم يغيرن معنى الكلام بل أكدّنه^(٣).

٢ - أنها تعمل في الحال كلها.

وهو قول السمين ، وذلك قياساً على إعمال (ليت ، ولعل ، وكأنّ) .

يقول: (فإنهم أجازوا في (ليت) أن تعمل في الحال، وكذا (كأنّ) لما فيها من معنى الفعل – وهو التمني والتشبيه- فكان ينبغي أن يجوز ذلك في (إنّ) وأخوانها في الحال)^(٤)، ويقول: (فإن (لكنّ) فيها رائحة الفعل)^(٥).

٣- أنها لا تعمـا في الحال إلا "كأنّ" وحدـها

وهو قول السهيلي، والرضي.

(١) انظر: المقتبب ٤/٣٠١، وكتاب الشعر ١/٦٣، والخصائص ٢/٢٧٥، والتذليل والتمكيل ٩/١٠١، وشرح التسهيل ٢/٣٤٤، والمقاصد الشافية ٣/٤٧٦، والبيان ١/٩٩، ١٣٦.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن الناظم ٣٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٠٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥١٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٤٨/٢.

(٣) انظر: كتاب الشعر /٦٣، والخصائص /٢٧٥-٢٨٥، والأمالي /٢٧٦-٢٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٦ /١

٢١٦ / ٢) الدر المصحون

(٥) المسابقة / ٣٠

يقول السهيلي: (ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا كأنّ وحدها)^(١)، وذلك لأنها تدل على التشبيه، وهو معنى في نفس المتكلم واقع على الاسم الذي بعدها، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مشبه غيره، فصار معنى التشبيه مسندًا إلى الاسم بعدها، كما أن معاني الأفعال مسندة إلى الأسماء بعدها، فمن ثم عملت في الحال والظرف^(٢).

ويقول الرضي: (وأما حرفا التمني والترجي نحو: ليتك قائمًا في الدار، ولعلك جالسا عندنا، فالظاهر أنها ليسا بعاملين، لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش... لكون مضمونه هو المقيد)^(٣).

وأما أبو حيان فمع القول الثالث ، إذ يقول: (والصحيح أن (ليتك ولعل) وبافي الحروف لا تعمل في حال ولا ظرف، ولا يتعلق بها حرف جر إلا "كأنّ والكاف")^(٤) ، ويقول : (وفي "كأنّ" خلاف وال الصحيح أنها تعمل في الحال)^(٥)، ويقول في موضع آخر: (أما "كأنّ" فمتفق على أنها تعمل في الحال)^(٦)، واستدلل على عمل (كأن) وحدها بما يلي:

١- بالسماع ، وذلك في قول النابغة:

كأنه خارجًا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد
ويقول : (وتقول : كأن زيدًا غضبان أسد ، ويدل على ذلك أنك لو قلت: ليت زيدًا اليوم ذاهب غدًا، ونحوه لم يجز ذلك بإجماع)^(٧).

(١) نتائج الفكر ٢٢٩

(٢) السابق ٣٤٣

(٣) شرح الكافية ١٤ / ٢

(٤) التذليل والتكميل ١٠١ / ٩ ، وانظر : البحر المحيط ٤٩٦ / ١

(٥) الإرتشاف ١٥٨٥ / ٣

(٦) منهاج السالك ١٩٩

(٧) التذليل ١٠١ / ٩ ، وانظر : منهاج السالك ١٩٩

وقد يرد عليه بأنه لا يصح أيضاً أن يقال كذلك كأن زيداً اليوم أسد غداً ونحوها!!

٢ - بأنه لا ينتقض الغرض منها بخلاف أخواتها:

وذكر أبو حيان علة لأبي علي الفارسي مجتزأة يقول: (وعلل الفارسي منع ذلك في (الحلبيات) بأنها في دلالتها على المعاني قصد بها غاية الإيجاز، فالآلف تغني عن استفهم، و(ما) عن أنفي، وإنّ) أوكد، فلو أعملت في الظرف والحال، ومكنت تمكين الفعل ، لكان نقضاً لما قصد من الإيماء^(١)، وهذه العلة لأبي علي مجتزأة وليس في مطبوعة الحلبيات كما يقول د/ الهنداوي، ولعلها في الجزء المفقود منه ، ولكنها موجودة في إيضاح الشعر بتهمتها ، يقول أبو علي : (فإن قلت: لمْ يعمل في نحو: أزيدُ أبوكَ؟ وما هنُدْ أمكَ، ونحو هذا، فتعمل في الحالِ معنى الفعل، الذي هو: أستفهمُ، أو أنفي، ونحو ذلك، كما أعملت ما في كأنَّ من معنى الفعل.

فالقولُ: أنَّ هذه الحروف كائِنَّها وضعت اختصاراً، لتنوبَ عن هذه المعاني، وتَدَلُّ عليها، ألا ترى أنَّ الهمزة في الاستفهام قد أغنتُ عن أستفهمُ، وكذلك ما عن أنفي، فلو أعملت معانى الفعل في هذه الموضع، كما أعمل المعنى في كأنَّ، والظُّروف، لأدى ذلك إلى نقضِ الغرض الذي وصفنا، من إرادة الاختصار، ألا ترى أنَّ هذه الحروف لو أعملت، ل كانت الأفعال كالمرادة، كما أتَهَا لَمْ أعملت في الظُّروف كانت مرادَةً، وإذا كانت مرادَةً كائِنَّها مذكورةً، وإذا كانت مذكورةً كان ذلك نقضِ الغرضِ الذي أريد من الاختصار. فإن قلت: فهلاً يعمل ما في كأنَّ من معنى الفعل، وفي ليتَ ولعلَّ؟ فهذا كان القياس فيها، ولكنْ لَمَّا جئَنَ على لفظ الأفعال، أعملت إعمَلُها، وإنْ كانت لو لم تجئ على ألفاظها لم تعمل، ألا ترى أنَّ المعنى الواحد قد تجده في كلامهم لا حكم له، فإذا انضمَّ إليه معنى آخرُ، قوى المعنى، فحدث باجتماعهما حكمٌ لم يكن في الانفراد، فكذلك هذه الحروف، لَمَّا انضمَّ إلى المعنى لفظ الفعل، عملَ بعضَ عملِه، كما صار أَحْمَدُ كاذبُ^(٢).

(١) التذليل ٩/١٠١، وأظن أن الصواب (الإيجاز) بدلاً من (الإيماء).

(٢) كتاب الشعر ١/٦٢-٦٣

فأبُو علي وإن علل بنقض الغرض إلا أنه استثنى (كأن)، و(ليت)، و(لعل) على حين أفاد أبو حيان من علته في استثناء كأن وحدها ، يقول أبو حيان: (لأن فيها) - وإن كانت حرفا دلالة على التشبيه والشبه..^(١)، وهي علة السهيلي السابقة.

٣- بأنها فارقت أخواتها في وقوعها نعتا لنكرة، وحالاً من معرفة، وخبرًا - (كان) ونحوها. والذى يظهر لي أن العلة المذكورة في كأنٌ وليت ولعل وهي مشابهتها للفعل لفظاً ومعنى ليست بالعلة القوية ؛ لأن بقية أخواتها تشبه الفعل أيضاً لفظاً ومعنى ، وإنما أعملت في المبدأ والخبر على الشبه بالفعل !

ولذلك أجزاء السمين عمل جميع النواسخ في الحال بهذه العلة، وهو قول وجيه، واعتراض قوي.

وأما التعلييل بأنها تضفي على الفعل معنى آخر، فهذا لا يصح إلا على (كأن) والكاف ، وهذه حجة من أعمل (كأن) وحدها من النواسخ .

ولا ريب أن الخلاف في هذه المسالة يرجع إلى العلة المذكورة في اعمال (كأن ، وليت، ولعل) في الحال.

فمن رأى أن العلة هي مشابهتها للأفعال لفظاً ومعنى يُردُّ عليه بأن بقية أخواتها تشبه الأفعال لفظاً ومعنى فلماذا نعمل ببعض دون بعض والمشابهة حاصلة في كلٍّ؟!

ومن رأى أن العلة في عملها هو ما فيها من معنى آخر إضافي فإنه يعمل الكاف ، وكأنٌ وحدها دون أخواتها.

ويرد عليه بأن " كأنٌ" هي بمعنى التشبيه وما قيل بأنها تدل على التشبيه والشبه فهو من لوازם التشبيه وليس معنى زائداً.

والذي يظهر لي أن النواسخ لا تعمل في الحال ، وإنما العامل في الحال هو تمام الكلام قبله وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله فيها يدو لـ ، يقول: (هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنـ مبني على مبتدأ أو يتتصـبـ فيهـ الخبرـ لأنـ حالـ معـروـفـ مـبنيـ علىـ مـبـداـ) .

.... وذلك أنك إذا قلت استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلا، وانتصبـ بالـذـيـ هوـ فيـهـ كـانـتصـابـ الدرـهمـ بـالـعـشـرـينـ لأنـ لـيـسـ مـنـ صـفـتـهـ وـلـاـ مـحـمـولاـ عـلـيـهـ، فأـشـبـهـ عـنـدـهـ ضـارـبـ زـيـداـ) .

وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلقـ حالـاـ، فـانتـصـبـ بـهـذـاـ الـكـلامـ اـنتـصـابـ راكـبـ بـقـولـكـ: مرـ زـيـدـ رـاكـباـ) ^(١) ، ويـقـولـ : (هـذـاـ بـابـ يـنـتصـبـ فـيـهـ الـخـبـرـ بـعـدـ الـأـحـرـفـ الـخـمـسـةـ اـنـتصـابـ إـذـاـ صـارـ مـاـ قـبـلـهـ مـبـنيـاـ عـلـىـ الـابـتـادـاءـ لـأـنـ الـمـعـنـىـ وـاحـدـيـ أـنـ حـالـ، وـأـنـ مـاـ قـبـلـهـ قـدـ عـمـلـ فـيـهـ وـمـنـعـهـ الـأـسـمـ الـذـيـ قـبـلـهـ أـنـ يـكـونـ مـحـمـولاـ عـلـىـ إـنـ، وـذـلـكـ قـوـلـكـ إـنـ هـذـاـ عـبـدـالـلـهـ مـنـطـلـقاـ...) ^(٢) .

فـسيـبـويـهـ يـرـىـ أـنـ الـحـالـ تـنـتصـبـ بـعـدـ تـامـ الـكـلامـ وـهـذـاـ مـاـ يـفـهـمـ مـنـ تـعـلـيلـهـ دـائـمـاـ "ـعـشـرـينـ درـهـمـاـ" ، وـقـدـ صـرـحـ بـذـلـكـ اـبـنـ السـرـاجـ قـائـلاـ: (ـالـحـالـ....ـمـتـصـبـ لـشـبـهـ بـالـمـفـعـولـ، لـأـنـ جـيـءـ بـهـ بـعـدـ تـامـ الـكـلامـ..) ^(٣) .

وبـهـذـاـ يـكـونـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـحـالـ بـعـدـ الـحـرـوفـ النـاسـخـةـ هـوـ وـقـوـعـهاـ بـعـدـ تـامـ الـكـلامـ. وـبـنـاءـ عـلـىـ هـذـاـ يـجـوزـ أـنـ تـاتـيـ الـحـالـ بـعـدـ الـحـرـوفـ النـاسـخـةـ كـلـهـاـ.

الترجيح :

سبقـ أـنـ ذـكـرـتـ أـنـ لـاـ خـلـافـ فـيـ مـجـيءـ "ـجـيـعـاـ"ـ حـالـ، وـإـنـمـاـ الـخـلـافـ فـيـ عـاـمـلـهـاـ...ـ وـالـذـيـ يـتـرـجـحـ عـنـدـيـ هـوـ قـوـلـ سـيـبـويـهـ عـلـىـ غـيرـهـ فـيـهـ ظـهـرـلـيـ، وـذـلـكـ لـمـ يـلـيـ :

(١) الكتاب / ٢-٨٦

(٢) السابق / ٢ / ١٤٧

(٣) الأصول / ١ / ٢١٣

- ١- لسلامته من الاعتراضات الواردة على الأقوال الأخرى.
- ٢- لأنّه يضم جميع الأحرف الناسخة .
- ٣- لأنّ علة (تمام الكلام) تجمع بين المخالفين في عمل النواسخ . والله أعلم.

٤٥ - إعراب (حضرت) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيقَطٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَسَرَاتٌ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
لَسَلَطَةُهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنَّتُوكُمْ فَإِنِّي أَعْتَزُلُوكُمْ وَالْقَوْا إِلَيْكُمُ الْسَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ
عَلَيْهِمْ سَكِيلًا﴾ [النساء: ٨٩ - ٩٠].

احتلف في إعراب (حضرت) على أقوال :

١ - أن تكون في محل نصب حالاً من الفاعل في (جاءوك) .

والمعنى: ضاقت صدورهم عن قتالكم وقتل قومهم .

وهذا القول قول الجمهور^(١)، إلا أنهم اختلفوا في مجيء الفعل الماضي حالاً من غير " قد "

على قولين :

أ - أن يكون حالاً بتقدير " قد " ، وقد ذكر هذا الأخفش^(٢)، والفراء^(٣) ،
والطبرى^(٤)، وثعلب^(٥)، والزجاج^(٦)، والنحاس^(٧)، ومكي^(٨)، والزمخشري^(٩) ، وابن عطية^(١٠) ،

(١) عزاه إليهم أبو حيان . انظر : البحر المحيط / ٤ / ٣٣٠

(٢) انظر : معاني القرآن / ١ / ٢٤٤

(٣) انظر : معاني القرآن / ١ / ٢٤

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن / ٨ / ٢٢

(٥) عزاه إليه الأزهري في تهذيبه . انظر : تهذيب اللغة مادة (حضر) / ٤ / ٢٣١ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٢ / ٨٩

(٧) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٤٧٩ .

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٠٥ ، والهدایة / ٢ / ١٤١٤ .

(٩) انظر : الكشاف / ١ / ٥٤٧

(١٠) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ١٠٧ .

والرازي^(١)، والجزولي^(٢)، وأبو البقاء^(٣)، وابن عصفور^(٤)، والأبدي^(٥)، ونسب هذا القول إلى النحاة^(٦)، وإلى البصريين منهم خاصة^(٧).

٢- أن تكون صفة على وجهين :

أ- إما موصوف محدود هو الحال . والمعنى : جاؤكم قوماً حضرت صدورهم .

(١) انظر : مفاتيح الغيب / ١٠ / ١٧٢ .

(٢) انظر : المقدمة الجزئية ٧٣٩ مع الشرح الكبير للشلوبين .

(٣) انظر : البيان / ١ ٣٧٩

^{٤)} انظر : المقرب . ١٧٠

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية ١/٨٦١.

(٦) عزاه إليهم الزجاج . انظر : معانى القرآن وإعرابه ٨٩ / ٢

^(٧) عزاه إليهم الدماميني . انظر : تعليق الفرائد ٦ / ٢٥٨ .

(٨) عزاه إليه المبرد ، وابن السراج ، والرضي . انظر: المقتضب ٤ / ١٢٣ ، والأصول ١ / ٢٥٤ ، وشرح الكافية ١ / ٢١٣ ، إلا أن قول الأخفش في المعاني لا ينضح منه أنه يرى رأي الكوفيين ، إذ يقول : (حصرة) اسم نصبه على الحال ، و(حصرت) فعلت ، وبها نقرأ) ، ويعيد ذلك ما قاله أبو علي الفارسي في المسائل المشكلة ، إذ يقول : (ذكر أبو الحسن في كتابه الكبير في قول الله تعالى: ﴿أو جاءوكم حضرت صدورهم﴾ أو جاءوكم قوم حضرت صدورهم ، فحذف قوم وأقيم الوصف مقام الموصوف) .

^{٣٩٧} انظر : معانٰ القرآن / ١، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والمسائل المشكّلة .

(٩) انظر: الإنصاف ٢٥٢ /١، والتبين ٣٨٦، وشرح المفصل، ٦٧ /٢، وشرح الكافية ٢١٣ /١، والمغني ٢٩٩، والمساعد ٤٧ /٢، واللباب للعكيري ٢٩٣ /١، والهمم ٣٢٦ /٢.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٣.

(١١) عزاه إليهم أبو حيان في ارتشافه . انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٦١٠ .

ذكر هذا سيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، والمرد^(٣)، وأبو علي الفارسي^(٤)، والرازي^(٥)، وأبو البقاء^(٦).

ب- وإنما صفة لـ(قوم) المذكورة في الآية ، فتكون الجملة في محل جرّ صفة ، وجملة (جاءوكم) جملة معترضة .

ذكر هذا النحاس^(٧) ، ومكي^(٨) ، والزمخري^(٩) ، وأبو البقاء^(١٠) .

٣- أن يكون بدلاً من (جاءوكم) .

ذكر هذا الزمخري^(١١) ، والرازي^(١٢) ، وأبو البقاء^(١٣) .

٤- أن تكون جملة مستأنفة على وجهين :

(١) فيما عزاه إليه ابن الشجري ، وليس في الكتاب ما يدل عليه . انظر : أمالى ابن الشجري ١٣ / ٣ .

(٢) ذكره في كتابه " المسائل الكبير " كما قال أبو علي الفارسي ، ولم يذكره في المعاني . انظر : المسائل المشكلة ٢٤٥ ، ٣٩٧ ، والمسائل الشيرازية ٢ / ١٥٥ .

(٣) فيما عزاه إليه الزمخري ، وليس في المقتضب ما يشير إليه . انظر : الكشاف ١ / ٥٤٧ .

(٤) انظر : الإيضاح ٢١٧ ، والمسائل المشكلة ٢٤٥ ، والمسائل الشيرازية ٢ / ١٥٥ .

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ١٠ / ١٧٢ .

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٧٩ .

(٧) انظر : إعراب القرآن ١ / ٤٧٩ .

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٥ ، والهدایة ٢ / ١٤١٤ .

(٩) انظر : الكشاف ١ / ٥٤٧ .

(١٠) انظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٧٩ .

(١١) انظر : الكشاف ١ / ٥٤٧ .

(١٢) انظر : مفاتيح الغيب ١٠ / ١٧٢ .

(١٣) عزاه إليه أبو حيان ، وليس في التبيان ما يشير إلى ذلك . انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٣٠ .

أ- إما إنشائية دعائية ، وذكر هذا المبرد^(١) .

ب- وإما خبرية ، وذكر هذا الزجاج^(٢) .

٥- أن تكون جواب شرط جازم .

ذكره الجرجاني^(٣) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني من القول الأول^(٤) .

المناقشة :

تعددت الأوجه الإعرابية في هذه الآية على النحو الآتي :

١- أن تكون " حضرت " جملة حالية وهو قول الجمهور كما أسلفت ، ويشهد له من جهة السماع قراءة من قرأ : (حضره صدورهم)^(٥) ، و(حضراتِ صدورهم)^(٦) ، و(حضراتِ صدورهم)^(٧) .

(١) انظر : المقتضب : ٤ / ١٢٤

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٩

(٣) ذكره في كتابه النظم . انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ٣ / ١٣٨٣ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٣٠ .

(٥) وهي قراءة الحسن البصري ، وقتادة ، ويعقوب . انظر : مختصر ابن خالويه ٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٢ ، وجامع البيان ٨ / ٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٩ ، والمحرر الوجيز ٢ / ١٠٧ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٣٠ ، ومعجم القراءات ٢ / ١٢٤ .

(٦) وهي قراءة الحسن والضحاك . انظر : مختصر ابن خالويه ٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٩ ، والمحرر الوجيز ٢ / ١٠٧ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٣٠ ، ومعجم القراءات ٢ / ١٢٥ .

(٧) وهي قراءة الحسن وجناح بن حبيش . انظر : مختصر ابن خالويه ٣٤ ، والدر المصنون ٤ / ٦٨ ، ومعجم القراءات ٢ / ١٢٥ .

يقول الزمخشري : (والدليل عليه قراءة من قرأ : " حصرةً صدورهم ". و " حصراتٍ صدورهم ". و " حاصراتٍ صدورهم ")^(١) ، ويقول أبو حيان : (ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسمًا منصوباً)^(٢).

وأما من جهة الصناعة فإنهم متفقون على بحث الماضي حالاً من غير " قد " ^(٣)، ولكنهم اختلفوا في مجئه من غير " قد " على قولين :

القول الأول:

يرى أن الماضي لا يقع حالاً إلا بتقدير (قد) ، وهو قول البصريين^(٤)، ومن الكوفيين القراء^(٥)، والطبراني^(٦)، وثعلب^(٧)، وأبو بكر بن الأنباري^(٨).

وذلك لسبعين :

الأول : لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والثاني : لأن الفعل الذي يصلح أن يقال فيه: (الآن) أو (الساعة) هو الذي يصلح أن

(١) انظر: الكشاف ١/٤٧.

(٢) البحر المحيط ٣/٣٣٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٥٢.

(٤) انظر: المقتضب ٤/١٢٣، والأصول ١/٢٥٤-٢٥٥، والإيضاح ٢٧٦-٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٤١، والمقتضى ٢/٩١٤، والمفصل ٦٤، والإنصاف ١/٢٥٢، والتوطئة ٢١٥، والتبيين ٣٨٦-٣٩٠، وشرح الكافية ٢/٤٥، وشرح المفصل ٢/٦٧، والمقرب ١٧٠، والمقدمة الجزئية ٧٣٩ مع الشرح الكبير للشلوبين ، وشرح المقدمة الجزئية ١/٨٦١.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٢٤، ٢٤/٢٨٢.

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٨/٢٢.

(٧) انظر: تهذيب اللغة مادة (حصر) ٤/٢٣١.

(٨) انظر: شرح القصائد السبع الطوال ٣٧-٣٨.

يوضع موضع الحال، فتقول: (مررت بزید يضرب الآن أو الساعة) ، والفعل الماضي لا يصلح فيه هذا، لما فيه من جمع بين زمنين متضادين : الماضي والحال.

فإن اقتنى الماضي بـ(قد) جاز أن يكون حالاً؛ لأنها تقريره من الحال فيقوم مقام الحاضر^(١).

والقول الثاني:

يرى أن الماضي يقع حالاً من غير قد، وهو قول الأخفش^(٢)، والковيين^(٣)، وتبعهم ابن مالك^(٤).

مستدلين على ذلك بالسماع ، والقياس:

أما من جهة السمع فقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ يَنْكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيقَاتٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْتَلُوكُمْ أَوْ يُقْتَلُوا قَوْمُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

فـ(حضرت) فعل ماض، وهو في موضع الحال ، بدليل قراءة الحسن البصري ، وقتادة ، ويعقوب : (أو جاءوك حصرةً صدورهم).

وقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزةٌ
كما انتفض العصفور بليله القطرُ
فـ(بلله) فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال.

(١) انظر: المقتضب ٤/٤ - ١٢٣، ١٢٤، والإنصاف ١/٢٥٤، ٢٥٤، وجامع البيان في تأويل القرآن ٨/٢٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٤/١٢٣، والأصول ١/٢٥٤، وشرح الكافية ١/٢١٣ .

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٥٢، والتبيين ٣٨٦، وشرح المفصل، ٦٧/٢، وشرح الكافية ٢/٤٥، والمغني ١/١٧٣ . ٦٣٦، والمساعد ٢/٤٧، واللباب للعكبري ١/٢٩٣، والهمع ٢/٣٢٦ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٧٣ .

وقول الآخر:

وَطَعْنَ كَفَمِ الْزَّقْ غَدَا وَالْزَّقْ مَلَانُ

ف(غذا) فعل ماض ، وهو في موضع الحال من طعن .

وأما من جهة القياس فمن أمرين :

١ - إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون صفة للمعرفة، والماضي يجوز أن يقع صفة للنكرة فمن باب أولى أن يقع حالاً للمعرفة.

٢ - إن الماضي يجوز إقامته مقام الفعل المستقبل ، كما أن المستقبل يقع بمعنى الماضي ، فكل منها يقع موقع الآخر فمن باب أولى أن يقع الماضي حالاً كما يقع المضارع ^(١).

وقد أجب البصريون عما استدل به الكوفيون من جهة السماع ، والقياس بما يلي :

فاما من جهة السماع فإن الآية المستدل بها تحتمل أوجهها أخرى غير الحالية ، وذلك بأن تكون (حضرت) ، في موضع جر على أنه صفة بعد صفة لـ(قوم) المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾ ، أو تكون في محل نصب، لأنها صفة لقوم مقدر يقع حالاً أو تكون في محل نصب بدل من (جاءوك) .

وأما البيتان فحملوهما على الحالية بتقدير (قد) ^(٢).

واما من جهة القياس فهو مردود بما يلي :

١ - إن وقوع الماضي صفة لا يلزم منه وقوعه حالاً؛ لأن الماضي يوصف به على وجه نزول الصفة في الحال، ويكون الوصف بها ماضياً بخلاف الحال.

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٥٢-٢٥٣، والتبيين : ٣٨٨، وشرح المفصل ٢/٦٧.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٢٥٧، وشرح المفصل ٢/٦٧.

٢- إن وقوع الماضي في معنى المستقبل، مجاز مخالف للأصل، ولا بد له من دليل يدل عليه^(١).

هذا ، وقد رجح ابن مالك قول الكوفيين على البصريين ، وذلك لكثره السماع الوارد في هذه المسألة ، وبما يلزم عن القول بتقدير " قد " من لوازם مردودة .

فأما كثرة السماع فقد جاء منه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَسِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ، وقوله: ﴿هَذِهِ بِضَعْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] ، وقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحْدُمَا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَا يَحِدُّوْا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبه: ٩٢] ، وقوله : ﴿وَجَاءُوْ أَبَاهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ﴾ . فَالْأُولُو﴾ [يوسف: ١٦] .

وقول امرئ القيس :

لَهُ كَفَلُ كَالْدَعْصِ لِبَدَهُ النَّدِي
وقوله أيضاً:

دَرِيرٌ كَخَذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرَهُ
وقول طرفة:

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمَضَافُ مُخْبَنَا
وقول الذبياني :

سَبَقَتِ الرِّجَالُ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعَلَا
ومثله :

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذَكْرِكَ هَرْزَةٌ

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٥٨ ، والتبيين ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٢/٦٧.

وأما ما يلزم عن القول بإلزام تقدير (قد) فهو ما يلي:

- ١- إنها دعوى لا تقوم عليها الحجة، والأصل عدم التقدير.
- ٢- ولأن وجود (قد) مع الفعل الماضي لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد ؛ وحق المذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.
- ٣- ولأن دلالة (قد) على التقريب على قوهم مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغني عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْنِيْكَ رَبُّكَ وَيَعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦].
- ٤- ولأن الماضي يقع نعتاً وخبراً مستغنِياً عن تقدير (قد) فمن باب أولى وقوعه حالاً من غير تقدير (قد)^(١).

ويجابت عما استدل به ابن مالك من الآيات (ردت) ، و(قلت) ، و(قالوا) بأنها لا تصلح للاستدلال ، لاحتهاها أوجهها أخرى ، إذ يجوز فيها الاستئناف أو الحالية على تقدير "قد" ، وكذلك ما جاء في الشعر فإنه يخرج على أنه حال على تقدير (قد).

وأما رده على إلزامية تقدير (قد) فيجاب عنه بما يلي:

- ١- بأنها ليست دعوى، وذلك لظهور (قد) مع الماضي في آيات وأشعار كثيرة ، وهذا لا خلاف فيه^(٢)، ولا خلاف الزمانين زمن الحال وزمن الماضي كما سبق، وأما القول بأن الأصل عدم التقدير فذلك فيما لم يحتاج إليه وهنا لا بد من تقدير (قد) ليصبح معنى الحالية لما مر .
- ٢- وبأن دلالة (قد) تزيد الماضي قرباً من زمن الحال، فالمعنى مختلف بـ "قد" وبغير "قد" كما قال الجمهور.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٧٣-٣٧١ / ٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٥٢ / ١.

٣ - وبأن الاعتداد بسياق الكلام لا يصلح دليلاً له على الحالية من غير تقدير (قد)؛ لأن السياق يتحمل أوجهها أخرى، ولا بد من دليل لفظي عليه، ودلالة اللفظ أقوى من دلالة المعنى، ثم إن القياس على (السين) و(سوف) منازع في صحته، لأن المضارع (يحببيك) صالح للاستقبال والحال، وإنما يخلص للاستقبال بالسين وسوف.

٤ - وبأن الماضي إذا وقع خبراً أو صفة لا تقدر معه (قد) لا يصح دليلاً على وقوعه حالاً، لأن الماضي لا يراد به الحال في حين يراد به الوصف والإخبار.

وأما أبو حيان فقد تبع الكوفيين، وابن مالك في هذه المسألة، إذ يقول: (والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً؛ لأن إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة)^(١)، ويقول: (والصحيح جواز ذلك بغير الواو، ولا (قد)... لكثرة ما ورد من ذلك)^(٢)، ويقول: (فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد)^(٣)، ويقول: (كثرة وقوع الماضي حالاً بغير (قد) فساغ القياس عليه)^(٤)، ويقول: (فقد كثرة وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثير ينفي القياس عليه)^(٥)، ويقول: (وإضمار (قد) قول للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار (قد) وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً)^(٦)، ويقول: (وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد) وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويعود فيها التأويل، وقد ذكرنا كثرة الشواهد

(١) التذليل والتكميل . ١٨٩/٩.

(٢) الإرتشاف / ٢٧٠ . ٢٧٠/٢.

(٣) البحر المحيط . ٣١٧/٣.

(٤) السابق / ٦ . ٣٣٠/٦.

(٥) السابق / ٧ . ٨٠/٧.

(٦) السابق / ٨ . ٤١٥/٨.

على ذلك في كتابنا المسمى (التذليل والتكميل في شرح التسهيل)^(١)، وتبعه في هذا المرادي^(٢)، والسمين^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وناظر الجيش^(٥).

وكثرة الشواهد التي عناها هي ما ذكره ابن مالك فيما سبق إلا أن أبي حيان أضاف إليها بيتا واحدا ، وهو قول أمير القيس :

إِذَا قَامَتَ اتَضَوَّعَ الْمُسْكُ مِنْهُمْ نَسِيمَ الصَّبَّا جَاءَتْ بِرَيْأَ الْقَرْنُفُلِ^(٦)

ويجاب عن هذا البيت بما أجيب عن سابقه ، بأن (جاءت) على تقدير (قد).

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَيْتُكُمْ ثُمَّ يُمْتَكِّمُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨] حيث يقول : (ونحن نقول: إنه على إضمار (قد) ، كما ذهب إليه أكثر الناس ، أي وقد كنتم أمواتاً فأحياكم . والجملة الحالية عندنا فعلية .

وأما أن نتكلف ونجعل تلك الجملة اسمية حتى نفر من إضمار (قد) فلا نذهب إلى ذلك)^(٧) ، ويقول في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْرَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتُلُوا قُلْ فَادْرُءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٦٨] : (والجملة من قوله : (وقعدوا) حالية أي: وقد قعدوا ، ووقع الماضي حالا في مثل هذا التركيب مصحوبا بقد ، أو بالواو ، او بهما ، أو دونهما ،

(١) البحر المحيط ٤٢/٧.

(٢) انظر : توضيح المقاصد ١٧١-١٧٢/٢

(٣) انظر : الدر المصنون ٤/٦٦

(٤) انظر : المساعد ٢/٤٧

(٥) انظر : تمهيد القواعد ٥/٤٣٤٥

(٦) انظر : التذليل والتكميل ٩/١٨٧.

(٧) البحر المحيط ١/٢٧٥

ثبتت من لسان العرب بالسماع^(١)، ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَنْؤُمُنَّ لَكَ وَاتَّبَعْكَ أَلَّا إِرَذَلُونَ ﴾ : (وقوله: (واتبعك الأرذلون) جملة حالية، أي : كيف نؤمن وقد اتبعتك أرذلنا، فتساوى معهم في اتباعك ؟ ...)^(٢).

ولا ريب أن قول الكوفيين ، ومن تبعهم ليس بالقوى ، وذلك لما يلي:

١- لأن السماع الذي اعتمدته الكوفيون ومن تبعهم منازع في الاستدلال به لاحتماله أوجهها أخرى ، وإن كان أقوى الأدلة السماعية التي اعتمدتها الكوفيون وأبو حيأن هي قراءة من قرأ (حصرة) ، لأن الأصل في القراءات هو التوافق فيما بينها ، ولكن هذه القراءة لا تصلح دليلاً لهم في هذه المسألة ، وإنما هي دليل على وقوع (حصرت) حالاً فقط ، فالبصري يقدر (قد) والكوفي لا يقدرها ، فالقراءة على هذا منازع في الاستدلال بها هنا.

٢- ولأن القياس والحجج التي ذكرها الكوفيون وابن مالك لم تسلم من الاعتراضات السابقة.

٣- ولأن المصير إلى القول الذي ليس فيه خلاف أولى من المصير إلى القول المختلف فيه .

وقد حاول بعض الباحثين ترجيح قول الكوفيين معتمدين على ما ذكره ابن مالك ، وما يلزم عنه من تيسير للنحو^(٣) !.

والاعتماد على التيسير في الترجيح بين مسائل النحو يعد من الأخطاء المنهجية في البحث ، لأن ضوابط التيسير مختلفة بين من يدعيها ، مع الخلاف كما أسلفت في صحة الاستدلال بالسماع في هذه المسألة.

(١) السابق ١١٦/٣

(٢) السابق ٣٠/٧

(٣) انظر: اختيارات أبي حيأن النحوية ١١٥/١، ومسائل الخلاف ٣١١/١، وأثر الأخفش في الكوفيين ٢٩٦ .

٢- أن تكون (حصرت) صفة على وجهين :

١- الوجه الأول : أن تكون صفة لموصوف محدود هو الحال . والمعنى : جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، إذ إن إقامة الجملة مقام الموصوف يكون بشرط كون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ، وما خالفاً ذلك يكون بابه الشعر ، والضرورة به أولى من الشر وحال الاختيار^(١) ، والشرط المذكور لم يصح الشرط في الآية فبابه على هذا الشعر .

٢- الوجه الثاني : أن تكون صفة لـ (قوم) المذكورة في الآية ، فتكون الجملة في محل جرّ صفة ، وما بينهما جملة معترضة بين الموصوف وصفته .

وهذا القول من جهة السماع يدل عليه قراءة من قرأ : (بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثْقُلٌ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ) بـ حذفِ: أَوْ جَاءُوكُمْ^(٢) .

وأما من جهة الصناعة فإن جملة الاعتراض تقع بين الصفة والموصوف^(٣) .

٣- أن تكون بدلاً من (جاؤوكم) .

وقد عبر الزمخشري عن ذلك بلفظ "البيان"^(٤) على حين عبر الرazi^(٥) ، وأبو البقاء بلفظ "البدل"^(٦) .

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ ، وضرائر الشعر ١٧٠ ، وشرح المقدمة الجزئية ٨٦١/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٢/٣ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣٩ .

(٢) وهي قراءة أبي . انظر: إعراب القرآن ٤٧٩/١ ، والهدایة ١٤١٥/٢ ، والمحرر الوجيز ١٠٧/٢ ، ومعجم القراءات ١٢٤/٢ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ٥١١ .

(٤) انظر: الكشاف ٥٤٧/١ ، وقد تجلّى لي أن الزمخشري إذا جاء بـ "البيان" دون أن يتبعه بالبدل فمراده منه البديل ، أما لو أتبّعه بالبدل بحرف العطف "أو" فمراده منه عطف البيان .

(٥) انظر: مفاتيح الغيب ١٠/١٧٢ .

(٦) عزاه إليه أبو حيان ، وليس في البيان ما يشير إلى ذلك . انظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣

وقد اختلف في نوع البدل على قولين :

١-أن يكون بدل اشتئال ، يقول أبو البقاء : (لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره)^(١) ، ولم يعقب عليه أبو حيان على حين ردّ هذا القول ابن هشام (لأن الحصر من صفة الجائين ، وليس من صفة المجيء)^(٢) ، وقد أجيب بأن (هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيمكن بدل الاشتئال لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية)^(٣) .

فالخلاف بين ابن هشام وأبي البقاء خلاف في المراد ببدل الاشتئال ، فابن هشام يرى أنه ما دل على معنى في متبعه على حين يراه أبو البقاء ما استلزم معنى اشتئال عليه متبعه .

فهو بدل على قول أبي البقاء ، وليس بدلاً على قول ابن هشام .

٢-أن يكون بدل كل ، يقول الطيبي^(٤) : (وذلك أن مجئهم غير مقاتلين وحضرت صدورهم أن يقاتلوكم في معنى واحد)^(٥) ، ويقول سعد الدين التفتازاني^(٦) إذ يقول : (من جهة أن المراد بالمجيء الاتصال وترك المعاندة والمقاتلة لا حقيقة المجيء ، ومن جهة أنه بيان لكيفية المجيء)^(٧) ، والمعنى ليس واحداً بين جاؤوكم ، وحضرت .

(١) السابق

(٢) المغني : ٥٦٢

(٣) السابق

(٤) وهو الحسين بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي ، كان مقبلاً على نشر العلم ، آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنة ، شرح الكشاف شرعاً كبيراً ، توفي سنة ثلث وأربعين وسبعين وسبعيناً . انظر : الدرر الكامنة / ٢٠٨ ،

وبغية الوعاة / ١٥٢٢

(٥) فتوح الغيوب في الكشف عن قناع الريب ١٨٦

(٦) وهو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني ، العلامة الكبير ، له شرح التخلص ، وحاشية الكشاف ، توفي سنة واحدة وتسعين وسبعيناً . انظر : الدرر الكامنة / ٢١٣٩ ، وبغية الوعاة / ٢٢٨

(٧) انظر : نواهد الأبرار وشوارد الأفكار / ٣١٨٧

٤ - أن تكون جملة مستأنفة على وجهين :

أ- إما إنشائية دعائية .

يقول المبرد : (مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا الدعاء كما تقول لعنوا قطعت أيديهم ، وهو من الله إيجاب عليهم) ^(١) .

ورد هذا القول أبو علي الفارسي من جهة المعنى بأنه (لا يستقيم لفظ الدعاء عليهم بترك قتال قومهم ، وفي الآية (حضرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم) ، لأن المسلمين قد اتفقوا - فيما علمته - على الدعاء عليهم بخلاف ذلك ، وذلك قولهم في الدعاء عليهم ، اللهم خالف بين كلمتهم ، وألق بأسهم بينهم ، فلا يكون أن يتذمرون على شيء يجيء القرآن بخلافه) ^(٢) .

وقد أجب بـأن الدعاء عليهم بـأن لا يقاتلو المسلمين تعجيز لهم ، والدعاء عليهم بـأن لا يقاتلو قومهم تحفيز لهم أي هم أقل وأحق ويسعني عنهم كما تقول إذا أردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا علي ولا معنـي ولا معي أيضاً بمعنى استغنى عنه واستقل دونه ^(٣) .

أو تكون سؤالاً لموتهم ، على أن قوله : قومهم ، قد يعبر به عن من ليسوا منهم ، بل عن معادهم ^(٤) .

وعند التأمل في سياق الآيات يظهر أن القول بـأن المراد من (حضرت) الدعاء قول بعيد ، إذ إن الله تعالى قال : ﴿ وَذُو الْكُفُّرِ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءٌ فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلَيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سِيرِ

(١) انظر : المقتضب : ٤ / ١٢٤

(٢) المسائل الشيرازية ١ / ١٥٤ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ١٠٧ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٣٠ .

الله ﷺ فَإِن تَوَلُّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدُّهُمْ وَلَا تَنْهِذُوْا مِنْهُمْ وَلِسَا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ [النساء: ٨٩]

فالله سبحانه ينهى عن اتخاذ المنافقين أولياء حتى يؤمنوا أو يهاجروا في سبيل الله ، ثم أمر بقتالهم وعدم اتخاذ أولياء منهم ولا مناصرين ، ولكن الأمر بالقتل لم يكن مطلقا ، لأن الله قال بعد ذلك : ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصْلُوْنَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيقَاتٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَسْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْتَلُوكُمْ أَوْ يُغَيْرُوكُمْ﴾ فاستثنى الله سبحانه من قتال هؤلاء فرقين :

إحداهما : من يصل إلى قوم بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق بترك القتال فينضم إليهم ، فيكون له حكمهم في حقن الدم والمال.

وثانية : قوم ﴿حَسْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْتَلُوكُمْ أَوْ يُغَيْرُوكُمْ﴾ أي : بقوا ، لا تسمح أنفسهم بقتالكم ، ولا بقتل قومهم ، وأحبوا ترك قتال الفريقين ، فهو لاء أيضا أمر بترك قتالهم ^(١) ، وعلى هذا لا يصح معنى الدعاء في الآية عليهم بالحصار .

ب- وإنما خبرية .

يقول الزجاج : (قال بعضهم : حضرت صدورهم خبر بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : (حضرت صدورهم أن يقاتلوكم) ^(٢) ، وهذا يعني أنها جملة مستأنفة ، أخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدم).

وهذا القول ليس بظاهر ، لأن الوقف ليس على (جاءوكم) ، ولأن (حضرت) متصلة بها قبلها ، والاستئناف يوحى بالانقطاع عنها قبله .

٥- أن تكون جواب شرط جازم

(١) انظر : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ١٩١ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٩ / ٢

(٣) انظر : الدر المصنون ٦٧ / ٤

قال الجرجاني : (تقديره إن جاؤكم حضرت ، فحذف إنْ ، قال : والفعل الماضي يقع في الشرط موقع المستقبل)^(١).

ورد هذا القول أبو حيان قائلاً : (وما ادعاه من الإضمار لا يوافق عليه)^(٢)، وذلك لأن المعنى ليس بحاجة إلى الإضمار ، ولأن الجمهور لا يحيزون حذف أدوات الشرط ، لا "إن" ولا غيرها^(٣).

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : الأول القائل بالحالية بتقدير "قد" ، والوجه الثاني من القول الثاني القائل بالوصفيّة ، وذلك لسلامتهما من الاعتراضات الموجهة إليهما بخلاف بقية الأقوال كما سبق .

وإن كان القول بالحالية أحب إلى من القول بالوصفيّة ، لأن الجماعة عليه ، ويد الله مع الجماعة .

(١) ذكره في كتابه النظم . انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ١٣٨٣ / ٣ .

(٢) البحر المحيط / ٣ . ٣٣٠

(٣) انظر : ارشاد الضرب / ٤ ، ١٨٨٤ ، وتوسيع المقاصد ١٢٨٩ / ٣ ، والمجمع ٥٦٣ / ٢ .

٣٦ - إعراب (لا يسمعون) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِن كُلِّ شَيْطَنٍ مَارِدٍ . لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمِلَأَ الْأَعْلَى وَيُهَدَّفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾

[الصافات: ٧، ٨]

حيث أعربت جملة (لا يسمعون) على أربعة أقوال :

١- أن تكون في محل جر صفة .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(١)، أبو البقاء ^(٢) .

٢- أن تكون جملة استئنافية استئنافاً بيانياً .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(٣)

٣-أن تكون جملة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

ذكر هذا القول الأخفش ^(٤) ، وأبو البقاء ^(٥) ، ورجحه ابن هشام ^(٦) ، والسمين ^(٧) ، وفخر الدين قباوه ^(٨) .

٤-أن تكون في محل نصب حال .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(٩)، وأبو البقاء ^(١٠) .

(١) انظر : الكشاف ٤/٣٥

(٢) انظر : التبيان ٢/١٠٨٨

(٣) انظر : الكشاف ٤/٣٥

(٤) انظر : معاني القرآن ١/١٢٦

(٥) انظر : التبيان ٢/١٠٨٨

(٦) انظر : مغني اللبيب ١-٥٠٥-٥٠٥

(٧) انظر : الدر المصور ٩/٢٩٣

(٨) انظر : إعراب الجمل ٣٩

(٩) انظر : الكشاف ٤/٣٥

(١٠) انظر : التبيان ٢/١٠٨٨

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع^(١).

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الجملة بين المعربين على أربعة أقوال :

القول الأول : أن تكون صفة ، وهذا القول من جانب الصناعة جائز ، إذ الجمل بعد النكرات صفات ، وذلك بثلاثة شروط هي :

- ١ - أن يكون منعوهاً نكرة .
- ٢ - أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وهذا الضمير إما ملفوظ به أو مقدر .
- ٣ - أن تكون خبرية^(٢) .

القول الثاني : أن تكون مستأنفة استئنافاً بيانياً ، وذلك بأن تكون جواباً لسؤال مقدر^(٣) .

وفي هذين القولين من جهة المعنى ما يشوبهما ، إذ يقول الزمخشري : (إإن قلت : لا يسمعون كيف اتصل بما قبله؟ قلت : لا يخلو من أن يتصل بما قبله على أن يكون صفة لكل شيطان ، أو استئنافاً فلا تصحّ الصفة لأنّ الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون لا معنى له ، وكذلك الاستئناف لأنّ سائلاً لو سأّل : لم تحفظ من الشياطين؟

فأجيب بأنهم لا يسمعون : لم يستقم)^(٤) ، ويقول أبو حيان : (ولا يجوز أن يكون

(١) انظر : البحر المحيط ٣٣٨/٧

(٢) انظر : شرح المفصل لابن عييش ٣/٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٣ - ١٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣١٠ - ٣١١ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩١٥ ، ١٩١٦ ، والتذليل والتكامل ٧/٣٤٩ مخطوط ، ومغني الليب

٤٠٦ ، ٥٠٦

(٣) الاستئناف البياني أو الاستئناف البلاغي : وهو ما كان جواباً لسؤال مقدر ، وقد خصه ابن هشام بالبيانيين في قوله : (ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مقدر) انظر : المغني ١٥٧ - ٥٠٠ ، والإيضاح ٥٠١ .

(٤) الكشاف ٤/٣٥

"لا يسمعون" صفة ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل لم يحفظ من الشياطين ، لأن الوصف كونهم لا يسمعون ، أو الجواب لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما ، إذ يصير المعنى مع الوصف : وحفظاً من كل شيطان مارد غير سامع أو مسمع ، وكذلك لا يستقيم مع كونه جوابا) ^(١) ، ويقول ابن هشام : (لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وإنما هي للاستئناف النحوية ولا يكون استئنافاً بياناً لفساد المعنى أيضا) ^(٢) ، ويقول السمين : (ولا يجوز فيها أن تكون صفة لشيطان على المعنى ؛ إذ يصير التقدير: من كل شيطان مارد غير سامع أو مستمع . وهو فاسد . ولا يجوز أيضاً أن تكون جواباً لسؤال سائل: لم تُحفظ من الشياطين ؟ إذ يقصد معنى ذلك) ^(٣) .

وصحح ابن المير معنى الصفة على أن تكون صفة لازمة للحفظ ، إذ يقول : (عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه ، فحال الشيطان حال كونه محفوظاً منه هي حال حال كونه لا يسمع ، وإحدى الحالين لازمة للأخرى ، فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه ، وكونه موصوفاً بعدم السماع في حالة واحدة لا على أن عدم السماع ثابت قبل الحفظ بل معه وقسيمه ، ونظير هذه الآية على هذا التقدير قوله تعالى : ﴿ وَسَحَرَ لَكُمْ أَيْلَالَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسْخَرَاتٍ بِأَمْرِ رَبِّهِ ﴾ ^(٤) ، فقوله تعالى : ﴿ مُسْخَرَاتٍ ﴾ حال ما تقدمه العامل فيه الفعل الذي هو سخر . ومعناه مستقيم ، لأن تسخيرها يستلزم كونها مسخرة ، فالحال التي سخرت فيها هي الحال التي كانت فيها مسخرة ، ومن هذا النمط " ثم أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا " وهم ما كانوا رسلاً إلا بالإرسال ، وهؤلاء ما كانوا لا يسمعون إلا بالحفظ) ^(٥) ، واعتراض اليمني ^(٦) ابن المير بأن الصفة هنا كاشفة ، فلا بد من

(١) البحر المحيط / ٣٣٨

(٢) معنى الليبيب ١-٥٠٢

(٣) الدر المصون ٩/٢٩٣

(٤) في قراءة غير ابن عامر ومحض انظر : السبعة ٢٨٢

(٥) حاشية ابن المير على الكشاف ٤/٣٥

(٦) هو يحيى بن القاسم العلوى عباد الدين الفاضل اليمنى له درر الأصداف وهو حاشية الطيبى توفي سنة

٧٥٠ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/٣٣٩

حصو لها للموصوف قبل وصفه بها ، وإن لم تكن كاشفة ، هذا هو الأصل والسابق إلى الفهم ، أما تسمية الشيء بها يؤول إليه فمجاز ، والأصل الحقيقة ^(١) ، واعتراضه كذلك الشهاب ، فقال : (لأنك لو قلت : اضرب الرجل المضروب ، وأردت كونه مضروباً بهذا الضرب المأمور به لا يضرب آخر قبله ، رشقت بسهام الملام لخروجك عن سنن الكلام ، لكنه قيل : إنَّ المعنى لا يتمكنون من السماع مع الإصغاء أو لا يتمكنون من التسمع مبالغة في نفي السماع كأنهم مع مبالغتهم في الطلب لا يمكنهم ذلك ولا بد من ذلك جعل ، وصفاً له) ^(٢) .

وصحح الدمامي معنى الاستئناف البيني ، فقال : (ولو جعل استئنافاً بيانياً على أن يكون هذا الكلام جواباً للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم ، لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى) ^(٣) .

القول الثالث : أن تكون جملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ^(٤) .

يقول ابن هشام : (جملة (لا يسمعون) مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين) ^(٥) ، ويقول السمين : (وهذه الجملة منقطعةٌ عَمَّا قبلها ، وهو الصحيح) ^(٦) .

واعتراض هذا القول الدمامي قائلاً : (إذا جعل استئنافاً نحوياً كان إخباراً عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسمعون فيرد الإشكال وهو أنه لا معنى للحفظ من هو في

(١) انظر : تحفة الغريب في الكلام على مغني الليب ١/٨٢ قسم التركيب

(٢) حاشية الشهاب ٧/٢٥٩

(٣) انظر : تحفة الغريب في الكلام على مغني الليب ١/٨٢ قسم التركيب ، وانظر كذلك : حاشية الدسوقي ٢/٤٢ ، ٤٢/٢ وحاشية الشهاب ٧/٢٥٩

(٤) الاستئناف النحوى : هو الجملة المفتتح بها النطق أو الجملة المنقطعة عما قبلها لفظاً ومعنى . انظر : مغني الليب ٥٠٠ ، وتحفة الغريب ١/٧٨ قسم التركيب

(٥) مغني الليب ٢٦٣ ، وانظر : ١-٥٠٢

(٦) الدر المصور ٩/٢٩٣-٢٩٢ بتصرف

نفس الأمر لا يسمع ، كما أخبر عنه ...) ثم قال : (فإن قلت : التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا إشكال . قلت : هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما^(١) ، وأجابه الشمني (بأنه إذا جعل استئنافا نحويا يكون إخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم)^(٢) .

القول الرابع : أن تكون في محل نصب حال .

وهذا القول من جهة الصناعة جائز ، إذ إن مجيء الحال من النكرة الموصوفة جائز بلا خلاف ، وذلك لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة^(٣) .

يقول الزمخشري : (أن يكون كلاما منقطعا مبتدأ اقتصاصا ، لما عليه حال المسترقة للسمع ، وأنهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة . أو يتسمعوا لهم مقدوفون بالشعب مدحورون عن ذلك ، إلا من أمهل حتى خطف خطفة واسترق استرقة ، فعندما تعاجله الصلة بإتباع الشهاب الثاقب)^(٤) ، ويقول أبي حيان : (كلام منقطع مبتدأ اقتصاصا لما عليه حال المسترقة للسمع ، وأنهم لا يقدرون أن يستمعوا أو يسمعوا ، لهم مقدوفون بالشعب مبعدون عن ذلك ، إلا من أمهل حتى خطف الخطفة واسترق استرقة ، فعندما تعاجله الملائكة بإتباع الشهاب الثاقب)^(٥) . وفيهم من كلام الزمخشري وأبي حيان أنها يقصدان بالحال الحال المقدرة المستقبلية ، وهي التي يتحقق معناها في المستقبل بزمن طويل أو قصير ، وذلك بعد وقوع معنى عاملها^(٦) .

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني الليب ١ / ٨٢ - ٨٣

(٢) حاشية الشمني ٢ / ٣٤١ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٠ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٣٢٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢٦ ، وشرح ابن عقيل للألفية ٢ / ٢٦٣ .

(٤) الكشاف ٤ / ٣٥ - ٣٦

(٥) البحر المحيط ٧ / ٣٣٨ ، يلاحظ على أبي حيان نقله لكتاب الزمخشري دون عزو .

(٦) انظر : مغني الليب ٦٠٥ ، والنحو الوافي ٢ / ٣٩٠

وهذا القول عند ابن هشام مردود من جهة المعنى ، إذ يقول : (الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالمورر به في قوله مرت برجل معه صقر صائدا به غداً أي مقدراً حال المورر به أن يصيد به غداً والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه)^(١) إلا أن الدمامي اعتبره قاتلا : (ما استند إليه في منع الحال المقدرة ضعيف ، أما أولاً فلا نسلم أنَّ الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها . ولمَ لا يجوز أن يقدرها غيره ؟ ولو قيل معنى المثال : مرت برجل معه صقر مقدراً عدم الصيد به في الغد ، على أن يكون "مقدراً" اسم مفعول لصَحَّ ، سواء كان هو المقدر أو غيره . وأما ثانياً فعلى تسليم أنَّ الذي يقدر هو صاحبها لا يمتنع في الآية أن تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما رأوه من القذف بالشَّهْب ، و الطُّرد عن الاستراق . وأما ثالثاً فلأنَّ قوله : "ولا يريدونه" لا مدخل له في كون الحال مقدرة ، لأنَّها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريداً لها ، كما لو قال الأمير للمظلوم : ادخل السجن خالداً في عذابه)^(٢) ، وتبعه الشمني فقال : (ويمتنع في الآية أن تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ ، لأن عدم سماعهم لازم للحفظ منهم ، والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له . فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم سماعهم ، لأن عدم سماعهم عدم واحد مستمر ، ولكنوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها ، والحال المقدرة لا يتصف صاحبها في وقت تقديرها بل بعده)^(٣) .

وأرى أن الحال جائزة هنا ؛ لأنها تأتي جواباً (كيف) ، وهذا ظاهر في هذه الآية .

(١) معنى الليب ٥٠٢

(٢) تحفة الغريب في الكلام على معنى الليب ١ / ٨٤

(٣) حاشية الشمني ٢ / ٣٤٢ .

الترجيع :

والذي يظهر لي رجحان القول بالاستئاف النحوي على غيره من الأقوال ، وذلك لما يلي :

١- لأن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه

٢- لسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره من الأقوال

٣- لأن الآية تنتهي بالوقف على "مَارِدٌ" ، فـ"لَا يَسْمَعُونَ" آية أخرى .

٣٧ - إعراب (تقتلون) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

حيث اختلف في إعراب (تقتلون) على أقوال :

القول الأول : أن تكون حالا ، ويكون في المبدأ والخبر وجها :

١- أن يكون "أنتم" مبدأ ، و "هؤلاء" خبره .

ذكر هذا القول مكي^(١) ، وابن عطية^(٢) ، وأبو البقاء^(٣) ، وهو قول البصريين^(٤) .

٢-أن يكون "أنتم" خبر ، و "هؤلاء" مبدأ .

وهذا قول ابن الباذش^(٥) .

القول الثاني : أن تكون خبرا لـ "أنتم" ، ويكون في "هؤلاء" وجها :

١-أن يكون منادى حذف منه حرف النداء .

وهذا قول ابن قتيبة^(٦) ، والفراء^(٧) ، والطبرى^(٨) ، وأبو بكر بن الأنباري^(٩) ، والنحاس^(١٠) ،

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٠٢ .

(٢) انظر: المحرر الوجيز / ١٥٥ .

(٣) انظر: التبيان / ٨٦ .

(٤) انظر: شرح الكافية / ٤ / ٤٢٣ .

(٥) عزاه إليه ابن عطية في المحرر الوجيز / ١٥٥ . وابن الباذش هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناتي ، أحد شيوخ ابن عطية ، وكان أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرداً بعلم العربية توفي سنة ٥٢٨ هـ انظر: بغية الوعاة / ٢ / ١٤٢ .

(٦) انظر: تفسير غريب القرآن / ١٠٩ .

(٧) عزاه إليه أبو حيان انظر: البحر المحيط / ٤٥٨ .

(٨) انظر: جامع البيان / ٢ / ٣٠٣ .

(٩) انظر: شرح القصائد السبع الجاهلية : ٤٢ ، ٣٧٨ .

(١٠) انظر: إعراب القرآن / ١ / ٢٤٣ .

ومكي^(١)، وابن عطية^(٢)، وأبو البقاء^(٣)، وهو قول الكوفيين^(٤).

٢- أن يكون منصوباً على الاختصاص .

ذكر هذا القول ابن كيسان^(٥)، والنحاس^(٦).

القول الثالث : أن تكون صلة الموصول لـ "هؤلاء" لأنها بمعنى "الذى" ، وهي خبر ، و "أنتم" مبتدأ .

ذكر هذا القول الزجاج^(٧)، والنحاس^(٨)، ومكي^(٩)، والزمخري^(١٠) ، وابن عطية^(١١) ، وأبو البقاء^(١٢)، وهو قول الكوفيين^(١٣).

القول الرابع : أن تكون مستأنفة .

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٠٢ .

(٢) انظر: المحرر الوجيز / ١٥٥ .

(٣) انظر: التبيان / ٨٦ .

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٠٢ .

(٥) عزاه إليه مكي . انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٠٣ .

(٦) انظر: إعراب القرآن / ٢٤٣ .

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه / ١٦٧ .

(٨) انظر: إعراب القرآن / ٢٤٣ .

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٠٢ .

(١٠) انظر: الكشاف / ١٦٠ .

(١١) انظر: المحرر الوجيز / ١٥٥ .

(١٢) انظر: التبيان / ٨٦ .

(١٣) انظر: الإنصاف

ذكر هذا القول الزمخشري^(١)، ورجحه الرضي^(٢).

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول^(٣).

المناقشة :

اختلف في إعراب (تقتلون) على أقوال على النحو الآتي :

١ - أن تكون حالاً ، و "أنتم" مبتدأ ، و "وهؤلاء" الخبر.

وقد رجح أبو حيان هذا القول من جهة السمع قائلاً : (فالمختار أن أنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبر ، وتقتلون حال . وقد قالت العرب : "ها أنت ذا قائمًا" ، و "ها أنا ذا قائمًا" . وقالت أيضاً : "هذا أنا قائمًا" ، و "ها هو ذا قائمًا" . وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ ، وكأنه قال : أنت الحاضر ، وأنا الحاضر ، وهو الحاضر . والمقصود من جهة المعنى الإخبار بالحال . ويدل على أن الجملة حال مجئهم بالاسم المفرد منصوباً على الحال ، فيما قلناه من قولهم : "ها أنت ذا قائمًا" ، ونحوه^(٤) . وهذه الحال لازمة لا يستغني عنها لأن المعنى يتم بها ، يقول ابن عطية : (" تقتلون " حال بها تم المعنى وهي كانت المقصود فهي غير مستغنى عنها وإنما جاءت بعد أن تم الكلام في المسند والمسند إليه كما تقول هذا زيد منطلقاً وأنت قد قصدت الإخبار بانطلاقه لا الإخبار بأن هذا هو زيد)^(٥) .

لذلك قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ هَكَانُتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَتُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٦] (و "أنتم" مبتدأ و "وهؤلاء" الخبر ، و " حاجتكم" جملة حالية كقول : "ها أنت ذا قائمًا" ، وهي من الأحوال

(١) انظر: الكشاف / ١٦٠ .

(٢) انظر: شرح الكافية / ٤ / ٤٢٣ .

(٣) انظر: البحر المحيط / ١ / ٤٥٨ .

(٤) البحر المحيط / ١ / ٤٥٨ .

(٥) المحرر الوجيز / ١ / ١٥٥ .

التي ليست يستغني عنها كقوله ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَوَلَاءٌ تَقْتُلُونَ ﴾ على أحسن الوجوه في إعرابه ^(١).

فمجيء السماع عن العرب بالنصب يعد دليلاً قوياً لترجيح القول بالحالية على غيره.

وقد اعرض الرضي على هذا القول بأن معنى الحال لا يصح فيه ، إذ يقول : (ولا أرى للحال فيه معنى ، إذ ليس المراد أنت المشار إليه في حال قوله) ^(٢) ، يقصد في قول العرب : ها أنت ذا قائلاً .

وقد رد عليه الشهاب ، ووصف قوله هذا بأنه (ابتداع منه ، منشأه عدم الاطلاع ومتابعة العقل مع أنه لا يخفى حال الحال ، ولا يخفى أنه مجازفة منه فإن المتقدّمين جوزوا في هذه الجملة الخبرية كما مرّ نقله).

ووجوه التركيب لا حجر فيها ، وما ردّه الرضي هو الظاهر من كلام العرب وما قاله بحث يظهر جوابه بالتأمل فلا تغتر بالتجويز العقلي) ^(٣) والذي يظهر لي أن الحال في مثل هذا الأسلوب تفيد معنى التهديد والوعيد ، يقول سيبويه : (وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمّر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل ، أو صفة غير عمل ، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو . وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك ؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما تُرى أنه قد جهل ، أو تُنزل المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهذداً أو وعيداً ، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه) ^(٤) .

(١) البحر المحيط / ٢ / ٥١٠.

(٢) شرح الكافية / ٤ / ٤٢٣.

(٣) حاشية الشهاب / ٣ / ٥٨.

(٤) الكتاب / ٢ / ٨٠.

٢- أن تكون حالاً، و "أنتم" خبر ، "هؤلاء" مبتدأ .

وهذا القول مردود ، لأن المبتدأ والخبر إذا استويا تعريفاً أو تناكيراً لم يجز للخبر أن يتقدم^(١) .

لذا استفهم أبو حيان عن سبب تقديم الخبر فلم يجد من يفهمه ، قائلاً : (ولا أدرى ما العلة في العدول عن جعل أنتم المبتدأ ، وهؤلاء الخبر ، إلى عكس هذا)^(٢) .

٣- أن تكون خبراً - "أنتم" ، و "هؤلاء" منادي محذوف منه حرف النداء .

وهذا القول جائز عند الكوفيين مستدلين بقول الشاعر :

إِنَّ الْأُولَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتِصِمْ تَأْلَقْ مَنْ عَادَاكَ مَحْذُولَا^(٣)

وهو غير جائز عند البصريين ، إذ يقول أبو حيان : (لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء)^(٤) ، وفي ذلك يقول سيبويه : (ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينبع به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من أيٌّ حين حذفه، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيها)^(٥) ، ويقول ابن عيسى : (فكل ما يجوز أن يكون وصفاً لـ "أي" ودعوته فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه ، فيكون إجحافاً ، فلذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم ، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء)^(٦) .

وأما استدلالهم باليت فليس لهم فيه حجة لقلته ، يقول أبو حيان : (وقد جاء في الشعر

(١) انظر: الدر المصنون ١/٤٧٦ ، وتوضيح المقاصد ١/٤٨٢ ، والمجمع ١/٤٣٢.

(٢) البحر المحيط ١/٤٥٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٤٥٨ ، والدر المصنون ١/٤٧٦ ، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٢٦.

(٤) البحر المحيط ١/٤٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٠.

(٦) شرح المفصل ٢/١٥.

حذفه ، وهو قليل)^(١) .

والعلة في تخرير هذه الآية على قول الكوفيين عند أبي حيان (لأنه صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ وخبر . وقد بينما كيفية انعقاد هذه الجملة)^(٢) ، يقصد ما رجحه في القول الأول .

٤ - أن تكون خبراً "أنتم" ، و "هؤلاء" منصوباً على الاختصاص .

يقول ابن كيسان : ("أنتم" مبتدأ و "تقتلون" الخبر ، ودخلت "هؤلاء" ليخص بها المخاطبين إذ نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون)^(٣) ، ويقول النحاس : (يجوز أن يكون التقدير والله أعلم أعني هؤلاء و تقتلون خبر أنتم)^(٤) .

وهذا القول مخالف لما نص عليه النحاة في أحكام الاختصاص ، إذ يقول أبو حيان : (وقد نص النحويون على أن التخصيص لا يكون بالنكرات ، ولا بأسماء الإشارة . والمستقرأ من لسان العرب أنه يكون أياً نحو : اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابة ، أو معرفاً بالألف واللام نحو : نحن العرب أقرى الناس للضييف ، أو بالإضافة نحو : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، وقد يكون علماً ، كما أنسدوا :

بِنَا تَعْيَمًا يُكَشِّفُ الضَّبَابُ

وأكثر ما يأتي بعد ضمير متكلم ، كما مثلناه . وقد جاء بعد ضمير مخاطب ، كقولهم : بك الله نرجو الفضل)^(٥) ، وعلى ذلك لا يكون اسم الإشارة منصوباً على الاختصاص ، ولكن

(١) البحر المحيط ١/٥١١ ، وانظر : تمهيد القواعد ٧/٣٥٢٦ ، والهمج ٢/٤٣ .

(٢) البحر المحيط ١/٤٥٨ .

(٣) عزاه إليه مكي . انظر : مشكل إعراب القرآن ١/١٠٣ .

(٤) إعراب القرآن ١/٢٤٣ .

(٥) البحر المحيط ١/٤٥٨-٤٥٩ ، وانظر : والكتاب ٢/٢٣٦ ، وشرح المفصل ٢/١٨ ، وشرح التسهيل ٣/٤٣ ، والارتشاف ٥/٢٢٠٤٧ ، والمغني ٧١٤ ، والهمج ٢/٣١ .

ابن كيسان فيما يبدولي لم يقصد بقوله : (ليخص بها المخاطبين) الاختصاص المصطلح عليه عند النحوين ، وإنما قصد أن يكون منصوبا على الذم ، كأنه قيل : أذم هؤلاء .

٥- أن تكون صلة الموصول لـ "هؤلاء" لأن اسم الإشارة بمعنى "الذي" ، وهو خبر ، و "أنتم" مبتدأ .

وهذا قول الكوفيين ، لأنهم يرون أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة ، واستدلوا على بذلك بالسماع ، ومنه قوله تعالى السابق ، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ البقرة: ٨٥ ، قوله تعالى: ﴿ هَتَأْنُتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ ﴾ النساء: ١٠٩ ، قوله يزيد بن مفرغ:

عَدْسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ
أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ
أي: و الذي تحملين طليق ^(١).

وأما البصريون فلا يرون أن أسماء الإشارة تُستعمل بمعنى الأسماء الموصولة لأن في ذلك بطلاناً للمعاني إلا مع (ما) أو (من) في الاستفهام وذلك نحو: (ماذا) فتكون بمعنى: ما الذي ، وحجتهم أن أسماء الإشارة دالة على الخضور ، والمواضولات دالة على الغيبة ، فأحدهما خالف للأخر ^(٢) .

وأما ما استدلوا به من قول الشاعر فأجيب عنه بأن تحملين حال أو خبر وطليق خبر ثان ^(٣) .

(١) انظر : المفصل للزخيري ١٩٠ ، والإنصاف ٢/٧١٧-٧٢٢ ، واللباب للعكبري ١٢٠/٢ ، والبحر المحيط ٦/٦٠٢ ، وأوضح المسالك ١/١٦٤ ، ومغني الليب ٢٢٠/٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٤١٦-٤١٧ ، وإعراب القرآن ١/٢٤٣ ، والمفصل ١٩٠ ، الإنصاف ٢/٥٧٩-٥٨٣ ، اللباب للعكبري ١٢٠/٢ ، البحر المحيط ٦/٢٢٠ ، وأوضح المسالك ١/١٦٤ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/٧١٧ ، والهمج ١/٣٢٨ .

٦ - أن تكون مستأنفة استئنافاً بياناً.

يقول الزمخشري : (والمعنى ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون ، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقربين تنزيلاً ، لتغير الصفة منزلة تغير الذات ، كما تقول : رجعت بغير الوجه الذي خرجت به. وقوله : (تَقْتُلُونَ) بيان لقوله ثم أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ)^(١) ، واعتراض على هذا القول أبو حيان قائلاً : (والظاهر أن المشار إليه بقوله : (ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ) ، هم المخاطبون أوّلًا ، فليسوا قوماً آخرين . ألا ترى أن هذا التقدير الذي قدره الزمخشري من تنزيل تغير الصفة منزلة تغير الذات لا يتأتى في نحو : ها أنا إذا قائماً ولا في ها أنتم أوّلأء؟ بل المخاطب هو المشار إليه من غير تغير)^(٢).

فهو يرى أن المخاطب بهذه الآية هم بنو إسرائيل الذين أخذ الله عليهم الميثاق ، يقول : (ظاهره أنه خطاب لبني إسرائيل الذين أخذ الله عليهم الميثاق . وقيل : هو خطاب لمعاصري رسول الله - ﷺ - من بنى إسرائيل ، أسند إليهم توقي أسلافهم ، إذ هم كلهم بتلك السبيل ، قال نحوه ابن عباس وغيره)^(٣) ، ولكن اعتراض أبي حيان كما يرى السمين ليس بواضح ، يقول : (ولم يتضح لي صحة الإيراد عليه وما أبعده عنه)^(٤) ، وهو كما قال ، لأن المخاطب على قول الزمخشري هم بنو إسرائيل المعاصرون للنبي ﷺ ، وعليه يتأتى قوله : ها أنا ذا قائماً ، مع أن الزمخشري قصد بالبيان الاستئناف البياني يدل عليه قوله في قوله تعالى : ﴿ هَكَانُتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجُتُمْ ﴾ : ("ها أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ" ها للتنبية ، وأنتم مبتدأ وهؤلاء خبره. و " حاججتم" جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى ، يعني أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم مما نطق به التوراة والإنجيل فلِمْ تُحاجُونَ فيما ليس لكم به علم)

(١) الكشاف ١ / ١٦٠

(٢) البحر المحيط ١ / ٤٥٨

(٣) السابق ١ / ٤٥٥

(٤) الدر المصنون ١ / ٤٧٦

ولا ذكر له في كتابيكم من دين إبراهيم)^(١)، لذا يقول الرضي : (الجملة بعد اسم الأشارة لازمة، لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها، إذ هي مستأنفة)^(٢).

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان الوجه الأول من القول الأول وهو القول بالحالية ، والقول الآخر وهو القول بالاستئنافية ، وذلك لسلامتها من الاعتراضات الواردة عليهما ، وإن كان القول بالحالية عندي أرجح من الاستئناف لما يعتصدها من السمع السابق عن العرب .

(١) الكشاف ١ / ١٧١

(٢) شرح الكافية ٤ / ٤٢٣ .

٤٨ - إعراب ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ :

وذلك في قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا السَّيِّعَاتِ أَنْ يَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّلَاحَتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]

حيث اختلف في إعرابها على قولين :

١- أن تكون بدلاً من الكاف الواقعة مفعولاً ثانياً .

وهو قول ذكره الزمخشري^(١)

٢- أن تكون حالاً .

وهو قول ذكره أبو البقاء^(٢) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٣) .

المناقشة :

أجاز الزمخشري أن تكون جملة (سواء محياهم ومماتهم) بدلاً من الكاف (لأنَّ الجملة تقع مفعولاً ثانياً ، فكانت في حكم المفرد. إلا ترك لو قلت : أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم : كان سديداً ، كما تقول : ظنت زيداً أبوه منطلق)^(٤) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة السباع ومن جهة المعنى ، فأما من جهة السباع فيقول : (وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري من إبدال الجملة من المفرد قد أجازه أبو الفتح واختاره ابن مالك ، وأورد شواهد على زعمه ، ولا يتعين فيها البدل ...)

(١) انظر : الكشاف ٤/٢٩٠

(٢) انظر : التبيان ٢/١١٥٢

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/٤٧

(٤) انظر : الكشاف ٤/٢٩٠

وأما تجويز الزمخشري أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم فيظهر لي أنه لا يجوز لأنها بمعنى التصوير .

لا يجوز صيرت زيداً أبوه قائم ، ولا صيرت زيداً غلامه منطلق ، لأن التصوير انتقال من ذات إلى ذات أو من وصف في الذات إلى وصف فيها وتلك الجملة الواقعة بعد مفعول صيرت المقدرة مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقال مما ذكرنا فلا يجوز .

والذي يظهر لي أنه إذا قلنا بتشبّث الجملة بما قبلها أن تكون الجملة في موضع الحال والتقدير: أم حسب الكفار أن نصيّرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم ليسوا كذلك بل هم مفترقون ، أي : افتراق في الحالتين وتكون هذه الحال مبينة ما انبهم في المثلية الدالة عليها الكاف التي هي في موضع المفعول الثاني)^(١) .

والخلاف في إعراب هذه الآية مبني على الخلاف في جواز إبدال الجملة من المفرد على قولين :

القول الأول : جوازه على قلة .

وذهب إليه ابن جنبي ^(٢) ، والسيرافي ^(٣) ، وابن السراج ^(٤) ، والزمخشري ^(٥) ، والعكبري ^(٦) ، وابن مالك ^(٧) ، وابن عصفور ^(٨) ، والرضي ^(٩) ، وابن هشام ^(١٠) ، وابن عقيل ^(١١) .

(١) البحر المحيط ٤٧/٨ .

(٢) انظر : المحتسب ١٦٥/٢

(٣) انظر : رسالة في جمل الإعراب ٩٣ ، والهمع ٦٥/١

(٤) انظر : الأصول ١/٢٩٦

(٥) انظر : الكشاف ٣/١٠٢

(٦) انظر : التبيان ١/٢٩٠

(٧) انظر : شرح الاستهيل ٣/٣٣٩-٣٤٠

(٨) انظر : شرح الجمل ٢/٤٢٦ ، والمقرب ١٣٣-١٣٤

(٩) انظر : شرح الكافية ٤/١٩٨

(١٠) انظر : المغني ٥٩٤

(١١) انظر : المساعد ٢/٤٣٨

مستدلين عليه بالسماع بما يلي :

١ - بقوله تعالى : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا فَدَ قِيلَ لِرَسُولٍ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٤٣].

فإن وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها ، على تقدير : ما يقال لك إلا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم . وجاز إسناد (قيل) إليها في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية: ٣٢].^(١)

٢ - وبقوله تعالى : ﴿ لَا هِيَةَ قُوْبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبَصِّرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣] .
ف﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبَصِّرُونَ ﴾ وهذا الكلام كله في محل نصب بدلًا من النجوى ...)^(٢).

٣ - وبقول الشاعر :

إِلَى الله أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
يقول ابن جني : ("كيف يلتقيان") جملة في موضع نصب بدلًا من حاجة ، وحاجة فكانه قال : إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذر التقائهما ، هذا أحسن من أن تقطع قوله : كيف يلتقيان مستأنفًا ، لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب ، لأنه إنما يشكو تعذر التقائهما ، ولا يريد استقبال الاستفهام عندهما)^(٣) .

(١) انظر : شرح التسهيل / ٣٤٠.

(٢) انظر : شرح التسهيل / ٣٤٠ ، والكشف / ٣٤٠.

(٣) المحاسب / ٢ / ١٦٥.

٤ - قوله :

لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أَمْ عَمْرُو بِكَلِمَةٍ
أَتَصْبِرَ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ
فَالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها، لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام^(١).

٥ - قوله :

لَا دَنَا مِنِّي سَمِعْتُ كَلَامَهُ
مِنْ أَنْتَ لَا قَيْتَ أَمْرَ سَرُورِ

٦ - وبقول العرب : عرفت زيداً أبو من هو .

أي : عرفت زيداً أبوته^(٢) .

الثاني : عدم جوازه .

وذهب إليه المبرد^(٣) ، والأعلم^(٤) ، وابن خروف^(٥) ، وابن العلج^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني لأن السيماع لم يثبت عنده ، وما ورد منه فهو محتمل ...

يقول : (وما استدل به لا تقوم به حجة)^(٧) ، ويقول في ابن مالك : (وأورد على ذلك
شواهد على زعمه لا يتغير فيها البطل)^(٨) ، ويقول : (هذا الحكم الذي انتزعه من هذه الدلائل
على زعمه منازع فيه ، ومنازع فيها استدل به ...)^(٩) .

(١) انظر : شرح التسهيل / ٣٤٠.

(٢) انظر : شرح التسهيل / ٣٣٩.

(٣) انظر : الارشاد / ٤ ، ١٩٧٢ ، والهمج / ١ ، ٦٥.

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : السابق

(٦) انظر : البحر المحيط / ٨ ، ٤٧

(٧) الارشاد / ٤ ، ١٩٧٢

(٨) البحر المحيط / ٨ ، ٤٧

(٩) التذليل والتكميل / ٤ ، ١٤٧ مخطوط

لأن قوله : (بكلمة أتصبر) في موضع نصب بكلمة ، وهو محكي ، لأن الكلمة في معنى بقوله . فكما أن الكلام قد يحكي إجراء له مجراه القول فكذلك الكلمة .

وأما قوله (كيف يلتقيان) ، فليس بدلاً في موضع نصب كما ذكر بل استئنافا لما ذكر تباعين الحاجتين مكاناً استبعد التقائهما وتعذرها .

وأما بيت ابن الزبير : (فمن أنت) محكي بقوله (كلامه) لأن معناه سمعت قوله فهو في موضع نصب على الحكاية^(١) .

وأما قولهم : (عرفت زيداً أبو من) ففي الجملة الاستفهامية ثلاثة مذاهب :

أحدها : ما ذكر أنها بدل من الاسم قبله .

والثاني : أنها في موضع الحال .

والثالث : أن عرفت ضمن معنى علمت المتعدية إلى اثنين ، وهو الصحيح عند بعض أصحابنا^(٢) .

وأما الآية الأولى : ﴿ مَا يَقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِرُسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ فإنه يؤدي إلى أن الجمل يسند إليها ؛ إذ يكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، وذلك غير جائز على مذهب البصريين^(٣) ، ويقول : (قال بعض أصحابنا ، وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي ، ويعرف بابن العلج ، وكان من أقام باليمن وصنف بها ، قال في كتابه البسيط في النحو : ولا يصح أن يكون جملة معمولة للأول في موضع البدل كما كان في النعت لأنها

(١) التذليل والتكميل ٤ / ١٤٧ مخطوط .

(٢) السابق

(٣) السابق

تقدر تقدير المشتق [ويقدر المشتق]^(١) تقدير الجامد ، فيكون بدلاً فيجتمع فيه تحوزان ، ولأن البدل يعمل فيه العامل الأول .

فيصح أن يكون فاعلاً ، والجملة لا تكون في موضع الفاعل بغير سابق ، لأنها لا تضر ، فإن كانت غير معمولة فهل تكون جملة [بدلاً من جملة ؟]^(٢) لا يبعد عندي جوازها كما يتبع في العطف الجملة للجملة ، وكتأكيد الجملة التأكيد اللفظي انتهى . وتبين من كلام هذا الإمام أنه لا يجوز أن تكون الجملة بدلاً من المفرد)^(٣) .

فمن خلال ما سبق ظهر أن أبا حيان لم يرتضى في هذه المسألة سماعا ، وإنما ركب مطية التأويل فيها لقلة ما ورد من ذلك بإقرار المجيزين لهذه المسألة .

وقد فصل ابن العلج في هذه المسألة بناء على مسألة العامل في البدل :

فإن كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لم تصح المسألة ، فلا تكون الجملة في موضع الفاعل ولا في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله مع ما فيها من كثرة التأويلات في الجملة ، وإن كان العامل في البدل هو من غير العامل في المبدل منه صحت المسألة على أن لا تكون من هذا الباب بل تكون من إبدال الجمل .

وأما من جهة المعنى فيقول أبو حيان : (لأن التصريح انتقال من ذات إلى ذات أو من وصف في الذات إلى وصف فيها وتلك الجملة الواقعه بعد مفعول صيرت المقدرة مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقال مما ذكرنا فلا يجوز)^(٤) ، ولكن السمين أجاز هذا المعنى في التصريح ، إذ (فيها انتقال من وصف في الذات إلى وصف فيها؛ لأن النحو نصوا على جواز وقوع الجملة صفةً وحالاً نحو:

(١) زيادة من المخطوط

(٢) زيادة من المخطوط

(٣) البحر المحيط ٤٧/٨ ، وانظر : التذليل والتكميل ٤/١٤٧ مخطوط

(٤) السابق

مررتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَجَاءَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ. فَالَّذِي حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْوُصْفَيَّةِ وَالْحَالَيَّةِ يَجُوزُ أَنْ يَقُعَ فِي حَيْزِ التَّصْبِيرِ؛ إِذَا لَا فَرْقٌ بَيْنَ صَفَّةٍ وَصَفَّةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثَيَّةِ^(١).

ومع هذا يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، فهو يرى عدم جواز إبدال الجملة من المفرد إلا أنه خالف هذا فيما يلي :

١- في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوْهَا لَحْمًا) [البقرة: ٢٥٩] ، إذ يقول : (... وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظرُ أَنْ هَذِهِ الْجَمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْبَدْلِ مِنَ الْعِظَامِ ، وَذَلِكَ أَنْ : اَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ فتكون هذه الجملة في موضع نصب على المفعول بانظر ، لأن ما يتعدى بحرف الجر إذا علق صار يتعدى لمفعول ، تقول : فكرت في أمر زيد ، ثم يقول : فكرت هل يحييء زيد ؟ فيكون : هل يحييء زيد في موضع نصب على المفعول بفكيرت ، فكيف ننشرها بدل من العظام على الموضع ، لأن موضعه نصب وهو على حذف مضاف أي : فانظر إلى حال العظام كيف ننشرها ، ونظير ذلك قول العرب : عرفت زيداً أبو من هو على أحد الأوجه فالجملة من قولك : أبو من هو في موضع البدل من قوله زيداً مفعول عرفت ، وهو على حذف مضاف ، التقدير : عرفت قصة زيد أبو من ...^(٢) .

٢- وفي قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ) [الأعراف: ١٨٧] ، إذ يقول : (وأيان مرساها جملة استفهامية في موضع البدل من الساعة ، والبدل على نية تكرار العامل وذلك العامل معلق عن العمل لأن الجملة فيها استفهام ولما علق الفعل وهو يتعدى بعن صارت الجملة في موضع نصب على إسقاط حرف الجر فهو بدل في الجملة على موضع عن الساعة لأن موضع المجرور

(١) الدر المصنون ٩/٦٥٠

(٢) البحر المحيط ٢/٣٠٦

نصب ونظيره في البدل قولهم : عرفت زيداً أبو من هو على أحسن المذاهب في تحرير المسألة أعني في كون الجملة الاستفهامية في موضع البدل)^(١).

٣- وفي قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧] ، إذ يقول : ("كيف خلقت") جملة استفهامية في موضع البدل من الإبل وينظرون تعدى إلى الإبل بواسطة إلى ، وإلى كيف خلقت على سبيل التعليق ، وقد تبدل الجملة الاستفهامية من الاسم الذي قبلها كقولهم : عرفت زيداً أبو من هو على أصح الأقوال)^(٢).

٤- وفي قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوْجَانًا﴾ [الكهف: ١] إذ يقول : (ويمكن أن يكون (قيماً) بدلأً من قوله (ولم يجعل له عوجاً) أي جعله مستقيماً قيماً ، ويكون بدل مفرد من جملة كما قالوا في عرفت زيداً أبو من هو أنه بدل من مفرد وفيه خلاف)^(٣).

والذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان القول بعدم جيء الجملة بدلأً من المفرد والعكس ، وذلك لما يلي :

١ - لأن الدليل إذا حمل على وجه سائع في العربية فقط سقط الاستدلال به والاحتجاج .

فيبيت :

لقد أذهلتني أم عمرو بكلمة أتصير يوم البين أم لست تصير
حملت جملة (أتصير ...) على الحكاية لأن الكلمة بمعنى مقوله أو تكون على إضمار القول
فإضمار القول كثير أي بكلمة قائلة ...

(١) البحر المحيط ٤ / ٤٣١.

(٢) السابق ٨ / ٤٥٩.

(٣) السابق ٦ / ٩٤.

وأما جعل الكلمة بمعنى الكلام كما ذهب إليه ناظر الجيش فتأويل بعيد وقليل .

ومثله بيت ابن الزبير ... (من أنت) محكي بقوله كلامه لأن معناه سمعت قوله ... أو على إضمار قول مذوق وهو كثير .

ومثله قوله تعالى : ﴿ هَلْ هَنَّا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ فالجملة محكية بعد قول مذوق .

وبهذا : إلى الله أشكو في المدينة حاجة ...

فجملة (كيف يلتقيان) استئناف بياني خلافاً لابن جني في منعه الاستئناف ولعله قصد الاستئناف النحوي .

وأما الآية في قوله تعالى : ﴿ مَا يَقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِرَسُولِنِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

فليس قوله (إن ربك ...) بدل من (ما) كما ذهب إليه ابن مالك لأن الكلام بعد القول محكي لا يمكن أن يسند إليها لفظ فلا يؤول بكلمة مفردة .

٢ - لأن الجملة لا يسند إليها فلا تقع فاعلة ولا نائمة عن الفاعل إذا كان العامل في البدل والمبدل منه واحد على حين لو كان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه كان ذلك من إبدال الجمل من الجمل وذلك جائز كما مر في كلام ابن العلج .

٣ - لأنه يشترط في إيدال الجملة من المفرد أن يكون لها محل من الإعراب على حين لا يشترط ذلك في إيدال الجمل من الجمل ، والأصل إلا تقدر الجملة بمشتق إلا في حالات خاصة .

٤ - لأن القول بجواز ذلك يؤدي إلى تأويلات كثيرة تجعل الجملة مؤولة بمشتق ثم إلى جعلها بدلاً من موصوف مذوق كما ذكر ذلك ابن العلج .

٥ - لأن الجملة الاستفهامية في قوله : عرفت زيداً أبو من هو ؟

لا يصح أن تكون بدلًا لأنه يؤدي ذلك إلى أن يكون الفعل عاملاً في المبدل منه و معلقاً عن المبدل في الوقت نفسه !!، وهذا لا يصح .

الترجح :

الذي يترجح عندي هو القول الثاني القائل بالحالية على غيره ، وذلك لسلامته من الاعتراضات على غيره ، ولأنه ليس فيه خلاف .

٣٩ - إعراب (كأن لم يلبثوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ [يونس: ٤٥].

حيث ورد في إعراب هذه الجملة ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في محل نصب صفة لليوم .

٢- أن تكون في محل نصب صفة مصدر مذوف .

٣- أن تكون في محل نصب حال .

ذكر هذا أبو علي الفارسي ^(١)، ومكي ^(٢)، والكرماني ^(٣) ، وابن عطية ^(٤)، وأبو البقاء ^(٥) ، واقتصر على الوجه الثالث الزمخشري ^(٦)، والرزبي ^(٧) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث ^(٨).

المناقشة :

اختلاف في إعراب هذه الجملة بناء على ما يتعلق بها من جهة الصناعة والمعنى .

(١) انظر : الحجة ٤ / ٣٠٠-٣٠١.

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٧.

(٣) انظر : غرائب التفسير ١ / ٤٨٤.

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣ / ١٣٨.

(٥) انظر : التبيان ٢ / ٦٧٦.

(٦) انظر : الكشاف ٢ / ٣٤٩.

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ١٧ / ٢٥٩.

(٨) انظر : البحر المحيط ٥ / ١٦٣.

فمن أعرب هذه الجملة في محل نصب صفة لليوم أو صفة لمصدر مذوق اضطر إلى تقدير مضاف ، ورابط للصفة .

يقول أبو علي الفارسي : (فإذا جعلته صفة لليوم ، احتمل ضربين من التأويل : أحدهما : أن يكون التقدير : كأن لم يلبثوا قبله إلا ساعة ، فحذفت الكلمة بدلالة المعنى عليها)

ويجوز أن يكون المعنى : كأن لم يلبثوا قبله ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ثم حذفت الهاء من الصفة

وإن جعلته صفة للمصدر كان على هذا التقدير الذي وصفنا ، وتمثيله : كأن لم يلبثوا قبله ، فحذف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ثم حذف العائد من الصفة ، كما تمحظه من الصلة في نحو : أهذا الذي بعث الله رسولا ...)^(١) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

أما رده من جهة الصناعة فيقول : (لأنّ يوم نحشرهم معرفة ، والجمل نكرات ، ولا تنتع المعرفة بالنكرة . لا يقال : إنّ الجمل الذي يضاف إليها أسماء الزمان نكرة على الإطلاق ، لأنها إن كانت في التقدير تنحل إلى معرفة ، فإن ما أضيف إليها يتعرف وإن كانت تنحل إلى نكرة كان ما أضيف إليها نكرة ، تقول : مررت في يوم قدم زيد الماضي ، فتصف يوم بالمعرفة ، وجئت ليلة قدم زيد المباركة علينا)

وقد تكلف بعضهم تقدير مذوق بربط فدراه : كأن لم يلبثوا قبله ، فحذف قبله أي قبل اليوم ، وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز)^(٢) .

(١) الحجة ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١

(٢) البحر المحيط ٥ / ١٦٣

وما ذكره أبو حيان من جهة الصناعة أمران :

١ - مسألة تناقض الصفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً.

وهذه مسألة خلافية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى منع ذلك . وهذا هو قول الجمهور ^(١) .

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١-أن النكرة لا توصف بالمعرفة ، لأن حق المعرفة التقديم وحق النكرة التأخير فهما متادفعان ، فلا يمكن الجمع بينهما من جهة واحدة ، ثم إن نعت المعرفة بالنكرة لإزالة التنكير العارض فيها ، والتنكير لازم للنكرة لا يبغي عنها حولاً .

٢-أن النكرة فيها إبهام والمعرفة فيها إيضاح ، فلا توصف النكرة بالمعرفة ولا العكس ، لأن ذلك يؤدي إلى التضاد بينهما .

٣-أن الجمع بينهما كالجمع بين النفي والإثبات ، وهو محال ، لأن المعرفة تقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعينه ، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعينه ^(٢) .

القول الثاني : يرى جواز ذلك مطلقاً ، وهو قول بعض الكوفيين فيما فيه مدح أو ذم ، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿وَيَلِّيَّكُلْ هُمَزةٌ لُّمَزَةٌ﴾ [الهمزة: ١، ٢] ،

(١) انظر : الكتاب / ١٤٢١ ، والأصول / ٢٢٣ ، والإيضاح / ٤١٥ ، وشرح المقدمة المحسبة / ٢٢٨٦ ، والمفصل / ١١٦ وشرح المفصل / ٣٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك / ٣٣٠٧ ، وشرح الكافية الشافية / ٣١١٥ ، وأوضاع المسالك / ٣٣٠٢ ، والمساعد / ٢٤٠٢ ، والهمم / ٣١٤٦ .

(٢) انظر : المحتسب / ٢٢٩ ، وتذكرة النها : ٥٥٥ - ٥٥٦ ، والتذليل / ٤١١٥ خطوط ، والارتفاع / ٤١٩٠٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح / ٣٤٦٦ ، والهمم / ٣١٤٧ .

وبقول الشاعر :

لابن اللعيز الذي يُجبا الدخان له وللمغنّي رسول الزور قواد^(١)
فـ"همزة" وصفت بمعرفة وهو "الذي" ، وـ"المغني" وصف بنكرة وهو "قواد" .

القول الثالث : يرى جوازه بقيد ، وهو قول الأخفش^(٢) ، وابن الطراوة^(٣) .

فالأخفش أجازه إذا وصف النكارة بالمعرفة بشرط أن تخصص النكارة قبل أن توصف بالمعرفة، واستشهد بقوله تعالى : ﴿فَإِنْ عِثْرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا أَسْتَحْقَقَا إِلَّا مَا فَاعَلَاهُنَّ يَقُولُونَ مَقَامَهُمَا مِنْ أَنَّهُمَا أَسْتَحْقَقَا عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيَنَ﴾ [المائدة: ١٠٧]^(٤)

فـ"الأولياء" معرفة ، وهي صفة "الآخران" وهو نكارة ، وـ"آخران" وصف بـ"يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم".

وأما ابن الطراوة فأجازه إذا وصف المعرفة بالنكارة بشرط أن يكون الوصف بها خاصا بالمحض .

واستشهد بقول النابغة :

فِتْ كَانَى سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةً مِنَ الرُّقْشِ فِي أَيْيَاهَا السُّمْ ناقِعُ^(٥)

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧ ، والتذليل ٤/١١٥ مخطوط ، والارتفاع ٤/١٩٠٨ ، والهمم ٣/١٤٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١/٢٦٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١/٢٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧ ، والتذليل ٤/١١٦ مخطوط ، والارتفاع ٤/١٩٠٨ ، والهمم ٣/١٤٧ .

(٤) انظر : التذليل ٤/١١٦ مخطوط ، والارتفاع ٤/١٩٠٨ ، والهمم ٣/١٤٧ ، وابن الطراوة النحوى ٢٠٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١/٢٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧ ، والتذليل ٤/١١٦ مخطوط ، والارتفاع ٤/١٩٠٨ ، والهمم ٣/١٤٧ .

فـ"السم" معرفة وصف بـ"ناقع" وهو نكرة ، لأنه وصف خاص بالموصوف ، فناقع بمعنى قاتل .

وأما أبو حيان فرجح رأي الجمهور ، وعده كالإجماع ، إذ يقول : (وهذا الوجه ضعيف لاستلزماته هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس)^(١) ، ويقول : (وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تنتع إلا بالنكرة ، والمعرفة لا تنتع إلا بالمعرفة . ولا دليل من ذهب إلى ذلك)^(٢) ، ويقول أيضا : (وهذا هدم لما اعترضوا عليه من أن المعرفة لا تنتع إلا بالمعرفة ولا اختار هذا المذهب وتقرير فساده في النحو)^(٣) ، وقد رد على المجيزين بأن أدلة لهم محتملة ، والمحتمل لا يحتاج به ، يقول : (ولا حجة في جميع ما استدل به لاحتمال أن يكون "الذى" بدلا من "همزة" ، وـ"الأوليان" بدلا من "آخران" أو من الضمير في "يقومان" ، وـ"قواد" بدلا من "المغني" ، وـ"ناقع" خبرا ثانيا)^(٤) .

وقد أجاز شيخنا د عياد الشبيتي رأي ابن الطراوة بحجية أن الغرض الأساسي من النعت هو التوضيح والبيان^(٥) . ولكن السماع الوارد لا يكفي لإجازته مع ما فيه من التباس النعت بعطف البيان .

والذي يظهر لي رجحان قول الجمهور ، وقول الأخفش .

فأما قول الجمهور فسلامته من الاعتراضات ... ، وأما قول الأخفش فلأن النكرة إذا

(١) البحر المحيط /٤ ٤٩

(٢) السابق /٧ ٣٢٠

(٣) السابق /١ ١٤٩ ، وانظر : /٣ ٣٤٩ /٨ ، ٢٦٤ ، وانظر أيضا : التذيل /٤ ١١٥-١١٦ مخطوط ، والارتفاع

١٩٠٨ /٤

(٤) التذيل والتكميل /٤ ١١٦ مخطوط ، وانظر : البحر المحيط /٤ ٤٩

(٥) انظر : ابن الطراوة النحوي ٢٠٧

خصصت بالوصف قربت من المعرفة فكأن المعرفة نعتت بمعرفة . وقد أجازوا مجيء الحال من النكرة إذا وصفت فمن باب أولى جواز النعت من النكرة الموصوفة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَانُوكُلَّمُلَّ يَلْبِسُونَ إِلَّا سَاعَةً مِنَالنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ فإن النعت فيها جاء على قول بعض الكوفيين .

٢ - مسألة حذف الرابط في جملة النعت :

إن من شروط مجيء الجملة نعتاً اشتتماها على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به ، أو مقدر^(١) .

فحذف الرابط في جملة النعت جائز إذا قدر ، لذلك لا وجه لقول أبي حيان : (وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز)^(٢) ، ولو أنه اكتفى بأن حذف المضاف والضمير فيه تكلف كان أولى .

أما رده من جهة المعنى فيقول : (وأيضاً فكأن لم يلبثوا لا يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى ، لأن ذلك من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم)^(٣) .

وهو كما قال ، لأن المراد من الآية هو الحديث عن وصف المحشورين أي : ويوم نحشر هؤلاء المشركين فنجتمعهم في موقف الحساب ، كأنهم كانوا قبل ذلك لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ...

ومن أعرب هذه الجملة في محل نصب حال صح المعنى عنده وسلم من الحذف والتقدير .

(١) انظر : شرح المفصل لابن عييش / ٣، ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور / ١٩٣ - ١٩٤، وشرح التسهيل / ٣، ٣١٠ - ٣١١، وارتشاف الضرب / ٤، ١٩١٥، ١٩١٦، والتذليل والتكميل ٣٤٩/٧ مخطوط ، ومغني الليبب . ٤٠٦

(٢) البحر المحيط / ٥، ١٦٣

(٣) السابق / ٥، ١٦٣

يقول أبو علي : (وإن جعلته حالا من الضمير المنصوب، لم تتحج إلى حذف شيء في اللفظ لأنّ الذكر من الحال قد عاد إلى ذي الحال ، والمعنى : نحشرهم مشابهة أحوالهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة) ^(١) ، ويقول أبو حيان : (فالظاهر أنها جملة حالية من مفعول نحشرهم كما قاله ابن عطية آخرًا ، وكذا أعربيه الزمخشري وأبو البقاء) ^(٢) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثالث وهو القول بالحالية على غيره من الأقوال ، وذلك لصحته من جهة المعنى والصناعة ، ولسلامته من الاعتراضات المتوجهة إلى غيره ، ولأنه لا خلاف فيه .

(١) الحجة ٣٠١ / ٤

(٢) البحر المحيط ٥ / ١٦٣ ، وكل المعربين عيال على الفارسي في هذه الأوجه الإعرابية .

باب التمييز

وفيه مسألة :

- إعراب (أمدا) .

٤٠ - إعراب (أَمْدًا) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿لَيَعْلَمَ أَئِ الْحَزِينُ أَحْصَنَ لِمَا لَيَشْوَأْ أَمْدًا﴾ [الكهف: ١٢].

اختلف في إعراب (أَمْدًا) على أقوال :

١- أن يكون تميزاً للاسم التفضيل أحصى .

ذكر هذا القول الفراء^(١)، والزجاج^(٢)، ورجحه الطبرى^(٣)، والنحاس^(٤)، وابن عاشر^(٥).

٢- أن يكون مفعولاً به لفعل مضمر دل عليه أحصى .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(٦)، وأبو البقاء^(٧).

٣- أن يكون منصوباً ببلبشاً .

ذكر هذا القول الفراء^(٨)، والطبرى^(٩)، والزجاج^(١٠)، والنحاس^(١١).

٤- أن يكون مفعولاً به للفعل أحصى .

(١) انظر : معاني القرآن ١٣٦ / ٢

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٧١ / ٣

(٣) انظر : جامع البيان ٦١٤ / ١٧

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢٦٨ / ٢

(٥) انظر : التحرير والتنوير ٢٧٠ / ١٥

(٦) انظر : الإغفال ٣٦١ / ٢

(٧) انظر : التبيان ٨٣٩ / ٢

(٨) انظر : معاني القرآن ١٣٦ / ٢

(٩) انظر : جامع البيان ٦١٤ / ١٧

(١٠) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٧١ / ٣

(١١) انظر : إعراب القرآن ٢٦٨ / ٢

ذكر هذا القول مكي^(١)، والحوفي^(٢)، أبو البقاء^(٣)، ورجحه أبو علي الفارسي^(٤)، والكرماني^(٥)، والزمخري^(٦)، وابن عطية^(٧)، والرازي^(٨)، وابن هشام^(٩)، والسمين^(١٠).
وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(١١).

المناقشة :

اختلف في إعراب (أمدا) تبعاً لدلالة لاختلافهم في (أحصى) ، هل هو اسم تفضيل أم هو فعل ماض ، وعلى ذلك تعدد الأوجه الإعرابية فيه على النحو الآتي :

١- أن يكون تميزا .

يقول الفراء : (كما تَقُولُ: أيُّ الحزبين أصوب قولًا)^(١٢)، وهو الراجح عند الطبرى إذ يقول: (أن يكون منصوباً على التفسير من قوله(أحصى) كأنه قيل: أيُّ الحزبين أصوب عدداً لقدر لبِّهِم).

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٤٣٨ / ٢

(٢) انظر : البحر المحيط ١٠٠

(٣) انظر : التبيان ٨٣٩ / ٢

(٤) انظر : الإغفال ٣٦٤ / ٢

(٥) انظر : غرائب التفسير ٦٥٣ / ١

(٦) انظر : الكشاف ٧٠٥ / ٢

(٧) انظر : المحرر الوجيز ٥٢٢ / ٣

(٨) انظر : مفاتيح الغيب ٤٣٠ / ٢١

(٩) انظر : مغني اللبيب ٧٨١

(١٠) انظر : الدر المصور ٤٥٢ / ٧

(١١) انظر : البحر المحيط ١٠١ / ٦

(١٢) معاني القرآن ١٣٦ / ٢

وهذا هو أولى الوجهين في ذلك بالصواب، لأن تفسير أهل التفسير بذلك جاء^(١).

وهذا القول مردود من جهة الصناعة لأمرین :

١- لأن بناء التفضيل لا يكون من غير الثلاثي .

٢- ولأن شرط التمييز بعد أفعال التفضيل كونه فاعلاً في المعنى ، ولا يصح أن يكون الأمد فاعلاً في هذه الآية .

يقول أبو علي : (وأَفْعَلْ يُفْعِلْ لَا يَقَالْ مِنْ كَذَا ، هُوَ أَفْعَلْ مِنْ كَذَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "مَا أَوْلَاهُ لِلخَيْرِ" و "مَا أَعْطَاهُ لِلدرَاهِمْ" فَمِنْ الشَّاذِ النَّادِرِ الَّذِي حَكَمَهُ أَنْ يَحْفَظَ لَقْلَتَهُ ، ... فَ"أَحْصَى" إِذْنَ لَا يَحْبُزُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا هَذَا الَّذِي أَعْلَمْتُكَ . وَالْأَمْرُ الْآخَرُ الَّذِي يَمْنَعُ انتِصَابَ هَذَا الْإِسْمِ عَلَى التَّمِيِّزِ: هُوَ أَنْ مَا انتِصَابَ عَلَى التَّمِيِّزِ فِي نَحْوِ هَذَا كَوْلُوكَ : أَكْثَرُ مَالًا ، وَأَحْسَنُ وَجْهًا ، وَأَغْرَزُ عَلَيْهَا وَنَحْوِهَا ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ وَإِنْ كَانَ فِي الْلَّفْظِ مُتَنَصِّبًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَجْهَ هُوَ الَّذِي حُسْنَ ، وَالْمَالُ هُوَ الَّذِي كَثُرَ ، وَالْعِلْمُ هُوَ الَّذِي غَزَرَ ، وَلَيْسَ مَا فِي الْآيَةِ كَذَا ، لَأَنَّ الْأَمْدَ لَيْسَ هُوَ الَّذِي أَحْصَى ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ جَهَةِ مَا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَنَصِّبَةِ عَلَى التَّمِيِّزِ وَحْدَهَا)^(٢) ، وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ : (إِنْ قَلْتَ : فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ جَعَلَهُ مِنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ؟ قَلْتَ : لَيْسَ بِالْوَجْهِ السَّدِيدِ ، وَذَلِكَ أَنْ بَنَاءَهُ مِنْ غَيْرِ الْثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَنَحْوِ «أَعْدَى مِنَ الْجَرْبِ» ، وَ«أَفْلَسُ مِنْ أَبْنَى الْمَذْلَقِ» شَاذٌ . وَالْقِيَاسُ عَلَى الشَّاذِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ مُمْتَنَعٌ ، فَكَيْفَ بِهِ؟ وَلَأَنَّ أَمَدًا لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَنْتَصِبَ بِأَفْعَلٍ فَأَفْعَلٌ لَا يَعْمَلُ ...)^(٣) ، وَيَقُولُ أَبْنَى هَشَامٍ : (وَمِنَ الْوَهْمِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي (أَحْصَى لَمَّا لَبَثُوا أَمَداً) إِنَّهُ مِنَ الْأَوَّلِ إِنْ أَمَدَ لَيْسَ مُحْصِيًا بِلَ مُحْصِي وَشَرْطَ التَّمِيِّزِ الْمُصْبُوبَ بَعْدَ أَفْعَلٍ كَوْنِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى لَكَ زَيْدُ أَكْثَرُ مَالًا بِخَلْفِ مَالٍ زَيْدُ أَكْثَرُ مَالًا)^(٤) .

(١) جامع البيان /١٧/٦١٤

(٢) الإغفال /٢/٣٦١

(٣) الكشاف /٢/٧٠٥

(٤) معنی اللبیب /٧٨١

واعتراض أبو حيان على الزمخشري فقال : (أما دعواه الشذوذ فهو مذهب أبي عليٍّ ، وقد ذكرنا أن ظاهر مذهب سيبويه جواز بنائه من أفعل مطلقاً^(١) ، وأنه مذهب أبي إسحاق ، وأن التفصيل اختيار ابن عصفور . وقول غيره : والهمزة في (أَحْصَى) ليست للنقل^(٢) .

وأما قوله (فَأَفْعُلُ لَا يَعْمَلُ) ليس ب الصحيح فإنه يعمل في التمييز ، و(أَمَدًا) تميز ، وهكذا أعربه من زعم أن (أَحْصَى) أفعل للتفضيل ، كما تقول : زيداً أقطع الناس سيفاً ، وزيد أقطع للهام سيفاً ، ولم يعربه مفعولاً به^(٣) ، ورد السمين اعتراف شيخه قائلاً : (قلت : الذي أحوج الزمخشري إلى عدم جعله تميزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدم صحة معناه . وذلك أنَّ التمييز شرطٌ في هذا الباب أن تصح نسبة ذلك الوصف الذي قبله إليه ويتصف به ، ألا ترى إلى مثاله في قوله: "زيد أقطع الناس سيفاً" كيف يصح أن يُسند إليه فيقال: زيد قطع سيفه، وسيفه قاطع ، إلى غير ذلك . وهنا ليس الإحصاء من صفة الأمد ، ولا تصح نسبة إليه ، وإنما هو صفات الحزبين ، وهو دقيق)^(٤) ، وهو كما قال ، ثم إن مجيء التمييز بعد أفعل التفضيل لا يخلو من حالتين : أن يكون فاعلاً في المعنى كما سبق ، وأن لا يكون فاعلاً في المعنى فتضاد "أفعل" إلى ما بعدها ، نحو: الخطيبة أكثر الشعراء هجاء^(٥) ، والأية لا تصح فيها الحالتان .

ورجح الشيخ ابن عاشور وجه التمييز في "أَمَدًا" قائلاً : (و(أَمَدًا) تميز لاسم التفضيل تميز نسبة ... ولا يرييك أنه لا يتضح أن يكون هذا التمييز محولاً عن الفاعل لأنَّه لا يستقيم أن تقول: أفضل أمنده ، إذ التحويل أمر تقديري يقصد منه التقرير)^(٦) ، وليس كما قال ، إذ لو كان القصد

(١) انظر: الكتاب / ١ / ٧٣

(٢) انظر: شرح الجمل / ١ / ٥٨٠

(٣) البحر المحيط / ٦ / ١٠١

(٤) الدرر المصنون / ٧ / ٤٤٩

(٥) انظر: الكافية الشافية / ٢ / ٧٧٤

(٦) التحرير والتنوير / ١٥ / ٢٧٠ .

منه التقرير لما اعترض على هذا القول .

والذي يظهر لي أن "أحصى" اسم تفضيل ، ويدل على ذلك سياق الآية ، والمعنى : أي الحزبين أضبطة لما لبثوا أمداً ، فهم تنازعوا أمرهم بينهم فقال بعضهم : (لبثنا يوماً أو بعض يوم) ، وقال آخرون : (ربكم أعلم بما لبثتم) ثم إن الناس من بعدهم اختلفوا في مدة لبthem ، وتكون (أمداً) على ذلك تمييز منقول من المجرور والأصل والله أعلم : أحصى لأمد ما لبثوا ، وهي تمييز لـ (ما) .

٢-أن يكون مفعولا به لفعل مضمر دل عليه أحصى .

يقول أبو علي : (كأنك لما ذكرت "أحصى" دل على "يخصي" ، فكأنك قلت : يخصي الأمد)^(١) .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة والمعنى إلا أن فيه تقدير ، والأصل عدم التقدير ، يقول الزمخشري : (فإن زعمت أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه أحصى ، كما أضمر في قوله :

وأَضْرَبَ مِنَا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَ

على : نضرب القوانس ، فقد أبعدت المتناول وهو قريب ، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلا ، ثم رجعت مضطرا إلى تقديره وإضماره)^(٢) .

٣-أن يكون منصوبا بلبثوا .

يقول الفراء : (أوَقْعَتْ عَلَيْهِ الْبَلَاثُ : لِلْبَاهِمْ أَمْدًا)^(٣) ، ويقول الطبرى : (أن يكون منصوبا بوقوع قوله (لبثوا) عليه ، كأنه قال: أي الحزبين أحصى للباهم غاية)^(٤) .

(١) الإغفال / ٣٦١

(٢) الكشاف / ٧٠٥

(٣) معاني القرآن / ١ / ١٣٦

(٤) جامع البيان / ١٧ / ٦١٤

وهذا القول مردود عند الزمخشري ، وابن عطية من جهة المعنى .

يقول الزمخشري : (وإنما أن ينصب بلبثوا ، فلا يسد عليه المعنى)^(١) ، ويقول ابن عطية : (وهذا غير متوجه)^(٢) .

ولم يرأسا أبو حيان في قبول هذا القول قائلاً : (وقد يتوجه ذلك أن الأمد هو الغاية ويكون عبارة عن المدة من حيث أن للمرة غاية في أمد المدة على الحقيقة ، وما بمعنى الذي و (أَمْدًا) منتصب على إسقاط الحرف ، وتقديره لما (لَبِثُوا) من أمد أي مدة ، ويصير من أمد تفسيرًا لما أتتهم في لفظ (مَا لَبِثُوا) قوله : ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] ، ﴿مَا يَفْتَحَ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢] ، ولما سقط الحرف وصل إليه الفعل)^(٣) .

واعتراض عليه السمين فقال : (قلت : يكفيه أنَّ مِثْلَ ابنِ عطية جعله غيرَ متوجهٍ ، وعلى تقدير ذلك فلا نُسَلِّمُ أنَّ الطبرِيَّ عنِ نصبه بلبثوا مفعولاً به بل يجوز أن يكونَ عنِ نصبه تمييزاً كما قاله أبو البقاء)^(٤) ، ويكتفي السمين أنَّ أبا علي قد قبل هذا القول ولم يعتراض عليه إلا من جهة بنائه من غيرِ الثاني وقد سبق الحديث عنه ، ولا أسلم أنَّ الطبرِيَّ عنِ نصبه على التمييز بل عنِ نصبه على الظرف كما قاله أبو علي^(٥) ، وكلام الطبرِيَّ واضحٌ في قصدِه معنى الظرفية على غيرِه من المعاني ، ولو كان يقصد التمييز لصرح به كما صرَح في القول الأول .

٤-أن يكون مفعولاً به للفعل أحصى .

(١) الكشاف / ٢٥٠

(٢) المحرر الوجيز / ٣٥٢

(٣) البحر المحيط / ٦١٠

(٤) الدر المصور / ٧٤٥

(٥) انظر : الإغفال / ٢٣٦ ، إذ يقول : (أحصى للبئهم أمناً أي : في الأمد)

وهذا القول هو الراجح عند أبي علي ، والزمخري ، وابن هشام لسلامته من الاعتراض المتجه على جعل "أحصى" أفعال تفضيل ، ولجميء "أحصى" في القرآن فعلاً ماضياً كقوله تعالى :

﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوْهُ﴾ [المجادلة: ٦] ، وقوله : ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨]^(١).

وهذا القول مردود عندي من جهة الصناعة والمعنى ، فاما من جهة الصناعة فإن (أحصى) لو كان فعلاً ماضياً لما تعدد باللام بل تعدد بنفسه كقوله تعالى : ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨] وأما قياس آية الكهف على آية الجن فهو قياس مع الفارق !!

وأما من جهة المعنى فإنه لو كان ماضياً لأصبح المعنى أن أحد الفريقين أحصى ، والآخر لم يحصِّ ، والآية تدل على أنها اشتراكاً في الإحصاء .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : القول الأول على أن يكون (أمداً) تمييزاً لـ(ما) ، والقول الثالث على أن تكون ظرفاً (للث) كما سبق بيانها إلا أن القول الأول القائل بإعراب (أمداً) تمييزاً لـ(ما) أعلى درجة عندي من الآخر ، وذلك لقوة معناه ، ولأنه قول أهل التفسير .

(١) انظر : الإغفال / ٣٦٤ ، والكشاف / ٧٠٥ ، والمغني ٧٨١

باب حروف الجر

وفيه مسائل :

- متعلق الجار والجرور (إلى أجله).
- متعلق الجار والجرور (في السموات وفي الأرض).
- متعلق الجار والجرور (من الله).
- متعلق الجار والجرور (بنعمة ربك).
- إعراب (من ترضون).
- إعراب (كمثل).

٤١- متعلق الجار وال مجرور (إلى أجله) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمُوا أَنَّ تَكُبُّوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَيْنَا أَجْلِهِ ﴾ [البقرة:

. ٢٨٢]

حيث اختلف في متعلق (إلى أجله) على قولين :

١- أن يكون متعلقا بـ (تكتبه) .

ذكر هذا القول أبو البقاء^(١) .

٢- أن يكون متعلقا بحال مخدوفة من الماء .

ذكر هذا القول أبو البقاء في قول آخر له^(٢) ، وابن عاشور^(٣) ، وأبو السعود^(٤) ، والصافي^(٥) ، ورجحه ابن هشام^(٦) ، والسمين^(٧) ، والألوسي^(٨) ، والدرويش^(٩) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(١٠) .

(١) انظر : التبيان / ١ / ٢٣٠

(٢) انظر : السابق / ١ / ٢٣٠

(٣) انظر : التحرير والتنوير / ٣ / ١١٤

(٤) انظر : روح المعاني / ٣ / ٦٠

(٥) انظر : الجدول في إعراب القرآن / ٣ / ٨٧

(٦) انظر : المعنى / ٦٨٧

(٧) انظر : الدر المصنون / ٢ / ٦٦٩

(٨) انظر : تفسير أبي السعود / ١ / ٢٧١

(٩) انظر : إعراب القرآن وبيانه / ١ / ٣٧٦

(١٠) انظر : البحر المحيط / ٢ / ٣٦٧ .

المناقشة :

الخلاف في متعلق (إلى أجله) هو خلاف في المعنى ، ولا ريب أن معنى الآية : لا تملّوا أن تكتبوا الدين صغيراً كان أو كبيراً إلى أجله المسمى .

فمن علق الجار وال مجرور بـ(تكتبوه) ، يلزم عنه من جهة المعنى استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، وهذا غير صحيح ، يقول أبو حيان : (لعدم استمرار الكتابة إلى أجل الدين ، إذ ينقضي في زمان يسير ، فليس نظير : سرت إلى الكوفة) ^(١) ، وتبعه ابن هشام فقال : (فإن المبادر تعلق إلى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين) ^(٢) وإنما هو حال أي مستقرًا في الذمة إلى أجله) .

والذي يظهر لي أن القول بفساد تعلق الجار وال مجرور بـ"تكتبوه" لا يلزم ، إذ ليس المراد التعلق على جهة الظرفية ، وإنما المراد التعلق على جهة المفعولية ، فيكون المعنى : اكتبوه مؤجلاً ، وعلى ذلك يصح المعنى .

ومن علق الجار وال مجرور بحال مخدوفة لا يفسد عليه المعنى ، يقول أبو حيان : (ويتعلق إلى أجله) ، بمخدوف والتقدير : أن تكتبوه مستقرًا في الذمة إلى أجل حلوله) ^(٣) ، وتبعه ابن هشام فقال : (إنما هو حال أي مستقرًا في الذمة إلى أجله) ^(٤) .

وهذا القول يظهر لي تكلفه ، وذلك لعدم اكتفائيه بتعليق الجار وال مجرور ، بل قدر جاراً وبمحروراً فقال : " في الذمة " ، والأصل عدم التقدير .

ولو أن هذا القائل قال : بتعلق الجار وال مجرور بالهاء أي : بالضمير النائب عن المصدر

(١) البحر المحيط / ٢ ٣٦٧

(٢) المغني ٦٨٧

(٣) البحر المحيط / ٢ ٣٦٧

(٤) المغني ٦٨٧

"الدين" لكان أولى ، لأن الدين لا ينفك عن الأجل مطلقا ، فيكون المعنى : فاكتبوا التدابير أو المدابير إلى أجله ، ولا يضر كون الدين اسم مصدر ، لأن اسم المصدر يعمل على الصحيح^(١) .

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو تعلق الجار وال مجرور بحال مذوفه من الهاء على غيره ، وذلك لصحة المعنى عليه ، ولسلامته من الاعتراضات المتوجهة عليه كما سبق . وإن كان القول بتعلق الجار وال مجرور بالمصدر هو الأولى عندي ، لملازمة الدين للأجل ، وعدم انفكاكه عنه . والله أعلم .

(١) انظر : شرح التسهيل ١٢٢ / ٣ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٤ ، وشرح الكافية ٤١٢ / ٣ ، والتصريح ٣ / ٢٦٠ ، والهمع ٦٦ / ٣ .

٤٢- متعلق الجار والجرور (في السموات وفي الأرض) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٣].

اختلف في متعلق الجار والجرور (في السموات وفي الأرض) على أقوال :

١- أن يكوننا متعلقين بما يدل عليه لفظ "الله".

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(١) ، والرجاج^(٢) ، ومكي^(٣) ، وأبو عمرو الداني^(٤) ، والمجاشعي^(٥) ، والزنخشري^(٦) ، والرازي^(٧) ، وأبو البقاء^(٨) ، وابن تيمية^(٩) ، وابن القيم^(١٠) ، ورجحه البيهقي^(١١) ، وابن عبد البر^(١٢) ، وابن عطية^(١٣) ، والقرطبي^(١٤) ، وابن المنير^(١٥) ،

(١) انظر: الإغفال/٢١٠

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه/٢٢٨

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن/٢٤٦

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا/٦٥

(٥) انظر: النكث في القرآن/٢١١

(٦) انظر: الكشاف/٢٥

(٧) انظر: مفاتيح الغيب/١٢٤

(٨) انظر: التبيان/١٤٨

(٩) انظر: مجموع الفتاوى/٢٤٠

(١٠) انظر: بدائع الفوائد/١٢٣

(١١) انظر: البرهان في علوم القرآن/٢٨٣

(١٢) انظر: التمهيد لما في الموطن من المعاني والأسانيد/٧١٣٤

(١٣) انظر: المحرر الوجيز/٢٣١٤

(١٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن/٦٣٩٠

(١٥) انظر: حاشية ابن المنير على الكشاف/٥

والطبي^(١) ، وابن كثير^(٢) ، والشنقيطي^(٣) .

٢- أن يكونا متعلقين بـ "يعلم" .

ذكر هذا القول ابن عطية^(٤) ، ورجحه أبو علي الفارسي^(٥) ، والباقولي^(٦) .

٣- أن يكونا متعلقين بـ "سركم وجهركم" .

ذكر هذا القول أبو عمرو الداني^(٧) ، ورجحه النحاس^(٨) .

٤- أن يكونا متعلقين بـ "يكسبون" .

ذكر هذا القول أبو حيان^(٩) .

٥- أن يكون "في الأرض" متعلقا بـ "سركم وجهركم" .

ذكـر هـذا القـول الطـبـري^(١٠) ،

(١) انظر: فتوح الغيب سورة الأنعام ٣١.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ٣/٢٤٠

(٣) انظر: أصوات البيان ٧/٤

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣١٤

(٥) انظر: الإغفال ٢/٢١٠

(٦) انظر: كشف المشكلات ١/٣٨٥

(٧) انظر: المكتفى في الوقف والابداء ٦٥

(٨) انظر: إعراب القرآن ٢/٥٦

(٩) انظر: البحر المحيط ٤/٧٨

(١٠) نسبة إلى ابن الجوزي والقرطبي ، وابن كثير ، وعند الرجوع إلى تفسير الطبرى ١١/٢٦١ تجده يقول : (هو الله

الذى هو في السماوات وفي الأرض يعلم سرّكم وجهركم، فلا يخفى عليه شيء)، وهذا هو معنى من يرى تعلق

الجار بلفظ الجلالة وليس ما نسب إليه من تعلقه بسركم . ولعل الطبرى قصد تعلقه بالمصدر كما فهمه ابن الجوزي

وغيره ، وذلك لأن الشيخ محمود شاكر رحمه الله لم يضع فاصلة بعد في السموات ، ولو وضعها لبان التعلق

والرازي^(١)، ونسب إلى الكسائي^(٢).

٦- أن يكون متعلقين بمحذوف خبر ثان.

ذكر هذا القول الزجاج^(٣)، والمخشري^(٤).

٧- أن يكون متعلقاً بحال من المصدر "سركم وجهركم".

ذكر هذا القول الكرماني^(٥).

٨- أن يكون متعلقاً بصفة محذوفة للفظ الجلالة.

ذكر هذا القول ابن عطية^(٦).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٧).

المناقشة :

تعددت الأوجه الإعرابية في متعلق الجار والجرور في هذه الآية لما يلزم عنها من معنى لا يليق بالخالق سبحانه وتعالى وهو حلوله في جميع الأماكن تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، يقول

بالمصدر ، ويدل على ذلك مجيء الأرض معطوفة بالواو من غير "في" ، ومجيء الواو مع "يعلم" فيما نقله ابن الجوزي والقرطبي عن الطبرى مما يدل على سقوطها من تفسيره المطبوع انظر : زاد المسير ٣/٤ ، والجامع لأحكام

القرآن ٦/٣٩٠ ، وتفسير ابن كثير ٣/٢٤٠

(١) انظر: مفاتيح الغيب ١٢/٤٨٢

(٢) انظر: غرائب القرآن ١/٣٥٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣١٣ ، وكشف المشكلات ١/٣٨٥

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٢٨

(٤) انظر: الكشاف ٢/٥

(٥) انظر: غرائب التفسير ١/٣٥١

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤/٣١٤

(٧) انظر: البحر المحيط ٤/٧٨

ابن عطية : (قاعدة الكلام في هذه الآية أن حلول الله تعالى في الأماكن مستحيل وكذلك مماسته للأجرام أو محاذاته لها أو تحيز لا في جهة لامتناع جواز التقرب عليه تبارك وتعالى فإذا تقرر هذا فبين أن قوله تعالى : " وهو الله في السموات وفي الأرض " ليس على حد قولنا : زيد في الدار ، بل هو على وجه من التأويل آخر) ^(١) ، ويقول أبو حيان : (وإنما ذهب أهل العلم إلى هذه التأويلاً والخروج عن ظاهر " في السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ " لما قام عليه دليل العقل من استحالة حلول الله تعالى في الأماكن ومماسة الإجرام ومحاذاته لها وتحيزه في جهة ، قال معناه وبعض لفظه ابن عطية) ^(٢) ، ويقول ابن كثير : (مفسرو هذه الآية على أقوال ، بعد الاتفاق على تخطئة قول الجهمية الأول القائلين بأنه - تعالى عن قوتهم علوًا كبيرًا - في كل مكان؛ حيث حملوا الآية على ذلك) ^(٣) .

فعلى ذلك تعدد الأقوال فيهما على ما يلي :

١- أن يكونا متعلقين بلفظ الجلالة " الله " ، ويكون الوقف على الأرض ^(٤) ، والمعنى فيهما على وجهين :

الوجه الأول : أن يكون بمعنى : وهو المعبود أو المألوه في السموات والأرض ، يقول الرجاج : (ويجوز أن يكون وهو الله في السموات وفي الأرض، أي : هو المعبود فيهما) ^(٥) ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَّ فِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤] ^(٦)

(١) المحرر الوجيز ٣١٤ ، وانظر : مفاتيح الغيب ٤٨٢ / ١٢

(٢) انظر : البحر المحيط ٧٨ / ٤

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ٣ / ٢٤٠

(٤) وهذا الوقف هو الذي رجحه أبو عمرو الداني . انظر : المكتفى في الوقف والابتداء ٦٥

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٢٨ ، وانظر : الإغفال ٢ / ٢١٠

(٦) انظر : السابق .

فيكون لفظ الجلالة على هذا الوجه مشتق غير جامد ، والجار والجرور يتعلّقان بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه^(١) .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى : المدبر أو المعروف أو الذي يقال له الله في السموات وفي الأرض .

يقول الزجاج : (المعنى هو المفرد بالتَّدِير في السَّمَاوَات والأَرْض، ولو قلت : هو زيد في البيت والدار لم يجز إلا أن يكون في الكلام دليلاً على أن زيداً يدبر أمر البيت والدار، فيكون المعنى هو المَدْبُر في الدارِ والبيتِ، ولو قلت : هو المَعْتَضِدُ الْخَلِيفَةُ فِي الشَّرْقِ وَالْغَربِ، أو قلت : هو المَعْتَضِدُ فِي الشَّرْقِ وَالْغَربِ جَازَ عَلَى هَذَا) ^(٢) ، ويقول الزمخشري : (هو المعروف بالإلهية أو المتّحد بالإلهية فيها ، أو هو الذي يقال له - الله - فيها لا يشرك به في هذا الاسم) فيكون لفظ الجلالة على هذا علماً غير مشتق ، يقول أبو علي الفارسي : (ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأسماء الأعلام ، وجب ألا على قوله تعلق الظرف به إلا أن يقدر فيه ضرباً من الفعل) .

وهذا القول بوجهه هو الراجح عند ابن عطية ، إذ يقول : (وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللُّفْظ وجزالة المعنى وإيضاحه أنه أراد أن يدل على خلقه وإيثار قدرته وإحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات فجمع هذه كلها في قوله " وهو الله " أي الذي له هذه كلها في السموات وفي الأرض كأنه وهو الخالق الرازق المحيي المحيط في السموات وفي الأرض كما تقول زيد السلطان في الشام والعراق فلو قصدت ذات زيد لقلت محالاً ، وإذا كان مقصد قوله زيد الامر الناهي المبرم الذي يعزل ويولي في الشام والعراق فأقمت السلطان مقام هذه كان فصيحاً صحيحاً فكذلك في الآية أقام لفظة " الله " مقام تلك الصفات المذكورة) ^(٣) .

(١) انظر: مغني الليبب ٥٦٦

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨ / ٢ ، وانظر: الكشاف ٥ / ٢

(٣) المحرر الوجيز ٣١٤ / ٢

إلا أن أبا حيان رد هذا القول من جهة الصناعة فقال : (وما ذكره الزجاج وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث المعنى ، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه لأنها زعماً أن (في السَّمَوَاتِ) متعلق بلفظ (اللهُ) لما تضمنه من المعاني ولا تعمل تلك المعاني جميعها في اللفظ ، لأنه لو صرحت بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل من حيث اللفظ لواحد منها ، وإن كان) في السَّمَوَاتِ (متعلقاً بها جميعها من حيث المعنى ، بل الأولى أن يعمل في المحرور ما تضمنه لفظ (اللهُ) من معنى الألوهية وإن كان لفظ (اللهُ) علمًا لأن الظرف وال مجرور قد يعمل فيها العلم بما تضمنه من المعنى كما قال :

أنا أبو المنھال بعض الأحيان

فبعض منصوب بما تضمنه أبو المنھال كأنه قال أنا المشهور بعض الأحيان . وقال الزمخشري نحوً من هذا قال : (في السَّمَوَاتِ) متعلق بمعنى اسم الله ، كأنه قيل : وهو المعبد فيها ومنه قوله (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) أي : وهو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها ، أو هو الذي يقال له : الله فيها لا يشرك في هذا الاسم ؛ انتهى ، فانتظر تقاديره كلها كيف قدر العامل واحداً من المعاني لا جميعها)^(١) .

واعتراض السمين على شيخه فقال : (قلت : قوله : "لو صرّح بها لم تعمل" منوع ، بل تعمل ويكون عملها على سبيل التنازع ، مع أنه لو سكت عن الجواب لكان واضحاً ، ولما ذكر الشيخ ما قاله الزمخشري قال: "فانتظر كيف قدر العامل فيها واحداً لا جميعها" يعني أنه استنصر به فيما ردّ به على الزجاج وابن عطية)^(٢) .

ومسألة التنازع التي ذكرها السمين في أكثر من عاملين على معمول واحد ليس فيها خلاف

(١) البحر المحيط ٤ / ٧٧-٧٨

(٢) الدر المصور ٤ / ٥٣١

بين النحوين في جواز إعمال أي واحد منها^(١) ، وإنما الخلاف في أي العاملين أولى ، يقول ابن هشام : (وإنما الخلاف في المختار ، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه ، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه)^(٢) .

وقد استدل الكوفيون على إعمال الأول بالسماع والقياس :

فأما السمع فمنه قول أمير القيس :

فَلُوْأَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ
كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ الْمَالِ

وقول رجل من بن الأسد :

فَرَدَ عَلَى الْفَوَادِهَوَى عَمِيدًا
وَسُوئَلَ لَوْيِينُ لَنَا السُّؤَالُ

بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرُدُ الْخَدَا

وقول الآخر :

وَلَا أَنْ تَحْمِلَ آلَ لَيْلَ
سَمِعْتُ بِيَنْهُمْ نَعْبُ الغَرَابَا

فاعمل الفعل الأول فيها ، ولو أعمل الثاني لنصب (قليل) ورفع (الخرد) و(الغرابا) .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل .

كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله له أولى لقوة الابتداء والعناية به . ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر وهذا لا يجوز .

وأما البصريون فاستدلوا على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني بالنقل والقياس .

فأما السمع فقد جاء كثيراً في قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَوْفَنَّ أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَا﴾ [الكهف: ٩٦] وقوله :

(١) أوضح المسالك ١٧٥ / ٢

(٢) انظر : الارشاد ٤ / ٢١٤٢ ، وشرح قطر الندى ١٩٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٤٨

﴿هَأْوُمُ أَفْرَءُ وَأِكْنِيَّةُ﴾ [الحاقة: ١٩] فاعمل الثاني (افرغ ، واقرأوا) ولو أعمل الأول لقال : أفرغه
واقرأوه .

وقال الفرزدق :

بُنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبْنِي

وقال طفيل الغنوبي :

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرْتُ لَوْنَ مُذْهَبٍ وَكُمْتَاً مُدَمَّاً كَأَنَّ مُتَوْهَماً

وقال رجل من بأهله :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةُ تُضْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

فاعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال (وسيوني ، وسيفانة ، ولون مذهب) .

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نقض معنى فكان إعماله أولى ، وقد حملهم القرب على الحمل على الجوار فمن باب أولى جوازه هنا .

وأجيب عن أدلة الكوفيين في النقل بما يلي :

١- فييت امرئ القيس أعمل الأول مراعاة للمعنى ، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً وذلك من وجهين :

أحدهما : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال ، وهذا متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس الأولى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض .

والثاني : أنه قال في البيت الذي بعده :

وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي وَلَكِنَّهَا أَسْعَى لِمَجْدِ مُؤَثَّلٍ

وأما قول الآخر :

وقد نَعْنَى بِهَا ونرى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرُودُ الْخِدَالا
 فأعمل الأول مراعاة لحركة الروي ، فالقصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل
 الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف في الجواز ، وإنما الخلاف في الأولى .

٢- وكذلك أيضاً قول الآخر :

ولَا أَنْ تَحْمِلَ آلَ لَيْلَ سَمِعْتُ بِبِينِهِمْ نَعْبُ الغَرَابَا
 وأما الجواب عن قياسهم باعتنائهم بالابتداء وأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر
 فهو مردود بما يلي :

١- أن اعتنائهم بالمقارنة والجوار أكثر .
 ٢- أنه جاز الإضمار بعد الذكر لأن ما بعده يفسره ، فقد يستغنوون بعض الألفاظ عن بعض
 إذا كان في المفهود دلالة على المذوق لعلم المخاطب

وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظاهر لدلالة الحال بالإجماع فجواز الإضمار بعد الذكر
 شريطة التفسير ودلالة اللفظ من باب أولى^(١) .

يقول سيبويه : (ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربني قومك ، وإنما
 كلامهم ضربت وضربني قومك) ، (وقد يجوز ضربتُ وضربني زيداً ، لأن بعضهم قد يقول :
 متى رأيت أو قلت زيداً منطلاقاً ، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلاقاً^(٢)) .

فعلى هذا ذهب أبو حيان أن إعمال الثاني قليل وضرورة ، فقال : (والضرورة والقليل لا
 يحمل كلام الله عليهما)^(٣) ، وقال : (فأعمل الثاني إذ هو المختار على مذهب البصريين ، وهو

(١) انظر : الإنصاف / ١ - ٨٣ - ٩٦ .

(٢) الكتاب / ١ - ٧٦ ، ٧٩ .

(٣) البحر المحيط / ١ - ٣٩٢ .

الذي ورد به السماع أكثر من إعمال الأول ، فلما أعمل الثاني حذف من الأول ولم يضمر ، لأن إضماره مختص بالشعر ، أو قليل في الكلام على اختلاف النحوين في ذلك)^(١).

وقد ذهب الشلوبين الصغير^(٢) إلى أن الخلاف بين البصريين والkovfines غير مجد (لأن كلا العاملين موجود في فصيح اللسان ، ولم يثبت بطريق حصر أن إعمال الثاني أكثر فيهم إله لكثرته ، ولا أيضاً أن إعمال الأول أكثر ، وليس لهم في كونه موجوداً في القرآن ولم يجدوا إعمال الأول فيه ما يقوي إعمال الثاني ، لأن القرآن لم يلزم فيه أن تكون عبارته كلها جارية على الأكثر ، ولا على الأقوى في القياس ، بل فيه ما لا يوجد إلا في الشعر نحو قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْ لَادَهُمْ شَرَّ كَائِنُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٣٧] ، ألا ترى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول كيف لا يجوز إلا في نادر من الشعر ، وغير ذلك من الموضع ، لأنه في منزع الأخذ بالعموم وملاقاة الكل بما تميل إليه طباعهم ، فاختلت فيه الأساليب ، وكثير التفنن ، وإنما يقوى الاحتجاج بلغة القرآن من جهة طريقه ، وليس بمكان النظر هنا)^(٣).

وما ذهب إليه مرود بما يلي :

١- أن النحاة لم يقتصروا استشهادهم فيه على القرآن الكريم فقط بل اعتمدوا فيه على كلام العرب جملة ، يقول ابن مالك : (فدل نقل سيبويه مجردًا عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثیر في كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليل ، ومع قوله لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير في الاستعمال في التثرا والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد في موضع كثيرة ،

(١) السابق ٥/١٦٥ ، وانظر أيضاً : ٢/٤٧٣ ، ٣/١٣٣ .

(٢) وهو: محمد بن علي بن محمد الأنباري، شرح أبيات سيبويه، وأكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزو لية، مات شاباً في حدود عام ٦٦٠ عن نحو أربعين سنة .

انظر : بغية الوعاء: ١/١٨٧ وكشف الظنون: ١٤٢٧ .

(٣) انظر : التذليل والتكميل ٧/٨٧

وموافقة الأكثرون على من موافقة الأقل)^(١) ، ويقول أبو حيyan : (والذى يدل على ترجيح قول البصريين في اختيارهم إعمال الثاني نقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل)^(٢) ، ويقول الرضي : (ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم)^(٣) .

٢- أن الاحتجاج بالقرآن ليس مقصوراً على لغته فقط ، بل يحتاج به في الأحكام النحوية إن وافق الكثير المشهور من كلام العرب .

وأما قوله : (لأن القرآن لم يلزم فيه أن تكون عبارته كلها جارية على الأكثر ، ولا على الأقوى في القياس) فهو كما قال ، إلا إن هناك فرقاً بين الاحتجاج به من جهة الفصاحة ومن جهة الأحكام النحوية فأما من جهة الفصاحة فلا خلاف فيه سواء أواافق المشهور من كلام العرب أم لم يوافقه ، وأما الاحتجاج به في الأحكام النحوية فلا بد فيه من مراعاة موافقته للمشهور من كلام العرب ، لذا أخطأ الرضي عندما قال : (وإن كان أفصح الكلام أي القرآن على غير المختار)^(٤) ، وكذلك أخطأ أبو حيyan ، إذ يقول : (وقد قال النحاة إنه لم يرد في القرآن لقلته)^(٥) ، وليس كل ما في القرآن جار على الأكثر ولا على الأقوى في القياس ..

هذا ونقل عن الفراء أنه يحيى إعمال كلا العاملين في المعمول المتنازع فيه إن اتفقا في الإعراب^(٦) ، وهو مردود بأن الجمهور منعوا اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وهو كسر لما اطرد من كلام العرب من أنه لا بد لكل عامل من إحداث إعراب^(٧) .

(١) شرح التسهيل ٢/١٦٧ .

(٢) التذليل والتكميل ٧/٨٧ .

(٣) شرح الكافية ١/٢٠٥ .

(٤) السابق ١/٢١٠ .

(٥) البحر المحيط ٤/٣٤٢ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧ ، والارتفاع ٤/٢١٤١ .

(٧) انظر : السابق ، وشرح الكافية ١/٢٠٦ ، والجمع ٣/١١٨ .

فاعتراض السمين يخرج على قول الفراء وهو قول ضعيف ، ولكنني أرى أن ابن عطية أراد تفسير معنى لا تفسير إعراب ، وكان الأولى بالسمين أن يعترض بهذا .

٢-أن يكونا متعلقين بـ"يعلم" ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة " الله " ، والمعنى عليه يكون : وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض .

وهذا القول سكت عنه أبو حيان ^(١) ، وعده السمين ظاهراً ^(٢) ، ولعله قصد من جهة الصناعة وهذا صحيح ، أما من جهة المعنى فهو مردود عند ابن عاشور ، إذ يقول : (ولا يجوز تعليق ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُم﴾ ؛ لأنّ سرّ الناس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصة دون السماوات ، فمن قدر ذلك فقد أخطأ خطأ خفيّاً) ^(٣) ، وهو اعتراض وجهه أفاده من ابن عطية كما سيأتي .

٣-أن يكونا متعلقين بـ"سركم وجهركم" ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة ، ويصبح المعنى على التقديم والتأخير أي : وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض ، وروي هذا المعنى عن ابن عباس ^(٤) ، ويشهد لهذا القول قوله تعالى : ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ الَّذِي يَعْلَمُ اسْرَارَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦] ^(٥) .

وهذا القول هو الراجح عند النحاس ، إذ يقول : (ومن أحسن ما قيل فيه أن المعنى وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض (ويعلم ما تكسبون)) ^(٦) .

(١) انظر : البحر المحيط ٤/٧٨

(٢) انظر : الدر المصنون ٤/٥٣٢

(٣) التحرير والتنوير ٧/١٣١

(٤) انظر: المكتفى في الوقف والابتداء ٦٥

(٥) انظر: أصوات البيان ٧/٥

(٦) إعراب القرآن ٢/٥٦

إلا أن هذا القول فيه ما يخدشه من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة فقد رد أبو حيان بأن (فيه تقديم مفعول المصدر الموصول عليه ، والعجب من النحاس حيث قال : هذا من أحسن ما قيل فيه)^(١) ، وتقديم معمول المصدر عليه لا خلاف في منعه^(٢) ، لأن المصدر مؤول بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى موصول ، ومعمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يجوز تقديم الصلة عليه ، وإن جاء ما يوهم ذلك قدر له فعل مناسب^(٣) ، إلا إذا كان جاراً ومحوراً وظرفًا فإن فيه خلافاً على قولين :

الأول : يرى منعه ، وهو قول الجمهور^(٤)

والثاني : يرى جوازه ، وهو قول الرضي^(٥) ، والبغدادي^(٦) ، وابن عاشور^(٧) ، والشيخ عصيمة^(٨) .

وااحتج الرضي بأنه ليس كل مؤول بشيء يأخذ حكم ما أول به ، يقول : (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه ، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة ، وإليك الفرار ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةً﴾ ، وقال: ﴿فَمَا بَلَغَ مَعَهُ السُّنْعَى﴾ ، وفي نهج البلاغة: (وقلت عنكم نبوته) ، ومثله في كلامهم كثير ، وتقدير الفعل في مثله تكلف ، وليس كل

(١) البحر المحيط / ٤ / ٧٨

(٢) نسب ابن عقيل إلى الأخفش جواز تقديم معمول المصدر عليه . انظر : المساعد / ٢٣٣

(٣) انظر: الإيضاح ١٤٢ ، والبصريات ١ / ٣١٢ ، والمقتضى ١ / ٥٥٧ ، وشرح المفصل ٦ / ٦٧ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٢٦ ، وشرح التسهيل ٣ / ١١٣ ، والمغني ٧٠٠ ، والمساعد ٢ / ٢٣٢ ، والهمج ٣ / ٥٧ .

(٤) انظر: السابق

(٥) انظر: شرح الكافية ٣ / ٤٠٧

(٦) انظر: حاشيته على شرح بانت سعاد ١ / ٢٣١ ، و ٣ / ١١٩

(٧) انظر: التحرير والتنوير ٢٣ / ١٥٠

(٨) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ٣ / ٤٣٤

مؤول بشئ : حكمه حكم ما أول به ، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لا يلزمـه أحـكامـه)^(١) ، والجـارـ والمـجـرـوـرـ والمـظـرـفـ يتوسـعـ فـيـهـماـ ماـ لاـ يـتوسـعـ فـيـهـماـ غـيرـهـماـ ، ويغـتـفـرـ فـيـهـماـ ماـ لاـ يـغـتـفـرـ فـيـهـماـ)^(٢) .

وقد يرد على هذا بأن الجـارـ والمـظـرـفـ وإن كان توسيـعـ فـيـهـماـ النـحـاةـ إـلـاـ فـيـهـماـ إـلـاـ فـيـهـماـ المـوـضـعـ فـإـنـهـمـ لـمـ يـتوسـعـواـ فـيـهـ .

على حين أـجـازـ الـكـفـويـ وـالـأـلـوـسـيـ تـعـلـقـ شـبـهـ الجـملـةـ بـالـمـصـدـرـ المـعـرـفـ بـأـلـ)^(٣) ، لـزـوـالـ زـالـ شـبـهـ بـالـفـعـلـ ، وـهـذـاـ هـوـ قـوـلـ الـكـوـفـيـنـ)^(٤) .

وـهـوـ قـوـلـ وـجـيـهـ ، وـذـلـكـ لـقـلـةـ عـلـمـ الـمـصـدـرـ المـعـرـفـ بـأـلـ عـمـلـ فـعـلـهـ عـنـدـ الـبـصـرـيـنـ)^(٥) .

وـأـمـاـ أـبـوـ حـيـانـ فـمـعـ الـجـمـهـورـ فـيـ مـنـعـ تـقـدـيمـ مـعـمـولـ الـمـصـدـرـ إـذـاـ كـانـ جـارـاـ وـمـجـرـوـرـاـ أوـظـرـفـاـ لـأـنـهـ بـمـنـزـلـةـ الـصـلـةـ مـنـ الـمـوـصـوـلـ)^(٦) ، وـمـعـ ذـلـكـ فـقـدـ أـجـازـ تـقـدـيمـ مـعـمـولـ صـلـةـ "ـأـلـ"ـ عـلـيـهـ فـيـ بـحـرـهـ)^(٧) ، بـيـنـمـاـ مـنـعـهـ فـيـ تـذـيلـهـ)^(٨) . فـقـدـ قـالـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿فَأَخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠] : (وـ"ـلـكـ") : مـتـعـلـقـ إـمـاـ بـمـحـذـوفـ ، أـيـ : نـاصـحـ لـكـ مـنـ النـاصـحـيـنـ ، أـوـ بـمـحـذـوفـ عـلـىـ جـهـةـ الـبـيـانـ ، أـيـ لـكـ أـعـنـيـ ، أـوـ بـالـنـاصـحـيـنـ ، وـإـنـ كـانـ فـيـ صـلـةـ "ـأـلـ"ـ ، لـأـنـهـ يـتـسـامـحـ فـيـ الـظـرـفـ وـالـمـجـرـوـرـ ماـ

(١) شـرـحـ الـكـافـيـةـ ٤٠٧/٣

(٢) انـظـرـ : شـرـحـ الـكـافـيـةـ ٤٠٧/٣ ، وـروحـ الـمعـانـيـ ١٢٧/٢٣

(٣) انـظـرـ : الـكـلـيـاتـ ١٣١٢ ، وـروحـ الـمعـانـيـ ١٢٧/٢٣

(٤) انـظـرـ : شـرـحـ الـجـمـلـ لـابـنـ عـصـفـورـ ٢٦/٢ ، وـالـبـحـرـ الـمـحيـطـ ٣١٧/١

(٥) انـظـرـ : الـاـرـشـافـ ٥/٢٢٦١

(٦) انـظـرـ : التـذـيلـ وـالـتـكـمـيلـ ٣/٢٤٣ مـخـطـوـطـ ، وـالـبـحـرـ الـمـحيـطـ ١/٦١٤ ، ٣٧/٢ ، ٤٤/٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٤١٠ ، ٤١٠

٤٩٣/٨

(٧) وـهـذـاـ رـأـيـ شـيـخـ أـبـيـ الـحـسـنـ بـنـ الضـائـعـ . انـظـرـ : التـذـيلـ وـالـتـكـمـيلـ ٣/١٧٦

(٨) انـظـرـ : التـذـيلـ وـالـتـكـمـيلـ ٣/٢٤٣ مـخـطـوـطـ .

لا يتسامح في غيرهما)^(١) ، وقال أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَينَ الْأَخْيَارُ ﴾ [ص: ٤٧] : (و"عندنا" ظرف معمول لمحذوف دل عليه المصطفين ، أي وأنهم مصطفون عندنا ، أو معمول للمصطفين ، وإن كان بـأـلـ، لأنـهم يـتـسـمـحـونـ فيـ الـظـرـفـ والمـجـرـوـرـ ماـ لاـ يـتـسـمـحـونـ فيـ غـيرـهـماـ ، أوـ عـلـىـ التـبـيـنـ ، أـيـ أـعـنـيـ عـنـدـنـاـ)^(٢) .

وعلى هذا فاعتراض أبي حيان على النحاس في الآية غير متوجه ، لأنـه يمكن أن يكون النحاس من يرى جواز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان شبهة جملة .

هذا وقد ذهب ابن هشام إلى جواز تعلق شبهة الجملة بـ"سركم وجهركم" في الآية على أـلـاـ يكونـاـ مـصـدـرـيـنـ عـامـلـيـنـ ، فـقاـلـ : (ولـيـسـ بـشـيءـ لـأـنـ المـصـدـرـ هـنـاـ لـيـسـ مـقـدـرـاـ بـحـرـفـ مـصـدـرـيـ وـصـلـتـهـ وـلـأـنـهـ قـدـ جـاءـ نـحـوـ ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفُ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبـةـ: ١٢٨ـ])^(٣) .

وقد تعقب الدماميـنـ ابنـ هـشـامـ فـقاـلـ : (أـقـوـلـ : لـاـ نـسـلـمـ ذـلـكـ ، وـلـمـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ مـقـدـرـاـ بـمـاـ يـسـرـونـ وـمـاـ يـجـهـرـونـ ؟ـ)ـ^(٤)ـ إـلـاـ أـنـ الشـمـنـيـ ردـ عـلـيـهـ فـقاـلـ : (لـيـسـ السـرـ بـمـصـدـرـ .ـ قـالـ فـيـ الصـحـاحـ : السـرـ الـذـيـ يـكـتـمـ ، وـالـجـمـعـ الـأـسـرـارـ ، وـالـسـرـيـرـةـ مـثـلـهـاـ وـالـجـمـعـ سـرـائـرـ)^(٥)ـ .ـ

وـإـذـ لـمـ يـكـنـ السـرـ مـصـدـرـاـ لـاـ يـقـدـرـ بـحـرـفـ مـصـدـرـيـ وـصـلـتـهـ ، وـأـمـاـ الجـهـرـ فـهـوـ مـصـدـرـ لـأـنـ هـاهـنـاـ أـرـيدـ بـهـ مـاـ يـقـابـلـ السـرـ ، وـهـوـ الـذـيـ لـاـ يـكـتـمـ لـاـ مـعـنـاهـ مـصـدـرـيـ ، فـلـاـ يـكـوـنـ هـنـاـ مـقـدـرـاـ بـحـرـفـ مـصـدـرـيـ وـصـلـتـهـ .ـ ثـمـ لـاـ يـخـفـيـ أـنـّـ المرـادـ هـنـاـ بـصـلـةـ الـحـرـفـ الـمـصـدـرـيـ فـعـلـ ذـلـكـ الـمـصـدـرـ الـمـقـدـرـ ،ـ

(١) البحر المحيط ١٠٧/٧

(٢) السابق ٣٨٦/٧

(٣) معنى الليبـ ٥٩٦

(٤) تحفة الغريب في الكلام على معنى الليبـ "قسم التركيب" ٢٣١/١

(٥) انظر : الصحاح ٦٨١/٢ مادة "سر"

وحيثند قول الدماميني: مقدرا "بما يسرون" ليس على ما ينبغي لأن يسر فعل الإسرار لا السر^(١).

والذي يظهر أن السر ليس بمصدر كما قاله ابن هشام والشمني .

وأما من جهة المعنى فقد رده ابن عطية ، لأنـه (يلزم قائلـي هذه المـقالـةـ أن تكونـ المـخـاطـبةـ فيـ الكـافـ فيـ قـولـهـ : ﴿سَرِّكُمْ وَجَهَرَكُم﴾ لـجـمـيعـ الـمـخـلـوقـينـ الـإـنـسـ وـالـمـلـائـكـةـ ؛ لأنـ الـإـنـسـ لـاـ سـرـ وـلاـ جـهـرـ لـهـمـ فـيـ السـمـاءـ . فـتـرـتـيـبـ الـكـلـامـ عـلـىـ هـذـاـ القـولـ : وـهـوـ اللـهـ يـعـلـمـ يـاـ جـمـيعـ الـمـخـلـوقـينـ سـرـ كـمـ وـجـهـرـ كـمـ فـيـ السـمـاـوـاتـ وـفـيـ الـأـرـضـ) ^(٢) ، وـهـوـ اـعـتـرـاضـ وـجـيـهـ ، إـلـاـ أـنـ بـعـضـ الـمـفـسـرـيـنـ حـمـلـوـاـ الـخـطـابـ عـلـىـ الـمـلـائـكـةـ وـالـثـقـلـيـنـ) ^(٣) ، وـعـلـيـهـ يـكـوـنـ تـفـسـيـرـ اـبـنـ عـبـاسـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ . وـلـكـنـ سـيـاقـ الـآـيـةـ لـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـخـاطـبـ بـهـذـاـ هـمـ الـمـلـائـكـةـ وـلـاـ الـجـنـ وـإـنـاـ الـمـخـاطـبـ بـذـلـكـ الـإـنـسـ ، لأنـ اللـهـ قـالـ قـبـلـ هـذـهـ الـآـيـةـ : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىَ أَجَلًا وَأَجْلٌ مُسَمٌّ عِنْدَهُ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَمَرُّونَ﴾ [الأنعام: ٢].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن المعنى في هذا القول يؤدي إلى (تقليل من دلالة الآية إذ تقتصر على الإخبار عن علمه السر في السموات والأرض) ^(٤)، ويلزم من قوله هذا أن تكون الآية المستدل بها على صحة قول النحاس هي قوله تعالى : ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ اللَّهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فتكون مطلقة غير مقيدة بخلاف الآية الأولى فإن "سركم وجهركم" فإنها مقيدة ، لذا لا تصلح دليلا لأنتها...

(١) حاشية الشمني / ٢٤٤ بتصرف يسير

(٢) المحرر الوجيز / ٢٣١

(٣) انظر : تفسير العز بن عبد السلام ٢٩٢

(٤) الأثر العقدي / ٢٨١٠

والذي يظهر لي أن المعنى ليس فيه تقليلًا لدلالة الآية ، وذلك لقوله تعالى في آية أخرى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩] ، فعلمه سبحانه بسرهم وجهرهم لا ينفي مطلق العلم عنه وهو بكل شيء علیم ، والقرآن يفسر بعضه ببعض ...

٤- أن يكونا متعلقين بـ "تكسبون" ، ويكون الوقف على لفظ الحاللة ، والمعنى فيه هو : وهو الله يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون في السموات والأرض . وهذا القول مردود من جهة الصناعة ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة فيقول أبو حيان : (فلانه لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول)^(١) ، وهذه المسألة مثل المسألة السابقة ...

وأما من جهة المعنى ففيه ما في المسألة السابقة من اعتراض معنوي .

٥- أن يكون "في الأرض" متعلقا بـ "سركم وجهركم" ، ويكون الوقف على "السموات" ، والمعنى : وهو الله في السموات يعلم سركم وجهركم في الأرض .

وهذا القول ليس فيه من جهة الصناعة ما يخده لأنه على القول الراجح ليس "السر" بمصدر كما سبق إيضاحه .

وليس فيه ما يمنعه من جهة المعنى ، لأن الله تعالى في السماء ، وهو مع علوه سبحانه لا يخفى عليه شيء في الأرض

٦- أن يكونا متعلقين بمحذوف خبر ثان ، ويكون الوقف على الأرض . يقول الزجاج : (ويجوز أن يكون خبراً بعد خبرٍ كأنه قيل إنه هو الله ، وهو في السموات وفي الأرض)^(٢) ، ووضّحه الزمخشري فقال : (ويجوز أن يكون الله في السموات خبراً بعد خبر ، على معنى : أنه الله - وأنه في

(١) البحر المحيط ٧٨ / ٤

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨ / ٢

السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شيء، لأن ذاته فيها).^(١)

وهذا القول من جهة المعنى لا أرى بأس فيه فيما أرى ، وأما من جهة الصناعة فقد ضعفه أبو حيان ، (لأن المجرور بفي لا يدل على وصف خاص إنما يدل على كون مطلق)^(٢) ، ولكن ابن هشام انتصر للزمخشي على أبي حيان ، وعد قول أبي حيان ليس بشيء ، لأن الكون الخاص لا منع من حذفه عند وجود الدليل ، يقول ابن هشام: (وليس بشيء لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فإن بعده (يعلم سركم وجهركم) وليس الدليل حرف الجر ، ويقال له إذا كنت تحيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه)^(٣) إلا أن اعتراضه على أبي حيان لا يتوجه عليه ، لأن أبو حيان لا يرى بحذف الكون المخصوص أصلا مع المجرور ، فقد قال في موضع آخر : (وهو كون مخصوص فلا يجوز حذفه)^(٤) ، ومع ذلك فأرى بجواز حذف الخبر مطلقا إذا علم وإن كان مجرورا لكثرة حذفه لدليل ، إذ يقول ابن جني : (وما يحذف خبره للدلالة عليه أكثر من أن يحصى)^(٥).

٧-أن يكون متعلقا بحال من المصدر " سركم وجهركم " تقدم على صاحبها وعاملها ، ويكون الوقف على لفظ الجلالة ، والمعنى : وهو الله يعلم سركم وجهركم في حال كون السر في السموات وفي الأرض .

(١) الكشاف ٢/٥

(٢) البحر المحيط ٤/٧٨

(٣) مغني اللبيب ٥٧٠

(٤) البحر المحيط ٦/٤٣٣

(٥) المحتسب ٢/١٤١

وهذا القول سكت عنه أبو حيان^(١)، ولكنني أرى فيه ما يصده من جهة الصناعة والمعنى .

فأما من جهة الصناعة فالحال لا تتقدم على المصدر المقدر بحرف مصدرى إلا إذا قيل بالتوسيع في الجار وال مجرور فيجوز ذلك ، وأما من جهة المعنى ففيه أمران :

الأول : أن الحال قيد لعاملها ووصف لصاحبها ، فتقييد علمه السر في السموات والأرض يلزم عنه عدم علمه السر في غيرهما تعالى الله عن ذلك ، إلا أن هذا مردود بأدلة أخرى سبقت كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

والثاني : أن سياق الآية يدل على أن الخطاب للإنس ، وأي سر لهم في السموات ، إلا إن قيل إن ذلك من باب التعجيز فيمكن ، ولا يخفى تكلفه .

-٨-أن يكون متعلقاً بصفة محدوفة للفظ الجلالة ، ويكون الوقف على "الأرض" ، والمعنى : وهو والله المعبد أو المدبر في السموات وفي الأرض .

وهذا القول سكت عنه أبو حيان^(٢)، ولعل سكوته عنه من جهة صحة معناه ، أما من جهة الصناعة فيه حذف الصفة ، وحذف الصفة لا يجوز إلا إذا دل عليها دليل من اللفظ أو من الحال على قلة^(٣) ، والقليل لا يحمل عليه .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو أن يكون متعلقين بما دل عليه لفظ (الله) ، والقول الخامس وهو أن يكون (في الأرض) متعلقاً بـ(سركم وجهركم) من جهة الصناعة والمعنى ، ولكن القول الأول أرجح عندي لما يلي :

١- أنه تشهد له آية أخرى ، وهي قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ ، والقرآن يفسر بعضه ببعضاً .

(١) انظر : البحر المحيط ٧٨ / ٤

(٢) انظر : السابق ٧٨ / ٤

(٣) انظر : الخصائص ٣٧١ / ٢ ، وشرح الفصل ٦٣ / ٣ ، والارشاد ١٩٣٧ / ٤ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٦٩٤

٢- أنه يسلم من الاعتراضات المتوجهة إلى غيره .

٣- أنه قول جمهور المفسرين والعربين .

٤- أنه يراعي الوقف الأثم ، وقد نبه ابن الجزي على ذلك فقال : (لَيْسَ كُلُّ مَا يَتَعَسَّفُه بَعْضُ الْمُعْرِبِينَ أَوْ يَتَكَلَّفُه بَعْضُ الْقُرَاءِ ، أَوْ يَتَأَوَّلُه بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِمَّا يَقْتَضِي وَقْفًا وَابْتِدَاءً يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ ، بَلْ يَنْبَغِي تَحْرِي الْمُعْنَى الْأَثَمُ وَالْوَقْفُ الْأَوْجَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ... "وَهُوَ اللَّهُ" وَالْإِبْتِدَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ، وَأَشَدُ قُبْحًا مِنْ ذَلِكَ الْوَقْفُ عَلَى "فِي السَّمَاوَاتِ" وَالْإِبْتِدَاءُ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سَرَّكُمْ)^(١) .

٤٣ - متعلق الجار والجرور (من الله) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ إِنَّا نَعْلَمُ أَعْلَمُ أَمِّ اللَّهِ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةَ عِنْدُهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠].

حيث اختلف في متعلق الجار والجرور "من الله" على قولين :

القول الأول : أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، فيكون في متعلق الجار والجرور ثلاثة

أوجه :

١- أن يتعلق بـ"كتم" .

ذكر هذا القول الراغب ^(١) ، وابن عطية ^(٢) ، وأبو البقاء ^(٣) ، وابن هشام ^(٤) .

٢- أن يتعلق بمخدوف على أنها صفة أخرى للشهادة .

ذكر هذا الكرماني ^(٥) ، والزمخشي ^(٦) ، والرازي ^(٧) ، وابن هشام ^(٨) .

٣- أن يتعلق بعامل الظرف "عنه" لوقوعه صفة .

(١) انظر : تفسير الراغب ٣٢٦ / ١

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢١٧ / ١

(٣) انظر : التبيان ١٢٣ / ١

(٤) انظر : مغني اللبيب ٤٣٠

(٥) انظر : غرائب التفسير ١٨٢ / ١

(٦) انظر : الكشاف ١٩٧ / ١

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ٧٧ / ٤

(٨) انظر : مغني اللبيب ٤٣٠

ذكر هذا القول ابن عطية^(١)، وابن هشام^(٢).

القول الثاني : أن يكون في الآية تقديم وتأخير .

ذكر هذا قول أبو مسلم الأصفهاني^(٣)، والقفال^(٤)، والراغب^(٥)، والرازي^(٦)، وأبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي^(٧) .

فيكون في متعلق الجار والمجرور وجهاً :

١-أن يتعلق بأظلم .

٢-أن يتعلق بمذوق حال .

(١) انظر : المحرر الوجيز / ٢١٧

(٢) انظر : مغني اللبيب / ٤٣٠

(٣) انظر : تفسير أبي مسلم ٤٩ . وأبو مسلم هو محمد بن بحر الأصفهاني ، كان عالماً بالتفسير معزلياً ، مات سنة ٣٢٢ هـ.

انظر : طبقات المفسرين للداودي / ٢ ، ١٠٦ ، والأعلام / ٥٠ ، وطبقات المعزلة ٩١ .

(٤) انظر : غرائب التفسير / ١٨٢ . والقفال هو محمد بن علي بن إسماعيل ، أبو بكر الشاشي الشافعي ، القفال الكبير ، انتشر عنه فقه الشافعي في بلاد ما وراء النهر ، مات سنة ٣٦٥ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى / ٣ ، ٢٠٠ ، والسير / ١٦ / ٢٨٣ . والقفال هنا هو الكبير الشاشي وهو المتكرر ذكره في كتب التفسير والحديث ، وهو غير أبي بكر عبدالله بن أحمد المروزي القفال الصغير المتوفى سنة ٤١٧ هـ ، أفاد ذلك النموذجي في تهذيب الأسماء واللغات ٥٥٦ / ٥ ، وعنه أخذه الذهبي في سير أعلام النبلاء .

(٥) انظر : تفسير الراغب / ١ / ٣٢٦

(٦) انظر : مفاتيح الغيب / ٤ / ٧٧

(٧) وهو أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل السلمي المُربِّي الأندلسي ، وكان عالماً بالأدب والتفسير والحديث وال نحو ، له التفسير الكبير المسمى بري الظمان ، والتفسير الأوسط المسمى بالمنتخب ، والتفسير الصغير ، وهي مفقودة . توفي سنة ٦٥٥ هـ .

انظر : السير / ٢٣ ، ٣١٢ ، وطبقات المفسرين للداودي / ٢ ، ١٦٨ ، وفتح الطيب / ٢ ، ٢٤١ ، والأعلام / ٦ / ٢٣٣ .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الثاني والثالث من القول الأول^(١).

المناقشة :

تتحدث الآية الكريمة عن موقف أهل الكتاب من اليهود والنصارى من دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن معه ، وادعائهم على الخليل ومن تبعه بأنهم كانوا هودا أو نصارى ، مع علمهم أنهم كانوا مبایین لليهودية والنصرانية ، لكنهم كتموا ذلك ، والمعنى : لا أحد أظلم من كتم شهادة استقرت عنده من الله ...

وعلى هذا المعنى اختلف في متعلق الجار والمجرور على أقوال :

١- أن يتعلّق بـ "كتم"

وهذا لا يكون إلا بأمرتين :

الأول : بحذف مضاف ، يقول أبو حيان : (أي : كتم من عباد الله شهادة عنده ، ومعناه أنه ذمهم على منع أن يصل إلى عباد الله ، وأن يؤدوا إليهم شهادة الحق)^(٢).

وهذا القول مردود عند أبي حيان لفساد معناه ، إذ يجعل كتم أي شهادة مطلقاً ظلماً ، والآية خصّت ظلماً معيناً كبيراً ، يقول : (... وعلى التعلّق بـ "كتم" ، تكون الأظلمية حاصلة لمن كتم من عباد الله شهادة مطلقة وأخفاها عنهم ، ولا يصح إذ ذاك الأظلمية ، لأن فوق هذه الشهادة ما تكون الأظلمية فيه أكثر ، وهو كتم شهادة استودعه الله إليها ، فلذلك اخترنا أن لا تتعلّق "من" بـ "كتم")^(٣).

والثاني : بجعل "من" بمعنى "عن".

(١) انظر : البحر المحيط / ١ ٥٨٨

(٢) البحر المحيط / ١ ٥٨٨

(٣) السابق / ١ ٥٨٨

يقول ابن هشام : (بمعنى "عن" على أنها متعلقة بـ"كتم" على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله)^(١).

وعلى هذا القول لا يفسد المعنى إلا أن فيه تكلفا بجعل "من" بمعنى "عن" مع ما في نيابة بعض الحروف عن بعض من خلاف^(٢).

٢-أن يتعلق بمحذوف على أنها صفة أخرى للشهادة ، فيكون المعنى : ومن أظلم من كتم شهادة كائنة عنده كائنة من الله .

٣-أن يتعلق بعامل الظرف "عنه" لوقوعه صفة ، فيكون المعنى : ومن أظلم من كتم شهادة كائنة عنده من الله .

وهذا الوجهان متقاربان في المعنى إلا أن الأول منها له عامل مستقل غير العامل في الظرف بخلاف الثاني فإن العامل فيهما واحد^(٣).

وهذا القولان رجحهما أبو حيان ، لأن (جعل "من" معمولاً للعامل في الظرف ، أو في موضع الصفة لشهادة ، أحسن من تعلق من بـ"كتم" ، لأنه أبلغ في الأظلمية أن تكون الشهادة قد استودعها الله إياه فكتمتها)^(٤) ، وتبعد السمين فقال : (الأحسن من هذه الوجه أن تكون "من الله" صفة لشهادة أو متعلقة بعامل الظرف لا متعلقة بـ"كتم" ، وذلك لأنَّ كتمان الشهادة مع كونها مستودعةٌ من الله عنده أبلغ في الأظلمية منْ كتمان شهادةٍ مطلقةٍ من عبادِ الله)^(٥).

(١) معنى الليبب ٤٣٠

(٢) انظر : الكتاب /٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور /١ ، ٤٩٣ ، وشرح التسهيل /٣ ، ١٤١ ، والتذليل /٤ ، ٩٧ ، والمساعد /١ ، ٢٦٥

(٣) انظر : الدر المصنون /٢ ، ١٤٩

(٤) البحر المحيط /١ ، ٥٨٨

(٥) الدر المصنون /٢ ، ١٤٩

والذي أراه أن جعل العامل الواحد لمعمولين أولى من تعدد العوامل عليه ، لما في ذلك من قلة الحدف ، وسهولة التقدير .

وأما القول بالتقديم والتأخير فإنه جاء في رأي الظمان أن في الآية تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : ومن أظلم من كتم شهادة حصلت له ؟ كقولك : ومن أظلم من زيد ؟ من جملة الكاتبين للشهادة . والمعنى : لو كان إبراهيم وبنوه يهوداً ونصارى . ثم إن الله كتم هذه الشهادة ، لم يكن أحد من يكتوم الشهادة أظلم منه ، لكن لما استحال ذلك مع عدله وتنزيهه عن الكذب ، علمنا أن الأمر ليس كذلك^(١) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة والمعنى ، يقول : (وهذا الوجه متكلف جدًا من حيث التركيب ، ومن حيث المدلول . أما من حيث التركيب ، ففرعه قائله أن ذلك على التقديم والتأخير ، وهذا لا يكون عندنا إلا في الضرائر . وأيضاً ، فيبقى قوله : من كتم ، متعلق : إما بأظلم ، فيكون ذلك على طريقة البدلية ، ويكون إذ ذاك بدل عام من خاص ، وليس هذا النوع ثابت من لسان العرب ، على قول الجمهور ، وإن كان بعضهم قد زعم أنه وجد في لسان العرب بدل كل من بعض . وقد تأول الجمهور ما أدى ظاهره إلى ثبوت ذلك ، وجعلوه من وضع العام موضع الخاص ، لندور ما ورد من ذلك ، أو يكون من متعلقه بمحذوف ، فيكون في موضع الحال ، أي كائناً من الكاتبين للشهادة . وأما من حيث المدلول ، فإن ثبوت الأظلمية لمن جرّ بمن يكون على تقدير : أي إن كتمها ، فلا أحد أظلم منه . وهذا كله معنى لا يليق بالله تعالى ، وينزه كتاب الله عن ذلك^(٢) .

وما ذكره أبو حيان من جهة التركيب والصناعة ثلاثة أمور :

(١) انظر : البحر المحيط / ١ ٥٨٨

(٢) البحر المحيط / ١ ٥٨٩ - ٥٨٨ .

١ - التقديم والتأخير من الضرائر .

وهذه المسألة ليست من مسائل التقديم والتأخير التي نص عليها النحاة أنها من الضرائر الشعرية ، إذ إن التقديم والتأخير لا يكون من الضرائر إلا إذا خالف القواعد المطردة ^(١) ، كتقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة في غير الموضع المستثناء ، وتقديم المعطوف عليه بشرطه في باب العطف ، وتقديم النعت على المنعوت ، وتقديم ما بعد (إلا) عليها ، وتقديم المجرور على حرف الجر ، وما كثر فيه التقديم والتأخير حتى لا يفهم إلا بتدبر كثير قبيح جداً لا ينبغي أن يرتكب نحو قوله :

أبو أمه حي أبوه يقاربه
وما مثله في الناس إلا ملكاً
أي : وما مثله في الناس حي يقارب إلا ملكاً أبو أمه أبوه ^(٢).

٢ - بدل الكل من البعض :

وفي إثباته هذا النوع خلاف ، حيث ذهب بعضهم إلى إثباته مستدلين بقوله تعالى : ﴿يَدْخُلُونَ جَنَّةً وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [٦١، ٦٠] مريم: فجنتان بدلًا من الجنة وهو بدل كل من بعض ، وفائدة تقرير أنها جنتان كثيرة لا جنة واحدة .

ويقول الشاعر :

رحم الله أعظم دفنهـا
بسـستان طـحةـ الطـحـاتـ
فـطـحةـ بـدـلـ منـ أـعـظـمـ وـهـيـ بـعـضـهـ .

(١) انظر : الأصول في النحو / ٣، ٤٣٥ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٣.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٣١ .

وقول الشاعر :

كأني غداة البين يوم تحملوا
لدى سمرات الحyi نافق حنظل
غداة بعض اليوم .

وقولهم : لقيته غدوة يوم الجمعة ، فلا يكون (يوم) ظرفاً ثانياً ، لأن العامل لا يعمل في نوع من المعمولات إلا في واحد منه إلا على طريق الاتباع فهو بدل غدوة ، واللقاء لا يكون في كل اليوم بل في بعضه .

واختار هذا القول السيوطي ^(١) .

على حين ذهب الجمهور إلى عدم ثبوته في لسان العرب ، وما ورد من ذلك يؤول لندوره ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

فأما قوله تعالى : ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ... جَنَّتٍ﴾ فبدل بعض من كل ، لأن (أي) في الجنة للجنس ، والجنس أعم مما جمع بـألف والتاء ^(٢) ، وغاية ما جمع بالألف والتاء يكون للعشرة فما دونها ، فهو من جموع القلة ، وقد يراد به الكثرة على قلة ، وحمل الكلام على الكثير الغالب أولى من حمله على القليل ، ولما ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال : أصيبي حارثة يوم بدر ، فقالت أمه : يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فإن يكن في الجنة صبرت ، وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع ، فقال : (جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة ، وإن في الفردوس الأعلى) ^(٣) .

وأما قوله : أعظمًا طلحة

(١) انظر : المجمع ١٧٩/٣

(٢) انظر : أضواء البيان / ٢٠ / ٢١٠

(٣) انظر : فتح الباري كتاب الرقائق ١١ / ١١٥

فعلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه: أعظم طلحة، ويدل على حذف المضاف في البيت الأول ما ورد في الرواية المشهورة بجر طلحة على حذف المضاف وإيقاء المضاف إليه مجروراً.

وأما قوله : غداة البين ... يوم ، وقولهم : غداة يوم فيخرج على أمرین :

١ - حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والأصل : غداة البين غداة يوم ، وغداة غداة

يوم .

٢ - أن اليوم يطلق ويراد به القطعة من الزمان والوقت فلا يكون فيه حذف مضاف^(١) .

والذي يظهر لي عدم ثبوت هذا النوع من البدل لأن القواعد الكلية لا تثبت بالمحتمل ، وإن ثبت هذا النوع افتراضاً فلا يقاس عليه لقلته .

٣ - تعلق (من كتم) بمحذوف حال :

وهذا لا خلاف فيه من جهة الصناعة ، لأن وقوع الجمل بعد المعرف المحضة أحوال^(٢) .

وأما ما ذكره أبو حيان من جهة المعنى فهو كما قال ، لأن المفسرين على أن المراد بالكتاب الشهادة هم أهل الكتاب ، ويدل على ذلك سياق الآية^(٣) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان الوجه الثاني وهو تعلق الجار والمجرور بمحذوف صفة أخرى للشهادة والوجه الثالث وهو تعلقه بعامل الظرف (عنه) لوقعه صفة من القول الأول لسلامتها من جهة المعنى والصناعة .

وإن كنت أرجح الوجه الثالث ، لأنه ليس بحاجة إلى تقدير عامل آخر .

(١) انظر : التزييل ٤ / ١٤٣ مخطوط ، وارتشف الضرب ٤ / ١٩٧٠ ، والدر المصنون ١/٦٦ ، وهو المواضع ٣/١٧٩ .

(٢) انظر : المعنى ٥٦٠ .

(٣) انظر : جامع البيان ٣/١٢٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٥١ .

٤٤- متعلق الجار وال مجرور (بنعمة ربك) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]

حيث اختلف في متعلق (بنعمة ربك) على أربعة أقوال :

١-أن يكون متعلقاً (بمجنون) منفياً .

ذكر هذا القول الزمخشري^(١) .

٢-أن يكون متعلقا بفعل دل عليه معنى النفي .

ذكر هذا القول الزجاج^(٢) ، والرازي^(٣) ، والرضي^(٤) ، وأبو السعود^(٥) ، والنيسابوري^(٦) ،
والألوسي^(٧) .

٣-أن يكون متعلقا بحرف النفي (ما) .

وهذا قول ابن الحاجب^(٨) .

٤-أن يكون متعلقا بفعل القسم المذوف .

ذكر هذا القول أبو حيان ، وهو الراجح عنده^(٩) .

(١) انظر : الكشاف ٤ / ٥٨٤-٥٨٥.

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٤

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٣٠ / ٦٠٠

(٤) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٠٧

(٥) انظر : تفسير أبي السعود ٩ / ١١

(٦) انظر : غرائب القرآن ٤ / ١٤

(٧) انظر : روح المعاني ٢٩ / ٢٤

(٨) انظر : أمالی ابن الحاجب ١ / ٢٤١

(٩) انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٠٢

المناقشة :

اختلف في إعراب (بنعمة ربك) على ما يأتي :

القول الأول : أن يكون متعلقاً (بمجنون) منفياً ، والجار وال مجرور في محل نصب حال من الضمير الذي في مجنون المنفي ، والمعنى : ما أنت بمجنون منعماً عليك بذلك ، والباء للملابسية أو السبيبية ، يقول الزمخشري : (تعلق "بمجنون" منفياً ، كما يتعلق "بعقل" مثبتاً في قوله : "أنت بنعمة الله عاقل" ، مستوياً في ذلك الإثبات والنفي استواءهما في قوله : ضرب زيد عمراً ، وما ضرب زيد عمراً : تعلم الفعل مثبتاً ومنفياً إعملاً واحداً ، ومحله النصب على الحال ، كأنه قال : ما أنت بمجنون منعماً عليك بذلك)^(١).

وهذا القول رده ابن الحاجب ، وأبو حيان من جهة فساد معناه وعدم استقامته . يقول ابن الحاجب : (لو علق به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله ، وذلك غير مستقيم من وجهين : أحدهما : أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله .

والآخر : أنه لم يرد نفي جنون مخصوص .

وإنما أريد نفيه عموماً فتحقق أن المعنى : أنه انتفى عنك الجنون مطلقاً (بنعمة الله)^(٢) ، ويقول أبو حيان : (وما ذهب إليه الزمخشري

يحتاج إلى تأمل ، وذلك : أنه إذا تسلط النفي على محكوم به وذلك له معمول ، ففي ذلك طريقان :

أحدهما : أن النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط .

والآخر : أن يتسلط النفي على المحكوم به فيتنفي معموله لاتفاقه بيان ذلك تقول : (ما زيد

(١) انظر : الكشاف ٤ / ٥٨٤ - ٥٨٥.

(٢) أمالى ابن الحاجب ١ / ٢٤١.

قائم مسرعاً) فالمتبدّل إلى الذهن أنه متّف إسراعه دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع ، والوجه الآخر : أنه انتفى قيامه فانتفى إسراعه ، أي : لا قيام فلا إسراع .

وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول المخشي بوجه بل يؤدى إلى ما لا يجوز أن ينطق به في حق المعصوم عليه السلام ^(١) .

وقد قيد الشمني الوجه الثاني عند أبي حيان باشتراط الملازمة بينهما ، وهي متّفية هنا إذ لا ملازمة بين حالة النعمة ونفي الجنون عنه عليه السلام ، يقول : (قوله : والثاني نفي المحكوم به فينتفى معموله باتفاقه غير مسلم إلا حيث الملازمة ...

والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة ، وتمثيله بما زيد بقائم مسرعاً غير مطابق لأن القيام لازم للإسراع ، فالهذا لزم من نفي الإسراع . غاية ما يقال : لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيره .

قلنا : حالة النعمة لازمة له عليه السلام أبداً فلزم نفي الجنون مطلقاً ^(٢) ، وهو قول وجيه ذكر نحوه ابن القيم ^(٣) .

القول الثاني : أن يكون متعلقاً بفعل دل عليه معنى النفي ، والمعنى : انتفى عنك الجنون بنعمة ربك ، يقول الزجاج : (﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾) موصول بمعنى النفي . المعنى : انتفى عنك الجنون بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ، كما تقول : أنت بنعمة الله فهم جاهم . وتأويله : فارتك الجهل بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ^(٤) .

(١) البحر المحيط / ٨ . ٣٠٢ .

(٢) حاشية الشمني / ٢ . ٤٢٨ .

(٣) انظر : التبيان في أقسام القرآن . ١٣٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه / ٥ . ٢٠٤ .

وهذا القول من جهة المعنى مستقيم كما مر ، ومن جهة الصناعة صحيح ، لأن الجار وال مجرور يتعلقان بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه^(١).

القول الثالث : أن يكون متعلقا بحرف النفي (ما) .

يقول ابن الحاجب : (الباء في "بنعمة ربك " ، متعلقة بالنفي ... فإن صح تعلقه بالفعل وإلا علّق بالحرف)^(٢).

وهذا القول من جهة المعنى عند ابن هشام بديع ، يقول : (وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحوين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق ب فعل دل عليه النافي أي : انتفى ذلك بنعمة ربك)^(٣).

وتعلق الجار والمجرور بالحرف فيه خلاف بين النحاة على أقوال :

القول الأول : المنع مطلقا ، وهذا هو القول المشهور عند النحاة^(٤) .

القول الثاني : الجواز مطلقا ، وهو قول ابن الحاجب^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، وعباس حسن^(٧) .

القول الثالث : الجواز إن كان الحرف نائبا عن فعل مذوف ، وذلك على سبيل النيابة ، لا

(١) انظر: مغني اللبيب ٥٦٦ ، والهمجع ١١٣ / ٣

(٢) أمالى ابن الحاجب ١ / ٢٤١

(٣) المغني ٥٧٣

(٤) انظر : الإنصاف ١ / ٢٨٠ ، ٣٢٧ ، وأسرار العربية ١٩١ ، واللباب في علل البناء: ٣٢٩ / ١.

(٥) انظر : أمالى ابن الحاجب ١ / ٢٤١

(٦) انظر : المغني ٤٢٠

(٧) انظر : النحو الوافي ٢ / ٢٤٦

الأصلة، وإنما قول الفارسي^(١)، وابن جنبي^(٢) في نحو : (يا لزید)، أن اللام متعلقة بـ(يا).

القول الرابع من الأقوال في إعراب (بنعمة ربك) : أن تكون مقسماً بها ، ويكونُ الجوابُ حينئذ محدوداً للدلالة هذا المذكور عليه، التقدير: ونعمَّةٌ رَبِّكَ مَا أَنْتَ بِكَاهِنٍ وَلَا مُجْنَوْنٍ^(٣).

يقول أبو حيان : (قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والتشديد والبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه (عَصَيَ اللَّهَ))^(٤)، ويقول في موضع آخر : ("بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" مقسم بها ، كأنه قيل : ونعمَّةٌ رَبِّكَ مَا أَنْتَ كَاهِنٍ وَلَا مُجْنَوْنٍ ، فتوسط المقسم به بين الاسم والخبر ، كما تقول : ما زيد والله بقائم)^(٥).

واعترض على هذا القول ابن القيم قائلاً : (وهذا التقدير ضعيف جداً ، لأن تقدم القسم الأول فكيف يقع القسم الثاني في جوابه ، ولا يحسن أن تقول والله ما أنت بالله بقائم ، وليس هذا من فصيح الكلام ولا عهد في كلامهم)^(٦) وهو اعتراض وجيه ، لأن جمهور المفسرين لا يرون المعنى على القسم^(٧).

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو أن يكون الجار والجرور متعلقاً بفعل دل عليه

(١) انظر : الخصائص ٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : الدر المصنون ١٠ / ٧٥

(٤) البحر المحيط ٨ / ٣٠٢.

(٥) السابق ٨ / ١٤٨

(٦) التبيان في أقسام القرآن ١٣٢.

(٧) انظر : تفسير ابن كثير ٨ / ١٨٨

معنى النفي والقول الثالث وهو أن يكون متعلقاً بحرف النفي من جهة المعنى ، أما من جهة الصناعة فيرجح الثاني ، وذلك لما يلي :

أولاً : لأنه قول الجمهور

ثانياً : لسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره

ثالثاً : لأن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه .

٤٥- إعراب (من ترضون) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهِدَاءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

حيث اختلف في إعراب (من ترضون) على ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في موضع رفع صفة لرجل وامرأة والتقدير : فرجل وامرأة مرضى من الشهداء.

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(١)، ومكي^(٢)، وابن عطية^(٣)، وأبو البقاء^(٤)، وابن عثيمين^(٥).

٢- أن تكون في موضع جر بدلًا من قوله (من رجالكم) بتكرير العامل .

والتقدير : واستشهدوا شهيدتين من ترضون ...

ذكر هذا القول الأنصاري^(٦)، وأبو البقاء^(٧).

٣-أن تكون متعلقة بقوله : واستشهدوا ، أي : واستشهدوا من ترضون من الشهداء ، ليكون قياداً في الجميع ، ولذلك جاء متأخراً بعد ذكر الجميع .

(١) انظر : الحجة ٢ / ٤٢٦

(٢) انظر : المشكّل ١ / ١٤٥

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١ / ٣٧٩

(٤) انظر : التبيان ١ / ٢٢٨

(٥) انظر : تفسير سورة الفاتحة والبقرة ٣ / ٤٠٦

(٦) انظر : البيان في غريب القرآن ١ / ١٨٣

(٧) انظر : التبيان ١ / ٢٢٨

وهذا قول أبي حيأن^(١).

المناقشة :

لا خلاف بين المفسرين والمعربين أن الرضا شرط لجميع الشهود بلا استثناء ، وإنما الخلاف فيما يلزم عنه الإعراب من معان ...

فمن أعرب (من ترضون) صفة أو بدلاً يلزم عندها أن يكون الرضا شرط للرجل والمرأتين دون بقية الشهود ، لذا رد أبو حيأن هذا الإعراب قائلاً : (وهما ضعيفان ، لأن الوصف يشعر باختصاصه بالموصوف ، فيكون قد انتفى هذا الوصف عن "شهيدين" ، ولأن البدل يؤذن بالاختصاص بالشهيدين الرجلين ، فعري عنه : رجل وامرأتان)^(٢) ، وتبعه السمين في فساد معنى الصفة ولم يتبعه في فساد معنى البدلية ، إذ يقول : (وفيه نظر ، لأنَّ هذا من بدل البعضِ إِنْ أخذنا " رجالكم " على العموم ، أو الكُلَّ من الكُلَّ إِنْ أخذناهم على الخصوص ، وعلى كِلَا التقديرين فلا ينفي ذلك عَمَّا عداه ، وأمَّا في الوصفِ فمسلم ، لأنَّ لها مفهوماً على المختار)^(٣).

ولكن الإشكال ما وآل باقياً على البدلية ، إذ فيها قصر على الرجال دون الرجل والمرأتين .

هذا وقد فرق ابن عطية بين الإعراب والمعنى فيرى بأن إعرابها صفة هو من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، إذ يقول : (هذا حكم لفظي ، وأما المعنى فالرضا شرط في الشهيدين كما هو في الرجل والمرأتين)^(٤) ، وهذا قول غريب من ابن عطية !!

وقد حاول أبو السعود أن يعلل تخصيص الوصف بالنساء دون بقية الشهود فقال:

(١) انظر : البحر المحيط / ٢٦٣ / ٢

(٢) البحر المحيط / ٢٦٣ / ٢

(٣) الدر المصون / ٢ / ٦٥٨ .

(٤) المحرر الوجيز / ١ / ٣٧٩

(وتخسيصهم بالوصف المذكور مع تحقق اعتباره في كل شهيد لقلة اتصف النساء به)^(١) وهذا التعليل يصح إن صحت الصفة في الآية ...

وأما أبو حيان فرجح أن يكون (من ترضون) متعلقاً بـ(واستشهدوا) ، يقول : (والذي يظهر أنه متعلق بقوله : واستشهدوا ، أي : واستشهدوا من ترضون من الشهداء ، ليكون قياداً في الجميع ، ولذلك جاء متأخراً بعد ذكر الجميع)^(٢) ، واعتراضه الأولوسي بأنه (يلزمه الفصل بين اشتراط المرأة وتعليله)^(٣) .

وهذا الفصل لا يضر لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة .

الترجيح :

والذي يظهر لي بعد ذلك رجحان القول الثالث وهو أن تكون (من ترضون) متعلقة بـ(واستشهدوا) ، وذلك لصحته من جهة المعنى والصناعة ، ولسلامته من الاعتراضات المتوجهة على غيره من الأقوال . والله أعلم .

(١) انظر : تفسير أبي السعود ١ / ٢٧٠ .

(٢) البحر المحيط ٢/٣٦٣

(٣) روح المعاني ٣/٥٨

٤٦- إعراب (كمثل) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثْلِ الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].

اختلف في إعراب (كمثل) على قولين :

١- أن تكون متعلقة بخبر مقدر "بكائن".

ذكر هذا القول النحاس^(١)، وابن عطية^(٢)، وأبو البقاء^(٣).

٢- أن تكون الكاف خبر الـ"مثلهم".

ذكر هذا القول ابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٦).

المناقشة :

لا خلاف في إعراب "مثلهم" مبتدأ ، وإنما الخلاف في تعين الخبر ، فمن أعرب الجار وال مجرور متعلقا بخبر محذوف أعربه على ما لا خلاف فيه ، ومن أعرب الكاف خبرا جعلها اسمها بمعنى مثل ، يقول ابن عطية : (وقوله "مثلهم" رفع بالابتداء والخبر في الكاف وهي على هذا اسم كما هي في قول الأعشى :

(١) انظر : إعراب القرآن / ١٩٨

(٢) انظر : المحرر الوجيز / ٨٧

(٣) انظر : التبيان / ٣٢

(٤) انظر : المحرر الوجيز / ٨٧

(٥) انظر : التبيان / ٣٢

(٦) انظر : البحر المحيط / ٢٠٩

أَتَتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرَّيْتُ وَالْفُتُلُ^(١)

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، إذ يقول : (وهذا الذي اختاره ونأى به غير مختار ، وهو مذهب أبي الحسن ، يجوز أن تكون الكاف اسمًا في فصيح الكلام ، وتقدم أنا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر)^(٢).

ومسألة مجيء الكاف اسمًا في الشعر لا أعلم خلافاً في جوازه ، فقد ورد بكثرة فيه ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَتَتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرَّيْتُ وَالْفُتُلُ

وقول الآخر :

وَإِنَّكَ لَنْ يَفْخَرَ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٌ لَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلِّبٍ

فالكاف فاعل بمعنى "مثل".

وقوله :

قَلِيلٌ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلُصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيَّ أَفْزَعَهَا الرَّجْرُ

وقد وقعت الكاف مجرورة بالحرف .

وقوله :

فُصِيرُوا مِثْلَ كَعْصِفٍ مَأْكُولٍ

فقد جاءت الكاف مجرورة بالإضافة .

وقوله :

أَبْدَا كَالْفَرَاءَ فَوْقَ ذَرَاهَا
حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَارُ

(١) المحرر الوجيز ١/٨٧

(٢) البحر المحيط ١/٢٠٩

وَقَعَتِ الْكَافُ فِي مَحْلِ رُفْعٍ مُبْتَدِأً .

وَقُولُهُ :

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامَةٍ
فَضْلًا لِغَيْرِكَ مَا أَتَكَ رِسَائِي
وَقَعَتِ مَوْقِعُ اسْمِ كَانَ .

وَقُولُهُ :

لَا يَبْرُمُونَ إِذَا مَا الْأَفْقُ جَلَّهُ
بَرْدُ الشَّتَاءِ مِنَ الْأَمْحَالِ كَالْأَدْمِ
وَقَعَتِ الْكَافُ مَفْعُولَةٍ^(١) .

وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مُجَيِّءِ الْكَافِ اسْمًا فِي سُعَةِ الْكَلَامِ ، إِذَا خَتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : أَنَّهَا لَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشِّعْرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ حِرْفٌ مَطْلَقًا .

وَهُوَ قَوْلُ سَبِيُّوْيَه^(٢) ، وَالْمَبْرَد^(٣) ، وَابْنِ السَّرَاج^(٤) ، وَالْفَارَسِي^(٥) ، وَابْنِ جَنِي^(٦) ، وَابْنِ عَصْفُور^(٧) ، وَابْنِ هَشَام^(٨) ، وَنَسْبُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ عَامَةً^(٩) ، وَإِلَى جَمِيعِ النَّحَاةِ^(١٠) ،

(١) انظر : الْكِتَابُ / ١٤٠٨ ، وَالْمَقْتَضِيُّ / ٤٠٨ ، وَالصُّنْعَانَةُ / ١٤٠ ، وَالْأَصْوَلُ / ٤٣٧ ، وَالْبَسِطُ / ٢٨٥ ، وَالْمَبْرَدُ / ٤٣٧ ، وَالْمَقْصِدُ الشَّافِيَّةُ / ٣٦٦ ، وَالْمَعْنَى / ٢٤٥١

(٢) انظر : الْكِتَابُ : ١/٤٠٨ ، ٢/٢٨٣

(٣) انظر : الْمَقْتَضِيُّ / ١٤٠-١٤١

(٤) انظر : الْأَصْوَلُ / ١٤٣٧

(٥) انظر : الْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتُ / ٣٩٦ ، وَالْمَسَائِلُ الْبَصْرِيَّاتُ / ٥٣٨ ، وَالْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ / ٢٧٦ ، وَالْإِيْضَاحُ / ٢٠٦

(٦) انظر : سُرُّ الصُّنْعَانَةِ / ١٤٣٥

(٧) انظر : شِرَحُ الْجَمْلِ / ١٤٧٧-٤٧٩ ، وَضَرَائِرُ الشِّعْرِ / ٣٠١

(٨) انظر : الْمَغْنِيُّ : ١٨٥ ، ١٨٦

(٩) انظر : الْأَصْوَلُ فِي النَّحْوِ / ٤٣٨

(١٠) انظر : الْمَغْنِيُّ / ٢٣٨

وإلى المحققين منهم^(١).

القول الثاني : أنها لا تكون إلا اسمًا مطلقاً.

وهو قول ابن مضاء كما نقل عنه^(٢).

القول الثالث : أنها أكثر ما تكون اسمًا في الشعر ، وأقل ما تكون اسمًا في الكلام ، وهذا قول الأخفش^(٣) ، والفارسي^(٤) ، وابن أبي الريبع^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، والشاطبي^(٧) .

وقد ردّ على القائلين باسميتها في الكلام بأمور منها :

١- أنه لم يقم دليل على أنها اسم^(٨) وأنها على حرف واحد^(٩) والأسماء لا تجئ على حرف واحد إلا في شذوذ لا يلتفت إليه^(١٠) ، باستثناء بعض الضمائر ، والكاف هنا ليس من الضمائر .

٢- أنك لو جعلتها اسمًا في نحو (جاء الذي كزيد) لكان التقدير : جاء الذي هو مثل زيد ، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ، ويكون (هو) راجعاً في الصلة إلى (الذي) فإن أضمرته جاز على قبح ، أما على جعل الكاف حرفاً فلا يحتاج إضمار مبتدأ (هو)^(١١) .

(١) انظر : البحر المحيط ٤٢٨ / ١

(٢) انظر : التذليل والتكميل ٤ / ٤ ٣٣ مخطوط ، والارتشاف ٤ / ١٧١٠

(٣) انظر : الارتشاف ٤ / ١٧١٠ ، وشرح الكافية ٤ / ٣٢٤

(٤) انظر : الارتشاف ٤ / ١٧١٠ ، وليس في كتبه ما يدل على هذا

(٥) انظر : البسيط ٢ / ٨٥٠

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٠٧

(٧) انظر : المقاصد الشافية ٣ / ٦٦٨

(٨) انظر : البسيط ٢ / ٨٥٠ ، ورصف المباني ١٩٥ - ١٩٨

(٩) انظر : رصف المباني ١٩٥ - ١٩٨ ورصف المباني ٢ / ٨٥١

(١٠) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٧

(١١) انظر : الأصول في النحو ١ / ٤٣٧ ، والمغني ٢٣٩

٣- إنها تجئ زائدة ، والأسماء لا تزداد ، ولا تقع موقع الزوائد ، إنما تزداد الحروف ^(١).

٤- إن من خصائص الحروف أنها جاءت لتوصل الأفعال إلى الأسماء ، نحو (مررت بزید) وليس الاسم يوصل الفعل إلى شيء ، وإذا كان ذلك كذلك كانت الكاف في نحو (جاء الذي كزید) بمنزلة (في) في نحو (جاء الذي في الدار) ^(٢).

٥- أنها لو كانت اسمًا لسمع في الكلام مثل : مررت بكالأسد ^(٣).

وأما أبو حيان فتعددت آراؤه ففي تذليله يوافق أصحاب القول الثالث ، إذ يقول : (ومن النحويين من تأول هذا السمع جمیعه على حذف الموصوف وإقامة المجرور الذي هو صفتة مقامه وقد أجاز ذلك الفارسي ، فمن نظر إلى كثرة السمع استدل به على اسمية الكاف في الكلام ومن نظر إلى أنه لم يقع في التتر خص ذلك بالشعر وتأوله .

والذي اختاره جواز ذلك في الكلام على قلة لأن هذا تصرف كثير فيها من كونها تكون فاعلة وهكذا شأن الأسماء المتصرفة يتقلب عليها وجود الإسناد والإعراب) ^(٤).

وفي بحثه المحيط يوافق أصحاب القول الأول ، إذ يقول : (والكاف حرف تشبيه تعامل الجر ، واسميتها مختصة عندنا بالشعر) ^(٥) ، ويقول : (والكاف المفيدة معنى التشبيه حرف وفقاً لسيبويه وجمهور النحويين خلافاً لمن ادعى أنها تكون اسمًا في الكلام وهو عن الأخفش) ^(٦) ، ويقول : (وهو ضعيف لاستعمال الكاف اسمًا ، وذلك عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر مع أنه

(١) انظر : السابق

(٢) انظر : الإيضاح ٢٠٦ .

(٣) انظر : المعني ٢٣٩ ، و اختيارات أبي حيان النحوية للبدر ٥٤٧ / ٢

(٤) التذليل والتكميل ٤ / ٣٣ مخطوط

(٥) البحر المحيط ١ / ١٩٢ .

(٦) السابق ١ / ٤٢٨ .

قد تؤول ما ورد من ذلك ^(١) ، ويقول : (ولم يثبت في كلام العرب أعني نثرها : جاءني كزيد ، تريد مثل زيد ، فلم تثبت اسميتها ، فتكون فاعله) ^(٢) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في الحكم على الكاف في بحره ، فقد ذهب كما في النصوص السابقة إلى حرفيتها في الكلام ، ولكن في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّيهِ أَنْ أَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي الَّذِي يُعِينُنِي وَيُمْسِيْنِي قَالَ أَنَا أَنْهَا أَنْهَا وَأَمْسِيْتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّكَ اللَّهَ يَأْتِيْ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَتَتْهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبَهَتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِيَّةٍ وَهِيَ خَاوِيَّةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ... ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ذكر أوجهها إعرابية لـ (أو كالذي) ، وهي :

- ١- أن تكون معطوفة على المعنى ، وهو مردود عنده لعدم قياسه .
- ٢- أن تكون الكاف زائدة ، وهذا مردود عنده لأن الأصل عدم الزيادة .
- ٣- أن تكون منصوبة على إضمار فعل تقديره : أو رأيت كالذي ، وهو حسن عنده ، لأن الحذف ثابت بخلاف العطف على المعنى .
- ٤- أن تكون الكاف في موضع جر عطفا على الذي ، فتكون اسمأً بمعنى مثل ولا يكون في هذا الوجه حذف فعل ولا عطف على المعنى ولا زيادة ، والتقدير : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم أو إلى مثل الذي مر على قرية ، يقول أبو حيان : (ومجيء الكاف اسمأً فاعلة ومبتدأة ومحرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب وتأويلها بعيد ، فالأولى هذا الوجه الأخير ، وإنما عرض لهم الإشكال من جهة اعتقاد حرفيه الكاف حملها على مشهور مذهب البصريين ، وال الصحيح ما ذهب

(١) السابق / ١٥٢٣

(٢) السابق / ٧٤٤٥

إليه أبو الحسن ألا ترى [إلى معادلتها]^(١) في الفاعلية مثل في قول الشاعر :

وإنك لم يُفخر عليك كفاحر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب^(٢)

ولا أدرى لم خالف أبو حيان ما قرره من قبل ؟ ولا سيما أن اختلاف رأيه جاء في سورة
واحدة وهي البقرة ، ومعتمدا على السمع أيضا !!

ثم إن ثبوت اسمية الكاف في لسان العرب لم تطلقه العرب في لسانها كما يفهم من كلام أبي حيان بل هو مقصور على شعرها دون نثرها .

وعلى القول بمجيء الكاف في سعة الكلام يعد قليلا مقارنة بكثرة مجئها حرفا فيه ، والقليل لا يخرج عليه إلا عند الضرورة ، ولا ضرورة هنا مع صحة إضمار الفعل ، وإضمار الفعل كثير للدلالة عليه.

الترجيح :

الذي يظهر رجحان حرافية الكاف على اسميتها ، وأن تفسيرها بمعنى (مثل) لا يخرجها عن حرفيتها ، ولا دليل فيه على اسميتها ، إذ هي كسائر الحروف التي تفسر بالأسماء والأفعال ، لا يخرجها تفسيرها هذا إلى الاسمية أو الفعلية .

ثم إن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه ، وعلى الكثير لا على القليل والضرورة ، لأن مجيء الكاف اسمها مقصورا على الشعر ، وليس كل ما جاز في الشعر جاز في سعة الكلام ، ولأن القول بحرفيتها يسلم من الاعتراضات المتجهة على القول باسميتها .

(١) ساقطة من المطبوع وهي في المخطوط ، وانظر أيضا : الدر المصنون ٢/٥٥٧

(٢) البحر المحيط ٢/٣٠٢

باب الإضافة

وفيه مسائلتان :

- إعراب (شركائهم).

- إعراب (لا تجزي).

٤٧ - إعراب (شركائهم) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْلَادِهِمْ شرکائهم ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامر^(١).

حيث اختلف في إعراب (شركائهم) على قولين :

١- أن يكون مضافاً إليه، والمضاف (قتل)، وفصل بينهما باللفظ (أولادهم).

ذكر هذا القول الفراء^(٢) ، والطبرى^(٣) ، وأبو علي الفارسي^(٤) ، وابن جنى^(٥) ، وابن خالويه^(٦) ، والنحاس^(٧) ، ومكي^(٨) ، والمجاشعي^(٩) ، والكرمانى^(١٠) ، والزمخري^(١١) ، وابن عطية^(١٢) ، وأبو البقاء^(١٣) .

٢- أن يكون بدلاً مجروراً من الضمير في (أولادهم) ، وأن يكون (قتل) منوناً ولكن

(١) انظر : السبعة في القراءات ٢٧٠ ، والحجۃ في القراءات السبعة ١٥٠ ، وحجۃ القراءات ٢٧٣ .

(٢) انظر : معانی القرآن ١/٣٥٧

(٣) انظر : جامع البيان ١٢/١٣٧

(٤) انظر : الحجۃ ٣/٤١

(٥) انظر : الخصائص ٢/٤٠٧ ، والمحتسب ١/٢٢

(٦) انظر : الحجۃ في القراءات السبع ١٥٠

(٧) انظر : إعراب القرآن ٢/٩٨

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٣ ، والهدایة ٣/٢١٩٦

(٩) انظر : النکت في القرآن ٢٢٤

(١٠) انظر : غرائب القرآن ١/٣٨٨

(١١) انظر : الكشاف ٢/٧٠

(١٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/٤١١

(١٣) انظر : التبیان ١/٥٤١

التنوين حذف منه على توهّم الإضافة لا أنه مضاد حقيقة وأولادهم منصوب به .
وأن يكون مضاداً إليه على إضمار قتل المذكور لدلالة قتل المتقدم عليه .
ذكر هذا القول أبو حيـان^(١) ، ورجح القول الأول^(٢) .

المناقشة :

اخـتـلـفـ فـيـ إـعـرـابـ هـذـهـ الآـيـةـ عـلـىـ قـوـلـيـنـ :
القول الأول : أن يكون (شركائهم) مضاداً إليه ، والمضاف (قتل) ، وفصل بينهما بالمفعول
(أولادهم) .

ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة خلافية بين العلماء على ثلاثة أقوال على
التحـوـيـلـ الآـتـيـ :

١- أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر إذا كان الفاصل بينهما
ظرفاً أو جاراً ومحروراً .

وهو قول البصريين ، والفراء^(٣) ، لأن المضاف مع المضاف عليه بمنزلة الكلمة الواحدة ،
فكما لا يفصل بين حروف الكلمة لا يفصل بينهما .

وإنما خص الظرف والجار والجرور بجواز الفصل بهما لأنها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرهما ،

(١) انظر : منهاج السالك ٣٠٣

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/٢٣١

(٣) انظر : الكتاب ١/١٧٦ - ١٧٧ ، ومعاني القرآن ١/٣٥٧ ، والحجـةـ ٣/٤١١ - ٤١٣ ، والخصائـصـ ٢/٤٠٧ ،
والتبصرة والتذكرة ٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ ، والانصاف في مسائل الخـلـافـ ٢/٤٢٧ ، وضرائرـ الشـعـرـ لـابـنـ عـصـفـورـ .
٢٠٠ - ١٩١ ، وشرحـ الجـملـ ٢/٦٠٤ ، والبسـيطـ ٢/٨٨٩ ، وشرحـ الكـافـيـ للـرضـيـ ٢/٢٦٠ .

وأضاف المبرد الفصل بالمصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام^(١) .

٢- أنه يجوز الفصل بينهما في الشعر والنشر.

وهو قول الكوفيين^(٢).

وأستدلوا على ذلك بما جاء عن العرب في أشعارها ، ومنه قول الشاعر :

فَرَّجَ جُبْتَهُ سَبِيلًا مَزَادَةً وَصَّابَ الْقَالَ زَجَّ

يريد : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه .

قول الآخر :

غَلَّالَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صَدُورِهَا تَعْرُّفٌ عَلَى مَا تَسْتَمِّرُ وَقَدْ شَفَتْ

يريد : شفت غلائيل صدورها عبد القيس منها ، ففصل بالفاعل .

قول الشاعر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ - خَطَّ - بَهْجَتْهَا كَانٌ - قَفْرَا - رُسُومَهَا - قَلَّا

يريد : بعد بحاجتها لأنّ قفرا خط رسومها ، ففصل بالفعل .

وقول الآخر :

وَفَاقُّ كَعْبُ بُجَيْرٍ مِنْ قِدْلَكَ مِنْ

يريد : وفاق بغير ، ففصل بالنداء .

والفصل بالنعت نحو قوله :

نَجْوَةُ وَقْدَبَلُ الْمُرَادِيُّ سَيِّفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٌ

٣٧٧ / ٤) انظر : المقتضب (١)

٢) انظر : الإنصاف /٢، ٤٢٧، و المجالس شعلب ١/١٢٦.

يريد : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

وبما جاء عن العرب في كلامها ، فقد حكى الكسائي عن العرب قولهم : (هذا غلام والله زيد) ، وحكى أبو عبيدة عن بعضهم أنه قال : (إِنَّ الشَّاهَةَ لِتُجْتَرْ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا) ، وبقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءً وَهُمْ ﴾ في قراءة ابن عامر .

ورد عليهم البصريون بأن ما أنسدوه قليل مع جهالة قائله وما كان مثله لا يحتاج به ، وأما قراءة ابن عامر فيردها الإجماع لأن الإجماع منعقد على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وشبهه في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة .

فإذا اتفق على امتناع الفصل بينهما بغير الظرف وشبهه في حال السعة سقط الاحتجاج بها في حال الإضطرار .

فإذا لم تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض^(١) .

والاعتماد على جهالة القائل والعين في الرد لا تقدح في الاستشهاد إذا صحت نسبة الشاهد لزمن الاحتجاج وإنما تؤثر جهالة الحال فقط^(٢) .

هذا وقد ذهب جمهور النحويين - وفي مقدمتهم البصريون - ومبرفو القرآن إلى ضعف هذه القراءة ، ووهم صاحبها إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفسح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على ضعف القراءة^(٣) .

(١) انظر : الإنصال / ٤٢٦ ، والهمع / ٥٢٦

(٢) انظر : المعاير النقدية في رد الشواهد الشعرية / ٤٤١

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء / ١١٥ ، وجامع البيان / ١٢ ، والحججة لأبي علي الفارسي / ٣ ، والخصائص / ٤١١ ، والكشف / ٧٠ ، والمحرر الوجيز / ٤١١ ، والإنصاف / ٤٢٦ ، وشرح الكافية للرضي / ٤٠٧ .

٣- أنه يجوز الفصل بينهما في الشعر والنشر إذا كان المضاف اسمًا يشبه الفعل ، والفاصل بينهما عموماً للمضاف منصوباً أو اسمًا لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم أو إما .

وهو قول ابن مالك ، وتبعه ابن هشام وابن عقيل وناصر الجيش والسيوطى والأزهري وما سوى ذلك خاص بالشعر^(١) .

واستدلوا على جواز ذلك بالسماع والقياس .

فأما السِّمَاع فمنه قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَ أُؤُلُّهُمْ ﴾ في قراءة ابن عامر المتواترة ، وقول الشاعر :

عَتَوْا إِذْ أَجَبَنَاهُمْ إِلَى الْسَّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثَ الْأَجَادِيلِ

يريد : سوق الأجاديل ، وقول عمرو ابن كلثوم :

وحلق الماذِيِّ والقوانِسِ

فداسَهُمْ دوسَ الحصاد الدائِسِ

يريد : دوس الدائس الحصاد .

وقول الآخر :

يَفْرُكُ حَبَّ الْسُّنْبُلِ الْكَنَافِيجِ
بالقَاعِ فَرْكَ الْقُطْنِ بِالْمَحَالِجِ
وقوله :

يُطِفِنَ بُحُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعِ
بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِّيِّ الْكَنَائِنِ
وقول بعضهم : (ترك يوماً نفيسك وهوها سعي لها في ردها)

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣ - ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٢٦٤ ، وتمهيد القواعد ٧/٣٢٦٤ ، والهمج ٤/٢٩٥ .

وقوله تعالى : ﴿فَلَا تَحْسِنَ اللَّهُ مُخْلِفٌ وَعْدَهُ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب وعده وخفض
رسله في قراءة ابن عامر ، قوله ﴿أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي﴾ .

قول الشاعر :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرةٍ بعسيل
وقولهم: (هذا غلام والله زيد)، وقول تأبطة شرّاً:

هـما خطـا إـما إـسـار وـمنـةـ وإـمـا دـمـ والـقـتـلـ بـالـحـرـ أـجـدـرـ

وأما القياس على جواز ذلك فبخمسة أمور هي :

١. كون الفاصل فضلة ، فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد به .

٢. كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاد.

٣. كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه - (في الأمثلة الأولى) مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية مع المفعولية أو المفعولية الظرفية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس إستعماله لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير الأجنبي مزية تقتضي القول بجوازه .

٤. أن الإضافة أصلها الرفع أو النصب ، فكان محصول هذا الفعل فصلاً بين فعل ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته ، فهو في الحقيقة تقديم مفعول على فاعل أو ظرف على مفعول كقولك : ضرب عمراً زيد .

٥. أن الفصل بالمفرد أسهل من الفصل بالجملة ، وقد سمع الفصل بالجملة كقوهم : (هو غلام إن شاء الله أخيك) فجوازه بالمفرد من باب أولى^(١) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٢٧٨ ، والبحر المحيط ٤/٢٣٢ ، والارتشاف ٢/٥٣٥ ، ومنهج السالك ، ٣٠٣ ، والمقاصد الشافية ٤/١٧٨ .

فابن مالك ومن تبعه يحيزون الفصل بمعمول المضاف فقط دون غيره وما سواه ضرورة .

وأما أبو حيان فيوافق ابن مالك ، إذ يقول : (وقرأ ابن عامر : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْبٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشِكِينِ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شَرَكَأَوْهُمْ ﴾ إلا أنه نصب (أَوْلَادَهُمْ) وجر (شركائهم) فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمعنى وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتاخر لهم ولا يحيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحوين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحضر ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، ولو وجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا ولا التفات إلى قول ابن عطية وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعنى ورؤساء العربية لا يحيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله :

كما خطَّ الكتابُ بـكَفٍّ يوماً
يهودي يقاربُ أو يُزيلُ
فكيف بالمعنى في أصح كلام ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش :

فرجحة به بمزجٍ زَجَ القلْ وَصَ أَبِي مَرْزَادَه

وفي بيت الطرماح وهو قوله :

يَطُوفُنَ بِحَوْزِيِّ الْمَرَاطِعِ لَمْ تَرُغْ
بُواديِهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ
انتهى كلام ابن عطية ^(١) ، ولا التفات أيضاً إلى قول الزمخشري : إن الفصل بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكن سمجاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف

شركائهم مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر (الأولاد) والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب ؛ انتهى ما قاله^(١).

وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح مخصوص قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أولى لأنهم لم يحيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر ؛ انتهى^(٢).

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب "هو غلام إن شاء الله أخيك" فالفصل بالفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار . قرأ بعض السلف : "مُخْلَفٌ وعَدَهُ رَسِيلٌ"^(٣) بمنصب وعده وخفض رسله وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعاً لما ورد عن العرب فقال :

بعثتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةٍ سَقَاهَا الْحَيَا سَقْيَ الْرِّيَاضِ السَّحَابِ
وقال أبو الفتح : إذا اتفق كل شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعوا رسمها . وقال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . ونحوه ما روى ابن سيرين عن

(١) انظر : الكشاف ٢/٧٠

(٢) انظر : الحجة ٣/٤١١

(٣) لم تنسب القراءة إلى أحد بعينه ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٨١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٦٨ ، ومعجم القراءات ٤/٥١٨ .

عمر بن الخطاب أنه حُفِظَ أقْلُ ذلك وذهب عنهم كثيره يعني الشعر في حكاية فيها طول . وقال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ؛ انتهى^(١) ، ملخصاً مقتضراً على بعض ما قاله^(٢) ، ويقول أيضاً أبو حيان : (... وأما الفصل بالمعنى بين المصدر والمفعوض كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم وشركائهم) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب ، والصحيح جوازه وإن كان أكثر النحاة يخوصونه بالشعر)^(٣) ، ويقول : (وما اختاره المصنف من جواز مثل قراءة ابن عامر هو الصحيح وإن كان أكثر النحوين لا يحيزونه في الكلم وأنه يختص بالشعر ، وأما من خرج بأنها غلط فهو قدح في التواتر ، وإنما أضيفت هذه القراءة إلى ابن كثير وليس على سبيل الإنفراد بها فيكون من نقل الآحاد بل جميع القراءة بالسبعين متواترة فعلى كل قراءة جمع لا يمكن أن يتواتروا على الكذب ، ومنكر التواتر فيها يكون في إسلامه دَخَل)^(٤) ، ويقول : (ولا يتعين هذا التخريج إذ يتحمل أن يكون "تاركوا" ليس مضافاً لقوله : "صاحبى" فيلزم الفصل بل هو مما حذف منه النون و"صاحبى" مفعول منصوب ، وأصله : "تاركون" وحذف النون أولى من الفصل ، لأن الحذف قد جاء في بعض القراءات بقراءة من قرأ ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]^(٥) ، وقراءة ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمَ﴾ [الصفات: ٣٨] بنصب العذاب^(٦))^(٧) .

لذا عد من الضرائر تبعاً لابن مالك إذا كان الفاصل بينهما معمول غير المضاف ، يقول في ارتشافه في باب الضرائر : (وذلك الفصل بين المتضايفين بظرف

(١) انظر : الخصائص ١ / ٣٨٥ بباب فيما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه الجمهور.

(٢) البحر المحيط ٤ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٣) الارشاف ٤ / ١٨٤٦ .

(٤) التذليل والتكميل ٤ / ١٠١ - ١٠٠ مخطوط

(٥) وهي قراءة الأعمش . انظر : المحتسب ١ / ١٠٣ ، ومعجم القراءات ١ / ١٦٦ .

(٦) وهي قراءة أبي السمال ، وأبان عن عاصم . انظر : مختصر ابن خالويه ١٢٧ ، ومعجم القراءات ٨ / ٢٣

(٧) التذليل والتكميل ٤ / ١٠١ - ١٠٠ مخطوط

نحو قوله:

کا خط الكتاب بکف يوماً یہ ودی یقارب او یزیل

و مجرور نحو قوله :

(١) هما أخوا في الحرب مَنْ لَا أخاله

وغيرها نحو قوله:

فرز جته سا بمز جة زج القل وص اي مـزاده

وبيّنها بمعطوف على الاسم المضاف نحو قوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرْقَتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

وجاء في الكلام : « قطع الله يد و رجل من قالها » و « وبرئت إليك من مائة وعشري

النحاسين (٢).

على حين مال أبو حيـان إلى البصريـن في منهج السالـك ، إذ أـول ما استـدل به ابن مالـك حتى

قراءة ابن عامر ! ، يقول : (على أن هذه الآيات تحتمل التأويل الحسن ولا يكون فيها شاهد)

على ما ادعوه من الفصل "فركاً القطن ، ودوساً الحصاد ، وسوقاً البغاث ، وقرعاً القسيّ"

وَحْدَفَ التَّنْوِينَ لَا لِتَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا حُذِفَ فِي ﴿وَلَا أَئِلُّ سَابِقُ النَّهَار﴾ [سُورَةِ الْأَنْتَرُونِيْعَ]:

نصب^(٣)، وفي قوله:

.....**وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا**^(٤)، وَفِي قِرَاءَةِ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴿١﴾ **اللَّهُ أَكْبَرُ**

(١) تتمة البيت : إِذَا خاف يوْمًا نَبُوَّةً فَدعا همَا

٢٤٢٩ / ٥ تشفاف الا،

(٣) وهي قراءة عمار بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر . انظر : الكامل / ١ / ٢٠١

(٤) تتمت البِيْتُ : فَأَلْفَيْتُهُ غَرِيْبًا مُسْتَعْجِبًا وَلَا ذَاكِرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًاً . انظر : الكتاب / ١٦٩ ، ومعانِي القرآن للفراء

٢٠٢ / ٢١٣ / ٢ ، المقتضب ١ / ١٩ ، ٢٠٢ / ٢

تنوين^(١)، وهذا كثير في لسانهم ويكون المخوض بعد المفعول مجروراً بإضافة مصدر مذوف إليه أي : فرك المحالج ودوس الدائس وسوق الأجادل ، وقرع الكنائن ، وحذف هذا المضاف لدلالة ما قبله عليه .

فصار نحو قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمَا دُفْنُهُمَا
بِسْجَستان طَلْحَة الطَّلْحَاتِ

يريد : أعظم طلحة الطلحات وقد تقدم شيء من هذا المذوف ينقاذه ... وأما قراءة ابن عامر فالتأويل فيها بعيد على أنه يمكن أن يقال أنه حذف التنوين من قتل على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به وجر شركائهم إما على البدل من الضمير المجرور في أولادهم وإما على إضمار قتل المذوف لدلالة قتل المتقدم عليه)^(٢)

والطعن في قراءة ابن عامر غير مرضي لما فيه من عدم توفيقه لحق الإمامة والتقدم والعدالة ولقاء الصحابة والأخذ عنهم لذا فالواجب قبولها وإثبات ما جاءت به من الفصل بين المتسايفين غير متجاوز به هذا الموضوع ، يقول الشاطبي : (هذه القراءة وحدها عذر لمن قاس في الموضع لأنها نقلت عن موثوق بعربته قبل التعلم ، فإنه كان من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة كأمثاله الذين لم يعلم لهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن)^(٣) .

إلا أن الأصل ألا يقاس على هذا الموضع لقلة نظائره في غير مواطن الضرورة ، يقول الشاطبي : (... ولا يصح أن يقال : هو - وإن كان قليلا - قد ظهر له وجه من القياس حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض لأننا نقول ذلك غير معتبر من وجهين :

(١) وهي قراءة نصر بن عاصم وأبو عمرو ، ورويت عن عمر رضي الله عنه . انظر : مختصر ابن خالويه ١٨٣ .

(٢) منهج السالك ٣٠٣-٣٠٤

(٣) المقاصد الشافية ٤/١٨١

أحدهما : أن العلة إذا وجدت ، ووجه القياس إذا ظهر لا يعتبر إلا مع شياع السماع أو كونه في قوة الشائع لعدم العارض ... وهذا ليس كذلك .

والثاني : أن هذا لو كان مراعيًّا عندهم لكثير في كلامهم كما كثر تقديم المتصوب على المرفوع في غير المضاف .

ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون بعدم مراعاة للفظ القرآن أو إخراجا له عن الفصاحة أو نحو ذلك كما يظن من لا تحقيق له ! بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة لكنه لم يكثُر في قياس عليه .

وعلى هذا بنى سيبويه والحقوقون وهو الصواب ، ولكن ابن مالك ربياً أهل هذه القاعدة كما فعل هنا)^(١) .

وما خاف الجمهور لا يقاس عليه لقلته ، وهذا ما أدين الله به في هذه المسألة والله أعلم .

ومع هذا لم يلتزم أبو حيان في بحره المحيط بما ذهب إليه وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِضَكاَرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَإِذْنِ اللَّهِ﴾ .

إذ يقول : (وقرأ الجمهور : بإثبات النون في بضارين . وقرأ الأعمش : بحذفها ^(٢) ، وخرج ذلك على وجهين :

أحدهما : أنها حذفت تخفيفاً ، وإن كان اسم الفاعل في صلة الألف واللام والثانى : أن حذفها لأجل الإضافة إلى أحد ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجهاز والجرور الذي هو به ، كما قال :

..... **هـما أخوا في الحرب من لا أخاله**

(١) السابق ٤/١٨٢ - ١٨١ .

(٢) انظر : المحتسب ١/١٠٢ .

وكمَا قال :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي

وهذا اختيار الزمخشري ، ثم استشكل ذلك ، لأن أحداً مجرور بمن ، فكيف يمكن أن يعتقد فيه أنه مجرور بالإضافة ؟ فقال : فإن قلت : كيف يضاف إلى أحد ، وهو مجرور بمن ؟ قلت : جعل الجار جزءاً من المجرور . انتهى ^(١) . وهذا التخريج ليس بجيد ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، والجار والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضاف إليه ، لأنه مشغول بعامل جر ، فهو المؤثر فيه لا بالإضافة . وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور ، فهذا ليس بشيء ، لأنه مؤثر فيه . وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء ، والأجود التخريج الأول ، لأن له نظيراً في نظم العرب ونشرها . فمن النثر قول العرب : "قطا قطا بيضك ثنتا وبىضي مائتا" ، يريدون : ثنتان ومائتان ^(٢) .

واعتراض السمين على شيخه أبي حيان في تضعيشه التخريج الأول ، إذ يقول السمين : (وفي قول الشيخ نظر ، أمّا كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال ، لأن قد فصل بالمعنى به في قراءة ابن عامر وبالظرف وشبّهه أولى ... وأمّا قوله : "لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يؤثر فيه" فإنما ذلك في الجزء الحقيقى ، وهذا إنما قال : نُنْزِلُهُ مِنْزَلَةَ الْجَزْءِ ، ويُدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ قُولُ النَّحَويِّينَ : الْفَعْلُ كَالْجَزْءِ مِنَ الْفَاعِلِ وَلَذِلِكَ أُنْتَ لِتَأْنِيهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مُؤْثِرٌ فِيهِ) ^(٣) .

فأبوا حيان على هذا مضطرب في هذه المسألة بين الجواز سابقاً والمنع هنا !! ولو أنه اكتفى بأنه ليس ثم مضاف إليه ، لأن المجرور مشغول بعامل الجر ، فهو المؤثر فيه لا بالإضافة لكان سبباً قوياً في رد إعراب الزمخشري إلا إن قيل إنَّ النون حذفت في "بصارى" للإضافة إلى محذوف مقدر على

(١) انظر : الكشاف / ١٧٣

(٢) البحر المحيط / ١ / ٥٠١ .

(٣) الدر المصون / ٢ / ٤٢ - ٤٣

حد قوله : يا تيم تيم عدي في أحد الوجوه كما قاله بعضهم^(١) ، ولكنه حذف لا دليل عليه .

والقول الثاني : أن يكون بدلاً مجروراً من الضمير في (أولادهم) ، وأن يكون (قتل) منوناً ولكن التنوين حذف منه على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به ، وأن يكون مضافاً إليه على إضمار قتل المذكور لدلالة قتل المتقدم عليه .

يقول أبو حيان : (وأما قراءة ابن عامر فالتأويل فيها بعيد على أنه يمكن أن يقال أنه حذف التنوين من قتل على توهم الإضافة لا أنه مضاف حقيقة وأولادهم منصوب به وجر شركائهم إما على البدل من الضمير المجرور في أولادهم وإما على إضمار قتل المذكور لدلالة قتل المتقدم عليه)^(٢) .

وهو تأويل بعيد كما قال لأن فيه فساداً من جهة الصناعة والمعنى . فأما فساده من جهة الصناعة فإن فيه حذف المضاف وإبقاء المضاف عليه مجروراً ، لا يقاس عليه لقلته^(٣) ، وأما فساده من جهة المعنى فإن القول بالبدلية من الهاء في أولادهم يجعل المعنى : أنه زين لكثير من المشركين قتل أولاد شركائهم وهذا فاسد .

الترجح :

الذي يظهر لي بعد ذلك رجحان ما ذهب إليه أبو حيان وهو القول بالإضافة على البدلية وتوهم الإضافة في قراءة ابن عامر ، وذلك لسلامته من الاعتراض المتجهة إلى غيره ، مع أن القول الأول لا يقاس عليه لعدم اطراده ، ولكنه أولى ما تحمل عليه هذه القراءة .

(١) انظر : حاشية الشهاب ٢١٥ / ٢ ، وشرح المعاني ٣٤٤ / ١ .

(٢) منهج السالك ٣٠٣ - ٣٠٤

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١٣٤ / ٢

٤٨- إعراب (لا تجزي) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجِزِّي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة: ٤٨]

اختلاف في إعراب جملة (لا تجزي) على قولين :

١- أن تكون في محل نصب صفة ، والرابط مذوف .

وهذا قول معربي القرآن ومفسريه بالإجماع ^(١) .

٢- أن تكون في محل جر مضاد إليه .

وهو قول أبي حيان ^(٢) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب جملة (لا تجزي) على قولين :

١- أن تكون صفة .

ومجيء الجملة نعتاً يتشرط فيه عند النحاة ثلاثة شروط هي :

١- أن يكون منعوهاً نكرة .

٢- أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وهذا الضمير إما ملفوظ به أو مقدر .

الثالث : أن تكون خبرية ^(٣) .

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١ ، وجامع البيان ١/٢٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١٢٨ ، والحجۃ ٢/٤٤ ، ٣/٢٦٧ ، ٤٤/٢٦١ ، وإعراب القرآن ١/٢٢١ ، والمحتسب ٢/١٦٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٩٢ ، وغرائب القرآن ١/١٣٧ ، والكساف ١/١٣٥ ، ومفاتيح الغيب ٣/٤٩٤ ، والمحرر الوجيز ١/١٢١ ، والتبيان ١/٦٠ .

(٢) انظر : البحر المحيط ١/٣٤٧

(٣) انظر : شرح المفصل لابن عييش ٣/٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٣ - ١٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣١٠ - ٣١١ ، وارتشاف الضرب ٤/١٩١٥ ، ١٩١٦ ، والتذليل والتكميل ٧/٣٤٩ مخطوط ، ومغني اللبيب .

والآية اجتمعت فيها هذه الشروط الثلاثة ، لذا قال أبو حيان : (وهذه الجملة صفة لليوم ، والرابط مذوف ، فيجوز أن يكون التقدير: لا تجزي فيه ، فحذف حرف الجر [والضمير دفعه واحدة] ، ويجوز أن يكون التقدير: لا تجزيه فيكون قد حذف حرف الجر^(١)] فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف الضمير ، فيكون الحذف بتدريج ، أو عدّاه إلى الضمير أولاً اتساعاً . وهذا اختيار أبي علي^(٢) ، وإياه نختار .

.... وَحَذْفُ الضَّمِيرِ مِنَ الْجَمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صَفَةً جَائِزٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرُهُمْ تَنَاءِ
وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَا لَأَصَابُوا
يريد: أصابوه^(٣) .

وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ تَعْيِنِ الرِّبْطِ أَنَّهُ "فِيهِ" ، أَوْ "الضَّمِيرُ" هُوَ الظَّاهِرُ^(٤) .

وَعَلَى كُلِّ فَاعِرَابٍ (لا تجزي) صفة لم يخالف في أحد من النحوين والمفسرين من جهة الصناعة ، ولا من جهة المعنى .

٢- أن تكون في محل جر مضاد إليه .

وَهَذَا القول هو أرجح من أخيه عند أبي حيان ، إذ يقول : (ويجوز على رأي الكوفيين^(٥) أن لا يكون ثم رابط ، ولا تكون الجملة صفة ، بل مضاد إليها . (يوم) مذوف لدلالة ما قبله عليه ، التقدير: واتقوا يوماً لا تجزي ، فـ حذف (يوم) لدلالة يوماً عليه ، فيصير المذوف في الإضافة

(١) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع .

(٢) انظر : الحجة ٦ / ٢٦٧ .

(٣) انظر: الكتاب ١ / ٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٦ ، ١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٣٤٧ .

(٥) انظر : التذليل والتكميل ٤ / ٩٥ مخطوط ، والارشاف ٤ / ١٨٤٠ .

نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، ونظير ﴿يَوْمًا تَمَلَّكَ﴾ [الأنفطار: ١٩]، فلا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً^(١)، وهو بدل كُلٌّ من كُلٍّ، ومنه قول الشاعر:

رَحِيمَ اللَّهُ أَعْظُمُ مَا دَفَنُوهَا بِسِحْسَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

في رواية من خفض، التقدير: أعظم طلحة^(٢). وقد قالت العرب: "يُعجبني الإكرام عِنْدَكَ سَعْدٍ بْنِيهِ" يعجبني الإكرام سعد^(٣). وحکى الكسائي عن العرب: "أَطْعَمُونَا لَهُمْ سَمِينًا شَاءَ ذَبْحُوهَا" أي: لَهُمْ شَاءَ^(٤). وحکى الفراء عن العرب: "أَمَا وَاللَّهُ لَوْ تَعْلَمُونَ الْعِلْمَ الْكَبِيرَةَ سَنَهُ، الْدَّقِيقَ عَظَمَهُ"^(٥)، على تقدير: لو تعلمون العلم [علم]^(٦) الكبيرة سنها، فحذف الثاني اعتقاداً على الأول، ولم يُجز البصريون ما أجازه الكوفيون^(٧) من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في: "يُعجبني القيام زيد"^(٨). ولا يَبْعُد ترجيح حَذْف (يَوْم) لدلالة ما قبله عليه بهذا المسموع الذي حکاه الكسائي والفراء عن العرب. ويجسّن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعراب، فيتنافر مع إعراب ما قبله، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر، فلأنّ يجوز مع عدم التنافر أولى.

(١) قال السمين الحلبي في الدر المصنون (٣٣٦/١): "يكون اليوم الثاني بدلاً من "يَوْمًا الأول". أهـ

(٢) انظر: رصف المباني ٣٦٥، وخزانة الأدب ٤/٤١٤، وهم الهوامع ٣/١٥٠، والمساعد ٢/٣٦٧. وذكر البردي في المقتصب ٢/١٨٨-١٨٩ وجه الفتح، وانظر: شروح سقط الزند ٣/٩٥٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٠، والتذليل والتكميل ٤/٩٥ مخطوط.

(٤) انظر: المساعد ٢/٣٦٧، وروح المعاني ١/٢٥٢.

(٥) انظر: ضرائر الشعر ١٦٧ ، والتذليل والتكميل ٤/٩٥ مخطوط ، وارتشاف الضرب ٤/١٨٤٠ ، وقد عزاه محقق الارتشاف إلى معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢، ولم أجده فيه.

(٦) زيادة من المخطوط ، ساقطة من المطبوع .

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٠ .

(٨) تقديره: يُعجبني القيام قيام زيد.

ولم أَر أحداً من المُعْرِّبين والمفسرين خَرَجوا هذه الجملة هذا التخريج، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة لـ "يُوم"، ويلزم من ذلك حَذْف الرا بط أيضاً من الجمل المعطوفة على ﴿لَا تَجِدُنِي﴾، أي: ولا يقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه، وعلى ذلك التخريج لا يحتاج إلى إضمار هذه الروابط^(١)، وتبعه السمين فقال : (وعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير عائد؛ لأن الظرف متى أضيف إلى الجملة بعده لم يؤت له فيها بضمير إلا في ضرورة)^(٢).

ومسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

حيث ذهب البصريون إلى جوازها على قلة بشرط وهو أن يكون المضاف المحذوف بعد عاطف منفصل بلا ، أو غير منفصل ، كقولهم : "ما كل سوداء ثرة ولا بيضاء شحمة" ، و"ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك" ، وك قوله :

أَكَلَ امْرَءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وما ورد غير ذلك فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، على حين ذهب الكوفيون إلى قياسه بها سبق ذكره^(٣).

وتبع الكوفيين أبو حيان في بحره إلا أنه أفرط في ذلك فأجاز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه إذا كان جملة ! وهذا لم يقل به أحد ، وهو بهذا مخالف للإجماع النحوي في هذه المسألة وخارق لها ، والسبب في ذلك كي لا يضطر إلى تقدير محذوف في الآية ، ولعل هذا بسبب نزعته الظاهرة .

(١) البحر المحيط / ٣٤٧

(٢) الدر المصنون / ٣٦٦

(٣) انظر : الكتاب / ١ - ٦٥ ، وشرح المفصل / ٣ - ٢٣ ، وشرح التسهيل / ٣ - ٢٦٥ ، وارتشاف الضرب / ٤ - ١٨٣٩ ، والتنديل والتكميل / ٤ - ٩٥ مخطوط ، وأوضح المسالك / ٣ - ١٦٧ والتصریح بمضمون التوضیح / ٣ - ٢٠٩ .

يقول ابن هشام : (ولَا يعلم أَنْ مُضَافاً إِلَى جَمْلَةِ حَذْفٍ ثُمَّ إِنْ ادْعَى أَنَّ الْجَمْلَةَ بَاقِيَةٌ عَلَى مُحْلِهَا مِنَ الْجَرْفِشَادِ أَوْ أَنَّهَا أَنْبَيْتَ عَنِ الْمُضَافِ فَلَا تَكُونُ الْجَمْلَةُ مَفْعُولًا فِي مُثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ) ^(١).

ومع ذلك فإن أبا حيان لم يلتزم بإعرابه هذا في نظائر هذه الآية بل أعرابها صفة وذلك في قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ تَنَقُّلُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوَلَدَنَ شَيْبًا﴾ [المزمول: ١٧]، إذ يقول : (والجملة من قوله (يجعل) صفة ليوم ، فإن كان الضمير يجعل عائدا على اليوم فواضح وهو الظاهر ، وإن عاد على الله كما قال بعضهم ، فلا بد من حذف ضمير يعود إلى اليوم أي يجعل منه كقوله : ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾) ^(٢) ، وفي قوله تعالى : ﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالْإِلَهُ عَنْ وَلَدِهِ﴾ [لقمان: ٣٣] ، إذ يقول : (والجملة من لا يجزي صفة ليوم ، والضمير ممحوف أي منه ...) ^(٣).

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب (لا تجزي) صفة، وذلك لما يلي :

١- لصحته من جهة الصناعة والمعنى .

٢- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إليه .

٣- لأنه قول النحاة والمفسرين بإجماع .

٤- لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

(١) معنى الليب ٦٥٤

(٢) البحر المحيط ٣٥٦/٨

(٣) السابق ١٨٩/٧

باب إعمال اسم الفاعل

وفيه مسألة :

- إعراب (قلبه) .

٤٩- إعراب (قلبه) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ لَدُنْهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

حيث اختلف في إعراب (قلبه) على أقوال:

١- أن يكون فاعلاً لاسم الفاعل "آثم"، و"آثم" خبر إنّ.

ذكر هذا القول النحاس^(١)، ومكي^(٢)، والزمخري^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥).

٢- أن يكون مبتدأ مؤخراً، و"آثم" خبراً مقدماً.

ذكر هذا القول النحاس^(٦)، والزمخري^(٧).

٣- أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر، و"آثم" مبتدأ، والجملة خبر إنّ.

ذكر هذا القول النحاس^(٨)، ومكي^(٩)، والزمخري^(١٠)، وابن عطية^(١١).

٤- أن يكون بدلاً من الضمير المستكן في "آثم".

(١) انظر: إعراب القرآن / ٣٤٩

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٤٦

(٣) انظر: الكشاف / ٣٢٩

(٤) انظر: المحرر الوجيز / ٣٨٧

(٥) انظر: التبيان / ٢٣٣

(٦) انظر: إعراب القرآن / ٣٤٩

(٧) انظر: الكشاف / ٣٢٩

(٨) انظر: إعراب القرآن / ٣٤٩

(٩) انظر: مشكل إعراب / ١٤٦

(١٠) انظر: الكشاف / ٣٢٩

(١١) انظر: المحرر الوجيز / ٣٨٧

ذكر هذا القول النحاس^(١)، ومكي^(٢)، وابن عطية^(٣)، وأبو البقاء^(٤).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٥).

المناقشة :

اختلف في إعراب (قلبه) على أربعة أقوال :

١- أن يكون فاعلاً لاسم الفاعل "آثم" ، و"آثم" خبر إنّ .

وهذا القول من جهة الصناعة لا خلاف فيه ، وذلك أن إعمال اسم الفاعل عمل فعله لا يخلو من أن يكون فيه (أَلْ) أو (لَا) فإن لم يكن فيه (أَلْ) فيعمل بشروط عند البصريين والقراء وهي :

١) أن يكون مكبراً ، وأجاز الكسائي والkovيون وأبو جعفر النحاس وابن عصفور إعماله مصغراً إلا أن ابن عصفور اشترط أن يكون اللفظ لم يستعمل إلا مصغراً ، ولم يلفظ به مكبراً.

٢) أن لا يوصف قبل العمل ، وأجاز الكسائي والkovيون إعماله إذا وصف قبل العمل .

فاشترطهم عدم التصغير والوصف لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله لشبهه به فإذا صغر أو وصف خرج عن شبه الفعل ، لأن الفعل لا يصغر ولا يوصف .

٣) أن يكون معتمداً على ما قبله وهو على نوعين :

أ- نوع خاص بعمله في غير باب الابتداء ، وذلك كونه خبراً أو صفة أو حالاً ، تقول : هذا

(١) انظر : إعراب القرآن / ٣٤٩

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١٤٦

(٣) انظر : المحرر الوجيز / ٣٨٧

(٤) انظر : التبيان / ٢٣٣

(٥) انظر : البحر المحيط / ٢٧٢

ضاربٌ زيداً ، ومررت برجل ضارب زيدا ، وجاء زيد راكباً فرساً . وهذا جائز بلا خلاف كما يقول ابن السراج^(١) .

بـ- نوع خاص بعمله في باب الابتداء حيث يرفع فاعل يسد مسد الخبر ، واعتماده على الاستفهام أو النفي ، وأجاز الأخفش والkoviyon إعماله هنا من غير اعتقاد .

٤) أن يكون دالاً على الحال والاستقبال وأجاز الكسائي عمله في المضي .

وإن كان فيه (أول) فمذهب الجمهور أنه يعمل عمل فعله مطلقاً ، ولم يخالف في ذلك إلا الرماني والأخفش^(٢) .

فالرماني يقصر عمله على المضي ، والأخفش يمنع عمله مطلقاً .

ومن خلال ما سبق يتجلّى أنه لا خلاف بين البصريين والkoviyin في إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان مجرداً من "أول" معتمداً على غير الاستفهام والنفي وإنما الخلاف في تخلف الشروط الباقية .

يقول أبو بكر بن السراج : (أنا ضارب زيداً ، لا خلاف أن زيداً (زيداً) منصوب بضارب ، لأن تعديه جائز) انتهى^(٣) .

وأما أبو حيان فمع البصريين ، إذ قد ذكر شروطهم وأدلةهم^(٤) .

وعلى كل إعراب (قلبه) فاعلا لاسم الفاعل لا خلاف فيه كما سبق ، والأولى الحمل على

(١) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، ولم أجده في الأصول ١ / ١٢٥ نصه على عدم الخلاف !

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٤٨٠ ، ١٧١ ، والتعليقية ١ / ٢٨٢ ، ووا الإيضاح ١٣٤ ، وشرح التسهيل ٣ / ٧٤ ، وشرح الجمل ١ / ٥٥٤ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، والمغني ٧٦٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، ولم أجده في الأصول ١ / ١٢٥ نصه على عدم الخلاف !

(٤) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، والتنديل ٤ / ٢١٧ مخطوط .

ما لا خلاف فيه ، لذا رجح أبو حيان إعراب (حصونهم) و(فاقع) فاعلين لمانعتهم ، ولما في قوله تعالى : ﴿ وَظَاهِرًا أَنَّهُمْ مَا نَعْتَهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ [الحشر: ٢] ^(١) ، وفي قوله تعالى ﴿ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ [البقرة: ٦٩] ^(٢) ، وتبعه السمين فقال : (فمحل الوفاق أولى) ^(٣) .

٢- أن يكون مبتدأ مؤخرا ، و"آثم" خبرا مقدما .

وهذا القول من جهة الصناعة فيه خلاف ، يقول أبو حيان : (وهذا الوجه لا يحيزه الكوفيون) ^(٤) ، لما يترتب عليه عندهم من عود الضمير على متاخر وهذا ممتنع ^(٥) ، وهو جائز عند البصريين لكثرة السماع الوارد ومنه قوله : في بيته يؤتى الحكم ، وقولهم : في أكفانه لف الميت ، ومشنواه من يشنوك ، وحکى سيبويه : تيمى أنا .

فقد تقدم الضمير في هذه الموضع كلها على الظاهر لأن التقدير فيها الحكم يؤتى في بيته والميت لف في أكفانه ومن يشنوك مشنواه وأنا تيمى وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

بَنُونَابَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاء الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
ويروى الأكابر وتقديره : بنو أبنائنا بنا .

وقال الآخر :

فَتَىٰ مَا ابْنُ الْأَغَرِ إِذَا شَتَّوْنَا
وَحُبَّ الرِّزَادُ فِي شَهْرِيْ قُسَاحٍ

(١) انظر : البحر المحيط ٨/٢٤٢ .

(٢) انظر : السابق ١/٤١٧ .

(٣) الدر المصور ١٠/٢٧٨ .

(٤) البحر المحيط ٢/٣٧٣ .

(٥) انظر : الإنفاق ١/٦٥ ، وأسرار العربية ٦٩ ، ٧٠ .

والخبر وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه متاخر في التقدير وإذا كان مقدما لفظا متاخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار وهذا جاز بالإجماع ضرب غلامه زيد إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير قال الله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ فالماء عائدة إلى موسى وإن كان متاخرا لفظا لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير^(١).

٣-أن يكون فاعلا سد مسد الخبر ، و"آثم" مبتدأ ، والجملة خبر إنّ .

وهذا القول من جهة الصناعة فيه خلاف ، يقول أبو حيان : (وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين^(٢) ، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أدلة نفي ولا أدلة استفهام ، نحو : أقائم الزيدان ؟ وأقائم الزيدون ؟ وما قائم الزيدان ؟ لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن ، إذ يحيى : قائم الزيدان؟ فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أدلة نفي ولا استفهام)^(٣).

٤-أن يكون بدلا من الضمير المستكן في "آثم" بدل بعضٍ من كل.

وهذا القول لم يذكره أبو حيان ، وهو صحيح من جهة الصناعة إلا أنه يشكل على من يرى أن البدل على نية تكرار العامل^(٤) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول على غيره ، وذلك لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إليه ، ولأنه لا خلاف فيه ، ولأن الأولى حمل الكلام على ظاهره من غير تقديم ولا تأخير ، ولأنه قول جمهور المعربين .

(١) انظر : الإنفاق ٦٥ / ١ ، وأسرار العربية ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١٢٧ / ٢ ، والإنفاق ٦٥ / ١ ، وأسرار العربية ٦٩ / ٧٠ والبسيط ٥٨٣ / ١ ، والدر المصنون

٦٨٤ / ٢

(٣) البحر المحيط ٣٧٣ / ٢

(٤) انظر : التبيان ٢٣٣ / ١

باب نعم وبئس

وفيه مسألة :

- إعراب المخصوص المتأخر .

٥٠- إعراب المخصوص المتأخر :

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَقَ اللَّهُ أَخْذَتْهُ الْعَزَّةُ بِالْإِلَّاثِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمُ وَلِئَسَ أَلْمِهَادُ ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلِبُونَ وَتُحَشَّرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَلِئَسَ أَلْمِهَادُ ﴾ [آل عمران: ١٢].

حيث اختلف في إعراب الاسم المرفوع (المخصوص) بعد نعم وبئس إذا تأخر على أربعة أقوال :

١- أن يكون مبتدأ ، وما قبله خبر عنه.

وهو قول سيبويه^(١)، وابن خروف^(٢)، وابن مالك^(٣)، والرضي^(٤)، والشاطبي^(٥).

٢- أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف .

وهو قول ابن عصفور^(٦).

٣- أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف .

(١) انظر: الكتاب / ٢ / ١٧٦ .

(٢) عزاه إليه الرضي . انظر : شرح الكافية / ٤ / ٢٥٤

(٣) انظر: شرح التسهيل / ٣ / ١٦ .

(٤) انظر: شرح الكافية / ٤ / ٢٤٦

(٥) انظر: شر المقاديد الشافية / ٤ / ٥٣٦

(٦) انظر: المقرب / ٧٣ ، وشرح الجمل / ١ / ٦٠٣ .

وهو قول الجمهور كالجرمي^(١)، والمرد^(٢)، وابن السراج^(٣)، والفارسي^(٤)، وابن جني^(٥).

٤- أن يكون بدلاً من فاعلي نعم وبئس .

وهو قول ابن كيسان^(٦).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٧).

المناقشة :

اختلف في إعراب الاسم المخصوص بالمدح أو الذم على النحو الآتي:

القول الأول : أن يكون مبتدأ ، وما قبله خبر عنه .

يقول ابن خروف : (ثبت باتفاق كونه مبتدأ بدليل جواز دخول ناسخ الابتداء عليه ، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضمار ، فينبغي أن لا يقال به)^(٨) ، وتبعه ابن مالك فقال : (هو عندي متعين ، لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل)^(٩) ، وقال أيضاً : (وأما على القول بكون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر فليلزم منه موافقة الرافع ، وهو امتناع دخول إن إلا مع تقدم المخصوص كقولك في نعم الفتى : إن زيداً نعم الفتى)^(١٠).

(١) عزاه إليه أبو حيان . انظر : ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٤ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ١٤٢ .

(٣) انظر : الأصول في النحو ١ / ١١٢ .

(٤) انظر : الإيضاح ١٢٦ .

(٥) انظر : اللمع ١٤٠ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٥٤ .

(٦) انظر : التذليل والتكميل خطوط ٣ / ١٧٦ ، والتصريح ٣ / ٤١٩ .

(٧) انظر : البحر المحيط ٢ / ٤١٠ .

(٨) انظر : التذليل والتكميل ٣ / ١٧٤ .

(٩) شرح التسهيل ٣ / ١٦ .

(١٠) السابق ٣ / ١٧ .

ويقول أبو حيان: (والمخصوص بالذم مذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير: وبئس المهاجر لهم . وكثيراً ما يحذف لفهم المعنى ، وهذا مما يستدل به لمذهب سيبويه : أنه مبتدأ ، والجملة التي قبله في موضع الخبر ، إذ لو كان خبر مبتدأ مذوف ، أو مبتدأ مذوف الخبر للزم من ذلك حذف الجملة برأسها من غير أن يبقى ما يدل عليها ، وذلك لا يجوز ، لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة)^(١) ، ويقول : (وبهذا الحذف يبطل مذهب من زعم أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر كان خبر مبتدأ مذوف ، أو مبتدأ مذوف الخبر ، لأنه يلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء لأنها تبقى جملة مفلترة من الجملة السابقة قبلها ، إذ ليس لها موضع من الإعراب ، ولا هي اعتراضية ولا تفسيرية ، لأنها مستغن عنها وهذه لا يستغني عنها ، فصارت مرتبطة غير مرتبطة ، وذلك لا يجوز . وإذا جعلنا المذوف من قبيل المفرد كان فيما قبله ما يدل على حذفه ، وتكون جملة واحدة كحاله إذا تقدم).^(٢) فأبو حيان اعتمد على حذف المخصوص في الآيات السابقة ، وحذف المفرد أولى من حذف الجملة .

لذلك قال في إعراب (هي) في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] : (و " هي " مبتدأ على أحسن الوجوه ، وجملة المدح خبر عنه)^(٣) .
القول الثاني : أن يكون مبتدأ ، وخبره مذوف .

وهذا القول مردود عليه بأن هذا الحذف ملتزم ، ولا يوجد خبرا يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده ، كخبر المبتدأ بعد لولا ، وهذا بخلاف ذلك^(٤) .

القول الثالث : أن يكون خبراً لمبتدأ مذوف .

(١) البحر المحيط ٤١٠ / ٢ .

(٢) البحر المحيط ١٢٧ / ٢ ، وانظر : التذليل والتكامل ٤ / ١٧٥ مخطوط ، ومنهج السالك ٣٩٧ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ٣٣٧ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣ / ١٧ .

وهذا القول مردود عليه من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنه لو كان غير مبتدأ لوجب أن ينتصب إذا دخلت عليه "كان" لأن خبر المبتدأ هذا حكمه معها ، فتقول : نعم الرجل كان زيدا ، والعرب لم تعدل عن الرفع في مثل هذا فدل على أنه مبتدأ .

الوجه الثاني : أن الكلام عند جعل "زيد" خبراً لمبتدأ محذوف جملتان ، ليست إحداهما في موضع إعراب ، وهو خلاف الظاهر ، وادعاء خلاف الظاهر من غير حاجة إلى ذلك من نوع ، فكان تقدير مبتدأ غير جائز ، لعدم الاحتياج إلى ذلك . وذلك أن "نعم وبئس" لا يتم المعنى المقصود بها إلا باجتماع المختص بالمدح أو الذم مع الجنس الذي هو منه ، فلا يقدر على هذا إلا مبتدأ ، كما لا يقدر "زيد" في قوله : "ذهب أخوه زيد" إلا مبتدأ .

الوجه الثالث : أن المخصوص يجوز حذفه اتفاقاً إذا تقدم ذكره وكان معلوماً ، كقوله تعالى : ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّلُبِ﴾ [ص: ٣٠] ، فلو كان المبتدأ لازم الحذف ، ثم حذف الخبر ، لأدى إلى حذف الجملة بأكملها ، وذلك غير جائز ، وإنما يحذف من الجملة أحد جزءيها ، ويبقى الثاني دالاً عليه ، ولا يحذفان معاً إلا أن يعوض من ذلك ، كقولك : أزيد في الدار أم لا ؟ فكان القول بها يؤدي إلى ذلك ممتنعاً .

الوجه الرابع : أن دعوى الحذف في موضع لم يظهر فيه ذلك المحذوف دعوى من غير حجة ، وتتكلف لا يحتاج إليه .

الوجه الخامس : أن "نعم الرجل" ليس كلاماً مفيداً بوجه فلابد له من جزء آخر ، لأن "نعم الرجل" بمعنى جامع المحامد الرجل أو جمع محامد الرجل ، فهو جزء كلام مفتقر إلى جزء آخر وهو المخصوص ، فتقدير المبتدأ محذوفاً نقض للغرض ، وجعل ما هو تام غير تام^(١) .

(١) انظر: شرح التسهيل ١٦-١٧ / ٣ ، والمقاصد الشافية ٤ / ٥٣٦-٥٣٨.

هذا وقد نسب ابن مالك إلى سيبويه أنه أجاز كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار^(١)، واعتراضه أبو حيان في صحة نسبة هذا القول إلى سيبويه ، فقال : (وقال سيبويه رحمه الله : (وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله ، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله ، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله . وإذا قال: عبد الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه^(٢)) فسوى سيبويه التركيبين تأخير المخصوص وتقديمه ، ثم قال سيبويه : (كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو ؟ فقال: عبد الله . وإذا قال عبد الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل)^(٣) لأن عبد الله حالة التقديم يستحيل أن يكون جملة ، وإنما أراد أن تعلق المبتدأ بالخبر ، والخبر بالمبتدأ تعلق لازم . فإذا بدأت بالمبتدأ احتجت إلى خبر ، وإذا بدأت بالخبر احتجت إلى مبتدأ إلا أن ذاك جملتين ، فإذا قلت : ذهب ، فكأنه قيل لك : من الذاهب ، وإذا قلت : زيد ، فكأنه قيل لك : ما شأنه .

وبان بهذا النص من سيبويه فساد نسبة ذاك لسيبوه كما فعل المصنف في قوله : " إن سيبويه أجاز أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار " ، وأنه لم يتصرّف كلامه^(٤)، وبهذا يتضح أن سيبويه لم يقل بإعراب المخصوص خبراً للمبتدأ مذوق كما قال ابن مالك ، وهذا الخطأ منه يعد هفوة ، ولا يلزم منه أنه لم يتصرّف كلام سيبويه ، فكتبه ملأى بكلام سيبويه مما يدل على اطلاعه على كتاب سيبويه ، وأما كلام أبي حيان فيه فلا يقبل عفاف الله عنه .

القول الرابع : أن يكون بدلاً من فاعلي نعم وبئس .

وهذا القول مردود لوجهين :

أحدهما : أن من شأن البديل صحة الاستغناء عنه ، وهذا لا يصح الاستغناء عنه إذا لم يتقدم ذكره ، أو لم يعلم .

(١) انظر: شرح التسهيل ١٦/٣

(٢) الكتاب ١٧٦/٢.

(٣) السابق ١٧٧/٢

(٤) التذليل والتكميل مخطوط ٣/١٧٥ .

فلا يقال : نعم زيد ، وإن قيل إنه بدل لازم التبعية فيرد بأنه ليس في الإبدال ما هو كذلك^(١).

والثاني : أن البدل من شرطه صحة وقوعه موقع المبدل منه ، وهذا ليس كذلك .

ويجاب عن هذا بأن صحة الاستغناء والقوع موقع المبدل منه مسألة خلافية قد مرت في غير هذا الموضوع .

ولكن أقوى الردود على ضعف هذا القول هو بحث المخصوص محفوظا في الآيات السابقة وغيرها ، فإن البدل لا يحذف فينوى ! .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب المخصوص مبتدأ وما قبله خبر عنه ، وهو ما رجحه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

- ١ - لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إليه .
- ٢ - لقلة الحذف فيه بخلاف غيره .

(١) انظر: التذليل والتكميل ٣/١٧٥ مخطوط ، والمقاصد الشافية ٤/٥٣٩

باب النعت

وفيه مسائل :

- إعراب (الحي) .
- إعراب (غير) .
- إعراب (ملك الناس) .
- إعراب (رب) (الرحمن) .

٥١- إعراب (الحي) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

حيث اختلف في إعرابه على خمسة أوجه:

١- أن يكون صفة لـ (الله).

٢- أن يكون خبراً ثانياً للجلالة.

٣- أن يكون خبراً لمبتدأ مذوق أي هو الحي.

٤- أن يكون بدلاً من (هو) أو من (الله) تعالى.

٥- أن يكون مبتدأ، والخبر (لا تأخذه).

ذكر هذه الأوجه النحاس^(١)، ومكي^(٢) وأبو البقاء^(٣) على حين لم يذكر ابن عطيه إلا القول الأول^(٤).

وقد رجح أبو حيان القول الأول^(٥).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (الحي) على أقوال على النحو الآتي :

١- أن يكون مرفوعاً على أنه نعت (الله) عز وجل ، وهذا القول رجحه أبو حيان من جهة

(١) انظر: إعراب القرآن / ١ / ٢٣٠

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١ / ١٤٩ - ١٥٠

(٣) انظر: التبيان / ١ / ٢٠٣

(٤) انظر: المحرر الوجيز / ١ / ٣٣٣

(٥) انظر: البحر المحيط / ٢ / ٢٨٧

السماع ، قائلا : (وأجودها الوصف ، ويدل عليه قراءة من قرأ : الحَيَ الْقِيُومَ بالنصب ^(١) ، فقطع على إضمار : أمدح ، فلو لم يكن وصفاً ما جاز فيه القطع ، ولا يقال : في هذا الوجه الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، لأن ذلك جائز حسن ^(٢) ، تقول : زيد قائم العاقل) ^(٣) ، وتبعه السمين ^(٤) .

ولا ريب أن ما ذهب إليه أبو حيان من جهة السماع هو الأولى ، إذ الأصل في القراءات هو التوافق فيما بينها ، والقرآن يفسر بعضه ببعضًا.

٢- أن يكون مرفوعاً على أنه خبر ثان للفظ الجلالة (الله) .

وهذا القول من جهة الصناعة بحاجة إلى تفصيل ، لأن تعدد الخبر ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

أوها : تعدد في اللفظ والمعنى لا للتعدد المخبر عنه ، كقولك : زيد قائم ضاحك ، ويجوز فيه العطف وتركه ، فتقول : زيد قائم وضاحك .

وثانيها : تعدد في اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو : هذا حلو حامض ، أي : مز ، وهذا أسر أيسر ، أي : أضبط ، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف نظراً للمعنى ، لأن الخبرين في المعنى شيء واحد ، والعطف يقتضي خلاف ذلك ، وأجاز أبو علي ، العطف نظراً إلى تغاير اللفظ احتجاجاً بقول الشاعر :

لُقِيمُ بْنُ لُقَيْانَ مِنْ أَخْتِهِ فَكَانَ ابْنَ أَخْتِ لَهُ وَابْنَهَا

وثالثها : تعدد في اللفظ والمعنى للتعدد المخبر عنه حقيقة أو حكما ، فيجب فيه العطف ، فتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ، ونحوه ، وكاتب .

(١) وهي قراءة الحسن البصري . انظر : مختصر ابن خالويه ٢٢ ، ومعجم القراءات ٣٦٠ / ١

(٢) انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٣٥ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ٢٨٧

(٤) انظر : الدر المصنون ٢ / ٥٣٩ .

ومنه قول الشاعر :

يَدَاكَ يَدُّ خَيْرِهَا يُرْتَجِي وَأَخْرَى لِأَغْدَائِهَا غَائِظَةً

وتعدد المخبر عنه حكم ، لكونه ذا أجزاء متعددة كقوله تعالى : ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ﴾

وَلَهُ وَزِينَةٌ وَنَفَاحٌ يَنْتَكِمُ وَتَكَاثِرٌ فِي الْأَقْوَالِ﴾ [الحديد: ٢٠] ، وكقول الشاعر :

وَالمرءُ سَاعٍ لِأَمْرٍ لَيْسُ يُدْرِكُهُ وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

ومنع ابن مالك تعدد الخبر في النوع الثاني والثالث لأن قوله : الرمان حلو حامض بمعنى

خبر واحد أي : مز ، لأن قول الشاعر يداك يد خيرها يرجي ، في قوة مبتدأين لكل منها خبر على

حدة . إلا من باب المجاز فيجوز ، لأن الإفاداة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع كما

أنه لا يستعمل بدون عطف .

وهذان النوعان ليسا محل خلاف بين النحوين ، وإنما الخلاف في النوع الأول ، وهو تعدد

الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى^(١) ، وفيه ثلاثة أقوال هي :

١- جواز تعدده مطلقاً وهو قول الجمهور سواء اقترن بعاطف أم لا ، وكان الخبران فصاعداً

من قسم المفرد أم من قسم الجمل ، أم مركباً منها ، ومعنى الخبرين واحداً أم لا .

نحو : زيد كاتب وشاعر وفقيه ، وزيد كاتب شاعر فقيه ، وزيد أبوه قائم آخره خارج ،

وهند منطلقة أبوها خارج ، وزيد أمه منطلقة خارج .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ هُوَ يَبْدِئُ وَيُعِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ﴾

لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ، وبقول الشاعر :

مَصِيفٌ مَقِيقٌ مُشَتِّي مَنْ يَكْذَبْتَ فَهَذَا بَّتِي

(١) انظر : شرح التسهيل ١/٣٢٦ ، والتذليل والتكميل ٤/٨٩ مطبوع .

وبقول الآخر :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقَى ^(١)

٢- عدم جواز تعدد مطلقاً ، وهو قول الكوفيين وابن الطراوة وابن عصفور إلا إذا كان الخبران في معنى واحد ، كالرمان حلو حامض أي : مز ، فلا يستقل بالإخبار عن صاحبه ، فإن لم يكونا كذلك فالعطف متعين ، فإن جاء ما ظاهره بدون عطف قدر لكل خبر غير الأول مبتدأ ، وجعل الثاني صفة ^(٢) .

يقول ابن عصفور : (ولا يقتضي المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد ، نحو قولهم : هذا حلو حامض أي مز) ^(٣) ، ويقول أبو حيان : (وهذا اختيار من عاصرناه من مشائخنا) ^(٤) .

٣- عدم جواز تعدد إذا كان أحدهما إنشاءً وهو قول أبي علي الفارسي وابن حني ^(٥) ، فلا يجوز نحو : زيد قائم ضحك .

فعلى هؤلاء متنفسون من خلال ما سبق على جواز تعدد الخبر إذا كان الخبران في معنى واحد كهذا حلو حامض ، وإنما الخلاف في نحو : زيد كاتب شاعر في عدم صلاحيتها للاستقلال .

(١) انظر : الكتاب / ٢ ، والمقتضب / ٤ ، والمقتضب / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والأصول / ١ ، ٢٧ ، والتخيير / ١ ، ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٩٩ / ١ ، وشرح التسهيل / ١ ، ٣٢٦ ، وشرح ألفية ابن الناظم ، ١٢٥ ، وشرح الكافية للرضي / ١ ، ١٠٠ ، وتوضيح المقاصد / ٢٩٤ والمعنى / ٥٩٩ ، وأوضح المسالك / ١ ، ٢٢٨ ، والمساعد / ١ ، ٢٤٢ ، والمقاصد الشافية / ٢ ، ١٣٠ .

(٢) انظر : الأصول / ١٥٤ ، والمقاصد الشافية / ٢ ، ١٣١ - ١٣٠ ، والمقرب ، ٩٢ ، وشرح الجمل / ٣٥٩ .

(٣) المقرب ، ٩٢ ، وانظر : شرح الجمل / ١ ، ٣٥٩ .

(٤) التنذيل والتكميل / ٤ ، ٨٩ مطبوع ، وانظر : الارشاف / ٣ ، ١١٣٧ .

(٥) انظر : الحجة / ٦ ، والمقاصد الشافية / ٢ ، ١٣٥ . وقد وهم ابن هشام فنسب إلى أبي علي أنه يمنع التعدد فيها إذا كان أحدهما مفرداً والآخر جملة انظر : المعني . ٥٦٢ .

فابن الطراوة وابن عصفور يمنعان تعدد الخبر فيها لذلك ، على حين يحيزه الجمهور كما مر .

وأما أبو حيان فمعجمه الجمهور ، إذ يقول : (وإذا لم يجمع الخبرين لفظ واحد ، وقصدت الجمع كان الأكثر فيهما بمنزلة : هذا حلو حامض ، ومنه قراءة عبد الله ﴿وَهَذَا بَعْلِي شِيخ﴾ [هود: ٧٢] ^(١) ، ومنه ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَطَئِ﴾ ^{١٤} ﴿نَرَاعَةً لِلشَّوَى﴾ ^{١٥} [المعارج: ١٦] ، قوله : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ^{١٤} **ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾** [البروج: ١٦] ، قوله الشاعر :

مَصِيفٌ مَقْبِطٌ مُشَتِّي

ويصلح هنا العطف . بحسب قصدك الجمع بينهما ، والخبران هنا ليسا متنافيين ، ويصلح أن يستقل كل واحد منهما بالخبرية بخلاف : هذا حلو حامض) ^(٢) ، إلا أنه خالفهم في مسألة اختلاف الخبرين إفراداً وجمعأً ، فقال : (وقلت بتعدد الأخبار التي ليست في معنى خبر واحد ، وهذا أولى بالبعد لتبين أحد الخبرين ، لأن الأول مفرد والثاني جملة) ^(٣) .

والذي يظهر لي بعد ذلك جواز تعدد الأخبار مطلقاً قياساً على النعت (الوصف) ، لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق التعدد كما استحق النعت ذلك ، إلا إذا اختلف أحد الخبرين خبراً وإنشاء فلا يصح لاختلاف المعنى فيهما .

إلا أنه يؤخذ على أبي حيان أمران :

الأول : نقضه قوله بحججة الإجماع ، إذ يقول في موضع آخر : (وتعدد الأحوال والأخبار فيه خلاف وتفصيل ذكر في النحو ، فليس ذلك مما أجمع عليه النحاة) ^(٤) .

(١) برفع شيخ ، انظر : مختصر ابن خالويه ٦٥

(٢) التذليل ٤/٩٢-٩١ ، وانظر : البحر المحيط ٣/٣٨٤ ، ٣٥٦/٤ ، ٢٧٥ ، ١٧٨/٦ ، ٤٤٥/٨

(٣) البحر المحيط ١/١٥٩

(٤) البحر المحيط ٨/٢٠٤

الثاني: إجازته تعدد الخبر مع اختلافهما إفراداً وجملة، وهو لا يرى بجوازها كما سبق.

ومع ذلك فقد أعرب ما جاء منها على الخبرية وذلك في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤]، إذ يقول: (و"يؤتى" استئناف أو خبر أو حال) ^(١).

٣- أن يكون خبراً لمبدأ مذوق أي: هو الحبي.

وهذا القول محوج إلى التقدير، والأصل في الكلام عدم التقدير.

٤- أن يكون مرفوعاً على البدل إما من الضمير (هو)، وإما من لفظ الحالـة "الله".

فإن كان من الضمير "هو" ، فهذا جائز ^(٢) ، ويكون من باب إقامة الظاهر مُقاماً المضمر، لأن جملة النفي خبر عن الحالـة ، وإذا جعلته بدلاً حل محل الأول فيصير التقدير: الله لا إله إلا الله ^(٣).

وإن كان من لفظ الحالـة (الله) فهو جائز ، ولا يضر الفصل بين البدل والبدل منه بالخبر ^(٤).

الترجح :

والذي يظهر لي من خلال ما سبق رجحان القول الأول وهو إعراب (النبي) صفة على غيره وهو ما رجحه أبو حيان ، وذلك لما يلي:

١- لأنـه لا خلاف فيه.

(١) السابق / ٣ / ٥٢٥

(٢) انظر: الارشاد / ٤ / ١٩٦٥

(٣) انظر: الدر المصنون: ٢ / ٥٣٩

(٤) انظر: الكتاب / ٢ / ١٤٧ ، والبحر المحيط / ٢ / ٣٧٣

٢- لاعتماده على قراءة الحسن البصري ، إذ الأصل في القراءات هو التوافق فيما بينها ، و يؤيد ذلك أن صفات الله تعالى مبنية على المدح مطلقا ، يقول ابن فارس : (وَعَلَى هَذَا الوجه تجري أسماء الله جَلَّ وَعَزَّ، لأنَّهُ الْمَحْمُودُ الْمَشْكُورُ الْمُتَنَّى عَلَيْهِ بِكُلِّ لِسَانٍ، وَلَا سَمِّيَ لَهُ جَلَّ اسْمُهُ فِي خَلْصٌ اسْمُهُ مِنْ غَيْرِهِ) ^(١) .

٥٢- إعراب (غير) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ عَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [فاطر: ٣].

حيث اختلف في إعرابه على أربعة أقوال :

١- أن يكون خبراً للمبتدأ (خالق) .

وهذا القول ذكره الفراء^(١)، والزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، وأبو علي الفارسي^(٤)، وابن عطية^(٥).

٢- أن يكون فاعلاً لاسم الفاعل لاعتباره على أدلة الاستفهام .

وهذا القول ذكره مكي^(٦)، وأبو البقاء^(٧) .

٣- أن يكون بدلًا من قوله (من خالق) و(من خالق) مبتدأ ، خبره ممحوف . ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(٨) .

٤- أن يكون صفة لخالق على الموضع.

وهذا القول ذكره النحاس^(٩)، وأبو علي الفارسي^(١٠)، ومكي^(١١)، وابن عطية^(١٢)، وأبو البقاء^(١٣)، واقتصر عليه الزمخشري^(١٤) .

(١) انظر: معاني القرآن / ٢ / ٣٦٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه / ٤ / ٢٦٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن / ٣ / ٣٦٠.

(٤) انظر: الحجة / ٦ / ٢٦.

(٥) انظر: المحرر الوجيز / ٤ / ٤٩٤.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٥٩٣.

(٧) انظر: التبيان / ٢ / ١٠٧٣.

(٨) انظر: الحجة / ٤ / ٤٠، ٦ / ٢٧.

(٩) انظر: إعراب القرآن / ٣ / ٣٦٠.

(١٠) انظر: الحجة / ٦ / ٢٧.

(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٥٩٣.

(١٢) انظر: المحرر الوجيز / ٤ / ٤٩٤.

(١٣) انظر: التبيان / ٢ / ١٠٧٣.

(١٤) انظر: الكشاف / ٣ / ٥٩٧.

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث^(١).

المناقشة :

اختلاف في إعراب (غير) على أقوال :

القول الأول : أن يكون خبراً لـ(خالق) و(خالق) مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، ويكون المعنى : هل خالق غير الله ؟
وهذا القول جائز .

القول الثاني : أن يكون فاعلاً لاسم الفاعل لاعتماده على أدلة الاستفهام .

وقد رد هذا القول أبو حيان قائلاً : (وفي هذا نظر ، وهو أن اسم الفاعل ، أو ما جرى مجراه ، إذا اعتمد على أدلة الاستفهام وأجرى مجرى الفعل ، فرفع ما بعده ، هل يجوز أن تدخل عليه "من" التي للاستغراف ، فتقول : هل من قائم الزيدون ؟ ، كما تقول : هل قائم الزيدون ؟ . والظاهر أنه لا يجوز . ألا ترى أنه إذا جرى مجرى الفعل لا يكون فيه عموم ، خلافه إذا أدخلت عليه "من" ولا أحفظ مثله في لسان العرب ، وينبغي أن لا يقدم على إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب)^(٢).

واعتراضه السمين قائلاً : (ولا يَظْهُرُ التوقُّف؛ فِإِنَّ شروطَ الزيادةِ والعملِ موجودةٌ)^(٣) ، وتبعه الشهاب ، والألوسي .

يقول الشهاب : (ولا وجه لتوقف أبي حيان بأنه لم يسمع إعماله مع زيادة من فإن شرط الزيادة والإعمال موجود من غير مانع فالتوقف من غير داع لا وجه له غير التعتن)^(٤) ، ويقول

(١) انظر: البحر المحيط ٢٨٧/٧

(٢) البحر المحيط ٢٨٧/٧

(٣) الدر المصون ٢١٢/٩

(٤) حاشية الشهاب ٢١٤/٧

الألوسي : (وفيه أن شرط الزيادة والأعمال موجود ولم يبد مانعاً يعول عليه فالتوقف تعتن من غير توقف)^(١).

فالاعتراض على أبي حيان هو من جهة الصناعة ، وهو مقبول فيما يظهر ، إذ إن شروط زيادة "من" موجودة في الآية ، وهي ثلاثة شروط :

١ - أن يتقدمها نفي أو استفهام أو نهي .

٢ - أن يكون مجرورها نكرة .

٣ - أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ^(٢).

إلا أن أبو حيان لفت إلى مسألة هي من الدقة بمكان في اسم الفاعل المسبوق بـ "من" الزائدة ، وهي عدم احتياجه إلى تعين الفاعل ، إذ في ذلك مناقضة لدلالة عموم النفي في "من" ، فمثلاً "هل من قائم" يحتاج إلى تعين الفاعل ، كأنه قيل : لا أحد قائم ، بخلاف لو قيل : "هل من قائم الزيidon" فإن ذكر الفاعل ينقض نفيه على وجه العموم ! ، وهذا لا يجوز عندي كما قال أبو حيان ، ثم إن المسألة هذه ليس فيها سماع فيعضدها ويفصل في الأمر .

القول الثالث : أن يكون بدلاً من قوله (من خالق) ، و(من خالق) مبتدأ ، وخبره محذوف . وذلك لأن (غير) تحمل على (إلا) في الاستثناء ، وما بعد (إلا) إذا وقع بعد نفي أو شبهه ترجح إعرابه بدلاً ، فكذلك (غير) تأخذ حكم (إلا) في الاستثناء^(٣) .

وهذا القول جائز إلا أن فيه حذف الخبر ، والأولى عدم الحذف .

القول الرابع : أن يكون صفة لخالق على الموضع .

(١) روح المعاني ١٦٦ / ٢٢

(٢) انظر : الارشاد ٤ / ١٧٢٣ ، ومعنى الليبب ٤٥٢ .

(٣) ينظر : الحجة ٤ / ٤٠ بتصرف كثير .

وهذا القول يوافق في المعنى قراءة حمزة والكسائي في قراءتهما (غير) بالحفض نعتا للخالق على اللفظ^(١). وهو مارجحه أبو حيان قائلاً: (وهذا أظهر لتوافق القراءتين)^(٢)، وتبعه ابن عاشور^(٣). وهو كما قالا ، لأن الأصل في القراءات التوافق لا الاختلاف .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول : وهو إعراب (غير) خبراً للمبتدأ (من خالق) والقول الثالث : وهو إعرابها صفة لـ(خالق) على الموضع إلا أن أرجحها عندي هو القول الثالث وهو ما رجحه أبو حيان لأمرين :

١ - لأن الأصل في (غير) أن تكون صفة .

٢ - ولموافقة قراءة أخرى ، إذ الأصل في القراءات التوافق بينها .

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع . ٢٩٦

(٢) البحر المحيط . ٢٨٧ / ٧

(٣) انظر: التحرير والتنوير / ٢٢ ٢٥٤

٥٣- إعراب (ملك الناس) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿بِرَبِّ النَّاسِ ۖ مَلِكِ النَّاسِ ۖ إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ١-٣].

حيث اختلف في إعراب "ملك الناس ، وإله الناس" على ثلاثة أقوال :

١- أن يكونا صفتين .

ذكر هذا القول النحاس^(١) ، ومكي^(٢) ، ورجحه ابن هشام^(٣) .

٢- أن يكونا بدلين

ذكر هذا القول الأخفش^(٤) ، والنحاس^(٥) ، ومكي^(٦) .

٣- أن يكونا عطف بيان .

ذكر هذا القول الزمخشري^(٧) ، والرازي^(٨) ، وابن عاشور^(٩) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(١٠) .

(١) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ٣١٥

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٨٥٦

(٣) انظر : المعنى ٧٤٢

(٤) انظر : معاني القرآن / ٢ / ٤٥٠

(٥) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ٣١٥

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٨٥٦

(٧) انظر : الكشاف / ٤ / ٨٢٣

(٨) انظر : مفاتيح الغيب / ٣٢ / ٣٧٦

(٩) انظر : التحرير والتنوير / ٣٠ / ٦٣٣

(١٠) انظر : البحر المحيط / ٨ / ٥٣٥ .

المناقشة :

اختلف في إعراب (ملك الناس وإله الناس) على ما يلي :

١-أن يكونا صفتين .

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح ، لأن الأصل في الصفة أن تكون مشتقة^(١) ، لذا رجح أبو حيان هذا القول قائلاً : (والظاهر أن "ملك الناس إله الناس" صفتان)^(٢) .

٢-أن يكونا بدلين .

وهذا القول من جهة الصناعة فيه أمران :

١-أن الأصل في البدل أن يكون جاماً لا مشتقاً إلا إن قيل أنها جرياً مجرّى الأعلام فيجوز ذلك .

٢-أن تعدد البدل والمبدل منه واحد مسألة خلافية كما سبق^(٣) ، والنحاس ومكي^(٤) يحيزانها، والأصل حمل الكلام على ما لا خلاف فيه .

أما أن كان "ملك الناس" بدلًا من "رب الناس" ، و"إله الناس" بدلًا من "ملك الناس" على قول الأخفش^(٥) فهذا جائز لأن البدل من البدل لا خلاف فيه.

٣-أن يكونا عطف بيان .

يقول الزمخشري : (فإن قلت : مَلِكُ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ ما هما من رب الناس؟ قلت : هما

(١) انظر : شرح الجمل ١٩٦ / ١ ، وشرح التسهيل ٣٠٦ / ٣ ، والارشاف ٤ / ١٩٠٧ ، والتنليل والتكميل ٤ / ١١٤

(٢) البحر المحيط ٨ / ٥٣٥ .

(٣) انظر : المسألة

(٤) انظر : إعراب القرآن ٥ / ٣١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٥٦

(٥) انظر : معاني القرآن ٢ / ٤٥٠

عطف بيان ، كقولك : سيرة أبي حفص عمر الفاروق. بين بملك الناس ، ثم زيد بياناً بإله الناس ، لأنه قد يقال لغيره : رب الناس ، ك قوله (اخْتَدُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ) وقد يقال : ملك الناس. وأمّا إِلَهُ النَّاسِ فخاص لا شركة فيه ، فجعل غاية للبيان)^(١).

وهذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيان بأن (عطف البيان المشهور أنه يكون بالجوامد ، وظاهر قوله بأنهما عطفا بياناً لواحد ، ولا أنقل عن النحاة شيئاً في عطف البيان ، هل يجوز أن يتكرر لمعطوف عليه واحد أم لا يجوز ؟)^(٢).

فأما قوله المشهور في عطف البيان أن يكون جاماً فإنه مردود بما أجاب عنه السمين وابن هشام بأنهما جرياً مجرى الجوامد ، يقول السمين : (ويُحَاجَّ عَنْهُ: بِأَنَّ هَذَا جَارٍ مَجْرِيَ الْجَوَامِدِ)^(٣) ، ويقول ابن هشام : (وقد يُحَاجَّ بِأَنَّهُمَا أَجْرِيَا مَجْرِيَ الْجَوَامِدِ إِذْ يَسْتَعْمَلَا غَيْرَ جَارِيْنَ عَلَى مَوْصُوفٍ وَتَجْرِي عَلَيْهِمَا الصَّفَاتُ نَحْوَ قَوْلِنَا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَمَلِكٌ عَظِيمٌ)^(٤).

وأما قوله أنه لا ينقل عن النحاة شيئاً في تكرار عطف البيان ..

فيفهم منه أن المسألة التي لا يعلم فيها قوله لأحد من المتقدمين ، وليس له فيها سلف فإنه يرد لها .

وهذا في نظري من آثار النزعة الظاهرية عنده رحمه الله ، إذ المسائل النحوية لا تخلو من سماع وقياس فإذا عدم السماع في المسألة فإن القياس يفصل فيها ، وعطف البيان يشبه الصفة في توضيحها لمجموعها ومطابقتها له ، فمن باب أولى أن يتعدد عطف البيان قياساً على النعت .

(١) الكشاف / ٤ / ٨٢٣

(٢) البحر المحيط / ٨ / ٥٣٥

(٣) الدر المصور / ١١ / ١٦١

(٤) المغني / ٧٤٢

ثم إن الاحتجاج بالنفي لا يلزم المعارض القول به فلعل له دليلا اعتمد لم يبلغ أبا حيyan ،

وكمال قيل :

وقل لمن يدعى في العلم فلسفةً **حفظت شيئاً وغابت عنك أشياءً**

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو القول بالصفة على غيره وهو ما رجحه أبو حيyan ،

لصحته من جهة الصناعة والمعنى ، ولسلامته من الاعتراضات ، ولأنه لا خلاف فيه .

٥٤- إعراب (رب ، الرحمن) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ جَزَاءٌ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حَسَابًا ﴾^{٣٦} رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ [النَّبَا: ٣٦] .

اختلاف في إعراب (رب ، الرحمن) على قولين :

١- أن يكونا بدلتين من (ربك) .

ذكر هذا القول النحاس^(١) ، ومكي^(٢) ، والمخشري^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) .

٢- أن يكونا صفتين لـ (ربك) .

ذكر هذا القول الزجاج^(٥) ، والنحاس^(٦) ، ومكي^(٧) ، والمخشري^(٨) ، وأبو البقاء^(٩) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(١٠) .

المناقشة :

اختلاف في إعراب (رب ، الرحمن) على قولين :

(١) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ١٣٦

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٧٩٧

(٣) انظر : الكشاف / ٤ / ٦٩١ .

(٤) انظر : التبيان / ٢ / ١٢٦٨

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٥ / ٥ / ٢٧٥

(٦) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ١٣٦

(٧) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٧٩٧

(٨) انظر : الكشاف / ٤ / ٦٩١ .

(٩) انظر : التبيان / ٢ / ١٢٦٨

(١٠) انظر : البحر المحيط / ٨ / ٤٠٧ .

١-أن يكونا بدلين من (ربك) .

وهذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ، إذ يقول : (فيه نظر ، لأن البدل الظاهر أنه لا يتكرر فيكون كالصفات)^(١).

ومسألة تكرار البدل والبدل منه واحد ليس للنحاة المتقدمين كلام فيها ، وإنما أجازها النحاس^(٢)، ومكي^(٣)، والمخشري^(٤)، والرازي^(٥)، وأبو البقاء^(٦)، والخفاجي^(٧).

على حين منعها أبو حيان^(٨)، وابن هشام^(٩)، والسمين^(١٠)، وذلك لسبعين :

أحدهما : أن النحاة لم ينصوا على تكرار البدل إلا في بدل البداء .

وثنائيهما : أن المبدل منه على نية الطرح ، فلو طرح المبدل منه لم يستقم الكلام بالبدلتين .

يقول أبو حيان : (أما بدل البدل عند من أثبته فقد تكررت فيه الأبدال ، وأما بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتئال ، فلا نص عن أحد من النحوين أعرفه في جواز التكرار فيها ، أو منعه ، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البدل لا يكرر ، وذلك في قول الشاعر :

(١) البحر المحيط / ٨ . ٤٠٧ .

(٢) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ١٣٦

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٧٩٧

(٤) انظر : الكشاف / ٢ / ٢٠٢ .

(٥) انظر : مفاتيح الغيب / ٢٥ / ٤٨٧

(٦) انظر : التبيان / ٢ / ٢٨٠

(٧) انظر : حاشية الشهاب / ٤ / ٢٥٦

(٨) انظر : البحر المحيط / ٧ / ٤٣١ ، ٤٠٨ ، ٨ / ١٢٦

(٩) انظر : مغني الليبب / ١١٧

(١٠) انظر : الدر المصنون / ١ / ٧٤

فَإِلَى ابْنِ أُمّ أَنَّاسٍ أَرْحَلْ ناقِتِي
عَمْرُو فَتُبْلِغُ حاجِتِي أَوْ تُزْحِفُ
مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الْوَفُودُ بِابِهِ
عَرَفُوا مَا وَارَدَ مُزِيدٌ لَا يُنْزَفُ

قال : فملك بدل من عمرو ، بدل نكرة من معرفة ، قال : فإن قلت : لم لا يكون بدلًا من ابن أمناس ؟ قلت : لأنه قد أبدل منه عمرو ، فلا يجوز أن يبدل منه مرة أخرى ، لأنه قد طرح .
انتهى .

فدل هذا على أن البدل لا يتكرر ، ويتحدد المبدل منه ؛ ودل على أن البدل من البدل جائز)^(١) ، ويقول أيضاً : (وفيه تكرار الإبدال ، وهي مسألة لم أقف على كلام أحد فيها إلا أئم ذكروا ذلك في بدل البداء ...)^(٢) ، ويقول ابن هشام : (لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب)^(٣) ، ويقول السمين : (وفي جوازه نظر ، وليس في المسألة نقل إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة)^(٤) .

الذي يظهرلي جواز تكرار البدل والمبدل منه واحد في غير بدل البداء ، وذلك لما يلي :

- ١ - أن البدل هو أحد التوابع فحكمه حكم سائر التوابع كالنعت كالنعت فكما يجوز تعدد النعت والمنعوت واحد وكذلك التوكيد جاز ذلك في البدل^(٥) .
- ٢ - أنه كما جاز البدل من البدل فما المانع من تكرره لمبدل منه واحد .

هذا ومجيء "الرحمن" بدلًا في هذه الآية فيه مخالفة للأصل في البدل ، إذ الأصل في البدل أن يكون جامدا لا مشتقا إلا على قول الأعلم الشتمري الذي ذهب إلى أن "الرحمن" بدل لكونه

(١) البحر المحيط / ٧ / ٤٣١ .

(٢) البحر المحيط / ١ / ١٥١ .

(٣) معنى الليبي ١١٧

(٤) الدر المصون / ١ / ٧٤

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ٢٢٣ .

علم بالغلبة ، واستدلَّ على ذلك بأنه قد جاء غير تابع لوصوْفِ ، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ
الْقَرْآنَ﴾ [الرَّحْمَن: ١-٢] ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] . وقد ردَّ عليه السُّهيلِي بأنَّه
لو كان بدلاً لكان مبيِّناً لما قبله، وما قبله - وهو الجلالَة في البِسْمَة - لا يفتقرُ إلى تبيين لأنَّها
أعرَفُ الأعلامِ ، ألا تراهم قالوا: ﴿وَمَا الرَّحْمَن﴾ [الفرقان: ٦٠] ولم يقولوا: وما اللهُ ، ولكنَّه -
وإنْ كان يجري مجرِّي الأعلامِ - فإنه مشتق من الرحمة ، فهو وصف يراد به الثناء ، ثم إنَّ مجيء
"الرَّحْمَن" غير تابع لا يمنع كونَه صفةً ، لأنَّه إذا عُلِّمَ الموصوْفُ جازَ حَذْفُه وبقاءُ صفتِه ، كقوله
تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِ وَالْأَنْعَامَ مُخْتَلِفٌ لَّوْا هُنَّ﴾ [فاطر: ٢٨] أي نوع مختلف ، وكقول
الشاعر:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يُومًا لَّيُوْهِنَهَا فَلَمْ يَضُرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَاهُ الْوَعِلُّ
أي: كوعٍ ناطحٍ ، وهو كثيرٌ^(١).

٢-أن يكونا (رب والرحمن) صفتين لـ(ربك).

وهذا القول لا خلاف فيه لا من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو إعرابها صفتان ، كما رجحه أبو حيان ، وذلك لسلامته من
الاعتراضات المتجهة إليه ، ولأنَّ الصناعة والمعنى يقبلانه ، ولأنَّه لا خلاف فيه ، والحمل على ما لا خلاف فيه
أولى من غيره .

(١) انظر : نتائج الفكر ٤٢ ، والدر المصنون ١/٣٠

باب عطف النسق

وفيه مسائل :

-إعراب (والملائكة) .

-إعراب (وبشر) .

-إعراب (والمسجد) .

-إعراب (ومن) .

-إعراب (وتدلوا) .

-إعراب (ومن الدين) .

٥٥ - إعراب (الملائكة) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا نُؤْمِنُ بِهِمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَأَمْلَائِكَهُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة: ١٦١] برفع الملائكة والناس وأجمعين في قراءة الحسن الصري^(١).

اختلف في إعراب (الملائكة) على أقوال :

١- أن تكون معطوفة على موضع لفظ الجلالة (الله).

وهذا قول جميع معرب القرآن^(٢).

٢- أن تكون مرفوعة بفعل مذوقٍ ، تقديره " وتلعنهم " أي : وتلعنهم الملائكة .

وهذا قول ابن جني^(٣) .

٣- أن تكون معطوفة على (لعنة) بتقدير حذف مضافٍ ، تقديره : ولعنة الملائكة ، فلما حذفَ المضافُ أُقيم المضافُ إليه مقامه^(٤) .

٤- أن تكون مبتدأً لخبر مذوق تقديره: والملائكة والناسُ أجمعون تلعنهم^(٥) .

وأما أبو حيان فرد القول الأول ، وصوب بقية الأقوال^(٦) .

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١/٢٧٥ ، والمحتسب ١/١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١١٥ ، والكشف ١/٢٠٩ ، والمحرر الوجيز ١/٢١٨ ، والتبيان ١/١٣٢ .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٩٦ ، وجامع البيان ٣/٢٦٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١/٢٧٥ ، والمحتسب ١/١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١١٥ ، والمدحية ١/٥٣١ ، والكشف ١/٢٠٩ ، والمحرر الوجيز ١/٢١٨ ، والتبيان ١/١٣٢ .

(٣) انظر: المحتسب ١/١١٥ .

(٤) انظر: البحر المحيط ١/٦٣٦ .

(٥) انظر: السابق

(٦) انظر: البحر المحيط ١/٣٣٥-٣٣٦ .

المناقشة :

اختلف في إعراب (الملائكة) بالرفع على قراءة الحسن على أقوال :

١- القول الأول : أن تكون معطوفة على موضع لفظ الجلالة (الله) .

وهذا القول عليه جميع معرب القرآن ومفسريه^(١) إلا أن أبا حيان رد هذا قائلاً : (وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع ، من أن شرطه أن يكون ثم طالب ومحرز للموضع لا يتغير ، هذا إذا سلمنا أن لعنة هنا من المصادر التي تعمل ، وأنه ينحل بأن الفعل . والذى يظهر أن هذا المصدر لا ينحل لأن الفعل ، لأنه لا يراد به العلاج . وكان المعنى : أن عليهم اللعنة المستقرة من الله على الكفار ، أضيفت إلى الله على سبيل التخصيص ، لا على سبيل الحدوث . ونظير ذلك : ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] ، ليس المعنى إلا أن يلعن الله على الظالمين ، وقولهم له ذكاء الحكماء . ليس المعنى هنا على الحدوث ، وتقدير المصادر من محلين لأن الفعل ، بل صار ذلك على معنى قولهم : له وجه وجه القمر ، وله شجاعة شجاعة الأسد ، فأضيفت الشجاعة للتخصيص والتعریف ، لا على معنى أن يشجع الأسد . ولئن سلمنا أنه يتقدّر هذا المصدر ، أعني لعنة الله بأن الفعل ، فهو كما ذكرناه لا محرز للموضع ، لأنه لا طالب له . إلا ترى أنك لو رفعت الفاعل بعد ذكر المصدر لم يجز حتى تنوون المصدر ؟ فقد تغير المصدر بتنوينه ، ولذلك حمل سيبويه قوله : هذا ضارب زيد غالباً وعمراً ، على إضمار فعل : أي ويضرب عمراً^(٢) ، ولم يجز حمله على موضع زيد لأنه لا محرز للموضع . ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت : هذا ضارب زيداً وتنون وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر الملون ، فهي مسألة خلاف . البصريون يحيزون ذلك فيقولون : عجبت من ضرب زيد عمراً . والفراء يقول : لا يجوز ذلك ، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع . وال الصحيح مذهب

(١) انظر: البحر المحيط / ٣٣٥ .

(٢) انظر: الكتاب / ١٦٩ .

الفراء ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل . فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر ، لأننا نقول : لا نسلم أنه مصدر ينحل ، لأن والفعل ، فيكون عاملًا . سلمنا ، لكن لا نسلم أن للمجرور بعده موضعًا . سلمنا ، لكن لا نسلم أنه يجوز العطف عليه)^(١). فشروط العطف على الموضع كما يرى أبو حيان لم تتحقق ، وهي

ثلاثة شروط :

١- أن يمكن ظهور ذلك الإعراب المراعي في فصيح الكلام .

٢- أن يكون الإعراب الموصعي مستحًقا بالإصالحة .

٣- أن يكون الطالب للإعراب الموصعي موجودًا^(٢) .

إذا طبقت هذه الشروط على المعطوف عليه في الآية ، لم تكن متحققة ؛ ذلك لأن (لعنة) لا تنحل لـ(أن) والفعل ، فلا يصح أن يقال : عليهم أن يلعنهم الله . وإذا امتنعت الشروط المطلوبة لمراعاة الموضع ، فلا يمكن أن يقال : عليهم لعنة الله برفع لفظ الجلالة . فهذا الإعراب لم يظهر في الفصيح ، وليس الرفع مطلوبًا لكلمة (لعنة) ؛ لأنها لا تعمل فتخلف الشرط الثاني ، وإذا كانت (لعنة) لا تعمل لكونها لا تنحل لـ(أن) والفعل ، فقد تخلف طالب الموضع ، وبذلك تكون الشروط كلها غير متحققة ، فلا يصح العطف بالرفع مراعاة للفظ الجلالة ؛ لأنه ليس له موضع .

ولكن القائلين بالعطف على الموضع في هذه الآية لا يرون بهذه الشروط فيلزمون بها كما ذهب إلى ذلك بعض النحوين^(٣) .

(١) البحر المحيط ١/٣٣٥.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٢٧٤، والتذليل والتمكيل ٥/١٨٥ ، والارشاف ٣/١٢٨٩ ، والمغني ٦١٦

(٣) انظر: الكافية الشافية ٢/١٠٤٧ - ١٠٥٠ ، وارتشف الضرب ٥/٢٢٧٧ ، ومغني الليبي ص ٤٥١

والمساعد ٢٠٧/٢

ثم يقول أبو حيان : (وهذا أيضاً على تسلیم مجیء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون ، فھي مسألة خلاف . البصريون يحیزون ذلك فيقولون : عجبت من ضرب زید عمراً . والفراء يقول : لا يجوز ذلك ، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع . والصحيح مذهب الفراء ^(١) ، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع ، بل أثبتوا ذلك بالقياس على أن والفعل) ، وقال في غير هذا الموضوع : (ورفع الفاعل بالمصدر المنون ، زعم الفراء أنه ليس بسمموع ، وأجاز البصريون ذلك على قلة) ^(٢) ، ولكن البصريين قد استدلوا على وروده بالسماع ، إذ يقول الشاعر :

حربٌ تردد بينهم بتشارجر قد كفرت آباءها أبناءها
فالتقدير: بتشارجر أبناءها كفرت آباءها أي: لبست الدروع ^(٣).

ورد أبو حيان الاحتجاج بهذا البيت ، قائلاً : (وهذا البيت لا حجة فيه بل الظاهر أن قوله : "آباءها أبناءها" مبدأ وخبر . وآباءها في ضعف الأحلام مثل أبنائهما ، ألا ترى أن قبله ما يدل على هذا المعنى وهو قوله :

هيئات قد سفهت أمية رأيهما فاستجهلت حلماؤها سفاؤها
إذ التقدير: حلماؤها مثل سفهائهما فكذلك يكون تقدير آباءها أبناءها ، ويلزم أيضاً في تحرير البيت على قول البصريين أن يفصل بين المصدر ومعموله بقوله : قد كفرت آباءها) ^(٤) ، ثم يقول

(١) انظر: شرح الجمل ٢٥ / ٢ ، والمقرب ١٤٣ والتذليل والتكميل ٢٤٣ / ٣ مخطوط وعزاه إلى الكوفيين ابن أبي الربيع في الكافي في الإفصاح ١٠٧٢ / ٣.

(٢) التذليل والتكميل ٢٤٣ / ٣ ، مخطوط ، وانظر : الارشاف ٥ / ٢٢٦٠ ، ومنهج السالك ٣١٢ ، والكتاب ١ / ١٨٩ ، والمقتضب ١ / ١٤ ، والإيضاح ١٨١ ، والمحتسب ١ / ١١٦ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٢٣٩ ، والمقتضب ١ / ٥٥٣ .

(٣) انظر: شرح الجمل ٢٥ / ٢ ، والمقرب ١٤٣ ، والتذليل والتكميل ٣ / ٢٤٣ مخطوط ، ومنهج السالك ٣١٢ ، والكافى في الإفصاح ١٠٧٢ / ٣ .

(٤) التذليل والتكميل ٣ / ٢٤٣ مخطوط ، وانظر : منهج السالك ٣١٢ .

بعد ذلك : (والذي يظهر لي مذهب الفراء، لأن كل ما أورده سيبويه وغيره من المصدر المنون في لسان العرب لم يذكر بعده فاعل، ولم يذكره سيبويه إلا في نفس عبارته ، قال: " وذلك عجبت من ضرب زيداً عمرًا"^(١) ، وليس في لفظه ما يدل على انه محكي عن العرب، فيحتمل أن يكون ذلك رأياً منه ، بل هو ظاهر كلامه، وقياس منه، لأنك كما تقول عجبت من أن ضرب زيداً عمرًا، ينبغي أن تقول: عجبت من ضرب زيداً عمرًا ، وكأن سيبويه لم ير مانعاً يمنع من ذلك إذا أنزل منزلة (أن يفعل) والفاعل يظهر مع (أن يفعل) فينبع أن يظهر مع ما نزل منزلته، وكونه يُذكَر مضافاً إليه المصدر يقضي بذلك معه غير مضاف، إذ لا فرق، والذي ينبغي أن يعل عليه هو مذهب الفراء، لأنه سامع لغة من العرب ، وقد نفى ذلك عن لسانهم، مع أن الكوفيين أوسع سماعاً وأتبع لشواذ كلام العرب من البصريين. وللفراء أن يقول المصدر وإن نزل منزلة (أن يفعل) فليس ينبغي أن يجري عليه أحکام لفظه من ذكر الفاعل معه وغير ذلك، إنما يتبع في ذلك موجب الأدلة السمعية فليس موضع قياس ، ومع أن المصدر اسم صراح لم بين للفاعل ولا موضع له فذكر الفاعل بعده بمثابة ضم اسم إلى اسم من غير جامع بينهما فإذا أضيف إليه أمكن اتصاله به وصارت بينهما علاقة من جهة اللفظ مع العلاقة التي من جهة المعنى فأمكن ذلك، ولذلك سمع مضافاً إلى الفاعل، ولم يسمع غير مضاف والفاعل مذكور بعده)^(٢).

وما ذهب إليه أبو حيان من أنه لم يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون مردود من عدة وجوه :

١ - في تحقيق نسبة القول بالمنع إلى الفراء^(٣) ، حيث ذكر الفراء في معانيه ما يفهم منه جواز

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٨٩ ، إذ يقول فيه : (بابٌ من المصادر جَرَى الفعل المضارع في عمله ومعناه. وذلك قوله: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زِيدَاً، "فمعناه أنه يضرب زيداً. وتقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زِيدَاً" بكرٌ، ومن ضَرْبٍ زِيدَاً عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّهُ يضرب زيداً عمرًا، ويضرب عمرًا زيداً).

(٢) التذليل والتكميل ٣ / ٢٤٣ خطوط، وانظر : منهاج السالك ٣١٢.

(٣) أول من نسب ذلك إليه هو ابن عصفور انظر: شرح الجمل ٢ / ٢٥.

مجيء الفاعل بعد المصدر المنون وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاوَاتِ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ أَلْكَوَاكِ﴾ [الصفات: ٦].

إذ يقول : (ولو رفعت الكواكب) تريده: زينتها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء^(١).

٢- في اتخاذ عدم السماع في المسألة دليلاً على منعها وهذا أمر مردود ، لأن الأدلة ثبتت بغير السماع كالقياس مثلا ، وهو ما استدل به البصريون هنا، وهذا على القول بعدم السماع مطلقاً في المسألة وإلا فقد ورد السماع عن العرب ، ومنه قوله:

حرب تردد بينهم بشاجرٍ قد كفرت آباؤها أبناؤها

وهذا البيت وإن كان لا يخلو من ضرورة ومن احتلال أن يكون (آباؤها أبناؤها) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر^(٢)، إلا أنه قد ورد ما يشفع له وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ تَقْوَى الْقُلُوبُ﴾ [الحج: ٣٢]، وقوله : ﴿بِزِينَةٍ أَلْكَوَاكِ﴾ [الصفات: ٦] ، فيمن رفع^(٣) ، وقولهم : "أعجبني قراءة في الحمام القرآن" ، فـ(القرآن) قائم مقام الفاعل، وهم في الحكم سواء، وإذا كان كذلك ثبت صحة رفعه^(٤) ، ثم إن السماع وإن كان قليلاً فقد عضده القياس، ولم يعارضه معارض فوجب أن يكون أصلاً يعول عليه كما تقرر في الأصول^(٥).

على أنني أرى أن القول بالقلة فيها نظر ، لأن سببيويه أطلق القول فيها كما سبق ، وإطلاقه

(١) انظر: معاني القرآن / ٢ / ٣٨٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور / ٢ / ٦٠٨ - ٦٠٩.

(٣) القراءة الأولى قراءة أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود وزيد بن علي ، والثانية لم تعز لأحد . انظر : معجم القراءات ٦ / ٨ ، ١١ / ٦.

(٤) انظر: المقاصد الشافية / ٤ / ٢١٩.

(٥) انظر: الكافي في الإفصاح / ٣ / ١٠٧٢ ، والمقاصد الشافية / ٤ / ٢١٩.

يدل على استواء التصريح بالفاعل بعد المصدر الممنون وعدمه.

٣- في التفرقة بين المصدر الممنون والمضاف في مجيء الفاعل بعدهما.

لا فرق بينهما في هذه المسألة لأن كل واحد منها يتطلب فاعلاً ومفعولاً من جهة المعنى، فليكن كُلُّ واحد منها عاملًا فيما طلبه، وقد عمل المضاف في الفاعل فليعمل الممنون فيه كذلك^(١).

٤- في تفسير كلام سيبويه في هذه المسألة.

فهو يرى أن سيبويه لم يحك عن العرب سِماعاً في هذه المسألة وإنما قاسه قياساً ، ولكنني أرى أن سيبويه قد سمعه عن العرب ، وذلك أنه إذا مثل على شيء فإنما هو مثال قائم على سماع عن العرب ، ويدل على ذلك تقديره عبارته في مواطن كثيرة بأنه "لا يتكلم به" كقوله : (وهذا تمثيل ولا يتكلم به)^(٢) (فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به)^(٣) (فهذا تمثيل وإن كان يقبح في الكلام)^(٤).

٥- في نقضه ما قرره في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَبَرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٥)
الحج: ٣٢ ، إذ يقول: (وقرئ القلوب بالرفع على الفاعلية بالمصدر الذي هو تقوى).

٢- القول الثاني : أن تكون مرفوعة بفعلٍ مخدوفٍ ، تقديره " وتلعنهم " أي : وتلعنهم الملائكة .

يقول أبو حيان : (كما خرج سيبويه في : هذا ضارب زيد وعمراً : أنه على إضمار فعل :

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤/٢١٨-٢١٩.

(٢) الكتاب ١/٨٣.

(٣) السابق ١/٣٧٦.

(٤) السابق ٢/١٩.

(٥) البحر المحيط ٦/٣٤١.

ويضرب عمرًا^(١) ، وقد وصف السمين هذا القول بالتكلف^(٣) ، ولعله لما فيه من احتياج للتقدير ، والأصل عدم ذلك .

٣- القول الثالث : أن تكون معطوفة على (لعنة) بتقدير حَذْفِ مضافٍ ، تقديره : وَلَعْنَةُ الملائكة ، فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مُقاَمَه .

يقول أبو حيان : (فلما حذف المضاف أعراب المضاف إليه بإعرابه نحو : ﴿ وَسَلَّى الْقَرِبَةَ ﴾) [يوسف: ٨٢]^(٤) .

وقد وصف السمين هذا القول بالتكلف أيضًا^(٥) ، وهو كما قال ، لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه ليس لها نظائر في مثل هذا التركيب .

٤- أن تكون مبتدأً ، خبره محذوف لفهم المعنى تقديره: وَالملائكةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ تَلْعَنُهُمْ^(٦) .

وقد وصف السمين أيضًا هذا القول بالتكلف^(٧) ، ولعله لما فيه من احتياج للتقدير ، والأصل عدم ذلك .

ولكنني لا أراه متکلفا بل هو عندي أرجح الأقوال الثلاثة الأخيرة ، وذلك لأن حذف الخبر وإبقاء المبتدأ أكثر من حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، أما تقدير المضاف فقد تقدم سبب تكلفه .

(١) انظر: الكتاب ١٦٩/١

(٢) السابق

(٣) الدر المصنون ١٩٦/٢

(٤) البحر المحيط ٦٣٦/١

(٥) الدر المصنون ١٩٦/٢

(٦) انظر: البحر المحيط ٦٣٦/١

(٧) الدر المصنون ١٩٦/٢

الترجيع :

الذي يظهر لي رجحان القول الرابع وهو إعراب (الملائكة) مبتدأ لخبر محذوف على غيره ، خلافاً لأبي حيان ، وذلك لسلامته القول الرابع من الاعتراضات الموجهة إلى غيره ، ولأنه لا خلاف فيه، ولأن الصناعة والمعنى يقبلانه .

٥٦- إعراب (وبشر) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(١) وَبَشِّرِ
الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ^(٢)﴾ [البقرة: ٢٤-٢٥].

حيث اختلف في إعراب (وبشر) على قولين :

١- أن تكون معطوفة على فعل الأمر (فاتقوا) .

ذكر هذا القول الزمخشري^(١) ، وأبو البقاء^(٢) .

٢- أن تكون معطوفة على جملة عقاب الكافرين .

ذكر هذا القول الزمخشري^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٥) .

المناقشة :

اختلف في إعراب (وبشر) على قولين :

القول الأول : يرى أن عطف (وبشر) على (فاتقوا) من باب عطف المفردات ، عطف فعل أمر على فعل أمر ، يقول الزمخشري : (ولك أن تقول : هو معطوف على قوله : (فاتقوا) كما تقول : يا بنى تميم احذروا عقوبة ما جننتم ، وبشر يا فلان بنى أسد بإحسانى إليهم)^(٦) .

(١) انظر : الكشاف ١ / ١٠٤

(٢) انظر : البحر المحيط ١ / ٢٥٢ ، ولم أجده في التبيان

(٣) انظر : الكشاف ١ / ١٠٤

(٤) انظر : البحر المحيط ١ / ٢٥٢ ، ولم أجده في التبيان

(٥) انظر : السابق ١ / ٢٥٢

(٦) الكشاف ١ / ١٠٤

وهذا القول من جهة المعنى فاسد عند أبي حيان ، (لأن قوله : " فاتقوا " جواب للشرط وموضعه جزم ، والمعطوف على الجواب جواب ، ولا يمكن أن يكون جواباً لأنه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير : إن لم تفعلوا بل أمر أن يبشر الذين آمنوا أمراً ليس مترتبًا على شيء قبله ، وليس قوله : " وبشر " على إعرابه مثل ما مثل به من قوله : يا بني نعيم إلخ ، لأن قوله : احذروا لا موضع له من الإعراب ، بخلاف قوله : " فاتقوا " . فلذلك أمكن فيما يمثل به العطف ولم يمكن في قوله : " وبشر " ^(١) . والمعطوف كما هو مقرر في الصناعة يأخذ حكم المعطوف عليه ولكنه لا يصح في الآية ، لأن تبشير المؤمنين لا يتربّ على قوله (فإن لم تفعلوا) ، وتبع أبي حيان السمين ^(٢) .

هذا وقد أجاز الشهاب صحة المعنى في الآية ، فقال : (الأنسب في توجيه العطف على " فاتقوا " أن يقال : إن جزاء الشرط المذكور في الحقيقة " فآمنوا " على المختار فأقيم " اتقوا " مقامه لنكتة فالمعنى إن لم تأتوا بسورة فآمنوا وبشر يا محمد الذين آمنوا منهم بالجنة أي فليوجد منهم الإيمان ومنك البشرى) ^(٣) ، وتبّعه ابن عاشور ^(٤) .

ولا يخفى ما في قول الشهاب من تكلف وحمل للاية على غير ما يتبادر إليه الذهن .

القول الثاني : يرى أن تكون معطوفة على جملة عقاب الكافرين يقول الزمخشري : (فإن قلت : علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه ؟

قلت : ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهى يعطف

(١) البحر المحيط / ١٥٣ .

(٢) انظر : الدر المصنون / ٢٠٩

(٣) حاشية الشهاب / ٢ / ٥٨

(٤) التحرير والتنوير / ١ / ٣٥١

عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق)^(١).

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان من غير اشتراط التنااسب بين الجمل ، يقول : (والجملة من قوله "وبشر" معطوفة على ما قبلها ، وليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب مشاكل من أمر أو نهي بعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق ، قال هذا الزمخشري وتبعه أبو البقاء فقال : الواو في وبشر عطف بها جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين ، انتهى كلامه .

وتلخص من هذا أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية ، وهذه المسألة فيها اختلاف . ذهب جماعة من النحوين إلى اشتراط اتفاق المعاني ، والصحيح أن ذلك ليس بشرط ، وهو مذهب سيبويه . فعلى مذهب سيبويه يتمشى إعراب الزمخشري وأبي البقاء)^(٢) ، ويقول : (فالأصح أن تكون جملة معطوفة على ما قبلها ، وإن لم تتفق معاني الجمل ، كما ذهب إليه سيبويه وهو الصحيح ، وقد استدل لذلك بقول الشاعر :

تُنَاغِيْ غَرَّاً عَنْدَ بَابِ ابْنِ عَامٍِ وَكَحْلُ أَمَاقِيقَ الْخَسَانَ بِإِثْمِدٍ

وبقول أمير القيس :

وَإِنَّ شَفَائِيْ عَبْرَةً إِنْ سَفَحْتَهَا وَهَلْ عَنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ
وأجاز سيبويه : جاءني زيد ومن أخوك العاقلان ، على أن يكون العاقلان خبر ابتداء مضر)^(٣).

(١) الكشاف ١ / ١٠٤

(٢) البحر المحيط ١ / ١٥٢ - ١٥٣.

(٣) السابق ١ / ١٥٣ ، وانظر : التذليل والتكميل ٨ / ١٠٤ ، وفيه (هذا زيد و من عمرو).

وهذه مسألة اشتراط المناسبة بين الجمل مختلف فيها بين النحوين والبيانين :

حيث ذهب علماء البيان^(١) إلى منع عطف الجملة الخبرية على الإنسانية والعكس لاشتراطهم التناسب بينها ، ووافقهم على ذلك من النحوين ابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام^(٢) .

على حين ذهب الصفار ، وأبو حيان ، والسميين ، إلى جواز ذلك^(٣) .

مستدلين بهذه الآية التي في البقرة : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَمِلُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ٢٥] ، وبالآية التي في سورة الصاف ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٣] .

وبقول أمرئ القيس :

وإِنَّ شَفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ
وَهُلْ عَنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ
وبقول حسان :

تُنَاغِي غَرَازًا عَنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ
وَكَحْلٌ أَمَاقِيكَ الْحَسَانَ بِإِثْمَدٍ
وبقول الشاعر :

وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانُ فَانِكِحْ فَتَاهَمْ
.....
وبقول سيبويه : (واعلم أنه لا يجوز: من عبد الله وهذا زيدُ الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تُثنى إلا على من أثبته وعلمه، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علمٌ فيمن قد علمته) ^(٤) .

وقد رد ابن هشام على المجيزين بما يلي :

(١) انظر : الإيضاح . ٨٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٥٠ ، ومغني الليب ٦٢٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ١٢١ ، وهم الموامع ٢ / ١٤٠ .

(٣) انظر : مغني الليب ٦٢٨ ، والبحر المحيط ١ / ١٥٣ ، والدر المصنون ١ / ٢٠٩ .

(٤) الكتاب ٢ / ٦٠ .

١ - بقول الزمخشري الذي يفهم منه اشتراطه المناسبة بين الجمل ، يقول الزمخشري في آية البقرة : (... المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمراً بالغفو والإطلاق)^(١).

وبقوله أيضاً في آية الصف : (فإن قلت : علام عطف قوله (وبشر المؤمنين ؟) قلت : على تؤمنون لأنك في معنى الأمر ، كأنه قيل : آمنوا وجاهدوا يثبتكم الله وينصركم ، بشر يا رسول الله المؤمنين بذلك)^(٢).

٢ - بالمعنى يقول ابن هشام : (ويزاد عليه فيقال : والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل : والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك)^(٣).

٣ - بتأويل الآيات على وجه سائغ في العربية .

يقول ابن هشام : (وأما هذه خولان ، فمعناه : تنبه لخولان ، أو الفاء لمجرد السبيبة مثلها في جواب الشرط ، إذ قد استدلا بذلك ، فهلا استدلا بقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَاحْمِرْ﴾ [الكوثر: ١ - ٢] ونحوه في التنزيل كثير .

وأما : وكحل أماقيك فيتوقف على النظر فيها قبله من الآيات ، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي : فافعل كذار وكحل ، كما قيل في ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيَّا﴾ [مريم: ٤٦]^(٤) (التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ على التهديد)^(٥).

(١) الكشاف / ١٠٤

(٢) السابق / ٤٥٢٧

(٣) معنى الليبب ٦٢٨

(٤) السابق ٦٣٠

(٥) السابق ٦٢٩

٤ - بالغلط في تفسير كلام سيبويه ، فالصفار قال في نص سيبويه السابق : (لما منها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها) ، يقول ابن هشام : (فتصرف أبو حيان في كلام الصفار وتوهم فيه) ^(١) .

وسبب الوهم في كلام الصفار أن أبو حيان حمله على النعت الصناعي واعتقد أن زواله يصحح المسألة على حين كان مراد الصفار هو الوصف المقطوع ^(٢) .

ونص سيبويه يدل على منعه للوصف الصناعي والمقطوع كليهما ، إذ يقول : (رفعت أو نصبت) ، لذلك يقول ابن هشام : (ولا حجة فيها ذكر الصفار ، إذ قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ذكر أحد هما ؛ لأنه الذي اقتضاه المقام والله أعلم) ^(٣) .

والذى يظهر لي بعد ذلك رجحان اشتراط التنااسب بين الجمل كثما رجحه ابن هشام ، وذلك

لما يلي :

١ - لأن أدلة المانعين محتمله ، والمحتمل لا يعد دليلا .

٢ - لأن العطف على الجمل يقاس بالعطف على المفردات ، والعطف على المفردات يشترط فيه المناسبة في المعنى ^(٤) .

٣- لأن المتأمل في كلام سيبويه يرى أن حديثه عن منع وصف المجهول ، وليس فيه إشارة إلى عطف الجملة الخبرية على الإنسانية والعكس لا من قريب ولا من بعيد . يقول السيرافي شارحاً كلام سيبويه : (فإذا ثنيت الصفتين بلفظ واحد فأنت لا تعرفه من جهة كان نعتاً لعبد الله ،

(١) السابق ٦٣٠

(٢) انظر : حاشية الشمني ٣ / ٥٠٧ بتصرف

(٣) معنى الليبب ٦٣٠

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٥ / ١٨٦ .

وتعরفه من جهة كان نعتاً لزيد فيصير لفظ واحد معروفاً ومحظواً ، والله أعلم)^(١) .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو إعراب (وبشر) جملة معطوفة على جملة عقاب الكافرين كما ذهب إليه أبو حيان شريطة التاسب في العطف بين الجمل كما سبق ، وذلك لما يلي :

١- لصحة معناه

٢- لسلامته من الاعتراض المتجه على القول الأول.

(١) شرح السيرافي ٢ / ١٨٧ مخطوط .

٥٧ - إعراب (المسجد) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ، وَالْمَسَاجِدُ الْحَرَامُ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَى الْوَنَّ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدوْكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَلُعُواً وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَيَمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِيلُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

حيث اختلف في إعراب (المسجد الحرام) على خمسة أقوال :

١- أن يكون معطوفا على (سبيل الله) .

ذكر هذا القول الأخفش^(١) ، والبرد^(٢) ، والطبرى^(٣) ، والنحاس^(٤) ، وأبو علي الفارسي^(٥) ، ومكي^(٦) ، والواحدى^(٧) ، والمخشري^(٨) ، وابن عطية^(٩) ، والقرطبي^(١٠) ، والشاطبى^(١١) .

٢- أن يكون معطوفا على القتال .

(١) انظر : معاني القرآن / ١٧١

(٢) عزاه إلى المجاشعي وأبو حيان . انظر : النكت في القرآن / ١٦٤ ، والبحر المحيط / ٢ / ١٥٥ .

(٣) انظر : جامع البيان / ٤ / ٣٠٠ .

(٤) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٣٠٨

(٥) انظر : الحجة / ٣ / ١٢٩

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ١٢٨

(٧) انظر : الوسيط / ١ / ٣٢١ ، والوجيز / ١٦٣

(٨) انظر : الكشاف / ١ / ٢٥٩

(٩) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٢٩٠

(١٠) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٣ / ٤٥

(١١) انظر : المقاصد الشافية / ٥ / ١٥٨ .

ذكر هذا الفراء^(١) ، وأبو مسلم الأصفهاني^(٢) ، والراغب^(٣) ، والكرماني^(٤) ، وهو قول الحسن البصري^(٥) .

٣-أن يكون متعلقاً بفعل مذوف دل عليه "الصد" .

ذكر هذا القول أبو البقاء^(٦) .

٤-أن يكون معطوفاً على الضمير المجرور (به) .

ذكر هذا القول الفراء^(٧) .

٥-أن يكون مجروراً بباء مذوفة لدلالة ما قبلها عليه ، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به) .

ذكر هذا القول ابن هشام^(٨) .

وأما أبو حيان فرجح القول الرابع^(٩) .

المناقشة :

لا خلاف بين المفسرين أن الآية نزلت على رسول الله ﷺ في سبب قتل ابن الحضرمي

(١) انظر : معاني القرآن / ١٤١

(٢) انظر : تفسير أبي مسلم / ٦٥

(٣) انظر : تفسير الراغب / ٤٤٧

(٤) انظر : غرائب التفسير / ٢١٢

(٥) انظر : النكث في القرآن / ١٦٤

(٦) انظر : التبيان / ١٧٥

(٧) عزاه إليه الباقولي ، وليس في معاني القرآن. انظر : كشف المشكلات / ١٥٨

(٨) انظر : مغني اللبيب / ٧٠٠

(٩) انظر : البحر المحيط / ٢١٥٧

وقاتله، وذلك أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن جحش الأستدي رضي الله عنه على سرية في شهر جمادى الآخرة من السنة الثانية للهجرة؛ ليترصد قافلة لقريش، فيها عمرو بن عبد الله الحضرمي وآخرون معه ، فانطلقت السرية لشأنها، وقتلت الحضرمي، وأسرت اثنين من كانوا معه، وصادف ذلك أول يوم من شهر رجب، وهو أحد الأشهر الحرم. فقالت قريش: قد استحل محمد الشهر الحرام - ولم يكن من عادة العرب القتال في الأشهر الحرم - فعظم ذلك على المسلمين، خاصة الذين كانوا في هذه السرية، فنزلت الآية^(١) ، وعلى هذا اختلف المعربون في إعراب (والمسجد الحرام) على أقوال :

١- أن يكون معطوفا على (سبيل الله) ، ويكون المعنى : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام .

وهذا القول من جهة المعنى صحيح ، إذ جاء آيات أخرى تدل على هذا المعنى ، وهي قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَنْكُفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥] ، قوله تعالى : ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُدُى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحْلَهُ﴾ [الفتح: ٢٥] ، قوله تعالى : ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤] ، قوله تعالى : ﴿وَلَا يَجِرِّمُنَّكُمْ شَعَانٌ قَوْمٌ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢] .

إلا أن هذا القول مردود من جهة الصناعة عند أبي حيان ، يقول: (وردد هذا القول بأنه إذا كان معطوفاً على : سبيل الله ، كان متعلقاً بقوله : وصد إذ التقدير : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، فهو من تمام عمل المصدر ، وقد فصل بينهما بقوله : وكفر به ، ولا يجوز أن يفصل

(١) انظر : جامع البيان / ٤ ٣٠٠

بين الصلة والموصول)^(١) ، وهو كما قال ، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل فيها . وسبقه إلى هذا الرد ابن مالك والشلوبين^(٢) .

وأجيب عن هذا بما يلي :

أ- أن الكفر بالله ، والصد عن سبيله متحدان معنى ، فكأنه لا فصل بالأجنبي بين (سبيل الله) وما عطف عليه ، ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه ، فهو بمنزلة أن يقال : وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام .

ب-أن موضع (وكفر به) عقيب (والمسجد الحرام) إلا أنه قدم لف्रط العناية ، ومثله لا يعد فصلا^(٣) ، ورد هذا الألوسي قائلاً : (لأن التقديم لا يزيل محدود الفصل ، ويزيد محدودا)^(٤) .

ج- يقول السمين : (فإن قيل: يتوسّع في الظرف وحرف الجر ما لم يتّسّع في غيرها . قيل: إنما قيل بذلك في التقديم لا في الفصل^(٥) .

والمسألة ليست من باب التوسيع في الجار وال مجرور حتى يقال به ، وذلك لأن الفصل جاء بالمصدر "كفر" مع الجار "به" . والقول بقصر التوسيع في الظرف والجار بالتقديم فقط لم ينص عليها النحاة بل هو مطلق عندهم في التقديم والفصل .

٢- أن يكون معطوفا على القتال .

وهذا القول مردود لفساد معناه ، يقول أبو حيان : (وَضُعِّفَ هَذَا بِأَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَسْأَلُوا عَنْ

(١) البحر المحيط ٢/١٥٥ ، وانظر : الإيضاح ١٤٢ ، والبصريات ١/٣١٢ ، والمقتصد ١/٥٥٧ ، وشرح المفصل ٦/٦٧ وشرح التسهيل ٣/٣٧٦، والمساعد ٢/٢٣٣

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٧٦ .

(٣) انظر : تحفة الغريب قسم التركيب ٢/٤٧٨

(٤) روح المعاني ١/٥٠٤

(٥) الدر المصور ٢/٣٩٣

الشهر الحرام ، إذ لم يشكوا في تعظيمه ، وإنما سألو عن القتال في الشهر الحرام ، لأنه وقع منهم ولم يشعروا بدخوله ، فخافوا من الإثم . وكان المشركون عيروهم بذلك ، انتهى ما ضعف به هذا القول^(١) ، وعلى هذا التخريج يكون السؤال عن شيئين :

أحدهما : عن قتال في الشهر الحرام .

والآخر : عن تفسير المسجد الحرام والمعطوف على الشهر الحرام ، والشهر الحرام لم يسأل عنه لذاته ، إنما سئل عن القتال فيه ، فكذلك المعطوف عليه يكون السؤال عن القتال فيه ، فيصير المعنى : يسألونك عن قتال في الشهر الحرام . وفي المسجد الحرام ، فأجيبوا : بأن القتال في الشهر الحرام كبير ، وصد عن سبيل الله ، وكفر به ، ويكون : وصد عن سبيل الله ، على هذا ، معطوفاً على قوله : كبير ، أي : القتال في الشهر الحرام أخبر عنه بأنه إثم كبير ، وبأنه صد عن سبيل الله وكفر به .

ويحتمل أن يكون : وصد ، مبتدأ وخبره مذوف لدلالة خبر : قتال ، عليه ، التقدير : وصد عن سبيل الله وكفر به كبير ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، أي : وعمرو قائم ، وأجيبوا بأن : القتال في المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال فيه ، وكونه معطوفاً على الشهر الحرام متكلف جداً ، ويبعد عنه نظم القرآن ، والتركيب الفصيح)^(٢) .

وهو أيضاً مخالف لما ذكره العلماء من إجماعهم على نزولها في سبب قتل ابن الحضرمي كما سبق .

٣- أن يكون متعلقاً بفعل مذوف دل عليه "الصد" ، ويكون المعنى : وَيَصُدُّونَ عَنِ الْمُسْجِدِ

(١) هذا نص أبي البقاء . انظر : البيان / ١ / ١٧٥ . وانظر في ذلك : جامع البيان / ٤ / ٣٠٠ ، وإعراب القرآن / ١ / ٣٠٨ ،

والحجۃ ١٢٩ / ٣

(٢) البحر المحيط / ٢ / ١٥٥ - ١٥٦

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(١).

وهذا القول مردود من جهة الصناعة ، لأن حذف الجار لا يقاس إلا مع "أن" و"أنّ" ، وما ورد غير ذلك فهو ضرورة^(٢) ، يقول أبو حيان : (وما ذهب إليه غير جيد ، لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر ، وهو لا يجوز في مثل هذا إلا في الضرورة ، نحو قوله :

أَشَارْتُ كَلِيبَ بِالْأَكْفَّ الأَصَابِعُ

أي : إلى كليب)^(٣).

٤- أن يكون معطوفا على الضمير المجرور (به) .

وهذا القول من جهة الصناعة لا خلاف في مجده في الشعر ، وإنما الخلاف في مجده في سعة الكلام على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى جواز ذلك ، وإن كان الأكثر بإعادة الجار .

وهو قول الكوفيين^(٤) ، ويونس^(٥) ، وقطرب^(٦) ، والأخفش^(٧) ، وأبي علي الشلوبيين^(٨) ،

(١) انظر : التبيان / ١٧٥

(٢) انظر : ضرائر الشعر ١٤٥ - ١٤٦

(٣) البحر المحيط / ٢٥٦

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٠ ، ٢٩٠ / ٢ ، ٨٦ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩٠ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٢٢ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتنليل والتكميل ٤ / ١٧٤ خطوط ، والبدر المصنون ٢ / ٣٩٣ ، والمساعد ٢ / ٤٧٠ ، والتصريح للأزهري ٣ / ٦١٤ ، وهو مع المهاجم ٢ / ٢٢١ .

وقد ذكر ثعلب أن الكسائي يمنع ذلك فـ(لا ينسق على المضمير ، ولا يؤكده ، ولكنه يجعل منه قطعاً) المجالس ١ / ٣٢٤ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٥ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتنليل والتكميل ٤ / ١٧٤ خطوط .

(٦) انظر : شرح عمدة الحافظ ٦٦٥ ، وشواهد التوضيح ٥٣ .

(٧) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢١٢ .

(٨) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٥ ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٣ ، والتنليل والتكميل ٤ / ١٧٤ خطوط ، والبحر المحيط ٢ / ١٥٦ .

وابن مالك^(١)، والسمين^(٢) ، وابن هشام^(٣) ، وابن عقيل^(٤) ، وخالد الأزهري^(٥) ، والسيوطى^(٦) ، ومن المحدثين الدكتور هنادي والبدر^(٧) .
واستدلوا عليه بالسماع ، وبالقياس .

فأما من جهة السماع فاستدلوا عليه منه بقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي نَسَأَ لَوْنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] على قراءة حمزة بجر الأرحام عطفاً على الضمير المجرور (به) ^(٨) ، وبقوله تعالى : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] بعطف (ما) على الضمير المجرور (فيهن) ، وبقوله : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَزِقَينَ﴾ [الحجر: ٢٠] بعطف (من) على الضمير المجرور (لكم) ، وبقوله : ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَمَنِ اتَّبَعَهُ وَلَنْ شُرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ٢، ٣] بعطف (أنه) على الضمير المجرور في (به) ، وبقوله ﷺ : (إنما مثلكم والميهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً ...) بعطف اليهود على الضمير المجرور (مثلكم) ، وبقول العرب في لغة حكاها قطرب ، وهي قوله : (ما فيها غيره وفرسه) بجر الفرس عطفاً على الضمير (غيره) ، وبقول الشاعر :

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٧٥ / ٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٨ / ٣

(٢) انظر : الدر المصنون ٣٩٣ / ٢

(٣) انظر : أوضح المسالك ٣٩٢ / ٣ ، ولكنه في معنى الليب منع ذلك ٧٠٠

(٤) انظر : المساعد ٤٧٠ / ٢

(٥) انظر : التصريح بمضمون التوضيح ٦١٤ / ٣ .

(٦) انظر : الهمج ٢٢١ / ٢ ، ومعترك الأقران ٦٢١ / ٣

(٧) انظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٣ - ٣١ ، و اختيارات أبي حيان النحوية ٣٠٣ - ٣٠٨ / ١

(٨) انظر : السبعة في القراءات ٢٢٦ ، وقدقرأ ابن مسعود رضي الله عنه والأعمش بإعادة حرف الجر على الأصل .

انظر : مختصر ابن خالويه ٣١ .

تَعْلَقُ فِي مُثْلِ السَّوَارِي سِيَوْفُنا
وَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوْطٌ نَفَانِفُ
فَ"الْأَرْضِ" مُجرورة بالعطف على الضمير المجرور "بَيْنَهَا" من غير إعادة الجار.

وبقوله :

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ
وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي الْلَّوَاءِ الْمُحْرِقِ
و "أبي نعيم" مُجرورة بالعطف على الضمير المجرور "عَنْهُمْ" .

وبقوله :

بَنَا أَبْدًا لَا غَيْرِنَا تُدْرِكُ الْمُنْزِلِ
وَتُكْشَفُ غَيْرًا الْخَطُوبِ الْفَوَادِ
ف "غَيْرِنَا" مُجرورة بالعطف على الضمير المجرور "بَنَا" .

وبقوله :

إِذَا أَوْقَدْنَا نَارًا لَحْرِبَ عَدُوِّهِمْ
فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا
ف "سَعِيرِهَا" مُجرورة بالعطف على الضمير المجرور "بِهَا" .

وقوله :

إِذَا بَنَى بَلْ أَنِيسَانَ اتَّقَتْ فَئَةٌ
ظَلَّتْ مُؤْمَنَةً مِنْ يُعادِيهَا
ف "أَنِيسَانَ" مُجرورة بالعطف على الضمير المجرور "بَنَا" .

وقول العباس بن مرداس :

أَكْرُرُ عَلَى الْكَتِيَّةِ لَا أُبَالِي
أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا
ف "سوَاهَا" في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور "فيها" .

وبقوله :

فَالَّيْوَمَ قَرَبْتَ تَهْجُونَنَا وَتَشْتِمُنَا
فَاذْهَبْ فَهَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبِ
ف "الْأَيَامِ" مُجرورة بالعطف على الضمير المجرور "بَكَ" .

وبقوله :

آبَكَ أَيْهَهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ هُمْرِ الْحَلَّةِ جَأْبَ حَشْوَرِ
فـ"مصدر" معطوفة على الضمير المجرور "بي" بحرف العطف (أو) بدون إعادة الجار^(١).

واستدلوا بالقياس عليه بأن الضمير المجرور فضلة كما أن الضمير المنصوب فضلة ، فجاز العطف عليه من غير إعادة العامل كما يعطف على الضمير المنصوب^(٢).

وقد تبع أبو حيان الكوفيين في ذلك فقال : (والذي نختاره أن يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ، لأن السماع يعضده ، والقياس يقويه) وذكر أدلة السماع السابقة ، ثم قال : (فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصير العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت باللواء ، وتارة بأو ، وتارة بيل ، وتارة بأم ، وتارة بلا ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار ك قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلَكِ تَحْمِلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ أَئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ [فصلت: ١١] ، ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ﴾ [الأنعام: ٦٤] ، وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله : ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لِهِ بِرَزِيقَيْنَ ﴾ [الحجر: ٢٠] عطفاً على قوله : ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ ﴾ أي: ولمن ، قوله : ﴿ وَمَا يُتَلَّ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ١٢٧] عطفاً على الضمير في قوله: فيهنّ ، أي : وفيها يتلّ عليكم . وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يدل منه ويؤكّد من غير إعادة من غير إعادة جار ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار ، ومن احتاج للمنع بأن الضمير كالتنوين ، فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها ، كان

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٦٥ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٤٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ ، والبحر المحيط ٢ / ١٥٦ - ١٥٧ ، والتذليل ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والارتفاع ٤ / ٢٠١٣ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط ٢ / ٧٩٧ .

تخيير عطف : والمسجد الحرام ، على الضمير في : به ، أرجح ، بل هو متعين ، لأن وصف الكلام، وفصاحة التركيب تقتضي ذلك)^(١) .

فأبو حيان أضاف دليلا آخر من القياس في هذه المسألة ، وهو القياس على جواز مجيء البدل والتوكيد من الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فمن باب أولى جواز العطف عليه من غير إعادة الجار ، إذ كلها من التوابع .

وقد رد البصريون على أدلة الكوفيين ومن تبعهم من جهة السماع ومن جهة القياس :

فأما من جهة السماع فبتأويلها ، أو بحملها على الشذوذ والضرورة التي لا يقاس عليها ، وذلك فيما يلي :

١- في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر الأرحام على قراءة حمزة .

أولوا (والأرحام) بأمرين :

إما بالجر على القسم ، وجواب القسم قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا﴾ [النساء : ١]^(٢) .

وهذا التأويل مردود من جهة المعنى والصناعة . فأما من جهة المعنى فلأن المراد من الآية حضهم على صلة أرحامهم لقوله ﷺ : (يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام ...) ، ولأن القسم بغير الله منهي عنه لقوله ﷺ : (من كان حالفاً فليحلف بالله) فكما لا يجوز أن يحلف إلا بالله فكذلك لا يجوز أن يستحلف إلا بالله فلا يقال إن المعنى أسألك بالله وبالرحم ، ولا سيما أنه قرئ (والأرحام) بالنصب ، والأصل توافق القراءات . وأما من جهة الصناعة فإن الواو لو كانت للقسم لكان قسم السؤال ، لأن قبله (واتقوا الله الذين تسألون به) وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء نحو : بالله لتفعلن ، إضافة إلى أن الحذف في القسم لا يكون إلا عند الاضطرار إليه ،

(١) البحر المحيط ٢/١٥٦-١٥٧ ، وانظر : البحر ٣/١٦٧ ، والتدليل والتمكيل ٤/١٧٤-١٧٥ خطوط

(٢) انظر : البيان ١/١٦٥ ، والمحرر الوجيز ٢/٦ ، والإنصاف ٢/٤٦٧ ، والبحر المحيط ٣/١٦٧ .

ولا اضطرار في الآية^(١).

وإما أنها مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها والتقدير : وبالأرحام^(٢).

ولا يجوز أن تكون (والأرحام) مجرورة بباء مقدرة ؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار إلا نحو : الله لأفعلن^(٣).

فالمعنى الصحيح للآية لا يكون إلا بالاعطف على الضمير المجرور ، والتقدير : الذي تسألون به وبالرحم كما روي عن مجاهد والحسن^(٤).

وقيل : إن حمزة قد أخطأ في هذه القراءة فلا يجوز الاعتداد بها^(٥) ، حتى نقل عن المبرد قوله : لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي^(٦) . والطعن في حمزة رحمه الله وقراءته لا يجوز ، لأنه إمام الناس في القراءة بالكوفة ، ولم يقرأ حرفًا في كتاب الله إلا بأثر ، وقراءته إحدى القراءات السبعة المتواترة ، لذا انعقد الإجماع على تلقّيها بالقبول والإنكار على من تكلم فيها^(٧).

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٦ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٦ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧.

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٤٦٢ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٧.

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٣٦ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٦ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧.

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٧ / ٥١٩.

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح المفصل لابن عييش ٣ / ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٦.

(٦) عزاه إليه الحريري والقرطبي ، والنص ليس في كتب المبرد المطبوعة.

انظر : درة الغواص ٨٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣.

(٧) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والبحر المحيط ٣ / ١٦٧ ، والنشر في القراءات العشر ١ / ١٦٦ ، وميزان الاعتدال ١ / ٦٠٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٩١.

٢ - وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ أَللَّهُ يُعْتَدِي بِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ ، إذ أولوا (ما) على ما يلي :

إما أنها في موضع جر بالعطف على النساء^(١) ، وهذا من جهة المعنى بعيد ، لأنَّه يصير أنهم استفتوا عما تلي في الكتاب ، وقد أفتاهم القرآن من قبل فيه ، فيكون هذا مما لا يحتاج إلى استفتاء !

وإما أنها في موضع جر على القسم^(٢) ، وهذا مردود من جهة الصناعة بما سبق ، ومن جهة المعنى بالسياق ، لأنَّ سياق الآيات لا يدل على القسم ، فهي إخبار من الرسول ﷺ عن الله المفتى ، وعلى هذا فليس فيه موجب للقسم ، فالمخاطبون السائلون مؤمنون بالله ورسوله^(٣) .

وإما أنها في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة^(٤) ، وهذا أصح معنى كما سيأتي من عطفها على الضمير المجرور (فيهن) ، وذلك لفساد المعنى بالعطف على الضمير المجرور ، إذ يصبح المعنى في الآية أنَّ الله سبحانه وتعالى يفتى فيما لم ينزل به القرآن وفيما نزل به ، والمعلوم والمعروف أنَّ الله عز وجل يفتى فيما لم ينزل به قرآن يتلى ، أما ما نزل فيه القرآن فلا يفتى به لوضوحه وظاهره^(٥) .

هذا ، وقد تكلَّف بعضهم لصحة المعنى في العطف على الضمير المجرور بتقدير مضاف على أن يكون المعنى : قل الله يفتكم في متلوهن وفيما يتلى في الكتاب ، معتمداً على أن الإضافة تكون

(١) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٨ .

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٥٧٠ .

(٣) انظر : حاشية الشهاب ٣ / ١٨٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، والمحرر الوجيز ٢ / ١٣٨ ، والتبيان ١ / ١٩٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ١١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٠٢ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢ / ٢٠٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٩٢ ، والكساف ١ / ٥٧٠ .

(٥) انظر : أضواء البيان ١ / ٣١٤ ، وروح المعاني ٥ / ١٦٠ .

لأنى ملابسة^(١).

ولا يخفى ما فيه من التكلف في التقدير ، وقد علم أن عدم التقدير أولى من التقدير - كما قرر أبو حيان ذلك -^(٢).

فلم يبق من الأوجه المحتملة إلا عطف (ما) على لفظ الجلالة ، والتقدير: قل الله يفتكم في النساء ويفتكم فيهن ما يتلى عليكم في تيامي النساء ، وهذا هو القول السليم من الاعتراض ، لأن مفهوم الآية يرشد إلى هذا ، فهم استفتووا في أمور كثيرة فأفتابهم الله في بعضها ، وأحابهم في بعضها على القرآن مما سبق نزوله^(٣).

٣- وفي قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَزِقَيْنَ﴾ ، إذ أولوا (من) على أن تكون في موضع نصب بالعطف على (معايش) والتقدير : وجعلنا لكم فيها المعيش والعبيد والإماء^(٤).

وقد يقال بأن المعنى على العطف على الضمير المجرور (لكم) ، لا غبار عليه ، لأن تقديره يكون : وجعلنا لكم ولمن لستم له برازقين معايش . فعلى هذا يكون المعنى على الوجهين متقارب^(٥).

٤- وفي قوله تعالى : ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّا بَهُوَ وَلَنْ شُرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ وَإِنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا

(١) انظر : البحر المحيط ٣ / ٣٧٧.

(٢) انظر : البحر المحيط ١ / ١٥٩.

(٣) يتظر : أضواء البيان ٥ / ١٨٢.

(٤) انظر : الكشاف ٢ / ٥٧٤ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٣٥٣ ، والتبيان ٢ / ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، والمداية ٦ / ٣٨٧٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٧٧.

(٥) انظر : روح المعاني ١٤ / ٢٩ ، وتفسير البحر المحيط ٥ / ٤٣٨ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٥٣ ، والتبيان ٢ / ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، والمداية ٦ / ٣٨٧٥.

أولوا (أنه) على أن تكون عطفاً على آمنا به ، والتقدير : فآمنا به وآمنا أنه تعالى جدرنا^(١) .

وقد يقال بأن المعنى صحيح أيضاً على العطف على الضمير المجرور (به) ، إذ يصبح المعنى فيه : فآمنا به وبأنه تعالى أمر ربنا^(٢) . ولكن هذا القول لا يسلم بأن يكون على العطف على الضمير المجرور على هذا المعنى ، وإنما هو من المتصوب على نزع الخافض قياساً مع أنَّ^(٣) .

٥- وفي قول الشاعر : فاذهب فما بك والأيام من عجبِ

أولوه على أن تكون (الأيام) مجرورة على القسم .

٦- وفي قول الآخر : أفيها كان حتفي أم سواها .

أولوه على أن تكون (سواها) في موضع نصب على الظرفية .

٧- وفي قول الآخر : وما بينها والكعب غوط نفاف .

أولوه على أن يكون (الكعب) مجروراً على تقدير حذف الجار لدلالة الأول عليه والتقدير : وما بينها وبين الكعب وكذا قول الآخر : وأبي نعيم ذي اللواء المحرق .

أو حملها على الشاذ والضرورة التي لا يقاس عليها^(٤) .

وردوا على أدتهم من جهة القياس بأمررين :

١ - أن الضمير المتصل المتصوب وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١٩١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٦ ، وإعراب القرآن ٥ / ٢٣٤ ، والكتشاف ٤ / ٦٢٣ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٣٥٠ ، والتبيان ٢ / ٢٧٠ ، والمداية ١٢ / ٧٧٥٥ .

(٢) انظر : تفسير البحر المحيط ٨ / ٣٤٠ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٣٥٠ ، والتبيان ٢ / ٢٧٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٤٠ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٤٠ ، والدر المصنون ١٠ / ٤٨٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٤٧٢ - ٤٧٤ .

الانفصال بخلاف الضمير المجرور فهو مع خافضه كشيء واحد وكموقع التنوين من الكلمة

فصار كبعض اسم^(١) ...

٢ – أن عطف النسق يكون معطوفه في الغالب غير المعطوف عليه ، ومنفصلا بحرف على حين يكون البدل في الغالب كل المتبع أو بعضه أو متعلقه ، والتوكيد عين المؤكد . وليس بين البدل والتوكيد ومتبعهما فصل بحرف كما في عطف النسق^(٢) .

و"قد ينطبق لذى عينين" أن القياس عند الكوفيين ومن تبعهم قياس مع الفارق!!

القول الثاني : يرى منع ذلك ، وهو قول جمهور البصريين^(٣) .

واستدلوا عليه بالسماع ، وبالقياس .

فأما من جهة السمع فاستدلوا عليه بأنه لم يأت في سعة الكلام إلا بإعادة الجار كقوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١] ، قوله : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلَكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ، قوله : ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَنَا إِبَّا إِبِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٣] .

وأما من جهة القياس فاستدلوا عليه بما يلي :

١ – أن الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد ، وعطف الاسم على الضمير المجرور من غير

(١) انظر : شرح ألفية ابن معط / ٢، ٧٩٨ ، والإنصاف / ٢ / ٤٧٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية / ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٣) انظر : الكتاب / ١ / ٢ ، ٢٤٨ / ٢ ، ٣٨١ - ٣٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش / ١ / ٢٢٤ ، والمقتضب / ٤ / ١٥٢ ، ومعاني القرآن والأصول في النحو / ٢ / ٧٩ ، وإعراب القرآن للنحاس / ١ / ٣٩٠ ، والإنصاف / ٢ / ٤٦٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن / ١ / ٢٤١ ، والمحرر الوجيز / ٢ / ٥ ، والتبيان / ١ / ١٦٥ ، وشرح التسهيل / ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الكافية للرضي / ٢ / ٣٣٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ٢٤٣ - ٢٤٥ ، والبسيط / ١ / ٣٤٤ ، وارتشاف الضرب / ٤ / ٢٠١٣ ، والتذليل / ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والتصریح بمضمون التوضیح / ٣ / ٦١٤ ، وهم الهوامع / ٢ / ٢٢١ .

إعادة الجار يؤدي إلى العطف على بعض حروف الكلمة، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

٢ - أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا حلول كل منها محل الآخر ، والضمير المجرور غير صالح حلول محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

٣-أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين^(١) .

واعتراض على أدلة جمهور البصريين من جهة السماع ومن جهة القياس :

فأما من جهة السماع فإن إعادة الجار مع الضمير المعطوف مختارة لا واجبة ، وورود العطف من غير إعادة الجار كثير في أشعار العرب - كما سبق - مما يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة^(٢) ، وقد قيل : من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومن سمع حجة على من لم يسمع .

وأما من جهة القياس فهو مرود عند ابن مالك لما يلزم عنه من أمور :

أوها : تشبيه الضمير بالتنوين ، وهذا يلزم منه أمران :

أ-ألا يعطف عليه وإن أعيد الجار ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه

ب- أنه يمنع توكيده والبدل منه ، إذ ليس في التنوين ذلك ، والبدل والتوكييد من ضمير الجر جائز اتفاقاً فللعلطف أسوة بهما .

ولا وجه لاعتراض ابن مالك ، لأن المراد أن الضمير المجرور لا يتكلم به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقع التنوين فصار عندهم بمنزلة التنوين .

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، والحججة للفارسي ٣ / ١٢٢ - ١٢٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٤٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الكافية ١ / ٥٢٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٢ / ١٥٦ ، والتذليل ٤ / ١٧٤ - ١٧٥ مخطوط .

فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه لأنه صار كبعض اسم ، إذ لو عطف عليه مع الجار لكان من عطف اسم على اسم وحرف أي من عطف اسم على جار ومحرر ، وذلك قبيح ، فلم يكن بد من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه حتى يكون كعطف الجار والمحرر على مثله^(١) .

فابن مالك بنى اعتراضه على منع أن يكون التتوين اسماء ولم يقل البصريون ذلك وإنما مرادهم أن التتوين لا يلفظ به وحده ، وهذا نزاع منه في غير محل التزاع ، وخلاف في غير مناط الخلاف .

وثنائها : إحلال المعطوف محل المعطوف عليه ، وهذا يلزم منه صحة الإحلال ، ولو كانت من شرط المعطوف عليه صحة حلول أحدهما مكان الآخر لامتنع (رب رجل وأخيه) (وكل شاة وساختها) وأمثال ذلك ، فلما لم يتمتنع في هذه الأشياء لم يتمتنع في مسألتنا^(٢) ، وقد سبقه إلى هذا الموضع ابن عصفور^(٣) .

ولا وجه أيضاً لاعتراض ابن مالك وابن عصفور ، لاعتتمادهما على نادر وعلى حالة خاصة على حين إن القواعد تبعد على الكثير والغالب . والأكثر في المعطوفات صحة حلول أحدهما مكان الآخر ، لذا يقول الشاطبي في ابن مالك : (وإذا تقرر هذا فما أتى به المؤلف من الرد عليهم ينبغي أن يتأمل)^(٤) .

القول الثالث : يرى جواز ذلك بشرط أن يؤكّد هذا الضمير بضمير منفصل مرفوع ، نحو مررت بك أنت وزيد .

(١) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ١٦١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٧٥ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٤٣ .

(٤) انظر : المقاصد ٤ / ١٦٢ .

وهذا قول الجرمي^(١)، والزيادي^(٢)، والفراء^(٣).

واستدلوا على ذلك بالقياس على الضمير المرفوع المتصل.

ورد عليهم بمخالفة القياس ، وبعدم السماع .

يقول الرضي : (لم يسمع ذلك ، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف)^(٤).

هذا ويؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة وذلك فيما يلي :

١ - في قوله تعالى : ﴿مَا نَسِنَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦] ، إذ يقول : (وأما عطف (مثلها) على الضمير المجرور في (منها) فيضعف لعدم إعادة الجار)^(٥).

٢ - وفي قوله تعالى : ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِيرَكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ، إذ يقول في إعراب الزمخشري "أشد" معطوفاً على الضمير المجرور بالمصدر في (كذكركم) وأعارات أخرى ، : (وفي قول الزمخشري : العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، فهي ... وجوه من الإعراب كلها ضعيفة)^(٦).

وقد علل أبو حيان مخالفته للبصريين في هذه المسألة قائلاً : (ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم من خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله

(١) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٣٦ ، والارتفاع ٤ / ٢٠١٣ ، والتذليل والتكميل ٤ / ١٧٤ مخطوط ، والبحر المحيط ٢ / ١٥٦

(٢) انظر : الارتفاع ٤ / ٢٠١٣ ، والتذليل والتكميل ٤ / ١٧٤ مخطوط .

(٣) انظر : السابق

(٤) شرح الكافية ٢ / ٣٣٦

(٥) البحر المحيط ١ / ٥١٤ .

(٦) السابق ٢ / ١١٢ .

البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنائش المشتغلون بضرورب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشیوخ^(١) ، ويقول أيضا : (وقد خبط المعربون في عطف (والمسجد الحرام) . والذي نختاره أنه عطف على الضمير المجرور ولم يعد جاره . وقد ثبت ذلك في لسان العرب نثرا ونظمها باختلاف حروف العطف وإن كان ليس مذهب جمهور البصريين ، بل أجاز ذلك الكوفيون ويونس والأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبين ، ولسنا متعبدين باتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل)^(٢) .

والذى يظهر لي في هذه المسألة رجحان قول جمهور البصريين وذلك لما يأتي :

١- لقلة ما ورد في النثر من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، لم يصح منها دليلا متعينا إلا قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلَنَّا عَنْهُ وَأَلَّا رَحَمَ﴾ على قراءة حمزة ، وقول العرب (ما فيها غيره وفرسه) على حين أن الآيات الأخرى احتملت أوجهها أخرى مما جعلها لا تصلح دليلا في المسألة ، وأما الحديث فإن الاستشهاد به فيه خلاف ، ومع ذلك فقد روی بروايات أخرى تسقط الاحتجاج به ، إذ روی (واليهود) بالنصب ، وأجاز فيه ابن مالك الرفع على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه ، قال ابن حجر ويرجح توجيه ابن مالك - يقصد الرفع - ما روی بلفظ (وإنما مثلکم ومثل اليهود والنصارى)^(٣) . والقواعد لا تبني على القليل والنادر ولا على المحتمل .

٢- لعدم صحة القياس على ذلك كما مر من قبل .

(١) السابق / ٣ / ١٦٧ .

(٢) النهر الماد / ١ / ٣٠٦ .

(٣) فتح الباري / ٤ / ٤٤٧ .

٣ - لأن المعنى المراد يصح في الآيات المستشهد بها - كما تبين - بغير العطف على الضمير من غير إعادة الجار .

٤ - لأن الأولى والأصل عدم حمل الكلام على القليل والنادر ، وإذا تقرر هذا فمن باب أولى عدم حمل مسألة العطف على الضمير من غير إعادة الجار في كتاب الله إلا في آية النساء ، فتكون من القليل النادر الذي لا يقاس عليه ، إذ القرآن فيه الفصيح والأفصح ، يقول أبو حيyan : (والقراءة سنة متبعة ، ويوجد فيها الفصيح والأفصح ، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر) ^(١) .

٥ - إن الكثرة في الشعر إذا جاءت مخالفة للمطرد لا تخرج عن كونها ضرورة إلا إذا ورد من سعة الكلام ما يشهد لذلك بكثرة ، ولا تحتمل محلاً آخر .

هذا وإعراب (والمسجد الحرام) معطوفاً على الضمير المجرور (به) فيه خلاف من جهة الصناعة ، وفيه أيضاً فساد في المعنى ، لأنهم لم يكفروا بالمسجد الحرام ، بل كانوا معظمهن له ، ولا سيما أن المسجد ثبت في آيات أخرى أنه مجرور بـ "عن" كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَكِينِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ والمشركون صدوا المسلمين عنه ^(٢) ، إلا إذا قصد بالكفر المنع من الصلاة ، يقول الرازمي : (وَمَعْنَى الْكُفُرِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُوَ مَنْعُ النَّاسِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَالطَّوَافِ بِهِ، فَقَدْ كَفَرُوا بِمَا هُوَ السَّبِبُ فِي فَضِيلَتِهِ الَّتِي يَهْبَأُونَهُ يَتَمَيَّزُ عَنْ سَائِرِ الْبَقَاعِ) ^(٣) ، وهذا تكلف واضح وإحداث معنى في اللغة غير معروف ، وما أحسن قول ابن عاشور في ذلك ، إذ يقول : (ولَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (والمسجد الحرام) عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ (بِهِ) لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِكُفُرِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَإِنَّ الْكُفُرَ يَتَعَدَّ إِلَى مَا يُعْبُدُ وَمَا هُوَ دِينٌ وَمَا يَتَصَمَّنُ دِينًا، عَلَى أَنَّهُمْ

(١) البحر المحيط ٢٥١/٧

(٢) انظر : الحجة ١٢٩/٣

(٣) مفاتيح الغيب ٣٩٠/٦

يُعَظِّمُونَ الْمُسْجِدَ الْحَرَامَ وَلَا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُتَكَلَّفَ بِإِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ
الْمُجَازِ) ^(١).

٥- أن يكون مجرورا بباء ممحوظة لدلالة ما قبلها عليه .

يقول ابن هشام : (والصواب أن خفض المسجد بباء ممحوظة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الاء لأنه لا يعطف على الضمير المخوض إلا بإعادة الخافض) ^(٢).

وهذا القول أراد أن يتحاشى القول الكوفي السابق إلا أنه وقع في شذوذ آخر - فر من الموت وفي الموت وقع - ، وذلك لأن فيه من جهة الصناعة حذف حرف الجر في غير مواطن القياس فيه، ولأن فيه أيضا من جهة المعنى ما في القول الكوفي

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول وهو إعراب (المسجد الحرام) معطوفاً على (سبيل الله) على غيره من الأقوال السابقة ، وذلك لما يلي :

١- لاستقامة معناه ، إذ تدل عليه نظائر الآيات الأخرى في القرآن ، مع دلالة سبب التزول عليه .

٢- لإجماع المفسرين عليه .

٣- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة على غيره

٤- لأنه قول جمهور المعربين .

(١) التحرير والتنوير / ٢ ٣٣٠

(٢) معنى الليبب ٧٠٠

٥٨- إعراب (ومن) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] .

حيث اختلف في إعراب (ومن) على أقوال :

القول الأول : أن تكون في محل رفع ، وذلك على النحو الآتي :

١- أن تكون معطوفة على لفظ الحالة ، والمعنى : يكفيك الله والمؤمنون .

وهذا القول ذكره الكسائي ^(١) ، والطبرى ^(٢) ، والزجاج ^(٣) ، والرخشري ^(٤) ، ومكي ^(٥) ،
ورجحه الفراء ^(٦) ، والأخفش الصغير ^(٧) .

٢- أن تكون خبراً مبتدأ مذوف ، والمعنى : حسبك الله وحسبك من اتبعك ..

ذكر هذا القول أبو البقاء ^(٨) ، ورجحه النحاس ^(٩) .

٣- أن تكون مبتدأ خبر مذوف ، والمعنى : ومن اتبعك كذلك ، أي : الله حسبهم .

ذكر هذا القول النحاس ^(١٠) ، ومكي ^(١١) ، وأبو البقاء ^(١٢) ، والقرطبي ^(١٣) .

(١) عزاه إليه الفراء ، انظر : معاني القرآن /١٨/٤

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن /١٤/٥٠

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه /٢/٤٢٣

(٤) انظر : الكشاف /٢/٢٣٤

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن /١/٣٩١ ، والهدایة /٤/٢٨٧٣

(٦) انظر : معاني القرآن /١/٤١٧

(٧) عزاه إليه النحاس ، انظر : إعراب القرآن /٢/١٩٥

(٨) انظر : التبيان /٢/٦٣١

(٩) انظر : إعراب القرآن /٢/١٩٥

(١٠) انظر : السابق

(١١) انظر : مشكل إعراب القرآن /١/٣٩١ ، والهدایة /٤/٢٨٧٣

(١٢) انظر : التبيان /٢/٦٣١

(١٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن /٨/٤٣

القول الثاني : أن تكون في محل نصب ، وذلك على النحو الآتي :

١-أن تكون مفعولاً معه ، فالواو بمعنى مع ، والمعنى : حسبك الله مع من اتبعك .

ذكر هذا القول مكي^(١) ، والزجاج^(٢) ، والمخشري^(٣) ، ورجحه ابن القيم^(٤) ، والزركشي^(٥) .

٢-أن تكون معطوفة على موضع الكاف ، والمعنى : يكفيك الله ويكتفى من اتبعك .

ذكر هذا القول الكسائي^(٦) ، والنحاس^(٧) ، والفراء^(٨) ، والطبرى^(٩) ، ومكي^(١٠) ، وابن عطية^(١١) ، والقرطبي^(١٢) ، وابن تيمية^(١٣) .

٣-أن تكون مفعولاً به لفعل مذوف دل عليه الكلام .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٣٩١ ، والمداية / ٤ / ٢٨٧٣

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٢ / ٤٢٣

(٣) انظر : الكشاف / ٢ / ٢٣٤

(٤) انظر : زاد المعاد / ١ / ٣٦

(٥) انظر : البرهان في علوم القرآن / ٤ / ١١٦

(٦) عزاه إليه النحاس ، ومكي . انظر : القطع والائتلاف / ٤ / ٢٣٢ ، والمداية / ٤ / ٢٨٧٣

(٧) انظر : إعراب القرآن / ٢ / ١٩٥

(٨) انظر : معاني القرآن / ١ / ٤١٧

(٩) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن / ١٤ / ٥٠

(١٠) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٣٩١ ، والمداية / ٤ / ٢٨٧٣

(١١) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ٦٢٨

(١٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٨ / ٤٣

(١٣) انظر : منهاج السنة / ٧ / ٢٠٢ ، والدراسات اللغوية وال نحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في

الاستنباط . ٣٦٩

ذكر هذا القول أبو البقاء^(١).

القول الثالث : أن تكون في محل جر ، وذلك على النحو الآتي :

١-أن تكون معطوفة على الكاف في (حسبك) .

وهو قول ذكره أبو البقاء^(٢) ، وابن عطية^(٣) ، ورجحه الشنقيطي^(٤) ، والعشيمين^(٥) .

٢-أن تكون مجرورة بإضمار مضارف معطوف على ما قبله ، تقديره : وحسب أتباعك .

وهو قول ذكره ابن عطية^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الأول^(٧) .

المناقشة :

اختلف في إعراب هذه الآية على عدة أقوال كما سبق ، والسبب في هذا يرجع إلى الخلاف في معناها ، إذ اختلف في معناها على قولين :

القول الأول : يرى أن معنى الآية هو : حسبك الله والمؤمنون أي : يكفيك الله والمؤمنون ، واستدل على ذلك بما يلي :

أولاً : بسياق الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] ، فجعل الله المؤمنين سبباً لنصرة نبيه ﷺ .

(١) انظر : التبيان / ٢ / ٦٣١

(٢) انظر : السابق

(٣) انظر : المحرر الوجيز / ٢ / ٦٢٨

(٤) انظر : أضواء البيان / ٩ / ٩٩

(٥) انظر : القول المفيد / ٢ / ٥٩

(٦) انظر : السابق .

(٧) انظر : البحر المحيط / ٤ / ٥١٠ .

ثانياً : بقوله ﷺ : (يكفيه الله وأبناء قيلة)^(١).

ثالثاً : بما أثر عن الحسن البصري ومجاهد أنها قالا في تفسير الآية : حسبك الله والمؤمنون^(٢).

لذلك أجيزة في (ومن) وجهان من الإعراب :

١- أن تكون في محل رفع عطفاً على لفظ الجلالة .

وهو الراجح عند الفراء ، والأخفش الصغير ، وأبو حيأن .

يقول الفراء : (وإن شئت جعلت (من) في موضع رفع ، وهو أحب الوجهين إلى لأن التلاوة تدل على معنى الرفع ألا ترى أنه قال : ﴿إِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ عَشْرُونَ صَدِّرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ ، فكان النبي ﷺ يغري أصحابه على أن العشرة للمائة ، والواحد للعشرة ، فكانوا كذلك ...)^(٣) ، ويقول علي بن سليمان الأخفش الصغير : (يكون عطفاً على اسم الله جل وعز أي حسبك الله ومن اتبعك قال : ومثله قول النبي ﷺ يكفيه الله وأبناء قيلة)^(٤) ، ويقول أبو حيأن : (والظاهر رفع " ومن " عطفاً على ما قبله ، وعلى هذا فسره الحسن وجماعة أبي حسبك الله والمؤمنون)^(٥) ، وبقوله قال السمين : (" مَنْ " مرفوع الم محل عطفاً على الجلالة ، أي : يكفيك الله والمؤمنون ، وبهذا فسر الحسن البصري وجماعة ، وهو الظاهر^(٦) .

واعتراض على هذا القول بأن الكفاية الله وحده ، ولا تصرف إلى غيره من المخلوقات ، ويدل

على ذلك ما يلي :

(١) انظر : المعجم الكبير للطبراني / ٦ / ١٢٥

(٢) انظر : البحر المحيط / ٤ / ٥١٠ ، وزاد المسير لابن الجوزي / ٣ / ٣٧٧ ، والدر المثور / ٤ / ١٠١

(٣) انظر : معاني القرآن / ١ / ٤١٧ .

(٤) عزاه إليه النحاس ، انظر : إعراب القرآن / ٢ / ١٩٥

(٥) انظر : البحر المحيط / ٤ / ٥١٠

(٦) انظر : الدر المصنون / ٥ / ٦٣١ - ٦٣٢

أولاً : اللغة ، فقد جاء المعطوف على "الحسب" منصوباً في اللغة.

يقول ابن تيمية : (وَهَذَا فِي الْلُّغَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

وَتَقُولُ الْعَرَبُ : حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ أَيْ يَكْفِيكَ وَزَيْدًا جَيْعًا دِرْهَمٌ)^(١) . ويجاب عن هذا الاعتراض بأن ما ورد عن العرب منصوباً يعد قليلاً في كلامهم مقارنة بالرفع والجر^(٢) ، والأولى حمل كلام الله على المشهور من كلام العرب ، ومع ذلك فإن ما ورد عنهم منازع في الاستدلال به ، وذلك لما يلي :

١- لأنّ البيت روي بثلاث روایات (والضحاك) بالرفع والنصب والجر^(٣) ، والشائع فيه الرفع ، والبيت إذا حمل على وجه شائع في العربية فقد سقط به الاستدلال .

٢- لأنّ في حمل الآية على كلام العرب فيه ما ينخدشه ، وذلك لأن النصب جاء بالعطف على "حسبك" قبل تمام الكلام ، إذ قالوا : حسبك وزيداً درهماً ، وحسبك والضحاك سيف ... في حين جاء الكلام تماماً في الآية بالمبتدأ والخبر فقال تعالى : (حسبك الله) .

ثانياً : جمهور المفسرين ، إذ إنّ الجمهرة من المفسرين من السلف والخلف على أنّ المعنى هو حسبك الله وحسب من اتبعك ، بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك !

يقول ابن تيمية : (هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ)^(٤) ، ويقول : (وهذا الذي اتفق عليه السلف)^(٥) .

(١) انظر : الفتاوى ٣/١٠٨ ، وهو قول ذكره الزمخشري وغيره كما سيأتي

(٢) انظر : معاني القرآن ١/٤١٧

(٣) انظر : الأصول في النحو ٢/٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٤ ، ومغني الليب ٧٣١

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١/٢٩٣ ، وقد سبقه إلى ذلك البغوي انظر : معالم التنزيل ٣/٣٧٤

(٥) انظر : جامع المسائل ٤/٢٩٨

ويحاب عنه بأنه ليس في هذا القول اتفاق بين السلف ، لأنه روی عن بعض السلف كالحسن البصري ، ومجاهد ما يدل على عدم اتفاقهم على هذا القول .

ثالثا : ضعف السنن في الحديث ، فإن إسناده ليس بذاك ^(١) ، فقد ضعفه الهيثمي لأن فيه عبد المهيمن بن عباس ^(٢) ، وهو ضعيف الحديث ، ومتروكه كما ذكر ابن حجر ^(٣) .

رابعا : المعنى ، إذ يلزم عن القول الأول الورق في الشرك ، والكفر ، معاذ الله .

فأما الورق في الشرك فيكون في التسوية اللغوية بين الخالق والمخلوق ، وقد ورد عن النبي ﷺ النهي عن قول القائل : (ما شاء الله وشئت ^(٤)) ^(٥) .

يقول النحاس : (لأنه قد صرحت عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقال ما شاء الله وشئت) لذا رجح كما سبق أن يكون العطف (على إضمار معنى وحسبك من اتبعك من المؤمنين وهذا الحديث على إضمار ومن كفى) ، ويقول مكي : (لقبح عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهة في قول المرء ما شاء الله وشئت ، ولو كان بالفاء أو ثم لحسن العطف على اسم الله جل ذكره) ^(٦) .

ويحاب عنه بأن هناك فرقاً بين وقوعه من الله سبحانه الخالق كما في الآية ، فالله سبحانه يقول ما شاء ويقسم بما شاء لا معقب لحكمه، وبين وقوعه من المخلوقين كما في الحديث ^(٧) ، ثم إن ما ذهب إليه النحاس من التقدير لا يخرجه من الشرك لوجود الواو ، بخلاف قول مكي ، وهذا

(١) انظر : إعراب القرآن / ٢٩٦

(٢) انظر : مجمع الزوائد / ٦٨٢

(٣) انظر : تقريب التهذيب ٣٦٦ ، وتهذيب التهذيب ٥/ ٣٨٣

(٤) انظر : إعراب القرآن / ٢٩٥ ، ومشكل إعراب القرآن / ١٣١٩

(٥) انظر : مسند الإمام أحمد / ٣/ ٣٣٩

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١٣١٩

(٧) انظر : روح المعاني / ١٠/ ٣٠

تنزل معهما في قولهما ، وإنما فليس في المسألة شرك .

وأما الوقوع في الكفر فيكون في صرف شيء مما يختص به الله عز وجل إلى غيره ، وهذا لا يجوز .

يقول ابن تيمية : (وقد ظن بعض العارفين أنَّ معنى الآية : إِنَّ اللَّهَ وَالْمُؤْمِنُونَ حُسْبَكَ ، ويكون (من اتَّبعَكَ) رفعاً ، عطفاً على الله .

وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر ، فإنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ حَسْبُ جَمِيعِ الْخَلْقِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشُوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيمَنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعَمْ الْوَكِيلُ﴾ أَيْ : اللَّهُ وَحْدَهُ كَافِيْنَا كُلَّنَا .

وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ : قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ ، وَقَالَهَا مُحَمَّدُ حِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشُوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعَمْ الْوَكِيلُ .

فَكُلُّ مِنَ النَّبِيِّنَ قَالَ : حَسْبِيَ اللَّهُ ، فَلَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ غَيْرُهُ فِي كَوْنِهِ حَسْبُهُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ حَسْبُهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ .

كَذَلِكَ التَّحْسِبُ الَّذِي هُوَ التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ . فَلِهَذَا أَمْرُوا أَنْ يَقُولُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ ، وَلَا يُقُولُوا وَرَسُولُهُ . فَإِذَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَسْبَ الْمُؤْمِنِ ، كَيْفَ يَكُونُ الْمُؤْمِنُونَ مَعَ اللَّهِ حَسْبًا لِرَسُولِهِ ؟ !

وَأَيْضًا فَالْمُؤْمِنُونَ مُحْتَاجُونَ إِلَى اللَّهِ ، كَحَاجَةِ الرَّسُولِ إِلَى اللَّهِ ، فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ حَسْبِهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْوِنُهُمْ وَقُوَّتُهُمْ مِنَ الرَّسُولِ وَقُوَّةُ الرَّسُولِ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّ هَذَا يَسْتَرِمُ الدَّوْرَ ، بَلْ قُوَّتُهُمْ مِنَ اللَّهِ ، وَقُوَّةُ الرَّسُولِ مِنَ اللَّهِ ، فَاللَّهُ وَحْدَهُ يَخْلُقُ قُوَّتُهُمْ ، وَاللَّهُ وَحْدَهُ يَخْلُقُ قُوَّةَ الرَّسُولِ .

فَهَذَا كَقُولِهِ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ نِصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ۚ وَالْفَبَيْتُ قُلُوبُهُمْ ۚ ﴾ [الأనفال: ٦٢] ، فَإِنَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْمُؤْيِّدُ لِلرَّسُولِ بِشَيْئِينِ : أَحَدُهُمَا : نَصْرُهُ الَّذِي يَنْصُرُ بِهِ ، وَالثَّانِي : بِالْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَتَىَهُمْ .

وَهُنَّاكَ قَالَ : حَسْبُكَ اللَّهُ ، وَلَمْ يُقْلُ : نَصْرُ اللَّهَ . فَأَنْصَرَ اللَّهَ مِنْهُ ، كَمَا أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ خَلْقِهِ أَيْضًا ، فَعَطَّافَ مَا مِنْهُ عَلَىٰ مَا مِنْهُ ، إِذْ كِلَّاهُمَا مِنْهُ . وَأَمَّا هُوَ سُبْحَانَهُ فَلَا يَكُونُ مَعْهُ غَيْرُهُ فِي إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، بَلْ هُوَ وَحْدَهُ الْخَالِقُ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ)^(١) ، وَتَبَعَهُ ابْنُ الْقَيْم^(٢) ، وَالشَّنْقِيطِي^(٣) ، وَالْعَيْمِين^(٤) .

ويحتجب عن هذا بأن القول الآخر كما سبق محكي عن بعض أئمة السلف كالحسن ، ومجاهد ، ومحال أن يفسرا كتاب الله بما يستلزم منه الكفر !! ، ثم إن ابن تيمية قد أقر بعلم مجاهد ، والحسن البصري ، فقال : (... السَّلَفِ أَعْلَمُ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ . لَا سِيَّماً مُجَاهِدٌ . فَإِنَّهُ قَالَ : " عَرَضْتُ الْمُصْحَّفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمِهِ أَفْقُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا " ، وَقَالَ الشَّوَّرِيُّ : إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ . وَالْأَئِمَّةُ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَالْبُخَارِيِّ وَنَحْوِهِمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى تَفْسِيرِهِ . وَالْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ أَكْثَرُ مَا يَنْقُلُهُ مِنْ التَّفْسِيرِ يَنْقُلُهُ عَنْهُ . وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَعْلَمُ التَّابِعِينَ بِالْبَصْرَةِ ...)^(٥) .

فإذا كان الأمر كذلك فلا يتورع عندهما ما لا يليق بكتاب الله ، لذلك لم ير السمين محدودا في المعنى في الآية على قولهما ، يقول : (ولا محدود في ذلك من جهة المعنى ، وإن كان بعض الناس

(١) انظر : منهاج السنة ٧/٢٠٥ - ٢٠٢

(٢) انظر : زاد المعاد ١/٣٦

(٣) انظر : أضواء البيان ٩/٩٩

(٤) انظر : القول المفيد ٢/٥٩

(٥) مجموع الفتاوى ١٤/١٥ ، ومجموع الفتاوى ١٤/٣٩٦ ، وانظر : الرد على البكري ١/٧٤

استصعب كون المؤمنين يكعون كأهالى النبي ﷺ^(١) ، ولكنه لم يبين عن وجه الصحة فيها ، على حين فتح الله على ابن عاشر في هذه المسألة فكشف اللثام عن وجه صحة المعنى بأن جعل "الحسب" في الآية من الألفاظ المشتركة ، يقول : (لَمَا أَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ حَسْبَهُ وَكَافِيهُ ، وَيَنْهَا ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَيَّدَهُ بِنَصْرِهِ فِيهَا مَضِيٌّ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ، فَقَدْ صَارَ لِلْمُؤْمِنِينَ حَظًّا فِي كَفَايَةِ اللَّهِ تَعَالَى رَسُولِهِ ﷺ) فلا جرم أتى ذلك لأن حسبه الله والمؤمنون ، فكانت جملة : ﴿يَأْتِيهَا الَّتِي حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ كالفذلكة للجملة التي قبلها . وتخصيص النبي بهذه الكفاية لتشريف مقامه بأن الله يكفي الأمة لأجله . والقول في وقوع (حسب) مستنداً إليه هنا كالقول في قوله آنفًا (إِنْ حَسْبَكَ اللَّهُ) .

وفي عطف المؤمنين على اسم الجاللة هنا : تنويه بشأن كفاية الله النبي ﷺ بهم ، إلا أن الكفاية مختلفة ، وهذا من عموم المشترك لا من إطلاق المشترك على معنيين^(٢) ، فهو قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصْلُوْنَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ، وهذا التفسير أولى وأرشق^(٣) .

وهو كما قال لأن الأصل في العطف المغايرة ، فكفاية الله ليست ككفاية المؤمنين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجَبِيلٌ وَصَانِعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، فالله له الكفاية المطلقة سبحانه ، وللمؤمنين الكفاية المقيدة بالنصر والتأييد ، لأن الله جعلهم سبباً لنصرة نبيه ، قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ .

إذن ليس في المعنى فساد ولا شرك ولا كفر ، والحمد لله رب العالمين

٢ - أن تكون في محل رفع خبراً مبتدأ ممحوف .

(١) الدر المصور / ٥ - ٦٣٢ - ٦٣١

(٢) المراد بعموم المشترك أن يطلق ويراد منه جميع معانيه ، انظر : المشترك اللغوي ودلاته على الأحكام ٢٩

(٣) التحرير والتنوير ١٠ / ٦٥ ، بتصرف يسir .

وهو الراجح عند النحاس ، يقول : (أحسنها أن يكون على إضمار بمعنى : وحسبك من ابعك من المؤمنين ، وهكذا الحديث ^(١) على إضمار ومن كفى) ^(٢) .

ولم يخص الوجه الثاني بشيء من الاعتراض ، إلا أنه يدخل مع الوجه الأول من جهة المعنى ^(٣) ، ولكنه يبعد عنه من جهة الصناعة لأن فيه تقديرًا ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

القول الثاني : يرى أن معنى الآية هو حسبك الله وحسب من ابعك من المؤمنين ، واستدل على ذلك بما يلي :

أولاً: بسياق الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ يَتَائِهَا الْنِّيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ [الأనفال: ٦٥] ، إذ دل السياق على أن الحسب لله وحده ، فلو كان للمؤمنين منه شيء لما احتاجوا إلى التحرير ، كيف يكون ذلك وقد قال الله في الآية التي بعدها : ﴿ أَلَنْ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّكُمْ فِيهِمْ ضَعُفْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦] ، فمن كان فيه ضعف ، كيف يكون كافياً لغيره ؟ ! ، لا سيما إذا كان غيره أعلى منه وأقوى ^(٤) .

ثانياً : بنظائر هذه الآية في كتاب الله ، وبها ورد في السنة المطهرة ^(٥) ، إذ تدل نظائر الآية على أن الحسب والكفاية لله وحده ، يقول تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا أَتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهُ سَيِّئَتِنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴾ [التوبه: ٥٩] ، ويقول :

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ؟ ﴾ [الزمر: ٣٦] ، ويقول : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسِبُهُ ﴾ [الطلاق:

(١) انظر : إعراب القرآن / ٢٩٥

(٢) قوله ﷺ : (يكفيه الله وأبناء قيلة)

(٣) انظر : الأثر العقدي ٣/ ١٠٧٢

(٤) انظر : مجموع الفتاوى ١٤/ ٣٩٦ ، والرد على البكري ١/ ٧٤ ، ومجموع الفتاوى ١٥/ ٢٠١

(٥) انظر : السابق

[٣] ، ويقول : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُو هُمْ فَرَادُهُمْ إِيمَنًا وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهَ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ، وقد جاء في البخاري عن ابن عباسٍ أنه قال : ﴿حَسِبْنَا اللَّهَ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ فَالْهَاجِرَةِ إِبْرَاهِيمُ حِينَ الْقِيَمِ فِي النَّارِ، وَفَالْهَاجِرَةِ مُحَمَّدُ حِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُو هُمْ فَرَادُهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسِبْنَا اللَّهَ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ^(١).

ثالثاً : بما أثر عن ابن عباس^(٢) ، والشعبي^(٣) ، وابن زيد^(٤) ، والضحاك^(٥) ، والكلبي^(٦) ، ومقاتل^(٧) ، وعطاء الخراساني^(٨) أنهم قالوا في تفسير الآية حسبك الله وحسب من اتبعك . وهو قول جمهور المفسرين^(٩).

لذلك أجيزة في (ومن) أربعة أوجه مع تفاوتها من جهة الصناعة ، وهي على النحو الآتي :

١- أن تكون في محل رفع مبتدأ لخبر مذوف .

ويعرض على هذا القول بأن فيه تقدير ، والأصل عدم التقدير .

٢- أن تكون (ومن) في محل نصب مفعولاً معه ، على أن يكون (حسبك) اسم فعل أو مصدراً .

(١) انظر : فتح الباري ٢٢٩/٨

(٢) انظر : زاد المسير ٣٧٧/٣

(٣) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٤٩/١٤ ، وتفسير أبي حاتم ٥/١٧٢٧ ، والمحرر الوجيز ٢/٦٢٨ ، والبحر المحيط ٤/٥١٠ ، والدر المنشور ٤/١٠١ .

(٤) انظر : السابق

(٥) انظر : بحر العلوم ٢/٣٠

(٦) انظر : النكت والعيون ٢/٣٣١

(٧) انظر : السابق

(٨) انظر : تفسير أبي حاتم ٥/١٧٢٧

(٩) انظر : معالم التنزيل ٣/٣٧٤

يقول الزجاج : (حسب اسم فعل والكاف نصب والواو بمعنى مع) ^(١).

ويقول المخشي : (وَمَنِ اتَّبَعَكَ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعِ وَمَا بَعْدِهِ مَنْصُوبٌ ، تَقُولُ : حَسْبُكَ وَزِيدًا درهم ، وَلَا تَجْرِي ، لِأَنَّ عَطْفَ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورُ عَلَى الْمَكْنِي مُمْتَنِعٌ قَالَ :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ عَصْبُ مُهَنْدٌ

والمعنى : كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين الله ناصراً ^(٢) ، ويقول في مفصله عن المفعول معه : (وهو المنصوب بعد الواو الكائنة يمعن مع . وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك ما صنعت وأباك ...

أو ما هو بمعناه نحو قولك : ما لك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، لأن المعنى ما تصنع وما تلبس ، وكذلك حسبك وزيداً درهم، وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك.

قال:

فِي لَكَ وَالْتَّلَذُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرَّجَالِ

وقال:

إِذَا كَانَتِ الْمَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفُ مُهَنْدٌ
وليس لك أن تجره حملًا على المكنى) .

ويعرض عليهما جملة بما يلي :

١- بالعامل في المفعول معه ، لأن العامل فيه إنما هو الفعل أو ما جرى مجراه ، و(حسبك)

ليس مما جرى مجرى الفعل ^(٣).

(١) عزاه إليه أبو حيان ، وليس في معانيه ما يشير إليه . انظر : البحر المحيط ٥١١ / ٤

(٢) انظر : الكشاف ٢ / ٢٣٤

(٣) انظر : التذليل والتكميل ٨ / ١٣٩

يقول ابن هشام : (وقد أجيزة في حسبك وزيدا درهم كون "زيد" مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح ، لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به)^(١) يقول الشمني شارحا قول ابن هشام : (يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل ، أو ما جرى مجررا ، وحسب ليس كذلك)^(٢).

وقد يقال بأن (حسب) كذلك لأنها مما جرى مجرى الفعل ، فهي مصدر بمعنى (كفاك) ، والمصدر يعمل عمل فعله ...

٢- بقلة نصب المعطوف على (حسبك) في كلام العرب ، كما سبق بيانه . يقول الفراء : (وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا : حسبك وأخاك ، حتى يقولوا : حسبك وحسب أخيك)^(٣).

ويعرض عليهما على وجه الخصوص بما يلي :

١- بدخول العوامل على أسماء الأفعال ، وهذا فيما ذهب إليه الزجاج ، وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل .

يقول أبو حيان : (فعل هذا يكون الله فاعلاً لحسبك ، وعلى هذا التقدير يجوز في " ومن " أن يكون معطوفاً على الكاف لأنها مفعول باسم الفعل لا مجرور ، لأن اسم الفعل لا يضاف . إلا أن مذهب الزجاج خطأ لدخول العوامل على حسبك ، تقول : بحسبك درهم ، وقال تعالى : فإن حسبك الله ، ولم يثبت كونه اسم فعل في مكان فيعتقد فيه أنه يكون اسم فعل وأسماً غير اسم فعل كرويد)^(٤).

(١) معنى الليبيب ٧٣١

(٢) حاشية الشمني ٦٢٧ / ٣

(٣) معانى القرآن ٤١٧ / ١

(٤) البحر المحيط ، وانظر : التذليل والتكميل ١٤٠ / ٨

٢- بمخالفة إمام النحاة سيبويه ، وهذا فيما ذهب إليه الزمخشري ، يقول أبو حيان : (وهذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام سيبويه ، قال سيبويه : (قالوا : " حسبك وزيداً درهم " لما كان فيه معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل كأنه قال حسبك ويحسب أخاك درهم ، وكذلك كفيك) انتهى^(١) ، كفيك هو من كفاه يكفيه وكذلك قطّك تقول كفيك وزيداً درهم وقطّك وزيداً درهم ، وليس هذا من باب المفعول معه وإنما جاء سيبويه به حجة للحمل على الفعل للدلالة ، فحسبك يدلّ على كفاك ويحسبني مضارع أحسبني فلان إذا أعطاني حتى أقول حسيبي فالناصب في هذا فعل يدلّ عليه المعنى وهو في كفيك وزيداً درهم أوضح لأنه مصدر للفعل المضمر أي ويكتفي زيداً...)^(٢) .

وأبو حيان إن قصد أن الزمخشري أخطأ في تفسير كلام سيبويه لما نقل أمثلته ، وهذا هو الظاهر من قول أبي حيان فاعتراضه على الزمخشري مقبول ، وذلك لأن المفعول معه عند سيبويه لا يخلو من ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون العامل فيه فعل مذكور مع واو المعية التي هي بمثابة باء التعدية ، نحو: ما صنعت وأباك ، وجاء البرد والطيسة ، واستوى الماء والخشبة^(٣) .

الحالة الثانية : أن يكون العامل فيه فعل كون مطلق مع واو المعية ، نحو: ما أنا والسير في متلف ، وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ أي: ما كنت والسير ، وكيف تكون وقصعة من ثريد؟^(٤) .

الحالة الثالثة : أن يكون العامل فعلاً مضمراً ، نحو: ما لك وزيداً ، وما شأنك وزيداً ، وفي

(١) انظر : الكتاب ١/٣١٠

(٢) البحر المحيط ، وانظر : التذليل والتكميل ٨/١٣٩ ، وما ذهب إليه أبو حيان هو قول ابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٢/٢٦٢

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٩٧-٢٩٨

(٤) انظر : السابق ١/٣٠١

هذه الحالة لم يبين سيبويه الفعل المضمر فيها هل هو (كان) أم هو المصدر الذي صرخ به في نحو: ما شأنك وزيدا ، حيث قدر نصب زيد بمصدر مذوف تقديره تناولك ، أو ملابستك ؟

يقول سيبويه : (هذا بابٌ منه يُضْمِرُونَ فِيهِ الْفِعْلُ لِقَبْحِ الْكَلَامِ إِذَا حُمِّلَ آخِرُهُ عَلَى أَوْلَهِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ مَالِكٌ وَزَيْدٌ ، وَمَا شَأْنُكَ وَعُمْرًا . فَإِنَّمَا حَدُّ الْكَلَامِ هُنَّا : مَا شَأْنُكَ وَشَأْنُ عُمْرٍ . فَإِنْ حَمَلَتِ الْكَلَامَ عَلَى الْكَافِ الْمُضَمَّرِ فَهُوَ قَبِيحٌ ، وَإِنْ حَمَلَتِهِ عَلَى الشَّأْنِ لَمْ يَجِزْ لِأَنَّ الشَّأْنَ لَيْسَ يَلْتَبِسَ بِعَبْدِ اللَّهِ ، إِنَّمَا يَلْتَبِسُ بِهِ الرَّجُلُ الْمُضَمَّرُ فِي الشَّأْنِ . فَلِمَ كَانَ ذَلِكَ قَبِيحاً حَمْلُوهُ عَلَى الْفَعْلِ ، فَقَالُوا : مَا شَأْنُكَ وَزَيْدٌ ، أَىٰ مَا شَأْنُكَ وَتَنَاهُكَ زَيْدٌ ...)^(١) ، وَيَقُولُ : (فِإِذَا أَضْمَرْتَ فِكَانِكَ قُلْتَ : مَا شَأْنُكَ وَمَلَابِسَةَ زَيْدٍ ، أَوْ : وَمَلَابِسَتَكَ زَيْدٌ ، فَكَانَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ عَلَى فَعْلٍ وَتَكُونَ الْمَلَابِسَةَ عَلَى الشَّأْنِ ، لِأَنَّ الشَّأْنَ مَعَهُ مَلَابِسَةٌ لَهُ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَجْرِوَا الْمَظَهَرَ عَلَى الْمُضَمَّرِ . فَإِنْ أَظْهَرْتَ الْاسْمَ فِي الْجَرِّ عَمِيلَ كَيْفَ فِي الرَّفِعِ . وَمَنْ قَالَ : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ، قَالَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٌ . كَأَنَّهُ قَالَ : مَا كَانَ شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٌ ، وَحَمْلُهُ عَلَى كَانَ لِأَنَّ كَانَ تَقْعُدُ هُنَّا . وَالرَّفِعُ أَجَودُ وَأَكْثَرُ فِي : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَالْجَرُ فِي قَوْلُكَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٌ ، أَحْسَنُ وَأَجَودُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشَأْنُ زَيْدٍ . وَمَنْ نَصَبَ فِي : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ أَيْضًا قَالَ : مَا لَزِيْدٍ وَأَخَاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا كَانَ لَزِيْدٍ وَأَخَاهُ^(٢) ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا كَانَ شَأْنُ زَيْدٍ وَأَخَاهُ ، لِأَنَّهُ يَقْعُدُ فِي هَذَا الْمَعْنَى هُنَّا ، فَكَأَنَّهُ قَدْ كَانَ تَكَلَّمَ بِهِ .

وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا حَسْبُكَ وَزَيْدًا لَمَّا كَانَ فِيهِ مَعْنَى كَفَاكَ وَقَبَحَ أَنْ يَحْمِلُوهُ عَلَى الْمُضَمَّرِ ، نَوَّا الْفَعْلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : حَسْبُكَ وَيُحِسِّبُ أَخَاهُ دَرَهْمًا^(٣) .

(١) الكتاب / ١ / ٣٠٧

(٢) (ما كان لزيد وأخاه) في إحدى نسخ الكتاب ، ولم يعتمدتها المحقق ، وإنما أشار إليها في الحاشية ، ولا بد من ذكرها في النص ، انظر : الكتاب / ١ / ٣١٠ الحاشية الأولى .

(٣) الكتاب / ١ / ٣٠٩ - ٣١٠

فكلامه في (مالك وزيدا)، و (ما شأنك وزيدا) على ما قال يحتمل وجهين :

الوجه الأول : أنه يميز بين (ما لك وزيدا) وبين (ما شأنك وزيدا) فقوله : (فكان أن يكون زيد على فعل) خاص بـ(ما لك وزيدا) فـ(زيدا) على هذا منصوب بفعل كون مطلق بعد ما أي : ما كان لك وزيدا، بدليل أنه قال فيمن قال : ما لزيد وحالدا، أن التقدير: ما كان لزيد وحالدا.

وقوله : (و تكون الملابسة على الشأن) ، خاص بـ(ما شأنك وزيدا) أي: ما شأنك وملابستك زيدا ، فـ(زيدا) في هذه الحالة منصوب بمصدر مذوف دل عليه كلمة الشأن لأن الشأن نوع من الملابسة ، وفي هذه الحالة يكون المفعول معه هو هذا المصدر المذوف الذي يجوز فيه الرفع بالعطف على الشأن ، ويجوز فيه النصب على أنه مفعول معه بفعل كون مذوف بوساطة واو المعية ، فزيد في هذه الحالة مفعول به لا مفعول معه.

والوجه الثاني : أن يكون سببيوه قد سوى بين (ما لك وزيدا) وبين (ما شأنك وزيدا) على أن معنى (ما لك وزيدا) هو : (ما شأن لك وزيدا) ، فـ(زيدا) على هذا يكون منصوبا بفعل هو الملابسة ، فيكون أراد بالفعل هنا المصدر لأن سببيوه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا^(١)، فيكون التقدير في : ما لك وزيدا هو: ما لك وملابستك زيدا ، فتكون الملابسة هنا مفعولا معه منصوبا بفعل كون مقدر، أي: ما كان لك وملابستك زيدا؟ ويكون التقدير في (ما شأنك وزيدا) هو : ما شأنك وملابستك زيدا؟ فتكون الملابسة معطوفة على الشأن أو مفعولا معها بفعل كون مقدر، أي في هذه الحالة يجوز في الملابسة الرفع والنصب.

فالخلاصة أن (زيدا) يكون على الوجه الأول مفعولا معه في (ما لك وزيدا) ، ويكون مفعولا به مصدر مذوف في (ما شأنك وزيدا) .

(١) انظر : الكتاب /١ ، ٣٦-٣٤ ، ٢٣٢ ، وشرح الكافية /٣ ، ٤٠٠ ، وشرح المفصل /١١٠ وشرح التسهيل /٢ ، ١٧٨ .

والمصطلح النحوی ١٣٩ .

ويكون على الوجه الثاني مفعولا به مصدر مذوف في المثالين .

ثم ربط سيبويه بين (ما لك وزيدا ، وما شأنك وزيدا) بـ (حسبك وزيدا) لما فيها من الإضمار ، ومن معنى المعية العام فيها ، ولكنه لم يعرب (زيدا) مفعولا معه في (حسبك وزيدا) ، وإن كان معنى المعية لا ينفك عنها إلا أنه أعرها مفعولا به ، يدل على ذلك تقديره قائلا : (نووا الفعل ، كأنه قال : حسبك وتحسب أخاك درهم)

فالزمخري أعراب الآية مفعولا معه بناء على ما يفهم من المعية في قوله : حسبك وزيدا ، ولعله ظن أن تفسير سيبويه للجملة إنها هو تفسير معنى لا تفسير إعراب على حين قصد سيبويه تفسير الإعراب بدليل قوله : (نووا الفعل) .

وإن قصد أبو حيان أن الزمخري أخطأ مجرد مخالفته لسيبويه فليس له ذلك ، لأن كلام سيبويه وغيره لا يحتاج به في أي مسألة كانت ، إذ كلامه لا يقوم مقام الدليل ، وإنما يحتاج بسماعه ونقله عن كلام العرب ، فيكون كلامه وحده من باب الاستئناس فقط ، وإن كان الصواب في الجملة متزمل في ثيابه ولا ينفك عنه ، ويسير حيث يسير ، فلا يبعد قوله عن قول حذام

ومع ذلك فإن اعراب الزمخري في هذه الآية (ومن) مفعولا معه يعد مرجحا ، لصحة العطف على " حسب " ^(١) ، ولقلة ما سمع عن العرب من نصب الاسم بعد (حسبك) في حال عدم تمام الكلام به وأما في الآية فقد جاء النصب بعد تمام الكلام (حسبك الله) !

وقد قرر هو أن القراءة المستفيضة (لا يجوز أن تحمل على وجه ضعيف ليس بحد الكلام ولا وجيه) ^(٢) ، فكيف يميز في هذه الآية وجها قليلا ليس على حد الكلام !! إلا إن كان لا يرى قلته في الكلام فلا اعتراض عليه .

(١) منهج السالك ١٥٧ .

(٢) انظر : الكشاف ٤/٢٢٨ بتصرف يسir .

هذا وقد انتقد الألوسي منهجية أبي حيان في الاعتماد على كلام سيبويه للرد على الزمخشري ، فقال : (سيبويه - كما قال ابن تيمية لأبي حيان لما احتاج عليه بكلامه حين أنسد له قصيدة فغلطه فيها - ليس النبي النحو فيجب إتباعه) ، لذا عد محمد رشيد رضا هذا الأمر تعصباً من أبي حيان لسيبوه لا تعصباً للحق ، يقول : (وَلَوْلَا تَعَصَّبُ هَؤُلَاءِ لِأَئِمَّةٍ فَنِهِمْ لَمَّا جَعَلُوا فَهُمْ سِيبَوِيْهُ حُجَّةً فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُسَالَّةِ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَصْوَلُ التَّوْحِيدِ مِنْ مَعْنَى عِبَارَةِ الْقُرْآنِ .
وَلَوْلَا إِرَادَةُ التَّذْكِيرِ بِهَذِهِ الْحِنَايَةِ الَّتِي يَرْتَكِبُهَا الْعُلَمَاءُ بِعَصَبَيْتِهِمُ الْمُذْهَبِيَّةِ لِزُعْمَائِهِمْ لَمَّا أَطْلَتُ فِي هَذِهِ الْمُسَالَّةِ) ^(١) .

٣-أن تكون (ومن) في محل نصب مفعولاً به بفعل مذوف دل عليه الكلام ، والتقدير :
ويكفي من اتبعك .

وهو مذهب سيبويه كما مر ، إلا أن في هذا القول تقديراً ، والأصل عدم التقدير ، مع قلة
مجيء النصب بعد (حسب) كما قال الفراء .

٤-أن تكون (ومن) معطوفة على موضع الكاف ، والمعنى : يكفيك الله ويكتفى من اتبعك .
يقول الطبرى : (عطفاً على معنى " الكاف " في قوله : (حسبك الله) لا على لفظه ، لأنها في
محل خفض في الظاهر ، وفي محل نصب في المعنى ، لأن معنى الكلام : يكفيك الله ، ويكتفى من
اتبعك من المؤمنين) ^(٢) ، ويقول ابن عطية : (لأن موضعها نصب على المعنى ليكتفى التي سدت
" حسبك " مسدها) ^(٣) .

واعتراض على هذا القول بأنه يلزم منه أن يكون عطفاً على الموضع أو عطفاً على المعنى ،
وكلاهما لا يصح في الآية .

(١) تفسير المنار ٦٥ / ١٠

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٤ / ٥٠

(٣) المحرر الوجيز ٢ / ٦٢٨

يقول أبو حيان : (لأنّ " حسبك " ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب ، بل هذه إضافة صحيحة ليست من نصب ، وحسبك مبتدأ مضاد إلى الضمير وليس مصدرًا ولا اسم فاعل إلا لأنّ قيل إنه عطف على التوهم كأنه توهם أنه قيل : يكفيك الله أو كفاك الله ، ولكن العطف على التوهم لا ينافي فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه)^(١) ، ويقول : (لأن " حسبك " إضافته محضة ، إذ ليس باسم فاعل ولا مصدر ، وإنما جاء س به حجة على الفعل للدلالة ، فحسبك يدل على كفاك)^(٢) .

وانتقد السمين شيخه في جعل إضافة " حسبك " إضافية محضة ، قائلا : (لأن النحوين على أنّ إضافة " حسب " ، وأخواتها إضافة غير محضة^(٣) ، وعَلَّلُوا ذلك بأنها في قوة اسم فاعلٍ ناصِبٍ لفَعْولٍ به ، فإن " حسبك " بمعنى كافيك ، وغيرك بمعنى مُغاييرك ، وقد الأوابد بمعنى مقيدتها قالوا : ويدل على ذلك أنها تُوصِّف بها النكرات فقال : مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ)^(٤) .

ومن النحوين القائلين بذلك أبو حيان نفسه إذ يقول في قوله تعالى : (فحسبه جهنم) : (ومن قوله : أحسبه الشيء كفاه . وحسب بمعنى المحسب ، أي الكافي ، أطلق ويراد به معنى اسم الفاعل . ألا ترى أنه يوصف به فتقول : مررت برجل حسبك من رجل ، أي : كافيك . فتصف به النكرة ، إذ إضافته غير محضة ، لكنه في معنى اسم الفاعل غير الماضي المجرد من ألل . وقال : وحسبك من غنى شبع وري أي كافيك)^(٥) .

فأبو حيان لم ينف استعمال (حسب) بمعنى اسم الفاعل مطلقا ، وإنما نفاه في هذه الآية ،

(١) البحر المحيط / ٤٥١٠

(٢) التذليل والتكميل / ٨١٣٩

(٣) نقل الإجماع ابن عصفور على ذلك ، انظر : شرح الجمل / ٢٧١

(٤) الدر المصنون / ٥٦٣٤

(٥) البحر المحيط / ٣١٢١

إذ إن (حسب) لها استعمالان في العربية :

أحدهما : أن تكون بمعنى "كاف" اسم فاعل كفى .

فستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة ، فتكون نعتاً لنكرة ، كـ: مررت برجل حسبك من رجل ، وحالاً لمعرفة كـ: هذا عبد الله حسبك من رجل" . و تستعمل استعمال الأسماء الجامدة، فترتفع على الابتداء نحو: ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [المجادلة: ٨] ، و نحو: ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٢] .

وثانيهما : أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى ^(١) .

فابن عطية والسمين نظراً إلى أن (حسب) مصدر عمل فعله ، لأنـه بمعنى اسم الفاعل "كاف" فجاز لها في الآية أن يعطـفا (ومن) على محل الكاف ، لأنـ محلها النصب .

وأبو حيان نظر إلى أنها اسم جامد ، فهي مصدر لم يـعمل عمل فعله ، فلم يـجز في (ومن) العطف على محل الكاف ، لأنـ المصدر على قول الجمهور إضافـته مـحضرـة إذا لم يـعمل عمل فعلـه ^(٢) ، لذلك لا يـجوز النصب في هذه المسـألـة إلا على التـوـهم ^(٣) ، والعـطف على التـوـهم لا يـنقـاس ^(٤) .

فأبو حـيان قد جـانـب الصـواب في جـعلـه الإـضـافـة في "حسبك" مـحضرـة ، لأنـ (حسبـك) يـصـحـ فيها أنـ تكون بـمعـنى "كاف" في الآـية وـقدـ أـقرـ هوـ بمـجيـء هـذاـ المعـنىـ فيهاـ ، فـتـكـونـ إـضـافـتهاـ غـيرـ مـحضرـةـ هـنـاـ ، وـلـيـسـ لـهـ التـشـرـيبـ عـلـىـ مـنـ خـالـفـهـ ..

(١) انظر : أو ضـحـ المسـالـكـ ١٦٣ / ٣ ، والتـصـرـيـحـ بـمـضـمـونـ التـوـضـيـحـ ٢٠١ / ٣

(٢) انظر : شـرحـ التـسـهـيلـ ٢٢٨ / ٣ ، والتـذـيلـ والتـكـمـيلـ ٤ / ٧٣ـ خطـوطـ ، وارـتـشـافـ الضـرـبـ ٥ / ١٨٠٥ ، وـمـنهـجـ السـالـكـ ٣٢٤ ، والتـصـرـيـحـ بـمـضـمـونـ التـوـضـيـحـ ٣ / ١٠٨ ، وـالـهـمـعـ ٥٠٥ / ٢ ، وـابـنـ الطـرـاـوةـ النـحـوـيـ ١٩٨ .

(٣) العـطفـ عـلـىـ التـوـهمـ هـوـ الذـيـ يـكـونـ العـاـمـلـ فـيـ مـفـقـودـاـ وـأـثـرـهـ مـوـجـودـاـ ، انـظـرـ : الـبـحـرـ الـمـحـيـطـ ٨ / ٢٧١ ، وـالـدـرـ المـصـونـ ٣٤٥ / ١٠

(٤) انـظـرـ : الـبـحـرـ الـمـحـيـطـ ٤ / ٥١٠

ولعل أبا حيان نظر إليها - أعني حسبك - إلى أنها لا تكون بهذا المعنى إلا في سياق معين تعرب فيه حالاً أو نعتاً كما في الأمثلة السابقة ، ولم تأت في الآية حالاً أو نعتاً لذلك منعها ، ولكن الحكم على ذلك في نظري هو المعنى فإذا صح فيها معنى اسم الفاعل كانت إضافتها غير مخضبة ، وإذا لم يصح كانت إضافتها مخضبة ، ومع ذلك ، فإن أبا حيان قد جانب الصواب أيضاً في قوله في "حسبك" أنه : (وليس مصدرأً ولا اسم فاعل)^(١). فكونها لا تكون اسم فاعل يعد اجتهاداً منه ، وأما كونها لا تكون مصدرأً فهذا لا يقبل من مثله ، لأن الاسم لا يكون إلا جامداً أو مشتقاً ، والجامد إما أن يكون اسم ذات أو معنى ... ، و(حسبك) لا ينفك عن المصدرية لأنه اسم معنى^(٢).

٥-أن تكون (ومن) معطوفة على الكاف في (حسبك) ، فيكون من مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

وهو قول مختلف فيه بين الكوفيين والبصريين ، إذ أجازه الكوفيون ومنعه البصريون ، وأبو حيان موافق للكوفيين في هذه المسألة كما تقدم في مسألة سابقة ، ولكنه لم يذكر جواز هذا الوجه في هذه الآية ، ومع ذلك فهو قليل مقارنة بذكر الجار معه .

٦-أن تكون مجرورة بإضمار مضارف معطوف على ما قبله ، تقديره : وحسب أتباعك .

يقول ابن عطية : (ويصح أن تكون " من " في موضع خفض بتقدير مذوق كأنه قال وحسب وهذا كقول الشاعر :

أَكَلَّ امْرَئٍ تَحْسِبِينَ امْرًا
وَنَارٌ تُوقَدُ بِاللَّبَلِ نَارًا

(١) البحر المحيط ٤/٥١٠

(٢) انظر : الأثر العقدي ٣/١٠٨١

التقدير : وكل نار ، وهذا الوجه من حذف المضاف مكرر بابه ضرورة الشعر^(١) ، على حين يرى أبو حيان أن هذا الوجه : (ليس بمكرر ولا ضرورة ، وقد أجازه سيبويه في الكلام وخرج عليه البيت ، وغيره من الكلام الفصيح^(٢) .

فسيبويه أجاز حذف المضاف (الحار) ، وإبقاء المضاف إليه مجرورا على قلة في سياق معين مضطرا إليه تخلصا من مسألة العطف على معنوي عاملين مختلفين^(٤) .

لذلك أطلق أكثر النحويين الحكم على هذا البيت بالشذوذ والقلة والضعف في القياس ، وأنه مسلك مكرر بابه ضرورة^(٥) .

فالمسألة إذن ليست من باب العطف على معنوي عاملين مختلفين فتأول الآية على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا !! .

وقد كان المبرد كما يقول ابن السراج عنه : (لا يحيز : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك ، والذي بدأ به سيبويه الرفع في قوله : ما كُلُّ سوداء ترة ولا بيضاء شحمة ، والنصب في (وناراً) هو الوجه ، وهذه الحروف شواذ)^(٦) ، وهو كما قال .

(١) المحرر الوجيز ٦٢٨/٢

(٢) انظر : الكتاب ١/٦٤-٦٦ .

(٣) البحر المحيط ٤/٥١١

(٤) انظر : الكتاب ١/٦٤-٦٦ ، وشرح كتاب سيبويه ١/٣٤٤ ، وشرح الكافية ٢/٢٥٥ ، وتمهيد القواعد ٧٤/٣٢٥٨ .

(٥) انظر : الأصول ٢/٧٤ ، وشرح المفصل ٣/٢٦ ، والمقرب ٢٧٩ ، والكافية الشافية ٢/٩٧٤ ، والمحرر الوجيز ٦٢٨/٢ .

(٦) الأصول ٢/٧٤ .

الترجيح :

الذي يظهر لي أن المعنين الواردين في الآية صحيان ، ولا يشوبهما شرك ولا كفر ، لأنهما واردان عن السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين ، ولكن يترجح منهما الوجه الأول من القول الأول ، وهو أن تكون (من) معطوفة على لفظ الجلالة (الله) والوجه الثاني من القول الثاني وهو أن تكون (من) معطوفة على موضع الكاف ، وذلك لسلامتها من الاعتراضات المتجهة إليها من جهة الصناعة والمعنى كما سبق ، إلا أن الوجه الثاني من القول الثاني أرجح عندي من الوجه الأول من القول الأول ، لأن جمهور السلف الصالح عليه ، ومن القواعد المقررة في التفسير أن قول جمهور السلف يقدم على من سواهم^(١) . والله أعلم .

(١) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ٢٥٨ / ١

٥٩- إعراب (وتدلوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ وَتُدْلُوْا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فِرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨] .

حيث أجيزة في إعراب (وتدلوا) قوله :

١- أن يكون (وتدلوا) مجرضاً عطفاً على (ولا تأكلوا) .

٢- أن يكون منصوباً في جواب النهي .

وهذان القولان أجازهما الأخفش ^(١) ، والفراء ^(٢) ، والزجاج ^(٣) ، والنحاس ^(٤) ، والزمخري ^(٥) ، ومكي ^(٦) ، وأبو البقاء ^(٧) ، والألوسي ^(٨) ورجح الطبراني وابن عطية القول الأول منها ^(٩) .

وأما أبو حيان فقد رجح القول الأول ^(١٠) .

المناقشة :

لا خلاف بين المفسرين والمعربين أن معنى الآية هو نهي الله تعالى عباده أن يأكلوا الأموال بينهم بالباطل ، ويخاصموا بها إلى الحكام ليأكلوا أموال الناس بالإثم ...

(١) انظر: معاني القرآن / ١٦٠

(٢) انظر: معاني القرآن / ١١٥

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه / ١٢٥٨

(٤) انظر: إعراب القرآن / ١٢٩٠

(٥) انظر: الكشاف / ١٢٣٣

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن / ١٢٣

(٧) انظر: التبيان / ١٥٦

(٨) انظر: روح المعاني / ٢ / ٧٠

(٩) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن / ٣ / ٥٥٢ ، والمحرر الوجيز / ١ / ٢٤٧

(١٠) انظر: البحر المحيط / ٢ / ٦٣

وقد أجاز طائفة منهم أن يكون (وتدلوا) منصوباً في جواب النهي .

وفي ذلك يقول الأخفش : (ونصب اذا جعله جوابا بالواو)^(١) .

ويقول الفراء : (نصبا على الصرف كما تقول : لا تسرق وتصدق . معناه : لا تجمع بين هذين كذا وكذا وقال الشاعر :

لَأَنْتَهُ عَنْ حُلْقِ وَتَأْيِ مِثْلَهِ عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
والجزم في هذا البيت جائز أي : لا تفعلن واحدا من هذين)^(٢) ، ويقول الزجاج : (ويجوز أن تكون نصباً على ما تنصب الواو ، وهو الذي يسميه بعض النحوين الصرف ، ونصبه بإضمار أن ، المعنى : لا تجمعوا بين الأكل بالباطل والإدلاء إلى الحكم)^(٣) .

وهذا القول مردود عند الطبرى وابن عطية اعتقاداً منها على قراءة أبي حيث قرأ بالجزم بلا النهاية (ولا تدلوا بها) ، يقول الطبرى : (أن يكون في موضع جزم - على ما ذكر في قراءة أبي - أحسن منه أن يكون نصبا)^(٤) ، ويقول ابن عطية : (وفي مصحف أبي (ولا تدلوا) بتكرار حرف النهي وهذه القراءة تؤيد جزم (تدلوا) في قراءة الجماعة)^(٥) .

وأما أبو حيان فرد وجه النصب لفساده معناه ، إذ يقول : (أما إعراب الأخفش هنا أن هذا منصوب على جواب النهي ، وتجويز الزمخشري ذلك هنا ، فتلك مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالنصب .

(١) انظر : معاني القرآن / ١٦٠ / ١

(٢) انظر : معاني القرآن / ١ / ١٥١

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٢٥٨

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن / ٣ / ٥٥٢

(٥) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٢٤٧

قال النحويون : إذا نصبت كان الكلام نهياً عن الجمع بينهما^(١) ، وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين :

أحدهما : أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منها على افراده ، والنهي عن كل واحد منها يستلزم النهي عن الجمع بينهما ، لأن في الجمع بينهما حصول كل واحد منها عنه ضرورة ، ألا ترى أن أكل المال بالباطل حرام سواء أفرد أم جمع مع غيره من المحرمات ؟ .

والثاني : وهو أقوى ، إن قوله لتأكلوا علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له ، لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن يترتب على وجودهما ، بل إنما يترتب على وجود أحدهما ، وهو : الإلقاء بالأموال إلى الحكام^(٢) .

هذا والطبرى وإن رجح الجزم على النصب في هذه الآية اعتمادا على قراءة أخرى إلا أنه أجاز النصب في آية أخرى وجعله مساويا للجزم ، وذلك في إعراب (وتكتموا) في قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَلِسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] ، إذ يقول : (وفي قوله :

﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾) ، وجهان من التأويل :

أحدهما : أن يكون الله جل ثناؤه نهاهم عن أن يكتموا الحق ، كما نهاهم أن يلبسوه الحق بالباطل . فيكون تأويل ذلك حينئذ : و لا تلبسو الحق بالباطل ولا تكتموا الحق . ويكون قوله : "وتكتموا" عند ذلك مجزوما بما جزِم به "تلبسوا" ، عطفا عليه .

والوجه الآخر منها : أن يكون النهي من الله جل ثناؤه لهم عن أن يلبسوه الحق بالباطل ،

(١) انظر : الكتاب / ٣ / ٤١ ، والمتنصب / ٢ / ٢٥ ، والأصول / ٢ / ١٥٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح / ٢ / ١٠٧١ - ١٠٧٦ ، والإنصاف / ٢ / ٥٥ ، وشرح المفصل / ٤ / ٢٣٥ - ٢٣٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ٢ / ١٦٠ ، وشرح الكافية / ٤ / ١٨ ، وتوضيح المقاصد / ١ / ٣٠٢ ، وتمهيد القواعد / ٨ / ٤٢٢١ - ٤٢٢٨ ، والهمم / ١ / ٦٣

(٢) انظر : البحر المحيط / ٢ / ٦٣

ويكون قوله: "وتكتموا الحق" خبراً منه عنهم بكتابتهم الحق الذي يعلمونه، فيكون قوله: "وتكتموا" حينئذ منصوباً لانصرافه عن معنى قوله: "ولا تلبسو الحق بالباطل"، إذ كان قوله: "ولا تلبسو" نهياً، وقوله "وتكتموا الحق" خبراً معطوفاً عليه، غير جائز أن يعاد عليه ما عمل في قوله: "تلبسوا" من الحرف الجازم^(١).

ولعل سبب إجازة الوجهين عنده في هذه الآية أنه لم يبلغه قراءة أخرى في هذه الآية فتكون مرجة لأحد التأویلين ! .

وقد أجاز وجه النصب الزجاج^(٢)، والزمخري^(٣)، وأبو البقاء^(٤)، ومكي^(٥)، وابن عطية^(٦)، وابن يعيش^(٧)، ورجحه ابن القيم^(٨) .

يقول ابن يعيش : (يجوز أن يكون منصوباً ، ويكون النهي عن الجمع بينهما ، ويكون كل واحد منها منها عنه بدليل آخر)^(٩) وتبعد في ذلك السمين^(١٠)، وابن عادل^(١١) .

والدليل الآخر هو قراءة ابن مسعود (وتكتمون الحق) فتكون حالاً من ضمير (ولا تلبسو)، والحال

(١) انظر : جامع البيان في تأویل آی القرآن ١ / ٥٦٩

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٤

(٣) انظر : الكشاف ١ / ١٣٢

(٤) انظر : التبيان ١ / ٥٨

(٥) انظر : مشكلاً إعراب القرآن ١ / ٩٢

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١ / ١١٨

(٧) انظر : شرح المفصل ٧ / ٣٤

(٨) انظر : الصواعق المرسلة ٤ / ١٢١٤

(٩) شرح المفصل ٧ / ٣٤

(١٠) انظر : الدر المصور ١ / ٣٢٢

(١١) انظر : اللباب لابن عادل ٢ / ٢٣

من شأنها أن تكون مقارنة لعاملها ، وهذا هو معنى الجمع بينهما^(١) .

يقول ابن القيم : (فمن جعلها واو عطف قال النهي تعلق بكل واحد من الأمرين على انفراده ، ولو كانت واو صرف لكان النهي عنه جمعهما لا أفرادهما . ومن جعلها واو صرف قال ليس الحق بالباطل مستلزم لكتمانه كما يكتم الحق من لبسه بها يستره ويغشيه فهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر فالنهي عن أحدهما نهي عن الآخر بطريق اللزوم ففي كون الواو واو جمع إفادة هذا المعنى وإن كتمان الحق ملازم للبسه بالباطل لا ينفك عنه ولا يمكن إيقاع أحدهما إلا بالآخر وهذا شأن كل متلازمين وهذا القول أميز من الأول وأعرب)^(٢) .

ويرى الطاهر بن عاشور أن وجه النصب بعيد : (لِأَنَّ كِلَيْهِمَا مَنْهِيٌّ عَنْهُ وَالتَّفْرِيقُ فِي الْمُنْهِيِّ يُفِيدُ النَّهْيَ عَنِ الْجُمْعِ بِالْأَوَّلِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا تُهُوَا عَنِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا عَلَى وَجْهِ الْجُمْعِ تَعْرِيضاً بِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَرْجَى مِنْهُمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا التَّرْكِ لِلْبَسِ وَهُوَ تَرْكُ الْبَسِ الْمُقَارَنِ لِكَتْمِ الْحَقِّ فَإِنَّ كَوْنَهُ جَرِيمَةً فِي الدِّينِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ .

أَمَّا تَرْكُ الْبَسِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى التَّحْرِيفِ فِي التَّأْوِيلِ فَلَا يَرْجَى مِنْهُمْ تَرْكُهُ إِذْ لَا طَمَاعِيَّةٌ فِي صَلَاحِهِمُ الْعَاجِلِ)^(٣) .

على حين رجح أبو حيان وشيخ الإسلام ابن تيمية وجهم الجزء على وجه النصب ، وذلك لما يلي :

١ - لما يلزم عن وجه النصب من فساد في المعنى ، يقول أبو حيان : (لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع بين الفعلين ، كما إذا قلت : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، معناه : النهي عن الجمع بينهما ، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بوحدة منها ، وذلك منهيا عنه ، فلذلك

(١) انظر : حاشية زاده على البيضاوي ١/٢٨٩ ، والكتشاف ١/١٣٣ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٥ .

(٢) الصواعق المرسلة ٤/١٢١٤ ، وقد سبقه إلى ذلك الرمخشيри ، انظر : الكشاف ١/١٣٢ .

(٣) التحرير والتنوير ١/٤٧٠

رجح الجزم)^(١) ، ويقول شيخ الإسلام : (ولا يقال : النهي عن جمعهما فقط لأنه لو كان هذا صحيحًا لم يكن مجرد كتمان الحق موجباً للذم ، ولا مجرد لبس الحق بالباطل موجباً للذم وليس الأمر كذلك ، فإن كتمان أهل الكتاب ما أنزل الله من البيانات والهداية من بعد ما بينه للناس يستحقون به العقاب باتفاق المسلمين وكذلك لبسهم الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي ابتدعوه ...)^(٢).

٢ - لأن نظائر الآية لا تدل على النصب ، يقول تعالى : ﴿يَأْهُلُ الْكِتَابِ لِمَ تَلِسُونَ الْحَقَّ إِلَيْنَا تَكُونُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١] ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (ولو ذمهم الله على الاجتماع لقال (وتكتموا الحق) بلا نون ، وهذه الآية نظير هذه)^(٣) .

٣ - لأن وجه الجزم هو المافق لتفسير ابن عباس رضي الله عنهم ، إذ يقول : ("وتكتموا الحق" ، أي ولا تكتموا الحق)^(٤) .

٤ - لأن النصب لا يكون إلا إذا ظهر الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه ، كقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبُتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهُوكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ، قوله تعالى : ﴿أَوْ يُؤْفِقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْلَمُ اللَّذِينَ يُجَدِّلُونَ فِيَءَ اِبْنَنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٥] ، ولهذا لا يصح القول به هنا للتلازم بين المعطوف والمعطوف عليه^(٥) .

(١) انظر : البحر المحيط / ١ / ٣٥٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل / ١ / ١٢٠ ، وانظر : مجموع الفتاوى / ٧ / ١٧٦ .

(٣) السابق

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن / ١ / ٥٧٠

(٥) انظر : مجموع الفتاوى / ٧ / ١٧٦

هذا وقد أبان الزمخشري عن الفرق بينهما قائلاً : (فإن قلت : لبسهم وكتئاً لهم ليسا بفعلين متميزين حتى ينعوا عن الجمع بينهما ، لأنهم إذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق ؟ قلت : بل هما متميزان ، لأن لبس الحق بالباطل ما ذكرنا)^(١) وهو قوله : (الباء التي في بالباطل إن كانت صلة مثلها في قوله : لبست الشيء بالشيء خلطته به ، كأن المعنى : ولا تكتبوا في التوراة ما ليس منها فيختلط الحق المنزل بالباطل الذي كتبتم ، حتى لا يميز بين حقها وباطلكم ، وإن كانت باء الاستعانة كالتي في قوله : كتبت بالقلم ، كان المعنى : ولا يجعلوا الحق ملتبسا مشتبها بباطلكم الذي تكتبونه)^(٢).

واعتراض عليه ابن المنير بأن : (السؤال غير موجه ، لأنه ادعى فيه عدم التمييز بين الفعلين. وغاية ما قدره تلازمهما. والمتأزمان متغايران متميزان ، إلا أن يعني بعدم التمييز عدم الانفكاك ، فلا نسلم له تعذر جمعهما في النهي إذاً بل النهي عن أحدهما على هذا التقدير مستلزم للنهي عن الآخر ، وإن لم يصرح به)^(٣) ، بل السؤال من الزمخشري متوجه ، لأنه أراد أن يبين أن الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ليصح وجہ النصب ، وقد أبان عنه ، ولم يرد تلازمهما وعدم انفكاكهما .

٥ - لأن الأصل في المعطوف أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه^(٤).

٦ - لأن الاستدلال بقراءة ابن مسعود (وتكلمون) على وجہ النصب وإعرابها حالاً منازع فيه ، يقول أبو حيان : (لأن الجملة المثبتة المصدرة بمضارع ، إذا وقعت حالاً لا تدخل عليها الواو^(٥) ، والتقدير الإعرابي هو أن تضمر قبل المضارع هنا مبتدأ تقديره : وأنتم تتكلمون الحق ،

(١) الكشاف ١/١٣٢

(٢) الكشاف ١/١٣٢

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف ، انظر : الكشاف ١/١٣٢

(٤) انظر : درء تعارض العقل والنقل ١/١٢٠

(٥) انظر : المقتصب ٢/٦٥-٦٦ ، المفصل ٦٤ ، والتسهيل ١١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٦٢ ، ومنهج السالك

٢١٣ ، وشرح الكافية ٢/١٣٩ ، ومعنى الليب ٣٠٣ ، واهمع ٢/٣٢٢

ولا يظهر تخرير هذه القراءة على الحال ، لأن الحال قيد في الجملة السابقة ، وهم قد نهوا عن لبس الحق بالباطل ، على كل حال فلا يناسب ذلك التقييد بالحال إلا أن تكون الحال لازمة ، وذلك أن يقال : لا يقع لبس الحق بالباطل إلا ويكون الحق مكتوماً ، ويمكن تحرير هذه القراءة على وجه آخر ، وهو أن يكون الله قد نهى عليهم عن الحق مع علمهم أنه حق ، فتكون الجملة الخبرية عطفت على جملة النهي ، عند من يرى جواز ذلك ، وهو سببويه وجماعة ، ولا يشترط التناسب في عطف الجمل ، وكلا التخريجين تحرير شذوذ^(١) .

فالقول بالحالية لا يصح هنا لا من جهة الصناعة ولا من جهة المعنى ، فاما من جهة الصناعة فلأن من شرط الجملة الحالية ألا تصدر بمضارع مثبت ، مجرد من (قد) مقترب بالواد ، فإذا سمع من ذلك شيء ، كما في هذه القراءة ، وقول عنترة :

علّقْتَهَا عَرْضًا وَأَفْتُلْ قَوْمَهَا
زعًا لِعَمْرٍ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعِمٍ

وقول بعض العرب : قمت وأصك عينه .

وقول عبد الله بن همام السلوبي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِرَهُمْ
نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا

حمل على الضرورة أو الشذوذ ، أو سلك فيه مسلك التأويل^(٢) ...

وأما من جهة المعنى فإنه يؤدي إلى أنهم منهون عن لبس الحق بالباطل في حال كتمانه له دون إعلانه .

والقول بأن (وتكتمون) حال لازمة هو المعنى الموافق لوجه الجزم السابق ، لأن لبس الحق بالباطل يلزم عنه كتمانه .

(١) البحر المحيط / ٣٣٥

(٢) انظر : المقتضب / ٢٦-٦٥ ، المفصل / ٦٤ ، وشرح التسهيل / ١ ، ٣٦١ ، وشرح الكافية الشافية / ٢ / ٧٦٢ ، ومنهج السالك / ٢١٣ ، وشرح الكافية / ٢ ، ١٣٩ ، ومعنى الليب / ٣٠٣ ، والهمج / ٢ ، ٣٢٢

أما جعلها من عطف الجملة الخبرية على الإنسانية فكان الأولى بأبي حيان أن يجعل هذا الإعراب هو الراجح لأنه يرى بجوازه كما مر بخلاف الوجه السابق ، ومع ذلك فإنه عده هو والقول السابق من التخاريف الشادة !!

وكلا الوجهين عندي قبيح ، وإن كان أقلها قبحا القول بالحالية في نظري لورود السماع وإن قل فيها بخلاف القول الثاني ... وعلى كل فإن القراءة منازع في الاستدلال بها ، لذلك لم تنهض دليلا على المسألة .

الترجيح :

والذي يترجح لي في هذه المسألة هو القول بالجزم ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

- ١- لأن القول المجمع عليه من المفسرين والمعربين .
- ٢- لأن السماع يؤيده كما في قراءة أبي .
- ٣- لأن المعنى عليه وظاهر الآية .
- ٤- لأنه يسلم من الاعتراض المتجه على القول الآخر .

٦٠ - إعراب (ومن الذين) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَثِيدَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمًًا أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَكَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْحِزٍ هُوَ ﴾ [البقرة: ٩٦].

اختلف في إعراب (ومن الذين أشركوا) على ثلاثة أقوال :

١- أن يكون معطوفا حملًا على المعنى .

ذكر هذا القول الفراء^(١)، الطبرى^(٢)، والزجاج^(٣)، والنحاس^(٤)، ومكى^(٥)، والزمخشري^(٦)، والرازي^(٧)، وابن عطيه^(٨)، وأبو البقاء^(٩).

٢- أن يكون خبرا لمبتدأ مذوق تقديره : وأحرص من الذين أشركوا .

ذكر هذا القول الفراء^(١٠)، الطبرى^(١١)، والزجاج^(١٢)، والنحاس^(١٣)، ومكى^(١٤)،

(١) انظر : معانى القرآن ٦٢ / ١

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣٧٠ / ٢

(٣) انظر : معانى القرآن وإعرابه ١٧٨ / ١

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢٤٩ / ١

(٥) انظر : الهدایة ٣٥٦ / ١

(٦) انظر : الكشاف ١٦٨ / ١

(٧) انظر : مفاتيح الغيب ٦٠٩ / ٣

(٨) انظر : المحرر الوجيز ١٦٤ / ١

(٩) انظر : التبيان ٥٣ / ١

(١٠) انظر : معانى القرآن ٦٢ / ١

(١١) انظر : جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣٧٠ / ٢

(١٢) انظر : معانى القرآن وإعرابه ١٧٨ / ١

(١٣) انظر : إعراب القرآن ٢٤٩ / ١

(١٤) انظر : الهدایة ٣٥٦ / ١

والزمخري^(١)، والرازي^(٢)، وابن عطية^(٣)، وأبو البقاء^(٤).

٣- أن يكون معطوفاً على مذوف على التقديم والتأخير.

ذكره أبو مسلم الأصفهاني^(٥)، والرازي^(٦).

وأما أبو حيان فرجح القول والثاني^(٧).

المناقشة:

اختلاف في إعراب (ومن الذين أشركوا) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن يكون معطوفاً حملًا على المعنى ، فكأنه قيل : أحرص من الناس ومن الذين أشركوا .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة الحمل على المعنى ، والحمل على المعنى لا ينقاس .

والقول الثاني : أن يكون خبراً لمبتدأ مذوف تقديره (أححرص) للدلالة أححرص الأول عليه فكأنه قيل : وأححرص من الذين أشركوا .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة ، كما حمل سيبويه قولهم : هذا ضارب زيد غداً وعمراً، على إضمار فعل : أي ويضرب عمراً^(٨).

(١) انظر : الكشاف ١/٦٨

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ٣/٦٠٩

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/١٦٤

(٤) انظر : التبيان ١/٥٣

(٥) انظر : تفسير أبي مسلم الأصفهاني ٤٥ ، ومفاتيح الغيب ٣/٦٠٩ .

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٣/٦٠٩

(٧) انظر : البحر المحيط ١/٤٨١

(٨) انظر: الكتاب ١/١٦٩

والقول الثالث : أن يكون معطوفا على مذوف على التقديم والتأخير .

وهذا القول مردود من جهة التقديم والتأخير عند أبي حيان ، إذ يقول : (وأما من زعم أن قوله : (ومن الذين أشركوا) معطوفها على الضمير في قوله (ولتجدنهم) أي : ولتعذبنهم وطائفة من الذين أشركوا أحقر الناس على حياة ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير . فهو معنى يصح لكن اللفظ والتركيب ينوب عنه وينحرجه عن الفصاحة ولا ضرورة تدعوا إلى أن يكون ذلك من باب التقديم والتأخير ، لا سيما على قول من يخص التقديم والتأخير بالضرورة) ^(١) ، وتبعه السمين ^(٢) ، وابن عادل ^(٣) .

ولا أدرى أي تركيب ينبو عنه اللفظ في هذا القول وأي مذور صناعي وقع ! ، إذ إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه جائز في هذا الموضع عند النحاة لأنه من الموضع التي يسوغ فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ^(٤) .

والمسألة ليست من باب التقديم والتأخير المختص بالضرورة الشعرية لأن اللفظ والمعنى لا يمنعان ورود هذا الوجه ، ولو أنه قال والأصل في الكلام عدم التقديم والتأخير لكان أولى من وسمه بالضرورة .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو كونه خبراً للمبتدأ لسلامته من الاعتراضات المتوجهة على غيره من الأقوال .

(١) البحر المحيط /١

(٢) انظر : الدر المصنون /٢

(٣) انظر : اللباب /٢

(٤) انظر : الخصائص /٢ ، ٣٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش /٣ ، ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور /١ ٢٢١ وارتشاف الضرب /٤ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك /٢ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٤٢٢ ، وهمع الهوامع /٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .

باب البَدْل

وفي مسائل :

- إعراب (سبع سمات).

- إعراب (لكل).

- إعراب (بعوضة).

- إعراب (من).

- إعراب (قتال).

٦١- إعراب (سبع سموات) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]

حيث اختلف في إعراب (سبع سموات) على أقوال :

١- أن يكون بدلاً من الضمير في (فسواهن) العائد على السماء ، والمعنى : فسوى سبع سموات .

ذكره مكي^(١) ، وأبو البقاء^(٢) ، وابن عطية^(٣) ، وهو قول محمد بن الوليد^(٤) .

٢- أن يكون تمييزاً من الضمير المبهم .

وهو قول الزمخشري^(٥) .

٣- أن يكون حالاً .

ذكره ابن عطية^(٦) ، وهو قول الأخفش^(٧) .

٤- أن يكون مفعولاً به ، والمعنى : فسوى منهن على حذف الجار من الضمير كقوله تعالى :

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٨٤

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن / ٤٥

(٣) انظر : المحرر الوجيز / ١٠١

(٤) عزاه إلى النحاس في إعراب القرآن / ٢٠٦ ، محمد بن الوليد هو أبو الحسين محمد بن الوليد التميمي البصري ، ويعرف أبوه بولاد رحل للنحو إلى بغداد ، وقرأ على المبرد ، ثم عاد إلى مصر ، وأفاد بها ، ولد في النحو كتاب سماه المنق . توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين . انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٨٤ ، وإنباء الرواة ٣ / ٢٢٤ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٥٩ والأعلام ٧ / ١٣٣ ، ومعجم المؤلفين ١٢ / ٩٥

(٥) انظر : الكشاف / ١٢٣ .

(٦) انظر : المحرر الوجيز / ١٠١

(٧) عزاه إلى القرطبي ، والسمين انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٢٦٠ ، والدر المصنون / ٢٤٥ .

﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ، والتقدير : فسوى منهن سبع سموات .

ذكره ابن عطية^(١) ، وأبو البقاء^(٢) ، ومكي^(٣) ، وهو قول النحاس^(٤) .

٥ - أن يكون مفعولا ثانيا ، على أن تكون "سوى" بمعنى "صير" وهو قول ذكره أبو البقاء^(٥) .

ورجح أبو حيان القول الأول^(٦) .

المناقشة :

ناقشت أبو حيان رحمه الله أوجه الأعاريب السابقة في قوله تعالى ﴿سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ ، إذ رد جميع الأقوال السابقة ما عدا القول الأول ، وذلك على النحو الآتي :

١ - فأما من أعربه مفعولاً به لسوى ، على حذف الجار من الضمير كقوله تعالى : ﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ والتقدير : فسوى منهن سبع سموات .

فإن هذا القول مردود عند أبي حيان من جهة الصناعة ومن جهة المعنى ، إذ يقول : (وهذا ليس بجيد من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فإن سوى ليس من باب "اختار" ، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام . وأما من جهة المعنى فلأنه يدل على أن السموات

(١) انظر : المحرر الوجيز / ١٠١

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن / ٤٥

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٨٤

(٤) انظر : إعراب القرآن / ٢٠٦

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن / ٤٥

(٦) انظر : البحر المحيط / ٢٨٢

كثيرة ، فسوى منها سبعاً ، والأمر ليس كذلك إذ المعلوم أن السموات سبع^(١) وتبعه السمين^(٢) ، وابن عادل^(٣) .

فالفعل "سوى" كما قال أبو حيان ليس من باب "اختار" ، لأن "اختار" وأخواتها تعد من الأفعال المتعدية إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بوساطة حرف الجر ، وهي مقصورة على السماع عند الجمهور ، وهذه الأفعال هي : "اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكني ، ودعا ، وزوج ، وصدق ، وغيره"^(٤) .

ولم يقس عليها ، إلا علي بن سليمان الملقب بالأخفش الصغير ، وابن الطراوة بشرط تعين الحرف المذوق وتعيين مكانه كما مر في إعراب (من) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يُضْلِلُ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ .

فعلى هذا لا يجوز أن يكون (فسواهن) من هذا الباب إلا على قول الأخفش وابن الطراوة ، إلا أن المعنى يفسد كما وضحه أبو حيان ، إذ إن هذا القول منظر بقوله تعالى : ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ .

ومن المعلوم أن موسى عليه السلام اختار بعض قومه دون بعض ، وعلى هذا يلزم من هذا القول أن السموات كثيرة فسوى الله بعضها دون بعض ، وهذا قول فاسد ، ويدل على فساده ما جاء في قوله تعالى في سورة فصلت : ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ أَئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَاتَّا أَئْنَاهَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَسْتُهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ...﴾ فالسماء الدخانية جعلها الله سبحانه وتعالى سبع سموات طباقا ...^(٥) .

(١) البحر المحيط / ٢٨١

(٢) انظر : الدر المصنون / ٢٤٣

(٣) انظر : اللباب / ٤٨٩

(٤) انظر : البحر المحيط / ٧ / ٤٦٧

(٥) انظر : من آيات الإعجاز العلمي السماء في القرآن الكريم . ١١١

ولعل فساد هذا القول نشأ من المعنى اللغوي للسماء الذي يفيد معنى العلو^(١) دون النظر إلى نظائر الآيات في خلق السموات والأرض.

ولم أجد - فيها أعلم - أحدا قال إن السموات أكثر من سبع إلا ما يفهم من كلام الرazi ، إذ يقول : (فإن قال قائل هل يدل التنصيص على سبع سموات على نفي العدد الزائد ؟

قلنا الحق أن تخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفي الزائد) ^(٢).

والذي ذكره من تخصيص العدد بالذكر مختلف فيه ، لأن من الأصولين من لا يراه دالاً على نفي الزيادة ، وهو على كل حال يدخل تحت مسمى المفهوم .

والمتوقع جاء بالنص على أنها سبع سموات ، وقد تقرر عند الأصوليين أن المتوقع مقدم على المفهوم ، ثم إن القول بأن السموات أكثر من سبع كلام في المغيبات بلا دليل ^(٣) .

٢- وأما من أعربه مفعولا ثانياً لسوى بمعنى "صَرَّ" فإن أبا حيان رده من جهة السباع ، إذ يقول : (وهذا ليس بجيد ، لأن تمعدي سوى لواحد هو المعلوم في اللغة ، ﴿فَسَوْنَاكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [الانفطار: ٧] ، ﴿قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسْوَىَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤] ، وأما جعلها بمعنى صير ، فغير معروف في اللغة) ^(٤) ، وهو كما قال ، لأن الأفعال التي تأتي بمعنى التصيير ، تعرف بأفعال التحويل ، وهي محصورة فيما يلي : (صَرَّ ، جَعَلَ ، وَهَبَ ، تَحْجَذَ ، اتَّخَذَ ، تَرَكَ) ^(٥) وليس منها "سوى" .

٣- وأما من أعربه تميزا من الضمير المبهم فهو الزمخشري ، إذ يقول : (والضمير في

(١) انظر : تاج العروس ٣٨ / ٣٠١

(٢) مفاتيح الغيب ٣ / ٣٧٩

(٣) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٤ / ٧٠ ، ونهاية السول شرح منهاج الوصول ١ / ٣١٤ .

(٤) البحر المحيط ١ / ٢٨٢

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٨٢ .

(فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم ، و (سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) تفسيره ، كقولهم : ربه رجال ، وقيل : الضمير راجع إلى السماء . والسماء في معنى الجنس ، وقيل جمع سماء ، والوجه العربي هو الأول^(١) .

وقد رد أبو حيان من جهة الصناعة ، ومن جهة المعنى .

فأما من جهة الصناعة فإنه ليس من الموضع المحصور عند النحاة التي يفسر فيها الضمير بما بعده .

يقول أبو حيان : (ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده ، وهو مفسر به ، فهو عائد على غير متقدم الذكر .

وهذا الذي يفسره ما بعده : منه ما يفسر بجملة ، وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشرطها عند البصريين أن يصرح بجزأيه ، ومنه ما يفسر بمفرد ، أي غير جملة ، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما . والضمير المرجور برب ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين ، والضمير المجعل خبره مفسراً له ، والضمير الذي أبدل منه مفسره وفي إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو : ضربتهم قومك^(٢) . وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً من هذه الضمائر التي سردناها ، إلا أن تخيل فيه أن يكون سبع سمات بدللاً منه ومفسراً له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجالاً ، وأنه ضمير مبهم ليس عائداً على شيء قبله^(٣) ، وأما من جهة المعنى فلأن (هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً ، إذ يكون الكلام قد تضمن أنه تعالى استوى على السماء ، وأنه سوى سبع سمات عقيب استواه) .

(١) الكشاف ١/١٢٣ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزئية الكبير ٢/٧٥٦ ، وشرح جل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢ ، والبسيط في شرح جل الزجاجي ١/٣٠٣ ، وشرح الجزئية للأبدي السفر الأول ٥٤١ ، وشرح التسهيل ١/١٦٢ ، والتذليل والتمكيل ٢/٢٦٧ .

(٣) البحر المحيط ١/٢٨١

على السماء ، فيكون قد أخبر بإخبارين : أحدهما استواوه إلى السماء والآخر : تسويته سبع سموات . وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو بعينه المسوى سبع سموات)^(١).

وهو كما قال ، لأن ما ذكره الزمخشري ليس أحد الموضع التي يفسر فيها الضمير بما بعده ، إذ شبه ﴿فَسَوْنُهُنَّ سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ بـ "ربه رجلا" ، والتشبيه يقتضي المساواة بين المشبه والمشبه به ، وما يدل على أن ﴿سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ تميز عنده ، كما أن "رجلا" تميز ، وقد أوضح الصبح لذى عينين أن الضمير لا يفسر بالتمييز إلا في بايين ، وهما : باب "رب" ، وباب "نعم وبئس وما جرى مجراهما" إلا إن قيل - كما يرى أبو حيان - إن المشابهة بين ﴿سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ ، و "ربه رجلا" حاصلة في أن كلا من الموضعين مبهم يفسره ما بعده دون النظر إلى كون المفسر تميزاً أو غيره فيمكن أن يدخل ضمن الموضع السابقة وهو البدل ، ولا سيما أن الزمخشري لم يصرح بإعراب هنا ، ولكن هذا التشبيه لا يدل على البدلية صراحة ، وإنما يحتمله احتمالا ، لذا قال ابن هشام : (وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب . . . وتوول على أن مراده أن ﴿سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ بدل ، وظاهر تشبيهه بـ "ربه رجلا" يأبه)^(٢).

وما يقطع قول كل خطيب في هذه المسألة قول الزمخشري نفسه في نظائر هذه الآية في سورة فصلت في قوله تعالى : ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبَعَ سَمَوَاتٍ﴾ : (فَقَضَاهُنَّ يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال طائرين ونحوه أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَّةٍ ويجوز أن يكون ضميراً مبهاً مفسراً بسبع سموات ، والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال ، والثاني على التمييز) ^(٣).

فالزمخشري إذن يفسر الضمير المبهم بالتمييز في غير بابي نعم ورب ، فهو بهذا شاذ عن

(١) السابق

(٢) معنى الليبيب ٦٣٨

(٣) الكشاف ٤/١٩٠ ، وانظر : تعقيبات أبي حيان النحوية لحار الله الزمخشري في البحر المحيط . ٣٠

النحاة، ولم يكتف بهذا القدر من الشذوذ ، بل جعل الحال أيضاً مما يفسر الضمير المبهم ، وذلك في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً﴾ [الأحقاف: ٢٤] ، يقول : (في الضمير وجهان : أن يرجع إلى ما تعددنا ، وأن يكون مبهاً قد وضح أمره بقوله عارِضاً إما تمييزاً وإما حالاً. وهذا الوجه أعراب وأفصح)^(١) ، وقد رد عليه أبو حيان قائلاً : (وهذا الذي ذكر أنه أعراب وأفصح ليس جارياً على ما ذكره النحاة ، لأن المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون إلا في باب رب ، نحو : رب رجلاً لقيته ، وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين ، نحو : نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً عمرو . وأما أن الحال يوضح المبهم ويفسره ، فلا نعلم أحداً ذهب إليه ، وقد حصر النحاة الضمير الذي يفسره ما بعده ، فلم يذكروا فيه مفعول رأى إذا كان ضميراً ، ولا أن الحال يفسر الضمير ويوضحه)^(٢) .

وأما ما ذكره أبو حيان من جهة المعنى فلا يسلم له ، وذلك لأن الزمخشري يطلب البلاغة حيثما كانت في تفسيره ، ومن البلاغة إبهام الضمير عنده في هذه الآية ، لأن المبهم إذا تبين كان أفحى وأعظم من أن يبين أولاً لأنه إذا أبهم تشوفت النفوس إلى الاطلاع عليه ، وفي البيان بعد ذلك شفاء لها بعد التشوف^(٣) .

وهذا الأمر لا يشفع للزمخشري ، إذ فيه مخالفة لإجماع النحاة ، وإن كان من أهل الاجتهاد في هذه المسألة ، إلا أن القول الذي عليه الجماعة أولى من القول المنفرد عنهم والشاذ .

هذا ويؤخذ على أبي حيان اضطرابه في بعض الموضع التي يفسر فيها الضمير بما بعده ، وذلك فيما يلي :

(١) الكشاف / ٤ / ٣٠٧

(٢) البحر المحيط / ٨ / ٦٤

(٣) انظر : مفاتيح الغيب / ٣ / ٣٧٩ ، وروح المعاني / ١ / ٢١٧ .

١- الضمير المجعلو خبره مفسرًا له .

حيث ذهب أبو حيان في هذه الآية إلى عده من المواقع السابقة ، وفي قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦]^(١) ، على حين لم يعده أحد المواقع في شرحه على التسهيل ، يقول : (ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ، ولا ينوي بالضمير التأثير ، أن يكون مفسره الخبر ، وإنما يفسره سياق الكلام)^(٢) . وأما ما ذهب إليه المصنف من أن " هي " مفسرها هو " حياتنا الدنيا " الذي هو الخبر فهو فاسد ، لأنه إذا فسره الخبر ، والخبر مضاد لشيء وموصوف لشيء ، كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيد إضافته وقيد صفتة ، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، ولا يجوز ذلك ... لأنه يؤدي إلى أنه لا يستفاد من الخبر إلا ما يستفاد من المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : رب الدار مالكها ، وسيد الدار مالكها .

وليس في كلام الزمخشري^(٣) ما يدل على ما ذهب إليه المصنف^(٤) ، لأنه قال : " وضع هي موضع الحياة " ، فلم يقل : " موضع حياتنا الدنيا " الذي هو الخبر . وقوله : " لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها " يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر هو الحياة^(٥) .

(١) انظر : البحر المحيط ٣٤٩/٦ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزئية الكبير ٧٥٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٣/١ ، وشرح الجزئية للأبدي السفر الأول ٥٤١ .

(٣) نص كلام الزمخشري هو : (هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه . وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها . ومنه : هي النفس تحمل ما حملت ، وهي العرب تقول ما شاءت . والمعنى : لا حياة إلا هذه الحياة لأن «إن» النافية دخلت على «هي» التي في معنى الحياة الدالة على الجنس فنقتها) ، انظر : الكشاف ١٨٧/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٦٣/١ .

(٥) التذليل والتكميل ٢٦٩-٢٧٠/٢

ولا يظهر في كلام الزمخشري كما قال أبو حيان ما يدل على أن الخبر يفسر الضمير ، بل السياق هو الذي يفسره ، مع ما في هذا القول من فساد في المعنى ، ولو استدل ابن مالك بقوله تعالى : ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَجَهَدٌ﴾ [الصفات: ١٩] كان أولى من استدلاله بالآلية السابقة ، إذ يقول الزمخشري فيها : (وهي لا ترجع إلى شيء ، إنما هي مهمة موضحة خبرها)^(١) ، إلا أنه يعتذر لابن مالك أن الزمخشري يذكر هذا بكثرة لذا حمل كلامه على ما هو مشهور عنه ، يقول أبو حيان : (وكثيراً ما يقول هو)^(٢) ، وابن مالك أن الضمير يفسره الخبر^(٣) ، وجعل من ذلك ابن مالك ﴿إِنَّهِ إِلَّا حَيَا نَا أَذْنِيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] ، وتكلمنا معه في ذلك في شرح التسهيل^(٤)^(٥) .

والأولى بأبي حيان أن يحمل قوله السابق على هذا إلا أن وجه الاستدلال كما بينه أبو حيان لا يسلم من جهة المعنى .

وعلى كل حال فإن النحاة المتأخرین قد أقروا هذا الموضع^(٦) ، ولا أرى إقراره لشدوذه عن النحاة المتقدمين .

٢- الضمير الذي أبدل منه مفسره .

إذ يرى أبو حيان أن في إثباته خلافاً ، لذا لم يخرج عليه هذه الآية ، ولا قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَلَّدِينَ أَشْرَكُواْ يَوْمَ أَحْدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَخِّرٍ مِّنَ الْعَدَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦] ،

(١) انظر : الكشاف / ٤ / ٣٤ .

(٢) انظر : الكشاف / ٤ / ٣٨ ، ٦١٠ .

(٣) انظر : شرح التسهيل / ١ / ١٦٣ .

(٤) انظر : التذليل والتكميل / ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٥) البحر المحيط / ٧ / ٣٤١ .

(٦) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد / ١ / ١١٤ ، وتهيد القواعد / ١ / ٥٥٦ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل / ١ / ٢٠٣ ،

ومعنى الليبب ٦٣٦ ، والهمم ٢٧٢ / ١ .

يقول : (وأجازوا أن يكون هو ضميراً عائداً على المصدر المفهوم من قوله : (لَوْ يُعَمِّرُ) ، وأن يعمر بدل منه ، وارتفاع هو على وجهيه من كونه اسم ما أو مبتدأ . وقيل : هو كناية عن التعمير ، وأن يعمر بدل منه ، ولا يعود هو على شيء قبله .

والفرق بين هذا القول والذى قبله ، أن مفسر الضمير هنا هو البدل ، ومفسره في القول الأول هو المصدر الدال عليه الفعل في لو يعمر . وكون البدل يفسر الضمير فيه خلاف ، ولا خلاف في تفسير الضمير بالمصدر المفهوم من الفعل السابق . فهذا يفسره ما قبله ، وذاك يفسره ما بعده^(١) ، ثم رجح عود الضمير على المصدر ، قائلاً : (أَظْهَرُهَا الْأُولُ (٢)) وهو في هذا منطلق من أن (الأَجُودُ الْحَمْلَ عَلَى مَا لَا خَلَافَ فِيهِ)^(٣) ولا سيما في كتاب الله ، يقول : (والأُولَى حَمْلَ الْقُرْآنَ عَلَى الْأَفْصَحِ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ)^(٤) ، على حين يخرج عليها في مواطن أخرى ، ويخالف معرب القرآن قاطبة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَ رَبُّهُ أَنْ تُبَسَّلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الأنعام: ٧٠] ، يقول : (والضمير في (به) عائد على القرآن أو على (الدين) أو على (حِسَابَهُمْ) ثلاثة أقوال : أولاًها الأول كقوله : ﴿ فَذَكَرَ رَبُّ الْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدٍ ﴾ [ق: ٤٥] ... واتفقوا على أن (تُبَسَّلَ) في موضع المفعول من أجله وقدروا كراهة أن تُبَسَّلَ ، ومخافة أن تُبَسَّلَ ، ولئلا تُبَسَّلَ^(٥) . ويجوز عندي أن يكون في موضع جر على البدل من الضمير ، والضمير مفسر بالبدل وأضمر الإبسال لما في الإضمار من التفخيم كما أضمر الأمر والشأن وفسر بالبدل وهو الإبسال ، فالتقدير : ذكر بارتكان النفوس وحبسها بما كسبت كما قالوا : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم . وقد أجاز ذلك

(١) البحر المحيط / ٤٨٣

(٢) السابق

(٣) البحر المحيط / ٤١٣

(٤) البحر المحيط / ٣٨٠

(٥) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٥٦ ، والمحرر الوجيز / ٢ / ٣٦٠ ، والتبيان في إعراب القرآن / ١ / ٥٦٠ ، والدر المصنون / ٤ / ٦٧٩ .

سيبويه قال : " فإن قلت : ضربت وضربني قومك نصبت إلا في قول من قال : أكلوني البراغيث أو تحمله على البدل من المضر " ^(١) ، وقال أيضاً : " فإن قلت ضربني وضربتهم قومك [لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه كأنك قلت ضربني قومك وضربتهم ^(٢) على التقديم والتأخير إلا أن تجعل هاهنا البدل كما جعلته في الرفع انتهى ^(٣) .

وقد روي قوله :

تُنَخَّلْ فَاسْتَاكْتْ بِهِ عُودْ إِسْحَلْ

بجر عود على أنه بدل من الضمير ^(٤) .

فالمسألة في عود الضمير على البدل خلافية كما قال أبو حيان ، فقد أجازها الأخفش ، وابن عصفور ، والشيوبيين ، والأبذري ، وابن مالك ، وأبو حيان مستدلين عليها بالسماع السابق وغيره ، ومن منعها كالجزولي ، وابن أبي الربيع إذ لم يعدا هذا الموضع منها ، تأولا ذلك على أن الضمير يفسره ما يفهم من سياق الكلام ^(٥) .

والذي يظهر لي أن السماع يؤيد ورودها إلا أنها تعد قليلة في الكلام العربي ، والقليل لا يحمل عليه ، وقد صرحت بها ابن هشام فقال : (عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل) ^(٦) .

(١) انظر : الكتاب ٧٨/١

(٢) زيادة من الكتاب يستقيم بها النص .

(٣) انظر : الكتاب ٧٨/١

(٤) البحر المحيط ١٦٠ / ٤

(٥) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٥٦ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢ / ٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٣ / ١ ، وشرح الجزولية للأبذري السفر الأول ٥٤١ ، وشرح التسهيل ١٦٢ / ١ ، والتذليل والتمكيل ٢٦٧ / ٢ .

(٦) معنى الليبي ١٥٨

٣- في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أَلَايَتِ لَيْسُ جُنْحَنَةُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] ، إذ يقول : (والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله : ليسجن ، أو من قوله : السجن) ^(١).

فهو يجوز وجهين يعود إليهما الضمير الفاعل في " بدا" :

أحدهما : أن يكون عائداً إلى السجن من قوله تعالى : (قال رب السجن أحب إلى) ، وهذا لا اعتراض عليه ، لأن الضمير عائد على متقدم .

وثانيهما : أن يكون عائداً على السجن المفهوم من " ليسجنه" ، وهذا معترض عليه ، لأنه ليس من الموضع التي يعود فيها الضمير على متاخر لفظاً ورتبة ، وقد نبه ابن هشام على ذلك ^(٢) .

٤- وأما من أعربه حالاً فهو من جهة المعنى لا غبار عليه ، ولكنه من جهة الصناعة يضعف ، لأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة لا جامدة ^(٣) .

٥- وأما من أعربه بدلاً ، والضمير عائد على ما قبله فهو الراوح من من جهة الصناعة ، ومن جهة المعنى . فاما من جهة الصناعة فلأن الأصل في الضمير عوده على ما قبله وهنا عاد على النساء ، ولأن البدل الأصل فيه الجمود ^(٤) ، وأما من جهة المعنى فلأن التقدير يشير : فسوى سبع سموات .

(١) البحر المحيط ٣٠٦/٥

(٢) انظر : مغني الليبب ٦٤١ .

(٣) انظر : المقرب ١٥١ ، وشرح المفصل ٤٨/٣ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٢/٢ ، والتذليل والتمكيل ٩/٩ ، ومغني الليبب ٦٠٣ ، والهمع ٢٩٣/٢ .

(٤) انظر : اللباب في علل والإعراب ١ / ٤١٠ ، وأسرار العربية ٢٦٢ ، والنحو الوافي ٣ / ٦٦٤ ، ٧٠٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١١ / ١٠٤ .

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان ، إذ يقول : (وهو إعراب صحيح ، نحو : أخوك مررت به زيد)^(١) ، ويقول : (والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ، ويترجح البدل بعدم الاشتقاق)^(٢) .

الترجح :

الذي يظهر لي فيما مر من الأقوال السابقة رجحان ما ذهب إليه أبو حيان من كونه بدلاً ، وذلك لما يلي :

١- لصحته من جهة المعنى ، والصناعة .

٢- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إليه .

(١) البحر المحيط ٢٨١/١

(٢) السابق ٢٨٢/١

٦٢ - إعراب (لكل) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا بَوْيَهُ لِكُلِّ وَحِدَّةٍ مِّنْهُمَا أَلْسُدُسٌ مِّمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [النساء: ١١].

حيث اختلف في إعراب (لكل واحد منها) على أقوال :

١- أن يكون (لكل) بدلا من (لأبويه) بدل كل من كل ، (لأبويه) خبرا مقدما ، و (السدس) مبتدأ مؤخرا ، والمعنى : والسدس لأبويه لكل واحد منها .
وهو قول الومحشري ^(١).

٢- أن يكون (ولكل) بدلا من الأبوين ، و (منها) نعت لواحد ، وجملة (لكل واحد منها) خبرا مقدما ، و (السدس) مبتدأ مؤخر .
وهو قول أبي البقاء ^(٢).

٣- أن يكون (ولكل) بدلا من (لأبويه) بدل تفصيل و (لأبويه) خبرا مقدما ، ومبتدؤه مخدوف تقديره "الثلث" وجملة (ولكل واحد منها) خبر مقدم ، و (السدس) مبتدأ مؤخر ، والمعنى : ولا بويه الثالث لكل واحد منها السدس .
وهو قول ابن المنير ^(٣).

وأما أبو حيان فقد رجح القول الثاني على أن يكون بدل بعض من كل ^(٤).

(١) انظر : الكشاف ٤٨٢ / ١.

(٢) لم أجده في التبيان ، وقد عزاه إليه أبو حيان . انظر : البحر المحيط ٣ / ١٩١ .

(٣) انظر : حاشية ابن المنير على الكشاف ٤٨٢ / ١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣ / ١٩٢ - ١٩٣ .

المناقشة :

الخلاف في هذه المسألة مبني على مسألة الإحلال في المبدل منه ، وهي مسألة خلافية سبق ذكرها .

حيث ذهب الزمخشري رحمه الله إلى إعراب (لكل واحد) بدلًا من (والأبويه) ، فقال : (" ولِكُلٌّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا " بدل من " لأَبَوَيْهِ " بتكرير العامل . وفائدة هذا البدل أنه لو قيل : والأبويه السادس ، لكان ظاهره اشتراكهما فيه . ولو قيل : والأبويه السادس ، لأوهم قسمة السادسين عليها على التسوية وعلى خلافها . فإن قلت : فهلا قيل : ولكل واحد من أبويه السادس : وأى فائدة في ذكر الأبوين أولاً ، ثم في الإبدال منها ؟ قلت : لأنّ في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتشديداً ، كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير . والسادس : مبتدأ ، وخبره : الأبويه . والبدل متوسط بينهما للبيان) ^(١) .

ورد هذا القول ابن المنير معتمداً على أن المبدل منه في نية الطرح ، قائلاً : (وفي إعرابه بدلًا نظر ، وذلك أنه يكون على هذا التقدير من بدل الشيء من الشيء ، وهما كعين واحدة ، ويكون أصل الكلام : والسادس لأبويه لكل واحد منها ، ويقتضي الاقتصار على المبدل منه التشريك بينهما في السادس ، كما قال : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوَقَ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ﴾ فاقتضى اشتراكهن فيه ، فيقتضي البدل - لو قدر إهدار الأول - إفراد كل واحد منها بالسادس وعدم التشريك ، وهذا ينافق حقيقة هذا النوع من البدل ، لأنه يلزم في هذا النوع أن يكون مؤدى المبدل والبدل واحداً . وإنما فائدته التأكيد بمجموع الاسمين لا غير بلا زيادة معنى ، فإذا تحقق ما بينهما من التباين تعذر البدلية المذكورة ، وليس من بدل التقسيم أيضاً على هذا الإعراب ، وإلا لزم زيادة معنى في البدل . فالوجه - والله أعلم - أن يقدر مبتدأ محذوف كأنه قيل : والأبويه الثالث ثم لما ذكر

نصيبيها مجملًا ، فصله بقوله : ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَسْدُسٌ﴾ وساغ حذف المبتدأ للدلالة التفصيل عليه ضرورة ، إذ يلزم من استحقاق كل واحد منها للسدس استحقاقها ، والله أعلم.

ولا يستقيم على هذا الوجه أيضًا جعله من بدل التقسيم. ألا تراك لو قلت : الدار كلها لثلاثة: لزيد ، ولعمرو ، وخلالد ، كان هذا بدلًا وتقسيماً صحيحاً ، لأنك لو حذفت المبدل منه قللت : الدار لزيد ولعمرو وخلالد ، ولم تزد في البدل زيادة ، استقام. فلو قلت : الدار لثلاثة: لزيد ثلثها ، ولعمرو ثلثها ، وخلالد ثلثها ، لم يستقم بدل تقسيم إذ لو حذفت المبدل منه لصار الكلام : الدار لزيد ثلثها ، ولعمرو ثلثها ، وخلالد ثلثها. فهذا كلام مستأنف ، لأنك زدت فيه معنى تمييز ما لكل واحد منهم ، وذلك لا يعطيه المبدل ولا سبيل في بدل الشيء من الشيء إلى زيادة معنى)^(١).

فابن المنير يرى أن ما ذهب إليه الزمخشري لا يصح ، لأن المبدل منه في نية الطرح ، وعليه لا يكون لذكر البدل فائدة كما سبق في حين لو أعراب (والأبوية) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "الثلث" كان (ولكل واحد) بدلًا على التفصيل ، وهذا كما يقول الدرويش (من الدقة بمكان)^(٢) ، والزمخشري لعله لا يرى بأن البدل في نية الطرح حتى يجاج بهذا ، وإن كنت أحسبه لم يتطرق لهذا الأمر ، إذ قصد بالبدل المعنى العام له وهو البيان كما عبر عنه ، فلم يتطرق لمسألة الإحلال من ورد ولا صدر .

وبعه أبو حيان ابن المنير في رده قول الزمخشري إلا أنه خالفه في رده بأن حاج الزمخشري بالمشهور من كلام العرب ، فالمشهور من كلام العرب أن البدل هو الذي يكون له الخبر دون المبدل منه ، إذ يقول : (البدل هو الذي يكون له الخبر دون المبدل منه ، كما ... في قوله : "أبواك كل واحد منها يصنع كذا" ، إذا أعرابنا "كلاً" بدلًا ، وكما تقول : "إن زيداً عينه حسنة" ،

(١) حاشية ابن المنير على الكشاف ٤٨٢ / ١

(٢) إعراب القرآن وبيانه ١٧٣ / ٢

فلذلك ينبغي إذا وقع البدل خبراً فلا يكون المبدل منه هو الخبر ، واستغني عن جعل المبدل منه خبراً بالبدل كما استغني عن الإخبار عن اسم إن وهو المبدل منه بالإخبار عن البدل^(١) ، وقال في موضع آخر : (القياس أن يحدث عن البدل لا عن المبدل منه ، فحدث هنا عن المبدل منه ، فإذا قلت : "إن هنداً حسنها فاتن" ، كان الخبر عن حسنها ، هذا هو المشهور في كلام العرب^(٢) .

واعتراض السمين على أبي حيان بأنّ (في هذه المناقشة نظرٌ ، لأنه إذا قيل لك : ما محلُّ (لأبويه) من الإعرابِ ؟ نضطر إلى أنْ نقول : في محلٍّ رفعٍ خبراً مقدماً، ولكنه تقل نسبَةُ الخبرية إلى (لكلٍّ واحدٍ منها) دون (لأبويه))^(٣) .

وما ذكره السمين ليس بمتضح عندي ، إذ كيف نقل نسبة الخبر إلى غيره ؟ !

وأما ما ذكره أبو حيان في مسألة الاعتماد على البدل دون المبدل منه فإنه من المشهور عند العرب ، إلا أنه ورد عنهم الاعتماد على المبدل منه دون البدل على قلة ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَكَانَهُ لَهُ لُقُ الْسَّرَاةِ كَانَهُ مَا حَاجِيَهُ مُعَيْنٌ بِسَوَادِ
فجعل " حاجيه" - وهو بدل من اسم " كأن" في حكم ما لم يذكر فأفرد الخبر أي : معين ، ولو جعل الاعتماد على البدل لثني الخبر ، كما تقول : "إن زيداً يديه منبسطان بالخير" ، ولو جعل الاعتماد على المبدل لقلت : "إن زيداً يديه منبسط بالخير" .

(١) البحر المحيط / ٣ - ١٩٣ / ١٩٢ .

(٢) السابق / ٣ - ٩٣ / ٩٤ ، وانظر : الارتشاف / ٤ / ١٩٦٩

(٣) الدر المصورون / ٣ / ٦٠٠

وقول الآخر :

إن السيف غدوّها ورواحها تركت هوازنَ مثلَ قرنِ الأُضبِ
 فجعل الخبر " تركت " للسيوف دون أن يجعله لـ " غدوها " ، " ورواحها " ، ولو جعله لها
 لقال : " تركا " ^(١).

وهذا هو قول بعض النحاة كالمبرد ^(٢) والفارسي ^(٣) وابن مالك ^(٤) والرضي ^(٥) ، وابن عقيل ^(٦) ، والسلسيلي ^(٧) ، وابن يعيش ^(٨) ، والأشموني ^(٩) .

إلا أن أبا حيان رد الاستشهاد بهذين البيتين ، ورأى أنه لا حجة فيها ، إذ يقول : (ولا حجة فيما استدل به لاحتمال أن يكون انتساب " غدوها ورواحها " على الظرف لا على البدل ^(١٠) ، ولا احتمال أن يكون " معين " خبراً عن حاجبيه ، لأنه يجوز أن يخبر عن الاثنين اللذين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ^(١١) ، كاليدين والرجلين والجاجبين إخبار الواحد كما قال :

(١) انظر : الكامل ٣ / ١٩ ، وكتاب الشعر ٢ / ٥١٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٩٣ ، وخزانة الأدب ١٩٩ / ٥ .

(٢) انظر : الكامل ٣ / ١٩ .

(٣) انظر : كتاب الشعر ٢ / ٥١٧ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٣٨ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٩٤-٣٩٣ .

(٦) انظر : المساعد ٢ / ٤٣٧ .

(٧) انظر : شفاء العليل ٢ / ٧٧٢ - ٧٧٣ .

(٨) انظر : شرح المفصل ٣ / ٦٦ - ٦٧ .

(٩) انظر : شرح الأشموني ٣ / ١٣٢ .

(١٠) ذكر ذلك يونس ، انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٤٧٨ .

(١١) ذكر ذلك أبو البقاء . انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤١١ .

لِمَنْ زُحْلُوَّةُ زُلَّ
بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

وقال :

وَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنَفُلٍ
أَوْ سُبْلَلَا كُحْلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتْ

فقال : تنهل ، وكحلت به ، ولم يقل تنهلان ولا كحلتا به ، وهذا كما أجازوا أن يخبر عن

الواحد من هذين إخبار المثنى قال :

إِذَا ذَكَرْتْ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى
بِصَحْرَاءِ فَلْجِ ظَلَّتِ تَكِفَانِ

فقال : ظلتا ولم يقل : ظلت تكف)^(١).

ولا ريب أن الاستدلال بالمحتمل ضعيف ، وأن البيت إذا جاز أن يحمل البيت على وجهه
سائع في العربية فقد سقط الاحتجاج به)^(٢).

ولكن الأخذ بهذا المبدأ مبدأ الاحتمال في الاستدلال مطلقاً يؤدي إلى رد الاستشهاد بكثير من
شواهد العربية ، والأصل حمل الشاهد على ظاهره وعدم صرفه إلا بدليل)^(٣) ، وما ذهب إليه أبو
حيان من تأويل للبيتين وصرفهما عن ظاهرهما متكلف لا يخفى على ذي بصيرة ، إذ إن الشاعر في
البيت الأول يهجو هوازن ، ويبيّن أن السيوف بصفة عامة تركتها مثل قرن الأعضب ، وهذا
المعنى أقوى في الهجاء وأقذع من القول بأن السيوف في وقت غدوها ورواحها ...، إذ لو لم يكن
للسيوف غدو ولا رواح لما كانت هوازن مثل قرن الأعضب ! ، وهذا معنى بعيد ، ومثله في
التكلف القول بأن الشاعر في البيت الثاني أخبر عن الاثنين اللذين لا يستغنى أحدهما عن الآخر
بخبر الواحد ، وهذا بعيد ، لأن الأصل أن يخبر عن الاثنين باثنين .

(١) البحر المحيط / ٣ / ٩٤ ، وانظر : التزيل والتكميل / ٤ / ١٤٦ مخطوط ، وارشاف الضرب ١٩٦٩ / ٤

(٢) انظر : الإنصاف / ١ / ٦٠ ، وشرح الكافية / ٣ / ٤٢٠ .

(٣) انظر : المعاير النقدية في رد الشوahد الشعرية ٦٣٥ .

ثم إن هناك جماعاً من النحاة القدامى والمتاخرين^(١) قد حملوا هذه الشواهد على ظاهرها دون تأويل ، لذا كان الأولى بأبى حيان أن يتبعهم في ذلك .

وقد ذهب أبو البقاء إلى إعراب (ولكل) بدل ، إذ يقول : ("السدس" رفع بالابتداء ، و "لكل واحد منها" الخبر ، "ولكل" بدل من الأبوين ، و "منها" نعت لواحد)^(٢) .

يقول أبو حيان : (وهذا البدل هو بدل بعض من كل ، ولذلك أتى بالضمير ، ولا يتوجه أنه بدل شيء من شيء ، وهمما لعين واحدة ، لجواز أبواك يصنعان كذا ، وامتناع أبواك كل واحد منها يصنعان كذا . بل تقول : يصنع كذا)^(٣) .

فأبى حيان يرى أن البدل في الآية هو بدل بعض من كل ، ورد إعرابها بدل شيء من شيء بأن الاعتماد إنما يكون على البدل لا المبدل منه .

وما ذهب إليه في إعرابه بدل بعض يؤيده وجود الضمير^(٤) .

الترجح :

الذى يظهر لي رجحان القول الثاني وهو كونه بدل بعض من كل ، والقول الثالث وهو كونه بدل تفصيل ، وذلك لما يلى :

١- لسلامتها من الاعتراضات المتجهة على القول الأول .

٢- لأن الأولى الحمل على ما لا خلاف فيه

ولكنه يترجح لدى ما ذهب إليه أبو حيان وهو القول الثاني ، لأنه قول ليس فيه تقدير بخلاف القول الثالث ، وعدم التقدير أولى من غيره .

(١) انظر : النحو الوافي ٦٧٣ / ٣

(٢) لم أجده في التبيان ، وقد عزاه إليه أبو حيان . انظر : البحر المحيط ١٩١ / ٣ .

(٣) البحر المحيط ١٩١ / ٣ .

(٤) انظر : ارشاد الضرب ١٩٦٦ / ٤ .

٦٣ - إعراب (بوعضة) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي إِن يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:

[٢٦]

اختلف في إعرابها على أقوال :

القول الأول : أن تكون "ما" زائدة، ويكون في إعراب "بوعضة" أربعة أوجه :

١- أن تكون مفعولاً به ، و"مثلاً" حال .

ذكر هذا القول الفراء^(١)، والمخشري^(٢)، ورجحه ثعلب^(٣)، والزجاج^(٤) .

واقتصر عليه أبو عبيدة^(٥)، والأخفش^(٦) .

٢- أن تكون مفعولاً ثانياً لـ"يضرب" .

ذكر هذا القول الكرماني^(٧)، والمخشري^(٨)، ورجحه المجاشعي^(٩)، وابن عطية^(١٠) .

٣- أن تكون بدلاً من "مثلاً" ، و"مثلاً" مفعولاً لـ"يضرب" .

(١) انظر : معاني القرآن / ١ / ٢١

(٢) انظر : الكشاف / ١ / ١١٥

(٣) انظر : مجالس ثعلب / ١ / ١٩١

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١ / ١٠٣

(٥) انظر : مجاز القرآن / ١ / ٣٥

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٨٣

(٧) انظر : غرائب التفسير / ١ / ١٢٨

(٨) انظر : الكشاف / ١ / ١١٥

(٩) انظر : النكث في القرآن / ١ / ١٢١

(١٠) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٩٧

ذكر هذا القول النحاس^(١)، ومكي^(٢)، وأبو البقاء^(٣).

٤- أن تكون عطف بيان من "مثلاً" ، و"مثلاً" مفعولاً لـ"يضرب" .

ذكر هذا القول الفارسي^(٤)، والزمخري^(٥).

القول الثاني: أن تكون "ما" نكرة موصوفة ، ويكون في إعراب "بعوضة" ثلاثة أوجه :

١-أن تكون صفة لـ"ما" ، و"ما" بدلاً من "مثلاً" .

ذكر هذا القول الفراء^(٦)، والطبرى^(٧)، وثعلب^(٨)، والزجاج^(٩)، والنحاس^(١٠)، ومكي^(١١)، والزمخري^(١٢)، وابن عطية^(١٣)، ورجحه أبو علي الفارسي^(١٤) .

٢-أن تكون بدلاً من "ما" ، والصفة محذوفة .

(١) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٠٣ .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٨٣ .

(٣) انظر : التبيان / ١ / ٤٣ .

(٤) انظر : المسائل المشكلة / ٣٧٩ .

(٥) انظر : الكشاف / ١ / ١١٥ .

(٦) انظر : معاني القرآن / ١ / ٢١ .

(٧) انظر : جامع البيان / ١ / ٤٠٤ .

(٨) عزاه إليه أبو حيان . انظر : البحر المحيط / ١ / ٢٦٦ .

(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١ / ١٠٤ .

(١٠) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٢٠٣ .

(١١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٨٣ .

(١٢) انظر : الكشاف / ١ / ١١٥ .

(١٣) انظر : المحرر الوجيز / ١ / ٩٧ .

(١٤) انظر : المسائل المشكلة / ٢٦٠ .

ذكر هذا القول أبو البقاء .

٣-أن تكون منصوبة على نزع الخافض .

وهو قول الكوفيين ^(١)، ورجحه الفراء ^(٢)، والطبرى ^(٣).

القول الثالث : أن تكون "ما" صفة للإبهام والتتکير ، "وبعوضة" بدلًا من "ما".

ذكر هذا القول المجاشعي ^(٤) ، والكرماني ^(٥).

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث ^(٦)، وتبعه السمين ^(٧).

المناقشة :

اختلف في إعراب (بعوضةً) على النحو الآتي :

١-أن تكون "ما" زائدة ، و"بعوضة" مفعولاً به لـ"يضرب" ، و"مثلاً" حالاً.

وهذا القول فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : زيادة "ما" غير المطردة ، يقول أبو حيان : (لأن زيادتها في هذا الموضوع

لَا تنقاًس) ^(٨).

(١) انظر : المحرر الوجيز ١/٩٧ ، ونسبة النحاس إلى الكسائي والفراء . انظر : إعراب القرآن ١/٢٠٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١/٢١

(٣) انظر : جامع البيان ١/٤٠٥-٤٠٦

(٤) انظر : النكث في القرآن الكريم ١٢٠

(٥) انظر : غرائب التفسير ١/١٢٨

(٦) انظر : البحر المحيط ١/٢٦٧

(٧) انظر : الدر المصنون ١/٢٢٥

(٨) البحر المحيط ١/٢٦٧

والثاني : مجيء الحال جامدة ، والأصل في الحال أن تكون مشتقة .

٢-أن تكون "ما" زائدة ، و"بعوضة" مفعولا ثانيا لـ"يضرب" .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : زيادة "ما" غير المطردة كما سبق .

والثاني : أن "ضرب" لا يتعدى إلى اثنين فيكون بمعنى "صير" ، يقول : (والأصح أن ضرب لا يكون من باب ظن وأخواتها ، فيتعدى إلى اثنين)^(١) ، ويقول أيضا : (والذي نختاره من هذه الاعاريب : أن ضرب [يتعدى لواحد ، لأن كونها لا]^(٢) تتعدى إلى اثنين هو الصحيح ، وذلك الواحد هو مثلا ، لقوله تعالى : (ضربَ مثُل) [الحج: ٧٣] ، ولأنه المقدم في التركيب ، وصالح لأن يتتصب بـ"يضرب")^(٣) .

ومسألة إلحاق "ضرب" بباب "ظن" فتكون بمعنى "صير" مسألة خلافية على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها ملحقه بباب "ظن" إذا كانت مع "المثل" ، فتكون بمعنى "صير" .

وهذا مذهب قوم كمكي^(٤) ، والمجاشعي^(٥) ، والزمخشري^(٦) ، وابن عطية^(٧) ، وأبي البقاء^(٨) ، والدماميني^(٩) ، والسيوطى^(١٠) .

(١) السابق ٢٦٦/١ .

(٢) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع

(٣) البحر المحيط ٢٦٧/١ .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٦٠٠ .

(٥) انظر : النكت في القرآن ١٢٠

(٦) انظر : الكشاف ١/١١٥

(٧) انظر : المحرر الوجيز ١/٩٧

(٨) انظر : التبيان ٢/٨٥٠

(٩) انظر : تعليق الفرائد ٢/١٥٨

(١٠) انظر : اهمع ١/٥٤٦

واستدلوا على ذلك بالسماع ، وبالإجماع .

فأما السمع فمنه قوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَّا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ [الكهف: ٤٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي هُوَ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا ﴾ [يس: ١٣]

وأما الإجماع فيقول مكي : (تعدى "اضرب" الذي هو لتمثيل الأمثال إلى مفعولين بلا اختلاف)^(١) ، وليس في المسألة إجماع كما سيأتي .

القول الثاني : أنها ملحقة بباب "ظن" مع "المثل" وغيره .

وهذا مذهب قوم ابن أبي الربيع ، وذلك نحو : ضربت الفضة خاتما ، وضربت الطين خزفا ، وضربت الذهب سوارا^(٢) .

وقد علق أبو حيان على هذه الأمثلة قائلا : (ينبغي أن يستثبت في هذا الباب ، فهو من كلام العرب أم من كلام المولددين)^(٣)

القول الثالث : أنها ليست ملحقة بباب "ظن" ، وإنما هي بمعنى "بين" .

وهذا مذهب قوم ابن مالك ، حيث رد على أصحاب القول الأول الذين جعلوا "ضرب" مع المثل من باب "ظن" قائلا : (والصواب أن لا تلحق بها ، لقوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ مَثَلًا فَأَسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ [الحج: ٧٣] فبني "ضرب" المذكورة لما لم يسم فاعله ، واكتفت بمرفوعها ،

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢٠٠ / ٢

(٢) انظر : البسيط / ١ / ٤٣٤ ، والملاخص / ١ / ٢١٦ .

(٣) التذليل والتكميل / ٦ / ٥٢ .

ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب^(١).

إلا أن أبو حيان قد رد على ابن مالك فيما ذهب إليه ، قائلاً : (وهذا استدلال ظاهر ، ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حذف لدلالة الكلام عليه ، أي : ضرب مثل ما يذكر ، ويدل عليه ﴿فَاسْتَعِمُوا لِهِ إِنَّ الظَّالِمِينَ تَدْعُونَ﴾ الآية^(٢) ، وتبعه الدمامي ، فقال في قول ابن مالك : (وفيه نظر ، لأن غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الأول ، فقد يكون مذوفاً لدليل ، والأصل "ضربنا ما سيدرك مثلاً" ، ثم حذف المفعول الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول)^(٣) .

فأبو حيان على هذا يوافق أصحاب القول الأول في تذليله^(٤) ، ولكنه في بحره يوافق أصحاب القول الثالث ، وهذا من تعدد الآراء عنده إلا أنه اضطرب في ذلك ، فقال في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءَ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [الكهف: ٤٥] : (وأقول : إن "كماء" في موضع المفعول الثاني لقوله "واضرب" ، أي : وصير لهم مثل الحياة الدنيا)^(٥) ، وهذا يخالف قوله في السابق !

والذي يظهر أن القول بعدم إلحاد "ضرب" بباب "ظن" هو الراجح ، وذلك لما يلي :

١- لأنها لو كانت من باب "ظن" لعدها جمهور العلماء منه .

(١) شرح التسهيل ٢/٨٥

(٢) التذليل والتكميل ٦/٥٢ .

(٣) تعليق الفرائد ٢/١٥٨

(٤) ذهب السيوطي إلى أن أبو حيان يوافق أصحاب القول الثاني ، إذ يقول : (وذهب ابن أبي الربيع إلى أن ضرب بمعنى صير متعد لاثنين مطلقاً مع المثل وغيره نحو ضرب الفضة خلخالاً ومال إلى أبو حيان) . انظر : المجمع ١/٥٤٦ ، وهذا خطأ من السيوطي ، لأن أبو حيان في تذليله يوافق أصحاب القول الأول بدليل اعتراضه على ابن أبي الربيع وابن مالك كما سبق .

(٥) البحر المحيط ٦/١٢٦

٢- ولأن القول بتعديتها إلى اثنين لا يكون إلا من باب التضمين ، والتضمين لا ينقاـس .

٣- ولأن القول بمجيء مفعولي ظن وأخواتها نكرين يعد قليلا^(١) ، لأنها من دوـاـخـلـ الـمـبـدـأـ والـخـبـرـ ، والأـصـلـ حـلـ الـكـلـامـ عـلـىـ الـكـثـيرـ الـغـالـبـ .

٤- ولأن تعدـيـ "ـصـرـبـ"ـ إـلـىـ مـفـعـولـيـنـ مـخـتـلـفـ فـيـهـ ،ـ وـتـعـدـيـهـاـ إـلـىـ مـفـعـولـ وـاحـدـ مـتـفـقـ عـلـيـهـ ،ـ وـالـحـمـلـ عـلـىـ الـمـتـفـقـ أـوـلـىـ مـنـ الـحـمـلـ عـلـىـ الـمـخـلـفـ .

٥- أن تكون "ـمـاـ"ـ زـائـدـةـ ،ـ وـتـكـوـنـ "ـبـعـوـضـةـ"ـ بـدـلـاـ مـنـ "ـمـثـلـاـ"ـ ،ـ وـ"ـمـثـلـاـ"ـ مـفـعـولاـ لـ"ـيـضـرـبـ"ـ .

وهـذـاـ القـوـلـ مـرـدـوـدـ مـنـ جـهـةـ الصـنـاعـةـ عـنـدـ أـبـيـ حـيـانـ كـمـاـ أـسـلـفـتـ مـنـ جـهـةـ زـيـادـةـ "ـمـاـ"ـ غـيـرـ المـطـرـدـ إـلـاـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ أـبـوـ حـيـانـ مـرـدـوـدـ لـمـاـ يـلـيـ :

١- لا طراد زياـتهاـ بـيـنـ التـابـعـ وـمـتـبـوعـهـ^(٢)ـ .

٢- ولا إـجـمـاعـ الـبـصـرـيـنـ وـالـكـوـفـيـنـ عـلـىـ زـيـادـتهاـ^(٣)ـ .

٣- ولقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بإسقاط "ـمـاـ"^(٤)ـ .

٤- أن تكون "ـمـاـ"ـ زـائـدـةـ ،ـ وـ"ـبـعـوـضـةـ"ـ عـطـفـ بـيـانـ مـنـ "ـمـثـلـاـ"ـ ،ـ وـ"ـمـثـلـاـ"ـ مـفـعـولاـ لـ"ـيـضـرـبـ"ـ .

وهـذـاـ القـوـلـ فـيـهـ مـنـ جـهـةـ الصـنـاعـةـ أـمـرـانـ :

الأـولـ : زـيـادـةـ "ـمـاـ"ـ غـيـرـ المـطـرـدـةـ ،ـ وـهـذـاـ مـرـدـوـدـ بـهـ سـبـقـ .

(١) انظر : المقاصد الشافية / ٢٥٣ .

(٢) انظر : مغني الليبب ٤١٣

(٣) انظر : معاني القرآن / ٢١ ، وجالس ثعلب / ١٩١ ، ومعاني القرآن وإعرابه / ١٠٤

(٤) انظر : مختصر ابن خالويه مغني الليبب ٤١٣

والثاني : مجيء عطف البيان نكرة مخالف لقول الجمهور ، يقول أبو حيان : (عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات)^(١).

وكون "بعوضة" عطف بيان نكرة من "مثلاً" مسألة خلافية بين العلماء على قولين :

القول الأول : جواز ذلك .

وهو قول الكوفيين^(٢) ، وأبي علي الفارسي^(٣) ، وابن جني^(٤) ، والزمخشري^(٥) ، وابن عصفور^(٦) ، وابن مالك^(٧) ، وابنه^(٨) ، وابن هشام في أحد قوله^(٩) ، والسيوطى^(١٠) .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿أَوْ كَفَرَ طَعَامُ مَسِكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥] ، وبقوله تعالى : ﴿وَيُسَقَّى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] ، وبقوله تعالى : ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَرَّكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] ، فعطف البيان عندهم بمنزلة النعت^(١١) .

القول الثاني : منع ذلك ، وما ورد منه فهو بدل كل من كل .

(١) البحر المحيط ٢٦٧/١

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، والارتفاع ١٩٤٣/٤ ، والهمع ١٦٠/٣

(٣) انظر : الحجة ٣/٢٥٨ ، و٦/١٥ ، والتذكرة فيها نقله عنه ابن مالك في شرح الكافية ٣/١١٩٥ .

(٤) انظر : الارتفاع ٤/١٩٤٣

(٥) انظر : الكشاف ٢/٥٤٦

(٦) انظر : شرح الجمل ١/٢٩٧ ، والمقرب ٢٧٢

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦

(٨) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٢ .

(٩) انظر : شرح قطر الندى ٢٩٨ .

(١٠) انظر : الهمع ٣/١٦٠

(١١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، ومغني الليب ٧٤٣

وهذا قول البصريين^(١) ، ومنسوب إلى جمهور النحوين^(٢) .

وينصونه بالمعارف ، وأكثر ما يرد منها في الأعلام اسمًا كانت أو كنية أو لقبا^(٣) .

واحتجوا على مجئه معرفة لا نكرة بأن البيان بيان كاسمه ، والنكرة لا يصح أن تبين غيرها ، لأنها مجهولة ، ولا يبين مجهول بمجهول^(٤) .

وقد رُد على البصريين بأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبيّنها من المعرفة ، وتبينها يكون بتخصيصها ، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح^(٥) .

وأما أبو حيان فتعدد رأيه في هذه المسألة ، إذ ذهب في النكت الحسان إلى جواز تنكير عطف البيان^(٦) إلا أنه عدل عن رأيه هذا إلى موافقة جمهور البصريين في بحره المحيط ، إذ إنه رد إعراب "بوضبة" عطف بيان قائلًا : (لأن عطف البيان مذهب الجمھور فيه أنه لا يكون في النکرات)^(٧) ، وقال : (لأن عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام)^(٨) ، وقال في قول أبي علي : (قال أبو علي (طَعَامٌ) عطف بيان لأن الطعام هو الكفاره . انتهى ؛ وهذا [لا يجوز]^(٩) على مذهب البصريين لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعرف لافي النکرات فالأولى أن يعرب بدلاً^(١٠) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتفاع ٤/١٩٤٣ ، والهمم ٣/١٦٠

(٢) انظر : البحر المحيط ١/٢٦٧ ، وشرح قطر الندى ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٧ ، والمقرب ٤/٢٧٣ ، والارتفاع ٤/١٩٤٣ ، والتذليل والتكميل ٤/١٣٠ مخطوط ، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٨١ .

(٤) انظر : السابق .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والنحو الولي حاشية ٣/٥٤٣ - ٥٤٥ .

(٦) انظر : النكت الحسان ١٢٦

(٧) البحر المحيط ١/٢٦٧

(٨) البحر المحيط ٢/١٨٨

(٩) زيادة من المخطوط يستقيم بها الكلام ، وليس في المطبوع

(١٠) البحر المحيط ٤/٢٤

هذا وأبو حيان وإن اعتمد في هذه المسألة على قول الجمهور إلا أنه قد يصرح بمخالفته كما في مسألة العامل في "إذا" الشرطية .

والذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان القول الكوفي على البصري ، وذلك لما يلي :

١- لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات يكون في المعرف والنكرات ؛ لأن النكرات تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به ، بدليل قوله تعالى : ﴿مِنْ شَجَرَةِ مُبَرَّكَةِ زَيْتُونَةِ﴾ [النور: ٣٥] ، فقد تخصص مدلول العموم في (شجرة) بذكر (زيتونة) كما يتخصص أو يتوضّح مدلول العموم بالمعرفة في مثل قوله : هذا أبو عبد الله زيد ، وهذا أمير المؤمنين عمر ، وذلك لأن المراد من ذكر (زيتونة) في الآية إنما هو البيان والتخصيص ، ولو لا ذلك لم يؤت بها أصلًا ولقليل في الآية ﴿تَوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ لَا شَرْقِيَّةٌ وَلَا غَرْبِيَّةٌ﴾ .

٢- لأن كل بدل يصح جعله عطف بيان إلا إذا قرن بأي بعد المنادي ، أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأي فلا يكون إلا عطف بيان^(١) ، فعلى هذا فكل ما جاز أن يعرب بدلاً جاز أن يعرب عطف بيان إلا فيما استثنى .

٥- أن تكون "بعوضة" صفة لـ "ما" ، وـ "ما" نكرة موصوفة بدلاً من "مثلاً" .

وهذا القول فيه من جهة الصناعة مجيء الصفة اسم جنس ، يقول أبو حيان : (لأن الصفة بأساء الأجناس لا تتقاس)^(٢) ، وهو كما قال ، إذ إن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو ما في حكمه ، أما اسم الجنس الجامد غير المسؤول بالمشتق فلا ينعت به^(٣) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٢٧/٣

(٢) البحر المحيط ٢٦٧/١

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٧ ، والمقرب ٢٤١ ، وشرح التسهيل ٣٢٢/٣ ، والارتفاع ٤/١٩٣٤ ، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٦٩ ، والهمجع ٣/١٥٠ .

٦-أن تكون "بعوضة" بدلا من "ما" ، و"ما" نكرة موصوفة .

وهذا فيه من جهة الصناعة أمران :

الأول : أنه بحاجة إلى تقدير صفة ، يقول السمين : (إذ يَحْتَاجُ أَنْ يُقَدِّرْ صَفَةً مَحْذُوفَةً وَلَا ضرورةً إِلَى ذَلِكَ) ^(١)

والثاني : أن مجيء "ما" نكرة موصوفة مختلف فيه على قولين :

القول الأول : أنكر هذا المعنى لها ، لأنها لا تستقل بنفسها .

وهذا مردود بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو : "الجاء الغير" ، "ويا أيها الرجل" ، و"ما" من هذا القبيل .

على حين أنكر أبو حيان هذا المعنى لعدم السماع الثابت المطرد في كلام العرب ، والإمكان الزيادة فيما ورد عنهم ، يقول أبو حيان : (وإثبات كون "ما" نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل ، ولا دليل قاطع في قوله : "مررت بما معجب لك" لإمكان الزيادة ، فإن اطرد ذلك في الرفع والنصب من كلام العرب ، كأن سرني ما معجب لك وأحببت ما معجب لك ، كان في ذلك تقوية لما دعى النحويون من ذلك ، ولو سمع لأمكنت الزيادة أيضاً ؛ لأنهم زادوا ما بين الفعل ومرفوته والفعل ومنصوبه . والزيادة أمر ثابت لما ، فإذا أمكن ذلك فيها فينبغي أن يحمل على ذلك ولا يثبت لها معنى إلا بدليل قاطع) ^(٢) ، ولكن أبو حيان عدل عن ذلك إلى جعل هذا المعنى قليلا في كلام العرب ، يقول : (لقلة استعمال ما نكرة موصوفة) ^(٣) ، والقليل غير مختار عنده ،

(١) الدر المصور ٢٢٣ / ١

(٢) البحر المحيط ١٨٠ / ١

(٣) السابق ٢١٢ / ١ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦ / ٢ ، والتذليل والتكميل ١٢٠ / ٣ ، ومغني اللبيب .

لذلك يقول : (وقد تقدم : أنا لا نختار ، كونها نكرة موصوفة)^(١).

القول الثاني : أثبت لها هذا المعنى دون تقييده بقلة ، وهم جمهور النحاة. وقد استدلوا على ذلك بقول أمية :

رَبِّمَا تَكْرُهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْ—

وبقول الشاعر :

سَالِكَاتِ سَبِيلُ قَفْرَةِ بَدْيٍ

وبقول الآخر :

وَعَنْاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ^(٢)

وقد جعل منه سيبويه قوله تعالى : ﴿هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ﴾ [ق: ٢٣] ، يقول : (وأما "هذا ما لدى عيّد" فرفعه على وجهين : على شيء لدى عنيد ، وعلى هذا بعل شيخ)^(٣).

ولم أجد من نص من النحاة على القول بقلة مجيء "ما" نكرة موصوفة غير أبي حيان ، ومع ذلك فقد اضطرب أبو حيان فيما اختاره ، إذ ذهب في قوله تعالى : ﴿هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ﴾ [ق: ٢٣] إلى جعل ("ما" نكرة موصوفة بالظرف وبعيّد أو موصولة والظرف صلتها)^(٤) !

٦- أن تكون منصوبة على نزع الخافض .

يقول الفراء : (تجعل المعنى على : إن الله لا يستحب أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما

(١) البحر المحيط / ٢٩٢

(٢) انظر : الكتاب / ١٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور / ٤٥٦ ، وشرح التسهيل / ٢١٥ ، والتذليل والتكميل / ٣٥٢ ، وشرح الكافية / ٤٢٩٦ ، ومعنى الليبب / ٣٩٢ ، وتمهيد القواعد / ٧٣٣ ، والهمم / ١٢٠ .

(٣) الكتاب / ٢١٠

(٤) البحر المحيط / ٨١٢٥

فوقها. والعرب إذا ألقـت «بـين» من كلام تصلـح «إـلى» في آخره نصبـوا الحرفـين المخـوضـين اللذـين خـفضـ أحـدـهـما بـ «بـين» وـالـآخـرـ بـ «إـلى». فـيـقـولـونـ: مـطـرـنـاـ ما زـبـالـةـ فالـثـعـلـبـيـةـ ، وـلـهـ عـشـرـونـ ما نـاقـةـ فـجـمـلاـ، وـهـيـ أـحـسـنـ النـاسـ ما قـرـنـاـ فـقـدـمـاـ. يـرـادـ بـ ما بـينـ قـرـنـهـ إـلـىـ قـدـمـهـاـ) (١).

وـماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ الفـرـاءـ مـنـ جـعـلـ «بـعـوـضـةـ» مـنـصـوبـةـ عـلـىـ حـذـفـ الـظـرـفـ الـمضـافـ «بـينـ» أـنـكـرـهـ المـبـرـدـ ، وـابـنـ أـبـيـ الرـبـيعـ .

يـقـولـ ابنـ الرـبـيعـ : (وـأـمـاـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ الفـرـاءـ ، وـهـوـ أـنـ الـمعـنـىـ : مـاـ بـيـنـ بـعـوـضـةـ فـهـاـ فـوـقـهـاـ خـارـجـ عنـ طـرـيقـ كـلـامـ الـعـربـ؛ لـأـنـ الـظـرـفـ لـاـ يـحـذـفـ وـيـقـامـ مـقـامـهـ مـخـوضـهـ، لـاـ تـقـولـ: جـلـسـتـ زـيـداـ تـرـيدـ جـلـسـتـ عـنـدـ زـيـدـ، هـذـاـ لـيـسـ مـنـ كـلـامـ الـعـربـ، وـاـسـتـدـلـاـ لـهـ بـقـولـ الـعـربـ : "لـهـ عـشـرـونـ ماـ نـاقـةـ فـجـمـلاـ" اـسـتـدـلـاـلـ ضـعـيفـ، فـإـنـ "مـاـ" هـنـاـ زـائـدـةـ، وـالـأـصـلـ لـهـ عـشـرـونـ نـاقـةـ فـجـمـلاـ، وـالـفـاءـ جـاءـتـ لـتـرـتـيـبـ الـأـخـبـارـ، وـإـلـاـ فـكـيـفـ تـأـتـيـ الـفـاءـ مـعـ بـيـنـ؟

لـاـ تـقـلـ جـلـسـتـ بـيـنـ زـيـدـ فـعـمـرـوـ، وـلـاـ يـقـولـ أـحـدـ جـلـسـتـ الـقـوـمـ زـيـدـ جـلـسـتـ بـيـنـ الـقـوـمـ، فـإـذـاـ بـطـلـ هـذـاـ كـلـهـ بـطـلـ قـولـهـ. وـلـاـ يـصـحـ الـاستـدـلـالـ عـلـىـ الـقـوـاعـدـ إـلـاـ بـغـيرـ مـحـتمـلـ، وـمـتـىـ اـحـتـمـلـ بـطـلـ الـاستـدـلـالـ) (٢)، وـيـقـولـ أـبـوـ حـيـانـ: (وـهـذـاـ الـذـيـ ذـهـبـ إـلـيـهـ الـكـوـفـيـوـنـ لـاـ يـعـرـفـهـ الـبـصـرـيـوـنـ) (٣).

ورـدـهـ أـعـنـيـ أـبـاـ حـيـانـ مـدـفـوعـ ، لـأـنـهـ لـاـ يـسـتـدـلـ بـالـمـذاـهـبـ عـلـىـ بـعـضـهـاـ إـلـاـ بـدـلـيلـ .

٧-أـنـ تـكـوـنـ "بـعـوـضـةـ" بـدـلاـ مـنـ "مـاـ" ، وـ"مـاـ" صـفـةـ لـلـإـبـاهـ وـالـتـنـكـيرـ .

وـفـيـ مـجـيـءـ "مـاـ" صـفـةـ خـلـافـ بـيـنـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ قـوـلـيـنـ :

(١) معاني القرآن ٢٢ / ١

(٢) تفسير الكتاب العزيز لابن أبي الريـبعـ، دراسـةـ وـتـحـقـيقـ، نـشـرـةـ الـدـرـاسـةـ وـالـتـحـقـيقـ سـوـرـةـ الـفـاتـحةـ فيـ مجلـةـ الجـامـعـةـ الإـسـلـامـيـةـ العـدـدـ (٨٥-١٠٠ـ).

(٣) البحر المحيط ٢٦٧ / ١

القول الأول : أثبت لها هذا المعنى ، كابن الحاجب ، والمغاربة^(١) .

يقول ابن الحاجب : (وما ، الاسمية : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وتمة بمعنى شيء ، وصفة)^(٢) ، ويقول ابن عصفور : (والصفة مثل قوله :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمِّر ما يسود من يسود
وقولهم : لأمِّر ما جدع قصير أنفه)^(٣) ، وقد قسم محمد بن السيد "ما" التي تجري مجرى
الصفة إلى ثلاثة أقسام :

١- أن يراد به التعظيم للشيء والتهويل به ، كقول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمِّر ما يسود من يسود
أي : السيد إنما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك .

٢- أن يراد به التحمير ، نحو : وهل أعطيت إلا عطيةً ما ، يقال لمن افتخر بها أعطاها .

٣- أن يراد به التنويع ، نحو : ضربت ضربةً ما ، أي : نوعاً من الضرب ، ومنه قول العرب : افعله آثراً ما ، أي : نوعاً من الإيثار^(٤) .

وقد تبع أبو حيان أصحاب هذا القول فقال : ("ما" تكون موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة ، وصفة ، وتمة . مثل ذلك : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] ، ﴿مَا إِلَّا هَذَا الرَّسُول﴾ [الفرقان: ٧] ، ﴿مَا يَفْتَحَ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢] ، مررت بها معجب

(١) نسب هذا القول إلى المغاربة ناظر الجيش . انظر : ٢/٧٣٥ ، ويقول أبو حيان : (ولم يذكر أصحابنا خلافاً في أن "ما" تكون صفة . انظر : التذليل والتكميل ٣/١٢٢) .

(٢) انظر : شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/٧٣٢-٧٣٤ .

(٣) شرح الجمل ٢/٤٥٦ .

(٤) انظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٥٠ .

لَكَ ، لِأَمْرِ مَا جَدَعْ قَصِيرَ أَنْفَهُ ، مَا أَحْسَنْ زِيَادًا^(١) ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿جُنْدُ مَا هُنَّ لِكَ﴾ [ص: ١١] : (قِيلَ : وَمَا زَائِدَةُ ، وَيَجِدُ أَنْ تَكُونَ صَفَةً أُرِيدُ بِهِ التَّعْظِيمَ عَلَى سَبِيلِ الْهَزَءِ بِهِمْ ، أَوْ التَّحْقِيرِ ، لِأَنَّ مَا الصَّفَةَ تَسْتَعْمِلُ عَلَى هَذِينَ الْمَعْنَيَيْنِ) ^(٢) ، لِذَلِكَ رَجُحٌ أَنْ تَكُونَ "مَا" صَفَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (مَا بِعَوْضَةٍ) قَائِلاً : (وَمَا) : صَفَةٌ تَزِيدُ النَّكْرَةَ شَيْئًا ، لِأَنَّ زِيادَتَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا تَنْقَاسُ) ^(٣).

القول الثاني: أنكر لها هذا المعنى، كابن مالك والرضي.

وحجتهم في ذلك أمران:

١ - أن المشهور في "ما" أن تكون حرف زائداً في قوله: لأمر ما جدع قصير أنفه.

يقول ابن مالك: (واختلف في "ما" من نحو قوله: لأمر ما جدع قصير أنفه، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بال محل، وقال قوم: هي اسم موصوف به. والأول أولى، لأن زيادة "ما" عوضاً عن مذوق ثابت في كلامهم، من ذلك قوله: أما أنت منطلقاً انطلقت، فزادوا "ما" عوضاً من كان، ومن ذلك قوله: حيثما تكون أكن، فزادوا "ما" عوضاً من الإضافة) ^(٤).

وقد أجاب الأبيّ عن ذلك بقوله: (ولا يمكن أن تكون "ما" زائدة لأمرتين:

أحدهما: أن زيادة "ما" قبل الجملة أو آخرها تقل، لا يحفظ من ذلك إلا قوله: افعله آثراً ما. أي: آثر الله على غيره، فزادها آخرها، وقوله:

(١) البحر المحيط / ١٦٣

(٢) السابق / ٧ / ٣٧٠

(٣) السابق / ١ / ٢٦٧

(٤) شرح التسهيل / ١ / ٢١٥-٢١٦.

وقد ما هاجني فازدت شوقا بكاء حمامتين تجاوبان .

في إحدى الروايتين ، فزادها قبل الجملة . ومثل : "لأمر ما جدع قصير أنفه" كثير في
كلامهم .

والآخر : أنها تعطي التعظيم ، ولا تستعمل نعتا إلا إذا قصده ، ولو كانت "ما" زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي التعظيم)^(١) .

ولكن هذا مردود ، لأن الريادة في "ما" أمر ثابت لها بخلاف الوصفية ، يقول الرضي :
(ثبتت زياتها نحو : ﴿فِيمَارَحَمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، ووصفيتها لم تثبت ، فالحمل على
ما ثبت ، في موضع الالتباس أولى)^(٢) .

٢- أنه ليس لها نظير في كلام العرب .

يقول ابن مالك : (وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود "ما" إى وهي مردفة بمكمل
কفولهم : مررت برجلِ أيِّ رجل ، وأطعمتنا شاةً كل شاة ، وهذا رجلُ من رجل ، فالحكم على "ما" المذكورة
بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بها لأنظير له ، فوجب اجتنابه)^(٣) .

ويحاب عن هذا بأن الآية الكريمة جاءت بعدها "بوعضة" مكملة لها ، كقولهم : مررت
برجلِ أيِّ رجلِ .

الترجح :

الذي يترجح عندي هو الوجه الثالث من القول الأول وهو كون (بوعضة) بدلاً من

(١) شرح الجزوئية للأبندي ٤٩٤-٤٩٥ ، وقد نسب هذا القول أبو حيان وناصر الجيش إلى ابن عصفور ، وليس في
شرح الجمل ما يدل عليه . انظر : التذليل والتمكيل ١٢٣/٣ ، وتمهيد القواعد ٧٣٦/٢ .

(٢) شرح الكافية ٥٢/٣

(٣) شرح التسهيل ٢١٥-٢١٦/١ .

(مثلاً) ، وذلك لما يلي :

- ١- لاطراد زيادة "ما" بين التابع والمتبوع .
- ٢- لإجماع البصريين والkovيين على زيادة "ما"
- ٣- لقراءة ابن مسعود بإسقاط "ما"
- ٤- لسلامته من الاعتراضات المتجهة إلى غيره من الأقوال .

٦٤ - إعراب (من) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]

حيث اختلف في إعراب (من) على ثلاثة أقوال :

- ١- أن تكون اسمًا موصولاً في موضع جر بدل بعض من "الناس" ، والضمير محذوف تقديره " منهم" ، المعنى : والله على الناس حج البيت المستطاع منهم .

ذكر هذا القول سيبويه^(١) ، والأخفش^(٢) ، والفراء^(٣) ، والبرد^(٤) ، والطبری^(٥) ، وابن السراج^(٦) ، والزجاج^(٧) ، ومکی^(٨) ، والرخشری^(٩) ، وابن عطیة^(١٠) ، والسهیلی^(١١) ، وأبو البقاء^(١٢) ، وابن أبي الربيع^(١٣) ، وابن عصفور^(١٤) ، وابن مالك^(١٥) ، والرضی^(١٦) ، ونسب هذا القول إلى أكثر النحویین^(١٧) .

(١) انظر : الكتاب / ١٥٢

(٢) انظر : معانی القرآن / ١٤٧

(٣) انظر : معانی القرآن / ١٧٩

(٤) انظر : المقتضب / ٢٧

(٥) انظر : جامع البيان / ٦٤

(٦) انظر : الأصول / ٢٤

(٧) انظر : معانی القرآن وإعرابه / ٤٤٧

(٨) انظر : مشکل إعراب القرآن / ١٦٩

(٩) انظر : الكشاف / ٣٩٠

(١٠) انظر : المحرر الوجيز / ٤٩٨

(١١) انظر : نتائج الفكر / ٢٤١

(١٢) انظر : التبيان / ٢٨١

(١٣) انظر : البسيط / ٤٠٣

(١٤) انظر : شرح الجمل / ٢٨٥

(١٥) انظر : شرح التسهیل / ٣٣٥

(١٦) انظر : شرح الكافية / ٧٨

(١٧) انظر : إعراب القرآن / ١٣٩٦ ، والارتفاع / ٤١٩٦٦ ، والمغني ٦٩٥

- ٢- أن تكون اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ، و "استطاع" فعل الشرط ، وجوابه مذوف تقديره : "فعليه الحج" ، المعنى : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج . ذكر هذا القول الكسائي ^(١) ، والفراء ^(٢) ، ومكي ^(٣) ، وابن عطية ^(٤) ، وأبو البقاء ^(٥) .
- ٣- أن تكون اسمًا موصولاً في محل رفع فاعل للمصدر "حج" . وهو قول بعض البصريين ^(٦) ، وقيل بعض الكوفيين ^(٧) ، ونسبة بعضهم إلى ابن السيد ^(٨) . ورجح أبو حيان القول الأول ^(٩) .

المناقشة :

اختلف في إعراب (من) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن تكون بدل بعض من كل . وهذا القول صحيح من جهة المعنى والصناعة.

فأما من جهة المعنى فإن الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم، فيكون كأنه قال: والله على جميع الناس المستطيعين منهم حج البيت ^(١٠) ، وأما من جهة الصناعة فإن بدل البعض يشترط فيه

(١) انظر : السابق ، ومشكل إعراب القرآن ١٦٩ / ١

(٢) انظر : معاني القرآن ١٧٩ / ١

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١٦٩ / ١

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٤٩٨ / ١

(٥) انظر : التبيان ٢٨١ / ١

(٦) المحرر الوجيز ٤٩٨ / ١ ، والبحر المحيط ٣ / ١٣ .

(٧) الكافي في الإفصاح ٣ / ١٠٨٤ .

(٨) معنى الليب ٦٩٥ .

(٩) انظر : البحر المحيط ٣ / ١٢ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٣٣٧ / ٣ .

وجود ضمير يعود على المبدل منه ، لذلك قدروا ضميراً بعده " من استطاع منهم " ^(١) .

والقول الثاني : أن تكون اسم شرط في محل رفع مبتدأ ، والمعنى : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج .

وهذا القول من جهة المعنى صحيح ، لمجيء الشرط بعده وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِ الْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، يقول أبو حيان : (ويناسب الشرط مجيء الشرط بعده في قوله : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾) ^(٢) ، وكذلك هو من جهة الصناعة فإن حذف جواب للدلالة عليه جائز .

وعلى هذا القول يكون حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، يقول ابن عصفور : (وهذا الذي ذهب إليه حسن جداً) ^(٣) .

ولكنني أرى أن هذا المعنى متكلف ، لأن فيه انقطاع الكلام بعضه عن بعض ، إذ يصير : والله على النا حج البيت ثم يقف ويبداً جملة أخرى " من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج " والأصل في الكلام الاتصال لا الانقطاع .

وقد رجح أبو حيان القول الأول على الثاني قائلاً : (والوجه الأول أولى لقلة الحذف فيه وكثره في هذا) ^(٤) ، وتبعه ابن هشام فقال : (ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام) ^(٥) ، وقد سبقوهم إلى ذلك سيبويه فقال : (فكلما كثر الإضمار كان أضعف) ^(٦) .

(١) انظر : شرح الكافية ٢/٧٨

(٢) البحر المحيط ٣/١٢

(٣) شرح الجمل ١/٢٨٥

(٤) البحر المحيط ٣/١٢

(٥) قطر الندى ٩٣٠

(٦) الكتاب ١/٢٥٩

والقول الثالث : أن تكون فاعلاً للمصدر "الحج" .

وهذا القول مردود من جهة الصناعة والمعنى ، يقول أبو حيان : (وهذا القول ضعيف من جهة اللفظ والمعنى . أما من جهة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم ^(١) أنه لا يجوز إلا في الشعر . وأما من جهة المعنى فإنه لا يصح لأنه يكون المعنى : إن الله أوجب على الناس مستطاعهم وغير مستطاعهم أن يحج البيت المستطيع) ^(٢) ، وتبعه السمين ^(٣) .

أما ما ذكره من جهة الصناعة فيه تفصيل :

فقد ذهب سيبويه ^(٤) ، والمبرد ^(٥) ، والصيمرى ^(٦) ، والرضي ^(٧) إلى جواز إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به دون تقييد.

على حين ذهب أبو علي الفارسي ^(٨) ، والسهيلي ^(٩) ، والشلوبيين ^(١٠) ، وابن مالك ^(١١) ،

(١) كأبي علي الفارسي ، وابن أبي الريبع . انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٢٤٩ ، والكافى ٣ / ١٠٨٣

(٢) البحر المحيط ٣ / ١٣ ، وانظر : التذليل والتكميل ٤ / ١٤٢ مخطوط

(٣) انظر : الدر المصنون ٣ / ٣٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١٩٠

(٥) انظر : المقتضب ١ / ٢١

(٦) انظر : التبصرة والتذكرة . ٢٤٠

(٧) انظر : شرح الكافية ٣ / ٤٠٨

(٨) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٢٤٩

(٩) انظر : نتائج الفكر ١٤١

(١٠) انظر : الكافي ٣ / ١٠٨٤

(١١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١١٨ .

وابن أبي الريبع^(١)، وابن عصفور^(٢)، وابن هشام^(٣)، والشاطبي^(٤) إلى تقييده بالقلة في الكلام ، وكثرته في الشعر ، وذلك لأن الإضافة إلى الفاعل أولى من المفعول ، لأن مرتبته التقدم^(٥) .

وقد جاء منه في الشعر قوله :

أَلَا إِنَّ ظُلْمًا نَفْسَهُ الْمَرْءُ بَيْنُ
إِذَا لَمْ يُصْنُها عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعُقْلَا

وقوله :

أَمْنَ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبُعٌ وَمَصِيفٌ
لَعْنِيكَ مِنْ مَاءِ الشَّؤُونِ وَكَيْفُ

وقوله :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ الْقَوَاقِزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقوله :

رَدِ إِضْنَاؤُكَ الْغَرَامُ الَّذِي كَانَ
نَعْذُولًا فَمَهْدِلُكَ عَذْرًا

وجاء منه في الكلام فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ ذَكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا ﴾ [مريم: ٢] بضم الدال والهمزة^(٦) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (... وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً)^(٧) .

(١) انظر : الكافي ٣ / ١٠٨٤ ، والبسيط ١ / ٤٠٤

(٢) انظر : المقرب ١٤٣

(٣) انظر : المغني ٦٩٥

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٤ / ٢٤٩

(٥) انظر : الكافي ٣ / ١٠٨٤ ، والبسيط ١ / ٤٠٤

(٦) وهي قراءة ابن عامر في رواية يحيى بن الحارث . انظر : شرح التسهيل ٣ / ١١٨ ، ومعجم القراءات ٥ / ٣٣٣ . وفي هذا رد على ابن أبي الريبع الذي قال : « لم يجيء في فصيح الكلام » ، « ولا ذكر في القرآن الإضافة إلى المفعول بحضره الفاعل » انظر : الكافي ٣ / ١٠٨٣ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١١٨

وأما ما ذكره من جهة المعنى فهو كما قال ، يقول الشلوبين : (المعنى : والله على الناس أن يحج البيت المستطيع ، فيلزم عن هذا أن يكون الناس مطلوبين بأن يحجوا المستطيع منهم ، ولم يتقرر هذا في الشريعة ، لأن كل إنسان مطلوب بنفسه ، ولا يطلب أحد بأن يحج غيره)^(١) ، وقد أجاب ابن عاشور عن هذا قائلاً : (وَالْحُقُّ أَنَّ هَذَا الرَّدَّ لَا يَتَّجِهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَتَفَنَّنُ فِي الْكَلَامِ لِعِلْمِ السَّامِعِ بِأَنَّ فَرْضَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ فَرْضٌ مُجْمَلٌ يُبَيِّنُهُ فَاعْلُمْ حَجَّاً، وَلَيْسَ هُوَ كَقُولَكَ : اسْتَطَاعَ الصَّوْمَ، أَوِ اسْتَطَاعَ حَمْلَ التَّّقْلِ)^(٢) ، وهذا معنى متکلف إلا إذا فهم السامع كما قال بأن فرض ذلك مجمل يبينه الفاعل .

وقد أضاف السهيلي معنى فاسداً آخر لهذا الإعراب ، إذ يقول : (المعنى فرض على التعين بلا خلاف ، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية ، فإذا حج المستطيع برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التکليف)^(٣) .

فهذا القول مردود من جهة الصناعة والمعنى كما ذهب إليه أبو حيان إلا أنه يؤخذ على أبي حيان اضطرابه في هذه المسألة ، إذ يقول في قوله تعالى : « تَخَافُونَهُمْ كَحِيفَتِكُمْ أَنْفُسُكُمْ » [الروم: ٢٨] في قراءة ابن أبي عبيدة برفع أنفسكم : (قرأ الجمهور أنفسكم بالنصب ، أضيف المصدر إلى الفاعل ، وأبن أبي عبلة بالرفع أضيف المصدر للمفعول^(٤) ، وهو وجهان حسان ، ولا قبح في إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل)^(٥) .

(١) انظر : الكافي ١٠٨٣ / ٣

(٢) التحرير والتنوير ٢٢ / ٤

(٣) نتائج الفكر ٢٤١

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣٨٩ / ٤ ، ومعجم القراءات ١٥٥ / ٧

(٥) البحر المحيط ١٦٦ .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجهان القول الأول وهو إعراب (من) بدل بعض ، كما ذهب إليه أبو حيان على غيره من الأقوال ، وذلك لما يلي :

- ١- لصحة الصناعة ، واستقامة المعنى عليه .
- ٢- لأن جمهور النحويين والمفسرين عليه .
- ٣- لقلة الحذف فيه .
- ٤- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إلى غيره .
- ٥- لأن الأولى حمل الكلام على ما لا خلاف فيه .

٦٥ - إعراب (قتال) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْشَّهْرِ الْحَرامِ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

حيث اختلف في إعراب (قتال) على قولين :

١ - أن يكون مجرورا على أنه بدل اشتغال من الشهر.

وهذا قول سيبويه ^(١)، والأخفش ^(٢)، والكسائي ^(٣)، والفراء ^(٤)، والمبرد ^(٥)، وابن ولاد ^(٦)، والطبرى ^(٧)، والزجاج ^(٨)، والنحاس ^(٩)، والزجاجى ^(١٠)، وابن جنى ^(١١)، ومكي ^(١٢)، والمجاشعي ^(١٣) ،

(١) انظر : الكتاب / ١٥١

(٢) انظر : معاني القرآن / ١٤٧

(٣) انظر : إعراب القرآن / ٣٠٧

(٤) انظر : معاني القرآن / ١٤١ ، ١٤٠ / ٢ ، ٣٦٠ . هذا وقد نسب بعضهم كالنجاس وابن عطية وأبي البقاء إلى الفراء أنه يرى أن "قتال" اسم مجرور بعن المذودة ، وهذا مردود بموضع من المعاني يفهم منها أنه يقصد البدل فهو على نية تكرار العامل .

انظر : السابق، والنكت في القرآن ١٦٤ ، والبحر المحيط ١٥٤ / ٢ ، والدر المصنون ٢ / ٣٨٩ .

(٥) انظر : المقتضب / ٢٧ ، ٢٧ / ٤

(٦) انظر : الانتصار ٨٠

(٧) انظر : جامع البيان / ٤ - ٢٩٩

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٤ ، ٢٨٩ / ٤ ، ٢٥٢

(٩) انظر : إعراب القرآن / ١ / ٣٠٧

(١٠) انظر : الجمل في النحو ٢٥

(١١) انظر : اللمع ٨٩

(١٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ١٢٧ .

(١٣) انظر : النكت في القرآن ١٦٤ ، وشرح عيون الإعراب ٢٣٠ .

والواحدي ^(١) ، والكرماني ^(٢) ، والمخشري ^(٣) ، وابن عطية ^(٤) ، والسهيلي ^(٥) ، والرازي ^(٦) ، وأبو البقاء ^(٧) ، وابن مالك ^(٨) .

٢- أن يكون مجرورا على الجوار

وهذا قول أبي عبيدة ^(٩)

وأما أبو حيان فرجح القول الأول . ^(١٠)

المناقشة :

اختلاف في إعراب (قتال) على النحو الآتي :

١- أن يكون بدل اشتئال من الشهر .

وهذا القول صحيح من جهة الصناعة ، والمعنى ، والسماع .

فاما من جهة الصناعة فإن الأكثر في بدل الاشتئال عند النحاة أن يكون مصدراً عن الاسم كما في هذه الآية ^(١١) ، يقول أبو حيان : (وقرأ الجمهور : قتال فيه ، بالكسر وهو بدل من الشهر ،

(١) انظر : الوجيز ١/٦٠

(٢) انظر : غرائب التفسير ١/٢١١

(٣) انظر : الكشاف ١/٢٥٨

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١/٢٥٧

(٥) انظر : نتائج الفكر ٣/٢٤٣

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٦/٣٨٧

(٧) انظر : التبيان ١/١٧٤

(٨) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٣٥

(٩) انظر : مجاز القرآن ١/٧٢

(١٠) انظر : البحر المحيط ٢/١٥٤

(١١) انظر : نتائج الفكر ٣/٢٩٣ ، والبسيط ١/٤٠٥ ، والارتفاع ٤/١٩٦٦ ، والبديع ١/٣٥٠ .

بدل اشتئال)^(١)، ويقول : (بدل الاشتئال في الغالب يكون بالمصادر كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ ...)^(٢)، وأما من جهة المعنى فإن سبب نزول هذه الآية كما ذكر الواهدي أن رسول الله ﷺ بعث سرية من المسلمين، وأمر عليهم عبد الله بن جحش الأنصاري، فانطلقوا حتى هبطوا نخلة ووجدوا بها عمرو بن الحضرمي في عير تجارة لقريش في يوم بقى في الشهر الحرام فاختصم المسلمون، فقال قائل منهم: لا نعلم هذا اليوم إلا من الشهر الحرام، ولا نرى أن تستحلوا لطبع أسفاركم عليه فغلب على الأمر الذين يريدون عرض الدنيا فشدوا على ابن الحضرمي فقتلوا وغنموا عيره، فبلغ ذلك كفار قريش، وكان ابن الحضرمي أول قتيل قتل بين المسلمين وبين المشركين، فركب وفد من كفار قريش حتى قدموا على النبي ﷺ فقالوا: أتحل القتال في الشهر الحرام ؟ فأنزل الله تعالى - يسألونك عن الشهر الحرام قتال إلى - الغاية^(٣) ، والقتال واقع في الشهر فهو مشتمل عليه ، وأما من جهة السباع فقد قرأ ابن مسعود ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ عَنْ قِتَالِ فِيهِ﴾^(٤) ، والبدل على نية تكرار العامل .

٢-أن يكون مجرورا على الجوار

يقول أبو عبيدة : («يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ») مجرور بالجوار لما كان بعده «فِيهِ» كناية للشهر الحرام، وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَّأَمْ سَائِمُ)^(٥)

(١) البحر المحيط / ٢٤

(٢) السابق / ٤٥ ، وانظر : الارشاد / ٤ / ١٩٦٦ .

(٣) أسباب النزول ٤١

(٤) وهي قراءة أيضاً الرابع والأعمش انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٤١ ، جامع البيان ٤ / ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٧ ، والمحرر الوجيز ١ / ٢٧٦ .

(٥) مجاز القرآن ١ / ٧٢

وهذا القول مردود عند النحاس وابن عطية ، يقول النحاس : (قال أبو جعفر لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام وإنما الجوار غلط وإنما وقع في شيء شاذ وهو قوله هذا جحر ضب خرب والدليل على أنه غلط قول العرب في التشنيه هذان جحرا ضب خربان وإنما هذا بمنزلة الإقواء ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها)^(١) ، ويقول أيضا : (وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الإقواء)^(٢) ، وقد سبقه الزجاج إلى ذلك فقال : (فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله)^(٣) ، ويقول ابن عطية : (وقال أبو عبيدة هو خفض على الجوار قوله هذا خطأ)^(٤) ، ولم يفصح ابن عطية عن وجه الخطأ في مقالة أبي عبيدة ، لذا قال أبو حيان : (فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلاح عليه النحاة ، فهو كما قال ابن عطية ، ووجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعاً لما قبله في رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى ، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لجاورته لمحفوظ لا يكون له تابعاً من حيث المعنى ، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ، ولا منصوب ، فيكون : قتال ، تابعاً له ، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار ، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمحفوظ ، فخفضه بكونه جاور محفوظاً أي : صار تابعاً له ، ولا يعني به المصطلح عليه ، جاز ذلك ولم يكن خطأ ، وكان موافقاً لقول الجمهور ، إلا أنه أغمض في العبارة ، وألبس في المصطلح)^(٥) ، وأبو عبيدة كما يفهم من نصه يقصد الجر على المجاورة المصطلح عليه من غير أن يشترط ما شرطه الجمهور فيه ، كما في استدلاله بقول الأعشى ، وبقوله تعالى : ﴿وَامْسُحُوا﴾

(١) إعراب القرآن / ١٣٠٧

(٢) السابق / ٢٩

(٣) معاني القرآن وإعرابه / ٢١٥٣

(٤) المحرر الوجيز / ١٢٧٦

(٥) البحر المحيط / ٢١٥٤

بِرُءَةٍ وَسِكْمٍ وَأَرْجُلَكُمْ ﴿٢﴾ بكسر اللام ^(١).

والجر على الجوار مسموع عن العرب ، ومن ذلك قولهم: (جَرْ رُضِبْ خَرِبْ) بخفض خرب لجاورته للضب المخوض ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنّه صفة للمرفوع وهو الجر.

وقول الحطيبة:

وَإِيَاكُمْ وَحَيَّةَ بَطَنِ وَادٍ هُمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّ
بحفض (هموز) لجاورته (بطن واد) وكان حقه النصب ، لأنّ نعت للحيّة .

وقول العجاج :

كَانَ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمَزَمِلِ
بحفض (المزمل) لجاورته (العنكبوت) ، وكان حقه النصب ، لأنّ نعت للنسج .

وقول الآخر :

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِهِ غَيْرِ مُقْرَفَةٍ مُلْسَأَهُ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبُ
بحفض (غير) لجاورته (وجه) ، وكان حقه النصب ، لأنّ نعت للسنة .

وقوله :

جَرَّى اللَّهُ فِيهَا الْأَغْوَرِيْنِ مَلَامَةً وَعَبْدَةَ ثَفَرَ الثَّوْرَةَ الْمُتَضَاجِمِ
بحفض (المتضاجم) لجاورته (الثورة) ، وكان حقه النصب ، لأنّ نعت للثغر .

وقول زهير :

لَعَبَ الْرِيَاحُ، بِهَا، وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ
بحفض (القطر) لجاورته (المور) ، وكان حقه الرفع ، لأنّه معطوف على (سوافي) .

(١) انظر : مجاز القرآن / ١٥٥ ، وهي قراءة ابن كثير ، وحمزة ، وأبو عمرو . انظر : السبعة في القراءات ٢٤٢ .

وقول الآخر :

ياصاحِ بلغ ذوي الزوجات كلهُمْ
أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عرا الذنبِ
بخفض (كلهم) ل المجاورة (الزوجات) وكان حقه النصب لأنَّه توكيده (ذوي).

وقول الشاعر :

كأنما ضربت قدام أعينها
قطنا بمستحصد الأوتارِ مخلوجِ
بخفض (مخلوج) ل المجاورة (الأوتار) وكان حقه النصب لأنَّه نعت ل (قطنا)^(١).

وقوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسِحُوا بُرُءَوْسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

فخفض (وارجلكم) ^(٢) ل المجاورة (برؤوسكم) وكان حقه النصب ، لأنَّه معطوف على (وجوهكم) ، وقوله تعالى : ﴿يَبْنِي إِسْرَئِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِّنْ عَذَابِنَا وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلَوَى﴾ [طه: ٨٠] بخفض (الأيمان) ^(٣) ل المجاورة (الطور) وكان حقه أن يكون نعتاً لـ (جانب) ^(٤).

والجر بالجوار مسألة خلافية بين النحاة على أربعة أقوال :

القول الأول : يرى جوازه مطلقا في الكلام .

(١) انظر : الكتاب ١/١٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٧٤ ، والخصائص ٣/٢٢٠ ، ومقاييس اللغة ٣/١١٢ ، والإنصاف ٢/٦١٥ ، وشرح التسهيل ٣/٣٠٩ ، والهمع ٢/٥٣٥ .

(٢) في قراءة ابن كثير ، وحزة ، وأبو عمرو . انظر : السبعة في القراءات ٢٤٢ .

(٣) وهي قراءة الأعمش ، ويحيى بن ثابت انظر : ختصر ابن خالويه ١٤٦ ، والمحتب ٢/٢٨٩ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٠٩ ، والهمع ٢/٥٣٥ .

وهو قول سيبويه^(١) ، والفراء^(٢) وأبي عبيدة^(٣) ، والأخفش^(٤) ، والأنباري^(٥) ، وأبو البقاء^(٦) ، وابن مالك^(٧) ، وأطال أبو البقاء العكري الكلام في هذه المسألة ، واستشهد على ذلك بشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب وقال: (وهذا يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويون له باباً ، ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصلوه بقولهم: (جحر ضِّ خرب) حتى اختلفوا في جواز جر الثنوية والجمع ، فأجاز الإتباع فيها جماعة من حذاقهم قياساً على المفرد المسموع ، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط)^(٨) ، ومن هؤلاء الحذاق الذين يعنيهم العكري سيبويه^(٩) .

القول الثاني : يرى جوازه في النعت فقط ، ومنعه في العطف والبدل ، وهو قول الطبرى^(١٠) ، وابن جنى^(١١) ، والزمخري^(١٢) .

(١) انظر: الكتاب / ١ ٤٣٧.

(٢) انظر: معاني القرآن / ٢ ٧٤ ، ونقل عنه أبو حيان أنه قال: (لا ينخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب كذلك) انظر: ارتشاف الضرب / ٤ ١٩١٣ ، والتذليل والتكميل / ٤ ١١٨ مخطوط . والذي في معاني القرآن له قوله: (وذلك من كلام العرب أنْ يُتبعوا الخفاض الخفاض إذا أشباهه) انظر: معاني القرآن / ٢ ٧٤ .

(٣) انظر: مجاز القرآن / ١ ١٥٥ ، ٧٢ .

(٤) انظر: معاني القرآن / ١ ٧٥ ، ٢٥٥ .

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف / ٢ ٦٠٢ .

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن / ١ ٢٠٩ .

(٧) انظر: شرح التسهيل / ٣ ٣٠٨ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن / ١ ٢٠٩ .

(٩) انظر: الكتاب / ١ ٤٣٧ .

(١٠) انظر: جامع البيان / ١٦ ٥٥٥ .

(١١) انظر: المحتسب / ٢ ٢٨٩ .

(١٢) انظر: الكشاف / ٣ ٧٩ .

وعمل أبو حيان ذلك بأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله مباشرة ، فهو أشد مجاورة له ، وأما العطف فقد فصل فيه العاطف بين المجاورين ، فلا يجوز فيه الجر على الجوار ، وكذلك البدل ، لأنَّه على نية تكرار العامل ، فالعامل المقدر مانع من الجر على الجوار ، لذلك لم يخرج عليه البدل أحد فيما نعلم شيئاً ، ولم يحفظ في كلام العرب الجر بالجوار في البدل والعطف ^(١).

واعتراضه ناظر الجيش بأن مسألة العامل في البدل مسألة خلافية ، فقد ذهب بعضهم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وأما حرف العطف فلا يعد فاصلا لأن التبعية للأول إنما تحصل به وما لا يتصور التبعية في محل إلا به كيف يعد فاصلا مع وجوب ذكره ، وإنما يعد فاصلا ما يستغني عنه أو يكون قد ذكر في غير محله ، والنعت والعطف لا فرق بينهما بالنسبة إلى التبعية ^(٢).

واعتراضه وجيه .

القول الثالث : يرى أنه لا يجوز في الكلام ، وما ورد منه عن العرب إنما هو مقصور على السماع ، ولا يخفي منه إلا ما استعملته العرب .

وهذا قول الزجاج ^(٣) ، والنحاس ^(٤) ، وابن خالويه ^(٥) ، وأبو البركات الأنباري ^(٦) .

وعلى ذلك لا يخرج ما في القرآن على الجر بالجوار ^(٧) .

(١) انظر: التدليل والتكميل ١١٨ / ٤ مخطوط ، والارتفاع ١٩١٣ / ٤ ،

(٢) انظر: تمهيد القواعد ٣٣٢١ / ٧

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٣ / ٢

(٤) انظر: إعراب القرآن ٩ / ٢ .

(٥) انظر: إعراب القراءات السبع ١٤٣ / ١ .

(٦) انظر: أسرار العربية ٢٩٦ / ١ .

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ٩ / ٢ .

القول الرابع : أنكر وجوده في الكلام ، وتأول ما ورد عن العرب منه على غير الجوار .

وهذا قول السيرافي^(١) ، وابن جني^(٢) .

وقد تأولا قول العرب (خرب) بالجر على أنه صفة لـ(ضب)، واختلفا في التقدير:

فقال السيرافي : الأصل (خربُ الجَرُّ مِنْهُ) ، بتنوين (خربُ) ورفع (الجَرُّ) ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجَرُّ ، كما تقول : (مررتُ بِرَجْلِ حَسْنِ الْوَجْهِ) بالإضافة ، والأصل (حسن الْوَجْهِ مِنْهُ) ، ثم أتى بضمير الجَرُّ مكانه لتقدير ذكره فاستتر^(٣) .

وقال ابن جني : أصله (هذا جَرُّ ضَبٍ خَرَبَ جَرُّهُ) ، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) ، وإن كان في الحقيقة للجَرُّ ؛ فلما كان أصله كذلك ؛ حذف الجَرُّ المضاف إلى الهماء وأقيمت الهماء مقامه فارتَّفت ؛ لأن المضاف المذوق كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب ، فجري وصفاً على ضب ، وإن كان الخراب للجَرُّ لا للضب على تقدير حذف المضاف^(٤) .

ورد أبو حيان ما تأوله السيرافي وابن جني من ثلاثة أوجه :

١- أنه يلزم مما ذكرنا أن يكون الجَرُّ مخصوصاً بالضب ، والضب مخصوصاً بخراب الجَرُّ المخصوص بالإضافة إلى الضب ، فتخصيص كل منها متوقف على صاحبه ، وهو فاسد للدور ، ولا يوجد ذلك في كلام العرب .

(١) انظر: شرح الكتاب / ٢٠٥ مخطوط.

(٢) الخصائص / ١٩١، ١٩٢.

(٣) نظر: شرح الكتاب / ٢٠٥ مخطوط.

(٤) ينظر: الخصائص / ١٩٢.

٢-أن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها .

٣-أن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة^(١) .

وأضاف ابن هشام أنه يلزم في تقديرها استثار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين^(٢) ، إضافة إلى مخالفتها قول جمهور البصريين والkovin^(٣) .

وقد تبع السيرافي وابن جني الشيخ سعيد الأفغاني فقال : إنه لا يحتاج بقول العرب : "هذا جحر ضب خرب" ، لما يأتي :

١-أن قائله إن وجد مجھول

٢-أن العرب لا تقف على متحرك ، وإنما تقف على الكلمة الأخيرة بالسكون .

٣-أن الجر على الجوار ضعيف لم يرد إلا في ضرورة الشعر بقلة ، والضرورة لا يحتاج بها^(٤) .

وقوله مردود لما يأتي :

١-أن جهالة القائل لا تمنع من الاحتجاج بما سمع عن العرب إذا كان الرواية ثقة .

٢-أن الثقات كسيبويه وغيره روهوا محركا بالكسر ، وقد نصوا على مخالفته للكثير من كلام العرب ، وكفى بسيبويه ثقة ثبتنا !

٣-أن الجر على الجوار ورد في كلام العرب شعرا ونثرا ، وليس مخصوصاً بالضرورة ، يدل على ذلك قوله : جحر ضب خرب ..

(١) انظر: التذليل والتكميل ١١٨/٤ - ١١٩ /٤ مخطوط ، والارتشاف ١٩١٣ /٤ .

(٢) انظر: مغني الليبب ٨٩٦ .

(٣) انظر: التذليل والتكميل ١١٨ مخطوط ، والارتشاف ١٩١٤ /٤ .

(٤) انظر: حجة القراءات ٢٢٣ الحاشية رقم (١)

وعدم القياس على هذه اللغة لا يفهم منه عدم قبولها ...

وأما أبو حيان فمع القول الثاني ، إذ يقول : (الخض على الجوار في غاية الشذوذ ... إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده) ^(١) ، وتبعه في ذلك السمين ^(٢) ، وابن هشام ^(٣) .

وقال أبو حيان في قول الزمخشري : (وقرئ "الأَيْمَنِ" بالجر على الجوار ، نحو: جحر ضب خرب) : (وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه ، وال الصحيح أنه نعت للطور لما فيه من اليمين وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل) ^(٤) ، واعتراضه الألوسي فقال : (والحق أن القلة لم تصل إلى حد منع تخرّج القراءة - لا سيما إذا كانت شاذة - على ذلك ، وتوافق القراءتين يقتضيه . وقوله : وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل ، غير صحيح على تقدير أن يكون الطور هو الجبل ، ولو قال : وإما لكونه على يمين من انطلق من مصر إلى الشام ، لكان صحيحًا) ^(٥) .

فالذي يوصف بأنه على يمين الواقف المستقبل الجبل ، هو جانب الجبل ، لا الجبل كله ، وقد أشار أبو حيان إلى هذا عند قوله تعالى : ﴿وَادْكُرْ فِي الْكِتَبِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُحَمَّدًا وَكَانَ رَسُولًا بِّيَّنًا﴾ ^{٥٥} ونَدَيْتَهُ مِنْ جَانِبِ الْطُّورِ الْأَيْمَنِ [ميرم: ٥٢] إذ يقول : (والظاهر أن (الأيمن) صفة للجانب لقوله في آية أخرى (جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ) بنصب الأيمان نعتًا لجانب الطور ، والجبل نفسه لا يمنة له ولا يسرا ولكن كان على يمين موسى بحسب وقوفه فيه ، وإن كان من اليمين احتمل أن يكون صفة للجانب وهو الراجح ليوافق ذلك في الآيتين ، واحتتمل أن يكون صفة للطور إذ معناه

(١) البحر المحيط ، وانظر : التذليل والتكميل ١١٨ خطوط ، والارشاف ١٩١٣/٤ .

(٢) انظر: الدر المصنون ٢١٢، ٢١١/٤

(٣) انظر: المغني ٨٩٥ .

(٤) البحر المحيط ٢٤٦/٦

(٥) روح المعاني ٢٣٩/١٦

الأسعد المبارك)^(١) ، والحمل على الجوار أولى من قول أبي حيان الذي يؤدي إلى اختلاف المعنى بين القراءتين ، والأصل في القراءات اتفاقها في المعنى . وقال أيضاً في قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمَّا مُؤْمِنُوا إِذَا قُتِلُوكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوهُمْ وَجُوْهَرَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَاقِفِ وَامْسَحُوهُمْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ بجر " وأرجلكم " على قراءة ابن كثير وغيره ، يقول : (ومن أوجب الغسل تأول أنّ الجر هو خفض على الجوار ، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في النعت ، حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية ، أو تأول على أنّ الأرجل مجرورة بفعل مخدوف يتعدى بالباء أي : وافعلوا بأرجلكم الغسل ، وحذف الفعل وحرف الجرّ ، وهذا تأويل في غاية الضعف . أو تأول على أنّ الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المسئولة مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه ، فعطف على الرابع الممسوح لا ليمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها)^(٢) ، ولا يخفى ضعف الأوجه السابقة ، ولكن الحمل على الجوار أخفها ، لما فيه من موافقة قراءة النصب في وجوب غسل الأرجل ، يقول ناظر الجيش : (كيلا تصاصم القراءتان ، ولا يعكس هذا فيقال : قراءة الجر ثابتة بالتواتر أيضاً . ولا شك أن " الأرجل " معطوفة على " الرؤوس " وحكمها المسح فوجب أن يكون الحكم في قراءة من نصب كالحكم في قراءة من جر للعلة التي ذكرتموها ، لأن أحداً لم يقل بمسح الأرجل إلا من لا يعبأ به ولا يلتفت إليه)^(٣) .

والجر على الجوار لغة ثابتة عن بعض العرب ، ولكنها تعد قليلة مقارنة بالكثير من كلامها ، يقول سيبويه : (وما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : " هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ " ، فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم . وهو القياس ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رفع ، ولكنّ

(١) البحر المحيط ١٨٨/٦

(٢) البحر المحيط ٤٥٢/٣

(٣) تمهيد القواعد ٣٣٢٦/٧

بعض العرب يجُرُّه^(١) ، وليس جره غلطاً في الكلام أو خطأً كما قال النحاس ، لأن ما كان لغة لا يقال فيه أنه غلط .

والذي يظهر لي من هذه الأقوال السابقة في الجر على الجوار رجحان القول الأول القائل بجوازه دون شرط ، شريطة أن لا يلْجأ إِلَيْه إِلَّا عند الضرورة إِذَا دُعِتَ إِلَيْه صحة المعنى بعد أمن اللبس ، لوجود السَّمَاع عن العرب فيه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

الترجيح :

يظهر لي رجحان القول بالبدلية في الآية على الجر بالجوار ، وذلك لما يلي :

١- لأن الصناعة والمعنى والسماع تؤيده .

٢- لأن جمهور المعربين والمفسرين عليه

٣- لأن القول السالم من الاعتراض بخلاف غيره .

باب النداء

: وفيه مسألة :

- إعراب (إبراهيم) .

٦٦- إعراب (إبراهيم) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتَيَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠].

حيث اختلف في إعراب (إبراهيم) على ثلاثة أقوال:

١- أن يكون خبراً مبتدأً مخدوف.

٢- أن يكون منادى مخدوف الأداة.

ذكر هذا القول الزجاج^(١)، والنحاس^(٢)، ومكي^(٣)، والكرماني^(٤)، والزمخشي^(٥)، وابن عطية^(٦)، وأبو البقاء^(٧).

٣- ان يكون مفعولاً^٨ لما لم يسم فاعله، المراد به الاسم لا المسمى، على ان يجعل (إبراهيم) غير دال على الشخص بل النطق به هو الدال على بناء هذه اللفظة ، فيكون انزلته منزلة قول وكلام.

ذكره النحاس^(٩)، ومكي^(١٠)، والكرماني^(١١)، وأبو البقاء^(١٢)، ورجحه الزمخشي^(١٢)،

(١) انظر: معاني القرآن / ٣ / ٣٩٦

(٢) انظر: اعراب القرآن / ٣ / ٧٤

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٤٦٠

(٤) انظر: غرائب القرآن / ٢ / ٧١٤

(٥) انظر: الكشاف / ٣ / ١٢٤

(٦) انظر: المحرر الوجيز / ٤ / ١٠٥

(٧) انظر: التبيان / ٢ / ٩٢١

(٨) انظر: اعراب القرآن / ٣ / ٧٤

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٤٦٠

(١٠) انظر: غرائب القرآن / ٢ / ٧١٤

(١١) انظر: التبيان / ٢ / ٩٢١

(١٢) انظر: الكشاف / ٣ / ١٢٤

وابن عطية^(١).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول ، والثاني^(٢).

المناقشة :

الخلاف في إعراب "إبراهيم" مبني على مسألة إعمال القول في المفرد ، وهذه المسألة مختلف فيها على قولين :

القول الأول : يرى جواز إعمال القول في المفرد ، وهو قول الزجاجي^(٣) ، والنحاس في أحد قوله^(٤) ، وابن عطية^(٥) ، وابن خروف^(٦) ، وأبي البقاء في أحد قوله^(٧) ، وابن مالك^(٨) ، وابن الصانع^(٩) ، والرضي^(١٠) ، وناظر الجيش^(١١) ، والسيوطى في أحد قوله^(١٢) .

وحجتهم في ذلك ورود المفرد [لفظ المقول] بعد القول كما وردت الجملة بعده فصار معهولاً له^(١٣) .

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/١٠٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ٦/٣٠٢.

(٣) انظر: الجمل ٢٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن ٢/٢٩١.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/١٠٥.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤/١٠٤.

(٧) انظر: التبيان ٢/٧٠٥.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/٩٤.

(٩) انظر: البرهان ٣/٣٤٣.

(١٠) انظر: وشرح الكافية ٤/٢٧٦.

(١١) انظر: التمهيد ٣/١٥٤٥.

(١٢) انظر: المهمع ٣/٣٦٩.

(١٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٢.

القول الثاني: لا يرى جواز ذلك ، وهو قول سيبويه^(١)، والأخفش^(٢)، والمرد^(٣)، والزجاج^(٤)، والنحاس في قوله الآخر^(٥)، وابن جني^(٦)، ومكي^(٧)، وأبي البقاء في قول له آخر^(٨)، وابن عصفور^(٩)، وابن هشام^(١٠)، والزركشي^(١١)، والسيوطى في قوله الآخر^(١٢).

وحجتهم في ذلك هو اطراد حكاية الجمل بعد القول، وأن القول إنما وقع في كلام العرب حكاية الجمل، ولم يحفظ من لسانهم "قال فلان: زيداً^(١٣)"، ولا "قلت: زيدٌ منطلقاً"، فلا يجوز أن يتكلم بهذه اللفظة في كتاب الله ، لشذوذها وخروجهما عن القياس^(١٤).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني قائلاً: (والذي يقتضيه النظر أنه لا يقع بعد القول اللفظ المفرد الذي لا يؤدي معنى الجملة، ولا يكون مصدراً، ولا يكون مقطعاً من جملة، ولا يوجد في كلامهم: قال زيد عمراً، ولا: قال فلانُ ضرب، من غير إسناد، ولا: قال فلانُ ليت، وإنما يقع

(١) انظر: الكتاب / ٣٣٠.

(٢) انظر: معاني القرآن / ١ / ٢٦٩.

(٣) انظر: المقتضب / ٤ / ٧٩.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه / ٣ / ٣٩٦.

(٥) انظر: إعراب القرآن / ٣ / ٧٤.

(٦) انظر: المحتسب / ١ / ٢٦٣.

(٧) انظر: المشكل / ١ / ٣٦٨، ٥٢٤ / ٢.

(٨) انظر: التبيان / ٢ / ٩٢١.

(٩) انظر: شرح الجمل / ٢ / ٤٦٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك / ٤ / ٢٨٠، ٧٨٧، والمغني.

(١١) انظر: البرهان / ٣ / ١١٣.

(١٢) انظر: الممع / ١ / ٥٦٥.

(١٣) انظر: البحر المحيط / ٦ / ٣٠٢.

(١٤) انظر: إعراب القرآن / ٣ / ٧٤-٧٥.

القول في كلامهم لحكاية الجمل)^(١) ، ويقول: (وارتفع (إبراهيم) على أنه مقدر بجملة تحكى بقال، إما على النداء أي: يقال له حين يدعى يا إبراهيم ، وإما على خبر مبتدأ مذوف أي هو إبراهيم ، أو على أنه مفرد مفعول لما لم يسم فاعله ، ويكون من الإسناد للفظ لا مدلوله ، أي يطلق عليه هذا اللفظ، وهذا الآخر هو اختيار الزمخشري وابن عطية، وهو مختلف في إجازته فذهب الرجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعا من جملة نحو قوله:

إذا ذقت فاما قلت طعم مدامٍ
.....
ولا مفرداً معناه معنى الجملة نحو قلت: خطبة ولا مصدرًا نحو قلت قولًا، ولا صفة له نحو: قلت حقاً بل مجرد اللفظ نحو قلت زيدًا.

ومن النحويين من منع ذلك وهو الصحيح إذ لا يحفظ من لسانهم قال: فلان زيدًا ، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل)^(٢) ، ويقول في قوله تعالى : ﴿وَقُولُوا حَطَّة﴾ [البقرة: ٥٨] في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بنصب حطة^(٣) : (قال الزمخشري : فإن قلت : هل يجوز أن ينصب حطة في قراءة من نصبها بقولوا على معنى قولوا هذه الكلمة ؟

(١) التذليل والتكميل ٦ / ١٣٤ ، وانظر : البحر المحيط ٦ / ٣٠٢.

هذا، وقد نسب البدر إلى أبي حيان جواز إعمال القول في المفرد المراد به اللفظ معتمدا على قوله: (ولا يبعد أن الذي اختاره المصنف هو الحق والآية الشريفة حجة له. ولا يخفى ضعف القول بـان (إبراهيم) خبر مبتدأ مذوف أو منادي؛ إذ لا معنى لذلك)، انظر: اختيارات أبي حيان النحوية ١ / ٤٦٨.

وهذا النص ليس لأبي حيان، وإنما هو لنظر الجيش كما جاء في التمهيد ٣ / ١٥٤٥ ، وهو إفحام من بعض النسّاخ في المخطوط ، ولا سيما أن هذا النص ليس في مطبوع التذليل الآن.

(٢) تمامه : مُعَتَّقَةٌ مَا يَحْيِيُّ بِهِ التُّجُّرُ

(٣) البحر المحيط ٦ / ٣٠٢.

(٤) انظر : مختصر ابن خالويه ٣ ، ومعجم القراءات ١ / ١٠٥

قلت : لا يبعد ، انتهى^(١). وما جوزه ليس بجائز لأن القول لا يعمل في المفردات ، إنما يدخل على الجمل للحكاية ، فيكون في موضع المفعول به ، إلا إن كان المفرد مصدرًا نحو : قلت قوله ، أو صفة مصدر نحو : قلت حقاً ، أو معبراً به عن جملة نحو : قلت شعراً وقلت خطبة ، على أن هذا القسم يحتمل أن يعود إلى المصدر ، لأن الشعر والخطبة نوعان من القول ، فصار كالقهيري من الرجوع ، وخطبة ليس واحداً من هذه . ولأنك إذا جعلت حطة منصوبة بلفظ قولوا ، كان ذلك من الإسناد اللفظي وعرى من الإسناد المعنوي ، والأصل هو الإسناد المعنوي . وإذا كان من الإسناد اللفظي لم يترب على النطق به فائدة أصلاً إلا مجرد الامتثال للأمر بالنطق بلفظ ، فلا فرق بينه وبين الألفاظ الغفل التي لم توضع لدلالة على معنى . ويبعد أن يرتب الغفران للخطايا على النطق بمجرد لفظ مفرد لم يدل به على معنى كلام^(٢) ، ويقول في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمًا﴾ [هود: ٦٩] : (وانتصب سلاماً على إضمار الفعل أي: سلمنا عليك سلاماً، فسلاماً قطعه معمولاً للفعل المضمر المحكي بقالوا)^(٣) .

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني ، وذلك لما يلي:

١ - لأن ورود اللفظ المفرد بعد القول يعد نادراً إن صح وروده، وإلا فهو منازع في الاستدلال به لاحتماله وجهاً آخر كما مر، ثم إن القليل والنادر لا يحمل عليهما القرآن.

٢- لأن المطرد وقوع الجمل المحكية بعد القول، يقول سيبويه: (واعلم أن قلت في كلام العرب على أن يحكي بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قوله نحو قلت زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول زيدٌ منطلق ولا تدخل قلت: وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول قال زيدٌ

(١) انظر: الكشاف ١/١٤٣ .

(٢) البحر المحيط ١/٣٨٤-٣٨٥ .

(٣) السابق ٥/٢٤١ .

إن عمرًا خيرُ الناس...^(١)، ويقول: (المضاف لا يكون حكاية كما لا يكون المفرد حكاية)^(٢).

٣- لأن إعمال القول في قوله تعالى: (يقال له إبراهيم) محمول على تضمين القول معنى يطلق ويسمى^(٣)، والتضمين لا ينقاذه مع ذلك لا يصح فيمن قرأ (وقولوا حطة) بالنصب.

٤- ولأن القرآن يفسر بعضه بعضاً، فمن أعمل [قولوا] في (حطة) لا يصح له ذلك في قراءة الرفع (وقولوا حطة)^(٤) !!

الرجيح :

الذي يترجح عندي هو القول الأول والثاني لصحتهما من جهة الصناعة والمعنى ، ولسلامتهما من الاعتراضات المتوجهة على القول الثالث .

(١) الكتاب ١٢٢ / ١

(٢) السابق ٣٣٠ / ٣

(٣) انظر: شرح التسهيل ٩٤ / ٢ ، والبرهان في علوم القرآن ٣٤٣ / ٣ ، والتحرير والتنوير ١٧ / ٩٩ .

(٤) وهي قراءة الجماعة . انظر : معجم القراءات ١٠٥ / ١

باب الاختصاص

: وفيه مسألة :

- إعراب (عَلَامَ) .

٦٧ - إعراب (علام) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَحِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْغُيُوبَ﴾ [المائدة: ١٠٩] بنصب علام في قراءة يعقوب^(١).

اختلف في إعراب (علام) على ثلاثة أوجه :

١- أن يكون منصوباً على الاختصاص .

٢- أن يكون منصوباً على النداء .

٣- أن يكون منصوباً على أنه صفة للضمير .

ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري^(٢).

وأما أبو حيان فرجح القول الأول والثاني^(٣).

المناقشة :

تعددت الأوجه الإعرابية في (علام) على ثلاثة أوجه على ما يلي :

١- أن يكون منصوباً على الاختصاص .

وهذا القول من جهة الصناعة أراه قليلاً ، لأن أبو حيان قد نص في موضع آخر على أن الكثير في المنصوب على الاختصاص أن يلي ضمير المتكلم ، فقال : (وهو قليل في المخاطب ، ومنه : بك الله نرجو الفضل ، وأكثر ما يكون في المتكلم ، وقوله :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَمْشِي عَلَى السَّنَارِقِ^(٤)

(١) انظر : ختصر ابن خالويه ٤٢

(٢) انظر : الكشاف ١ / ٦٩٠

(٣) انظر : البحر المحيط ٤ / ٥٤

(٤) البحر المحيط ٧ / ٢٢٤ ، وانظر : شرح الكافية ١ / ٤٣١ ، ومعنى الليب ، ٧١٤ ، والهمج ٢ / ٢٨

وكان الأولى بأبي حيان أن يرد هذا القول في هذه الآية كما رده في الموضع السابق لقلته ، لأن يسكت عنه .

هذا ويرى السمين أن الزمخشري لم يقصد بالاختصاص المصطلح عليه ، وإنما قصد به النصب على المدح ، يقول : (ويعني بالاختصاص النصب على المدح لا الاختصاص الذي هو شبيه بالنداء، فإن شرطه أن يكون حشاً^(١)، وما ذهب إليه صحيح ، فإن مفهوم الاختصاص عند الزمخشري واسع^(٢)، إلا أن في قوله : "حشاً" فيه نظر ، لأن الاختصاص يكون حشاً^(٣) .

٢-أن يكون منصوباً على النداء .

وهذا القول ليس فيه ما يرده من جهة الصناعة ، لأن حذف أداة النداء جائز للعلم به إلا في مواضع ليس هذا منها^(٤) .

٣-أن يكون منصوباً على أنه صفة للضمير .

هذا القول من جهة الصناعة مردود بالإجماع ، يقول أبو حيان : (وهذا الوجه الأخير لا يجوز لأنهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصف ، وأما ضمير الغائب ففيه خلاف شاذ للكسائي [مع إمكان تأويله بالبدل]^(٥))^(٦) .

ومسألة نعت الضمير أو النعت به لا تتجاوز عند النحوين بالإجماع إن كان الضمير للحاضر

(١) الدر المصنون ٤/٤٨٩

(٢) انظر : المفصل ٧١

(٣) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٤٩

(٤) انظر : الأصول ١/٣٢٩

(٥) زيادة من السمين ، لم أجدها في البحر المطبوع ولا المخطوط . انظر : الدر المصنون ٤/٤٩٠

(٦) البحر المحيط ٤/٥٤

أو للمتكلم ، وكذا ضمير الغائب عند غير الكسائي وابن مالك ^(١) .

والعلة في منع نعت الضمير عندهم ما يلي :

١- كون المتكلم لا يضمر الشيء إلا عندما يكون المخاطب قد عرف ذلك المضمر معرفة لا لبس فيها ، وعندئذ فلا فائدة من وصفه ^(٢) .

٢- أن المضمر إشارة إلى المذكور ، والإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه ، فإذا أضمرت بعد ذكر ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه ^(٣) .

٣- أن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف الضمائر ، والأصل في وصف المعرف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل . وأما ضمير الغائب فلم يوصف لأحد أمرين إما لأن مفسره في الأغلب لفظي فصار بذلك واضحاً غير محتاج إلى التوضيح بالوصف ، وإما لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما ^(٤) .

٤- أن ضمير الغائب ناب مناب تكرير الاسم ، فكما أن الاسم إذا كرر فلا ينعت فكذلك المضمر النائب منابه ^(٥) .

٥- أن الضمير يمتنع أن يوصف لإفاده المدح أو الذم أو الترحم ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعرف وهو التوضيح ، فالنعت المفيد للمدح أو الذم أو الترحم مشبه بالنعت المراد به التوضيح ، فلما امتنع وجود المشبه به امتنع وجود المشبه ^(٦) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٢١ / ٣

(٢) انظر : الكتاب ١١ / ٢ ، المتضصب ٤ / ٢٨١ .

(٣) انظر : نتائج الفكر ٢١٣ ، والهمج ٥ / ١٧٦

(٤) شرح الكافية ١ / ٣١١ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٢١٦ .

(٦) شرح الجمل ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣١١ .

٦ - أن الضمير يمتنع أن ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ، ولأنه أعرف المعارف ، والمعنوت في المعرف ينفي أن يكون أخص من النعت أو مساويا له ، وليس شيء أخص من الضمير ولا مساويا له حتى يقع صفة له ، ولأن الضمير ليس بتحلية ولا نسب فينعت به^(١).

وأما الكسائي فيرى أن ضمير الغائب ينعت بنعت مدح أو ذم أو ترحم ورجحه ابن مالك ، إذ يقول: (ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم ، ونحو : صلى الله عليه الرءوف الرحيم ، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم ، وغلامك ألطاف به البائس المسكين ، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً ، وفيه تكلف)^(٢).

والجمهور على أن ذلك بدل من الضمير لا وصف له ، يقول سيبويه: (وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبدلـه كـبدلـ: مرـتـ بهـ أـخـيـكـ)^(٣).

أما أبو حيان فمع إجماع النحاة إذ يقول : (المضمر لا ينعت به ولا ينعت ، وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت مدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً ... وقال النحاس : أجاز الكسائي : نعت المظهر إذا تقدم الضمير ، وقال الفراء هذا خطأ ، ومن منع ذلك جعله بدلاً)^(٤).

ومع ذلك لم يلتزم أبو حيان بها أجمع عليه من أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] ، إذ يقول : (وارتفع : العزيز ، على أنه خبر مبتدأ مخدوف أي وهو العزيز ، على الاستئناف قيل : وليس بوصف ، لأن الضمير لا يوصف ، وليس هذا بالملجمع عليه ، بل ذهب الكسائي إلى أن ضمير الغائب كهذا يوصف)^(٥).

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٢٨٤ ، وشرح الجمل ١ / ٢١٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣١١

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٢١

(٣) الكتاب ٢ / ٧٥

(٤) انظر الارتفاع ٤ / ١٩٣١ ، وانظر : التذليل والتكميل ٤ / ١٣٠ خطوط .

(٥) البحر المحيط ٢ / ٤٢٤

هذا ، وقد اجتهد السمين في أن يلتمس للزمخشي العذر في ذلك ، فقال : (على أنه يمكن أن يقال أراد بالصفة البدل ، وهي عبارة سиюبة يلتصق الصفة ويريد البدل فله أسوة بإمامه واللازم مشترك فما كان جواباً عن سيوبة كان جواباً له) ، ولكن يبقى فيه أن البدل بالمشتق وهو أسهل من الأول)^(١).

وما ذكره السمين بعيد جداً ، لأن المصطلحات النحوية قد استقرت في عصر الزمخشي !! ثم إن مجيء البدل من ضمير المخاطب بدل كل من كل من غير إفاده الإحاطة مسألة خلافية على قولين :

القول الأول : يرى جواز ذلك ، وهو قول الأخفش والковفين^(٢).

واستدلوا على ذلك بالسماع ، كقوله :

فَلَأْخْ شَائِنَكَ مِشْقَ صَأَ
أُوسَاً أَوْيَسَ مِنِ الْهَبَالَه

فأبدل (أوساً) من الضمير في (لأحسانك) ، ومثله قول الآخر :

بِكُمْ قَرِيشٌ كَفِينَا كُلَّ مَعْضَلَةٍ
وَأَمْ نَهْجَ الْهَدَى مِنْ كَانَ ضَلِيلًا^(٣)

فلفظ (قريش) بدل من الضمير في (بكم) .

وقولهم فيما حكاه الكسائي : إلى أبي عبد الله^(٤).

القول الثاني : يرى منعه ، وهو قول البصريين .

وحجتهم في ذلك أن الغرض من البدل البيان ، وضمير الحاضر في غاية الوضوح ، فلم يحتاج إلى بيان^(٥).

(١) الدر المصنون / ٤ / ٤٩٠

(٢) انظر : شرح الكافية الشافعية ١٢٨١ / ٣

(٣) انظر : شرح الكافية الشافعية ١٢٨١ / ٣

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٠

(٥) انظر : التذليل والتكميل ٤ / ٤ / ١٤٠ مخطوط

وقد ردوا استدلال الكوفيين بأن البيت يحتمل أن يكون (أوساً) مصدرًا للفعل (آس) بمعنى : عَوْضًا.

وبعهم ابن عصفور ، وأيدهم بالقياس قائلًا : (إنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف ... فكما جاز ذلك ثم يجوز هنا)^(١) ، ولكنه قياس مع الفارق ؛ لأن ضمير الغائب مبهم ، وضمير المتكلم والمخاطب ظاهران ، فلا يصح القياس هنا .

ويقول أبو حيان : (فمذهب جمهور البصريين المنع ومذهب الأخفش والkovيين الجواز ، وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب ، وقد استدللنا على صحة ذلك في شرح كتاب التسهيل^(٢))^(٣).

والذي أراه جواز البدل من ضمير المخاطب والمتكلم بدل كل من كل من غير اشتراط الإحاطة على قلة ، للسماع السابق ، ولكن القليل لا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : القول الأول على أن يكون معنى الاختصاص هو النصب على المدح ، والقول الثاني النصب على النداء ، وذلك لسلامتها من الاعتراضات المتوجهة إليهما ، وأنه لا خلاف فيها .

ولكن النصب على المدح عندي أولى من جهة المعنى ، لأنه هو أليق بصفات الله تعالى ، إذ هي مبنية على المدح مطلقا ، يقول ابن فارس : (وَعَلَى هَذَا الوجه تحرى أسماء الله جَلَّ وَعَزَّ ، لأنَّ الْمُحْمُودَ الْمُشَكُورُ الشَّنِيْعُ عَلَيْهِ بِكُلِّ لِسَانٍ ، وَلَا سَمِيَّ لَهُ جَلَّ اسْمُهُ فِي خُلُصِ اسْمِهِ مِنْ غَيْرِهِ)^(٤) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٠

(٢) انظر : التذليل والتكميل ٤/١٤٠ مخطوط ، وقد ذكر فيه السياع السابق وكلام ابن عصفور دون ترجيح بين المذهبين !

(٣) البحر المحيط ٦/٧

(٤) الصاحبي ٥٢

باب إعراب الفعل

وفيه مسائلتان :

- إعراب (التسووا) .

- إعراب (فلاتنسى) .

٦٨ - إعراب (لتستووا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ لَكُم مِّنَ الْفُلَكِ وَالْأَنْعَمِ مَا تَرَكَبُونَ ﴾ [١٣]
 لِسْتُووا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكَّرُوا بِنَعْمَةِ رَبِّكُمْ إِذَا أَسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِي سَحَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا
 كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ [١٤] [الزخرف: ١٣ - ١٤]
 ﴿ وَإِنَّا إِلَيْهِ رِبِّنَا لَمْ نَقْلُبُوهُ ﴾

حيث اختلف في إعرابها على قولين :

١- أن يكون فعلاً مضارعاً مجزوماً ، واللام لام الأمر والجزم .

ذكر هذا ابن عطية^(١).

٢- أن يكون فعلاً مضارعاً منصوباً ، واللام لام العلة .

ذكر هذا الطبراني^(٢) ، وابن عطية^(٣).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٤).

المناقشة :

الخلاف في إعراب (لتستووا) مبني على مسألة جزم لام الأمر للفعل المخاطب ، إذ إن المشهور أن لام الأمر تجزم الفعل الغائب ، أما جزمه للمخاطب فلم يرد منه سماعاً إلا قراءة شاذة منسوبة إلى النبي ﷺ وهي قوله تعالى : ﴿ فِي ذَلِكَ فَلْتَفَرِحُوا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْفُوا
 وَلَتَصْفُحُوا ﴾ ، وقوله ﷺ : (لتأذنوا مصافكم) ، وقول الشاعر :

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ
 فَلْتُقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤٢ / ٥

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن ٥٧٤ / ٢١

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤٢ / ٥

(٤) انظر: البحر المحيط ٩ / ٨

وقوله :

الصلح من النجم جاره العيوق
فلتكن أبعد العدة من

وقوله :

لتبعد إذنائي جدوك عنك ولا أبالي^(١)
لذا يكاد يجمع النحاة على قلة سماعه ، وإن كان هو الأصل عند بعضهم إلا أنه أصل
مرفوض لا يقاس عليه^(٢).

يقول الأخفش : (هي لغة للعرب رديء لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "أفعَل" ؛ يقولون: "لِيُقْلُ زَيْدٌ" لأنك لا تقدر على "أفعَل" . ولا تدخل اللام اذا كلمت الرجل فقلت "قُل" ولم تتحج الى اللام)^(٣) ، وكان الكسائي يعيّب قولهم (فلتفرحا) لأنه وجده قليلاً يجعله عيناً^(٤) ، ويقول ابن جني : (أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب ، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب : ليقم زيد، ولتضرب هند؛ لكن لما كثر أمر الحاضر نحو : قم، واقعد، وادخل، وخرج، وخذ، ودع؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً، بقى ما بعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقى ما بعده في أكثر الأمر ساكناً؛ فاحتاج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل : اضرب، اذهب، ونحو ذلك).

فإن قيل : ولمْ كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرة ؟

(١) انظر: الإنصاف ٢٢٥-٢٢٦

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٧٠ ، والمقتضب ٢/٤٤-٤٥ ، ومعاني القرآن ١/٤٦٩-٤٧٠ ، وإعراب القرآن ٢/٥٣٩ وشرح الكافية ٤/٨٤ ، ومغني الليبب ٢٩٦-٢٩٧ ، والهمم ٢/٥٩

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٧٠

(٤) انظر: معاني القرآن ١ / ٤٦٩-٤٧٠

قيل : لأن الغائب بعيد عنك ، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتوؤدي إليه أمرك تأمره ، فقلت : يا زيد ، قل لعمرو : قم ، ويا محمد ، قل لجعفر : اذهب ، فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه ، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له . ويدلك على تمكن أمر الحاضر أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر ، نحو : صَهُ ، وَمَهُ ، وَإِيَهُ ، وَهِيَهُ ، وَدُونَكُ ، وَعَنْكُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ)^(١) ، ويقول : (ومن ذلك ما يروى عن النبي ﷺ : "وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفُحُوا" بالباء ونحو ذلك)^(٢) ، ويروي عن النبي ﷺ : "وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفُحُوا" بالباء .

قال أبو الفتح : هذه القراءة بالباء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام : "فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا"^(٣) ، وقد ذكرنا ذلك وأنه هو الأصل ، إلا أنه أصل مرفوض استغناءً عنه بقولهم : اغفوا واصفحوا وافرحوا)^(٤) ، وأما أبو حيان فمع النهاية في ذلك ، إذ يقول : (فإذا كان مسندًا للفاعل المخاطب فلغتان :

إحداهما قالوا : ردئية قليلة وهي إقرار تاء الخطاب واللام نحو : لتقم ، وزعم الزجاجي : أنها لغة جيدة ، وهذا مخالف لما زعم النحويون ويدل على ضعفها أنه لا يكاد يحفظ منها إلا ما ذكرناه .

والثانية : وهي اللغة الجيدة الفصيحة أن يكون عاريا من حرف المضارعة واللام)^(٥) ، لذا رد قول ابن عطية في الآية قائلا : (وفيه بعد من جهة استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب ، وهو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه . فالفصيح المستعمل : اضرب ، وقيل : لتضرب ، بل

(١) المحتسب ٣١٢ / ١

(٢) وهي قراءة مروية عن النبي ﷺ وجماعة من السلف . انظر : ختصر ابن خالويه ٦٢ ، والبحر المحيط ٥ / ١٧٠ ، ومعجم القراءات ٣ / ٥٧٣ .

(٣) المحتسب ٢ / ١٠٥

(٤) انظر : ارشاف الضرب ٤ / ١٨٥٦ ، والتذليل والتكميل ٥ / ١٣٩ مخطوط

القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه . فالفصيح المستعمل : اضرب ، وقيل : لتضرب ، بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة ، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شادة ؛ (بذلك فلتفرحوا) بالباء للخطاب ، وما أثر المحدثون من قوله عليه الصلاة والسلام : (لتأخذوا مصافاكم) ، مع احتمال أن الراوي روى بالمعنى ، وقول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش
كي تقضي حوائج المسلمين
وزعم الزجاج أنها لغة جيدة ، وذلك خلاف ما زعم النحويون ^(١) ، وتبعه ابن هشام ^(٢) ،
والسمين ^(٣) ، والألوسي ^(٤)

وقد تعجب بعض الباحثين من موقف النحاة من هذه اللغة فقال : (ما يدعون إلى العجب أن تروى القراءة رواية صحيحة وتنسب إلى النبي ﷺ ثم يقال بعد هذا إنها رديئة ، أو أنها جاءت على أصل مرفوض ، أو نجد من النحويين من يعييها لقلة ما جاء منها !)

ألم تكن القراءات حجة على القواعد دون العكس ؟ ألم يكن سيد البشر أفصل من نطق بالضاد ؟ !

إن النحويين في هذا ليسوا على حق وإن هذه القراءة ليست رديئة لأنها لغة العرب كما قرروا ، ولأن الحس اللغوي يرفض الحكم عليها بالرداءة ، وقد تكلمت العرب بهذا الأسلوب قبل وجود القواعد النحوية نعم ، ونطق بها سيد العرب والعلم الذي قال : أنا أفصل العرب بيد أني من قريش ، وقريش أفصل العرب . وهذا مما يؤكّد عدمأخذ القراءات في الاعتبار مع بداية نشأة النحو ... ^(٥) .

(١) البحر المحيط ٩/٨

(٢) انظر: مغني اللبيب ٧١٦

(٣) انظر: الدر المصنون ٥٧٦/٩

(٤) انظر: روح المعاني ٦٨/٢٥

(٥) التدرة في الدراسات النحوية ١٢٧ .

وهذا كلام عاطفي يدغدغ المشاعر ويزيّا بزى الوعاظ ، وهو أبعد ما يكون عند التأمل والتحقيق عن البحث العلمي والمنطق السليم ، وذلك لمخالفته مقصد النحاة في استقراء كلام العرب ، فالنحاة كما يقول الشاطبي : (لما استقرأوا كلام العرب ليقيموا قوانين يحدى حذوها وجدوه على قسمين :

قسم سهل عليهم فيه وجه القياس ولم يعارضه معارض لشياعه في الاستعمال ، وكثرة النظائر فيه فأعملوه بإطلاق علما بأن العرب كذلك كانت تفعل في قياسه .

وقسم لم يظهر لهم وجه القياس فيه أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما خالفه فهنا قالوا : إنه شاذ ، أو موقف على السمع ، أو نحو ذلك ، بمعنى أنا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك ، ولا نقيس غيره عليه ، لا لأنه غير فصيح ، بل لأننا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يقاس عليه ، أو يغلب على الظن ذلك ، وترى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال ، هذا الذي يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف والتهجين حاش الله ، وهم الذين قاموا بفرض الذب عن ألفاظ الكتاب ، وعبارات الشريعة ، وكلام نبينا محمد ﷺ؟ فهم أشد توقيراً للكلام العربي وأشد احتياطاً عليه من يغمز عليهم بما هم من براء اللهم إلا أن يكون في العرب من بعد عن جمهورهم ، وبأيّن بمحبّة أو طنانهم ، وقارب مساكن العجم ، أو ما أشبه ذلك من يخالف العرب في بعض كلامها وأنحاء عبارتها ، فيقولون : هذه لغة ضعيفة ، أو ما أشبه ذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات . فذا واجب أن يعرف به ، وهو من جملة حفظ الشريعة والاحتياط لها ، وإذا كان هذا قصدهم ، وعليه مدارهم فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه في الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياس ، وما ليس بقياس ، ولا تضر العبارات إذا عرف الأصطلاح فيها ...) ^(١) فرحم الله الشاطبي فقد شفى واشتفي ...

هذا وقد ظهر لي وجه آخر للرد على قول ابن عطية وهو فساده من جهة المعنى ، إذ إن الآية سبقت في تعداد نعم الله على عباده وتذكيرهم بها ، وما أنعم الله على بني آدم ، الأنعام المسخرة لهم كي يستووا على ظهورها ، فمعنى الأمر بعيد ، لأنه معنى الآية يصير على الوجوب ، فيجب على كل شخص أن يركب الأنعام المسخرة له !! وهذا معنى فاسد لا يدل سياق الآية عليه .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني على غيره ، وذلك لما يأتي :

١- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إلى القول الأول .

٢- لإجماع النحاة عليه .

٣- لاستقامة المعنى عليه بخلاف القول الثاني .

٦٩ - إعراب (فلا تنسى) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ سُنْقِرْتُكَ فَلَا تَنْسِي ٦ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهَرَ وَمَا يَخْفَى ﴾ [الأعلى] :

[٧، ٦]

حيث اختلف في إعراب (فلا تنسى) على قولين :

١- أن يكون فعلاً مضارعاً مرفوعاً، و"لا" نافية.

ذكر هذا القول النحاس^(١)، ومكي^(٢)، والكرmani^(٣)، والزمخشري^(٤)، والرازي^(٥)، وابن عطية^(٦)، والسخاوي^(٧)، وأبو البقاء^(٨)، والقرطبي^(٩)، وهو القول المشهور والأكثر^(١٠).

٢- أن يكون فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ"لا" النافية

ذكر هذا القول أيضاً النحاس^(١١)، ومكي^(١٢)، والكرمانى^(١٣)، والزمخشري^(١٤)،

(١) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ٢٠٥

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٢ / ٨١٣ ، والهدایة / ١٢ / ٨٢١٠

(٣) انظر : غرائب التفسير / ٢ / ١٣٣٠

(٤) انظر : الكشاف / ٤ / ٧٣٩

(٥) انظر : مفاتيح الغيب / ٣١ / ١٣٠

(٦) انظر : المحرر الوجيز / ٥ / ٤٤١

(٧) انظر : جمال القراء / ١ / ٤٩٢

(٨) انظر : التبيان / ٢ / ١٢٨٣

(٩) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٢٠ / ١٩

(١٠) انظر : مفاتيح الغيب / ٣١ / ١٣٠ ، وفتح الباري / ٩ / ٤٥

(١١) انظر : إعراب القرآن / ٥ / ٢٠٥

(١٢) انظر : مشكل إعراب القرآن / ٣ / ٨١٣ ، والهدایة / ١٢ / ٨٢١٠

(١٣) انظر : غرائب التفسير / ٢ / ١٣٣٠

(١٤) انظر : الكشاف / ٤ / ٧٣٩

والرازي^(١)، وابن عطية^(٢)، والسخاوي^(٣)، وأبو البقاء^(٤)، والقرطبي^(٥)
وأما أبو حيان فرجح القول الأول^(٦).

المناقشة :

الخلاف في إعراب الفعل المضارع (فلا تنسى) متعلق بالمعنى ، وذلك أن من أعربه فعلاً مضارعاً مرفوعاً ، و " لا " نافية اعتمد على المعنى ، إذ المعنى عنده لا يدل على اجتناب النسيان ، لأن هذا ليس في مقدور الإنسان ، ويدل على هذا بقاء الألف في اللفظ .

ومن أعربه فعلاً مضارعاً مجزوماً اعتمد على المعنى أيضاً ، إذ المعنى عنده النهيُ عن تعاطي أسبابِ النسيان^(٧) ، كالغفلة، فيكون المعنى: لا تغفل عن قراءته وتكراره فتساهِ إلا ما شاء الله^(٨) ، ويكون بقاء الألف موافقة لرؤوسِ الآيِ أو لأنها ناشئةٌ عنْ إشباعِ الفتحة^(٩) .

وقد رُدَ على القول بالجزم من جهة اللفظ والمعنى ، يقول السخاوي : (أما اللفظ فغير مجزوم ، وأمّا المعنى فليس النسيان مما يقدر الإنسان على اجتنابه ، فينهى عنه .

وهذا خبر أخبر الله - عز وجل - به نبيه - ﷺ - أن يقرئه ، فلا ينسى)^(١٠) ، وقد قال قبله

(١) انظر : مفاتيح الغيب ١٣٠ / ٣١

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٤٤١ / ٥

(٣) انظر : جمال القراء ٤٩٢ / ١

(٤) انظر : التبيان ١٢٨٣ / ٢

(٥) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ١٩

(٦) انظر : البحر المحيط ٤٥٤ / ٨

(٧) انظر : الدر المصنون ١٠ / ٧٦١

(٨) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠ / ١٩

(٩) انظر : التبيان ٢ / ١٢٨٣

(١٠) جمال القراء ١ / ٤٩٢

التحاس : (وهو خبر وليس بنهي ولا يجوز عند أكبر أهل اللغة أن ينهى إنسان عن أن ينسى لأن النسيان ليس إليه) ^(١) ، وأما أبو حيان فيقول : (القول بأن لا في (فَلَا تَنْسَى) للنهي ، والألف ثابتة لأجل الفاصلة ، وهذا قول ضعيف . ومفهوم الآية في غاية الظهور ، وقد تعسفوا في فهمها . والمعنى أنه تعالى أخبر أنه سيقرئه ، وأنه لا ينسى إلا ما شاء الله) ^(٢) .

الترجح :

الذي يظهر لي رجحان القول الأول على الثاني ، وذلك لما يلي :

١ - لأن الأصل في الكلام حمله على الحقيقة لا على المجاز ، والقول بأن المراد النهي عن تعاطي أسباب النسيان لا يصح إلا بارتكاب المجاز على تكليف فيه .

٢ - لأن المعنى على البشارة ^(٣) ، وجعله للنبي يسلبه معنى البشارة ، ويلبسه لباس التحذير والوعيد ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿لَا تُخْرِكِيهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦] .

٣- لأنه يدل عليه رسم المصحف .

٤- لأنه عليه جمهور المفسرين والمعربين .

٥- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة على غيره .

٦- لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

(١) إعراب القرآن / ٥٢٠

(٢) البحر المحيط / ٨٤٥

(٣) انظر : مفاتيح الغيب / ٣١٣٠

عوامل الجزم

وفيه مسائل:

- إعراب (يتقي).

- جواب لولا.

- إعراب (وودوا).

- إعراب (قيل لهم).

٧٠ - إعراب (يتقي) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصِيرُ فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، بإبقاء الياء في يتقي في قراءة ابن كثير فيها رواه قنبل^(١).

اختلف في إعراب (يتقي) على ثلاثة أقوال :

١-أن يكون مضارعاً مجزوماً بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع .

ذكر هذا القول أبو البقاء^(٢) .

٢-أن يكون مجزوماً بحذف الحركة على لغة من يقول : لم يرمي زيد، وقد حكوا ذلك لغة .

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(٣) ، ومكي^(٤) ، والكرماني^(٥) ، وابن عطية^(٦) ، وأبو البقاء^(٧) ، واقتصر عليه ابن خالويه^(٨) .

٣-أن يكون مضارعاً مرفوعاً ، ومن موصول بمعنى الذي ، وعطف عليه مجزوم وهو :
ويصبر ، وذلك على التوهم أو عطف عليه مرفوع

وسكت الراء لا للجزم ، بل إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، أو إجراء للوصل مجرى
الوقف .

(١) انظر : السبعة في القراءات ٣٥١ ، والحجۃ في القراءات السبع ١٩٨ ، وحجۃ القراءات ٣٦٤ .

(٢) انظر : التبيان ٢ / ٧٤٤

(٣) انظر : الحجة ٤ / ٤٤٨

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٩١

(٥) انظر : غرائب التفسير ١ / ٥٥٠

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٣ / ٢٨٤

(٧) انظر : التبيان ٢ / ٧٤٤

(٨) انظر : الحجة في القراءات السبع ١٩٨

ذكر هذا القول أبو علي الفارسي^(١)، ومكي^(٢)، والكرماني^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو البقاء^(٥).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٦).

المناقشة :

تعد هذه الآية من الآيات المشكلة في كتاب الله ، وذلك لأن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة على المشهور المطرد من كلام العرب ، ولكن حرف العلة لم يحذف في هذه القراءة ، لذا اختلف النحاة في إعرابها على أقوال على النحو الآتي :

القول الأول : أن يكون (يتقي) مضارعاً مجزوماً بحذف الياء التي هي لام الكلمة ، وهذه الياء إشباع.

ومجيء الإشباع في سعة الكلام مسألة مختلف فيها عند النحاة على قولين :

١. أنه مختص بالضرورة الشعرية ، وهو قول الجمهور وما استدلوا به على ذلك ما يلي :

يقول الشاعر :

وإنني حينما يشئ الهوى بصري من حينما سلكوا أدنو فأنظور

(١) انظر : الحجة ٤ / ٤٤٨

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٩١

(٣) انظر : غرائب التفسير ١ / ٥٥٠

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣ / ٢٨٤

(٥) انظر : التبيان ٢ / ٧٤٤

(٦) انظر : البحر المحيط ٥ / ٣٣٨

يريد : فأنظر ، وقول الآخر :

أعوذ بالله من العقربِ

السائلات عقد الأذنابِ

يريد : العقرب ، وقوله :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنيا تنقاد الصياريفِ

يريد : الصارف^(١).

ولم يرد في الكلام إلا شذوذًا على قلة وومن ذلك ما حكى أبو علي عن أحمد بن يحيى أنه سمع : "جيء به من حيث وليس" ، و"خذه من حيث وليس" بإشباع حرفة ليس^(٢) ، وما حكى الفراء : أكلت لحمًا شاة . يريد : لحم شاة^(٣) .

٢. أنه يجوز في سعة الكلام ، وهو قول الفراء^(٤) ، وقد استدل بها سبق ، ووافقه من المحدثين الدكتور هاني عبد المقصود^(٥) .

فالإشباع على كلا القولين يكثر في الشعر ، وذلك لإقامة وزنه وتسويته قوافيه ، وما كان على هذا الشأن ينزع عنه كتاب الله ، يقول ابن جني : (وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا تخفي القرآن)^(٦) .

(١) انظر : الكتاب / ١ ، ٢٨ / ٣ ، ٣١٦ / ٣ ، ومعاني القرآن / ١٦٢ ، والأصول / ٤٤٣ / ٣ ، والمنصف / ١١٤ ، والمحتب / ١ / ٢٥٧ ، والخصائص / ٣ / ١٢٣ ، وأمالي ابن الشجري / ١ / ٨٥ ، والإنصاف / ١ / ٣١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن / ١٤٠ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، والمقاصد الشافية / ١ / ٢٣٩ ، والمزهر / ١ / ١٨٩ ، والهمج / ٣ / ٢٦٤ .

(٢) انظر : المحتب / ١ / ٢٥٨

(٣) حكاہ عنه ابن جني . انظر : السابق / ١ / ١٦٥

(٤) انظر : معاني القرآن / ١ / ١٦٢

(٥) انظر : ظاهرة الإشباع في العربية . ٨٢

(٦) المحتب / ٢ / ١٦٣ .

وقد تبعه أبو حيان فقال : (الإشباع بابه ضرورة الشعر)^(١) ، ويقول : (والإشباع لا يكون إلا في ضرورة الشعر)^(٢) ، ويقول أيضاً : (وهذا الإشباع لا يكون إلا في الشعر)^(٣) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان تحريره (لا أقسم) على الإشباع في قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُوْمِ﴾ [الواقعة: ٧٥] يقول : (قيل : لا زائدة مؤكدة مثلها في قوله : (لَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد: ٢٩] ، والمعنى : فأقسم . وقيل : المنفي مذوق ، أي فلا صحة لما يقول الكفار . ثم ابتدأ أقسم ، قاله سعيد بن جبير وبعض النحاة ؛ ولا يجوز ، لأن في ذلك حذف اسم لا وخبرها ، وليس جواباً لسائل سأل ، فيحتمل ذلك ، نحو قوله (لا) من قال : هل من رجل في الدار ؟ وقيل : توكيد مبالغة ما ، وهي كاستفتاح كلام شبهه في القسم ، إلا في شائع الكلام القسم وغيره ، ومنه :

فَلَا وَأَبِي أَعْدَائِهَا لَا أَخْوَهُـا

والأولى عندي أنها لام أشبعت فتحتها ، فتوالت منها ألف ، كقوله :

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَرَابِ

وهذا وإن كان قليلاً ، فقد جاء نظيره في قوله : ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِيدَةَ مِنْ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بياء بعد الهمزة ، وذلك في قراءة هشام^(٤) ، فالمعنى : فلا أقسم ، كقراءة الحسن وعيسي^(٥) .^(٦)

(١) البحر المحيط ٤/٤، ٣٨٨، ٤٧٨، ٦، و ٣٨٣.

(٢) السابق ٥/٤٢١.

(٣) السابق ٣/٨٠.

(٤) قراءة هشام عن ابن عامر انظر : مختصر ابن خالويه ٧٣ ، ومعجم القراءات ٤/٤٩٧.

(٥) انظر : مختصر ابن خالويه ١٥٢ ، ومجمل القراءات ٩/٣١٦.

(٦) البحر المحيط ٨/٢١٢ .

واعتراض عليه تلميذه السمين قائلاً : (... واستشهاد بقراءة هشام «أَفْئِدَة» . قلت : وهذا ضعيف جداً ، واستند أيضاً لقراءة الحسن وعيسي «فَلَا قُسْمٌ» بلام واحدة . قلت: وفي هذه القراءة تحریجان أحد هما: أنَّ اللام لام الابتداء ، وبعدها مبتدأ محذف ، والفعل خبره، فلما حُذفَ المبتدأ اتصلت اللام بخبره وقديره: فلائنا أُقْسِمُ نحو: لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ، قاله الزمخشري وابن جني . والثاني : أنها لام القسم دخلت على الفعل الحالي . ويجوز أن يكون القسم جواباً للقسم قوله: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا﴾ [التوبه: ١٠٧] فنفس «ليَحْلِفُنَّ» قسم جوابه «إِنْ أَرَدْنَا» وهو جواب لقسم مقدر، كذلك هذا، وهو قول الكوفيين: يُجزون أنْ يُقسَم على فعل الحال . والبصريون يأبُونه ويُخَرِّجون ما يُوهم ذلك على إضمار مبتدأ فيعود القسم على جملة اسمية)^(١) .

وال الأولى أن لا تخرج الآية على القليل من كلام العرب . والقول بزيادة (لا) أولى من غيره ، ولا يعرض بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام ، لأنَّه من القول المتفق عليه ، ولكن القرآن لما كان بمنزلة سورة واحدة جاز الحكم بزيادة (لا) في الآية .

يقول النحاس : (إن لا لا تزاد في أول الكلام لا اختلاف فيه ولكنه قد عورض فيما قال كما سمعت علي بن سليمان يقول إن هذا القول صحيح يعني قول من قال إن لا زائدة قال وليس قوله بأنها في أول الكلام مما يرد هذا القول لأن القرآن كله بمنزلة سورة واحدة وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه وقد صح عن ابن عباس أن الله جل وعز أنزل القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في شهر رمضان ثم نزل متفرقاً من السماء وإنما يرد هذا الحديث أهل البدع)^(٢) .

والقول الثاني: أن يكون (يتنبي) مضارعاً مجزوماً بحذف الحركة وإبقاء حرف العلة على لغة .

(١) الدر المصنون ١٠ / ٢٢٢-٢٢١

(٢) إعراب القرآن ٥ / ٧٨

وإبقاء حرف العلة في الجزم مسألة خلافية بين النحويين على قولين :

١. أنه مختص بضرورة الشعر .

وهو قول الجمهور ^(١) ، واستدلوا بقول الشاعر :

**أَمْ يَأْتِيَكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى
بِمَا لَاقْتُ لُبُونُ بْنِي زِيَادٍ**

وبقول الآخر :

**هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جَئْتَ مُعْتَذِراً
مِنْ هَجْوَ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ**

وبقوله :

**إِذَا عَجُوْزَ غَضِيبَتْ فَطَّالِقِ
وَلَا تَرْضَ سَاها وَلَا تَمَلَّقِ** ^(٢)

٢. إنه يجوز في سعة الكلام على قلة ، لأنه لغة لبعض العرب.

وهو قول الأخفش ^(٣) ، والفراء ^(٤) ، والنحاس ^(٥) ، والزجاجي ^(٦) ، وابن مالك ^(٧) ،

والرضي ^(٨) .

والظاهر أنها لغة ؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، يقول أبو حيان : (والأحسن من

(١) انظر : الكتاب ٣١٦ / ٣ ، والأصول ٤٤٣ / ٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٦١ ، والمحجة لأبي علي الفارسي / ، والمنصف ١١٤ / ٢ ، والمحتسب ٦٧ / ١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥١ / ٣ ، والإفصاح ١٧٠ ، والأمالي الشجرية ٨٥ / ١ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وشرح الجمل ٥٦٣ / ٢ ، والهممع ٢٠٥ / ١ .

(٢) انظر : السابق .

(٣) انظر : البحر المحيط ١٦ / ٨ .

(٤) انظر : معاني القرآن ١٦١ / ١ .

(٥) انظر : شرح أبيات سيبويه ٣٥ .

(٦) انظر : الجمل ٤٠٦ ، والإيضاح في علل النحو ١٠٤ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٤٠ / ١ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٤ / ٢٦ .

هذه الأقوال أن يكون يتقي مجزوماً على لغة ، وإن كانت قليلة ، ولا يرجع إلى قول أبي علي قال : وهذا ما لا يحمل عليه ، لأنها يجيء في الشعر لا في الكلام ^(١) ، لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة ^(٢) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان عدم ترجيحه الأخذ بهذه اللغة ، وذلك في قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِصٌ لَهُ، شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ دَفَرٌ ﴾ [الزخرف: ٣٦] بإثبات الواو في "يعش" في قراءة زيد بن علي ^(٣) .

إذ يقول : (تخرج هذه القراءة على وجهين : أحدهما : أن تكون من شرطية ، ويعشو مجزوم بحذف الحركة تقديرأً . وقد ذكر الأخفش أن ذلك لغة بعض العرب ، ويحذفون حروف العلة للجازم . والمشهور عند النحاة أن ذلك يكون في الشعر ، لا في الكلام . والوجه الثاني : أن تكون من موصولة والجزم بسببها للموصول باسم الشرط ، وإذا كان ذلك مسماً في الذي ، وهو لم يكن اسم شرط قط ، فال الأولى أن يكون فيها استعمل موصولاً وشرطأً . قال الشاعر :

وَلَا تَخْفِرَنِيْرَا تُرِيدَ أَخَاً
فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقْعُ
كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا
تُصِبِّهِ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعَ
أَنْشَدَهُمَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْكُوفَيْنِ ، وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ : أَنَّهُ كَمَا شَبَهَ
الْمَوْصُولَ بِاسْمِ الشَّرْطِ فَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَبْرِهِ ، فَكَذَلِكَ يَشَبَّهُ بِهِ فَيَنْجُزُ الْخَبْرُ ، إِلَّا أَنْ دَخُولَ الْفَاءِ
مِنْقَاسِ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ مُسَبِّبًا عَنِ الْعِصْلَةِ بِشَرْوَطِهِ) ^(٤) ، لَذَلِكَ قَالَ فِي تَذْكِيرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ

(١) انظر : الحجة ٤/٤٤٨

(٢) البحر المحيط ٥/٣٣٨

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/١٦

(٤) البحر المحيط ٨/١٦ ، وقد قال بهذا ابن مرزوق في مجلس ابن عرفة ، يقول ابن مرزوق : (حضرت مجلس شيخنا العلامة نخبة الزمان ابن عرفة رحمه الله تعالى أول مجلس حضرته فقرأ ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ ﴾ [الزخرف: ٣٦]

من يتقى) : (لا يتعين "يتقى" هنا أن يكون مجزوماً لعطف "ويصبر" المجزوم عليه ، لأنه يحتمل أن تكون "من" موصولة ، و"يتقى" مرفوع ، وهو صلتها ، ويكون "ويصبر" معطوفاً على التوهم لا على مجزوم في اللفظ ، فكأنه تُوّهُم أنه تقدم اسم شرط ، وجزم به ، وعطف على مجزوم .
ومنما جاء من جزم خبر الموصول على توهم أنه اسم شرط قول الشاعر :

كذاك الذي يبغى على الناس ظالماً
تصبه على رغم عاقب ما صنع
جزم "تصبه" وهو خبر "الذي" ، توهم أنه تقدمه اسم شرط ، والآية أقرب أن تحمل عليه من هذا البيت لاشتراك الموصول وأسم الشرط في لفظ "من" ، وتبادر لفظ "الذي" من اسم شرط)^(١).

واعتراضه ناظر الجيش قائلاً : (ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف ، ولا بد في عطف التوهم من صلاحية المعطوف عليه لقبول ما توهم فيه لفظاً ، كقوله تعالى : ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] ، أو مثلاً كقوله تعالى : ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِيَ لَهُ وَيَذْرُهُ﴾ [الأعراف:

فجرى بيتنا مذاكرات رائقه وأبحاث حسنة فاتحة منها أنه قال قرئ يعشوا بالرفع ونقىض بالجزم ووجهها أبو حيان بكلام ما فهمته وذكر أن في النسخة خللاً وذكر بعض ذلك الكلام فاهتديت إلى قيامه فقلت يا سيدى معنى ما ذكره أن جزم نقىض بمن الموصولة لشبهها بالشرطية لما تضمنت من معنى الشرط وإذا كانوا يعاملون الموصول الذي لا يشبه لفظه الشرط بذلك فما يشبه لفظ الشرط أولى بتلك المعاملة فوافق رحمة الله تعالى وفرح كما أن الإنصاف كان طبعه وعند ذلك أنكر علي جماعة من أهل المجلس وطالبوبي بإثبات معاملة الموصول معاملة الشرط فقلت نصهم على دخول الفاء في خبر الموصول في نحو الذي يأتيني فله درهم من ذلك فنازعوني في ذلك وكنت حديث عهد بحفظ التسهيل فقلت قال ابن مالك فيما يشبه المسألة وقد يجزم متسبباً عن صلة الذي تشبيهها بجواب الشرط وأنشدت من شواهد المسألة قول الشاعر :

كذاك الذي يبغى على الناس ظالماً
تصبه على رغم عاقب ما صنع
فجاء الشاهد موافقاً للحال انتهى بنقل تلميذه المازوني) انظر : نفح الطيب ٤٣١-٤٣٢ (١)

١٨٦]. و "يتقى" ليس صالحاً لذلك إذا قيل بموصولية "من" ، فالتوهم الذي اعتبره الشيخ ليس هو التوهم المعتبر عند النحاة)^(١).

والقول الثالث : أن يكون (يتقى) مضارعاً مرفوعاً ، و(من) اسم موصول بمعنى الذي ، وعطف عليه و(يَصِيرُ)، وفيه وجهان :

أحدُهُما : أَنَّ يَكُونَ مَرْفُوعاً وَحَذَفَتِ الْضِمَّةَ مِنْهُ إِجْرَاءً لِلْمُنْفَصِلِ مِنِ الْكَلِمَتَيْنِ مُجْرِيَ الْمُتَصَلِّ مِنِ الْكَلِمَةِ لِتَلَّا تَتَوَالَّ الْحَرْكَاتُ وَإِمَّا لِأَنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرِيَ الْوَقْفِ.

ومسألة إجراء المتصل مجرى المفصل والوصل مجرى الوقف مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

١. أنها مختصة بضرورة الشعر .

وهو قول الجمهور^(٢) .

واستدلوا بقول أمير القيس :

فَالِّيَوْمِ أَشْرَبْ غَيْرُ مُسْتَحِقِ
إِثْمَاً مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلِ
يريد: أشرب، وبقول الآخر:

سِيرُوا بَنِيَ الْعِمَ فَالْأَهْوَازَ مِنْزِلَكُم
وَنَهْ تَيْرِي فَمَا تَعْرُفُكُمُ الْعَربُ
يريد: فيما تعرفكم، وبقول الشاعر:

رُحْتِ وَفِي رَجْلِيْكِ مَا فِيهِمَا
وَقَدْ بَدَاهْنِكِ مِنَ الْمَئْزِرِ^(٣)
وما ورد منه في الكلام لا يقاس عليه ، يقول سيبويه : (وزَعَمَ من يوثق به : أنه سمع من

(١) تمهيد القواعد ١ / ٣٠٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٤١٤ / ٣ ، والحجۃ ٣٦٠ / ٢ ، والمحتسب ١٠٢ / ١ ، والأصول ٣٦٤ / ٢ ، و ٤٣٥ / ٣ ، وضرائر

الشعر ٩٣-٩٦

(٣) انظر : ضرائر الشعر ٩٣-٩٦

العرب من يقول : ثلاثة أربعة ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ، ولم يحوّلها تاءً ، لأنّه جعلها ساكنة ، والساكن لا يتغيّر في الإدراج ، تقول : اضرِبْ ، ثم تقول : اضرِبْ زيداً^(١) ، ويقول أيضاً : (وسمعنا العرب الفصحاء يقولون : ذهَأَمَّةُ اللَّهِ فِي سِكْنَوْنِ الْهَاءِ فِي الْوَصْلِ ، كَمَا يَقُولُونَ : بِهِمْ فِي الْوَصْلِ)^(٢) ، ويقول : (ونَاسٌ مِّنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : بُشَرَيَّ وُهْدَىٰ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيَّةٌ ، وَالْيَاءُ خَفِيَّةٌ ، فَكَانُوا تَكَلَّمُوا بِواحِدَةٍ فَأَرَادُوا التَّبَيَّانَ ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَفْعَيْ لَخْفَاءَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ ؛ إِذَا وَصَلَ لَمْ يَفْعُلْ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَفْعَيْ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ، فَيَجْعَلُهَا يَاءً ثَابِتَةً)^(٣) . فَكَلَامُ سَيِّدِ الْمُبِينِ يَدْلِلُ عَلَى انْحِصَارِ الْمَسَأَةِ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٤) .

٢. أنها لا تجوز في الشعر ولا في الكلام .

وهو قول المبرد^(٥) ، والزجاج^(٦) ، وما ورد عن العرب في أشعارها لا يصلح دليلاً لإثباته إلا أنّه مجرّد الوقف ، لأنّه روى "أسقى" بدلاً عن "أشرب" ، و"وقد بدا ذاك" بدلاً من "وقد بدا هنّاك" ، و"فلم تعرفكم" بدلاً عن "فما تعرفكم"^(٧) .

٢. أنها تجوز في الشعر بكثرة ، وفي سعة الكلام على قلة .

وهو قول ابن مالك ، إذ يقول في الألفية :

للْوَقْفِ نَثَرًا، وَفَشَاءْ مُنْتَظِمًا
وَرَبَّا أُعْطِيَ لِفْظُ الْوَصْلِ مَا

(١) الكتاب / ٣ / ٢٦٥.

(٢) الكتاب / ٣ / ٢٨٥.

(٣) الكتاب / ٣ / ٤١٤.

(٤) وهي لغة تميم كما حكاهما أبو عمرو . انظر : المحتسب / ١٠٩ ، وشرح التسهيل / ١ / ٥٨ .

(٥) انظر : المسائل المشكلة / ٤٣١ ، وضرائر الشعر / ٩٥ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ١ / ١٣٦ .

(٧) انظر : السابق .

أي : قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك في الشر قليل ، كما أشار إليه بقوله (وربما) وهو في النظم كثير شائع؛ لأنه محل الخروج عن القياس^(١) .

واستدل بقراءة جعفر الصادق : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم)^(٢) ، وبقراءة الحسن : (أو يغفوا الذي بيده عقدة النكاح) بسكون الواو^(٣) ، وبقراءة مسلمة بن المحارب^(٤) : (وبعلتهن أحق بردهن) بسكون التاء ، وحکى أبو زيد^(٥) : (ورسلنا لديهم يكتبون) بسكون اللام .

وحکى أبو عمرو أن لغة تميم تسکین المرفع من "يعلمهم" ونحوه . وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبي عمرو (فتوبوا إلى بارئكم)^(٦) ، وقراءة حمزة^(٧) : (ومكر السيء) بإسكان الهمزة^(٨) .

وأما أبو حیان فيقول : (وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبين^(٩))^(١٠) ، ويقول أيضاً : (وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن ... فإذا حملنا ذلك على

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٤٧٦ / ٢ ، وانظر المسألة في : الباب في علل البناء والإعراب للعکبری ٧٢ / ٢ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، وشرح المفصل لأبن يعيش ٩ / ٨١ ، وشرح الجمل لأبن عصفور ٢ / ٥٨٣ ، وارشاف الضرب لأبي حیان ٥ / ٢٧٣ ، ٢٣٨٢ ، ٢٤١٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥٣ ، والتصریح بمضمون التوضیح ٥ / ٢٧٣ .

(٢) انظر : المحتسب ٢ / ٢١٧ .

(٣) انظر : السابق ١ / ١٢٥ .

(٤) انظر : السابق ١ / ١٢٢ .

(٥) انظر : السابق ١ / ١٠٩ .

(٦) انظر : السبعة في القراءات ١٥٥ ، والحجۃ في القراءات السبع ٢٩٧ .

(٧) انظر : حجۃ القراءات ٥٩٤ .

(٨) انظر : شرح التسهیل ١ / ٥٧-٥٨ .

(٩) أي : القول الأول والثاني .

(١٠) التذیل والتکمیل ١ / ٢١٧ .

لغة تميم كان فصيحاً^(١) ، فالحمل على لغة تميم فصيح عنده ، ولكن لم يلبث على ذلك فقد قال في قراءة ابن كثير السابقة : (فيه إجراء المفصل مجرى المتصل ، وإسكان حرف الإعراب ، وكلاهما ضعيف وإجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً نادر قليل)^(٢) ، وقال في قوله تعالى : (ولا تمن تستكثراً) بالجزم على قراءة الحسن^(٣) : (وأجاز الزمخشري فيه وجهين : أحدهما : أن تشبه ثرو بعهد فتسكن تخفيها^(٤) ؛ والثاني : أن يعتبر حال الوقف ، يعني فيجري الوصل مجرى الوقف ، وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليهما مع وجود ما هو راجح عليهما ، وهو البطل)^(٥) .

وقد أجمع النحاة على أن القرآن لا يخرج على إجراء الوصل مجرى الوقف يقول أبو علي الفارسي : (وقد يحررون الوقف مجرى الوصل في ضرورة الشعر فيثبتون فيه ما حكمه أن يثبت في الوقف ، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل ؛ لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية وذانك لا يكونان في التنزيل)^(٦) ، ويقول ابن جني : (إجراء الوصل مجرى الوقف ... من باب ضرورة الشعر)^(٧) ، ويقول الزجاج : (ولا يجوز مثله في القرآن)^(٨) ، ويقول الأزهري : (ومثل هذا يسوغ للشاعر الذي يضطر إلى تسكين متحرك ليستقيم له وزن الشعر ، فأمامكتاب الله فقد أمر الله جلَّ وعزَّ بترتيله وتبيينه ، وقارئ القرآن غير مضطرب إلى تسكين متحرك ، أو تحريك

(١) البحر المحيط / ٢٣٠٠

(٢) السابق / ٧٦

(٣) انظر : الكشاف / ٤٦٤

(٤) فتأخذ الثناء والراء من (تستكثراً) وحرف العطف من قوله : (ولربك فاصبر) .

(٥) البحر المحيط / ٨٣٦٤ ، والزمخشري أجاز فيها ثلاثة أوجه ، ولم يجز فيها وجهين فقط ، يقول : (وفيه ثلاثة أوجه : الإبدال من تمن . كأنه قيل : ولا تمن لا تستكثراً ، على أنه من المندى في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفعوا مَنَا ولا أذى لأنَّ من شأن المنان بما يعطى أن يستكثره ، أى : يراه كثيراً ويعتذبه ، وأن يشبه ثرو بعهد ، فيسكن تخفيها ، وأن يعتبر حال الوقف) . انظر : الكشاف / ٤٦٦ .

(٦) الحجة / ٢٣٦٠

(٧) المحتسب / ١٠٢

(٨) معاني القرآن وإعرابه / ٤٢٧٥

ساكن)^(١) ، ويقول مكي : (والإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي)^(٢) .

على حين رجح الدماميني إجراء المنفصل مجرى المتصل في هذه الآية فقال : (هذا القول أحسن الأقوال ، ولا حرج في تحرير التنزيل عليه ، وما عداه من الأقوال ليس بطائل ، فلا سبيل إلى الإقدام على تحرير القرآن عليه)^(٣) .

وثانيهما : أن يكون مجزوماً على التوهم ؛ لأنَّ «مَنْ» هُنَا وَإِنْ كَانْتْ بِمَعْنَى الَّذِي، وَلَكِنَّهَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ وَمِنْ هُنَا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَبِيرَهَا، وَنَظِيرُهُ ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] - في قراءةٍ مَنْ جَزَ^(٤) .

وهذا الوجه رده ناظر الجيش كما مر سابقاً .

الترجيح :

الذي يظهر لي أن القول الثاني وهو إعراب (يتقي) مضارعاً مجزوماً بحذف الحركة وإبقاء حرف العلة ، وهو اختيار أبي حيان أولى ما تحمل عليه هذه القراءة ، وذلك لما يلي :

١-لتصریح العلماء بأن هذا القول لغة واردة عن العرب .

٢-ولسلامته من الاعتراض المتجه على غيره ، إذ لم يطعن أحد في صحة هذه اللغة .

٣-ولأنه يوافق القراءة المشهورة من كون "من" شرطية ، والأصل توافق القراءات .

ولا يعرض على هذا القول بأن فيه حمل القرآن على القليل ، فهذه اللغة قليلة مقارنة بالكثير المطرد من كلام العرب ، ولكن هذا القول هو أحسن ما تحمل عليه الآية ، فلا مندوحة عنه .

(١) معاني القراءات / ٢٣٠

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢/٦٥٦

(٣) تحفة الغريب في الكلام على مغني الليب (قسم التركيب) ١/٣٣٨

(٤) وهي قراءة ابن كثير وتأفع وأبن عامر وعاصم ومحنة والكسائي . انظر : السبعة في القراءات ٦٣٧

٧١ - جواب لولا :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَتْ بِهِ، وَهَمَ بِهَا لَوْلَا أَن رَّئَا بُرْهَنَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف: ٢٤]

حيث اختلف في جواب "لولا" على قولين :

القول الأول : أن يكون الجواب مذوفا ، وهو قول جمهور المعربين والمفسرين ، ولكنهم اختلفوا في تقديره على وجوه :

١-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لفعل دون الفاحشة مما لا يقطع الولاية".

ذكر هذا الأخفش^(١).

٢-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لأمضى ما هم بها .

ذكر هذا الزجاج^(٢) ، والنحاس^(٣) ، والكرماني^(٤) .

٣-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه في ذلك الوقت لكان منه كذا وكذا".

ذكر هذا مكى^(٥).

٤-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لخالطها" .

ذكر هذا الزمخشري^(٦).

٥-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لارتكب المعصية".

(١) انظر : معاني القرآن / ٢٣٦٥

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه / ٣١٠١

(٣) انظر : إعراب القرآن / ٢٣٢٣ ، ومعاني القرآن / ٣٤١٥

(٤) انظر : غرائب التفسير / ١٥٣٣

(٥) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١٣٨٤

(٦) انظر : الكشاف / ٢٤٥٦

ذكر هذا القول الطبرى^(١) ، وابن عطية^(٢) ، وأبو البقاء^(٣) .

٦-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لكان ما كان".

ذكر هذا القرطبي^(٤) .

٧-أن يكون التقدير : "لولا أن رأى برهان ربه لضر بها".

ذكر هذا القول ابن الجوزي^(٥) ، وابن حزم^(٦) .

٨-أن يكون تقديره : "لولا أن رأى برهان ربه لهم بها".

ذكر هذا الزجاج^(٧) ، والنحاس^(٨) ، وأبو البقاء^(٩) ، والسيوطى^(١٠) ، واقتصر عليه الباقي^(١١) ،
والأنبارى^(١٢) ، ورجحه ابن عاشور^(١٣) ، والشنقيطي^(١٤) .

القول الثاني : أن يكون الجواب متقدماً عليها ، فيكون الكلام على التقاديم والتأخير ؛ كأنه

(١) انظر : جامع البيان /١٦

(٢) انظر : المحرر الوجيز /٣

(٣) انظر : إعراب القرآن /٢

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن /٨

(٥) انظر : زاد المسير /٤

(٦) انظر : الفصل والنحل /٤

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه /٣

(٨) انظر : إعراب القرآن /٢

(٩) انظر : التبيان /٢

(١٠) انظر : الإتقان /١

(١١) انظر : كشف المشكلات /١

(١٢) انظر : البيان في غريب القرآن /٢

(١٣) انظر : التحرير والتنوير /١٢

(١٤) انظر : أضواء البيان /٢

أراد : لولا أن رأى برهان ربه لهم بها.

ذكر هذا القول أبو عبيدة^(١)، ورجحه الصاحب بن عباد^(٢)، وابن حزم^(٣)، والرازي^(٤).

وأما أبو حيان فرجح الوجه الثامن من القول الأول^(٥).

المناقشة :

الخلاف في تعين جواب "لولا" وتقديره مبني على خلاف متعلق بالمعنى وبالصناعة.

فأما الخلاف المتعلق بالمعنى فهو خلاف مرتبط بدلالة "الهم" في الآية الكريمة ، فمن أثبت لهم ليوسف عليه السلام اعتمد على تفسير السلف الصالح ، إذ فهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم^(٦) ، وهؤلاء -أعني المثبتين "للهم" - انقسموا إلى قسمين في تفسير "همه" عليه السلام :

الأول : أن يكون همّه من جنس هم امرأة العزيز ، وأنه كاد أن يوقعها لولا أن الله عصمه ، وصرفه عن السوء والفحشاء .

واعتمدوا في ذلك على ما ورد عن ابن عباس وغيره في تفسير "الهم" ، ومفادها أن يوسف عليه السلام قد همّ بمواقعتها ، وجلس منها مجلس الرجل من امرأته ، بعد أن حلّت ثيابها ، وحلّ شبابه^(٧) ...

(١) نسبة إليه العلماء وليس في مجازه انظر : معاني القرآن للنحاس ٤١٣ / ٣ ، والمكتفى في الوقف والابدا ١٠٣ ، والهدایة إلى بلوغ النهاية ٣٥٤٣ / ٥ ، والجامع لأحكام القرآن ١٦٦ / ٩

(٢) انظر : أخلاق الوزراء ٢٥٢

(٣) انظر : الفصل والنحل ٤ / ١٠

(٤) انظر : مفاتيح الغيب ٤٤١ / ١٨

(٥) انظر : البحر المحيط ٢٩٥ / ٥

(٦) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ٢٤٣ / ١

(٧) انظر : جامع البيان ٤٩-٣٥ / ١٦

يقول التحاس : (الذي عليه أهل الحديث والمتقدمون أنه هم بها حتى مثل له يعقوب ...)^(١) ، ويقول الطبرى : (وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله جل شأنه أخبر عن هم يوسف وامرأة العزيز كل واحد منها بصاحبها ، لو لا أن رأى يوسف برهان ربه ، وذلك آية من الله ، زجرته عن ركوب ما هم به يوسف من الفاحشة ، وجائز أن تكون تلك الآية صورة يعقوب ، وجائز أن تكون صورة الملك ، وجائز أن يكون الوعيد في الآيات التي ذكرها الله في القرآن على الزنا ، ولا حجة للعذر قاطعة بأي ذلك كان من أي . والصواب أن يقال في ذلك ما قاله الله تبارك وتعالى ، والإيمان به ، وترك ما عدا ذلك إلى عالمه)^(٢) .

وهذا المعنى مردود عند أبي حيان ، إذ يقول : (وأما أقوال السلف فنعتقد أنه لا يصح عن أحد منهم شيء من ذلك ، لأنها أقوال متکاذبة يناقض بعضها بعضاً ، مع كونها قادحة في بعض فساق المسلمين ، فضلاً عن المقطوع لهم بالعصمة ومساق الآيات التي في هذه السورة مما يدل على العصمة ، وبراءة يوسف عليه السلام من كل ما يشين)^(٣) ، ويقول الشنقيطي : (هذه الأقوال ... منقسمة إلى قسمين : قسم لم يثبت نقله عنمن نقله عنه بسند صحيح، وهذا لا إشكال في سقوطه ، وقسم ثبت عن بعض من ذكر، ومن ثبت عنه منهم شيء من ذلك، فالظاهر الغالب على الظن، المزاحم للبيقين: أنه إنما تلقاه عن الإسرائييليات؛ لأنه لا مجال للرأي فيه، ولم يرفع منه قليل ولا كثير إليه)^(٤) .

والثاني : أن يكون همه ليس من جنس هم امرأة العزيز ، وذلك على ما يأتى :

(١) معانى القرآن / ٣ / ٤١١

(٢) جامع البيان / ١٦ / ٤٩

(٣) البحر المحيط / ٥ / ٢٩٥ ، وانظر : أيضا البحر / ٢ ، ٣٠٨ ، إذ يقول في الأنبياء : (والذى اخترناه أنهم معصومون من الكبار والصغار على الإطلاق)

(٤) أضواء البيان / ١٣ / ٢٦ - ٢٧

١-أن يكون "هم" يوسف عليه السلام "هم" خطرات ، وحديث نفس . وهذا الهم لا يُكلف به العبد ؛ لأنه خارج عن قدرته ، وأما "هم" امرأة العزيز فـ"هم" عزيمة وحرص^(١) .

٢-أن يكون "همه" بها "هم" بضرها .

وهذا يخالف اللغة ، وتفسير السلف .

وأما من لم يثبت الهم ليوسف عليه السلام اعتمد على تعظيم مقام النبوة ، إذ إن كل قول يطعن في عصمة الأنبياء ومقام الرسالة فهو مردود^(٢) .

وهذا يقف على (همت به) ، ويبيتدعى بـ(وهم بها ...) ، ويكون جواب "لولا" على هذا إما متقدما عليها وهو منوي التأخير ، وإما ممحوف دل عليه الكلام السابق ، والتقدير : لو لا أن رأى برهان ربه لهم بها ، يقول أبو حاتم الرازي : (كنت أقرأ غريب القرآن على أبي عبيدة فلما أتيت على قوله : (ولَقَدْ هَمَتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا) الآية ، قال أبو عبيدة : هذا على التقديم والتأخير ؟ كأنه أراد ولقد همت به ولو لا أن رأى برهان ربه لهم بها)^(٣) ، وهذا المعنى مردود عند أبي عبيد والنحاس ، يقول النحاس : (قال أبو عبيد القاسم بن سلام وقد زعم بعض من يتكلم في القرآن برأيه أن يوسف عليه السلام لم يذهب إلى أن الكلام انقطع عند قوله ولقد همت به قال ثم استأنف فقال وهم بها لو لا ان رأى برهان ربه بمعنى لو لا ان رأى برهان ربه لهم بها ، واحتج بقوله : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] ، وبقوله : ﴿وَأَسْتَبَقَ الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ، مِنْ دُبُرِ﴾ [يوسف: ٢٥] . وابن عباس ومن دونه لا يختلفون في أنه هم بها وهم أعلم بالله وبتأويل كتابه وأشد تعظيمها للأنبياء من أن يتكلموا فيهم بغير علم . قال أبو جعفر : وكلام أبي عبيد هذا كلام

(١) انظر : المحرر الوجيز ٢٤٦/٣ ، ومجموع الفتاوى ٢٩٦/١٠

(٢) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين ١/٢٩٧

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٩/١٦٦

حسن بين من لم يمل إلى الهوى والذي ذكر من احتجاجهم بقول ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب لا يلزم لأنه لم ي الواقع المعصية وأيضاً فإنه قد صح في الحديث أن جبريل عليه السلام قال له حين قال ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدي كيد الخائن ولا حين همت ، فقال وما أبرئ نفسي إن النفس لأماره بالسوء وكذلك احتجاجهم بقوله واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر لا يلزم لأنه يجوز ان يكون هذا بعد الهموم وقال الحسن : إن الله جل وعز لم يذكر معاصي الأنبياء ليغيرهم بها ولكنه ذكرها لئلا تيأسوا من التوبة وقيل معنى وهم أنه شئ يخطر على القلب كما قال النبي عليه السلام : " من هم بسيئة ثم لم ي عملها لم تكتب عليه فهذا مما يخطر بالقلب ولو هم بها على أنه ي الواقعها لكان ذلك عظيماً " ، وفي الحديث : " إني لاستغفر الله جل وعز في اليوم والليلة مائة مرة")^(١) ، وأما أبو حيان فرجح قول أبي عبيدة ، إذ يقول : (والذي اختاره أن يوسف عليه السلام لم يقع منه هم بها البة ، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان كما تقول : لقد قارت لولا أن عصمتك الله))^(٢) ، ووافقه ابن عاشور ، فقال : (وجملة ﴿وَهُمْ بِهَا تَوَلَّا أَنْ رَءَا بُرْهَدَنَ رَبِّهِ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَلَقَدْ هَمَّ بِهِ﴾ كلها ، وليس معطوفة على جملة ﴿هَمَّتْ﴾ التي هي جواب القسم المدلول عليه باللام ؛ لأنه لما أردفت جملة ﴿وَهُمْ بِهَا﴾ بجملة شرط ﴿لَوْلَا﴾ المتمحض لكونه من أحوال يوسف - عليه السلام - وحده ، لا من أحوال امرأة العزيز ؛ تعين أنه لا علاقة بين الجملتين ، فتعين أن الثانية مستقلة لاختصاص شرطها بحال المسند إليه فيها . فالتقدير : ولو لا أن رأى برهان ربه هم بها ، فقدم الجواب على شرطه للاهتمام به ... فيحسن الوقف على قوله : ﴿وَلَقَدْ هَمَّ بِهِ﴾ ليظهر معنى الابتداء بجملة ﴿وَهُمْ بِهَا﴾ واضحاً . وبذلك يظهر أن يوسف - عليه السلام - لم يخالطه هم بأمرأة العزيز لأن الله عصمه من هم

(١) معاني القرآن / ٣-٤١٣

(٢) البحر المحيط / ٥-٢٩٥

بالمعصية بما أراه من البرهان)^(١).

والذي يظهر كما مر أن سبب الخلاف في إثبات "الهم" ونفيه هو تعارضه مع قاعديتين مهمتين عند المفسرين :

الأولى : أن تفسير السلف وفهمهم لنصوص الوحي حجة على من بعدهم والثانية : أن القول الذي يعظم مقام النبوة ولا ينسب إليها ما لا يليق أولى بتفسير الآية .
والقول بأنه "هم بها" هم خطرات أولى لأنه يجمع بين القاعديتين .

فأما الخلاف المتعلق بالصناعة فهو خلاف مرتبط بمسألتين :

المسألة الأولى : أن تقدير جواب الشرط المحذوف للدليل أيكون من جنس ما قبله أو لا يكون من جنسه :

أما أبو حيان فيرى أنه يكون من جنس ما قبله ، يقول : (والذي روی عن السلف لا يساعد عليه كلام العرب ، لأنهم قدروا جواب لولا محذوفاً ، ولا يدل عليه دليل ، لأنهم لم يقدروا "هم بها" . ولا يدل كلام العرب إلا على أن يكون المحذوف من معنى ما قبل الشرط ، لأنّ ما قبل الشرط دليل عليه ، ولا يحذف الشيء لغير دليل عليه)^(٢).

فلو لم يكن المحذوف من جنس ما قبله لم يكن في الكلام دليل عليه . ولكن النحاة لم يسترطوا هذا الشرط ، بل أجازوا الحذف سواء أكان من جنس ما قبله أم لا ، شريطة وجود قرينة تدل عليه ، ثم إن أبا حيان يجوز ذلك ، إذ يقول : (ويجوز حذف جواب "لولا" للدلالة عليه إما من المعنى ، وإما من لفظ يتقدم على "لولا" يدل على الجواب)^(٣) ، فعلى هذا لا يلزم أن يكون

(١) التحرير والتنوير ٢٥٢-٢٥٣ / ٢١

(٢) البحر المحيط ٥ / ٢٩٥

(٣) الارتشاف ٤ / ١٩٠٦

المحذوف من جنس ما قبله ، ولا سيما أن الذين أثبتو "الهم" كانت تقاديرهم مستقاة من كلام السلف كما سبق . ولو قال أبو حيان إن التقدير من جنس المذكور أقيس وأولى^(١) ، لكان أحسن من عبارته السابقة .

المسألة الثانية : أن تقديم جواب "لولا" عليها ، وتجزده من اللام مسألة خلافية .

يقول الطبرى : (العرب لا تقدم جواب "لولا" قبلها ، لا تقول: "لقد قمت لولا زيد" ، وهي تريد: "لولا زيد لقد قمت" ...)^(٢) ، ويقول الزجاج : (وليس في الكلام بكثير أن تقول: ضربتك لولا زيد، ولا هممت بك لولا زيد، إنما الكلام لولا زيد هَمَمْتُ بك. و (لولا) تجاذب باللام ، فلو كان: ولقد هَمَتْ بِهِ وَلَهُمَّ بِهَا لولا أن رأى أبي برهان رَبِّهِ لكان يجوز على بعد)^(٣) ، وتبعه النحاس وابن عطية ، يقول النحاس : (وهذا القول عندي محال ولا يجوز في اللغة ولا في كلام من كلام العرب لا يقال قام فلان إن شاء الله ولا قام فلان لولا فلان)^(٤) ، ويقول ابن عطية: (وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف)^(٥) .

وأما أبو حيان فيقول: (ولا نقول: إنّ جواب لولا متقدم عليها ، وإنْ كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك ، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجويتها عليها ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري ، وأبو العباس المبرد . بل نقول: إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إن

(١) انظر: مغني الليسب ١٠٣

(٢) جامع البيان ١٦/٣٩

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠١-١٠٢ . هذا وأضاف ابن عطية للزجاج (فكيف مع سقوط اللام) وتبعه أبو حيان ، ولم أجده النص في المعاني . انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٤٦ ، والبحر المحيط ٥/٢٩٥

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٢٣

(٥) المحرر الوجيز ٣/٢٤٦

فعلت ، فيقدرونك إن فعلت فأنت ظالم ، ولا يدل قوله : أنت ظالم على ثبوت الظلم ، بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل . وكذلك هنا التقدير لولا أن رأى برهان ربه لهم بها ، فكان موجودا لهم على تقدير انتفاء رؤية البرهان ، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهم .

ولا التفات إلى قول الزجاج . ولو كان الكلام وهم بها كان بعيداً فكيف مع سقوط اللام ؟
لأنه يوهم أن قوله : وهم بها هو جواب لولا ، ونحن لم نقل بذلك ، وإنما هو دليل الجواب . وعلى
تقدير أن يكون نفس الجواب فاللام ليست بلازمة لجواز أن ما يأتي جواب لولا إذا كان بصيغة
الماضي باللام ، وبغير لام تقول : لولا زيد لأكرمتك ، ولو لا زيد أكرمتك . فمن ذهب إلى أن
قوله : وهم بها هو نفس الجواب لم يبعد ، ولا التفات لقول ابن عطية إنّ قول من قال : إن الكلام
قد تم في قوله : ولقد همت به ، وإن جواب لولا في قوله وهم بها ، وإن المعنى لولا أن رأى
البرهان لهم بها فلم يهم يوسف عليه السلام قال ، وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف
انتهى . أما قوله : يرده لسان العرب فليس كما ذكر ، وقد استدل من ذهب إلى جواز ذلك بوجوده
في لسان العرب قال الله تعالى : ﴿إِنْ كَادَتْ لَثَبِيْدِيْ يِهِ لَوْلَا أَنْ رَبِّنَا عَلَى قَبِّهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ﴾ [القصص: ١٠] ، فقوله : إنْ كادت لتبدي به ، إما أن يتخرج على أنه الجواب على
ما ذهب إليه ذلك القائل ، وإما أن يتخرج على ما ذهنا إليه من أنه دليل الجواب ، والتقدير : لولا
أن ربطننا على قلبها لقادت تبدي به)^(١) .

مسألة تقديم جواب الشرط على أدلة الشرط مختلف فيه على قولين: القول الأول: يمنع تقديمها عليها ، وإنما يكون المقدم دليلاً على الجواب المحنوف. وهو قول جمهور البصريين^(٢).

٢٩٥ / (١) البحار المحيط

(٢) انظر : الأصول /١٨٧ ، والخصائص /٣٨٧ ، والإنصاف /٦٣٢ ، وشرح المفصل ٩ /٧ ، والتوطئة ١٥٢ ، والمقرب ٣٠٣ ، وشرح التسهيل ٤ /٨٦ ، والارتشف ٤ /١٨٧٩ ، وشرح الكافية ٤ /١٠٠ ، والمغني ٧٠٦ ، والمساعد ٣ /١٦٤ ، والمجمع ٢ /٥٦٠

والقول الثاني : يحيى تقديمه عليها . وهو قول الكوفيين^(١) ، وأبي زيد الأنصاري^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والمرد^(٤) .

وقد رجح أبو حيان قول الجمهور فقال : (وال الصحيح أنه لا يجوز تقديم الجواب ، لأنه مسبب عن الأول ، والعرب إذا اجتمع لها سبب و مسبب قدمت السبب)^(٥) ، وهو كما قال ، لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ...^(٦) .

هذا ، ويفهم من كلام أبي حيان في الآية أن له رأيا في جواز تقديم جواب "لولا" عليها ، إذ يقول : (ولا تقول : إنّ جواب لولا متقدم عليها ، وإنْ كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك ، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها)^(٧) ، وقد أوضح ذلك في بعض كتبه فقال : (وقد منع قوم تقدم جواب "لولا" ، والذي اختاره جوازه ، وهو ظاهر الآيتين^(٨) فيجوز : هلكت لولا أن تداركتك ، وهلكت لولا أن تخلصني ، وإن لم يكن وقع هلاك ولا قتل . قال ابن خروف والبهاري : حذف جواب "لو" يكثر ، بخلاف جواب "لولا" ، لأنه

(١) نسبة ابن السراج إلى الفراء ، ونسبة ابن الأنباري ، وابن مالك ، وأبو حيان ، والرضي إلى الكوفيين انظر : الأصول ١٨٧/٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ٤/٨٦ ، والارتفاع ٤/١٨٧٩ ، وشرح الكافية ٤/١٠٠ .

(٢) انظر : النوادر ٢٨٣ ، والخصائص ٢/٣٨٨ ، وشرح التسهيل ٤/٨٦ ، والارتفاع ٤/١٨٧٩ .

(٣) نسبة إليه أبو حيان . انظر : التذليل والتكميل ٥/١٥٦ مخطوط ، والارتفاع ٤/١٨٧٩ .

(٤) انظر : المقتضب ٢/٦٨ ، وشرح التسهيل ٤/٨٦ ، والارتفاع ٤/١٨٧٩ .

(٥) التذليل والتكميل ٥/١٥٦ مخطوط ، وهو قول الأنباري في إنصافه ٢/٦٢٧ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٤/٨٦

(٧) البحر المحيط ٥/٢٩٥

(٨) يقصد قوله تعالى : ﴿وَهُم بِهَا لَوْلَا أَن رَّعَا بُرْهَنَ رَبِّهِ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿إِن كَادَتْ لَنْبَدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَّنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ .

صار عوضاً من الخبر ، فكره حذفه^(١) ، فقلة حذف جواب "لولا" مقارنة بحذف جواب "لو" جعلته يقول بالتقديم ، وهذا من تعدد الآراء عنده ، وهو قول مرغوب عنه ، لمخالفته لقول الجمهور ، ولأن أدوات الشرط لها الصدار ، ولأن القليل لا حكم له ، ثم إن ابن الأباري أثبت كثرة حذف جواب "لولا" فقال : (وقد حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً)^(٢).

وأما مسألة اقتران جواب "لولا" باللام ، فقد ذهب الزجاج والنحاس وابن عطيه وابن عصفور إلى وجوب اقتراب الجوب بها ، يقول ابن عصفور : (ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر)^(٣) ، وذهب أبو علي الفارسي إلى جواز اقتران الجواب بها^(٤) ، وقىده ابن عصفور في قول آخر له بالقلة في سعة الكلام^(٥).

وأما أبو حيان فيقف مع الفارسي وابن عصفور في قوله الآخر ، لأن اقتران اللام في جواب "لولا" الماضي المثبت يعد كثيراً في كتاب الله ، إذ يقول : (وهو في القرآن كثير جداً ، ولا أحفظه جاء في القرآن مخدوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد ، وذلك بخلاف "لو" فإنه جاءت منه مواضع منها قوله تعالى : ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] ، ﴿أَنَّ لَوْ نَشَاءُ أَصَبَّنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠])^(٦) ، لذلك يرى أن اقتران اللام بالجواب ليس بلازم ، يقول : (فاللام ليست بلازمة)^(٧).

(١) الارشاد/٤/١٩٠٦

(٢) الإنصاف/٢/٤٦٠

(٣) شرح الجمل/٢/٤٤٢

(٤) انظر : سر الصناعة/١/٣٩٥

(٥) انظر : الارشاد/٤/١٩٠٥ ، والتذليل والتكميل/٥/١٩٤ خطوط . ولم أجده هذا القول في كتب ابن عصفور المطبوعة .

(٦) التذليل والتكميل/٥/١٩٤ خطوط ، وانظر : الهمم/٢/٥٧٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن/٢/٦٨٦ .

(٧) البحر المحيط/٥/٢٩٥

والذي أراه أن عدم اقتران اللام بالجواب يعد قليلا ، والأولى عدم حمل الكلام على القليل من كلام العرب .

الترجح :

الذي يظهر لي من جهة الصناعة أن جواب "لولا" إذا لم يذكر بعدها فإن الكثير والغالب فيه حذفه . وأما ما ظهر لي من جهة المعنى فإن "اهم" قد وقع من يوسف عليه السلام ، وهو هم ليس من جنس هم امرأة العزيز ، وإنما هو "هم" خطرات ، وحديث نفس ، وهو ليس بذنب فيستغفر العبد منه ، وهذا هو اللائق بمقام النبوة مقارنة بغيره من الأقوایل غير اللائقة فلو لم يهم يوسف عليه السلام بامرأة العزيز لما كان لذكر همه في الآية فائدة ، ولما أجمع عليه السلف ، وعلى ذلك فتقدير أبي حيان في الآية فيه نظر .

٧٢ - إعراب (ودوا) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنْ يَشْفُقُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءٌ وَيُبْسِطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ وَالسِّنَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المتحنة: ٢، ٣].

اختلف في إعراب جملة (ودوا) على قولين :

١- أن تكون معطوفة على جواب الشرط قوله : (يكونوا) و(يسطوا).

ذكر هذا القول الزمخشري ^(١).

٢- أن تكون معطوفة على جملة الشرط والجواب .

ذكر هذا القول الكرماني ^(٢).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني ^(٣).

المناقشة :

اختلف في إعراب (ودوا) تبعاً لما يتعلّق بها من جهة المعنى .

فمن رأى أنها معطوفة على جواب الشرط كان المعنى : أن ودادتهم وكفرهم مترتبة على الظفر بهم .

يقول الزمخشري : (فإن قلت : كيف أورد جواب الشرط مضارعاً مثله ثم قال وَوَدُوا بلفظ الماضي ؟ قلت : الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب ، فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وَوَدُوا قبل كل شيء كفركم وارتداكم ، يعني : أنهم يريدون أن يلحقوا بكم

(١) انظر : الكشاف ٤/١٣

(٢) انظر : غرائب التفسير ٢/١٢٠٤

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/٢٥١

مضار الدنيا والدين جمِيعاً : من قتل الأنفس ، وتمزيق الأعراض ، ورَدْكُم كفارة ، ورَدْكُم كفارة أسبق المضار عندهم وأوْلَاهَا ، لعلِّهم أن الدين أعزُّ عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذالون لها دونه ، والعدو أَهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه)^(١) .

وهذا القول رده أبو حيان والخطيب لفساد معناه ، يقول أبو حيان : (وكان الزمخشري فهم من قوله : ﴿وَوَدُوا﴾ أنه معطوف على جواب الشرط ، فجعل ذلك سؤالاً وجواباً . والذي يظهر أن قوله : ﴿وَوَدُوا﴾ ليس [معطوفاً]^(٢) على جواب الشرط ، لأن ودادتهم كفرهم ليست مترتبة على الظفر بهم والتسلط عليهم)^(٣) ، ويقول الخطيب : و(في جعل : ﴿وَوَدُوا لَوْ تَكُفُّرُونَ﴾ عطفاً على جواب الشرط نظر؛ لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارة حاصلة وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة)^(٤) .

ومن رأى أنها معطوفة على جملة الشرط والجواب كان المعنى : أن ودادتهم وكفرهم حاصلة لهم سواء أظفروا بهم أم لم يظفروا .

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان والخطيب ، يقول أبو حيان : (... بل هم وادون كفرهم على كل حال ، سواء أظفروا بهم أم لم يظفروا ، وإنما هو معطوف على جملة الشرط والجزاء ، أخبر تعالى بخبرين : أحدهما : اتضاح عداوتهم والبسط إليهم ما ذكر على تقدير الظفر بهم ، والآخر : ودادتهم كفرهم ، لا على تقدير الظفر بهم)^(٥) ، ويقول الخطيب : (فال الأولى أن

(١) الكشاف ٤/٥١

(٢) زيادة من المخطوط

(٣) البحر المحيط ٨/٢٥١-٢٥٢

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/١٢٤

(٥) البحر المحيط ٨/٢٥١-٢٥٢

يجعل قوله: ﴿وَوَدُوا لَوْتَكُفُرُونَ﴾ عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقْتَلُوكُمْ يُولُوْكُمْ الْأَذْبَارَ ثُمَّ لَا يُنَصَّرُونَ﴾^(١).

هذا، وقد ذهب السمين والشهاب إلى أن المعنى لا يفسد على العطف على الجواب.

يقول السمين : لأن (ودادتهم له عند الظفر والتسلیط أقرب وأطماع لهم فيه)^(٢) ، ويقول الشهاب : (وتحقيقه أنّ أصل الودادة حاصلة لهم قبل كل شيء فهو غير مترب على الشرط والمترتب عليه إنما هو الودادة المتفّرة على الجد والاجتهد في طلب ارتداهم فهي سابقة بالنوع متأخرة بالنظر إلى بعض الأفراد فعبر بالماضي نظراللأول وجعلت جواباً متأخراً نظراً للثاني ...

واعلم أنّ المعطوف على الجزاء والعلة في كلام العرب على أنحاء :

الأول : أن يكون كل منهما جزاء وعلة ، نحو : إن تأني أو نسك وأعطيك .

الثاني : أن يكون الجزاء أحدهما ، وإنما ذكر الآخر لشدة ارتباطه به لكونه سبباً له مثلاً ، نحو : إذا جاء الأمير استأذنت وخرجت لاستقباله ، ونحوه : حبس غريمي لاستوفي حقي وأخليه.

الثالث : أن يكون المقصود جمع أمرین وحيئذ لا ينافي تقدّم أحدهما ، كخرجت مع الحجاج لأرافقهم في الذهاب ولا أرافقهم في الإياب ، والنظم هنا محتمل للأول لاستقبال الودادة لإرادة الغزو المحتج لبيان أو إظهارها ، وعبر بالماضي لتقديمه رتبة)^(٣).

الترجيح :

والذي يظهر لي بعد ذلك أن كلا المعنين صحيح ، ولكن القول الأول أرجح معنى من غيره ، وإن كانت الودادة حاصلة لهم على كل حال إلا أنها بعد الظفر أشد منها من قبله ، كحرصهم على كفرهم بالإكراه والقوة والتعذيب لذا كان للتقييد بها فائدة .

(١) الإيضاح في علوم البلاغة / ٢٤ ، وانظر : التحرير والتنوير / ٢٨ / ١٤٠

(٢) الدر المصنون / ١٠ / ٣٠٢ .

(٣) حاشية الشهاب / ٨ / ١٨٥ .

٧٣ - إعراب (قيل لهم) :

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

حيث اختلف في إعراب (قيل لهم) على قولين:

١- أن تكون الجملة في محل جر بالإضافة.

٢- ذكر هذا القول مكي^(١)، وابن عطية^(٢)، وأبو البقاء^(٣)، وهو قول الجمهور^(٤).

٢- أن تكون جملة شرطية لا محل لها من الإعراب.

ذكر هذا القول مكي^(٥).

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني^(٦)

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الجملة مبني على مسألة العامل في (إذا) الشرطية ، وهي مسألة خلافية بسبب الخلاف في علة بنائهما ، على قولين:

الأول : أن علة بنائهما هو افتقارها إلى ما بعدها ، فتكون قد وضعت للوقت المعين ، وهو لا يتغير إلا بحسبه إلى ما يتعين به من شرطه ، فيصير مضافاً إلى الشرط ، فإذا صار مضافاً تعذر عامل

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن / ٧٨

(٢) انظر: المحرر الوجيز / ٨١

(٣) انظر: التبيان / ١ / ٢٧

(٤) انظر: البحر المحيط / ١٩٦، والارشاد / ٣ / ١٤١١

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن / ٧٨

(٦) انظر: البحر المحيط / ١٩٦

المضاف إليه في المضاف؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً ومعمولًا من وجه واحد، وهذا لا يجوز، لذا وجب أن يكون العامل في (إذا) هو الجواب ، فتكون الجملة بعد "إذا" في محل جر مضاف إليه.

وهذا هو قول الجمهور^(١).

والثاني : أن علة بنائتها هو تضمنها معنى الشرط كـ(متى) وعليه فلا تكون (إذا) مضافة إلى ما بعدها، ويكون العامل فيها هو الشرط لا الجواب، وتكون الجملة بعدها معهولة للفعل الذي بعدها لا محل لها من الإعراب وهو قول الزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، وابن الحاجب^(٤) ، وابن هشام^(٥) ، والسيوطى^(٦)

واستدلوا على صحة قولهم بفساد ما يلزم من القول الأول، وهو ما يلي :

١-أن تكون جملتا الشرط والجواب جملة واحدة ، إذ يصح الظرف داخلاً في الجواب لتعيين العمل له، والشرط داخل في الظرف لأنه معهول له.

٢-أن يترك الظرف بلا عامل لتعذر إعمال الجواب فيه كاقتراحه بالفاء، و(إذا) الفجائحة، حيث لا يعمل ما بعدها في قبلها.

٣-أن يكون الظرفان المتضادان واقعاً فيهما الفعل الواحد في بعض الصور، كقولهم: إذا

(١) انظر: الكتاب ٣/٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩١، والمقتضب ٣/١٧٧، والأصول ٢/١٤٤، والمسائل العسكرية ٨٥، والمفصل ٤/١٣١، وشرح المفصل ٤/٦٦، والبسيط ٢/٨٧٦.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/١٠٨ .

(٣) انظر: إعراب القرآن ٤/٣٢١ .

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩١ .

(٥) انظر: المغني ١٣١ .

(٦) انظر: الحمع ٢/١٨٢ .

أكرمني اليوم أكرمتك غدًا، فيكون أكرمتك عاملًا في الغد واليوم جميعاً، وهو باطل من جهة المعقول، ومن جهة ما فهم من مقصود المتكلم، إذ لم يرد أن الإكرام الجزائي واقع في اليوم.

٤- أنه ممتنع في قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك لما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا
فالجواب مذوف تقديره : إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئاً وقت
مجيئه لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه^(١).

ويرد على ما ذكره بما يلي:

١- أن أدلة الشرط مع جزئها في حكم جملة واحدة ، فلا يتم المعنى إلا بها.
٢- أن لأسلوب الشرط خصوصية عن غيره فلا يقال فيه إن مجيء (الفاء) في الجواب يمنع عمل الجواب في إذا... وذلك لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصلة^(٢).

٣- أن الظرفين المتضادين في اللفظ لا في المعنى، لأن الكلام كله عن المستقبل في قولهم: إذا أكرمني اليوم أكرمتك غدًا ، فالإكرام لم يقع في زمن المتكلم ولكنه سيقع قبل أن ينقضي هذا اليوم.

٤- أن المراد من قول زهير:ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً ، هو : لا أسبق شيئاً قبل مجيئه، وليس وقت مجيئه، لأن إذا تفيد الاستقبال.

وأما أبو حيان فمع القول الثاني ، إذ يقول : (والذي نختاره أن الجملة بعدها تليها هي الناسبة لـإذا الشرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف

(١) انظر: أمالى ابن الحاجب ١/١٨٦-١٨٧، والتذليل والتكميل ٧/٣١٥، والمغني ١٣١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/١٨٩

التي يجازي بها، وإن قصرت عن عملها الجزم. على أن من النحوين من أجاز الجزم بها حملًا على متى [فكما أنك إذا قلت متى أقم أقم كان متى]^(١) منصوباً بفعل الشرط، فكذلك إذا منصوبة بفعل الشرط بعدها . والذى يفسد مذهب الجمهور جواز إذا قمت فعمرو قائم ؟ لأن ما بعد الفاء لا يعمل بما قبلها، وجواز وقوع إذا الفجائية جواباً لإذا الشرطية. قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا أَذْقَنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءً مَسَّهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرُرٌ فِي أَيَّاثِنَا﴾ ، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيها قبلها^(٢)، ويقول : (العامل في إذا الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصور في علم العربية، وقد استدللنا على ذلك في شرح التسهيل وغيره، وإن كان المشهور غيره)^(٣)، ويقول : (العامل في إذا الفعل الذي يليها كسائر أدوات الشرط، وإن كان ليس قول الجمهور)^(٤)، ويقول : (العامل فيها الفعل الذي يليها، وليس مضافة للجملة خلافاً لأكثر النحاة)^(٥).

وفصل آخرون في العامل في (إذا) ، ذكروا أنها إذا عملت الجزم كان الفعل بعدها هو العامل فيها، وليس (إذا) حينئذ مضافة إلى الجملة الفعلية التي تليها ، وإذا لم تعمل فهي مضافة ، والعامل فيها حينئذ جوابها^(٦).

الترجيح :

الذي يظهر لي أن القول الأول وهو إعراب الجملة في محل جريأ بالإضافة هو الراجح لما يلي:

١- لأن دلالة (إذا) على معين من الزمان جعلها إلى الظرفية أقرب منها إلى أدوات

(١) زيادة من المخطوط ساقطة من المطبوع.

(٢) البحر المحيط ١٩٦ ، وانظر : التذليل والتكميل ٣١٥ / ٧ ، والارتشاف ١٤١١ / ٣ .

(٣) البحر المحيط ٥٢٤ / ٨ .

(٤) السابق ٥١٠ / ٥ .

(٥) السابق ٢٩٠ / ٦ .

(٦) انظر : المشكل في إعراب القرآن ٢١٩ / ٢ ، والمقتضى في شرح الإيضاح ١١١٩ / ٢ ، وشرح الكافية ٣ / ١٨٩ .

الشرط كـ(متى)، التي تدل على عموم الوقت لذا كان ما بعد (إذا) مضافاً إليه كما هو الحال فيسائر الظروف .

٢- لأن هذا القول هو قول الجمهور .

ومع ذلك فإنه لو قيل أن الجملة بعد "إذا" الشرطية لا محل لها من الإعراب ، لأن المفرد لا يصح وقوعه محل الجملة ، وتكون الإضافة في إذا على اللزوم ، إذ هي ملزمة للجمل الفعلية لا أن الجملة محلها الجر لكان قوله حسنا .

ما لا يدخل في الألفية

وفيه مسائل :

- إعراب (أروني).

- إعراب (لا يألونكم خبala).

- إعراب (هم العدو).

- إعراب (وإن يأتهم عرض).

- إعراب (يصل).

- إعراب (يخادعون).

- إعراب (لا برهان له).

- إعراب (تلقون).

٧٤ - إعراب (أروني) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرْوَفُ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ هُمْ شَرِكُ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ إِنَّهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ ﴾ [فاطر: ٤٠].

حيث اختلف في إعراب (أروني) على قولين :

١- أن تكون بدلا من (رأيتهم) .

وهو قول ذكره الزمخشري^(١) .

٢- أن تكون جملة معترضة.

وهو قول رجحه أبو حيان^(٢) .

المناقشة :

أجاز الزمخشري في إعراب (أروني) أن تكون بدلا من (رأيتهم) ، يقول : ("أروني" بدل من "رأيتهم" : لأن المعنى : أرأيتكم أخبروني ، كأنه قال : أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعما استحقوا به الإلهية والشركة أروني أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون الله أم لهم مع الله شركة في خلق السماوات ، أم معهم كتاب من عند الله ينطق بأنهم شركاؤه فهم على حجة ويرهان من ذلك الكتاب)^(٣) .

على حين لم يرتضى أبو حيان قوله لا من جهة الصناعة ولا من جهة السباع ، إذ يقول : (أما قوله "أروني" بدل من "أرءيتهم" فلا يصح ، لأنه إذا أبدل ما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل ، وأيضاً فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم ، ثم البدل على نية تكرار العامل ، ولا يتأنى

(١) انظر : الكشاف ٦١٧ / ٣

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٠٢ / ٧

(٣) الكشاف ٦١٧ / ٣

ذلك هنا ، لأنه لا عامل فيرأيتم فيتخيّل دخوله على أرمني)^(١) .

فاعتراض أبي حيان على الزمخشري من جهة الصناعة في مسألتين:

المُسَأَّلَةُ الْأُولَى : الْإِبْدَالُ مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ .

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجّب اقتران البدل بهمزة الاستفهام حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى^(٢)، نحو: كم مالك؟ أ عشر ون أم ثلاثة؟، ومن لقيت؟ أ زيد أم عمراً.

والزمخري لم يلتزم بهذا في نظر أبي حيان ، ولم يعد الهمزة مع البدل ، ولكن الاستفهام غير مراد عنده ، لذلك لم يعد الهمزة مع البدل ، يقول السمين : (إِنَّ الْاسْتِفْهَامَ فِيهِ غَيْرُ مَرَادٍ قَطْعًا فَلِمْ تَعْدُ أَدَأْتُهُ لِعَدْمِ إِرَادَتِهِ) ^(٣) ، وهو كما قال ، ولذلك فسر "رأيتم" بـ "أخبروني" .

وقد سبق الرازي السمين إلى ذلك ، فقال : (وقوله : "أَرَأَيْتُمْ الْمُرَادُ مِنْهُ أَخْبَرُونِي ، لِأَنَّ
الإِسْتِفْهَامَ يَسْتَدِعِي جَوَابًا ، يَقُولُ الْقَائِلُ أَرَأَيْتَ مَاذَا فَعَلَ رَيْدٌ؟ فَيَقُولُ السَّاهِمُ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى ،
وَلَوْلَا تَضَمِّنَهُ مَعْنَى أَخْبَرْنِي وَإِلَّا كَانَ الْجَوَابُ إِلَّا قَوْلُهُ لَا أَوْ نَعَمْ) (٤) .

فعلي هذا لا وجه لاعتراض أبي حيأن على الزمخشري .

المُسَأَّلَةُ الثَّانِيَّةُ : مُسَأَّلَةُ الْعَامِلِ فِي الْبَدْلِ :

وهي مسألة خلافية على قولين :

١-أن يكون العامل في البديل غير العامل في المبدل منه ، فيكون البديل على نية تكرار العامل .

٣٠٢ / ٧) البح المحيط (١)

(٢) نظر : شرح الجمل لابن عصفور /١٢٩١ ، وشرح التسهيل /٣٣٩ ، والتنليل والتكميل /٤١٤٦ [ب] مخطوط ، وشرح الكافية /٢٣٩٢ ، ومعنى الليب /٤٢٤ ، والتصریح بضمون التوضیح /٣٦٥٧ ، والمجم /٣١٨٢ .

٢٣٨ / ٩) الدر المصحون (٣)

(٤) مفاتيح الغيب /٢٦ ، وانظر : روح المعاني /٢٢ ، والتحرير والتنوير /٢٢ . ٤٢٤

٢-أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه من غير نية تكرار العامل ، فيكون البدل من جملة مستقلة غير جملة المبدل منه.

وأبو حيان من يرى أن البدل على نية تكرار العامل كما صرخ به ، وعلى ذلك لا يُعرض على الزمخشري بهذا ، لأنه قد يكون من لا يرى بهذا القول .

وأما اعترافه على الزمخشري من جهة السماع ففي مسألة إبدال الجمل من الجمل ، إذ هي مسألة مختلف فيها بين النحاة على قولين :

١ - القول بالمنع وهو قول الجمهور^(١) .

٢ - القول بالجواز ، وهو قول الأخفش^(٢) ، والنحاس^(٣) ، ومكي^(٤) ، والزمخشري^(٥) ، وأبو البقاء^(٦) ، والسهيلي^(٧) ، وابن الأثير^(٨) ، والشلوبين^(٩) ، وبدر الدين بن مالك^(١٠) ، وابن هشام^(١١) ، والسمين^(١٢) ، وأهل البيان^(١٣) ، والسيوطى^(١٤) .

(١) ذكره ابن هشام في المغني ٥٢٦ ، وقد رأى الشمني أن نسبة القول إلى الجمهور بحاجة إلى تحرير . انظر : حاشية الشمني ٣٠ / ٢

(٢) انظر : معاني القرآن ٢ / ٥٤٠

(٣) انظر : إعراب القرآن ١ / ٢٤٦

(٤) انظر : والمشكل ٢ / ٩٧٨ ، ١٢٠

(٥) انظر : الكشاف ٣ / ٦١٧

(٦) انظر : التبيان ١ / ٢٠١

(٧) انظر : نتائج الفكر ٣٤١

(٨) انظر : البديع ١ / ٣٥٢

(٩) انظر : الإعراب عن قواعد الإعراب ٤٦ - ٤٧

(١٠) انظر : شرح ابن الناظم ٣٩٩ - ٤٠٠

(١١) انظر : أوضح المسالك ١ / ٢٠٦

(١٢) انظر : الدر المصور ٣ / ٣٠٥

(١٣) عزاه إليهم الدسوقي في حاشيته على المغني من غير تعين أسمائهم ، انظر : حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٥٩

(١٤) انظر : الهمج ٣ / ١٨٣

شرطة اتفاقهم في المعنى ، ذلك بأن تكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى^(١) .

واستدلوا على الجواز بقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَ عِنْدَنَا
وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

وبقوله تعالى : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [١٣٣] ، [الشعراء: ١٣٢] ، وبقوله : ﴿أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٠] ، [آل عمران: ٢١] ، وقوله : ﴿بَلْ قَاتُلُوا مِثْلَ مَا قَاتَلَ الْأَوَّلُونَ﴾ [٨١] ، [المؤمنون: ٨٢] .

وقد رجح أبو حيان قول الجمهور القائل بالمنع ، وذلك لأن (ما استدلوا به لا تقوم به حجة)^(٢) .

إذ إن قوله تعالى : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [١٣٣] ، وقوله : ﴿أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٠] ، ليس بدلًا على قول الجمهور ، يقول أبو حيان : (والأكثرون لا يجعلون مثل هذا بدلًا وإنما عندهم من تكرار الجمل ، وإن كان المعنى واحداً ، ويسمى التبيع^(٣) ، وإنما يجوز أن يعاد عندهم العامل إذا كان حرف جر دون ما يتعلق به نحو : مررت بزيد أخيك)^(٤) ، ويقول : (والجمهور لا يعربون ما صرح فيه بالعامل الرافع والناصب بدلًا بل يجعلون ذلك مخصوصاً بحرف الجر ، وإذا كان بالرافع والناصب سموا ذلك بالتبيع لا بالبدل)^(٥) .

وما ذهب إليه أبو حيان مردود ، وذلك للسماع السابق الذي لا يحتمل التأويل ، ولأن الجمل

(١) انظر : شرح ابن الناظم ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٧٢ / ٤

(٣) لعله يقصد بالتبني التوكيد اللغطي كما ذكر ابن هشام والسمين. انظر : اللمحۃ البدریۃ ٢ / ٢٣٩ ، والدر المصنون ٩ / ٢٥٤ ، ولكنه بعيد لأن توكيد الجملة لابد أن يكون ما بعده مطابقاً للجملة الأولى.

(٤) البحر المحيط ٣٢ / ٧ .

(٥) السابق ٧ / ٣١٥ .

في عرف النحاة تقوم مقام النكرات فكما يقع المفرد النكرة بدلًا عن المفرد النكرة فمن باب أولى وقوع الجملة كذلك^(١) ، ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان في هذه المسألة اضطرابه فيها ، إذ يقول في موضع آخر : (وإبدال الجمل غير المشتركة في عامل لا نعرفه)^(٢) ، ويقول : (البدل لا يكون في الجمل إلا إن كانت الجملة فعلية تبدل من جملة فعلية فقد ذكروا جواز ذلك أما أن تبدل جملة فعلية من جملة اسمية فلا أعلم أحدًا أجاز ذلك)^(٣) .

فهو يرى جواز مجيء البدل بجملة ، ويشرط التناسب بينها ، وهذا هو قول المجيزين نفسه !

وأما القول الآخر في إعراب (أروني) فهو إعرابها جملة معتبرضة ، وهو ما رجحه أبو حيان ، إذ يقول : (والذي أذهب إليه أن "رأيتم" بمعنى أخبرني ، وهي تطلب مفعولين : أحدهما منصوب ، والآخر مشتمل على استفهام ، تقول العرب : أرأيت زيداً ما صنع ؟ فال الأول هنا هو "شَرَكَاءُكُمْ" ، والثاني "مَاذَا خَلَقُوا" ، و "أروني" جملة اعتراضية فيها تأكيد للكلام وتسديد)^(٤) .

الترجيح :

والذي يظهر لي في هذه الآية رجحان ما ذهب إليه أبو حيان ، وذلك لما يلي :

١- لأنه لا خلاف فيما ذهب إليه على حين أن القول بالبدالية فيه خلاف كما سبق .

٢- لسلامته من الاعتراضات المتوجهة إليه .

(١) انظر : المحتسب ٢ / ٩٩ ، والإيضاح في شرح المقتضى ٢ / ٩١١ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٤١ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٤٠٤ .

(٣) السابق ١ / ٢١٣ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٣٠٢ ، وانظر : التذليل والتكميل ٦ / ٩٣ .

٧٥ - إعراب (لا يألونكم خبلاً) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ أَمْنُوا لَا تَنْخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَأْتِ الْبَغْضَاءَ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٨].

حيث اختلف في إعراب (لا يألونكم خبلاً) على ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في محل صفة ثانية لبطانة .

ذكر هذا القول مكي ^(١) ، والمخشري ^(٢) ، وأبو البقاء ^(٣) ، والقرطبي ^(٤) ، وابن عاشور ^(٥) ، والدرويش ^(٦) .

٢- أن تكون في محل نصب حال من المستكن في الظرف وهو (من دونكم) .

ذكر هذا القول أبو البقاء ^(٧) .

٣- أن تكون جملة استئنافية .

ذكر هذا القول الرخشري ^(٨) ، وابن هشام ^(٩) ، والسمين ^(١٠) ، واقتصر عليه الألوسي ^(١١) .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١١٧ ، والمداية / ٢ / ١١٠٦

(٢) انظر : الكشاف / ١ / ٦١٦

(٣) انظر : التبيان / ١ / ٢٨٧

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن / ٤ / ١٨٠

(٥) انظر : التحرير والتنوير / ٤ / ٦٤

(٦) انظر : إعراب القرآن وبيانه / ١ / ٥١٦

(٧) انظر : التبيان / ١ / ٢٨٧

(٨) انظر : الكشاف / ١ / ٦١٦

(٩) انظر : المغني / ٤ / ٥٠

(١٠) انظر : الدر المصور / ٣ / ٣٦٤

(١١) انظر : روح المعاني / ٢ / ٢٥٤

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث^(١).

المناقشة :

اختلاف في إعراب هذه الجملة على أقوال :

القول الأول : أن تكون صفة ، وهذا القول من جانب الصناعة جائز ، إذ الجمل بعد النكرات صفات ، وذلك بثلاثة شروط هي :

- ١- أن يكون منعوتها نكرة .
- ٢- أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وهذا الضمير إما ملفوظ به أو مقدر.
- ٣- أن تكون خبرية^(٢) .

القول الثاني: أن تكون في محل نصب حال .

وهذا القول من جهة الصناعة جائز ، إذ إن مجيء الحال من النكرة الموصوفة جائز بلا خلاف ، وذلك لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة^(٣) . إلا أن في هذين القولين ما يفسدهما من جهة المعنى ، يقول أبو حيان : (ومن ذهب إلى أنها صفة للبطانة أو حال مما تعلقت به من ، بعيد عن فهم الكلام الفصيح . لأنهم نهوا عن اتخاذ بطانة كافرة ، ثم نبه على أشياء مما هم عليه من ابتعاد الغوايل للمؤمنين ، وودادة مشقتهم ، وظهور بغضهم . والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهم)^(٤) .

(١) انظر : البحر المحيط / ٣ / ٤١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن عييش / ٣ / ٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور / ١ / ١٩٣ - ١٩٤ ، وشرح التسهيل / ٣ / ٣١٠ - ٣١١ ، وارتشاف الضرب / ٤ / ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ٧٤٠ ، والتذليل والتكامل ٣٤٩ / ٧ مخطوط ، ومغني الليبب ٤٠٦ ، ٥٠٦

(٣) انظر : الأصول / ١ / ٢١٤ ، وشرح الكافية الشافية / ٢ / ٧٤٠ ، وشرح ابن الناظم للألفية ٣٢٠ ، وأوضاع المسالك ٢٢٦ / ٢ ، وشرح ابن عقيل للألفية ٢ / ٢٦٣ .

(٤) البحر المحيط / ٣ / ٤١ - ٤٢ .

فالنعت عند النهاة يقيد المعنوت ويخصصه ، والحال تقيد صاحبها وتبيّن هيئته^(١) ، وعلى ذلك يكون النهي عن اتخاذ البطانة إنما يكون عند وجودهما على تلك الصفة أو الحال ، فإن انتفت عنهم تلك الحالة أو الصفة جاز اتخاذهم بطانة ، وليس المراد قطعا هذين المعنين ، لأن المراد والله أعلم نهي المسلمين عن اتخاذ بطانة من غير المسلمين كما قال أبو حيأن .

هذا وقد أجاز ابن عاشور وجه الصفة لأن (هذا الوصف ليس من الأوصاف الظاهرة التي تفيد تحصيص النكرة عمّا شاركتها ، لكنه يظهر بظهور آثاره للمتوسّمين . فنهى الله المسلمين عن اتخاذ بطانة هذا شأنها وسمتها)^(٢) ، ويلزم على قول ابن عاشور لو لم تكن البطانة هذا شأنها وسمتها لجاز اتخاذها كذلك ، وهذا ما نبه عليه أبو حيأن من قبل إلا إن قيل إن الصفة أو الحال لازمتان لغير المسلمين فيصح المعنى عندئذ .

القول الثالث : أن تكون الجملة مستأنفة .

وهذا القول رجحه الزمخشري ووسمه بالحسن والبلاغة ، إذ يقول : (وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة ها للتبنيه)^(٣) ، وهو ما رجحه أبو حيأن أيضا ، إذ يقول : (والجملة من قوله : (لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا) لا موضع لها من الإعراب ، إذ جاءت بياناً لحال البطانة الكافرة ، هي والجمل التي بعدها لتنفير المؤمنين عن اتخاذهم بطانة)^(٤) .

ولعلهما تأثرا بالطبراني ، إذ يقول : (فنهى الله المؤمنين به أن يتخدوا من الكفار به أخلاقا وأصفياء ، ثم عرّفهم ما هم عليه لهم منظرون من الغش والخيانة ، وبغيهم إياهم الغوائل ،

(١) انظر : أسرار العربية ٢١٤ ، وشرح المفصل ٥٥ / ٢ ، وشرح الرضي ١٠ / ٢ ، والتصریح ٦٥٧ / ٢ .

(٢) التحریر والتنویر ٤ / ٦٣

(٣) الكشاف ١ / ٤٠٦

(٤) البحر المحيط ٣ / ٤١ .

فحذرهم بذلك منهم ومن مخالّتهم...).^(١)

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول بالاستئناف على غيره وذلك لما يلي:

- ١- لأنّه لا خلاف فيه .
- ٢- لصحة معناه ، فسياق الآيات يدل عليه .
- ٣- لسلامته من الاعتراضات الواردة على القولين الأولين .

٤٦ - إعراب (هم العدو) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُوَ الْعَدُوُّ فَأَحَدُهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَفَنْ يُؤْكِلُونَ ﴾ [المنافقون: ٤] .

حيث اختلف في إعراب (هم العدو) على قولين :

١- أن تكون في محل نصب مفعولا ثانيا لحسب ، و(عليهم) متعلق بصيحة ، ويكون الوقف على (عدو) .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(١) ، والقرطبي ^(٢) .

٢- أن تكون جملة مستأنفة ، ويكون الوقف على (عليهم) .

ذكر هذا القول أبو عمرو الداني ^(٣) ، والكرmani ^(٤) ، والزمخشري ^(٥) ، والقرطبي ^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثاني ^(٧) .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الآية خلاف يتعلق بها ورد فيها من التفسير بالمؤثر ، إذ ورد في تفسير

هذه الآية قوله :

(١) انظر : الكشاف ٤/٥٤

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٢٦

(٣) انظر : المكتفي في الوقف والابتداء ٢١٧

(٤) انظر : غرائب التفسير ٢/١٢٦

(٥) انظر : الكشاف ٤/٥٤

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٢٧

(٧) انظر : البحر المحيط ٨/٢٦٩

القول الأول قاله مقاتل والسيدي ، : وهو أنه إذا نادى منادٍ في العسكر أن انفلتت دابة أو أنسدت ضالة ظنو أنهم المرادون ؛ لما في قلوبهم من الرعب كما قال الشاعر وهو الأخطل :

مَا زِلْتَ تَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ خَيْلًا تَكُرُّ عَلَيْهِمْ وَرَجَالًا

وعلى هذا القول يكون معنى الآية : يحسبون كل أهل صيحة عليهم هم العدو، فيكون وصفهم بالجبن والخور^(١).

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون هُمُ الْعَدُوُّ المفعول الثاني ، كما لو طرحت الضمير . فإن قلت : فحقه أن يقال :

هي العدو . قلت : منظور فيه إلى الخبر ، كما ذكر في هذا رَبِّي وأن يقدر مضاف مخدوف على : يحسبون كل أهل صيحة)^(٢).

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، إذ يقول فيه : (تخریج متکلف بعيد عن الفصاحة^(٣) ، ووصفه السمين بالبعد^(٤) ، وذلك لأن التحذير منهم يقتضي وصفهم بالعداوة لا بالجبن^(٥) .

القول الثاني قاله الضحاك : وهو أنه يحسبون كل صيحة عليهم قد فطن بهم وعلم باتفاقهم ؛ لأن للمرية خوفا ، ثم استأنف الله خطاب نبيه ﷺ فقال : (هم العدو)^(٦).

وعلى هذا القول فسر الطبرى الآية : (يحسب هؤلاء المنافقون من خُبئِهِمْ وسوء ظنهم ، وقلة يقينهم كُلَّ صيحة عليهم ، لأنهم على وجل أن يُنزل الله فيهم أمراً يهتك به أستارهم ويفضحهم ،

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٢٧

(٢) الكشاف ٤/٥٤

(٣) البحر المحيط ٨/٢٦٩

(٤) انظر : الدر المصنون ١٠/٣٣٩

(٥) انظر : حاشية الشهاب ٨/١٩٨ ، وروح المعانى ٢٨/١١٢

(٦) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٢٧

ويبيح للمؤمنين قتلهم وسبّي ذراريهم، وأخذ أموالهم، فهم من خوفهم من ذلك كلما نزل بهم من الله وحي على رسوله، ظنوا أنه نزل بهلاكهم وعَطْبِهِم. يقول الله جل شناوئه لنبّيه ﷺ: هم العدو يا محمد فاحذرهم، فإن أسلتهم إذا لَقُوكُم معكم وقلوبهم عليكم مع أعدائكم، فهم عين لأعدائكم عليكم^(١).

وهذا القول هو الراجح عند أبي حيان (لأن المتأذر إلى الذهن السليم أن يكون (هم العدو) إخباراً منه تعالى بأنهم ، وإن أظهروا الإسلام وأتبعهم ، هم المبالغون في عداوتك ، ولذلك جاء بعده أمره تعالى إياه يحذرهم فقال (فاحذرهم) والذعر متسبب عن إخباره بأنهم هم العدو)^(٢)، وتبعه السمين^(٣).

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول الثاني وهو ما ذهب إليه أبو حيان وذلك لما يلي :

أولاً : لأن سياق الآيات التي بعده تدل عليه ، فالتحذير من المنافقين يقتضي وصفهم بالعدوة لا بالجبن .

ثانياً : لأن القول الآخر يستلزم منه حذف مضاف حتى يستقيم المعنى ، والأصل عدم الحذف والتقدير .

ثالثاً : لسلامته من الاعتراض الوارد على القول الآخر .

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن ٢٣/٣٩٦

(٢) البحر المحيط / ٨ / ٢٦٩ .

(٣) انظر : الدر المصنون ١٠/٣٣٩

٧٧ - إعراب (وإن يأتهم عرض) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدَنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيقَاتُ الْكِتَبِ أَنَّ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالَّذِي أَنْذَرُوا أَكْثَرَهُ حَيْرًا لِلَّذِينَ يَقُولُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٩]

حيث اختلف في إعراب (وإن يأتهم عرض) على قولين :

١- أن تكون حالا .

ذكر هذا الزمخشري ^(١) .

٢- أن تكون استئنافية .

ذكر هذا أبو حيان ، وهو الراجح عنده ^(٢) .

المناقشة :

الخلاف في إعراب (وإن يأتهم عرض ...) خلاف يتعلق بالمعنى .

فالزمخشري أعرّها حالا بناء على معنى عقدي يتعلق بمسألة غفران الذنوب للنصر عليها ، إذ إنه يرى بناء على مذهب المعتزلة أن المصر على الذنب لا يغفر له ، يقول الزمخشري : (وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ الْوَاوُ لِلْحَالِ ، أَى يرجون المغفرة وهم مصرؤون عائدون إلى مثل فعلهم ، غير تائبين . وغفران الذنوب لا يصح إلا بالتوبة ، والمصر لا غفران له أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيقَاتُ الْكِتَابِ يعني قوله في التوراة : من ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يغفر له إلا بالتوبة ودرسو ما فيه في الكتاب من اشتراط التوبة في غفران الذنوب) ^(٣) .

(١) انظر : الكشاف ١٧٤ / ٢

(٢) انظر : البحر المحيط ٤ / ٤١٤

(٣) الكشاف ٢ / ١٧٤

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، لأنّه يمثل مذهب المعتزلة ، إذ يقول : (وحمله على جعل الواو للحال لا للعطف مذهب الاعتزال ، والظاهر ما قدّمناه ولا يردّ عليه بأنّ جملة الشرط لا تقع حالاً لأنّ ذلك جائز)^(١) وقد وضح السمين مذهب الاعتزال في إعراب الزمخشري ، إذ يقول : (وإنما جَعَل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطُه التوبة ، وهو رأي المعتزلة ، وأمّا أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأنّ الفاعل مختار)^(٢) ، لذلك رجح أبو حيان الاستئناف ، فقال : (الظاهر أن هذا استئناف إخبار عنهم بأنّهم في المعاصي وإن أمكنهم الرّشا والمكاسب الخبيثة لم يتوقفوا عن أخذها ثانية ، ودائماً فهم مصرون على المعاصي غير مكتثرين بالوعيد كما جاء والفاجر من أتبع نفسه هواها وتنى على الله)^(٣) .

فالمعتزلة على هذا يرون أن الذنب لا تغفر إلا بعد التوبة ، وأمّا أهل السنة والجماعة فيرون أن الذنب في الآخرة تحت مشيئة الله إن شاء غفرها وإن شاء عذب أهلها ، يقول تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْفُرُ أَن يُشَرِّكَ بِهِ، وَيَعْفُرُ مَادُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ .

والآية الكريمة (وإن يأتهم عرض ...) لم تتحدث عن شرط الغفران من ورد ولا صدر ، ولكن الزمخشري أساء توظيفها لمعتقده^(٤) .

فمعنى الحالية على ما ذكره يعد فاسداً غير مقبول إلا إن حذف ما ذكره من شرط مغفرة الذنب وما إلى ذلك فيعد المعنى صحيحًا عندى .

هذا وأضاف السيف موانع تمنع من وقوع الجملة حالاً ، وهي :

(١) البحر المحيط ٤ / ٤١٥

(٢) الدر المصور ٥ / ٥٠٥ .

(٣) البحر المحيط ٤ / ٤١٤

(٤) انظر : الأثر العقدي ٣ / ١٢٥٣ .

١-أن الجملة الشرطية لا تكون حالا إلا بعد خروجها عن مقتضى الشرط فتكون جملة اسمية خبرا عن ضمير مقدر، وتصبح الجملة الواقعه حالا هي الجملة الاسمية لا الشرطية كما ذهب إليه المطرزي .

٢-أن وجه الحالية محوج إلى التقدير .

٣-أنه مخرج للكلام إلى غير حقيقته^(١) .

ومسألة مجيء جملة الشرط حالا مختلف فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى جواز ذلك مطلقا .

وهو قول النحاس^(٢) ، والمخشري^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) .

القول الثاني : يرى جوازه بشرط أن يجعل معنى الشرط ملغى ، و تكون "إن" وصلية زائدة^(٥) .

وهذا قول أبو حيان^(٦) ، وابن هشام^(٧) ، وناصر الجيش^(٨) ، والسمين^(٩) ، والدماميني^(١٠) .

(١) انظر : السابق / ٣ / ١٢٥٤ .

(٢) انظر : إعراب القرآن / ٢٦٣ / ٢ .

(٣) انظر : الكشاف / ٢ / ١٧٨ .

(٤) انظر : التبيان / ١ / ٦٠٤ .

(٥) انظر : البحر المحيط / ٤ / ٤٢٣ ، ومغني الليب / ٥٢٠ ، وتمهيد القواعد / ٥ / ٢٣٢٩ ، وتحفة الغريب قسم التركيب / ١ / ١٢٠ .

(٦) انظر : البحر المحيط / ٤ / ٤٢٣ ، والارتشاف / ٣ / ١٦٠٢ .

(٧) انظر : مغني الليب / ٥٢٠ .

(٨) انظر : تمهيد القواعد / ٥ / ٢٣٢٩ .

(٩) انظر : الدر المصنون / ٥ / ٥١٦ .

(١٠) انظر : تحفة الغريب قسم التركيب / ١ / ١٢٠ .

القول الثالث : يرى منع ذلك مطلقا ، وما جاء منها فإنما هي خبر عن ضمير ما أريد الحال عنه ، فيكون الواقع حالا هو الجملة الاسمية لا الشرطية .

وهذا قول المطري^(١) ، وهو قول متكلف ويجوّج إلى تقدير .

وأصل الخلاف في المسألة أن النحاة اشترطوا في الجملة الحالية : أن تكون غير مفتوحة بدليل الاستقبال^(٢) .

فمن منع وقوع الجملة الشرطية حالا أو قال بخروجها عن معنى الشرطية بنى ذلك على أن الشرط يفيد الاستقبال ، والاستقبال ينافي الحال ، والحال تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الفعل ، والهيئة لا تبين بفعل مستقبلي لم يقع .

ومن أجاز وقوع الجملة الشرطية حالا لم يشترط عدم دلالتها على الاستقبال .

والذي يظهر لي أن الجملة الشرطية قد يراد بها الزمن المطلق ، وقد يراد بها الماضي .

فمما يراد به الاستقبال نحو : إن تسافر غداً أساور معك ، فمثل هذا لا يقع حالا ، وما يراد به الزمن المطلق قول الخصفي عامر المحاري :

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ يَلْذِذُونَ بِيُورِتِهِمْ
أَخُو حَدَّثٍ يَوْمًا فَلَنْ يُتَهَضَّمَا^(٣)

(١) انظر : البحر المحيط / ٤، ٤٢٣ ، والارتشاف / ٣، ١٦٠٢

(٢) انظر : شرح التسهيل / ٢، ٣٥٩ ، هذا وقد ذهب الشيخ محمد محبي الدين رحمه الله إلى أن السبب في منع وقوع الجملة الشرطية حالا هو كونها ليست بخبرية ، كما يفهم من قوله : (فلا يصح أن تقول جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ، فتكون الحال جملة اسمية خبرية) انظر : منحة الجليل على شرح ابن عقيل / ٢، ٢٧٨ والجملة الشرطية جملة خبرية وليس إنشائية لأنها تحتمل الصدق والكذب .

(٣) انظر : المفضليات ٣٢٠

فليس المراد به الاستقبال ولكن الشاعر أراد أن قومه يمنعون جارهم دائمًا فهم كانوا كذلك في الماضي وهم كذلك في الحاضر كذلك وهم كذلك في المستقبل ، فمثل هذا يقع حالا ، وما يراد به المضي نحو : رأيت الأمير ومن سأله أعطاه ، فهي تفيد حالة معينة وحديث عن شيء قد مضى ، وحكاية عن حال ماضية ، فمثل هذا يقع حالا .

فعلى ذلك صحت الحالية في الآية ، على أن يكون المعنى : أنهم يرجون المغفرة في حال إصرارهم على الذنب في أي وقت .

وأما منع السيف من الحالية بما ذكر فقد استند إلى رأي المطربزي فبني عليه ، وعد وجہ الحالية متکلفة ، ولیته قید ذلك بقوله : بناء على رأي المطربزي لكان أسلم له ، ثم إن قوله " أنه مخرج للكلام إلى غير حقيقته " غير صحيح ، لأن القول بالحالية لا يخرج الكلام إلى المجاز .

الترجيح :

الذي يظهر لي جواز الوجهين ، وإن كان القول بالاستئناف أرجح من جهة الصناعة لأنه لا خلاف فيه إلا أن القول بالحالية عندي أقوى من جهة الذوق ، وذلك لأن السياق ليس بسياق إخبار حتى يقال بالاستئناف ، والقراء مع هذا لم يقفوا على " سيعذر لنا " .

٧٨ - إعراب (يُضَلُّ بِهِ) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي إِنَّمَا يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ أَمْنَوْا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَسِيقُينَ﴾ [البقرة: ٢٦]

حيث اختلف في إعراب (يُضْلِلُ بِهِ) على ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في محل نصب صفة مثل .

ذكر هذا القول مكي^(١)، وأبو البقاء^(٢)، واقتصر عليه الصافي^(٣).

٢- أن تكون في محل نصب حال .

ذكر هذا القول أبو البقاء^(٤)، والدرويش^(٥).

٣- أن تكون جملة استئنافية .

ذكر هذا القول الزمخشري^(٦)، وأبو البقاء^(٧)، وابن عاشور^(٨)، والدرويش^(٩)، ورجحه

(١) عزاه إليه ابن هشام في المغني ، ولم أجده في المشكلا ولا في المهدائية ، ولا في الكشف .

انظر : المغني ٧٧٣ .

(٢) انظر : التبيان ٤ / ١

(٣) انظر : الجدول في إعراب القرآن ٨٦ / ١

(٤) انظر : التبيان ٤ / ١

(٥) انظر : إعراب القرآن وبيانه ٦٩ / ١

(٦) انظر : الكشاف ١ / ١١٨

(٧) انظر : التبيان ٤ / ١

(٨) انظر : التحرير والتنوير ٣٦٥ / ١

(٩) انظر : إعراب القرآن وبيانه ٦٩ / ١

ابن هشام^(١) ، والسمين^(٢) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث^(٣)

المناقشة :

الخلاف في إعراب (يضل به) خلاف متعلق بالمعنى .

فمن رأى الوصفية والحالية فيها جعل هذه الجملة من كلام الكفار ، وكان المعنى عنده : ماذا أراد الله بهذا مثلاً يفرق به الناس إلى ضلال وإلى هداية .

وهذا القول مردود عند أبي حيان ، إذ يقول : (وهذا الوجه ليس بظاهر ، لأن الذي ذكر أن الله لا يستحي منه هو ضرب مثل مّا ، أي مثل : كان بعوضة ، أو ما فوقها ، والذين كفروا إنما سألوا سؤال استهزاء وليسوا معتبرين بأن هذا المثل « يُضِلُّ اللَّهُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا » ، إلا إن ضمن معنى الكلام أن ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم أنها المؤمنون فيمكن ذلك ، ولكن كونه إخباراً من الله تعالى هو الظاهر)^(٤) .

ومن رأى الاستئناف فيها جعل هذه الجملة من كلام الله ، يقول الطبرى : ("يضلّ به كثيراً" ، يضلّ الله به كثيراً من خلقه . واهاء في "به" من ذكر المثل . وهذا خبر من الله جل ثناؤه مبتدأً ، ومعنى الكلام : أن الله يضلّ بالمثل الذي يضر به كثيراً من أهل النفاق والكفر)^(٥) ، ويقول الزمخشري : (قوله : ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جار مجرى التفسير والبيان

(١) انظر : المعنى ٧٧٤

(٢) انظر : الدر المصنون ٢٣٢ / ١

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٦٩ / ١

(٤) البحر المحيط ٢٧٠ / ١

(٥) جامع البيان ٤٠٨ / ١ ، وانظر : مجاز القرآن ٨ / ١

للجملتين المصدرتين باما) ^(١) ، ويقول أبو حيان : (﴿يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾) : جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان والتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين باما) ^(٢) .

واستدل مكي على صحة هذا القول بالإجماع ، وبالسياق ، وبنظائر هذه الآية في كتاب الله ، يقول : (وهذا لا يكون من قول المنافقين لأنهم لا يقرؤن أن هذا المثل يهدى به أحد ، فهو من قول الله بلا اختلاف . وكذلك قوله : ﴿وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ هو من قول الله؛ إذ لا يجوز أن يكون من قول المنافقين ، لأنهم قد ضلوا به ، ولا يقرؤن على أنفسهم بالفسق . فكذلك يجب أن يكون الذي قبله . ويدل على أنه كله من قول الله عز وجل قوله في موضع آخر : ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ يعني المنافقين ^(٣) ﴿وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضْلِلُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر : ٣١] ، قوله : (كذلك) يعني به مثل ما قالوا في سورة البقرة ، كذلك قالوا في هذا) ^(٤) ، وتبعه ابن هشام فقال : (والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر (ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء)) ^(٥) .

واعتراض على هذا القول الدماميني قائلا : (وليس تعينه هنا بمقتضى لتعيينه في محل آخر وجد فيه ما يحوز غيره) ^(٦) .

وما ذهب الدماميني مردود ، إذ لا ريب أن القرآن يفسر بعضه ببعض ، وهو في حكم سورة واحدة ...

(١) الكشاف / ١١٨

(٢) البحر المحيط / ٢٦٩ ، وهو كلام الزمخشري نفسه .

(٣) الهدایة / ٢٠٢ - ٢٠٣

(٤) المغني ٧٧٤

(٥) تحفة الغريب قسم الترکیب / ٢ / ٦٢٤

الترجيح :

والذي يظهر لي رجحان القول بالاستئناف على غيره لما يلي :

أولاً : لأن سياق الآيات ونظائرها يدل عليه.

ثانياً : لأنه قول جمهور المفسرين .

ثالثاً : لسلامته من الاعتراض عليه.

رابعاً : لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

٧٩ - إعراب (يُخَادِعُونَ) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنَّا إِيمَانَنَا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ٨، ٩].

حيث اختلف في إعراب (يُخَادِعُونَ) على قولين :

القول الأول : أن يكون لها محل من الإعراب ، وذلك على ثلاثة أوجه :

١- أن تكون في محل نصب حال من الضمير في "من يقول" .

ذكر هذا مكي^(١) ، وأبو البقاء^(٢) .

٢- أن تكون في محل نصب حال من الضمير في "بمؤمنين" .

ذكر هذا أبو بكر الأنصاري^(٣) ، وأبو البقاء^(٤) .

٣- أن تكون في محل جر على الصفة.

ذكر هذا القول السجاوندي^(٥) .

والقول الثاني : أن لا يكون لها محل من الإعراب ، وذلك على وجهين :

١- أن تكون جملة استئنافية .

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٧٨

(٢) انظر : التبيان ١ / ٢٥

(٣) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢٥٩

(٤) انظر : السابق ١ / ٢٥

(٥) انظر : علل الوقوف ١ / ١٠٨

ذكر هذا مكي^(١) ، والرخشي^(٢) ، وأبو البقاء^(٣)

ـ أن تكون بدلاً من "يقول" بدل اشتغال .

ذكر هذا القول النحاس^(٤) ، والرخشي^(٥) .

وأما أبو حيان فرجح الوجه الأول من القول الثاني^(٦) .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الجملة خلاف يتعلّق في المعنى .

فمن أعرّبها صفة لزم عن ذلك نفي الخداع عنهم ، والأية تثبت الخداع لهم ، وهذا معنى لا يصح ، لذا جعل السجاوندي الوقف على "وما هم بمؤمنين" لازماً ، يقول : (إذ لو وصل بقوله "يُخادعون الله" صارت الجملة صفة لقوله "وما هم بمؤمنين" فانتفى الخداع عنهم ، وتقرر الإيمان خالصاً عن الخداع ، كما تقول : ما هو بمؤمن مخداع ، ومراد الله تعالى نفي الإيمان وإثبات الخداع)^(٧) ، وتبعه أبو البقاء فقال : (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍ عَلَى الصَّفَةِ لِمُؤْمِنِينَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ نَفْيَ خِدَاعِهِمْ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِ الْخِدَاعِ)^(٨) .

ومن أعرّبها حالاً فإنما أن تكون حالاً من الضمير في "بمؤمنين" ، يقول أبو البقاء : (هيَ

(١) انظر : مشكل إعراب القرآن / ١ / ٧٨

(٢) انظر : الكشاف / ١ / ٥٨

(٣) انظر : التبيان / ١ / ٢٥

(٤) انظر : إعراب القرآن / ١ / ١٨٧

(٥) انظر : الكشاف / ١ / ٥٨

(٦) انظر : البحر المحيط / ١ / ١٨٤ ، والنهر الماد / ١ / ٥١

(٧) علل الوقف / ١ / ١٠٨

(٨) التبيان / ١ / ٢٥

حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قُولِهِ بِمُؤْمِنِينَ، وَالْعَامِلُ فِيهَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ فِي حَالٍ خِدَاعِهِمْ^(١)، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الوقفُ عَلَى "بِمُؤْمِنِينَ"^(٢).

وَهَذَا القَوْلُ مَرْدُودٌ عِنْدَ أَبِي حِيَانَ لِفَسَادِ مَعْنَاهُ، إِذْ يَقُولُ: (وَهَذَا إِعْرَابٌ خَطَأً)، وَذَلِكَ أَنَّ مَا دَخَلَتْ عَلَى الْجَمْلَةِ فَنَفَتْ نَسْبَةُ الْإِيمَانِ إِلَيْهِمْ، فَإِذَا قَيَّدَتْ تَلْكَ النَّسْبَةَ بِحَالٍ تَسْلُطَ النَّفِيِّ عَلَى تَلْكَ الْحَالِ، وَهُوَ الْقَيْدُ، فَنَفَتْهُ، وَلَذِلِكَ طَرِيقَانُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأَكْثَرُ أَنْ يَنْتَفِي ذَلِكَ الْقَيْدَ فَقَطُّ، وَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ قَدْ ثَبَّتَ الْعَامِلَ فِي ذَلِكَ الْقَيْدَ، فَإِذَا قَلَتْ: مَا زَيْدُ أَقْبَلَ ضَاحِكًا فَمَفْهُومُهُ نَفِيُ الصَّحَّكِ وَيَكُونُ قَدْ أَقْبَلَ غَيْرَ ضَاحِكٍ، وَلَيْسَ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا، إِذْ لَا يَنْفِي عَنْهُمُ الْخَدَاعَ فَقَطُّ، وَيَبْثِتُ لَهُمُ الْإِيمَانَ بِغَيْرِ خَدَاعٍ، بَلِ الْمَعْنَى: نَفِيُ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ مُطْلَقًا. وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَقْلَى، أَنْ يَنْتَفِي الْقَيْدُ وَيَنْتَفِي الْعَامِلُ فِيهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ: لَمْ يَقْبَلْ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحِكْ: أَيْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِقْبَالٌ وَلَا ضَحْكٌ. وَلَيْسَ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا، إِذْ لَيْسَ الْمَرَادُ نَفِيُ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ وَنَفِيُ الْخَدَاعِ. وَالْعَجَبُ مِنْ أَبِي الْبَقاءِ كَيْفَ تَبَهَّلَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فَمَنْعَ أَنْ يَكُونَ يَخَادِعُونَ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ فَقَالَ: وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍ عَلَى الصَّفَةِ لِمُؤْمِنِينَ، لَأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ نَفِيَ خَدَاعِهِمْ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِ الْخَدَاعِ، انتَهَى كَلَامُهُ. فَأَجَازَ ذَلِكَ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَحِزْ ذَلِكَ فِي الصَّفَةِ، وَهُمَا سَوَاءٌ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالصَّفَةِ فِي ذَلِكَ، بَلْ كُلُّ مِنْهُمَا قَيْدٌ يَتَسَلَّطُ النَّفِيُّ عَلَيْهِ^(٣).

هَذَا وَقِيدُ الشَّمْنِيِّ الْوَجْهِ الثَّانِي فِي مَوْضِعِ آخَرَ بِالْمَلَازِمَةِ بَيْنَهُمَا^(٤)، وَهِيَ مَنْتَفِيَةٌ هُنَا إِذْ لَا مَلَازِمَةٌ بَيْنَ حَالَةِ الْخَدَاعِ، وَنَفِيِ الْإِيمَانِ عَنْهُمْ.

(١) السَّابِقُ ٢٥ / ١

(٢) انْظُرْ: إِيْضَاحَ الْوَقْفِ وَالْابْتِدَاءِ ٢٥٩

(٣) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٨٤ / ١

(٤) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَا أَنْتَ بِنَعْمَةِ رَبِّكَ بِمُجْنَوْنٍ).

وتقديره بـ(لم يقبل زيد ولم يضحك) غير صحيح ، لأن الإقبال ليس ملزماً للضحك على حين لو مثل بـ(ما زيد مسرعاً) كما مر كان القيام ملزماً للإسراع لذا لزم من نفيه نفي الإسراع ، ومع هذا المثال أراه غير مطابق للأية ، لأنه لا يلزم من نفي الإيمان عنهم في حالة الخداع نفيها في غيرها بل المفهوم ينتهي بشبنته في غيره . فحالة الخداع لازمة لهم أبداً فلزم نفي الإيمان عنهم مطلقاً^(١).

وبهذا يتجلّى فساد معنى الحالية ، ولا عبرة بجعل النفي متوجهاً إلى مقارنة العامل للحال ، فيكون المعنى : نفي الإيمان عنهم في حال خداعهم لا لنفي الحال^(٢).
ولا عبرة بذلك لما يوهم من نفي الإيمان عنهم في هذه الحالة ، وثبوته في غيرها ، وهذا غير مراد .

فحالة الخداع - كما سبق - لازمة لهم أبداً فلزم نفي الإيمان عنهم مطلقاً.

وإما أن تكون "يخدعون" حالاً من الضمير في "يقول" فيكون المعنى : ومن الناس من يقول حاكونهم مخادعين الله آمنا وما هم بمؤمنين ...

ولا يكون الوقف على "بمؤمنين" ، والمعنى على هذا صحيح .

ومن أعرّها بدلاً من "يقول" كان ذلك على بدل الاستئصال، لأنَّ قوله كذا مشتملٌ على الخداع فهو نظير قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَنَا
تُؤْخَذْ كَرْهًا أَوْ تَجْيِيءَ طَائِعًا

وقول الآخر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بَنًا فِي دِيَارِنَا
تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجِجَ حَا

(١) حاشية الشمني ٤٢٨ / ٢ بتصرف

(٢) انظر : حاشية الشهاب ١/ ٣١٣ ، وروح المعاني ١/ ١٤٩ .

فـ "تُؤْخَذَ" بدل اشتہالٍ من "تُبَايِعَ" وكذا "تُلْمِمَ" بدل من "تَأْتِنَا"^(١) ، ولا يكون الوقف على "بِمُؤْمِنِينَ" ، والمعنى على هذا صحيح .

ومن أعرّبها استثنافية كان الوقف على "بِمُؤْمِنِينَ" ويكون المعنى على الإخبار عنهم بالخداع .

وقد رجح أبو حيان في بحر الاستئناف ، والبدل ، والحال من الضمير "يقول" ، يقول أبو حيان : (ويحتمل قوله : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ أن يكون مستأنفاً ، وأن قائلاً يقول : لم يتظاهرون بالإيمان وليسوا بمؤمنين في الحقيقة ؟ فقيل : يخادعون ، ويحتمل أن يكون بدلاً من قوله : يقول آمنا ، ويكون ذلك بياناً ، لأن قوله : آمنا وليسوا بمؤمنين في الحقيقة مخادعة ، فيكون بدل فعل من فعل لأنه في معناه ، وعلى كلا الوجهين لا موضع للجملة من الإعراب . ويحتمل أن تكون الجملة في موضع الحال ، وذو الحال الضمير المستكן في يقول ، أي : ومن الناس من يقول آمنا ، مخادعين الله والذين آمنوا)^(٢) على حين رجح الاستئناف فقط ، وذكر البقية بصيغة التمريض ، فقال : (وجاز في ﴿يُخَادِعُونَ﴾ أن يكون مستأنفاً ، وأن قائلاً يقول : لم يتظاهرون بالإيمان وليسوا بمؤمنين ؟ فقيل : يخادعون ، قيل : وأن يكون بدلاً من "يقول" أو حالاً من ضمير "يقول")^(٣) .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القول الثاني بوجهيه ، والوجه الأول من القول الثاني لصحة معناها ، ولسلامتها من الاعتراضات ...

ولكتني أرجح وجه الاستئناف من القول الثاني ، وذلك لأن جملة "يُخَادِعُونَ اللَّهَ" بداية آية أخرى .

(١) انظر : الدر المصنون ١ / ١٢٤ ، والكتاب ٣ / ٨٦ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١٣١ .

(٢) البحر المحيط ١ / ١٨٤

(٣) النهر الماد ١ / ٥١

٨٠ - إعراب (لا برهان له) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًاٰءَآخَرَ لَا بُرْهَنَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

اختلف في إعراب جملة (لا برهان له) على ثلاثة أقوال :

١- أن تكون في محل نصب صفة .

ذكر هذا القول الكرماني ^(١) ، والزمخري ^(٢) ، وابن عطية ^(٣) ، وأبو البقاء ^(٤) .

٢- أن تكون جملة معترضة .

ذكر هذا القول الزمخري ^(٥) .

٣- أن تكون جواب شرط .

ذكر هذا القول ابن عطية ^(٦) .

وأما أبو حيان فرجح القول الأول والثاني ^(٧) .

المناقشة :

الخلاف في إعراب هذه الجملة خلاف متعلق بالمعنى ، وذلك على النحو الآتي :

(١) انظر : غرائب التفسير ٢/٧٨٦

(٢) انظر : الكشاف ٣/٢٠٦

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤/١٩٢

(٤) انظر : التبيان ٢/٩٦٢

(٥) انظر : الكشاف ٣/٢٠٦

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٤/١٩٢

(٧) انظر : البحر المحيط ٦/٣٩١

١-أن تكون صفة .

وهذا القول يلزم منه أن يكون هناك إلها آخر يمكن أن يكون له برهان ، لذا قال الزمخشري : (وهي صفة لازمة ، نحو قوله : ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان)^(١) ، والمقصود منها التهكم بمن يدعى إلها مع الله^(٢) .

٢-أن تكون جملة معرضة بين الشرط وجوابه .

يقول الزمخشري : (ويجوز أن يكون اعترافاً بين الشرط والجزاء ، كقولك : من أحسن إلى زيد لا أحق بالإحسان منه ، فالله مثيبه)^(٣) .

وهذا القول لا اعتراض عليه ، إذ إن الجملة المعرضة تقع بين الشرط وجوابه^(٤) .

وتبع أبو حيان الزمخشري فقال : ((من) شرطية والجواب (فإنما))^(٥) ، و (لا برهان له به) صفة لازمة لا للاحترام من أن يكون ثم آخر يقوم عليه برهان فهي مؤكدة كقوله (يطير بجناحيه) ، ويجوز أن تكون جملة اعتراض إذ فيها تشديد وتأكيد فتكون لا موضع لها من الإعراب كقولك : من أساء إليك لا أحق بالإساءة منه ، فأسيء إليه)^(٦) .

٣-أن تكون جملة شرط .

يقول ابن عطية : (وذهب قوم إلى أن الجواب في قوله " لا برهان " وهذا هروب من دليل الخطاب من أن يكون ثم داع له البرهان .

(١) الكشاف ٢٠٦/٣

(٢) انظر : الكشاف ٢٠٦/٣

(٣) انظر : حاشية ابن المنير على الكشاف ٢٠٦/٣

(٤) انظر : شرح الكافية ٤/٩٥ ، ومغني الليبب ٥٠٩

(٥) هذا نص كلام ابن عطية .

(٦) البحر المحيط ٦/٣٩١ ، وهو نص كلام الزمخشري وليس فيه إشارة إليه .

قال الفقيه الإمام القاضي وهذا تحفظ مما لا يلزم ويلحقه حذف الفاء من جواب الشرط وهو غير صحيح قاله سيبويه^(١) .

ففرَّ منْ مفهومِ الصفةِ لِمَا يلزِمُ مِنْ فسادِهِ فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ لَا يجُوزُ إِلَّا فِي ضرورةِ شِعْرٍ، وَهُوَ حَذْفُ فَاءِ الْجَزَاءِ مِنِ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَةِ^(٢) ، وَيَقُولُ أَبُو حِيَانُ : (وَمِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنْ جَوابَ الشَّرْطِ هُوَ (لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ) هَرُوبًا مِنْ دَلِيلِ الْخَطَابِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ دَاعٌ لِهِ بُرْهَانٍ^(٤) ، فَلَا يَصْحُ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ حَذْفَ الْفَاءِ فِي جَوابِ الشَّرْطِ ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ وَقَدْ خَرَجَنَا عَلَى الصَّفَةِ الْلَّازِمَةِ أَوْ عَلَى الاعتراضِ وَكَلَّاهُما تَحْرِيقُ صَحِيحٍ)^(٥) .

وَمَسْأَلَةُ حَذْفِ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ بِجَوابِ الشَّرْطِ مُخْتَلِفَةُ فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ :

١- أَنْ حَذَفَهَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضرورةِ الشِّعْرِ .

وَهَذَا قَوْلُ سِيَوْبَةَ^(٦) ، وَالْمَبْرُدَ^(٧) ، وَابْنِ جَنِيِّ^(٨) ، وَابْنِ السَّرَّاجِ^(٩) ، وَابْنِ الْأَثْبَارِيِّ^(١٠) ، وَابْنِ عَصْفُورِ^(١١) ،

(١) انظر : الكتاب / ٣ / ٦٤

(٢) المحرر الوجيز / ٤ / ١٩٢

(٣) انظر : الدر المصنون / ٨ / ٣٧٦

(٤) هَذَا نَصُّ كَلَامِ ابْنِ عَطِيَّةَ .

(٥) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ / ٦ / ٣٩١ ، وَهُوَ نَصُّ كَلَامِ الزَّمَشْرِيِّ وَلَيْسَ فِيهِ إِشَارةٌ إِلَيْهِ .

(٦) انظر : الكتاب / ٣ / ٦٤

(٧) انظر : المقتضب / ٢ / ٧٢ ، وَالأَصْوَلُ / ٣ / ٤٦٢

(٨) انظر : المحتسب / ١ / ١٩٣

(٩) انظر : الأصول / ٣ / ٤٦٢

(١٠) انظر : البیان فی غریب القرآن / ١ / ١٤١

(١١) انظر : شرح الجمل / ٢ / ١٩٩ ، ٥٩٢ ، وَضَرائِرُ الشِّعْرِ / ١٦٠

وابن أبي الربيع^(١)، وابن مالك^(٢)، والرضي^(٣)، والمرادي^(٤)، وابن هشام^(٥)، والسيوطى^(٦).

٢- أن حذفها جائز في النثر والشعر ، وليس مختصا بضرورة الشعر .

وهذا قول الأخفش^(٧)، والفراء^(٨)، والنحاس^(٩)، ومكي^(١٠).

٣- أن حذفها جائز في النثر على قلة ، وفي الشعر على كثرة .

وهو قول آخر لابن مالك^(١١)، وتبعه ابنه^(١٢)، والشيخ خالد الأزهري^(١٣) .

واستدل المجازيون على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] ، ويقوله تعالى أيضا : ﴿وَمَا أَصَبَّكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] بحذف

(١) انظر : البسيط ٢/٨١٦

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤/٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٦

(٣) انظر : شرح الكافية ٢/٢٦٣

(٤) انظر : الجنى الداني ١٢٥

(٥) انظر : مغني اللبيب ١٧١

(٦) انظر : الهمع ٢/٥٥٥

(٧) انظر : معانى القرآن ١/١٥٨

(٨) انظر : معانى القرآن ١/٢٣٢

(٩) انظر : إعراب القرآن ١/٢٨٢

(١٠) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/٨٣ ، ٨٣/١٥٥

(١١) انظر : شواهد التوضيح ١٣٣ ، ١٣٦

(١٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٩

(١٣) انظر : السبعة في القراءات ٥٨١

الفاء في قراءة نافع وابن عامر^(١) ، وبقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨] برفع الكافين على قراءة طلحة بن سليمان^(٢) ، وبقوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لأبي بن كعب : (فإن جاء صاحبها وإن استمتع بها)^(٣) ، والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجيء فاستمتع بها^(٤) ، وبقول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثْلَانِ
وَبِقَوْلِ الْآخِرِ :

بَنِي ثُعَلٍ لَا تَنْكِعُوا الْعَنْزَ شِرْبَهَا
وَأَمَا أَبُو حِيَانَ فَرَجُحَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ ، إِذْ يَقُولُ : (وَظَاهِرُ كَلَامٍ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ حَذْفَ الْفَاءِ فِي
الْحَرْفِ الْأَسْمَى يَكُونُ إِذَا كَانَ فِي الشَّرْطِ جَمْلَةً اسْمِيَّةً وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَدْلِيلٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَنْ لَا يَرْزُلُ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا
سَيْلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِيًّا)^(٦)
وَيَقُولُ : (لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاءِ مِنَ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَى عِنْدَ سِيُوبَةِ إِلَّا فِي الشِّعْرِ)^(٧) ، وَرَدَ مَا
اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُجِيزُونَ ، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١] :
(الجواب محفوظ ، و(إنكم لمشركون) جواب قسم محفوظ)^(٨).

(١) انظر : السبعة ٥٨١ ، وخرجت تخريجا آخر على أن تكون صلة لـ "ما" انظر : الحجة ٦/١٢٩

(٢) انظر : المحتسب ١/١٩٢ ، وشرح الكافية ٤/١١١

(٣) انظر : صحيح البخاري ٣/٩٦ - كتاب في اللقطة - باب - هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق . وجاء في أول - كتاب في اللقطة .

وهذا الحديث لا يصلح للاحتجاج لوروده بلفظ آخر : وهو : (فإن جاء صاحبها وإن استمتع بها) ٣/٩٢ .

(٤) انظر : شواهد التوضيح والتصحيف ١٣٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٢٣٣

(٥) انظر : الكتاب ٣/٦٤

(٦) التذليل والتمكيل ٥/١٥٠ مخطوط

(٧) الارشاد ٤/١٨٧٢ ، وانظر : البحر المحيط ٧/٥٠١، ٨/١٢٠

(٨) البحر المحيط ٤/٢١٥ .

والذي يظهر أن حذف الفاء ضرورة شعرية لقلة ما ورد منه في الكلام ، مع احتماله لأوجه أخرى ، والمحتمل لا يحتاج به .

الترجيح :

الذي يظهر لي رجحان القولين : القول الأول وهو إعراب الجملة صفة ، والقول الثاني وهو أن تكون جملة معرضة ، لصحتهما من جهة المعنى والصناعة وإن كان القول الأول عليه جمهور المعتبرين إلا أن القول الثاني أسلم من الأول ، لأنه لا يتبادر فيه إلى الذهن معنى غير لائق .

٨١- إعراب (تلقون) :

وذلك في قوله تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَنَحِّدُوا عَدُوِّي وَعَدُوُكُمْ أَوْلَيَاءُ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المتحنة: ١].

حيث اختلف في إعراب (تلقون) على أربعة أقوال :

١- أن تكون صفة للأولياء

ذكر هذا القول الفراء^(١) ، والنحاس^(٢) ، ومكي^(٣) ، والكرمانى^(٤) ، والرخشرى^(٥) ، وابن عطية^(٦) ، وأبو البقاء^(٧).

٢- أن تكون حالاً من فاعل "اتخذوا".

ذكر هذا القول النحاس^(٨) ، والحوفى^(٩) ، والكرمانى^(١٠) ، والباقولي^(١١) ، والسخاوي^(١٢).

(١) انظر : معانى القرآن ١٤٩ / ٣

(٢) انظر : إعراب القرآن ٤ / ٤٠

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٢٨ ، و المداية إلى بلوغ النهاية ١١ / ٧٤١٧

(٤) انظر : غرائب التفسير ٢ / ١٢٠٣

(٥) انظر : الكشاف ٤ / ٥١٢

(٦) انظر : المحرر الوجيز ٥ / ٢٦٧

(٧) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢١٧

(٨) انظر : إعراب القرآن ٤ / ٤١٠

(٩) انظر : البحر المحيط ٨ / ٢٥٠

(١٠) انظر : غرائب التفسير ٢ / ١٢٠٣

(١١) انظر : كشف المشكلات ٣ / ١٣٣٨

(١٢) انظر : جمال القراء ١ / ٦٩٣

٣-أن تكون مستأنفة .

ذكر هذا القول الزمخشري ^(١)، ومكي ^(٢)، وأبو البقاء ^(٣) .

٤-أن تكون تفسيرية .

ذكر هذا القول أبو حيان ^(٤)، والسيوطى ^(٥) .

وأما أبو حيان فرجح القول الثالث والرابع ^(٦) .

المناقشة :

اختلاف في محل (تلقون) من الإعراب على قولين :

القول الأول : أن يكون لها محل من الإعراب ، فيجوز فيها وجهان :

الوجه الأول : أن تكون صفة .

والوجه الثاني : أن تكون حالا .

وعلى هذا القول يكون الوقف على "بالمودة" ^(٧) .

وهذا القول من جهة الصناعة صحيح إلا أنه فاسد من جهة المعنى عند أبي حيان ، إذ يقول :
(والحال والصفة قيد وهم قد نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً ، والتقييد يدل على أنه يجوز أن

(١) انظر : الكشاف ٤ / ٥١٢

(٢) انظر : المداية إلى بلوغ النهاية ١١ / ٧٤١٧

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢١٧

(٤) انظر : البحر المحيط ٨ / ٢٥٠

(٥) انظر : الإتقان ٢ / ١٩٤

(٦) انظر : البحر المحيط ٨ / ٢٥٠ - ٢٥١

(٧) انظر : المكفي في الوقف ٢١٤ ، والمداية إلى بلوغ النهاية ١١ / ٧٤١٧ ، وجمال القراء ١ / ٦٩٣

يتخذوا أولياء إذا لم يكونوا في حال إلقاء المودة ، أو إذا لم يكن الأولياء متصفين بهذا الوصف ، وقد قال تعالى : ﴿ يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة: ٥١] ، فدل على أنه لا يقتصر على تلك الحال ولا ذلك الوصف ^(١) إلا أن السمين وابن حجر قد صححا المعنى فيما ، يقول السمين : (ولا يلزم ما قال لأنه معلوم من القواعد الشرعية فلا مفهوم لها البة) ^(٢) ، ويقول ابن حجر : (والتقيد بالصفة أو الحال يوهم الجواز عند انتفائها لكن علم بالقواعد المنع مطلقا فلا مفهوم لها ويجتمل أن تكون الولاية تستلزم المودة فلا تتم الولاية بدون المودة فهي حال لازمة) ^(٣) .

والقول الثاني : ألا يكون لا محل لها من الإعراب ، فيجوز فيها وجها :

الوجه الأول : أن تكون استئنافية ، فتكون من باب الإخبار عنهم . وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "أولياء" ^(٤) .

والوجه الثاني : أن تكون جملة تفسيرية لبيان مواليتهم وكيف تكون .

وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "بالمودة" .

وهذا القول بوجهه هو الراجح عند أبي حيان ، إذ يقول : ("تلقون" بيان لمواليتهم ، فلا موضع له من الإعراب ، أو استئناف إخبار) ^(٥) .

(١) البحر المحيط / ٨٥١

(٢) الدر المصون / ١٠٩٨

(٣) فتح الباري / ٨٦٣٤ ، وانظر : روح المعاني / ٢٨/٦٧

(٤) انظر : المكتفى في الوقف / ٢١٤ ، والهدایة الى بلوغ النهاية / ١١/٧٤١٧ ، وجمال القراء / ١/٦٩٣

(٥) البحر المحيط / ٨٥٠-٢٥١

الترجيح :

والذي يظهر لي بعد ذلك رجحان القول الثاني وهو ألا يكون لها محل من الإعراب بوجهيه ،
وذلك لما يلي :

١ - لسلامته من الاعتراضات الوارد .

٢ - لأنه لا خلاف فيه بخلاف غيره .

الفصل الثاني

أسس الترجيح وتقويمها

من خلال ما سبق من مسائل الترجيح يتضح أن أبو حيان اعتمد على منهج معين يقوم على أساس تراعي خصوصية إعراب القرآن الكريم ، وتمييزه عن أي نص عربي آخر ، وذلك لأنه كلام الخالق سبحانه عز وجل ، الذي هو أفصل كلام على الإطلاق ، قال تعالى : ﴿ قُل لِّإِنَّمَا جَمِيعَ الْإِنْسُانُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنَ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِيَعْصِي طَهِيرًا ﴾ ...

يقول أبو حيان في ذلك : (.... عادتنا في إعراب القرآن ، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه ، وأبعدها من التكلف ، وأسوغها في لسان العرب . ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر أمراء القيس ، وشعر الأعشى ، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات .

فكما أن كلام الله من أفصل كلام ، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصل الوجوه ، هذا على أنها إنما ذكر كثيراً مما ذكروه لينظر فيه ، فربما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه)^(١) ، ويقول : (فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح)^(٢) ، (والأولى حمل القرآن على الأولى والأفصل)^(٣) ، (لا ينبغي أن يحمل إلا على أحسن الوجوه في التركيب وفي المعنى ، إذ هو أفصل الكلام)^(٤) .

ولا ريب في فصاحة وبلاهة كلام الله عز وجل عن غيره من الكلام ، إذ هو قول مجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه .

يقول ابن خالويه : (أجمع الناس جيئاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصل مما في غير

(١) البحر المحيط ١٥٩/١

(٢) السابق ٩٥/٤

(٣) السابق ٣١٧/١

(٤) السابق ٣٩١/١

القرآن ، لا خلاف في ذلك)^(١) ، ويقول ابن جني : (ولغته أفصح اللغات)^(٢) ، ويقول الفراء : (والكتاب أعراب وأقوى في الحجة من الشعر)^(٣) ، ويقول الزجاج : (القرآن حكم لا حن فيه ، ولا فيه شيء تتكلّم العرب بأجود منه في الإعراب)^(٤) ، لذلك عد كلامه عز وجل هو المعيار الدقيق للبلاغة والفصاحة ، يقول المبرد : (يقال بنو فلان أفصح منبني فلان ، أي أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش)^(٥) ، وكذلك إعرابه ، فقد توالت نصوص العلماء على خصوصية تميّزه عن غيره من الكلام .

يقول المبرد : (والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب)^(٦) ، ويقول ابن جني (والقرآن يتخير له ولا يتخير عليه)^(٧) ، ويقول السيرافي : (ليس في القرآن ضرورة)^(٨) ، ويقول الأنباري : (القرآن ليس فيه ضرورة)^(٩) ، ويقول الطبرى : (وتجيئه تأويل القرآن إلى الأشهر من اللغات ، أولى من توجيهه إلى الأنكر ، ما وجد إلى ذلك سبيل)^(١٠) ، ويقول أيضاً : (والذي هو أولى بكتاب الله عز وجل أن يوجه إليه من اللغات ، الأفصح الأعرف من كلام العرب ، دون الأنكر الأجهل من منطقها)^(١١) ، ويقول أيضاً : (وذلك أن كتاب الله جل ثناؤه نزل بأفصح لغات

(١) المزهر / ١١٣

(٢) سر الصناعة / ٢٣٠

(٣) معاني القرآن / ١٤

(٤) معاني القرآن وإعرابه / ١٣١

(٥) الفاضل / ١١٣

(٦) الكامل في اللغة / ٣٣٠

(٧) المحتسب / ٥٢

(٨) شرح السيرافي / ١٢١٠

(٩) الإنصاف / ٤٣٥

(١٠) جامع البيان في تأويل آي القرآن / ٥٣٣٧

(١١) السابق / ٣٢١٠

العرب، وغير جائز توجيه شيء منه إلى الشاذ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهومٌ ووجه معروف^(١)، ويقول النحاس : (ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ)^(٢)، ويقول ابن أبي الربيع (ولا يحمل الكتاب العزيز على القليل ، ونحن قادرون على الكثير من كلام العرب)^(٣)، ويقول الرضي : (القرآن لا يجوز على غير المختار)^(٤)، ويقول ابن هشام في الجهات التي يعترض فيها على العرب : (أن يخرج على الأمور بعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن إلا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكتير الأوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الأمور المستبعدة لتجنبها وأمثالها)^(٥) ، ويقول ابن القيم : (لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ، ويكون الكلام به له معنى ما ، فإن هذا المقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن ، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة ، ويفهمون من ذلك التركيب أي معنى اتفق ، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره ، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلام آخر ، فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن)^(٦) ، ويقول أيضا : (للقرآن عرف خاص ومعانٍ معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفة والمعهود من معانية فإن نسبة معانية إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم فكما

(١) السابق / ١٢٢

(٢) إعراب القرآن / ٢ / ٣٦٩

(٣) البسيط / ٢ / ١٠٤٥

(٤) شرح الكافية / ١ / ٤٧٣

(٥) المغني / ٧١٠

(٦) بدائع الغوائد / ٣ / ٥٣٧

أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين فكذلك معانية أجل المعاني وأعظمها وأفخمها فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي فتدرك هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تتتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه^(١).

وقد ذهب شيخنا أ.د. محسن العميري إلى أن القول بالخصوصية يؤدي إلى رد بعض القراءات المتواترة ، إذ يقول : (والاحتجاج بأن القرآن لا يحمل على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ ، ومن ذلك قراءة حمزة "تساءلون به والأرحام")^(٢).

والقول بأن حمل القرآن على النادر أو القليل يؤدي إلى رفض كثير مما ثبت تواتره عن النبي ﷺ إلى بجاجة إلى تحرير ، لأن الرفض إن كان يقصد به من جهة الصناعة النحوية فهذا لا غبار عليه ، لأن اعتماد النحو في وضع القواعد إنما يكون على المطرد من كلام العرب ، وإن كان يقصد بالرفض إنكار بعض القراءات المتواترة فهذا لا يجوز لأنها قراءة متواترة عن النبي ﷺ .

هذا وقد اعتمد أبو حيان في مسائل الترجيح لكتاب الله على أسس معينة انطلق منها ، وهي على النحو الآتي :

أولاً : الترجيح بالإجماع :

والمراد به : إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ومن تبعهم على مسألة من مسائل النحو .

وهو حجة في إثبات الحكم النحوي ، لأن مستنده قائم على السماع والقياس ، يقول ابن جني : (إن

(١) بداع الفوائد ٣/٥٣٨

(٢) القلب في القصة ٤٨ .

إجماع أهل البلدين إنما يكون حجّة إذا اعطاك خصمك يدّه ألا يخالف المنصوص والمقياس على المنصوص فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه^(١).

فيجب الالتزام به وعدم مخالفته ، لأنّه عند النحوين يعد دليلا ، وحجّة لإثبات الحكم النحوي ، فكما اعتد به معربو القرآن وغيرهم^(٢) كذلك اعتد به أبو حيان ، إذ يقول : (والأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه)^(٣) ، (والأجود الحمل على ما لا خلاف فيه)^(٤) .

فمن ذلك مثلا اعتقاده عليه في مسألة نعت الضمير^(٥) ، وفي إعمال اسم الفاعل عمل فعله^(٦) ، والطابقة بين عطف البيان ومتبوعه^(٧) ، و"أن" ومعه لا يقع حالا"^(٨) ، والبدل والحال لا يفسران الضمير المبهم^(٩) ، وإقامة المفعول الأول نائبا عن الفاعل في باب أعطى وكسى^(١٠) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان ما يلي :

أولاً : اضطرابه في القول به بعد تنصيصه عليه .

كمسألة نعت الضمير^(١١) .

(١) الخصائص ١٨٩/١

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٣٠٠، ٢/٢٨٣، ٣٢٦/٣، وشرح التسهيل ١٠٩، ومغني اللبيب

(٣) البحر المحيط ٣٨٠/٣

(٤) السابق ٣/٤١٣

(٥) انظر : المسألة (٦٧) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٤٩) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٤) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٢٣) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٦١) من الفصل الأول .

(١٠) انظر : المسألة (١٦) من الفصل الأول .

(١١) انظر : المسألة (٦٧) من الفصل الأول .

ثانياً : اعتقاده عليه من باب العصبية وحب المخالفة أحياناً .

وذلك في الرد على بعض معرب القرآن ، فنجد أبا حيان يختار قوله لا معينا في المسألة فإن رأى غيره قد اختاره فإنه ردّه متحجاً عليه بأنه ليس في المسألة إجماع !!

ومن ذلك مثلاً : مسألة تعدد الخبر^(١) .

ثالثاً : رده أقوالاً بحججة أنه لا يعلم أحداً قال بها .

ومن ذلك مثلاً : تكرار البدل والبدل منه واحد^(٢) ، وتكرار عطف البيان^(٣) .

وهذا لا يقبل من أبي حيان ، لأن الاحتجاج بالنفي لا يلزم غيره القول به ، فلعل في المسألة دليلاً قيل به لم يبلغ أبا حيان ، وكما قيل :

وقل لمن يدعى في العلم فلسفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياءً .

مع إهمال أبي حيان لدليل القياس في المسألة هنا ، ولعل هذا من آثار نزعته الظاهرة .

رابعاً : عدم اعتداده بإجماع المعربين .

ومن ذلك مثلاً : إعراب (لا تجزي) مضافاً إليه في قوله تعالى : (وانقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً)^(٤) ، وفي إعراب (غير) استثناء لا حالاً في قوله تعالى : (غير محل الصيد)^(٥) .

ولا أرى هذا مما يؤخذ على أبي حيان ، لأن معرب القرآن كالزمخري ، وابن عطية ، ومكي ، وأبي البقاء وغيرهم لا يعدون في نظر أبي حيان بمجتهدين ، بل عد بعضهم كالزمخري غير نحو^(٦) ! لذا كان يتعقبهم ويرد عليهم .

(١) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٥٤) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٥٣) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٤٨) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٢٩) من الفصل الأول .

(٦) ذكر ذلك عنه تلميذه ابن مكتوم . انظر : الأشباه والنظائر ٣ / ٨٢

خامساً : جعل قول الجمهور كالإجماع كما في مسألة نعت النكرة بالمعرفة والعكس ، ومع ذلك فقد خالف الجمهور في مسألة العامل في "إذا الشرطية" .

ثانياً : الترجيح بالسماع :

والمراد بالسماع : (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين ، وما شذ في كلامهم) كما عرفه ابن الأباري^(١) ، أو (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ قبل بعثته ، وفي زمانه ، وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظراً وثراً عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت) كما عرفه السيوطي^(٢) .

وقد اعتنى به أبو حيان عنابة خاصة به شأنه في ذلك شأن النحويين عامه . فقد اعتمد عليه في إثبات القواعد والأحكام النحوية ، إذ يقول : (ومذهبنا في إثبات الأحكام النحوية أنا نرجع فيها إلى السماع ، فلا نثبت شيئاً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه ، ولا نثبت شيئاً منه بالقياس ، لأن كل تركيب له شيء يخصه ، ولو قسنا شيئاً على شيء لاوشك أن نثبت تراكيب كثيرة ، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها .

والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع ، فلا نثبت الأحكام بالقياس ، إنما نثبتها بالسماع .

ومن تأمل كلام سيفويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع^(٣) ، ويقول أيضاً : (العجب من يجيز تركيباً ما في لغة من غير أن يسمع من التركيب نظائر !!

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥

(٢) الاقتراح ٩٠

(٣) التذليل والتمكيل ٣/١٥٣ مخطوط

وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية ، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد في اللغة العربية ، كذلك لا يجوز في التركيب ، لأن جميع ذلك أمور وضعية ، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان)^(١).

ويشترط في السماع أن يكون مطربا لا يتطرق إليه الاحتمال^(٢) ، سواء أكان مصدره بصريا أم كان مصدره كوفيا ، إذ يقول: (ولا ثبت القواعد الكلية بالمحتمل)^(٣) ويقول: (ولسنا متبعدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم من خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون...)^(٤) ، ويقول: (ومن حفظ حجة على من لم يحفظ)^(٥) ، (ومن سمع حجة على من لم يسمع)^(٦)

وعلى ذلك احتاج بالقرآن الكريم وقراءاته متواترها وشاذتها ، وكلام العرب ، ولم يحتاج بكلام النبي ﷺ لأمرين :

أ- جواز روايته بالمعنى .

ب- لوقع اللحن فيها روي من الأحاديث ، لأن أكثر الرواية كانوا من غير العرب ، إذ يقول: (وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدللون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدللون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم

(١) التذليل والتكميل ٣ / ١٥٣ مخطوط .

(٢) وهذا من آثار المنهج البصري عليه .

(٣) البحر المحيط ١ / ٥٠٤

(٤) السابق ٣ / ١٦٧

(٥) السابق ٥ / ٣٨٣

(٦) السابق ٥ / ٣٩٨

وأضرابها؟ فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث^(١)، وقد سبقه إلى هذا ابن الصائغ^(٢).

فكما اعتمد على السيماع في إثبات الأحكام النحوية كذلك اعتمد عليه في الترجيح في إعراب القرآن الكريم، وذلك على النحو الآتي:

١- الترجيح بالقراءات القرآنية.

وهو منهج متبع عند م عربي القرآن الكريم ومفسريه^(٣)، وذلك لسبعين أحدهما: لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً^(٤)، والقراءات تساعد على تفسير المعنى المراد.

ثانيهما: لأن الأصل في القراءات اتفاقها في المعنى ، يقول ابن الحاجب : (وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان أحدهما موافق للقراءة الأخرى كان حمله على القراءة الموافقة للأخرى أولى ، لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني ، والأصل اتفاقهما)^(٥)، ويقول السمين : (والأصل توافق القراءات)^(٦)، ويقول أيضاً : (توافق القراءتين في معنى واحد أولى ، هذا ما لا نزاع فيه)^(٧)، ويقول السيوطي : (اذا جاءت قراءة أخرى في ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين فينبغي أن يترجح)^(٨).

(١) التذليل والتكميل ١٦٩/٥ - ١٧٠ مخطوط ، وانظر : التذليل ٢/٢٤٤.

(٢) انظر : الاقتراح ٨٧ ، والهمم ١/٣٩٣ ، وخزانة الأدب ١/١٠ ، وأبو حيان النحوي ٤٣٠ ، والشاهد وأصول النحو ٦٢.

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/١١٥ ، وإعراب القرآن ١/٢٩٠ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/٥٥٢ ، والمحرر الوجيز ١/٢٤٧.

(٤) انظر : الكشاف ٢/٤٣٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣/٣٥٣.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٩

(٦) الدر المصون ٣/٥٥

(٧) السابق ١٠/٢٥٣

(٨) الاتقان ١/٥٣٣ ، وقد طبق ذلك ابن هشام في المغني ١٦٥ ، ٧٨٠

وقد اعتمد أبو حيان عليه في الترجيح كغيره من المعربين ، فمن ذلك مثلا : ترجيحة الوصفية في (الحي) على غيره من الأوجه الأخرى^(١) ، وترجيحة أن تكون (أن) مخففة من الشقيقة على النافية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبَادًا أَمْثَالُكُمْ ﴾^(٢) ، إلا أن أبي حيان لم يلتزم بهذا الأساس مرجحا في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْمُغْرِبِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ ، إذ رد على أبي علي الفارسي حين أعراب (هو) ضمير فصل لا مبتدأ اعتماداً على قراءة نافع وابن عامر بإسقاط (هو).

إذ يقول أبو حيان : (وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء ، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين وتركيب إحداهما على الأخرى ، وليس كذلك . ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد ، ولكل منها توجيه يخالف الآخر ، كقراءة من قرأ : (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ) بضم التاء ، والقراءة الأخرى : (بِمَا وَضَعَتْ) ببناء التأنيث فضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم ، وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام الله تعالى ، وهذا كثير في القراءات المتواترة . فكذلك هذا يجوز أن يكون هو مبتدأ في قراءة من أثبته ، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى ، ولكل من التركيبين في الإعراب حكم يخصه)^(٣) ، وتبعه ابن عاشور فقال : (والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر ، تكثيرا للمعنى إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي (ﷺ) ، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء الفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادا الله تعالى ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني ، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر ، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب ، ونظير التورية والتوجيه في البديع ، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني ، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن ، ولذلك

(١) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (١١) من الفصل الأول .

(٣) البحر المحيط ٨/٢٢٥ ، وقد مر هذا في المسألة (١٠) من الفصل الأول .

كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى ؛ ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مرجحا ..^(١)

ولعل السبب في رد أبي حيان قول أبي علي الفارسي ما يلزم عنه من الترجيح بين القراءات المتواترة ، وأبو حيان لا يرى بذلك ، إذ يقول : (وهذا الترجح الذي يذكره المفسرون وال نحويون بين القراءتين لا ينبغي ، لأن هذه القراءات كلها صحيحة و مروية ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة)^(٢) ، ولا شك أن بين المتألتين بونا شاسعا ، فالترجح بين القراءات يكون في تفضيل قراءة على أخرى ، وهذا لا ينبغي لأنها جميعها منزلة من عند الله عزوجل على النبي ﷺ^(٣) ، أما الترجح بالقراءة على صحة وجه إعرابي ليس فيه تفضيل بين قراءة على أختها ، بل هذا من باب استواء القراءات في المعنى .

وما ذهب إليه أبو حيان مخالف لما استقر عند معرب القرآن ومفسريه ، إذ القرآن يفسر بعضه بعضا ، والقراءات الأصل فيها توافقها في المعنى ، لذا أرى مراعاة هذا الأصل في إعراب القرآن خاصة ، والله أعلم

٢- الترجح بكلام العرب .

فكلام العرب يحتاج به إن ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربتهم^(٤) .

ومن ذلك مثلا : ترجيحه الحالية في (تقتلون) على الأوجه الأخرى^(٥) ، وكثرة وقوع الماضي

(١) التحرير والتنوير ١ / ٥٥

(٢) البحر المحيط ٢ / ٢٧٥

(٣) انظر : إعراب القرآن ٥ / ٦٢

(٤) انظر : الاقتراح ٩٠

(٥) انظر : المسألة (٣٧) من الفصل الأول .

من غير "قد" حالا^(١) ، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار^(٢) ، وأن المشهور في "كلام العرب أن "الأحقاد" ظرف^(٣) ، وإن لم يكن في المسألة سماع عن العرب أو كان السماع قليلاً فإنه لا يأخذ به ، كما في مسألة إبدال الجملة^(٤) من الجملة ، ومجيء "سوّي" بمعنى "صير"^(٥) ، ومجيء الفاعل بعد المصدر المنون^(٦) ، وإضافة المصدر إلى المفعول ورفع الفاعل به^(٧) ، واستعمال أمر المخاطب ببناء الخطاب^(٨) ، ومجيء "ما" نكرة موصوفة^(٩) .

هذا وما يلاحظ على أبي حيان في مسألة الترجيح بالسماع أمران :

الأول : أنه لا يراعي نظائر الآية في الموضع المختلف في إعرابه ، ولعل ذلك لأنه يراعي سياق الآية في الموضع نفسه ، إذ كل آية لها حكمها الخاص من جهة السياق ، فلا تصلح للتنظير بها في كل موضع .

وليس هذا بصواب في نظري ، لأمرتين :

١- لأن كتاب الله يفسر بعضه ببعض .

٢- لأن القرآن الكريم يعد في حكم سورة واحدة ، إذ نزل جملة واحدة إلى السماء الدنيا كما

(١) انظر : المسألة (٣٥) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة (٥٧) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٢٧) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٧٤) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٦١) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٥٥) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٦٤) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٦٨) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول .

صح الخبر عن ابن عباس رضي الله عنه^(١) . فربطه بسياقه العام أولى من قصره على الجملة الواحدة أو الجمل السابقة للتركيب واللاحقة له^(٢) .

وعلى هذا معربو القرآن ومفسروه^(٣) ، وأستثنى الزمخشري فإنه خالفهم في ذلك^(٤) .

وقد اعرض ابن هشام على من لم يراعه في كتاب الله ، فقال في الجهة السابعة من الجهات التي يدخل الاعتراف على المذهب من جهتها : (أن يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه)^(٥) ، وتبعه السيوطي ، فقال : (أن يراعي في كل تركيب ما يشاكله فربما خرج كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه)^(٦) .

الثاني : اتخاذه عدم السماع في المسألة دليلا على منعها كما في مجيء الفاعل بعد المصدر المنون^(٧) ، مع إهماله للقياس في هذه المسألة ، والقياس هو أحد الأدلة المعتبرة ، ولعل هذا من آثار نزعته الظاهرة .

ثالثا : الترجيح بالمعنى :

(١) انظر : إعراب القرآن / ٥٧٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه / ٥٢٥ ، والهدایة / ١٢٨٣٦٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع / ١٦ .

(٢) انظر : أثر السياق في النظام النحوي ١٧٧ ، ومتزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٣١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن / ٥٧٨ ، والناسخ والمنسوخ ٦٣٠ ، والجامع لأحكام القرآن / ١٤٢١٨ ، والكاف الشاف ٤٦٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن / ٢٧٧٦ ، والهدایة / ١٢٧٨٥٥ ، والدر المصنون ١٠٥٦١ ، والنشر في القراءات العشر / ٢٦٤ .

(٤) الكاف الشاف / ٤٦٥٨ .

(٥) معنى الليبي ٧٧٣ .

(٦) الإتقان / ١٥٣٢ .

(٧) انظر : المسألة (٥٥) من الفصل الأول .

والمراد به المقصد ، والدلالة ، والمضمون ، والمفهوم^(١) .

وقد اهتم النحاة بالمعنى اهتماماً كبيراً ، وجعلوه الأساس الذي يبنى عليه الإعراب^(٢) ، يقول المبرد : (كل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود)^(٣) ، فالمعيار للحكم التحوي هو المعنى ، لذلك عد ابن هشام من الجهات التي يدخل الاعتراف على العرب من جهتها معرفة معنى ما يعربه ، يقول : (وأول واجب على العرب ، أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً)^(٤) ، وقد سبقه عبد القاهر فقال : (لا يتصور أن تعرف للفظ موضعياً من غير أن تعرف معناه)^(٥) ، لذا اشتهرت عنهم مقوله جامعة ، ألا وهي : (الإعراب فرع عن المعنى)^(٦) ، وأصبحت كالمسلمة بها عندهم ...

واعتمده أبو حيان مرجحاً في أعاريبه ، وذكر ذلك بعبارات مختلفة كـ(الراجح من حيث المعنى)^(٧) ، وـ(والمعنى صحيح)^(٨) ، (وهذا معنى متكلف)^(٩) ، (والمعنى عليه متمكن)^(١٠) ، (والمعنى على نظمه في غاية الوضوح)^(١١) ، (ولا يستقيم هذا المعنى)^(١٢) ، (ولو أريد بالأية

(١) انظر : لسان العرب ، وتأج العروس مادة : (عنا)

(٢) انظر : المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ٣٠٧/١.

(٣) المقتصب ٣١١/٤.

(٤) معنی اللبیب ٦٨٤

(٥) دلائل الإعجاز : ٥٣-٥٤

(٦) البرهان في علوم القرآن ٣٠٢/١ ، والإتقان ٥٢٨/١ .

(٧) البحر المحيط ١٨٢/١

(٨) السابق ٤٠٧/٣

(٩) السابق ٤٦/٦

(١٠) السابق ٢٠١/٤

(١١) البحر المحيط ٣٦٩/٧

(١٢) السابق ٩٩/٢

هذا المعنى لجاء على أوضح تركيب وأحسنها^(١)

والترجح بالمعنى ينقسم عنده إلى ثلاثة أقسام :

١- الترجح بمعنى الكلمة المفردة (المعنى المعجمي) . ومن ذلك مثلا : إعراب (مقام إبراهيم)^(٢) .

٢- الترجح بمعنى الكلام والجملة (المعنى الدلالي للتركيب) .

ومن ذلك مثلا : إعراب (وتدلوا بها إلى الحكام)^(٣) .

ولا بد في الترجح فيما من مراعاة سياق الآية ، وما ورد من التفسير بالتأثر^(٤) .

لذا بين أبو حيان في مقدمة كتابه أن (علم التفسير ليس متوقفاً على علم النحو فقط كما يظنه بعض الناس)^(٥) بل لا بد للمفسر من علوم أخرى يحتاج إليها منها (تعين مبهم ، وتبين محمل ، وسبب نزول ونسخ ، ويفؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله ﷺ)^(٦) .

٣- الترجح بالمعنى النحوي :

وهو المعنى الذي يبني على أساسه الحكم النحوي .

(١) السابق / ٣ / ٤٣٠

(٢) انظر : المسألة (٤) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٥٩) من الفصل الأول .

(٤) والمراد بالتأثر : هو تفسير القرآن بما أثر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، والصحابة - رضي الله عنهم ، والتابعين - رحمهم الله - ، فيدخل فيه أسباب النزول .
انظر : مناهل العرفان ٢ / ١٠ ، التفسير والمفسرون ١ / ١٥٤ .

(٥) البحر المحيط ١ / ١١١

(٦) البحر المحيط ١ / ١٠٧

ومن ذلك مثلاً : إعراب (سبع سمات) ^(١) .

هذا ولم يعتد أبو حيان بالترجح بالوقف أعني وقف القراء على الآيات ، ولعل ذلك لأنه يرى أن الوقف مسألة اجتهادية ، وليس فيه اتفاق من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ، ولأن الوقف يأتي في المرحلة التالية للمعنى ، إذ المعنى هو المقدم ، والوقف إنما يبني عليه ، لذلك يقول : (وقد ذكر المفسرون في علم التفسير الوقف وقد اختلف في أقسامه فقيل تام وكاف وقبح وغير ذلك . وقد صنف الناس في ذلك كتاباً مرتبة على السور ككتاب أبي عمرو الداني وكتاب الكرماني وغيرهما ومن كان عنده حظ في علم العربية استغنى عن ذلك) ^(٢) ، لذلك لم يأخذ به في قوله تعالى : ﴿لَّآرَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة : ٢] ^(٣) ، وفي قوله ﴿وَلَقَدْ هَمَتْ بِهِ، وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف : ٣٤] ^(٤) .

وهذا اجتهاد منه ، ولكنني أرى أن الوقف الذي عليه إجماع القراء أو أكثرهم يجب الأخذ به في أعاريب القرآن .

رابعاً : الترجح بأصول الصناعة النحوية .

ويقصد بها : قواعد الأبواب النحوية وأحكامها المستمرة ^(٥) ، فهي التاج لأدلة النحو فالبصرىون أقاموا الصناعة على المطرد والكثير والغالب دون القليل والنادر والضعف والشاذ والضرورة على حين أقامها الكوفيون على القليل والشاذ ^(٦) ..

(١) انظر : المسألة (٦١) من الفصل الأول .

(٢) البحر المحيط ١/١٣٣

(٣) انظر : المسألة (١) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٧١) من الفصل الأول .

(٥) انظر : قياس العكس ١/١٣٤

(٦) انظر : الأصول في النحو ١/٢٥٧

ولا ريب أن الأخذ بمنهج الكوفيين مطلقاً يؤدي إلى اضطراب الأصول والتباس الصناعة ...

لذا اعتمد أبو حيان على منهج البصريين في الجملة في مسائل الترجيح في إعراب القرآن ، فقال : (فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله ، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح)^(١) ، (ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ)^(٢) ، (ولا ينبغي أن يحمل القرآن إلا على ما اقتضاه ظاهر التركيب)^(٣) ، و(الضرورة والقليل لا يحمل كلام الله عليها)^(٤) ، (وإنما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حد ما يجري في شعر الشنفرى والشماخ ، من تحويز الأشياء البعيدة والتقادير المستغنی عنها ، ونحن ننزع القرآن عن ذلك)^(٥) ...

وهذا من جهة الأعم الأغلب عنده ، وإنما فقد يضطر فيخرج الآية على وجه إعرابي مرجوح لقلته ، لأنه أولى الأوجه المذكورة في الآية ، كما في قراءة ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُم﴾^(٦) ، وقراءة (إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانِ)^(٧) ، لذلك يقول : (والحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد)^(٨) ، وقد تبعه ابن هشام فقال : (وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه)^(٩) ، وكلاهما متاثر بابن جني القائل : (باب الحمل

(١) البحر المحيط : ٩٧/٢

(٢) السابق / ٢ ٣٧٠

(٣) السابق / ٨ ٥١٨

(٤) السابق / ١ ٣٩٢

(٥) السابق / ١ ٥٥٦

(٦) السابق / ٤ ٤٤٠

(٧) السابق / ٦ ٢٣٨

(٨) السابق / ١ ٥١٦

(٩) معنى الليبي ٧٢١

على أحسن الأسبابين) ^(١)، وهذا لا غبار عليه .

ومن أصول الصناعة التي رجح بها :

- الإعمال :

- ما بعد الفاء لا يعمل فيها قبلها ^(٢) .

- ما بعد "إذا" الفجائية لا يعمل فيها قبلها ^(٣) .

- (أن) لا تعمل في الأحوال ^(٤) .

- لا يعمل القول في المفردات ^(٥) .

- العامل في المفعول له لا يقتضي اثنين إلا بالعطف أو البديل ^(٦) .

- لا يعمل أفعال التفضيل في المفعول به ^(٧) .

- العامل في البديل غير العامل في البديل منه ^(٨) .

- العامل في إذا الشرطية شرطها ^(٩) .

(١) الخصائص ٢١٢/١

(٢) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

(٣) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

(٤) انظر : المسألة (٣٤) من الفصل الأول .

(٥) انظر : المسألة (٦٦) من الفصل الأول .

(٦) انظر : المسألة (٢٤) من الفصل الأول .

(٧) انظر : المسألة (٢٢) من الفصل الأول .

(٨) انظر : المسألة (٧٤) من الفصل الأول .

(٩) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

- الإسناد :

إذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل به إلى الإسناد اللفظي^(١).

- لا يكون الفاعل جملة^(٢).

- الأخبار :

- تعدد الخبر^(٣).

- لا يصح تعدد الأخبار إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة^(٤).

- لا يفصل بين الخبر والمبتدأ بـأجنبي^(٥).

- النواسخ :

- تعدد خبر كان^(٦).

- يجيء خبر كان ماضيا من غير تقدير "قد"^(٧).

- "ضرب" لا يكون من باب ظن^(٨).

- حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اختصارا قليلا^(٩).

(١) انظر : المسألة (١٥) من الفصل الأول.

(٢) انظر : المسألة (١٥) من الفصل الأول.

(٣) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول.

(٤) انظر : المسألة (٥١) من الفصل الأول.

(٥) انظر : المسألة (٢) من الفصل الأول.

(٦) انظر : المسألة (٨) من الفصل الأول.

(٧) انظر : المسألة (٧) من الفصل الأول.

(٨) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول.

(٩) انظر : المسألة (١٣) من الفصل الأول.

- التنازع :

- إعمال الفعل الأول قليل وضرورة^(١).

- الحال :

- الأصل في الحال أن تكون مشتقة^(٢).

- لا يجوز الحال من المضاف إليه الذي لا موضع له^(٣).

- جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر^(٤).

- جواز مجيء الماضي حالاً من غير تقدير "قد"^(٥).

- جعل المصدر حالاً لا يطرد إلا مع أما^(٦).

- التمييز :

- التمييز لا يكون إلا نكرة^(٧).

- حروف الجر :

- إضمار حرف الجر مع "أن" و"أنّ" مطرد^(٨).

(١) انظر : المسألة (٤٢) من الفصل الأول.

(٢) انظر : المسألة (٣٠) من الفصل الأول.

(٣) انظر : المسألة (١٩) من الفصل الأول.

(٤) انظر : المسألة (٣٣) من الفصل الأول.

(٥) انظر : المسألة (٣٥) من الفصل الأول.

(٦) انظر : المسألة (٢٥) من الفصل الأول.

(٧) انظر : المسألة (١٨) من الفصل الأول.

(٨) انظر : المسألة (٢٢) من الفصل الأول.

- الخفاض على الجوار في غاية الشذوذ والقلة^(١).

- الإضافة :

- يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعموم المضاف^(٢).

- الكاف لا تكون اسمًا إلا في الشعر^(٣).

- التوابع :

- الصفة بأسماء الأجناس لا تتنقض^(٤).

- لا يجوز حذف المؤكّد وإبقاء التوكيد^(٥).

- عطف البيان أكثر ما يكون في الأعلام^(٦).

- المشهور في عطف البيان أنه يكون بالجوامد^(٧).

- يجوز الفصل بالظرف أو المجرور والقسم والحال بين العاطف ومعطوفه إذا كان العاطف

أكثر من حرف^(٨).

- يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار^(٩).

(١) انظر : المسألة (٦٥) من الفصل الأول.

(٢) انظر : المسألة (٤٧) من الفصل الأول.

(٣) انظر : المسألة (٤٦) من الفصل الأول.

(٤) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول.

(٥) انظر : المسألة (١٨) من الفصل الأول.

(٦) انظر : المسألة (٦٣) من الفصل الأول.

(٧) انظر : المسألة (٥٣) من الفصل الأول.

(٨) انظر : المسألة (٣٢) من الفصل الأول.

(٩) انظر : المسألة (٥٧) من الفصل الأول.

- العطف على الموضع لا بدل له من محزز^(١).

- البدل على نية تكرار العامل^(٢).

- البدل بالمشتقات ضعيف وقليل^(٣).

- إذا اجتمع العطف والبدل قدم البدل^(٤).

- البدل من البدل جائز^(٥).

- لا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي^(٦).

- بدل الاشتغال الغالب فيه أن يكون بالمصادر^(٧).

- الاختصاص :

- التخصيص لا يكون بالنكرات ، ولا بأسماء الإشارة^(٨).

- الشرط :

- لا يجوز حذف الفاء في جواب الشرط إلا في الضرورة^(٩).

(١) انظر : المسألة (٥٥) من الفصل الأول.

(٢) انظر : المسألة (٧٤) من الفصل الأول.

(٣) انظر : المسألة (٣٠) من الفصل الأول.

(٤) انظر : المسألة (٣) من الفصل الأول.

(٥) انظر : المسألة (٥٤) من الفصل الأول.

(٦) انظر : المسألة (٣) من الفصل الأول.

(٧) انظر : المسألة (٦٥) من الفصل الأول.

(٨) انظر : المسألة (٣٧) من الفصل الأول.

(٩) انظر : المسألة (٨٠) من الفصل الأول.

- جملة الشرط لا محل لها من الإعراب^(١).

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان في أصول الصناعة ما يلي :

- ١ - اضطرابه في بعض ما رجحه من أوجه إعرابية ، فقد يرجح قوله ثم ينقضه في موضع آخر ، وهذا مذكور في ثانياً البحث كثيراً^(٢).
- ٢ - عدم حمله القراءة المتواترة في بعض المواقع على القليل أو الشاذ إذا خالفت القاعدة ، بل يبني عليها قاعدة !! ، معللاً ذلك بقوله : (إذا كانا نبني القواعد بقول عربي نقل بالآحاد فلأن نبني على ما نقل بالتواتر من كلام الله أولى)^(٣) ، لأن الحكم بقلتها أو ردتها في نظره طعن في صحتها ، إذ يقول : (والذي نذهب إليه إن صحت الرواية من إثبات القراء وجوب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم)^(٤) ، ويقول : (والذي نختاره ونقوله : إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه)^(٥) ، وذلك ما ورد في قراءة حمزة : (واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام) بجر الأرحام^(٦) ، وقراءة ابن عامر : (وكذلك زين لكتير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالفصل بين المضاف والمضاف إليه^(٧).
- ٣ - احتجاجه بأسلوب القرآن الكريم على حكم نحوي ، إذ يقول في إعمال الفعل الأول في التنازع : (وقد قال النحاة إنه لم يرد في القرآن لقلته)^(٨) ، وقال الرضي : (وإلا لكان أفصح

(١) انظر : المسألة (٧٣) من الفصل الأول .

(٢) انظر : المسألة () من الفصل الأول .

(٣) النكت الحسان ١٧٩

(٤) ارتشف الضرب ٣٣١ / ١

(٥) البحر المحيط ٣٣٨ / ٢

(٦) انظر : المسألة (٩، ٥، ٢٠، ٢٥، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٤) .

(٧) انظر : المسألة (٥٧) .

(٨) البحر المحيط ٤ / ٣٤٢ ، وانظر : المسألة (٤٢) .

الكلام أي القرآن على غير المختار)^(١).

وهذا مردود عند الشلوبين الصغير ، (لأن القرآن لم يلزم فيه أن تكون عبارته كلها جارية على الأكثر ، ولا على الأقوى في القياس)^(٢) ، وهو كما قال ، لذلك تنبه أبو حيان إلى ذلك في تذليله فقال رادا على الشلوبين الصغير : (والذي يدل على ترجيح قول البصريين في اختيارهم إعمال الثاني نقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر وأن إعمال الأول قليل)^(٣).

وهناك فرق بين الاحتجاج بالقرآن على حكم نحوي ، والاحتجاج به على ترجيح وجه إعرابي فيه . فأما الأول فلا يقتصر فيه على القرآن وحده بل يحتاج به وبكلام العرب شعرها ونشرها ، مع ما يلزم من ذلك من تعدد الأنحاء في العربية ، أما الثاني فهو من خصائص أسلوب القرآن على غيره ، فالقرآن يفسر بعضه ببعض ، لذاك أرى من الخطأ الاحتجاج بمقولة (لم يرد في القرآن) إلا إن كان الغرض من ذلك الإخبار لا الاحتجاج بها والاحتكام إليها

وقد احتج بهذه المقوله ابن هشام فقال : (في قِرَاءَةِ الْحَرْمَيْنِ ﴿أَمَنْ هُوَ قَاتِنُ آنَاءِ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] ، وَكَوْنُ الْهَمْزَةِ فِيهِ لِلنَّدَاءِ هُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ وَبَعْدِهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّتْرِيلِ نِدَاءٌ بِغَيْرِ يَا ...)^(٤) ، ولا يلزم ما قال ، لاحتمال أن تكون الهمزة للنداء هنا .

٤- قياسه على الظاهرة النحوية إذا كثرت في الشعر العربي دون مراعاة كثرتها في النثر ، مما يؤدي إلى إخراجها من زи الضرورة والقياس عليها ، إذ يقول : (وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة)^(٥) ...

(١) شرح الكافية / ١ / ٢١٠ .

(٢) انظر : التذليل والتكميل . ٨٧ / ٧ .

(٣) التذليل والتكميل . ٨٧ / ٧ .

(٤) مغني اللبيب ١٨

(٥) البحر المحيط ١٥٦ / ٢ ، وانظر : المسألة (٥٧) .

وهذا من أبي حيان مخالفة مقاصد النحاة ومنهجهم في الاستقراء والقياس ، وقد كفانا مؤونة الرد عليه الإمام المجتهد الشاطبي رحمه الله ، إذ يقول : (هاهنا قاعدة هي من المتقدمين على بال ، ويفغلها أكثر المتأخرین إلا من فهم مقاصد المتقدمين ، وهذا حذوه ، وذلك أن إثبات السباع من جهة أنه سمع ، أو نفي السباع من جهة لم يبلغ النافي ذلك سهل يسير ، لأنه نقل وإنobar عن أمر محسوس لا ينكره عاقل .

وأما إثباته أو نفيه ، من جهة ما يقاس عليه أو لا يقاس ، فليس بالسهل ولا باليسير ، فلذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يُعد من صلب كلام العرب وما لا يعد لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة العرب ، ومداخلة كلامها ، وفهم مقاصدتها ، إلى ما ينضم ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال ، التي لا يقوم غيرها مقامها ، وبعد هذا كله ساغ لهم أن يقولوا : هذا يقاس ، وهذا لا يقاس ، هذا يقوله من لا يقول كذا . وهذا مما استغني عنه بغيره إلى غير ذلك من الأحكام التي لا يفضي بها إلا من اطلع على مأخذ العرب ، وعرف مآل مقاصدتها .

وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن ، ومن فهم كلام الأئمة في تواليفهم لم يخف عليه ما ذكر .

.... فليتحفظ الوارد على أمثل هذه المسائل ، فالمتقدم أعرف بمأخذ هذا الكلام من المتأخرین ، ولذلك نرى الحذاق يعتنون بقواعد المتقدمين ، ويتحامون الاعتراض عليهم ، بل يقلدون نقلهم وقياسهم ، وويحتاجون لهم ما استطاعوا ، مراعاة لهذه القاعدة ، فيظن الشادي في النحو أن ذلك من باب التعصب للمذهب ، وليس كذلك فاعلم)^(١) ، ثم يخص أبو حيان بقوله : (حدثنا شيخنا الأستاذ عبد الله بن الفخار - رحمة الله عليه - قال : أخبرني من أثق به من

(١) المقاصد الشافية ٤/٤٩٣-٤٩٥ ، وانظر : ٤/١٨٠-١٨٢ ، ٣/٤٥٧-٤٥٨ ، وضوابط الفكر النحوي ١/٤٧٢

أصحابنا – يعني تلميذه الشيخ أبا جعفر الشّقّوي شيخنا أنه لقي الشيخ أبا حيان الغرناطي بالقاهرة ، فسأله عن مذهب مدرسي العربية بغرناطة في هذه المسألة^(١).

قال : فأخبرته بامتناع التقديم ، فقال : بل الصحيح الجواز قياساً وسماعاً ، ثم قام ، فأخرج لي مبَيِّضة على تسهيل ابن مالك ، وقرأ عليه وجه القياس . وأنشد له من السِّيَاح أبياتاً كثيرة^(٢) .

قال الأستاذ : يرحم الله أبا حيان لقد أغفل أصلاً عظيمًا من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المقرئين ، وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً – يعني متصرفاً – لو كان جائزًا عند العرب لكثرة نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها التأويل ، كما كثر تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلًا نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها التأويل .

قال : فلما كان الأمر على خلاف ذلك ، دل دلالة واضحة على امتناع العرب على تقديمهم على عامله وإن كان فعلاً ، لأن اختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أنه من ضرائبه .

وزادني شيخنا أبو عبد الله البلنسي – أجله الله – في هذه الحكاية أن أبا حيان لما قرأ عليه تلك الآيات على كثرتها قال له : ما تقولون في هذه الشواهد ؟ فقال له أبو جعفر : نجمعها جميعاً ، ونقول : هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . قال : فانزعج الشيخ أبو حيان لهذا الكلام ، وإنما به الفقيه أبو جعفر بما قال على الأصل الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ – رحمة الله عليه – وهو أصل متفق عليه عند الأكابر : الخليل وسيبوبيه ، فمن دونهما إلى الآن^(٣) .

٥- أن الحمل على القليل دون الحمل على الكثير في كتاب الله يعد منافياً لفصاحة القرآن كما يفهم من كلام أبي حيان ، إذ يقول : (فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفعى الكلام

(١) مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً .

(٢) انظر : التذليل والتمكيل ٩/٢٦٢-٢٦٦ ، ومنهج السالك ٢٢٨-٢٣١

(٣) المقاصد الشافية ٣/٥٥٨-٥٥٩

وأجله ، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح) ^(١) .

والفصاحة لا تنفك عن القرآن الكريم سواء أكان الاستعمال الوارد في القرآن موافقاً للقليل من كلام العرب أم كان موافقاً للكثير من كلامها .

فالقلة في كتاب الله لا تنافي الفصاحة ولا تغُض منها ؛ إذ (المعروف أنّ اللغة العربية أوسع من النحو ؛ لأنّ النحو ينظم المطرد ، ويقتصر عن غير المطرد ، وكلاهما من اللغة . ومن قواعد النحاة أنفسهم قاعدةً أصولية تقول : الشذوذ لا ينافي الفصاحة ، ومن هنا تكون اللغة الفصيحة أرحب من القواعد وحدودها) ^(٢) ، لذا قال ابن خالوية : (أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفعى مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك) ^(٣) هذا من جهة الفصاحة والبلاغة ، أما من جهة الصناعة النحوية فإن القرآن الكريم وغيره من الكلام لا يحمل إلا على الكثير والغالب والمطرد من كلام العرب ، يقول الشاطبي : (ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعية في القرآن الكريم أن يكون عدم مراعاة للفظ القرآن أو إخراجاً له عن الفصاحة أو نحو ذلك ، كما يظن من لا تحقيق له ! بل هو في أعلى الدرجات الفصحى ، لكنه لم يكثر مثله في قياس عليه . وعلى هذا سيبويه والمحققون ، وهو الصواب) ^(٤) .

فأبو حيان يخلط بين الفصاحة والبلاغة وبين النحو والصناعة ، وكان الأولى به أن لا يعلل بالفصاحة ، وإنما يعلل بالكثير المطرد ، لأنّ الفصاحة صفة لازمة للقرآن لا تحيد عنه طرفة عين ...

(١) البحر المحيط ٩٧/٢

(٢) خواطر من تأمل لغة القرآن ١٣٩

(٣) المزهر ١١٣/١

(٤) المقاصد الشافية ٤/١٨٠-١٨٢

خامساً : الترجيح بأصول التأويل :

والمراد به : نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ^(١) ، أو هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تدبر وتقدير^(٢) ، أو هو رد الشارد إلى الحظيرة^(٣) .

فالتأويل إذن جنوح لإخضاع ظواهر اللغة التي تخرج عن القواعد للإطراد والاستواء^(٤) .

وقد وقف منه البصريون والковيون موقفاً مختلفاً ، فالبصريون لا يلتجأون إليه إلا فيما جاء من كلام العرب مخالفًا للقياس على حين لا يلتجأ إليه الكوفيون أصلاً ، لأنهم يقيسون ويقعدون على كل مسموع^(٥) .

وأما موقف أبي حيان من التأويل فإنه متبع للمنهج البصري فيه جملة ، ولذلك يقول : (التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأنى)^(٦) ، ويقول : (ولا ينبغي أن يحمل القرآن إلا على ما اقتضاه ظاهر التركيب)^(٧) ، (وممّا أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى)^(٨) ، و(لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره)^(٩) .

(١) انظر : لسان العرب ٣٢/١١ مادة (أول)

(٢) انظر : أصول النحو العربي ١٨٣ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن ١٥ ، وضوابط الفكر النحوي ٢/٣٣٧

(٣) قاله شيخنا أ. د عياد الشبيتي في إحدى مناقشاته العلمية . وهو تعريف موجز وبليغ !

(٤) المفصل في تاريخ النحو ١/١٤٨

(٥) انظر : ظاهرة التأويل في اللغة ٥٦-٦١ ، وضوابط الفكر النحوي ٢/٣٣٧ ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم

٥٧/١

(٦) التذليل والتكميل ٥/١٨٣

(٧) البحر المحيط ٧/٥١٨

(٨) السابق ١/٤٢٣

(٩) السابق ١/٤٧٦

ولكنه لا يؤول ما خالف القياس من كلام العرب إذا كان كثيرا في بابه ، ولا ما كان لغة قوم بعينهم ، إذ يقول : (أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تنطق إلا بها فلا تأويل)^(١) ، (وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا ، لأننا نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة)^(٢) .

ومن أصول التأويل التي رجح به :

الحذف :

- الأصل عدم الحذف^(٣) .

- لابد أن يكون على المذوف دليل^(٤) .

- كلما كان الحذف أقل كان أولى^(٥) .

- حذف المفرد أسهل من حذف الجملة^(٦) .

- حذف حرف الجر لا ينافي إلا مع (أنْ) و(أنَّ)^(٧) .

التقدير :

- متى أمكن حمل الكلام على غير الإضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار^(٨) .

(١) التذليل والتكامل ١٨٣/٥

(٢) منهج السالك ٢١٤

(٣) انظر : المسألة (١) .

(٤) انظر : المسألة (٥٠) .

(٥) انظر : المسألة (٦٤) .

(٦) انظر : المسألة (٥٠) .

(٧) انظر : المسألة (٢٢) .

(٨) انظر : المسألة (١) .

التقديم والتأخير :

- الأولى حمل اللفظ على ظاهره من غير تقديم ولا تأخير^(١).

- القرآن ينزعه عن التقديم والتأخير^(٢).

- القرآن لا يحمل على القلب^(٣).

الزيادة :

الأصل عدم الزيادة^(٤).

الدلالة :

- التضمين لا ينقاذه ، ولا يصار إليه إلا عند الضرورة^(٥).

- العطف على التوهم لا ينقاذه ، ولا يحمل عليه القرآن ما وجدت عنه مندوبة^(٦).

أخرى :

- إجراء المنفصل مجرى المتصل ضعيف^(٧).

- إجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف^(٨).

(١) انظر : المسألة (٢).

(٢) انظر : المسألة (٤٣).

(٣) انظر : المسألة (١٤).

(٤) انظر : المسألة (٤٦).

(٥) انظر : المسألة (١٨).

(٦) انظر : المسألة (٥٨).

(٧) انظر : المسألة (٧٠).

(٨) انظر : السابق.

- موافقة خط المصحف أولى من خالفته^(١).

والمراد بخط المصحف : الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه^(٢).

فقد كتب عثمان رضي الله عنه سبعة مصاحف منها المصحف الإمام الذي احتفظ به لنفسه بالمدينة ، وأرسل بقية المصاحف إلى الأمصار الأخرى الشام ، والكوفة ، والبصرة ، ومكة ، واليمن ، والبحرين^(٣).

والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ، وهذا ما يسمى بالرسم القياسي ، وهو الذي يتكلم عليه النحاة^(٤).

وجاء أكثر رسم المصحف موافقاً لقواعد الرسم القياسي ، وخرج عن ذلك أشياء جاءت رسمها مخالفًا لأداء النطق اعتنى العلماء بحصرها ، والتنبيه عليها^(٥).

ومن فوائد رسم المصحف تمييز ما وافق القراءات فيقبل ، وما خالفه فيرد ، حتى لو نقل وجه من القراءات متواتر ، ظاهر الوجه في العربية ، إلا أنه مخالف لرسم المصاحف العثمانية ، فإن كانت المخالفة من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة وإلا ردت ، وموافقة القراءة لخط المصحف ولو تقديرًا هي أحد الأركان الثلاثة التي عليها مدار قبول القراءات^(٦).

(١) انظر : المسألة (٩).

(٢) انظر : مناهل العرفان ٣٦٩ / ١ ، ورسم المصحف ١٠١.

(٣) هذا قول أكثر العلماء في حين ذهب بعضهم إلى أن المصاحف العثمانية أربعة.

انظر : المقنع ١٩ ، ومناهل العرفان ١ / ٤٠٣.

(٤) انظر : مناهل العرفان ٣٨٤ / ١ ، ودليل الحيران ٦٣.

(٥) انظر : السابق.

(٦) انظر : دليل الحيران ٦٣ ، ورسم المصحف ٦٤٥ - ٦٤٩.

ولأهمية هذا الرسم فقد أجمع العلماء على لزوم متابعته في الوقف إيدالا ، وإثباتا ، وحذفا ، ووصلما ، وقطعا ، وكذا أجمعوا على أن من بدل في القرآن بزيادة أو نقصان متعمدا فهو كافر .

يقول القاضي عياض : (وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المตلو في جميع أقطار الأرض ، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعته الدفتان من أول : ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر : ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ أنه كلام الله ، ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ ، وأن جميع ما فيه حق ، وأن من نقص حرقا قاصدا لذلك ، أو بدلها بحرف آخر مكانه ، أو زاد حرقا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع ، وأجمع على أنه ليس من القرآن عامدا لكل هذا أنه كافر) ^(١) ، ويقول الطبرى : (وليس لأحد خلاف رسوم مصاحف المسلمين) ^(٢) ، ويقول البيهقي : (مَنْ كَتَبَ مُصْحَّفًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْمِجَاءِ الَّتِي كَتَبُوا بِهَا تِلْكَ الْمُصَاحِفَ وَلَا يُخَالِفُهُمْ فِيهَا وَلَا يُغَيِّرُ مِمَّا كَتَبُوهُ شَيْئًا فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ عِلْمًا، وَأَصْدَقَ قَلْبًا وَلِسَانًا، وَأَعْظَمَ أَمَانَةً مِنَّا فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَظُنَّ بِأَنفُسِنَا اسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِمْ وَلَا تَسْقُطًا لَهُمْ) (من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على حروف التي كتبوا بها تلك المصاحف ولا يخالفهم فيها ولا يغير ما كتبوه شيئاً فيما كانوا أكثر علمًا وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانةً منا فلا ينبغي لنا أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم ولا سقطاً لهم) ^(٣) .

فإذا كان متابعة الرسم في القراءة أحد أركان قبوها كما تقدم فمن باب أولى أن يكون القول الذي يوافق رسم المصحف في التفسير والإعراب أولى من القول الذي يخالفه ، لذا عتمده المفسرون والعربون في كتاب الله ^(٤) .

(١) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ٣٠٥ / ٢

(٢) جامع البيان في تأويل آي القرآن ١ / ٣٣٠

(٣) شعب الإيمان ٤ / ٢١٩

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٧ ، ٥ / ٢٩٨ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤١٤ ، ٥ / ٢٤٨ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن ١٨ / ٣٣١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٢٣ ، والمحرر الوجيز ٣ / ٤٣٤ ...

يقول ابن هشام معتبرضا على من لم يراعه في أعاريبه : (أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه) ^(١) ، وتبعد السيوطي فقال منبها عليه : (أن يراعي الرسم) ^(٢) .

وأستنني الزمخشري فإنه لا يرى الترجيح به ، إذ يقول : (... والتعلق في إبطاله بخط المصحف ، وأنَّ الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه : ركك ، لأنَّ خط المصحف لم يراع في كثير منه حدَّ المصطلح عليه في علم الخط) ^(٣) .

وقول الزمخشري مردود عليه بأنَّ الأصل في خط المصحف أن يوافق النطق ، وما ورد مخالف له نبه عليه العلماء ، وليس هذا مما نبه عليه ^(٤) .

وقد اضطرب أبو حيان في الترجيح به ، إذ رجح به في قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَجِرَنِ﴾ ^(٥) ، على حين لم يأخذ به في قوله تعالى ﴿غَيْرَ مُحْلَّى الْصَّيْدِ﴾ ^(٦) ، وهذا منه مجانية للصواب كما مر.

هذا ويؤخذ على أبي حيان في ترجيحه بأصول التأويل ما يلي :

١- اضطرابه في الترجيح به.

٢- تشدده في مسألة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، لأنَّه من ضرائر الشعر عنده ، لذلك يقول : (والتقديم والتأخير من ضرورات الشعر ، فينزله القرآن عن ذلك) ^(٧) ، و(التقديم

(١) معنى الليبب ٧٧٨

(٢) الإتقان ١ / ٥٣٤

(٣) الكشاف ٤ / ٧٢٠

(٤) انظر : مناهل العرفان ١ / ٣٨٤ ، ودليل الحيران ٦٣ ، ورسم المصحف ٦٤٥ - ٦٤٩ .

(٥) انظر : المسألة ٩ .

(٦) انظر : المسألة ٢٩ .

(٧) البحر المحيط ٢ / ٣٢٥

والتأخير مما يختص بالضرورة فلا يحمل كلام الله عليها)^(١)، و(التقديم والتأخير المختص بضرورة الآشعار ، وبنظم ذوي الانحصار ، منزه عنها كلام الواحد القهار) ^(٢)، (والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنه من الضرائر) ^(٣)، و(التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات ، وزنه كتاب الله تعالى عنه) ^(٤) ، وأحياناً يستخدم ما يعبر عنهم كقوله : (جار على نظم الكلام) ^(٥) وقوله : (يخالف ترتيب التركيب) ^(٦) .

والتقديم والتأخير عند النحاة ليس مقصوراً على الضرورة الشعرية فحسب ، بل يكون في سعة الكلام وغيرها ...

وقد وضع النحاة ضوابط مفرقة على الأبواب النحوية ^(٧)، ويمكن إجمالها في الآتي :

١. ما يوجبه النظام النحوي :

وهو ما يعبر عنه الآن بالرتبة المحفوظة والملزمة .

فالرتبة المحفوظة هي التي يختل التركيب باختلالها ، كتقديم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، والتوكيد على المؤكد والبدل على المبدل وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام ونحوها ...

(١) السابق ٥٥٦/١

(٢) البحر المحيط : ١٣٨/٢

(٣) السابق ٤٢٤/١

(٤) السابق ١٢٩/٢

(٥) السابق ٤١٧/١

(٦) السابق ٤١٥/٥

(٧) انظر في ذلك : الكتاب ١/٥٦ ، والمقتضب ٣/٩٥ ، ١١٨ ، واللغة العربية معناها وبنها ٢٠٧ ، والأصول في النحو ٢/٢٢٢ ، والخصائص ٢/٢٦ ، والمقاصد الشافية ٢/٦٦

والرتبة الملزمة : هي الرتبة غير المحفوظة إذا طرأ عليها ما يلزم حفظها كأمن اللبس أو ما يلزم تقديمها كمواضيع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً ...

٢. ما يحيزه النظام النحوي :

وهو ما يعبر عنه الآن بالرتبة غير المحفوظة أو الحرة وهي التي لا يختل التركيب باختلاها ، كرتبة المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول به ورتبة المفعول به والفعل ونحوها . وهذا يعني به البلاغيون أكثر من النحاة^(١) .

٣. ما يمنعه النظام النحوي :

والمراد به ما خالف القواعد المطردة ، وهو الذي يعبر عنه النحويون بالضرورة الشعرية^(٢) . ومن مواطن الضرورة الشعرية في التقديم والتأخير ما ذكره أبو حيان في بعض كتبه النحوية ، كـ(تقديم المضمر على الظاهر لفظاً ورتبة في غير الموضع المستثناء ... وتقديم المعطوف عليه بشرطه في باب العطف ... وتقديم النعت على المنعوت ... وتقديم ما بعد (إلا) عليها .. وتقديم المجرور على حرف الجر ... وما كثر فيه التقديم والتأخير حتى لا يفهم إلا بتدبر كثير قبيح جداً لا ينبغي أن يرتكب نحو قوله :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًاٌ أَبُو أَمْهَ حَيٌّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ

أي : وما مثله في الناس حي يقارب إلا ملكاً أبو أمه أبوه ...)^(٣) .

إلا أن أبو حيان وقف من التقديم والتأخير الجائز في كتاب الله موقفاً متشددًا شد فيه عن

(١) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٦٩

(٢) انظر : الأصول في النحو ٣ / ٤٣٥ ، وارشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٨ ، وضرائر الشعر للقزاز ٢٩ ، وضرورة الشاعر للسيرافي ٣٣.

(٣) ارشاف الضرب ٥ / ٢٤٣١ .

النحاة والمفسرين كلهم^(١)، واتسم رأيه فيه بالغلو والتطرف ، إذ نفى أن يخرج عليه كتاب الله مطلقا ، وذلك لاختصاصه بالضرورة الشعرية ، والقرآن ينزعه عن الشعر .

ولم يقصر ذلك على المسائل النحوية فحسب بل سرى غلوه فيه على تفسير القرآن الكريم ، إذ خالف إجماع المفسرين وجمهورهم ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنَّا نَنْجُدُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنَّا كُونَنَا مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ ٦٧ ﴿ قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يُبَيِّنَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يُكَرِّرُ عَوَانٌ يَبْيَنَ ذَلِكَ فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾ ٦٨ ﴿ قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنَ لَنَا مَا لَوْنَهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءً فَاقِعٌ لَوْنُهَا شَرُّ الْأَنْتَظِرِيَّةِ ﴾ ٦٩ ﴿ قَالُوا أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنَ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَهْتَدُونَ ﴾ ٧٠ ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذُولٌ شُبُّرُ الْأَرْضِ وَلَا شَسْقِي الْحَرَثِ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَّةٌ فِيهَا قَالُوا أَنْقَنْ جِهَتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ٧١ ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَأَذَرَّتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْنُونَ ﴾ ٧٢ ﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِعَضِّهَا كَذِلِكَ يُبَحِّي اللَّهُ الْمُؤْمِنَ وَيُرِيكُمْ إِيمَانَهُ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ يقول : (﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾ معطوف على قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾) ويجوز أن يكون ترتيب وجودهما ونزوهما على حسب تلاوتها، فيكون الله قد أمرهم بذبح البقرة، فذبحوها وهم لا يعلمون بها له تعالى فيها من السر، ثم وقع بعد ذلك أمر القتيل ، فأظهر لهم ما كان أخفاه عنهم من الحكمة بقوله: ﴿ أَضْرِبُوهُ بِعَضِّهَا ﴾، ولا شيء يضطرنا إلى اعتقاد تقدم قتل القتيل. ثم سألوا عن تعين قاتله، إذ كانوا قد اختلفوا في ذلك، فأمرهم الله بذبح بقرة، فيكون الأمر بالذبح مُتقَدِّماً في النزول والتلاوة ، متأخراً في الوجود، ويكون قتل القتيل متأخراً في النزول والتلاوة، مُتقَدِّماً في الوجود، ولا إلى اعتقاد كون الأمر بالذبح وما بعده مؤخراً في النزول، مُتقَدِّماً في التلاوة، والإخبار عن قتلهم مُقدَّماً في النزول، متأخراً في التلاوة، دون تعرُّض لزمان وجود القصتين. وإنما حمل من حمل على خلاف الظاهر اعتبار ما رووا من القصص الذي لا تصح، إذ لم يرد به كتاب ولا سُنَّة، ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى

(١) انظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٣١٥ ، وقواعد الترجيح عند المفسرين ١٠٠ .

غير الظاهر، إنما يكون لمرجح، ولا مرجح ، بل تظهر الحكمة البالغة في تكليفهم أو لا ذبح بقرة. هل يمثلون ذلك أَم لا ؟ وامتثال التكاليف التي لا يَظْهُر فيها بِيادِي الرأي حكمةٌ أعظم من امتثال ما تظهر فيه حكمة؛ لأنها طواعية صرف، وعبودية محضة، واستسلام خالص، بخلاف ما تَظَهُر له حكمة، فإنَّ في العقل داعية إلى امتثاله، وحَضَّاً على العمل به) ^(١) فهذه المسألة التي ذكرها أبو حيان وهي تقدم الأمر بذبح البقرة ثم وقوع القتل ، وأن ترتيب وجودها هو بحسب ترتيب تلاوتها، لم أقف على من قال به من السلف الصالح وأئمة التفسير فيما أعلم ، بل نقل الكرماني في لباب التفسير الإجماع على ذلك فقال: "أجمع المفسرون على أن أول القصة مؤخر في التلاوة وهو قوله: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَأَذْرَءُتُمْ فِيهَا﴾ ^(٢) ، وحمله الكرماني في غرائب التفسير على أنه قول الجمهور ^(٣) .

ولا يخفى رجحان ما ذهب إليه الجمهور من أن القتل مقدَّم في الوجود وبعده حصل الأمر بذبح البقرة على قول أبي حيان ، وذلك لأنَّ قوم موسى لما قال لهم موسى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبَّحُوا بَقَرَةً﴾ فلو كانت عبودية محضة لم يستنكروا بقولهم: ﴿أَنَّنَّا نَخْذُنَا هُزُوا﴾ وأي استهزاء في الأمر بالتقرب إلى الله بذبح بقرة؟؟! ولأنَّ ذبح البقرة كذبح الشاة أو البعير وكصرف أي عبادة لله، فهي عبودية لله قد يظهر مقصدها وقد يغيب فـما هو الدافع لاستنكار بنـي إسرائـيل لو كان الحال كذلك؟

بل إن عبارتهم هذه تشير إلى عدم قناعتهم بمطابقة جوابـه لـسـؤـالـهـمـ عنـ أمرـ القـاتـلـ، وصـورـةـ الـواقـعـةـ كالـتـالـيـ : يـأـتـيـ بـنـيـ إـسـرـائـيلـ مـهـمـوـمـيـنـ فـيـسـأـلـوـنـ نـبـيـهـمـ عـمـنـ قـتـلـ هـذـاـ القـتـيلـ فـيـقـولـ لـهـمـ نـبـيـهـمـ: (اذـبـحـواـ بـقـرـةـ) ، فـيـسـتـنـكـرـوـنـ وـيـقـولـوـنـ: جـئـنـاـكـ نـسـأـلـكـ عـنـ مـنـ قـتـلـ القـتـيلـ وـأـنـتـ تـأـمـرـنـاـ

(١) البحر المحيط ٤٢٣ / ١

(٢) لباب التفسير ٢٨٣ / ١

(٣) انظر : غرائب التفسير ١٤٩ / ١

بذبح بقرة! فما دخل البقرة فيما جئنا لأجله. وبهذا يتضح جليا صحة قول من قال بأن الذبح متأخر عن القتل.

هذا ولغو أبي حيان في التقديم والتأخير جعله يفرغ كنانته على من حمله على كتاب الله ، فرد بذلك ما روي عن السلف الصالح فيه ...

حيث قال عن قتادة لما فسر قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالإِيمَانَ لَقَدْ لَيَثْتُمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثَةِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثَةِ وَلَا كِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٥٦]

على التقديم والتأخير ، تقديره : أتوا العلم في كتاب الله والإيمان . . .

قال : (ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة ، فإن فيه تفكيكاً للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح ، فكيف يسوغ في كلام الله ؟ وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية ، فلا يصدر عنه مثل هذا القول)^(١) ، وقال عن ابن عباس فيما حكى عنه في قوله تعالى : ﴿ مَا نَسِخْنَا مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] أن في الآية تقديماً وتأخيراً تقديره : ما نبدل من حكم آية نأت بخير منها ، أي أنسف منها لكم ، أو مثلها . ثم قال : أو ننسأها ، أي نؤخرها ، فلا ننسخها ولا نبدلها . قال : (وهذه الحكاية لا تصح عن ذلك الحبر ابن عباس ، إذ هي محيلة لنظم القرآن)^(٢) ، وقال عن ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي وابن قتيبة لما فسروا قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُعْجِبَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرَهُقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَفَرُونَ ﴾ [التوبه: ٥٥] على التقديم والتأخير ، والمعنى : فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة . قال : (ومع أن التقديم والتأخير لخصه أصحابنا

(١) البحر المحيط ١٥٧/٧

(٢) السابق ١/٥١٤

بالضرورة)^(١) ، وقال عن مكي الذي ذهب إلى أن التقديم والتأخير كثير في القرآن : (وكلام مكي مدخول من غير وجه ، ولو لا جاللة قائله نزهت كتابي هذا عن ذكره . والترتيب القرآني جاء في غاية الفصاحة ...)^(٢) ، وقال عن الجرجاني الذي قال في قوله تعالى : ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِ﴾ [ص: ٣] أي : فنادوا حين لا مناص... : (دعوى أعمجمية مخالفة لنظم القرآن ، والمعنى على نظمها في غاية الوضوح)^(٣) ، وقال عن الشيخ جمال الدين بن النقيب جامع كتاب التحرير والتجبيير : (وكثيراً ما يذكر هذا الرجل في القرآن تقديماً وتأخيراً ، وأغرب من ذلك أنه يجعله من أنواع علم البيان ، وأصحابنا وحذاق النحوين يجعلون من باب ضرائر الأشعار ، وشتان ما بين القولين)^(٤) ، وقال عنه أيضاً : (وقال بعض الناس : والتقديم والتأخير حسن ، لأن ذلك موجود في القرآن ، وفي الجمل ، وفي الكلمات وفي كلام العرب .

وأورد من ذلك جملاً من ذلك : قصة نوح عليه السلام في إهلاك قومه ، قوله تعالى :

﴿وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا﴾ وفي حكم من مات عنها زوجها بالتربيص بالأربعة الأشهر وعشرين ، وبمثابة إلى الحلول إذا الناسخ مقدم ، والمنسوخ متاخر . وذكر من تقديم الكلمات في القرآن والشعر على زعمه كثيراً، والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنه من الضرائر فينبغي أن ينزعه القرآن عنه)^(٥) .

(١) السابق ٥ / ٥٥ ، وقد رد عليه السمين قائلاً : (قلت: كيف يُقال مع نَصٍّ مَنْ قَدَّمْتُ ذَكَرَهُمْ: «أصحابنا يختصون ذلك بالضرورة» على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيء إنما هو اعتراف ، والاعتراض لا يقال فيه تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُحَصُّ بالضرورة ، وتسميتهم أعني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم إنما يريدون فيه الاعتراض المشار إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة) انظر : الدر المصنون ٦ / ٦٧-٦٨

(٢) البحر المحيط ١ / ١٣٣

(٣) السابق ٧ / ٣٦٩

(٤) السابق ٣ / ٣٩١

(٥) البحر المحيط ١ / ٤٢٤

قال أيضاً : (و كثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن ، والعجب منه أن يجعله من علم البيان والبديع ، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر وهو من أقبح الضرائر ، فينبغي بل يجب أن ينزع القرآن عنه . قال : والسبب في هذا أن الصحابة لما جمعوا القرآن لم يرتبوه على حكم نزوله ، وإنما رتبوه على تقارب المعاني والتناسق الألفاظ ، وهذا الذي قاله ليس ب صحيح بل الذي نعتقد أن رسول الله ﷺ هو الذي رتبه لا الصحابة ، وكذلك نقول في سوره وإن خالف في ذلك بعضهم) ^(١) ، وقال أيضاً فيه : (قال بعض الناس في هذه الآيات نوع من البديع وهو التقديم والتأخير ، وهو من ضروب البيان في التثرا والنظم ودليل على قوة الكلمة في ضروب الكلام وذلك قوله : (وذكروا الله في أيام معدودات) متقدم على قوله (فمن الناس من يقول لأن قوله (وذكروا الله في أيام معدودات) معطوف عليه قوله (فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله) و قوله (فمن الناس من يقول) معطوف على قوله (ومنهم من يقول) و قوله (ومن منهم من يقول) معطوف على قوله : (ومن الناس من يعجبك) وعلى قوله (ومن الناس من يشرى) فيصير الكلام معطوفاً على الذكر لأنه مناسب لما قبله من المعنى ، ويصير التقسيم معطوفاً لللفظ ، ثم قال : ومثل هذا قد ذكر قصة البقرة ، وقتل النفس ، وقصة المتوفي عنها زوجها في الآيتين ، قال : ومثل هذا في القرآن كثير يعني : التقديم والتأخير ولا يذهب على ما ذكره ، ولا تقديم ولا تأخير في القرآن لأن التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات ونحن ننزع كتاب الله عنه) ^(٢)

والسبب في تشدد أبي حيان في مسائل التقديم والتأخير الجائز في كتاب الله وقصره على الضرورة الشعرية ومخالفته للنحوة ولما استقر لديه من جواز التقديم والتأخير في النحو ، يرجع ذلك في نظري إلى أمرين :

(١) السابق / ٣٤٦

(٢) السابق / ٢١٩

الأمر الأول : ما يلزم عن هذا القول من الطعن في بلاغة القرآن الكريم وإعجازه ، وجواز تغيير ما رتبه الله بالتقديم والتأخير ، وهذا لا يجوز القول به ، لذا يقول : (فانظر إلى بلاغة هذا الكلام وحسن نظمه وترتيبه ..)^(١) ، ويقول : (فأنت ترى هذه المعاني متناسقة مرتبة الترتيب العجز باللفظ البلجيق الموجز ..)^(٢) ، ويقول في ابن النقيب : (وكثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن ، والعجب منه أن يجعله من علم البيان والبديع ، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر وهو من أقبح الضرائر ، فينبغي بل يجب أن ينزع القرآن عنه .

قال : والسبب في هذا أن الصحابة لما جعوا القرآن لم يرتبوه على حكم نزوله ، وإنما رتبوه على تقارب المعاني والتناسق الألفاظ ، وهذا الذي قاله ليس ب صحيح بل الذي نعتقد أن رسول الله ﷺ هو الذي رتبه لا الصحابة ، وكذلك نقول في سورة وإن خالف في ذلك بعضهم)^(٣) .

وأبو حيان بهذا موافق للأمدي الذي منع التقديم والتأخير خشية فوات إعجازه ، يقول الأمدي : (أما القرآن فلأن المقصود من ألفاظه الإعجاز فتغيره مما يخرجها عن الإعجاز فلا يجوز ... وهلذا فإنه لا يجوز التقديم والتأخير في القرآن)^(٤) .

الأمر الثاني : التزعة الظاهرة عنده ، فهو أحد أرباب المذهب الظاهري في الأندلس ، وإن تركه في مصر وأصبح شافعيا^(٥) ، إلا أنه لم يزل متأثراً بمذهب الأول الذي نشأ عليه والذي يتم بظواهر النصوص ، فكان يقول عن نفسه : (محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه)^(٦) .

(١) البحر المحيط ٩٥/٧

(٢) السابق ١٣٨/٢

(٣) السابق ٤٣٦/٣

(٤) الأحكام ١١٨/٢

(٥) انظر : الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨.

(٦) انظر : بغية الوعاة ١/٢٨١ .

هذا وما أجمل كلام النحاس عندما قال : (والتقديم والتأخير لا ينكر كما قال الله جل وعز)
 ﴿ وَلَوْلَا كَاتَمَةً سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجْلُ مُسَمَّى ﴾ أي : ولو لا كلمة سبقت من ربك وأجل
 مسمى ، وقال امرؤ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)
 (وإنما يقع التقديم والتأخير إذا لم يصح المعنى على غيره)^(٢).

سادسا : الترجيح بالصناعة والمعنى :

والمراد بذلك موافقة المعنى للصناعة النحوية .

يقول ابن جني : (إنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجادلين : هذا
 يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت
 لتصحيح الإعراب)^(٣) ، ويقول الرماني : (ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع
 عليه الإعراب ؛ لتكون قد ميزت فيما تحيزه أو تمنع منه صواب الكلام من خطئه ، فإن صناعة
 النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح)^(٤).

وقد عد ابن هشام عدم مراعاتها - الصناعة والمعنى - من أولى الجهات التي يدخل
 الاعتراض على العرب من جهتها ، فقال : (أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعي
 المعنى)^(٥) ، ولدقته قال فيه : و (كثيراً ما ترول الأقدام بسببه)^(٦).

(١) إعراب القرآن ٢١٦ / ١

(٢) السابق ١٢٧ / ٥

(٣) الخصائص ٢٥٥ / ٣

(٤) الرماني النحوي ٢٥٢

(٥) معنى الليبب ٧ / ٦

(٦) السابق

فإن وقع تعارض بين الإعراب - الصناعة - والمعنى في الظاهر قُدْم المعنى ، وقُدْر الإعراب ، يقول ابن جني : (فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصَحَّت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشد شيء منها عليك ...) ^(١) .

وفرقوا على ذلك بين تفسير الإعراب وتفسير المعنى ، يقول السيوطي : (والفرق بينهما : أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية ، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك) ^(٢) .

وقد راعى ذلك أبو حيان في أعاريبه ، فتنوعت عباراته فيها ، فقال : (ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى) ^(٣) ، و(ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية) ^(٤) ، و(الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح) ^(٥) ، (متكلف جداً من حيث التركيب ، ومن حيث المدلول) ^(٦) ، وقد مر أمثلتها في ثانياً البحث ^(٧) .

ومع ذلك فإنه يؤخذ على أبي حيان إذا تعارض المعنى والصناعة فإنه يقدم أحياناً الصناعة على المعنى مما يوقعه في التكلف كما في عدم تصرف (حيث) ^(٨) ، أو يوقعه في المعنى الفاسد كما في مجيء

(١) الخصائص ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(٢) الإنقان في علوم القرآن ١ / ٥٣٦ .

(٣) البحر المحيط ١/٢٨١

(٤) السابق ٣/٣١١

(٥) السابق ١/١٨٢

(٦) السابق ١/٥٨٨

(٧) انظر : المسألة (٤ ، ٦ ، ٤) .

(٨) انظر : المسألة (٢٨) .

الحال من المضاف إليه^(١) ، وفي العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار^(٢) .

هذا ومن خلال ما سبق من أساس الترجيح عند أبي حيان اتضح أن الأساس التي اعتمدتها أبو حيان في إعراب القرآن ليست كلها مخصوصة بالقرآن الكريم بل يشركها فيها غيره من كلام العرب ، إضافة إلى أن هذه الأساس لم تختلف عن أساس غيره من م عربي القرآن ، وإنما تتجلّي خصوصية إعراب القرآن لدى فيما يلي :

أولاً : في خط المصحف ، فلا بد من مراعاته عند الإعراب ، إذ هو من خصائص القرآن الكريم .

ثانياً : في مراعاة نظائر الآية في الموضع المختلف في إعرابه ، إذ القرآن في حكم سورة واحدة .

ثالثاً : في مراعاة القراءات الواردة في ذلك الموضع ، إذ الأصل في القراءات توافقها في المعنى ، ولأن القرآن يفسر بعضه ببعض .

رابعاً : في مراعاة التفسير بالمؤثر^(٣) .

خامساً : في مراعاة وقف جمهور القراء ...

(١) انظر : المسألة (١٩) .

(٢) انظر : المسألة (٥٧) .

(٣) والمراد بالتفسير بالمؤثر : هو تفسير القرآن بما أشر عن الرسول ﷺ ، والصحابة -رضي الله عنهم، والتابعين ، فيدخل فيهأسباب التزول .

انظر : مناهل العرفان ٢ / ١٠ ، التفسير والمفسرون ١ / ١٥٤ .

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله وحده ، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد :

بعد هذه الرحلة الماتعة في البحر المحيط والوقوف على مسائل الترجيح فيه عند أبي حيان ، أقدم ما شاء الله أن أقطفه من ثمرات هذه الدراسة ، ولنبدأ أوّلاً بنتائج عامة ، تقوها نتائج خاصة .

أولاً : النتائج العامة :

- للقرآن الكريم خصوصية في إعرابه عند أبي حيان وغيره من المعربين وال نحوين والمفسرين .

- خصوصية إعراب القرآن عند أبي حيان يمكن إجمالها فيما يلي :

١- الإجماع ، فالإعراب المجمع عليه ، والذي ليس فيه خلاف يقدم على غيره .

٢- السياق ٣- المعنى ٤- أصول الصناعة ٥- أصول التأويل ٦- الصناعة والمعنى .

- ليس في إعراب القرآن خصوصية عن غيره عند التأمل إلا في الأخذ بنظائر الآيات ، القراءات ، والتفسير بالتأثر ، ومراعاة وقف جمهور القراء .

- القلة لا تنافي الفصاحة ، وليس بضائر حمل القرآن عليه إذا اضطر إلى ذلك .

- لا يعتد بأسلوب القرآن في الحكم نحوبي دون النظر إلى بقية أنواع الاحتجاج الأخرى في العربية لما يتربّ عليه من تعدد الأنحاء ...

- ليس أسلوب القرآن كله موافقاً للمشهور من كلام العرب .

ثانياً : النتائج الخاصة :

- لأبي حيان شخصية علمية مستقلة ، تجلت في سعة علمه ، وأصالته في البحث ، و استقلال فكره ، وطول نفسه في المناقشة و علاج المسائل في كل موضوع يخوض فيه ، كما ظهر ذلك في عدم

تعصّبه لمذهب بصرى أو كوفى .

- شغفه باستقصاء آراء العلماء السابقين ، و مناقشتها مبيناً صحتها، وباسطأ الأدلة ، مع دعمها في حال صحتها ، ودحضها في حال بطلاها ، ثم الحكم لها أو عليها في غالب الأحيان.

- اهتمامه بلغات العرب ، و الإفادة منها في تحرير بعض الآيات عليها ، إذ الحمل على اللغة أولى من الحمل على الشذوذ .

- عنايته بالمعنى عند الترجيح بين الأوجه الإعرابية المختلفة ، مع اهتمامه بجانب الصناعة التحوية ، فهما يسيران جنباً إلى جنب ، وكلّ منها مكمّل للآخر ، وإن كان أحياناً يقدم جانب الصناعة على المعنى كما في عدم تصرف حيث ، ومجيء الحال من المضاف إليه ، والعطف على الضمير المجرور ...

- ناقض نفسه في مواضع ، منها :

١- مسألة العامل في البدل .

٢- إبدال الجمل من الجمل .

٣- إبدال الجملة من المفرد .

٤- إعمال لا عمل ليس .

٥- مجى الكاف اسماً .

٦- تقديم الحال على عاملها وصاحبها المجرور .

٧- مجى الحال مصدراً .

٨- مجى الحال فعلًاً ماضياً من غير تقدير قد .

٩- الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

١٠- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

١١-إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل .

١٢-مجيء (إن) بمعنى (نعم) .

١٣-نعت الضمير .

١٤-تعدد الخبر .

١٥-مجيء (ما) نكرة) موصوفة .

١٦-خط المصحف .

١٧-الترجيح بالقراءات .

ولعل هذا يرجع لطول مكت تأليف الكتاب (البحر المحيط) ، إذ مكت فيه قرابة ستة عشر عاما ، أو لاعتئاده على النقل في بعض الأحيان دون التمحيق .

-تعدد آراؤه في كتبه الأخرى والبحر المحيط ، ومن ذلك:

١-تعدي "ضرب" إلى مفعولين .

٢-تنكير عطف البيان

٣-العامل في المبدأ .

٤-تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد .

٥-من الموضع التي يفسّر فيها الضمير بما بعده : الضمير المجعل خبره مفسر الـه .

-ظهر أثر نزعة أبي حيان الظاهرية فيها يلي :

١-في عده القول بالتقديم والتأخير في كتاب الله ، لأنه ضرورة ، ولا ضرورة في القرآن .

٢-في عدم الأخذ بالقياس في المسائل التي ليس لها سلف ولم يبلغه فيها سماع كتكرار البدل والمبدل منه واحد ، وتكرار عطف البيان ، ومجيء الفاعل بعد المصدر المنون .

هذه من مُهِمٌ ما قَدَّمه الْبَحْثُ مِن نَتَائِجٍ ، مَا كَانَ مِنْ صَوَابٍ مِنْهَا فَمِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطَأً فَمِنْ نَفْسِي وَمِنْ الشَّيْطَانِ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَبارُكُ وَتَعَالَى أَن يَعْصِمَنَا مِنْ زَيْغِ اللِّسَانِ وَالْقَلْمَ، وَأَن يَتَجاوزَ عَنّا .

﴿ رَبِّ أَوْزِعُنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرَضَهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النَّمَل: ١٩]

وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلي هَذَا خَالصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَأَنْ لَا يَحْرُمَنِي أَجْرُ الْمُخْطَئِ فِيهِ إِنْ
فَاتَنِي أَجْرُ الْمُصِيبِ إِنْهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ ، وَأَصْلِي وَأَسْلِمُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

الفهارس

وتشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس أنصاف الأبيات الشعرية .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة الفاتحة		
٢١٧	٧	﴿ صَرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾
سورة البقرة		
١٥٠ ، ٥٥	٢	﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لِهِ هُدًى لِّلشَّاكِرِينَ ﴾
٨٨	٨	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
٧٣٠	٩-٨	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾
٧٠٣ ، ١٨٣	١١	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾
٤٥٩	١٧	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾
٢٦٤	١٩	﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنِعَهُمْ فِي إِذَا نِعْمَهُمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾
٥٢٩	٢٥-٢٤	﴿ فَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٤٤﴾ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾
٦١٣	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي إِنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾
٧٢٦	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي إِنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَإِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَسِيقُونَ ﴾

الآية	الصفحة	رقمها
﴿كَيْفَ تَكُفُّرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَنَاكُمْ ثُمَّ يُبَيِّنُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيْكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	٣٧٠	٢٨
﴿فَسَوَّنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾	٥٩٣	٢٩
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٤٤٠ ، ٢٨٩	٢٩
﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسَقَّرٌ وَمَتَّعٌ إِلَى حِينٍ﴾	٣٥١	٣٦
﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدًاهُ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٧٧	٣٨
﴿وَلَا تَلِسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْنُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعَالَمُونَ﴾	٥٨٢	٤٢
﴿وَأَنَّقُوا يَوْمًا لَا يَجِزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨١	٤٨
﴿ثُمَّ أَخْذَتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَلِيلُونَ﴾	١٦٢	٥١
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاِتِّخَادِكُمُ الْعِجْلَ﴾	١٦٢	٥٤
﴿وَظَلَلْنَا عَلَيْكُمْ أَعْمَامًا﴾	٢٥٠	٥٧
﴿وَقُولُوا حَطَّةٌ﴾	٦٥٤	٥٨
﴿فَاقِعٌ لَوْنَهَا﴾	٧٧٧ ، ٤٩٠	٦٩
﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾	٣٩٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٤	٨٥
﴿وَلَشِحْدَتُهُمْ أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمًا أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْجِحٍ﴾	٦٠١ ، ٥٨٩	٩٦
﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ إِلَّا مِنْ أَحَدٍ﴾	٤٧٥	١٠٢
﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾	٧٧٩ ، ٥٥٣ ، ٤١٦	١٠٦
﴿وَإِذْ أَبْتَلَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ﴾	٢٢٦	١٢٤

الصفحة	رقمها	الآلية
٢٠٥ ، ١٩٩	١٣٠	﴿ وَمَنْ يُرِغِبُ عَنِ مِلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفَهَ نَفْسَهُ ﴾
٥٥٠	١٣٣	﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَنَا بَآبَاكُمْ ﴾
٢٥٠ ، ٢١١	١٣٥	﴿ وَقَالُوا كُوَّنُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَةُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًاٰ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾
٤٤٢	١٤٠	﴿ أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُ أَمْرُ اللَّهِ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَدَةً عِنْهُ مِنْ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ يُعْلِمُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾
٥٢٠	١٦١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُؤْمِنُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالثَّالِثُ أَجْمَعِينَ ﴾
٣٥٣	١٦٥	﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾
٥٨٠	١٨٨	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ وَتَدْلُوْا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْرِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
٥٥٣ ، ٣٢٠	٢٠٠	﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرَكُمْ أَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾
٣٣١	٢٠١	﴿ إِنَّمَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ ﴾
٧٨١	٢٠٣	﴿ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾
٥٧٥ ، ٤٩٣	٢٠٦	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَقَى اللَّهَ أَخْذَنَهُ الْعِزَّةَ بِالْإِثْمِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمَ وَلَيَسَ الْمِهَادُ ﴾
٣٥١	٢٠٨	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي الْسَّلَامِ كَافَةً ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
٦٣٧ ، ٥٣٦	٢١٧	<p>﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ، وَالْمَسِاجِدُ الْحَرَامُ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ، مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَ حَتَّى يُرْدُوكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوْا وَمَنْ يَرْتَدِّدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَيَمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حِيطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِيلُوكَ ﴾</p>
٢٦٤	٢٣١	<p>﴿ وَلَا تُشْكُوْهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْنَدُوا ﴾</p>
٥٠٠	٢٥٥	<p>﴿ أَللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾</p>
٤٦٤	- ٢٥٨ ٢٥٩	<p>﴿ أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ أَتَاهُ اللَّهُ الْمُلَكَ إِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّي الَّذِي يُحِيِّ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحِيِّ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَسْرِقِ فَأَتَى بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبَهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْظَّالِمِينَ ﴿٥٨﴾ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِيَّةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾</p>
٣٩٩	٢٥٩	<p>﴿ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوْهَا لَحْمًا ﴾</p>
٢٧١	٢٦٠	<p>﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا ﴾</p>
٢٦٤	٢٦٥	<p>﴿ أَبْيَكَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثِيَّاتِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾</p>
٤٩٥	٢٧١	<p>﴿ فَنَعِمًا هِيَ ﴾</p>
٤١٩	٢٨٢	<p>﴿ وَلَا سَمُونَ أَنْ تَكُنُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِهِ ﴾</p>
٤٥٦	٢٨٢	<p>﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَكَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ﴾</p>

الصفحة	رقمها	الآلية
٤٨٧	٢٨٣	﴿فَإِنَّهُ عَاثِمٌ قَلْبُهُ﴾
سورة آل عمران		
٦٦١، ٦٤	١٨	﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَالُوا مَا يَقُولُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَنِيُّ الْحَكِيمُ﴾
٤٩٣	١٢	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْبُرُونَ وَتُحَشَّرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾
٢٥٣، ١٣٩	٣٦	﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾
٣٩١، ٣٨٦	٦٦	﴿هَتَّاكُمْ هَتَّوْلَاءَ حَجَجُوكُمْ﴾
٥٨٥	٧١	﴿يَأَهْلَ الْكِتَابِ لَمْ تَلِسُوتُ الْحَقَّ بِالْبَطِلِ وَتَكْنُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
٣٥١، ٦٨	٩٧-٩٦	﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضَعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِكَةَ مُبَارَّكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِءَايَتٌ بَيْنَتُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ، كَانَءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنِ الْعَالَمِينَ﴾
٦٣٠	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
٦٣٢	٩٧	﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنِ الْعَالَمِينَ﴾
٧١٤	١١٨	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَنْخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُورِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَا لَا وَدُوا مَا عَنِّيْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَاهُ لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
٥٨٥	١٤٢	﴿ أَمْ حَسِبُتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهُوكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾
٦٢٨	١٥٩	﴿ فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾
٣٧٠	١٦٨	﴿ الَّذِينَ قَاتَلُوا لِإِخْرَاجِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرِءُوهُمْ وَأَعْنَ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾
٥٦٢	١٧٣	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُو هُمْ فَزَادُوهُمْ إِيمَانًا وَقَاتُوا حَسَبُنَا اللَّهُ وَنَعَمْ أَلَوْكِيلُ ﴾
سورة النساء		
٥٤٥ ، ٥٤٢	١	﴿ وَأَنَّقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لَوْنَ بِهِ، وَالْأَرْحَامَ ﴾
٦٠٦	١١	﴿ وَلَا بُوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾
٢٧٥	٢٤	﴿ وَالْمُحَصَّنَتُ مِنَ الْإِسَاءَ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَأَهُ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْسِنِينَ عَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا أَسْتَمْتَعْمِ بِهِ، مِنْهُنَّ فَعَاثُوهُنَّ أَجْوَهُهُنَّ فَرِيْضَةٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ، مِنْ بَعْدِ الْفَرِيْضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيْمًا حَكِيمًا ﴾
٩٥	٤٣	﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءاَمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَسْمُ سُكَّرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا نَقْرُونَ وَلَا جُنَاحًا إِلَّا عَارِي سَيِّلٍ حَتَّى تَعْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْهَقَيْ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَهُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ الْإِسَاءَ فَلَمْ تَحْدُوا مَاءَ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيْبًا ﴾
٩٤	٤٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٧٢٢	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمْرَاتِ إِلَيْهَا أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعُدْلِ ﴾
٣٣٦	٧٧	﴿ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةَ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾
٧٣٩	٧٨	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾
٣٤٩	٧٩	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾
٣٦٥ ، ٣٦٠ ٣٦٨	٩٠-٨٩	﴿ وَدُولًا وَتَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءٌ فَلَا نَتَخَذُدُوا مِنْهُمْ أُولَئِكَهُنَّ يُهَاجِرُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تُنَجِّذُوْهُمْ مِنْهُمْ وَلِيَّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيقَاتٌ أَوْ جَاءَكُمْ حَسْرَتٌ صُدُورُهُمْ أَن يُقْتَلُوكُمْ أَوْ يُقْتَلُوا قَوْمُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسْلَطُهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقْتَلُوكُمْ فَإِنْ أَعْزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقْتَلُوكُمْ وَالْقَوْمُ إِلَيْكُمُ الْسَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾
٣٩٠	١٠٩	﴿ هَتَأْنُتُمْ هَتُولَاءَ جَدَلْتُمْ ﴾
٥٤٧ ، ٥٤٢	١٢٧	﴿ وَيَسْتَفْتُنَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِي كُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ ﴾
١٨٨	١٢٨	﴿ وَاحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَّ ﴾
٩٨	١٣٥	﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنِ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَبَيَّنُوا أَهْوَاهُ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوْا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
١٩٣	١٦٢	﴿أُولَئِكَ سَيُؤْتِهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
سورة المائدة		
٢٩١، ١٣٦	١	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودِ أُحْلِطَ لَكُمْ بِهِمَةُ الْأَنْعَمِ إِلَّا مَا يَتَّلَقَ عَلَيْكُمْ غَيْرُ حُكْمِ الْصَّادِقِ وَأَنْتُمْ حَرُومٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾
٦٤٨، ٦٤١	٦	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسِحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾
٣١٨، ٣١٥	٢٧	﴿وَأَتُلُّ عَلَيْهِمْ نَبَأً أَبْتَأَ إَدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُبْرَانَا فَنَفَرُوا مِنْ أَهْدِهِمَا﴾
٢٦٥	٣٨	﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا جَزاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَلًا مِنْ اللَّهِ﴾
٧٤٣	٥١	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَخَذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ﴾
٥٠٥	٥٤	﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾
٢٩٤	٩٥	﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ﴾
٢٩٤	٩٥	﴿فَيَنْقُمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾
٦٢٠	٩٥	﴿أَوْ كَفَرَ طَعَامُ مَسِكِينٍ﴾
١٦١	١٠٣	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَابِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِ﴾
٤٠٦	١٠٧	﴿فَإِنْ عِرَّ عَلَى أَنَّهُمَا أَسْتَحْقَقَا إِنَّمَا فَعَلَّا فَعَلَّا يَقُولُونَ مَقَامَهُمَا مِنْ أَلَّذِينَ أَسْتَحْقَقُ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَنِ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٦٥٨	١٠٩	(يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴿٢﴾)
٢٣١	١١٧	(مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴿٣﴾)
سورة الانعام		
٤٣٧	٢	(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجْلُ مُسْعَىٰ عِنْدَهُ ثُمَّ أَتَمْ تَمَرُونَ ﴿٤﴾)
٤٢٢	٣	(وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٥﴾)
٣٥٢	١٩	(وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴿٦﴾)
٦٠١	٢٩	(إِنَّهِ إِلَّا حَيَا نَا الدُّنْيَا ﴿٧﴾)
٢٩٦	٦٤	(قُلِ اللَّهُ يَنْهَاكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرِبٍ ﴿٨﴾)
٥٤٤	٧٠	(وَذَكَرْبِهِ أَنْ تُبَسِّلَ نَفْسُكُمْ بِمَا كَسَبْتُ ﴿٩﴾)
٦٠٢	١٠٠	(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ لِلْجَنَّ ﴿١٠﴾)
٢٣١	١١٦	(إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴿١١﴾)
٩٥	١١٧	(إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلُلُ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهَتَّدِينَ ﴿١٢﴾)
٢٤٥ ، ٢٤٠ ٢٨٨	١١٩	(وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَضْطُرْرُتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضْلُلُونَ بِأَهْوَاهِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١٣﴾)
٢٥٤	١٢١	(وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٤﴾)

الصفحة	رقمها	الآلية
٧٣٨	١٢٤	﴿أَلَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾
٢٨٤	١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءً لَّهُمْ﴾
٤٦٧ ، ٤٣١	١٤٣	﴿شَمِيمَةَ أَزْوَاج﴾
٢١٥	١٦١	﴿قُلْ إِنَّمَا هَدَنَا رِيقًا إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا فِيمَا مِلَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
سورة الأعراف		
٢٥٩	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَا تَسْجُدُ﴾
٢٢٧	٧٥	﴿قَالَ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ أَسْتَكَنَّ بَرُوًا مِّنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ أَسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَتَ صَنَلِحَامَرْسَلٌ مِّنْ رَبِّهِ قَاتُلًا إِنَّا بِمَا أَرْسَلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾
٦٩٨	١٠٠	﴿أَنَ لَوْنَشَاءَ أَصَبَنَّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾
١٦٢	١٤٨	﴿وَأَخْنَدَ قَوْمًا مُّوسَى﴾ ﴿أَخْنَدُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾
١٦٢	١٥٢	﴿إِنَّ الَّذِينَ أَخْنَدُوا الْعِجْلَ﴾
٥٩٤ ، ٢٤٨		﴿وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لَّمِيقَنَّا﴾
٥٩٥	١٥٠	
٣٥٢	١٥٨	﴿فُلْيَأِيَّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾
٧٢١	١٦٩	﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدَنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ اللَّهُ يُؤْخِذُ عَلَيْهِمْ مِّيقَنٌ الْكِتَابِ أَنَّ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالَّذَّارُ الْآخِرَةُ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
		خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَنْقُونُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١﴾
٦٨٢	١٨٦	﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ﴾
٣٩٩	١٨٧	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا﴾
١٤١	١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾
سورة الأنفال		
٣٥١	٦٠	﴿لَا تَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾
١٥٧	٦٣-٦٢	﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدُعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦﴾ وَالَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾
٥٦٤	٦٤	﴿يَأَيُّهَا أَنْتَ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٥٥٧	٦٥	﴿يَأَيُّهَا أَنْتَ حَرِيصٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾
٥٦٦	٦٥	﴿إِنْ يَكُنْ مِّنْكُمْ عِشْرُونَ صَدِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَنِينَ﴾
٥٥٩	٦٦	﴿أَلَئِنْ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعِلْمَ أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾
سورة التوبية		
٣٥١	٣٦	﴿وَقَاتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَةً﴾
١٣٦	٤٧	﴿وَلَا وَضَعُوا﴾
٧٧٩	٥٥	﴿فَلَا تُعِجِّلْكَ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزَهَّقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَفِرُونَ﴾
٥٦٦	٥٩	﴿وَلَوْ أَتَهُمْ رَضْوًا مَا أَتَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيِّدُنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
٣٦٧، ٢٦٣	٩٢	﴿تَوَلُوا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْع حَزَنًا أَلَا يَحِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾
٦٧٩	١٠٧	﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدُنَا﴾
٣٥١	١٢٢	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَةً﴾
٤٣٦	١٢٨	﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رُءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾

سورة يونس

٣١٦	١٨	﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءُ شُفَعَوْنَ أَعْنَدَ اللَّهَ﴾
٧٠٦	٢١	﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا الْهُرْمَكَرُ فِيَّا يَأْتِنَا﴾
٤٠٣	٤٥	﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَانُ لَمَّا يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾
٦٦٥	٥٨	﴿فِيَذِلِّكَ فَلِيَقْرَحُوا﴾
٩٥	٨٤	﴿وَقَالَ مُوسَى يَقُولُ إِنْ كُنْتُمْ أَمْنَمُ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكُّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾

سورة هود

٥٢١، ٣٢٤	١٨	﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾
٧٨٠	٤١	﴿وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا﴾
١٥٣	٤٣	﴿قَالَ سَأَوِي إِلَى جَبَلٍ يَعِصِمُنِي مِنْ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَهَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾
٦٥٥	٦٩	﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامًا﴾
٣٣٢، ٢٣٦	٧١	﴿فَبَشَّرَنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
٥٠٤	٧٢	(وَهَذَا بَعْلِي شِيخٌ)
سورة يوسف		
٣٦٨	٦	(وَكَذَلِكَ يَجْنِدُكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ)
٣٦٧	١٧-١٦	(وَجَاءَهُ أَبَاهُمْ عِشَاءَ يَكُونُ فَالْأُولَاءُ)
٣٤٩، ٣٤٤	١٨	(وَجَاءَهُ عَلَى قَمِيصِهِ يَدْمِرُ كَذِيبَ)
٦٨٨	٢٤	(وَلَقَدْ هَمَتْ بِهِ وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَبَّا بُرْهَنَ رَبِّهِ)
٦٩٢	٢٥	(وَأَسْتَبَقَ الْأَبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ)
٩٥	٢٦	(إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلٍ)
٩٥	٢٧	(وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ)
٦٠٤، ١٨١	٣٥	(ثُمَّ بَدَأَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا أَلَايَتِ لَيْسَ جُنْنَةً حَتَّىٰ حِينَ)
٦٩٢	٥٢	(لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْنُهُ بِالْغَيْبِ)
٣٣٦	٦٤	(فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا)
٣٦٧	٦٥	(هَذِهِ بِضَعْثَنَا رَدَتْ إِلَيْنَا)
٦٧٥	٨٢	(وَسْأَلِ الْقَرِيَّةَ)
٥٢٧	٩٠	(إِنَّهُ مَنْ يَتَقَوَّلُ وَيَصِيرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)
١٥٤	٩٣	(قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرَحَمُ الرَّحِيمِينَ)
سورة إبراهيم		
٦٢٠	١٦	(وَيُسَقَّى مِنْ مَاءِ صَدَقِيدِ)

الصفحة	رقمها	الآلية
٦٧٨	٣٧	﴿فَاجْعَلْ أَفْعِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾
٩٥	٤٤	﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَفْسَدُهُمْ﴾
١٨١	٤٥	﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ وَضَرَبَنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾
٤٧٢، ١٧٠	٤٧	﴿فَلَا تَخْسِنَ اللَّهُ مُخْلِفٌ وَعَدِيهِ رُسُلُهُ﴾

سورة الحجر

٥٤٨، ٥٤٢	٢٠	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لِهُ بِرَزِقَنَ﴾
٢١٧	٤٧	﴿وَنَرَعَنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ إِحْوَانًا﴾
	- ٥٨	﴿قَالُوا إِنَّا أَنْسَلْنَا إِلَيْنَا قَوْمٌ شَجَرِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَآ إِلَّا لُوطٌ إِنَّا لِمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَآ أَمْرَاتُهُ﴾
٢٩٧	٦٠	﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾

سورة النحل

٣٧٩	١٢	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَيَّلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾
١٩٣	٣١	﴿جَنَّتُ عَدَنِ يَدْخُلُونَهَا﴾
		﴿أَوَلَمْ يَرَوْ إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَيُوا ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِيلِ سُجَّدًا لِهِ وَهُمْ دَخْرُونَ﴾
٢١٨	٤٨	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾
٦٢٦	٩٦	﴿أَنَّ أَتَيْتُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
٢١٥	١٢٣	﴿أَنَّ أَتَيْتُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾

الآية	الصفحة	رقمها
سورة الإسراء		
﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٣٩٩	٢١
﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾	٣٠٧	٣٨
﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ هَدَىٰ سَيِّلًا﴾	٢٤٥	٨٤
سورة الكهف		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوْجَانًا﴾	٤٠٠	١
﴿لَيَعْلَمَ أَئِ الْجِنِّينَ أَحْصَى لِمَا لِيَشْوَ أَمْدَأً﴾	٤١١، ٢٤١	١٢
﴿وَاصْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾	٦١٧	٣٢
﴿إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقَلَّ مِنَكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	١٣٩	٣٩
﴿وَاصْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَّا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾	٦١٧	٤٥
﴿لَا أَبْرُحُ حَقَّهُ أَبْلُغُ مَجْمَعَ الْبَحَرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾	٢٨٢	٦٠
﴿إِنَّا لَوْنِي أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٤٢٨	٩٦
سورة مریم		
﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَاً﴾	٦٣٤	٢
﴿قَالَ أَرَاغُبُ أَنْتَ عَنِ الْهَمَىٰ يَتَابِرَاهِيمُ﴾	٥٩	٤٦
﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيَّاً﴾	٥٣٣	٤٦
﴿وَذَكْرُ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾	٦٤٧	٥٢-٥١
﴿وَنَذَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾	٤٤٧	٦١-٦٠
﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾		
﴿جَنَّتِ عَدْنٍ﴾		

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة طه		
٥١٨	٥	﴿الْرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾
١٠٥	٦٣	﴿إِنْ هَذَا نَسْحَرَنَ﴾
٤٩١	٦٧	﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾
		﴿يَبْنَى إِسْرَئِيلَ قَدْ أَبْيَحْنَا لَكُمْ مِّنْ عَدُوكُمْ وَأَعْذَنَا لَكُمْ جَانِبَ الْطُّورِ الْأَيَّمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلَوَى﴾
٦٤٢	٨٠	﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلَوَى﴾
٢٥١	٩٣	﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾
١٨١، ١٧٧	١٢٨	﴿أَفَمَ يَهْدِ طَهُ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِيَّاتٍ لَا يُؤْلِي الْأَنْثَهَى﴾
٧٨٣	١٢٩	﴿وَلَوْلَا كَمْةً سَبَقْتُ مِنْ رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجْلُ مُسْمَى﴾
سورة الأنبياء		
٣٩٥	٣	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَبِهِمْ وَأَسْرَوَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَامُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتُؤْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُرُ تُبْصِرُونَ﴾
١٧٠	٣٧	﴿خُلِقَ الْإِنْسَنُ مِنْ عَجَلٍ﴾
٦٥١	٦٠	﴿سَمِعْنَا فَتَيَّ ذِكْرَهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾
سورة الحج		
٥٥٥	٢٥	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
٥٢٦	٣٢	﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعْبَرَ اللَّهَ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْفُلُوبِ﴾
٦١٧	٣٥	﴿وَالْمُقِيمِي الْصَّلَاةُ﴾

الصفحة	رقمها	الآية
٣٠٤	٧٣	﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾
سورة المؤمنون		
٥٤٤	٢٢	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ تُحَمَّلُونَ ﴾
٦٠٠	٤٦	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَرَ ﴾
٢٥٦	٥٢	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّا رَبُّكُمْ فَانْقَوْنِ ﴾
٢٥٦	٦٠	﴿ وَقُلُّوْهُمْ وَجْهَةُ أَنْهُمْ ﴾
٧١٢	٨٢-٨١	﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا إِذَا مِتَّنَا ﴾
٧٣٥	١١٧	﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًاٰءَ اخْرَ لَا يُرْهِنَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا ﴾
سورة النور		
١٩٣	١	﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا ﴾
٤٣٤	٢	﴿ وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأْفَةً ﴾
٦٦٥	٢٢	﴿ وَلَيَعْفُوا وَلَيَصْفَحُوا ﴾
٦٢٠	٣٥	﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَرَّكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾
سورة الفرقان		
٣٥٢	١	﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾
٤٣٣	٦	﴿ قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٦٢٦	٧	﴿ مَا لِهَذَا الرَّسُولِ ﴾
١٦٧	٤٣	﴿ أَرَءَيْتَ مَنْ أَنْخَذَ إِلَهًا، هَوَنَهُ ﴾
٥١٨	٦٠	﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة الشعرا		
٧١٢	- ١٣٢ ١٣٣	﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾١٣٢ ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ وَبَنِينَ ﴾١٣٣
سورة النمل		
١٣٦	٢١	﴿لَا أَذْبَحُكُمْ ﴾
٣٠٤	٤٤	﴿أَدْخُلُ الصَّرَحَ ﴾
سورة القصص		
٦٩٦	١٠	﴿إِن كَادَتْ لَنْبَدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
١٦٩	١٢	﴿وَحَرَّمَنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ ﴾
٤٣٥	٢٠	﴿فَأَخْرُجْ إِلَيْكَ مِنَ التَّصْحِيفِينَ ﴾
٢٠٥	٥٨	﴿وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾
سورة العنكبوت		
٣١٦	٤١	﴿مَثُلُ الظَّيْبَكَ أَخْذُوا مِنْ دُورِنَ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ ﴾
سورة الروم		
١٩٦	٣	﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾
٦٣٥	٢٨	﴿نَحَافُونَهُمْ كَحِيفَتِكُمْ أَفَقَسْكُمْ ﴾
٧٧٩	٥٦	﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَيَشْتُمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثٍ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة لقمان		
٤٨٥	٣٣	﴿وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَعْزِزُهُ وَالْأَدْعَةُ عَنْ وَلَدِهِ﴾
سورة السجدة		
١٥٤	٢-١	﴿الْمَ ١ تَنِيلُ الْكِتَبِ لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
١٨١، ١٧٧	٢٦	﴿أَوْلَمْ يَهْدِي لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَكِنِهِمْ﴾
سورة الأحزاب		
٩٥	١٥	﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَنْهَا دُواً اللَّهُ مِنْ قَبْلِ لَا يُؤْلُوْرُنَ الْأَذْبَرَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْوُلًا﴾
سورة سباء		
٣٣٩	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا كُنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾
سورة فاطر		
٦٢٦، ٤١٦	٢	﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾
٥٠٧	٣	﴿هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ﴾
٥١٨	٢٨	﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِ وَالْأَنْعَمْ مُخْتَلِفُ الْوَنْدُ﴾
٧٠٩	٤٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرْوَفِي مَاذَا حَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ هُمْ شُرَكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ إِذَا نَهَمُ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَاتٍ مِنْهُ﴾
سورة يس		
٣٣١	٩	﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَكَّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَكَّاً﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
٦١٧	١٣	﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾
٧١٢	٢١-٢٠	﴿أَتَيْعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ أَتَيْعُوا مَن لَا يَسْتُكْنُ أَجْرًا﴾
٤٧٦	٤٠	﴿وَلَا أَلَّمْ سَابِقُ النَّهَار﴾

سورة الصافات

٥٢٥	٦	﴿إِنَّا زَيَّنَاهُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾
٣٧٧	٨-٧	﴿وَحِفْظًا مِن كُلِّ شَيْطَنٍ مَارِدٍ ﴿٧﴾ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمِلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾
٦٠١	١٩	﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَرْحَةٌ وَحْدَةٌ﴾
٤٧٥	٣٨	﴿إِنَّكُمْ لَذِلِّيْلُوْنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾
١٨٢	٧٩،٧٨	﴿وَرَرْكَنَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ سَلَمٌ عَلَى ثُوْجٍ فِي الْعَالَمَيْنَ ﴿٧٨﴾
٤٣٤	١٠٢	﴿فَمَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾

سورة ص

٧٨٠	٣	﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾
٣١٦	٥	﴿أَجْعَلَ الْأَلَهَمَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾
٦٢٧	١١	﴿جُنْدُ مَا هُنَالِكَ﴾
٤٩٦	٣٠	﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ وَآبَهُ﴾
١٨٣	٣٢	﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحَجَابِ﴾
٤٣٦	٤٧	﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لِيَنَّ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخِيْرَيْنَ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة الزمر		
٣١٧، ٣١٦	٣	﴿ وَالَّذِينَ أَنْخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُ هُمْ إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾
٧٦٦	٩	﴿ أَمَنْ هُوَ قَدِنْتُ إِنَاءَ الْيَلِ ﴾
٥٦٦	٣٦	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَبْدَهُ ﴾
سورة فصلت		
٥٤٤، ٢٧٠	١١	﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ أَتَيْتَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَاتَلَتْ أَنِيَّنَا طَآبِعَنَ ﴾
٥٩٨، ٥٩٥	١٢	﴿ فَقَضَسْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾
٣٩٥	٤٣	﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾
سورة الشورى		
٧٣٨	٣٠	﴿ وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ ﴾
٥٨٥	٣٥، ٣٤	﴿ أَوْ يُوْقِهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴿٢٤﴾ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَدِّلُونَ فِي أَيْنَانَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾
٢٦٨	٥١	﴿ وَمَا كَانَ لِشَرِّ إِنْ يُكَلِّمُهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ مِرْسَلًا رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ ﴾
سورة الزخرف		
- ١٢		﴿ وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ لَكُمَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفَلَكِ وَالْأَنْعَمِ مَا تَرْكُبُونَ ﴿١٢﴾ لِسَتَوْا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا أَسْتَوْيُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾
٦٦٥	١٤	﴿ وَلَنَا إِلَى رَبِّنَا الْمُنْقَلِبُونَ ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
٦٨١	٣٦	﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفَيَضُ لَهُ شَيْطَنًا فَهُوَ لَهُ وَقَرِينٌ﴾
٤٢٥	٨٤	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾
سورة الدخان		
٢١٨	٥ ، ٤	﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾
سورة الجاثية		
٢٤٣	٥ ، ٤	﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْثُثُ مِنْ دَائِبَةٍ إِلَيْتُ لِقَوْمٍ يُوقَنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْلَفَ أَلَيْلَ وَأَنَهَارِ﴾
٣٩٣	٢١	﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْتَرُحُوا السَّيِّعَاتِ أَنْ يَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ إِذَا امْتُنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾
٣٩٥	٣٢	﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾
سورة الأحقاف		
٥٩٩	٢٤	﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا﴾
٣١٠	٢٨	﴿فَلَوْلَا نَصَرُهُمُ الَّذِينَ أَنْهَدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانَاهُمْ الْمَهَامَةُ﴾
سورة الحجرات		
٢١٥	١٢	﴿أَيُحِبُّ أَهْدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهُتُمُوهُ﴾
سورة العنكبوت		
٦٢٤	٢٣	﴿هَذَا مَا لَدَى عَيْدٍ﴾
٦٠٢	٤٥	﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْءَانِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدٍ﴾
سورة الزاريات		
١٣٦	٤٧	﴿بِأَيْدٍ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة القمر		
٩٥	١٤	﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَرَاءَ لِمَنْ كَانَ كُفَّارًا﴾
سورة الرحمن		
٥١٨	٢-١	﴿الرَّحْمَنُ ۖ عَلَّمَ الْقُرْءَانَ﴾
سورة الواقعة		
٦٩٨	٧٠	﴿لَوْنَشَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾
٦٧٨	٧٥	﴿فَلَا أُفْسِدُ بِمَوْاقِعِ النُّجُومِ﴾
سورة الحديد		
٥٠٢	٢٠	﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعْبٌ وَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخِرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ﴾
١٣٨	٢٤	﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾
٦٧٨	٢٩	﴿لَئِلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾
سورة المجادلة		
٤١٧	٦	﴿أَحَصَنَهُ اللَّهُ وَسُوْهُ﴾
٥٧٦	٨	﴿حَسِبُوهُمْ جَهَنَّمَ﴾
سورة الحشر		
٤٩٠	٢	﴿وَظَاهِرُهُمْ مَا نَعْتَهُمْ خُصُوصُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾
سورة المتحنة		
٧٤٢، ٢٧٣، ٩٦	١	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءاْمَنُوا لَا تَنْجِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوكُمْ أَوْلِيَاءُ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ

الصفحة	رقمها	الآية
		تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَنَّمَ فِي سَيِّلٍ وَأَبْنَغَاهُ مَرْضَاتِي تُشْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمُ بِمَنْ يَفْعَلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءُ الْسَّبِيلُ ﴿١﴾
٧٠١	٣-٢	﴿إِن يَشْقُوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءٌ وَيُبْسِطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ وَالْأَسْنَاهُمْ بِالشَّوَءِ وَوَدُوا لَوْ تَكُفُّرُونَ ﴿٢﴾ لَن تَنْفَعُكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴿٣﴾﴾
سورة الصاف		
٥٣٢	١٣	﴿وَيَشِّرِّ المُؤْمِنِينَ ﴾
سورة المنافقون		
٧١٨	٤	﴿يَحْسِبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُوَ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ فَنَاهِمُ اللَّهُ أَنْ يُوقَدُونَ ﴾
٦٨٧، ٦٨٢	١٠	﴿فَاصْدَقْ وَأَكُنْ ﴾
سورة الطلاق		
٥٦٦	٣	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾
٣٣١	١٢	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾
سورة التحريم		
٥٦٥	٤	﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٢٥٠	٦	﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ﴾
٢٥١	٦	﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِنُونَ ﴾
سورة القلم		
٤٥٠	٢	﴿مَا أَنْتَ بِنَعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة الحاقة		
٤٢٩	١٩	﴿هَآئُمْ أَقْرَءُوا كَنْبِيَةً﴾
سورة المعارج		
٥٠٤	١٦، ١٥	﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَانِي ﴿١٥﴾ نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾
سورة نوح		
٣١٦	٢٣	﴿وَقَالُوا لَا تَذَرْنَا إِلَهَكُمْ وَلَا تَذَرْنَا وَدًا وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾
سورة الجن		
٥٤٨، ٥٤٢	٣-٢	﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَاتَّمَنَّاهُ وَلَنْ شُرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿١﴾ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رِبَّنَا﴾
٣٠٨	٢٦، ٢٥	﴿يَجْعَلُ لَهُ رَبِّيْ أَمْدًا ﴿٥﴾ عَذِيلُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا...﴾
٤١٦	٢٨	﴿وَاحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾
سورة المزمل		
٤٨٥	١٧	﴿فَكَيْفَ تَنْقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلَدَنَ شَيْبًا﴾
سورة المدثر		
٧٢٨	٣١	﴿وَلِقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِنَّا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضْلِلُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾
١٦٣	٣١	﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾
٢٦٠	٤٩	﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذَكُّرِ وَمُعْرِضِينَ﴾

الصفحة	رقمها	الآلية
سورة القيامة		
٥٩٦	٤	﴿قَدِيرٌ عَلَىٰ أَنْ تُشَوِّيَ بَنَاهُ﴾
٦٧٣	١٦	﴿لَا تُحِبِّكُ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾
سورة المرسلات		
٤٨٣	٣٥	﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾
سورة النبأ		
٢٨١	٢٣	﴿لَيَثِينَ فِيهَا أَحَقَابًا﴾
		﴿جَزَاءٌ مِنْ رَبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا ﴿٢٦﴾ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾
٥١٥	٣٧-٣٦	﴿الْرَّحْمَنُ لَا يَلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾
سورة الإنفطار		
٥٩٦	٧	﴿فَسَوَّدَكَ فَعَدَّلَكَ﴾
٤٨٣	١٩	﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾
سورة البروج		
٥٠٤ ، ٥٠٢	١٦	﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾
سورة الأعلى		
٦٧١	٧-٦	﴿سَنَقِرُوكَ فَلَا تَنْسَى ﴿٦﴾ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهَرَ وَمَا يَخْفِي﴾
سورة الغاشية		
٤٠٠	١٧	﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾
سورة العلق		
٣٠٢	١٨	﴿سَنَدَعُ الرَّبَّاِيَةَ﴾

الآية	الصفحة	رقمها
سورة الهمزة		
﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لَمَزَةٍ ﴿١﴾ أَلَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَدًا﴾	٤٠٥	٢-١
سورة الماعون		
﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾	١٣٩	٦
سورة الكوثر		
﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأُنْحِرْ﴾	٥٣٣	٢-١
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	٤٧٦	٢-١
سورة الناس		
﴿رَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ النَّاسِ ﴿٢﴾ إِلَهِ النَّاسِ﴾	٥١١	٣-١

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
٥٤٢	« إنما مثلكم والميهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً »
٤٤٨	« إنها جنات كثيرة ، وإنه في الفردوس الأعلى »
٧١	« حُبَّ إِلَيْهِ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الْطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَقُرْآنُ عِينِي فِي الصَّلَاةِ »
٦٦٥	« لتأخذوا مصافكم »
٥٦٢	« ما شاء الله وشئت »
٥٤٥	« من كان حالفاً فليحلف بالله »
٤٧٢	« هل أنتم تاركولي صاحبي »
٦٣٤	« وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً »
٥٤٥	« يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام »
٥٦٠	« يكفيه الله وأبناء قيلة »

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البيت
١٣٤	يُلْقَى فِيهَا جَاهَدًا وَظِبَاءَ إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا
٣٤٨، ٣٤٥	ءِفْيُدْعَى ولات حين إباء غافلاً تُعْرَضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ
٥١٤	علمت شيئاً وغابت عنك أشياء وقل ملن يدعى في العلم معرفة
	فاستجهلت حلمها سفاؤها هيهات قد سفهت أمية رأيها
٥٢٥، ٥٢٣	قد كفَرْتَ آباؤهَا أبناهَا حرب تردد بينهم بشاجر
٤٢٨	سمعت بينهم نعْب الغرابا ولما أن تحمل آل ليلي
٢٠٧	و لا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا فَمَا قَوْلِي بِشَعْلَبَةَ بْنِ سَعِ
١٣٠	تَرَضَى مِنَ الْحَمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَةِ أُمُّ الْحَلَّىْسِ لَعْجُونُزْ شَهْرَبَةِ
٣٦٧	إِلَى حارِئٍ مِثْلِ الغَبِطِ الْمُذَابِ لَهُ كَفَلُ كَالْدَعْصِ لِبَدَهُ النَّدِي
٤٧٤	سَقاها الحِيَا سَقِيَ الْرِيَاضَ بعثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَة
٦٧٧	الشَّائِلَاتِ عَقْدَ الْأَذْنَابِ أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ الْعَقَرَابِ
٨٠	بِمَغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمًا لَا ذُو شَفَاعَةٍ
٢١٤	فِيَا خَيْرٍ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرِ سَالِبِ سَلَبَتْ سَلَاحِي بِأَسَا وَشَتَمْتَنِي
٤٦٩	مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ نَجَوْتُ وَقَدْبَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ
٥٤٣	فَادْهَبْ فَهَمَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبِ فَالْيَوْمَ قَرَبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
٢١٤	خُضْبَنْ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْضِ كَأَنَّ حَوَافِهِ مَدْبِرَا
٦١٠	تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضِ إِنَ السِّيَوْفَ غَدُوَهَا وَرَوَاهَا
٤٦٥، ٤٦٠	ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلِبِ وَإِنَّكَ لَنْ يَفْخَرَ عَلَيْكَ كَفَارِخِ
٦٤٢	أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحلَتْ عَرَا يَا صَاحِ بَلَغَ ذُو الْزَوْجَاتِ كَلَّهُمْ
١٣٤	نَأْمَلُهُ وَأَغْصِهِ فِي الْخُطُوبِ إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّا

الصفحة	البيت
٤٢٩	وكمتاً مدمّاً كأنّ متوهّماً جرى فوقها واستشعرت لونَ
٤٨٢	فما أدرى أغيرهم تناهٍ وطول العهدِ أم مال أصابوا
٦٤١	ثُرىك سُنة وَجْهٍ غير مُقرفةٌ ملسأة ليس بها حال ولا ندبٌ
٧٧٦ ، ٤٤٧	وما مثله في الناس إلا ملكاً أبو أمّه حي أبوه يقاربُه
٢٤٨	فبتٌ كأن العادات فرشنتني هراساً به يعلى فراشي ويُقشّبُ
٦٨٣	سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيري فيما تعرّفكم العربُ
٢٥٨	لدنٌ بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الشعلبُ
٢٤٨	كأنني إذ أسعى لأظفر طائراً مع النجم في جو السماء يصوبُ
٢١٤	عود وبهلة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهبُ
٣٤٤	لئنْ كان برد الماء هيمان صادياً إلى حبيبٍ إلهٍ لا حبيبٌ
، ٤٧٧ ، ٤٤٧	رحم الله أعظم دفنوها بسجستان طلحة الطلحاتِ
٥٠٤ ، ٥٠٢	من يك ذابت فهذا بتي مصيف مقينظ مشتي
٦١١	وكأن في العينين حب قرنفلٍ أو سنبلاً كحلت به فانهلتٍ
٧٣٣	متى تأتينا تلّمِّم بنا في ديارنا تجد حطباً جرلاً وناراً تاججاً
٤٧١	يفرك حب السنبل الحنابيج بالقاع فرك القطن بالمحالج
٦٤٢	كأنها ضربت قدام أعينها قطنا بمستحصد الأوتار محلوج
٤٩٠	فهي ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد في شهرى قماح
٥٤٣	بنا أبداً لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غمام الخطوب الفوادح
٨٤ ، ٨٣ ، ٧٩	من صد عن نير أنها فأنا ابن قيس لا براح
٧٩	والله لو لأن يحيش الطبعُ بي الجحيم حين لا مستصرخُ
٤٧٣ ، ٤٦٩	فز ججته سا بمزاجة زجاج القل وص أبي مزادة

الصفحة	البيت
١٤٦	خطاك خفافا إن حراسنا أسدًا
٣٥٥	سفود شرب نسوه عند مفتاد
٤٩٠	بنو هنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
٦٨٠	بما لاقتْ لُبُونُ بني زِيادِ
٦٠٩	ما حاجِبِيهِ مُعَيْنٌ بِسَوَادِ
٤٠٦	وللمغَنِي رسول الزورِ قواد
٣٦٧	كسبِ الجوادِ اصطادَ قَبْلَ الطَّوارِدِ
٣٦٧	كسيد الغضى نَبَّهْتَهُ المَتُورِدِ
٤٧٦	بَيْنَ ذِرَاعَيِ وَجْهِهِ الأَسَدِ
١٢٨	لَا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَانْ قَدِ
٥٣٢ ، ٥٣١	وَكَحْلُ أَمَاقِيكَ الْحَسَانَ بِإِثْمِدِ
٣٤٨ ، ٣٤٤	بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَائِنُوكُمْ عَنِّي
٥٦٨	فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفُ مُهَنَّدُ
١٣٠	عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَرَالُ يَرِيدُ
٦٢٦	لأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودُ
٣٤٤	فَمَطْلُوبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
٥٧٧ ، ٤٨٤	وَنَارٍ تُوقَدُ بِاللَّيلِ نَارًا
٢٤٣	وَلَا حَيْبٌ رَأْفَةٌ فِي جَبْرِيرًا
٦٣٤	نَعْذُولاً فَمَهْدِلَكَ عَذْراً
٩٦	جَيْوَا بَعْدَمَا ماتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا
٤٦٩	تعجَّيلٌ مُهْلِكَةٌ وَالخَلِدٌ فِي سَقَرَ

الصفحة	البيت
١٩١	يُهْدِي إِلَىٰ غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ نَبَّئَتْ زَرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمَهَا
٤٧٢	وَإِمَادُمْ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدُرُ هَمَا خَطَّتَا إِمَامًا إِسَارٍ وَمِنْهُ
٦٨٣	وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمَزَرِ رُحْتِ وَفِي رَجْلِيْكِ مَا فِيهِمَا
٦٤١	بَعْدِي سَوَّافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ لَعْبَ الرِّيَاحُ، بِهَا، وَغَيْرَهَا
٢٠٥	صَدَدْتَ وَطَبِّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
١٧٠	وَتَشَقَّى الرَّماحُ بِالضِّيَاطَرَةِ الْحَمِيرِ وَتُرْكَبْ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا
	يَرْكَبْ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ وَالْهَوْلَ مِنْ تَهْوُلِ الْقُبُورِ
٢٦٤	
٣٩٦	مِنْ أَنْتَ لَا قَيْتَ أَمْرَ سَرُورِ لَا دَانِي سَمِعْتُ كَلَامَهُ
٥٤٤	مِنْ حُمْرِ الْحِلَّةِ جَاءِبٌ حَشْوَرِ آبَكَ آيِّهَ بِي أَوْ مُصَدَّرِ
٤٦٩	غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صَدُورُهَا تَكُرُّ عَلَىٰ مَا تَسْتَمِرُ وَقَدْ شَفَتْ
٥٤٣	فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوِّهِمْ
١٨١	وَعَهْدِي بِهِ قِينَا يُفْشِي بَكِيرٍ وَمَارَاعِنِي إِلَى يَسِيرٍ بِشَرْطَةٍ
٤٦٠	حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَارُ أَبْدَا كَالْفَرَاءَ فَوْقَ ذَرَاهَا
٦٢٤	وَعَنْ جَاجِيْجِ يَيْنَهَنَّ الْمِهَارُ رَبَّا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ
٣٩٦	أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ لَقَدْ أَذْهَلَنِي أَمْ عَمْرُو بِكَلِمَةٍ
٤٦٠	عَلَىٰ كَالْقَطَا الْجُونِيَّ أَفْزَعَهَا الزَّجْرُ قَلِيلٌ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّىٰ تَقَلَّصُوا
١٢٤	نَالَ الْمُنْىٰ وَشَفَى الْغَلِيلَ الْغَادِرُ فَالُّوا غَدَرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّ، وَرُبَّا
١٩٤	فَقَامَ بِفَائِسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكِ جَازِرُ إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَىٰ بِلَالًا بَلَغْتِهِ
٣٦٧، ٣٦٥	كَمَا انتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلَلِهِ الْقَطْرُ وَإِنِي لَتَعْرُوْنِي لِذَكْرِكَ هَزَةٌ
٦٧٦	مِنْ حِينَمَا سَلَكُوا أَدْنَوْ فَأَنْظُرُ وَإِنِي حِينَمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي

الصفحة	البيت
١٢٤	أكون ، وإنِّي من فتىً لبصِيرٌ يقولون : أعمى ، قلتُ : إنَّ ، وربما
٢٨٥	أخو الخضر يرمي حيث تكوى وحلاها عن ذي الأراكة عامٌ
٢٤٦	ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا فلم أر مثل الحَيِّ حِيَا مصْبَحًا
٤٧١	وأَضْرَبَ مِنَا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَ أَكَرَّ وَأَهْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ
١٢٩	فداسَهُمْ دوسَ الْحَصَادِ الدَائِسِ وحلق المَادِيِّ والقوانِسِ
٢٤٨	لم يستطعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَناعِيْسِ وابنُ الْلَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّزَ فِي قَرَنِ
٥٠٢	وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ آلِيَّتْ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ
٩١، ٩٠	وَأَخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةً يَدَاكَ يَدُ خَيْرِهَا يُرْتَجِى
٦٨١	لَوْتَنَى لِي مُوتَأَّمَ يَطْعَ رب من أنسجت غيطاً صدره
٧٣٣	فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقْعُ ولَا تَحْفِرَنْ بِئْرًا تُرِيدُ أَخَاهَا
٢٦١	تُصِبِّهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ كذاكَ الذي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا
٢٤٢	تُؤْخَذَ كَرْهًاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَ
٦٨٠	لَاوَلَ نَصْلُ أَنْ يَلَاقِيَ مَجْمَعًا وَقَالُوا هَـا لَا تُنْكِحِيهِ فَإِنَّهَ
٥٠٣	أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرْ قَبِيلَةٌ
٤٠٦	مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَا هَا السَّمُ نَاقِعُ هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
١٧١	وَسَائِرَهُ بَادِي إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيِهِ وَيَتَقَى
٦٥٨	نَمْـشِي عَلَى السَّنَمَارِقِ فِيْتُ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةً
٥٤٣	وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي الْلَّوَاءِ الْمُحْرِقِ تَرِى الشَّورُ فِيهَا مَدْخُلُ الظَّلِّ رَأْسَهُ
٦٦٦	الصلح من النجم جَارُهُ العَيُوقُ نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ

الصفحة	البيت
٦٣٤	قَرْعُ الْقَوَاقيِرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ
٦٧٧	نَفِي الدُّنْيَا تَقَادُ الصِّيَارِيفِ
٦٨٠	وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ
١٦٩	وَلَا أَلْوَكَ إِلَّا مَا أَطْيَقُ
٥٨٧	نَجَوْتُ وَأَرْهَنْهُمْ مَالِكًا
١٩٤	غَير زَمِيلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكُلٍّ
	وَسُؤْلَ لَوْيَيْنُ لَنَا السُّؤَالُ
٤٢٨	بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرُودُ الْخِدَالَا
٦٦٢	أُوسَاً أَوْيَسَ مِنْ الْهَبَالَهِ
٧١٩	خَيْلًا تَكُرُّ عَلَيْهِمْ وَرِجَالًا
١٤٣	وَلَكُنْ بَأْنَ يُبَغِّى عَلَيْهِ فِي خِذْلَا
٣٣٠	عَصْبٌ وَيَوْمًاً أَدِيمَهَا نَغِلَاً
٦٣٤	إِذَا لَمْ يُصْنِعَا هُوَ يَغْلُبُ الْعُقْلَا
٢٠٨	وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضُوا مَهْلَا
٣٨٨	هَذَا اعْتِصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَكَ مَحْذُولًا
٦٦٢	وَأَمْ نَهْجَ الْمَهْدِيِّ مِنْ كَانَ ضَلِيلًا
٤٦١	فَضْلًا لِغَيْرِكَ مَا أَتَتَكَ رِسَائِلِي
٦٦٦	فَلَا أَشْقَى عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي
٣٤٤	فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا بِقْتَلِ حِبَالِ
٤٢٩	وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي
٥٦٨	وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرَّجَالِ

الصفحة	البيت
٤٧١	فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثَ الْأَجَادِلِ
٦٨٣	إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْرِيلِ
٦٢٣	رَلَهُ فَرْجَةُ كَحَلٌ الْعِقَالِ
٧٨٣ ، ٤٢٨	كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِّنَ الْمَالِ
٣٦٧	تَقْلِبُ كَفِيهِ بِخَيْطٍ مَوْصَلِ
٤٤٨	لَدِي سَمَراتُ الْحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ
٣٧٠	نَسِيمَ الصَّبَابِ جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ
٥٣٢ ، ٥٣١	وَهُلْ عَنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِّنْ مُعَوَّلِ
٤٧٢	كَناحتْ يوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ
٤٦٠	كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ
١٩٦	وَقَالَتْ : أَبُونَا هَكَذَا سُوفَ يَفْعُلُ
٥١٨	فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَاعِلُ
٢٤٩	رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
٦١١	بِهَا الْعَيْنَانِ تَنَهَّى لِلْ
٣٤٨ ، ٣٤٤	حَتَّمَ الْفَرَاقَ فِيمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ
٤٧٦ ، ٤٧٣	يَهُودِي يَقَارِبُ أَوْزِيْلُ
٥٠٢	وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلُ
١٩٤	فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا
٧٣٩	سَيْلُفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِيْمَا
٦٨٤	لِلْوُوقِفِ نَشَارًا وَفَشَاشًا مُنْتَظَمًا
٧٢٤	أَخْوَ حَدَّتْ يوْمًا فَلَنْ يَتَهَضَّمَا
عَتَوْا إِذْ أَجَبَنَا هُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً	
فَالْيَوْمُ أَشْرَبْ غَيرُ مُسْتَحِقِبٍ	
رَبِّيَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمَمِ	
فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدَنَى مَعِيشَةً	
دَرِيرٍ كَخَذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرَهُ	
كَأَنِي غَدَةُ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمِلُوا	
إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا	
وَإِنَّ شَفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتَهَا	
فَرْشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَمَدْحَتِي	
أَتَتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطِ	
فَلَمَّا رَأَتْهُ آمَنَاهَانْ وَجَدَهَا	
كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لَيُوْهِنَهَا	
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ	
لِمَنْ زُحْلُوقَةً زَلَّ	
مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغْفَتْ وَإِنَّمَا	
كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا	
وَالْمَرْءُ سَاعِ لَأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ	
فَأَمَّا تَمِيمُ تَمِيمُ بْنُ مُرَّ	
وَمَنْ لَا يَزُلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا	
وَرَبَّهَا أَعْطَيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا	
أَوْلَئِكَ قَوْمٍ إِنْ يَلْذُ بِيُوْهِنَمْ	

الصفحة	البيت
٧١٢	إِنَّمَا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهَرِ مُسْلِمًا
٤٦٩	كَانَ - قُفْرًا - رُسُومَهَا - قَلَّا
١٠٩	مَسَاعِي لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَمَا
٥٠١	فَكَانَ ابْنَ أَخْتِ لَهُ وَابْنَهَا
٦٤١	وَعَبْدَةَ ثَفَرَ الشَّوْرَةَ الْمُتَضَاجِمِ
٩٦	فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمِّمِ
٤٦١	بَرْدُ الشَّتَاءِ مِنَ الْأَمْحَالِ كَالْأَدْمِ
١٦٠	مِنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرِمِ
٤٢٩	بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافِ وَهَاشِمٍ
٥٨٧	زَعِمَ الْعُمُرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعِمٍ
٢٨٨، ٢٨٥	لَدِي حِثْ أَقْتَ رَحْلَهَا أَمْ قَشْعَمِ
٦٣٩	تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسَّامُ سَائِمُ
٩٦	طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمَهُ
٢٥٧، ٢٤٧	كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنَ حَرَامُ
٧٣٩	بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ
٢٠٧	أَجَبَ الظَّهَرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
٨٦	وَلَكِنْ بَغْوَضٌ أَنْ يَقَالَ عَدِيمُ
٣٢٨	عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ
٥٨١	عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
١٠٩	دَعَتْهُ إِلَى هَايِ التُّرَابِ عَقِيمُ
٦٢٤	رَبِّا ظَاعِنْ بِهَا وَمَقِيمُ

الصفحة

البيت

١٢٨	وَإِنْ كَانَ عَيْنًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ	قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمْ : يَا سَلَّمَى
٩٠	رُحْنَ عَلَى بُغْضَائِهِ وَاغْتَدِينْ	يَا رَبَّ مَنْ يُبغضُ أَذْوَادَنَا
٣١٥	وَمَسْحَكُمْ صُلْبَهُمْ رُحْمَانْ قُرْبَانَا	هَلْ تَرْكَنَ إِلَى الْقَسِينَ هِجْرَتَكُمْ
٩١	حَبَ النَّبِيِّ مُحَمَّدَ إِيَانَا	فَكَفَى بَنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرَنَا
	حَيْلُمْنَنِي وَأَلْوَمْهَنَنِه	بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبَّو
١٢٤	كَوَقْدَكِيرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ	وَيَقُلُّنَ شَيْبُ قَدْعَلَأَ
٢٧٦	إِنِي رَأَيْتَ النَّاسَ يَمْدُحُونَكَا	يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا
٨٠	فَبُؤْتَ حَضَابَ الْكَمَاءِ حَصِّنَا	نَصْرَتَكِ إِذَا لَا صَاحِبُ غَيْرِ خَازِلِ
٦٦٨ ، ٦٦٥	فَلْتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِيْنَا	لَتَقْمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قَرِيْشِ
١٤٣	إِلَى أَعْسَفِ الْمَجَانِينَ	إِنْ هُوَ مَسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدِ
٦١١	بِصَحْرَاءِ فَلْيَجِ ظَلَّتَاتِكِفَانِ	إِذَا ذَكَرْتَ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى
٧٣٩	وَالشُّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثْلَانِ	مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
، ٢٨٦ ، ٢٨٥	— هَمَّيَ فِيهِ عَزَّةٌ وَأَمَانٌ	إِنَّ حِيثَ اسْتَقَلَ مَنْ أَنْتَ رَاعِي—
٤٧٣ ، ٤٧١	بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِّيِّ الْكَنَائِنِ	يُطْفَنَ بِحُجُوزِيِّ الرَّاتِعِ لَمْ تُرَعِ
٣٩٥	وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ	إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
٣٦٦	غَدَّا وَالزَّقْ مَلَانُ	وَطَعَنَ كَفَمِ الْزَّقْ
٨٣	لَا الدَّارِ دَارٌ وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانُ	أَنْكَرَتْهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيَّنَ لَهَا
١٠٩	قَدْ بَلَغَ فِي الْمَجْدِ غَايَاتِهَا	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَاهَا أَبَاهَا
٤٢٩	ثُضِّي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ	وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةً
٥٤٣	ظَلَّتْ مُؤْمَنَةً مِنْ يُعَادِيهَا	إِذَا بِنَابَلَ أَنِيسَانَ اتَّقَتْ فَئَةً
٥٤٣	أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا	أَكْرُعَ عَلَى الْكَتَيْبَةِ لَا أُبَالِي

الصفحة	البيت
٧١	كَانَتْ حُنَيْفَةُ أَثْلَاثًا فَثُلْثُهُمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلْثُ مِنْ مَوَالِيهَا
٧٠٥	بَدَالِي أَنِي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا مَضِي وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
٨٣	وَحَلَّتْ سُوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سُوَاهَا وَلَا فِي جَهَّامْ تَرَاهِيَا
٦٤١	وَإِيَّاكَمْ وَحِيَّةَ بَطْنِ وَادِ هُمُوزُ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّ
١٨١	فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تَرْدَنِي إِلَى قَطْرِيِّ لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا
٨٤، ٨٣، ٨٠	تَعْزِّزْ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وزْرٌ مَا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

فهرس أنساق الأبيات الشعرية

الصفحة		الشطر
٣٨٩	بِنَاتَمِيًّا يُكْشِفُ الضَّبَابْ
٦٥٤	إِذَا ذَقْتَ فَاهَا قلت طعمْ
٢٥٦	وَبِلِدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحاً
١٤٦	يَا لَيْتَ أَيَامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا
٤٦٠	فُصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولْ
٦٤١	كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ الْمَزَمَلِ
١٢٨	يَقُولُونَ أَعْمَى قلت إِنْ
١٢٨	وَقَالُوا أَخْفَتَ فَقَلْتَ إِنْ
١٢٨	وَقَالُوا غَدَرْتَ فَقَلْتَ إِنْ
٤٢٧	أَنَا أَبُو الْمِهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانْ
٥٣٢	وَقَائِلَةَ خَوْلَانَ فَانْكَحَ فَتَاهِمْ
٤٧٦	هَمَا أَخْوَاهُ فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا
٥٦٨، ٥٦١	فَحَسِبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفُ
١٢٧	وَلَكَنْ زَنْحِي عَظِيمَ المَشَافِرِ
٤١٥	وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ
٥٤١	أَشَارْتَ كَلِيبَ بِالْأَكْفِ
٤٧٦	وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
٦٠٣	تُنْخَلَ فَاسْتَاكْتُ بِهِ عُودُ
٦٧٨	فَلَا وَأَبِي أَعْدَائِهَا لَا أَخْوَهَا

فهرس المصادر والمراجع

*قائمة المخطوطات والرسائل العلمية والمجلات :

- ابن كيسان النحوي ، محمد حمود الدعجاني ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز .
- أبو حيان وبحره المحيط ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السابع ، ١٣٩٧ هـ .
- أثر السياق في النظام النحوي مع تطبيقات على كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ، لنوح بن يحيى بن صالح الشهري ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .
- اختلاف الشرح في تفسير كلام سيبويه وأثره في الدرس النحوي والتصريفي ، لعبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله الدباسي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، وفيه ثلاث نسخ خطية : الأولى : نسخة مكتبة عاطف أفندي بتركيا ، وتقع في ثلاث مجلدات تحت الرقم (١٠٠، ١٠١، ١٠٢) . والثانية : نسخة المكتبة محمودية بالمدينة المنورة - وهي موجودة في مكتبة الملك عبد العزيز - ورقمها ٩١ تفسير) . والثالثة : نسخة المكتبة الحميدية بتركيا ، وتقع في ٣ مجلدات ، وأرقامها (٤٤، ٤٥، ٤٦) .
- البدل في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية ، لسعد محمد أحمد محمد الزبيدي ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل .
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم : ٧٣٢٢ - ٧٣٢٧ .
- تعقيبات أبي حيان النحوية لحار الله الزمخشري في البحر المحيط ، لحمد حماد ساعد القرشي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .

- تفسير الكتاب العزيز لابن أبي الريبع، دراسة وتحقيق، سورة الفاتحة ، مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٨٥-١٠٠).
- التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، للدكتور : عبد الفتاح أحمد الحموز ، مجلة كلية الشريعة ، الأحساء ، ١٤٠١ هـ.
- روایات مكذوبة تنسب إلى القرآن الكريم بعض الأخطاء اللغوية ، بحث منشور في موقع الإسلام سؤال وجواب .
- شرح الجزولية، للأبدي ، تحقيق: د. سعد حدان الغامدي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية .
- ظاهرة التلازم بين الأسماء في العربية ، لإبراهيم بن مسعود بن قاسم الفيفي ، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى .
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، للإمام الطبي ، الجامعة الإسلامية ، دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين : صالح عبد الرحمن الفايز ، من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة ، رسالة دكتوراه ، وعلي بن حميد السناني الجهني من الآية ١١٧ من إلى آخر سورة البقرة ، رسالة ماجستير ، وحسن بن أحمد بلغيث العمري ، لسور آل عمران ، رسالة ماجستير ، صالح بن ناصر الناصر ، لسورتي النساء والمائدة ، رسالة دكتوراه ، وأمجد علي شاه ، لسور الأنعام ، رسالة ماجستير ، ومحمد الأمين بن الحسين الشنقيطي ، من سورة الحجر إلى نهاية سورة طه ، رسالة دكتوراه ، عبد القدوس راجي محمد موسى ، لسور الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء ، رسالة ماجستير .
- قراءة " إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " وتحريجات العلماء لها ، للدكتور: أحمد مطر العطية ، بحث منشور في عدة مواقع إلكترونية .

- قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري، لمحمد بن علي العمري، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى.
- لباب التفسير، لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق: ناصر بن سليمان العمر، رسالة دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، للسفاقسي ، نسخة مصورة في جامعة أم القرى عن مكتبة الحرم النبوي الشريف .
- المخالفات العقدية لمنهج أهل السنة عند أبي حيان الأندلسي من خلال تفسيره البحر المحيط، عرض ونقد، لعبدالله بن محمد بن علي العامر، رسالة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية ، كلية الدعوة وأصول الدين ، قسم العقيدة .
- المعايير النقدية في رد الشواهد الشعرية ، لبريكان بن سعد الشلوبي ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى .
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، للطيفة إبراهيم محمد النجار ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية .
- الندرة في الدراسات النحوية ، لأحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله ، رسالة ما ماجستير ، جامعة أم القرى .
- نزع الخافض في الدرس النحوي ، لحسين بن علوى بن سالم الحبشي، رسالة ماجستير ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، كلية التربية ، المكلا .
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، رسالة دكتوراه ، من أول الكتاب إلى التوبة (٤٨) ، لمجموعة من الباحثين ، د. أحمد حاج محمد عثمان ، ود. محمد كمال علي ، ود. أحمد بن عبد الله بن علي الدروبي ، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين .

*قائمة المطبوعات :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للشرجيّ ، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ.
- ابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد الثبىتى ، نادى الطائف الأدبى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ . ١٩٨٣
- ابن كيسان النحوى (حياته، آثاره، آراؤه) للدكتور : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النّحو ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار بو سلامه ، تونس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
- أبو الخطاب الأخفش الكبير حياته - آراؤه ، حياة مصطفى محمد عقاب ، مطابع البركاني ، مكة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ
- أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، للدكتور أحمد خالد شكري ، دار عمار - عَمَان ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- أبو حيان النحوى ، للدكتور خديجة الحديشى ، مكتبة النهضة ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ.
- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ، لشاعر إبراهيم المنصور ، دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- الإتقان في علوم القرآن ، لعبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، للدكتور : محمد بن عمار بن مسعود درين ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- أثر الإسلام في التوحيد اللغوي ، خالد بن أحمد الأكوع ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعاً ودراسة ، للدكتور : محمد بن عبد الله بن محمد السيف ، دار التدمرية ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨
- الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبدالله عنان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ .
- الأحرف السبعة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق: عبد المهيمن طحان ، مكتبة المارة ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ
- أحكام القرآن ، للقاضي أبي بكر بن العربي ، علّق عليه: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، د. بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- أخلاق الوزيرين ، المسمى (مثاليب الوزيرين) ، لأبي حيان التوحيدى ، حققه وعلق عليه: محمد بن تاویت الطنجي ، دار صادر ، بيروت ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق: رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوکانی ، حققه وعلق عليه: د. شعبان محمد إسماعيل ، دار الكتبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ، تحقيق ودراسة د. عبد الله الحسيني ود. محسن العميري ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي ، الطبعة الثانية ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣ هـ.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ، لابن هشام الأنباري ، دراسة وتحقيق: محمد نغش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- أساس البلاغة ، لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- أسباب نزول القرآن ، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ، تحقيق : كمال بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق: د. فخر صالح قدار ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطى، راجعه وقدّم له د. فايز ترحبى، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسى ، تحقيق: حمزة النشرى ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، تحقيق: د عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل - للدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، ١٤٠٥ هـ.
- إعراب القرآن وبيانه ، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ، دار الإرشاد للشئون الجامعية ، حمص ، سوريا ، دار اليهامة - دمشق - بيروت ، ودار ابن كثير - دمشق - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٥ هـ
- الإعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م
- إعلام النساء في عالمي العرب والإسلام ، لعمر رضا كحال ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة العاشرة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- أعيان العصر وأعوان النصر ، خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق الدكتور علي أبو زيد وآخرون ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإغراب في جدل الإعراب ، وملع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الأولى ١٩٥٧ م.
- الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، تحقيق الدكتور: عياد الشيشي ، مطبعة المدنى ، مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ - ١٩٩٤ .

- الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطني ، تحقيق: د. محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة ، عمان: دار عمار ، بيروت: دار الجيل ، ١٤٠٩ هـ.
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي ، تحقيق: د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- أمالي السهيلي ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية ، مصر ، ٢٠٠٢ م.
- إنباه الرواة على أنباء النّحاة، للقُفْطِي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- الانتصار للقرآن ، للباقلاوي ، تحقيق: د. محمد عصام القضاة ، دار الفتح ، عمان ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الانتصار فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير ، مطبوع في حاشية الكشاف ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الأنساب ، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ، بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الشيخ : عبد الرحيم الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو بن الحاجب ، تحقيق : د.موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثالثة .
- البحر المحيط في أصول الفقه ، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، دار الكتبية ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق: الدكتور حسين بن عبدالله العمري ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- البديع في علم العربية ، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجذ الدين بن الأثير ، تحقيق : د.صالح حسين العايد ود.فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠م .

- البسيط في شرح الجمل ، لابن أبي الربيع ، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ.
- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، بلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنصاري ، تحقيق: د طه عبدالحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي الحسيني ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهدایة.
- تاريخ ابن الوردي، لزين الدين بن عمر بن الوردي، المطبعة الحيدرية ، النجف، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر ، لإسماعيل بن علي بن محمود ، تحقيق: محمود ديوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- التاريخ الكبير ، للبخاري ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، صاحبه محمد عبد المعيد خان .
- تاريخ المدينة ، لعمر بن شبة ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، جدة ، جدة ، ١٣٩٩ هـ
- التأویل النحوی في القرآن الكريم ، للدكتور : عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تأویل مشکل القرآن ، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- التبصرة والتذكرة ، للصimirي ، تحقيق : د. فتحي علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكברי تحقيق: علي محمد الجاجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيان في أقسام القرآن ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: محمد حامد الفقي ، دار المعرفة، بيروت، لبنان .
- التَّبْيَنُ عَنْ مَذَاهِبِ النَّحويِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ، لأبي البقاء العكברי، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لحمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ هـ.
- تحفة الغريب في الكلام على معني اللبيب ، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدمامي ، تحقيق ودراسة : د. محمد بن مختار اللوحي ، ود. محمد عبد الله غنضور ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م .
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفضل القاسم الخوارزمي، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠ م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسبي ، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- التذليل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق: حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٢١ هـ .
- التصریح بمضمون التوضیح ، للشیخ خالد الأزهري ، تحقيق : د. عبد الفتاح بحیری إبراهیم ، طبعة الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- تعلیق الفرائد على تسهیل الفوائد ، للدمامینی ، تحقیق: د. محمد عبد الرحمن المفیدی ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- تفسیر ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازی ، تحقیق: أسعد محمد الطیب ، مکتبة نزار مصطفی الباز ، مکة المکرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- تفسیر ابن کثیر ، المسمی: تفسیر القرآن العظیم ، لأبی الفداء إسماعیل بن عمر بن کثیر القرشی الدمشقی ، تحقیق: سامی بن محمد سلامة ، دار طیبة للنشر والتوزیع ، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- تفسیر أبي السعود ، المسمی: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لحمد بن محمد العهادی أبي السعود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- تفسیر أبي مسلم ، لحمد بن بحر الأصفهانی ، جمعه وأعده وحققه: د. خضر محمد نبها .
- تفسیر الإمام ابن عرفة ، لحمد بن محمد بن عرفة ، تحقیق: د. حسن المناعی ، مركز البحوث بالكلیة الزيتونة ، تونس ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ م .
- تفسیر البحر المحيط ، لحمد بن يوسف الشهیر بأبی حیان الأندلسی ، تحقیق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، شارک في التحقیق د. زکریا عبد المجید النوقی ، د.أحمد النجولی الجمل ، دار الكتب العلمیة ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- تفسیر البغوي ، المسمی: معلم التنزیل في تفسیر القرآن ، محیی السنۃ ، أبو محمد الحسین بن مسعود البغوي ، حققه وخرج أحادیثه: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضمیریة - سلیمان مسلم الحرشن ، دار طیبة للنشر والتوزیع ، الطبعة الرابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- تفسیر الحلالین ، لحمد بن أحمد المھلی وعبد الرحمن بن أبي بکر السیوطی ، دار الحديث ، القاهرۃ ، الطبعة الأولى .
- تفسیر الراغب الأصفهانی ، المقدمة و تفسیر الفاتحة والبقرة تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزیز بسیونی ، كلیة الآداب ، جامعة طنطا ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ ، ومن

- أول سورة آل عمران حتى الآية ١١٣ من سورة النساء تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشّدِّي ، دار الوطن ، الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، ومن الآية ١١٤ من سورة النساء حتى آخر سورة المائدة، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- تفسير السمرقندى المسمى بحر العلوم، لنصر بن محمد السمرقندى، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرون، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- تفسير السمعانى ، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعانى ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم ، غنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- تفسير العز بن عبد السلام ، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي ، دار ابن حزم ، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م
- تفسير الفاتحة والبقرة ، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ
- تفسير المنار ، المسمى (تفسير القرآن الحكيم) ، لمحمد رشيد بن علي رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م .
- التفسير من سنن سعيد بن منصور ، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ، دار الصميدي ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م
- التفسير والمفسرون ، لمحمد حسين الذهبي ، مكتبة وهبة ، مصر ، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م.
- تقريب التهدى ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦

- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ .
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لأبي الفتح بن جني ، تحقيق: أحمد ناجي القيسي ، وخدحجة عبد الرزاق الحديثي ، وأحمد مطلوب ، وراجعه الدكتور مصطفى جواد ، مطبعة العاني ببغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ترین الطلاب في صناعة الإعراب ، للشيخ خالد الأزهري ، المكتبة الشعبية ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، تحقيق: دعلى محمد فاخر وآخرين ، دار السلام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ، ومحمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧ هـ
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: أ. د. حسن محمود هنداوى ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- تهذيب الأسماء واللغات ، لمحى الدين بن شرف النووى ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضايعي ، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ - ١٩٨٠
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .
- التهذيب الوسيط في النحو ، لابن يعيش الصناعي ، تحقيق: د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ، شرح وتحقيق أ. د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، المتوفى سنة ٦٥٤ هـ ، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي ، المحقق: عبد الرحمن بن معاذا اللويحيق ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- الثقات ، لابن حبان ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- جامع البيان في تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأعملي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ - ١٩٨٦
- الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام - تحقيق : د. أحمد محمد الهرميـل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- جامع المسائل ، لابن تيمية ، تحقيق: محمد عزيز شمس ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ
- الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصارـي القرطـبي ، تحقيق: أحمد البردونـي ، وإبراهـيم أطـفيـش ، دار الكـتب المـصرـية ، القـاهـرة ، الطـبـعة الثـانـيـة ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم ، لـ محمد بن عبد الرحيم صافي ، دار الرشـيد ، دمشق ، مؤسـسة الإيمـان ، بيـروـت ، الطـبـعة الرابـعة ١٤١٨ هـ .

- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م .
- جمال القراء وكمال الإقراء ، للسخاوي ، تحقيق: د. مروان العطية - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الجمل في النحو ، لعبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد ، دار العاصمة ، السعودية ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ
- الجوهر المضيء في طبقات الحنفية ، لعبدالقادر بن محمد ابن أبي الوفاء القرشي الحنفي ، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلوي ، مركز هجر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- حاشية الأمير على مغني الليب ، البابلي الحلبي و شركاه ، مصر ، ١٣٧٢ هـ
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، لمحمد الخضري ، دار الفكر.
- حاشية الدسوقي على مغني الليب ، ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- حاشية الشمني (المسمة المصنف من الكلام على مغني الليب) ، مكتبة الأعيان ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- حاشية الشهاب الخفاجي (المسمة عنایة القاضی وكفایة الراضی على تفسیر البیضاوی) ، دار صادر ، بيروت .

- حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، عبد القاهر البغدادي ، تحقيق: نظيف محرم خواجة ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- حاشية محبي الدين شيخ زاده ، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي ، تحقيق: محمد محمد عبدالقادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- حاشية ياسين على التصريح ، لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي ، على هامش التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري ، فيصل البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر.
- حاشية ياسين على ألفية ابن مالك ، لياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي ، فاس ، المطبعة المولوية ١٣٣٧ هـ.
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق: د عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١ هـ.
- الحجة في القراءات السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جوينجاتي ، مراجعة وتدقيق: عبدالعزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاقي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- حروف المعاني والصفات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.

- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت.
- خواطر من تأمل لغة القرآن، للدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة، الطعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق: د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ.
- الدر المشور ، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م.
- درءعارض العقل والنفل ، لابن تيمية ، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الدراسات اللغوية و النحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في إستنباط الأحكام الشرعية ، للدكتور: هادي أحمد فرحان الشجيري ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة ، ١٤٢٥-٢٠٠٤.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، حققه: محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، قراءة وتعليق : محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- دليل الحيران على مورد الظمان ، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان الماراغي التونسي المالكي ، دار الحديث ، القاهرة
- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام ، لمحمد الأمين الشنقيطي ، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد ، مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

- الرد على البكري ، المسمى (تلخيص كتاب الاستعانة) ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد علي عجال ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ
- رسالة في جمل الإعراب ، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ، دراسة وتحقيق : الدكتور سهير محمد خليفة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ .
- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ، للدكتور : غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق: دأحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثاني ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. مازن المبارك. دار الفكر المعاصر- بيروت. ط٣، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، لمحمود الألوسي أبي الفضل ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير ، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ٤٠ هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- السبعة في القراءات ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٠ هـ
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ودراسة : د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- سنن سعيد بن منصور ، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م

- سير أعلام النبلاء لأحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقاوي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة: خديجة الحديشي ، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحي بن أحمد العكري الشهير بابن العماد، ت. عبدالقادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمданى المصرى تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م.
- شرح الألفية، لابن الناظم بدر الدين بن محمد بن مالك ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ، محمد بدوى المختون ، الطبعة الأولى ، دار هجر ، مصر ، ١٤١٠ هـ .
- شرح التسهيل، للمرادي. (القسم النحوي) ، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، دراسة وتحقيق : د. صالح بن حسين العايد ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦ .
- شرح ألفية ابن معط ، للموصلي، تحقيق ودراسة : د. علي الشمولي، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق : د. فائز فارس ، الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- شرح المفصل ، لموّقق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق الدكتور تركي ابن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- شرح المقدمة المحسبة لابن باشاذ ، تحقيق: خالد عبد الكريم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ م.
- شرح المكودي لألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد صدقى ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٥ م .
- شرح المداية ، لأبي العباس المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، دار عمار ، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي ، إعداد ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية.
- شرح شذور الذهب لأبن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

- شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، لعبدالله بن بري ، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشؤون المطبع الاميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
 - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
 - شرح عيون الإعراب ، لابن فضال المجاشعي ، حرقه وعلق عليه : د. عبد الفتاح سليم ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ.
 - شرح قطر الندى وبيل الصدى ، لابن هشام الأننصاري ، تحقيق: محمد حبي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، الطبعة الرابعة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
 - شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل الصفار ، تحقيق: د.معيض بن مساعد العوفي ، دار الماثر ، المدينة المنورة ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
 - شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د. رمضان عبدالتواب وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
 - شروح سقط الزند ، لأبي العلاء أحمد بن عبدالله المعري ، تحقيق: مصطفى السقا وعبدالسلام هارون وآخرون ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
 - شعب الإيمان ، للبيهقي ، حرقه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ -
- ٢٠٠٣ م
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبدالله السليلي ، تحقيق: د.الشريف عبدالله الحسيني البركاني ، المكتبة الفيصلية ،مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
 - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ، تحقيق: علي بن محمد البجاوي ، دار الكتاب العربي .

- الصاحبي في فقه العربية وسنت العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ،
شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.
- الصحاح ، المسمي: تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- الضوء الامامي لأهل القرن التاسع ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار الجليل ، بيروت .
- ضوابط الفكر النحوي ، للدكتور : محمد عبد الفتاح الخطيب ، دار البصائر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م .
- طبقات الشافعية الكبرى ، لعبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، دار هجر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- طبقات المعتزلة ، لأحمد بن يحيى المرتضى ، تحقيق: توما آرلندي ، دار الوراق للنشر .
- طبقات المفسرين العشرين ، للسيوطى ، تحقيق: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ
- طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي بن أحمد الداودي ، تحقيق: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- طبقات النحوين واللغويين ، لمحمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحى ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، دار المدنى ، جدة .

- ظاهرة الإشباع في العربية ، للدكتور هانى عبد المقصود الفرنوانى ، الدار المصرية للطباعة والنشر والبحوث ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، للدكتور: محمد عبد القادر هنادي ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور: السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- علل الوقوف : لحمد السجاوندي ، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العيدي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ.
- علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ، للدكتور يوسف خلف العيساوي ، دار الصميحي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لمحمد بن محمد بن الجزرى، تحقيق: برجستار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لمحمود بن حمزة الكرمانى ، تحقيق: دشمران سركال يونس العجلى ، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- الفاضل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: عبد العزيز الميموني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب ، دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرایة من علم التفسير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب، للشيخ: محمد علي طه الدرة، راجعه: الأستاذ: حبيبي الدين درويش، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمتذجب الممذاني ، تحقيق: محمد نظام الدين الفتیح ، مكتبة دار الزمان ، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم الأندلسي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- فضائل القرآن ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق: مروان العطية ، وحسن خرابة، ووفاء تقى الدين ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- القطع والائتلاف أو الوقف والابداء لأبي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد فريد المزیدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- القلب في القصة ، للدكتور محسن بن سالم العميري ، مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- قواعد الترجيح عند المفسرين ، لحسين بن علي الحربي ، دار القاسم ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

- القول المفيد على كتاب التوحيد ، للعثيمين ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية
الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ
- الكافي في الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، تحقيق: د. فيصل الحفیان ،
مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود
الطناجي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ،
دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوایل في وجوه التأویل ، لأبي القاسم الزمخشري ، دار
إحياء التراث العربي ، بيروت.
- كشف الظنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بال حاجي خليفة ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د. هادي عطيه مطر ،
الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - كشف المشكلات وإيضاح
المضلات ، للباقولي ، تحقيق: محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوبي ، تحقيق: عدنان درويش ومحمد
المصري ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- لباب الإعراب، لتاج الدين الإسفاياني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبي ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.
- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م.
- اللغات في القرآن ، لعبد الله بن الحسين بن حسنون، تحقيق: صلاح الدين المنجد ، الرسالة، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م
- اللغة العربية معناها وبناتها ، للدكتور: تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلـي النحوي ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢ م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، حققه وقدم له د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تحقيق: محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، مصر.
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق : عبدالسلام هارون، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية.
- مجموع الفتاوى ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، جمعها ورتبها : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٧ م .
- المحتسب في تبيان وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جنني ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، وزارة الأوقاف المصرية ، مصر ، القاهرة، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى ، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- المحكم في نقط المصاحف ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د. عزة حسن ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- مختصر في شواد القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه ، أشرف على نشره: آثر جفري ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ، تحقيق : يوسف علي بدوي ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م
- مذكرة في أصول الفقه ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، الطبعة الخامسة ، ٢٠٠١ م .

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى ،
ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٤١٢ هـ.
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدنى ، مصر ،
الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.
- المسائل الخلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ،
ودار المنارة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ، للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود ،
الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.
- المسائل الشيرازية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداوى ، دار كنوز إشبيليا ،
الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى
١٤٠٣ هـ.
- المسائل العضديّات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدّكتور علي جابر المنصوريّ ، عالم الكتب ،
ومكتبة النّهضة العربية ، بيروتالطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : صلاح الدين
عبد الله السنّكاوى ، مطبعة العانى ، بغداد
- المسائل المشورة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدرى ، دمشق ، مجمع اللغة العربية .
- مسائل خلافية في النّحو ، لأبي البقاء العكّري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار الشرق
العربي ، بيروت وحلب ، الطبعة ١٤١٢ هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين ابن عقيل ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ،
مكة المكرمة ، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ -
١٩٨٤ م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- المشترك اللغظى ودلالته على الأحكام ، لمحمد عبدالرحيم محمد ، دار الحديث ، ١٩٩٦م.
- مشكل إعراب القرآن ، للكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد ، تحقيق: د حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.
- المصاحف ، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني ، تحقيق: محمد بن عبده ، الفاروق للحديث ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، لعوض القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المطول شر تلخيص مفتاح العلوم ، للفتازانى ، تحقيق الدكتور : عبد الحميد هنداوى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١م .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّانى ، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، مركز البحث في كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- معاني القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق: محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق: الدكتور فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق: أحمد نجاتي ، ومحمد النجار ، وعبد الفتاح الشلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٩٨٠م.

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق: عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ١٤٠٨ هـ.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحمودي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- معجم القراءات ، للكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- المعجم الكبير ، لسلیمان بن احمد بن ایوب أبي القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
- معجم المؤلفين ، لعمر بن رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : د. طيار آنلي قولاج، مركز البحوث الإسلامية ، استانبول، مديرية النشر والطباعة والتجارة ، أنقرة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، للكتور عبدالعزيز أبو عبدالله ، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطبع ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م.
- مغني الليبب عن كتب الأعaries ، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأننصاري ، تحقيق: د مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ م.
- مفاتيح الغيب ، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازى الشافعى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠ هـ
- مفتاح العلوم ، للسكاكى ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهانى ، تحقيق : صفوان عدنان الداودي ، دار القلم
- الدار الشامية ، دمشق - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ
- المفصل في تاريخ النحو العربي ، للدكتور : محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق: د علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
- المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة الطبعة السادسة .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، د.عياد بن عيد الشبيتي ، د. محمد إبراهيم البنا ، د. عبد المجيد قطامش ، د. سليمان بن إبراهيم العайд ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- المقتضى في شرح الإيضاح ، للجرجاني ، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبورى ، مطبعة العانى ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو الداني ، المحقق: محمد الصادق قمحاوى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- المكتفى في الوقف والابتها ، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر ، تحقيق: محى الدين عبد الرحمن رمضان ، دار عمار ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: أ. د. علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- من آيات الإعجاز العلمي السماء في القرآن الكريم ، للدكتور زغلول النجار ، دار المعرفة ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٧ م .
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدريّة ، لابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق: سلني جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤ م.
- المذهب في علم أصول الفقه المقارن ، للأستاذ عبد الكريم النملة ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق: علي محمد البحاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- الناسخ والمنسوخ ، لأبي جعفر النّحّاس ، تحقيق : د. محمد عبد السلام ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- نتائج الفكر في النّحو ، للسّهيلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- النحو العربي في مواجهة العصر ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة.
- النحو وكتب التفسير ، للدكتور إبراهيم عبدالله رفيده ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ليبيا ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ م.
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزرى ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق: د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين الصّفديّ ، مطبعة أسعد الحسينيّ، ١٩٨٤ م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) ، لأبي الحسن علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي ، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- النكت والعيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- نهاية السول شرح منهاج الوصول ، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعىيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- النهر الماد من البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عمر الأسعد ، دار الجيل ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- الهدایة إلی بلوغ النهاية فی علم معانی القرآن وتفسیره وأحكامه وجمل من فنون علومه ، لأبی محمد مکی بن أبی طالب القیسی ، تحقیق: مجموعۃ رسائل جامعیۃ بكلیة الدراسات العلیا والبحث العلمی ، جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د: الشاهد البوشیخی ، مجموعۃ بحوث الكتاب والسنۃ ، كلیة الشریعة والدراسات الإسلامیة ، جامعة الشارقة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- هم المقام في شرح جمع الجواجم ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی ، تحقیق: عبد الحمید هنداوی ، المکتبة التوفیقیة ، مصر .
- الوافی بالوفیات ، لصلاح الدين خلیل بن أبی الصفدي ، تحقیق: أحمد الأرنؤوط وترکی مصطفی ، دار إحياء التراث العربي ، بیروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الوسيط فی تفسیر القرآن المجید ، لأبی الحسن علی بن أحمد بن محمد بن علی الواحدی ، تحقیق وتعليق: الشیخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشیخ علی محمد معوض ، والدکتور أحمد محمد صیرة ، والدکتور أحمد عبد الغنی الجمل ، والدکتور عبد الرحمن عویس ، دار الكتب العلمیة ، بیروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص البحث العربي
٤	ملخص البحث الأجنبي
٥	الإهداء
٦	شكر وتقدير
٨	المقدمة
١٦	منهج الدراسة
١٧	خطة البحث
٢١	التمهيد
٢١	التعريف بأبي حيان
٤٧	أهمية البحر المتوسط في إعراب القرآن
٥٠	الإعراب في التراث النحوي
٥١	أهمية إعراب القرآن الكريم
٥٣	الفصل الأول : مسائل الترجيح
٥٤	باب المبتدأ والخبر ، وفيه مسائل :
٥٥	١- إعراب (الكتاب) في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾
٦٠	٢- إعراب (أراغب) في قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آهِئَيِّ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾
٦٤	٣- إعراب (القائم) في قوله تعالى : ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

الصفحة	الموضوع
٦٨	٤- إعراب (مقام إبراهيم) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِكَةً مُبَارَّكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامٌ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ أَمِنًا وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾
٧٧	٥- إعراب (خوف) في قوله تعالى: ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
٨٨	٦- إعراب (من) في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
٩٣	باب كان وأخواتها ، وفيه مسائلتان :
٩٤	٧- إعراب (أو جاء) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَاقِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُتُمْ جُنُبًا فَاطَّهُرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامْسَتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَحِدُوا مَاءَ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيْسًا ﴾
٩٨	٨- إعراب(شهداء) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا قَوَامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهَ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِيْنَ إِنْ يَكُنْ غَيْرًا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَأْتُوا أَوْ ثُرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا ﴾
١٠٤	باب إن وأخواتها ، وفيه مسائل :
١٠٥	٩- إعراب (هذا) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾
١٣٨	١٠- إعراب (هو) في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَخْلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾

الصفحة	الموضوع
١٤١	١١-إعراب (عِبَادَة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾
١٤٩	باب (لا) النافية للجنس وفيه مسألة :
١٥٠	١٢-خبر لا النافية للجنس في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾
١٥٦	باب ظن وأخواتها ، وفيه مسائلتان :
١٥٧	١٣-علم بمعنى عرف في قوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾
١٦٧	١٤-إعراب (إِلَهُه) في قوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهًا هَوَاهُ﴾
١٧٦	باب الفاعل وفيه مسألة :
١٧٧	١٥-فاعل (يَهُد) في قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَهُدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَهُدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكَنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾
١٨٧	باب النائب عن الفاعل ، وفيه مسألة :
١٨٨	١٦-إعراب (الشح) في قوله تعالى : ﴿وَأَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَ﴾
١٩٢	باب الاستغلال ، وفيه مسألة :
١٩٣	١٧-إعراب (أَوْلَئِكَ) في قوله تعالى : ﴿أَوْلَئِكَ سَنُؤْتِيْهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
١٩٨	باب التعددي واللزوم ، وفيه مسائل :
١٩٩	١٨-إعراب (نفسه) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾
٢١١	١٩-إعراب (حَنِيفًا) في قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا كُوْنُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	٢٠-إعراب (الجن) في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا اللَّهَ شُرَكَاءِ الْجِنِّ﴾
٢٣٦	٢١-إعراب (يعقوب) في قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرَنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾
٢٤٠	٢٢-إعراب (من) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضْلِلُ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾
٢٥٤	٢٣-إعراب (ألا تأكلوا) في قوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضْلِلُونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾
٢٦٢	باب المفعول له ، وفيه مسائل :
٢٦٣	٢٤-إعراب (ألا يجدوا) في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾
٢٦٨	٢٥-إعراب (وحيا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرِسِّلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٌ﴾
٢٧٥	٢٦-إعراب (كتاب الله) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذِلِّكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتَّوْهُنَّ أُجُورُهُنَّ فَرِيْضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفِرِيْضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْهِ حَكِيمًا﴾
٢٨٠	باب المفعول فيه ، وفيه مسألتان :
٢٨١	٢٧-إعراب (أحقابا) في قوله تعالى: ﴿لَا يُبَثِّنَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾
٢٨٤	٢٨-إعراب (حيث) في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾

الصفحة	الموضوع
٢٩٠	باب الاستثناء ، وفيه مسألة :
٢٩١	٢٩-إعراب (غير) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودِ أَحِلَتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾
٣٠٦	باب الحال ، وفيه مسائل :
٣٠٧	٣٠-إعراب (مكروها) في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾
٣١٠	٣١-إعراب (قربانا) في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا أَهِلَّهُ ﴾
٣٢٠	٣٢-إعراب (أشد) في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾
٣٣٩	٣٣-إعراب (كافة) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
٣٥٣	٣٤-إعراب (جميعا) في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾
٣٦٠	٣٥-إعراب (حضرت) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شاءَ اللَّهُ لَسَطَطُهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتُوكُمْ فَإِنْ اعْتَرَتُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾
٣٧٧	٣٦-إعراب (لا يسمعون) في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقْدِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴾
٣٨٤	٣٧-إعراب (تقتلون) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ تَقْتَلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾

الصفحة	الموضوع
٣٩٣	٣٨-إعراب (سواء محياهم ومماتهم) في قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلُهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾
٤٠٣	٣٩-إعراب (كان لم يلبثوا) في قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَخْشُرُهُمْ كَانْ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾
٤١٠	باب التمييز ، وفيه مسألة :
٤١١	٤٠-إعراب (أمدا) في قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزَبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾
٤١٨	باب حروف الجر ، وفيه مسائل :
٤١٩	٤١-متعلق الجار وال مجرور (إلى أجله) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾
٤٢٢	٤٢-متعلق الجار وال مجرور (في السموات وفي الأرض) في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾
٤٤٢	٤٣-متعلق الجار وال مجرور (من الله) في قوله تعالى : ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِّ اللَّهِ وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾
٤٥٠	٤٤-متعلق الجار وال مجرور (بنعمتك) في قوله تعالى : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾

الصفحة	الموضوع
٤٥٦	-إعراب (من ترثون) في قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ تَرْثَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾
٤٥٩	-إعراب (كمثل) في قوله تعالى : ﴿ مَثُلُهُمْ كَمَثَلَ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾
٤٦٦	باب الإضافة ، وفيه مسألتان :
٤٦٧	-إعراب (شركائهم) في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾
٤٨١	-إعراب (لا تجزي) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾
٤٨٦	باب إعمال اسم الفاعل ، وفيه مسألة :
٤٨٧	-إعراب (قلبه) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ آثُمُ قَلْبَهُ ﴾
٤٩٢	باب نعم وبئس ، وفيه مسألة :
٤٩٣	-إعراب المخصوص المتأخر في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَتَقِ اللهَ أَخْذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِيمَنِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمَهَادُ ﴾ ، وفي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلِبُونَ وَتُحْشِرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَلَيْسَ الْمَهَادُ ﴾
٤٩٩	باب النعت ، وفيه مسائل :
٥٠٠	-إعراب (الحي) في قوله تعالى: ﴿ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُ الْقَيُومُ ﴾
٥٠٧	-إعراب (غير) في قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يُرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾
٥١١	-إعراب (ملك الناس) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (١) مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهِ النَّاسِ ﴾

الصفحة	الموضوع
٥١٥	٤-إعراب (رب) (الرحمن) في قوله تعالى : ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا (٣٦) رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾
٥١٩	باب عطف النسق ، وفيه مسائل :
٥٢٠	٥-إعراب (والملائكة) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُوا وَهُمْ كُفَّارُ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾
٥٢٩	٦-إعراب (وبشر) في قوله تعالى : ﴿ فَانْتَقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (٢٤) وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾
٥٣٦	٧-إعراب (والمسجد) في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحِرَامِ قِتَالٌ فِيهِ قُلْ قِتالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحِرَامِ وَإِخْرَاجٌ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ القُتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقااتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِّي أَسْتَطَاعُو وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمْتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَيْطَتْ أَعْمَاهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾
٥٥٧	٨-إعراب (ومن) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٥٨٠	٩-إعراب (وتدلوا) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوَا إِلَيْهَا إِلَى الْحُكَمَ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾
٥٨٩	١٠-إعراب (ومن الذين) في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدُوهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمًا أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةً وَمَا هُوَ بِمُزَّحٍ هِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمِّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾

الصفحة	الموضوع
٥٩٢	باب البدل ، وفيه مسائل :
٥٩٣	٦١-إعراب (سبع سموات) في قوله تعالى : ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾
٦٠٦	٦٢-إعراب (لكل) في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَبُوِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾
٦١٣	٦٣-إعراب (بعوضة) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾
٦٣٠	٦٤-إعراب (من) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
٦٣٧	٦٥-إعراب (قتال) في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ كُلُّ قِتَالٍ فِيهِ﴾
٦٥٠	باب النداء ، وفيه مسألة :
٦٥١	٦٦-إعراب (إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتَّى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾
٦٥٧	باب الاختصاص ، وفيه مسألة :
٦٥٨	٦٧-إعراب (علام) في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَجْمِعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾
٦٦٤	باب إعراب الفعل ، وفيه مسائلتان :
٦٦٥	٦٨-إعراب (لتستروا) في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلُّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامَ مَا تَرْكَبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذَكُّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾

الصفحة	الموضوع
٦٧١	٦٩-إعراب (فلا تنسى) في قوله تعالى : ﴿ سَتُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى (٦) إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفِي ﴾
٦٧٤	عوامل الجزم ، وفيه مسائل :
٦٧٥	٧٠-إعراب (يتقي) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَقَبَّلُ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾
٦٨٨	٧١-جواب لولا في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَتْ بِهِ وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بِرْهَانَ رَبِّهِ ﴾
٧٠٠	٧٢-إعراب (وودوا) في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْقُضُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ وَالْسِنَتِهِمْ بِالسُّوءِ وَوَدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ (٢) لَنْ تَنْفَعُوكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾
٧٠٣	٧٣-إعراب (قيل لهم) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾
٧٠٨	ما لا يدخل في الألفية ، وفيه مسائل :
٧٠٩	٧٤-إعراب (أروني) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرْوَنِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ هُمْ شَرِكُ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَتِ مِنْهُ ﴾
٧١٤	٧٥-إعراب (لا يألونكم خبالا) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤُوا مَا عَنِتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبُغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَاهُ لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
٧١٨	٧٦-إعراب (هم العدو) في قوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُ فَأَخْذَرُهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾

الصفحة	الموضوع
٧٢١	-إعراب (وإن يأتهم عرض) في قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَذْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَمَّا يُؤْخَذُ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقَوْنَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾
٧٢٦	-إعراب (يضل) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾
٧٣٠	-إعراب (يخدعون) في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾
٧٣٥	-إعراب (لا برهان له) في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾
٧٤١	-إعراب (تلقون) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا عَدُوّي وَعَدُوّكُمْ أُولَيَاءُ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُوَدَّةِ ﴾
٧٤٥	الفصل الثاني : اسس الترجيح وتقويمها
٧٤٩	الترجح بالإجماع
٧٥١	الترجح بالسماع
٧٥٨	الترجح بالمعنى
٧٦٢	الترجح بأصول الصناعة
٧٦٩	الترجح بأصول التأويل

الصفحة	الموضوع
٧٨٣	الترجيح بالصناعة والمعنى
٧٩٠	الخاتمة
٧٩٥	الفهارس الفنية
٧٩٦	فهرس الآيات الكريمة
٨٢٣	فهرس الأحاديث الشريفة
٨٢٤	فهرس الأبيات الشعرية
٨٣٤	فهرس أنصاف الأبيات الشعرية
٨٣٥	فهرس المصادر و المراجع
٨٧٠	فهرس الموضوعات